

الحديث والمعاصر

الدكتور
جمال زكريا قاسم

المجلد الثاني

تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج
العربية والمنافسات الإقليمية والدولية
[١٨٤٠ ـ ١٩١٤]

دار الفكر العربي

الدكتور / جمال زكريا قاسم
تاريخ الخليج العربي
الحديث والمعاصر
(٢)
دار الفكر العربي



تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية

(١٨٤٠ـ١٩١٤)

تأليف
الدكتور جمال زكريا قاسم
أستاذ التاريخ الحديث كلية الآداب ـ جامعة عين شمس

١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
٩٤ شارع عباس العقاد ـ مدينة نصر ـ القاهرة
ت : ٢٧٥٢٧٩٤ ـ ٢٧٥٢٩٨٤

٩٥٣,٠٠١ جمال زكريا قاسم.

ج م ت ا تاريخ الخليج العربى الحديث والمعاصر / جمال زكريا قاسم

.ـ القاهرة : دار الفكر العربى، ١٩٩٦.

٥ مجلد؛ ٢٤سم.

يشتمل على بيلوجرافيات وملاحق.

تدمك : ٦ ـ ٠٨١٩ـ ١٠ ـ ٩٧٧.

١ ـ شبه الجزيرة العربية ـ تاريخ ـ العصر العثماني. ٢ ـ شبه الجزيرة العربية ـ تاريخ ـ العصر الحديث. أ ـ العنوان.

أميرة للطباعة ـ ت : ٣٩١٥٨١٧

المحتويات

الباب الثانى

النزاع العثمانى البريطانى فى الخليج العربى وتأثيره على الإمارات العربية

الباب الثالث

التنافس الدولى فى الخليج العربى

تقديم بقلم

الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبدالكريم

مدير جامعة عين شمس سابقا

يشكل «الخليج العربى» الحد الشرقى الأقصى للوطن العربى الكبير، بعد أن تراجع المد العربى عن أقاليم فارس ومايليها شرقًا، تاركًا بقاياه ماثلة فى إقليم «عربستان» من أعمال جنوبى فارس، قبل أن تلتهمه القومية الإيرانية الحديثة، وتسعى جاهدة للقضاء على عروبته وعلى ما كان يتمتع به من حكم ذاتى مستخدمة فى ذلك مختلف أساليب الضغط والإرهاق.

واعتصمت «العروبة» متخذة معاقلها على الساحل الغربى - أو العربى - للخليج وفيما يتاخمه من جزائر، وتأبت العروبة على كل مابذل - ومايزال يبذل - من محاولات لإضعاف مقوماتها وإغراقها وسط تيارات متلاحقة من شتى الهجرات الأجنبية.

قد سجل الماضى القريب والبعيد لبعض إمارات الخليج تاريخًا ناصعًا، ويكفى أن يذكر أن الخليج العربى - أو الفارسى - كما يدعوه غير العرب - تعبير حديث، فقد عرفه العرب - تجارًا وكتابًا - باسم خليج البصرة فى جزئه الشمالى، وخليج عمان فى جزئه الجنوبى؛ ذلك لأن البصرة وعمان كانا يشكلان أهم المعالم الحضارية البارزة فى الخليج. حضارة الإقليم - بحكم الموقع - حضارة بحر وتجارة، تمثل جانبًا منها قصص السندباد البحرى الذى كان يتخذ البصرة وبحار الهند والسند والبلاد التى تركب الأفيال ميدانًا فسيحًا لنشاطه البحرى التجارى.

على أن القصة شىء والتاريخ شىء آخر، وإذا كانت «ألف ليلة وليلة» قد سجلت الجانب القصصى من حياة شعوب الخليج، فإن كتب التاريخ بوثائقها ورواياتها قد سجلت ولاتزال تسجل الجانب التاريخى من حياة هذه الشعوب.

وقد عكف أحد مؤرخينا الشبان «الدكتور جمال زكريا قاسم» على تقصى التاريخ الحديث للخليج العربى منذ سنوات، وانتجت جهوده فى هذا المجال ثمرتين ناضجتين، وهما رسالتان تقدم بهما إلى جامعة عين شمس الأولى نال بها درجة الماجستير فى التاريخ الحديث بتقدير ممتاز سنة ١٩٥٩، وكان موضوعها «دولة بوسعيد فى عمان وزنجبار ١٧٤١ - ١٨٦١» وهى لم تطبع بعد، والأخرى أجازتها الجامعة لدرجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى سنة ١٩٦٤، وموضوعها «الإمارات العربية فى الخليج العربى ١٨٤٠ - ١٩١٤» وهى الرسالة التى يراها القارئ اليوم بين يديه.

وكان لى حظ الإشراف على هاتين الرسالتين، كما كان لى حظ التوصية بطبع رسالة الدكتوراه على نفقة الجامعة.

وأذكر أن رسالة الدكتور قاسم الأولى عن مسقط والسيد سعيد قد شغلت جانبًا كبيرًا من تاريخ الخليج العربى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. أما الرسالة الأخرى - وهى هذا الكتاب - فتشغل تاريخ الإمارات العربية فى الخليج فى النصف الثانى من هذا القرن أو بالتحديد بين سنتى ١٨٤٠، ١٩١٤، وهى مرحلة وضع فيها البناء السياسى الذى تقوم عليه هذه الإمارات حتى الوقت الحاضر. والبداية (طبيعية) ففى عام ١٨٤٠ انتهى (الوجود) المصرى فى الجزيرة العربية بانسحاب القوات المصرية من أقطار الجزيرة جميعًا، حجازها، ونجدها وخليجها ويمنها.. بعد أن اصطدمت السياسة المصرية بالسياسة الإنجليزية وخاصة فى الخليج واليمن، وتطور الأمر إلى (سباق) بين السياستين، أتيح فيه للسياسة الإنجليزية - ومن ورائها القوة الانجليزية أن تحرز قصب السبق، معتمدة على تفوقها البحرى، وتحالفها مع الدولة العثمانية، ومع بعض الشيوخ والأمراء.

ولكن (الوجود) المصرى الذى قام فى الجزيرة العربية زهاء ثلاثين عامًا لم يذهب دون أن يخلف أثرًا - فقد وضع أمام الناس إذ ذاك نماذج من الحكم وطرائق فى التنظيم الاقتصادى والاجتماعى ما لبثت - وإن طال المدى - أن فعلت فعل (الخمائر) فى الكيان الهامد فأهاجت فيه عوامل الحركة والتغيير.

وواجهت الجزيرة العربية بعـامة ـ والخليج العربى بخاصة ـ فى سنة ١٨٤٠ مسألة ملحة : من يسد الفراغ الذى خلفه الوجود المصرى؟

لم تتقدم إحـدى دول الخليج لتملأ هذا الفـراغ، فقد كانت مفكـكة عاجزة متنابذة، وكانت السياسة البريطانية لها جميعًا بالمرصاد، حتى أقوى دول الخليج فى ذلك الوقت وهى مسقط ـ كانت لا تستطيع أن تعصى لها أمرا.

وتقدمت قوى أخـرى متربصة تحاول أن تملأ هذا الفراغ، بعـضها من داخل المنطقة نفسها كالإمارة السعودية أو فـارس أو الدولة العثمانية، وكل منها له سابقة إتصال بالخليج تجارة أو سيادة أو سيطرة.

ولكن كلا منها عجـز عن تحقيق غايته، بفعل الضـعف البحرى والعسكرى والمشاغل الداخليـة، وانفسح المجال أمام الضـغوط الأوروبية المختلفـة، من جانب إنجلتـرا، وفرنسـا وألمانيا وروسـيا. وكل منهـا له «مؤهلاته» التى تسند دعـواه فى الخليج، ومن هنا لم تبق مسألة الخليج محلية صـرفة، وإنما غدت عنصراً هاماً من عناصـر السياسـة الدولية وخـاصة فى الربع الأخير من القـرن الماضى والسنوات الأولى من القرن الحالى.

وكانت بريطانـيا تملك أقوى هذه (المؤهلات)، منذ وطـدت استعـمارها فى الهند وفى مشـارف ومنافذ الطرق الموصلة إليـها فأقـامت فيهـا القواعد البـحرية، وحشـدت الأساطيل، وعـقدت المعـاهدات مع حكامهـا المحليين وأجرت عـليهم المرتبات الشهـرية، ووقفت بينهم تمسك الميزان فى يد والسـيف فى اليد الاخرى! . وقبل أن تعلن الحرب العالمية الأولى كان القيد البريطانى قد أحكمت حلقاته لينتظم الإمارات العربية جميعًا على الخليج واحـدة بعد أخرى بعد أن يوقع شيخها الصك الذى يتعهد فيه ـ فيمـا يتعهد ـ «بأن لايبيع أو يتنازل أو يرهن أى جزء من أراضيه الا للدولة الفخيمة البريطانية»!

وهكذا كان تاريخ الإمارات العربيـة بين عامى ١٨٤٠ ، ١٩١٤ الذى يقدمه اليوم الدكتور جمال زكريـا قاسم فى هذا الكتاب الجاد الممتع ليس إلا تاريخ سعى السيـاسة البريطانيـة الدائب لتبسط سـيطرتها على هذه الإمـارات، بأن تعمل على

إبقائها جميعًا مفككـة عاجزة تنشد الأمان فى ظـل الأسطول البريطانى، وأن تعمل ـ فى الوقت نفسـه ـ على استبعـاد أى قوة خارجية مـنافسة، حتى فازت بـتوطيد (الوجـود) البريطـانى فى الخليج، ثم جـاء تفجـر البـترول فـأضـاف إلى أهميـة المواصلات العالميـة أهمية جديدة مما زاد بريطانـيا تشبثًا بوجـودها على رمال الخليج وشطآنه. حتى جاءت أحداث الحرب العالمية الثانية ومابعدها، وخاصة المد القومى العربى المعاصر فـهز الوجود البريطانى فى الخليج العربى هزًا عنيـفًا زعزع أركانه، وإن لم يقوض بنيـانه، ولكن هذه قصة أخرى، لعل الدكـتور جمال زكـريا قاسم يمسك بخيوطها منذ تركها فى ١٩١٤ ويعكف على تحليلها وبحثها بمثل الإخلاص والمهارة اللتين بذلهما فى كتابه هذا المطبوع ورسالته التى لم تطبع بعد.

وعلى الله قصد السبيل ؟

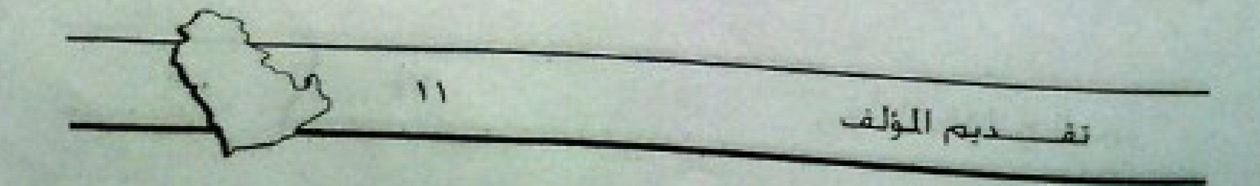
أحمد عزت عبدالكريم

تقديم المؤلـــف :

يتناول هذا الكتاب تاريخ الإمـارات العربية فى الخليج العربى مـنذ انسحاب القوات المصرية من الخليج وشبه الجزيرة العربية ١٨٤٠ إلى نشوب الحـرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . وهذه الدراسة تشـمل تقريباً النصف الثانى مـن القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ولهذه الفتـرة أهميتها البالغة فى تاريخ الخليج العربى وسيـاسته بوجـه عام، وعلى الرغم من وجـود صعوبات كـثيـرة قد يتعـرض لها الباحث فـى دراسته لتـاريخ عدة إمـارات أو دول مختلفـة ـ إلا أننا نرى أن تناول تاريخ إمـارات الخليج كوحـدة واحدة يقـوم على منهج سليم، ذلك لأن القـرنين الأخيرين من تاريخ الخليج العربى كانا يدوران حول مـحور السياسة البريطانية التى كـانت تهدف فى الدرجـة الأولى إلى المحافظـة على استـتبـاب الأمن فى الخليج باعتباره من أهم الطرق الحيوية الموصلة إلى إمبراطوريتها فى الشرق، وهذا لايتأتى إلا باستـئثارها بالنفـوذ فيه ومنع أية دولة أخـرى من الوصول إليه. ولهـذا قضت بريطانيا القـرنين الثامن عشر والتاسع عـشر فى العمل على القضـاء على القرصنة وتجارة الرقيق وفى عـمليات المسح والحراسة، ولعل هذه العـوامل جميعـها كانت حجـتها فى التدخل كـلما حدث أى خرق للأوضـاع يتمثل فى مـحاولة أية دولة أوروبيـة أخرى الاستـحـواذ على مـركز لهـا فى الخليج، وذلك حـفظاً للجهـود والأرواح التى بذلتها فى تلك المياه كما كان ساستها يدعون . . .

وقد واجهت بريطانيا علاقات مختلفة فى الخليج . . . . .

الأولى : علاقات بينها وبين الإمارات العـربية، وهذه كان من السـهل جرها إلى ركب السياسة البريطانية نظراً لعدم وجود أية سلطة قوية موحدة عليها.



ومما يستلفت النظر أن بريطانيا قد أخـذت تؤكد سيطرتها على هذه الإمارات بعد انسـحاب القوات المصرية من الخليج والجـزيرة العربية ١٨٤٠ حتى لاتتعرض للأخطار مرة أخـرى، حقـيقة أن بريطانيـا قد تنبـهت إلى ذلك منذ عهـد الحملة الفرنسية علـى مصر (١٧٩٨ـ ١٨٠١) ولكن لم تتعد علاقتـها بتلك الإمارات إلى درجة تستطيع مـعها أن تحتفظ بنفـوذها، وتسجل هذه الفترة من انسـحاب القوات المصريـة من الخليج العربى ومـا بعدها، الكثـير من المعـاهدات والاتفاقيـات التى عقدتها بريطانيا مع إمارات الخليج بصورة منتظمة.

والثانية: عـلاقات بـينها وبيـن دول مجـاورة للخليج مـثل فـارس والدولة العثمانية والدولة السعودية فى مختلف أطوارها. ومثل هذه الدول كان من الصعب على بريطانيـا التخلص منها نظـراً لما كانت تؤكده من مطالب وادعـاءات إقليميـة تستند إلى مبررات وأصول تاريخية وجغرافية وسياسية.

وأخيـراً، علاقات بينها وبين دول أوروبـية أخرى منافسـة كفرنسا وروسـيا وأخيـراً ألمانيا. وقـد ظهرت هذه العـلاقات بشكل تنافس دولى فى الخلـيج اتخذ أوضح صورة له فى الفترة من ١٨٩٦ حتى اشـتعال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤. وقد اتجهت سياسة بريطانيا فى هذه المرحلة إلى سياسة يشبهها الباحثون بمبدأ مونرو بالنسبة للسياسة الأمريكية فى أمريكا اللاتينيـة. وقد قصدت بريطانيا بسياستها هذه منع أية دولة من أن يكـون لـها أى مـركـز بحـرى فى الخليج، ولاشـك أن قيـام الحرب العالمية الأولى كـان فرصة لبريطانيا كى تؤكد سـيطرتها على الخليج بصورة فعالة.

وقد بدأت إعـدادى لهذه الدراسة ـ التى هى أسـاسـاً رسالة للدكـتوراه ـ فى فبراير ١٩٥٩، عـقب انتهائى مبـاشرة من مناقشة رسـالتى للماجسـتير عن «دولة بوسعيـد فى عمان وزنجبار منذ تأسيـسها حتى انقسـامـها ١٧٤١ ـ ١٨٦١». وكان اعـتمـادنا فى الأغلب على المصادر الأوروبـية نظرًا لعـدم توافر المصـادر العربيـة الأصليـة التى عالجت هـذه النوع من الدراسة، ولكنـا مع ذلك نود أن نشيـر إلى بعض مـؤرخى العرب المعاصـرين لأجزاء من هذه الـفترة التى نـتناولها كالـتالى

والنبهانى وابن رزيق وعبدالعزيز الرشـيد، فقد استطاع هؤلاء أن ينقلوا إلينا صورة عن الإمارات التى تناولوا تاريخها حسب تـصورهم، ولايفوتنا أيضًا أن نذكر بداية اهتمـام المؤرخين العرب فى الوقت الحاضر بـدراسة هذه المناطق، ولعل هذا يرجع بالدرجة الأولى إلـى زحف تيار القومـية العـربية فى السنوات الأخيـرة من حقـبة الخمسينيات إلى هذه الأطراف.

ومن المصادر الأوروبية تجدر الإشـارة إلى كتب الرواد والرحالة الذين ارتادوا الجزيرة العربيـة فى هذه الفترة التى نعالجـها وماحولها كـبالجراف Palgrave وبلى Pelly وبلنت Blunt وكـوكس Cox وشكسبير Shakespeare وفـيلبى Philby وغيـرهم كثيـرون. ومن الوثائق أخذنا كـثيراً مما نشـره المؤرخان جـوتش وتمبرلى Gooch & Temperley فى مجموعتـهما عن وثائق الحرب وهى سجل يكاد يكون تامًا للوثائق الخاصة بأسباب الحرب العالمية الأولى (١٨٩٨ ـ ١٩١٤) وكذلك وثائق وزارة الخارجـية الفرنسـية ووثائق حكومة بومبـاى والتقارير السـياسيـة والقنصلية للخليج والمناقشات البرلمانية البريطانيـة. كما آثرنا الرجوع إلى دار الوثائق التاريخية القوميـة بالقاهرة، حيث أخذنا كثيـراً من محافظ الحجـاز ومن الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجـية البريطانية، وعلى الرغم مـن أن هذه الوثائق الأخيرة تقتـصر على كل مايتعلق بمصر فى عـلاقتها الخارجية، إلا أننا مع ذلك وجدنا فيـها ما له علاقة بموضوع دراستـنا وخاصة عن التوسع المصرى فـى الخليج العربى فى عهد مـحمد على.

كذلك رجعنا إلى الصحف العربية والأوروبيـة المعاصرة للفترة، ونخص منها جريدة التايمز Times والدوريات المختلفة التى سنوردها فى حينها.

وأخيراً لايسعنى إلا أن أقدم بكثير من الإعزاز والتقدير خالص وفائى لذكرى أستـاذى الكبير المرحـوم الدكتور أحـمد عزت عـبدالكريم الذى كـان لتوجيـهاته السديدة، وإرشاداته القيمة أثر كبير وباعث قوى فى إقبالى على البحث والدراسة. وماهذا الكتاب إلا ثمرة من بذور غرسه التى أولاها الكثير من جهده ورعايته. ولما كانت الطبـعة الأولى قـد نفدت منذ سنوات عديدة فـإننى أرجو بإعـادة نشر هذا

الكتاب - فى صورته المعدلة - أن يسد فراغـا فى المكتبة العربية وأن يسلط الأضواء على موضوعات يمكن أن ينفذ منها الباحثون إلى آفاق رحبة.

وعلى الله قصد السبيل.

مصر الجديدة ١٤ سبتمبر ١٩٩٦

جمال زكريا قاسم

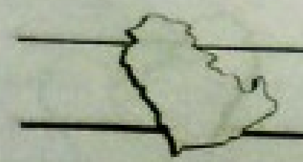
مقدمة :

نشأة الإمارات العربية فى الخليج العربى
وأوضاعها السياسية والاجتماعية

يعد الخليج العربى بمثابة ذراع للمحيط الهندى، ويعرف القسم الجنوبى منه باسم خليج عمان الذى ينتهى بمضيق هرموز ويتسع بعد ذلك مكونًا الخليج العربى. وللخليج العربى تاريخ قديم فضلا عن كونه أقدم طريق تجارى كان معروفًا بين الشرق والغرب، ويعتقد الكثير من المؤرخين أن الحضارات الإنسانية القديمة ظهرت فى شواطئه، بل ويذهب البعض إلى أن الحضارات التى قامت فى أحواض الأنهار الكبرى فى الصين ومصر، شادها مهاجرون من الخليج اتجهوا شرقًا وغربًا إلى حيث استقروا وأسسوا تلك الحضارات. على أن هجرة الفينيقيين من الخليج إلى سواحل البحر المتوسط لحقيقة تاريخية مؤكدة، وقد تركوا آثارهم التى تتمثل فى مجموعة المقابر التى تملأ ربواتها رحاب الصحراء فى مواجهة جزائر البحرين. وبمضى الزمن أخذت المدن تظهر على شواطئ الخليج الواحدة تلو الأخرى تثرى بالتجارة، قد تزدهر وقد تأفل لتفسح الطريق لغيرها [1].

وتقع سواحل الخليج فى ثلاثة أقسام: السواحل العربية، والسواحل الشمالية، والسواحل الفارسية. وتتميز السواحل العربية بأنها سواحل منبسطة تكتنفها التلال، وأكثرها قاحل إلا بقاعًا صغير، وتضم عدة كيانات هامة كالكويت وقطر والبحرين وإمارات الساحل العمانى وسلطنة عمان، أما السواحل الشمالية فتتألف من سواحل عربستان والعراق، وهى تتكون من سهول مستوية جرداء إلا ضفاف شط العرب وبعض شواطئ نهر قارون.

Frazer, India Under Curzon And After pp. 79 - 80. (١)



وتمتد السواحل الفارسية من الجنوب الشرقى قرب مضيق هرموز إلى الشمال الغربى فى المحمرة والأهواز، وتوجد بها عدة مرافئ متصلة بطرق القوافل التى كانت تخترق هضبة إيران، وأهمها بوشهر وبندر عباس ولنجه وجاسك وغيرها.

وقد مثلت الادعاءات السياسية الإيرانية فى الساحل الغربى للخليج بعض مشاكل المنطقة. وخاصة حين عملت بريطانيا خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات علي استغلال هذه الادعاءات لمقاومة تيار القومية العربية الزاحف إلى تلك الأطراف. وقد برزت هذه الادعاءات نتيجة لعوامل اقتصادية تمثلت فى ظهور البترول وقبل ذلك بوجود مغاصات اللؤلؤ، على أنه إذا كانت إيران قد تمسكت بتسمية الخليج باسم الفارسى وأكدت بعض ادعاءاتها على أساس تلك التسمية فلا يعنى ذلك أن الأسماء تؤلف حقوقًا. فمن الوجهة الجغرافية نجد أن طول السواحل العربية للخليج تبلغ نحو الضعف من طول سواحله الفارسية. فضلا عن أن الساحل الشرقى من الخليج الذى يخضع لسيطرة إيران فى الوقت الحاضر كانت تقطنه ومازالت قبائل عربية منها (بنو كعب) و(بنو تميم)[1]، وأغلب سكانه من أصول عربية (حوالى ٩٥٪) وإن كان معظمهم قد استعجم وفشت بينهم اللغة الفارسية، وإلى عهد قريب كان يطلق اسم (عربستان)[2] على أجزاء كبيرة من ذلك الساحل، ومعناها أرض العرب، ولعل ذلك كان اعترافًا ضمنيًا من فارس أو من اللغة الفارسية بعروبة هذا الساحل. وليس من شك فى أن استقرار تلك القبائل العربية على الساحل الفارسى قد أكد للخليج صفته العربية من جانبيه[3]. ويبدو أن قبائل (كعب)[4] قد دخلت عربستان فى القرن السابع عشر الميلادى وقويت سلطتها بسرعة واستطاع شيخها العربى أن يحتفظ باستقلاله التام عن فارس

---

(١) قبيلة كثيرة العدد يدين أفرادها بمذهب السنة، وإن كان يخالطهم عدد قليل من الشيعة. وقد نزحت هذه القبيلة إلى الساحل الفارسى من بادية الشام والحجاز. انظر السويدى، سبائك الذهب فى معرفة قبائل العرب. ص ٤٦.

(٢) تشكل عربستان فى الوقت الحالى جزءًا من إقليم خورستان وعاصمتها الأهواز.

(٣) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى. ص ص ٩٢ ـ ٩٥.

(٤) ينتمى (بنو كعب) إلى قبيلة أزد المعروفة فى الجزيرة العربية.

والدولة العثمانية، وقد عاشت هذه القبائل على ممارسة القرصنة وسلب السفن التجارية فى الخليج وشط العرب مما كان دافعًا إلى قيام عدة حملات تأديبية اشترك فيها الأتراك والإنجليز والفرس فى خلال القرن الثامن عشر. وفى عام ١٨٣٧ أخضع العثمانيون المحمرة وهى الإمارة التى أنشأتها هذه القبائل وإن كانوا قد انسحبوا عنها بعد احتلال قصير، واستمرت المنافسة العثمانية الفارسية على هذه الإمارة حتى توقيع معاهدة أرضروم عام ١٨٤٧ التى نصت على اعتبار المحمرة جزءاً من فارس[١]. وحدث عقب ذلك أن انقسم شيوخ (بنى كعب) على أنفسهم وقامت بينهم الحروب الأهلية وخرجت معظم القبائل على تبعيتها لفارس ولم يستمر على الولاء لها إلا الأسرة (الجاسبية) وهم أحد أفخاذ بنى كعب، واستطاع زعيم هذه الأسرة أن يعيد الأمن إلى نصابه وكافأته فارس على ذلك بإمارة عربستان[٢]. ولا شك أن فارس قد استفادت من حكام هذه الإمارة فى رد غارات الدولة العثمانية على المقاطعات الفارسية الجنوبية فى وقت تردت فيه الدولة إلى مرحلة كبيرة من الضعف. والثابت أن فارس لم تمارس أية سيطرة فعلية على هذه الإمارة التى ظل يحكمها أمراء من العرب كان آخرهم (الشيخ خزعل خان) من قبيلة المحيسن، وهو الذى قبضت عليه الحكومة الفارسية وضمت المحمرة إلى أقاليمها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى عام ١٩٢٢[٣].

ومما يستلفت النظر أن سكان الساحل العربى كانوا هم المتغلبون فى الخليج وقد اهتموا بالملاحة والتجارة، وقامت على هذا الساحل دول كبيرة تملك الأساطيل الضخمة كما هو الحال فى سلطنة مسقط وعمان فى القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد عبر كثير من أولئك العرب إلى السواحل الفارسية ولاتزال توجد حتى الآن أقليات عربية كثيرة العدد على هذا السواحل[٤]. على أنه يهمنا الإشارة فى ذلك الصدد بوجه خاص إلى الحكم العربى لأجزاء كبيرة من الساحل الفارسى فى

(١) Foreign Office. The Persian Gulf Handbook No. 67 pp. 54 - 55.

(٢) عبد المسيح أنطاكى: انظر الدرر الحسان فى إمارة عربستان ص ص ١٣ ـ ١٤.

(٣) تغير اسم المحمرة إلى خورمشهر

(٤) عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، ص ص ٤ ـ ٥.

العصر الحديث عندما قدر لسلطنة مسقط القيام بذلك الدور في غضون القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أما عن التصاق الصفة الفارسية بالخليج حتى وقت قريب وشيوعها، فلعل ذلك كان ناشئاً عن التسمية الإغريقية؛ إذ لم يتمكن اليونان من التعرف إلا على الساحل الفارسي فقط وذلك فى أثناء فتوحات الإسكندر [1] وإذا كان الفرس من ميديين وساسانيين إستطاعوا فى فترات متقطعة من التاريخ القديم أن يبسطوا سيادتهم على البصرة والبحرين وعمان وغيرها من المراكز الواقعة على الساحل العربى فإن ذلك كان عملا مؤقتا لم يدم طويلا ولم ينجم عنه أى تغيير أساسى للتركيب الاجتماعى فى القسم العربى، ويمكن أن نقارن هنا بما حدث للقسم الفارسى من تغييرات أساسية عندما تيسر للعرب أن يندفعوا تحت لواء الدين إلى ماوراء جبال البختيارى فى الأراضى الفارسية [2]. ولذلك فإن شيوع اسم الخليج العربى فى الوقت الحاضر جاء مطابقا للواقع إلى حد كبير إذا ماغلبنا الكثرة العددية والمساحية للسكان العرب القاطنين على جميع سواحل الخليج، فضلا عن مطابقته لما عرفه العرب قديما بخليج البصرة ومكملة خليج عمان.

ويمتاز الخليج العربى بميزات عديدة جعلته قبلة الأنظار فى التجارة والسياسة، فقبل اكتشاف البترول فى مختلف أجزائه كان موقعه الجغرافى الممتاز قد سهل نقل التجارة الهندية إلى أوروبا ، ولكن يمكن القول أن الخليج كان دوليا من الناحية التجارية فقط، بمعنى أن التأثير التجارى لم يعكس أهميته فى العلاقات الاجتماعية والثقافية كما كان متوقعا، ويرجع ذلك فى العامل الأول إلى مناخ المنطقة الذى صعب على عدد كبير من التجار الأجانب الإقامة فيها كما صعب عليهم التجول فى ربوعها الداخلية. ومن المعروف أن كلا من الخليج العربى والبحر الأحمر قد سيطرا على التجارة بين الشرق والغرب قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨، ولكن اكتشاف هذا الطريق الجديد أدى إلى تقليل

(١) يقال إن إطلاق اسم الخليج الفارسى قد نشأ من اكتشاف الإسكندر الأكبر للساحل الفارسى الأصغر لهذا الخليج وإن اكتشف الساحل العربى بعد ذلك، انظر سيد نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى، ص ٢٣.

(٢) جان بيرين، الخليج العربى (مترجم)، ص ٦.

أهميـة هذين الطريقين، ومع ذلك ظل استخدام الخليج العربى بالنسبة للتجارة الهندية مع جنوب فارس والعراق وخاصة بعد أن سيطر البرتغاليون ثم الإنجليز فيما بعد على مراكز كثيرة فيه. وعلى الرغم من أن طريق البحر الأحمر كان يفضل طريق الخليج من حيث قصر المسافة - إلا أن الخليج العربى كان يفضل البحر الأحمر، إذ يشتهر الأخير بشعابه المرجانية التى تعوق الملاحة فى وقت لم تكن قد تمت فيه عمليات المسح، بالإضافة إلى جدب الحياة الطبيعية التى تحيط بسواحله، بينما كانت الصعوبة فى الخليج العربى تتمثل فى الرحلة البرية القاسية التى كانت تقطعها قوافل التجارة من أعالى دجلة والفرات إلى حلب ومنها إلى موانى البحر المتوسط، هذا إلى جانب تعرض الملاحة لأخطار الأنشطة البحرية المعادية التى اشتهرت بها القبائل العربية والفارسية التى تسكن سواحله، فضلا عن شدة الحرارة وسوء الأحوال الصحية فى أجزاء كثيرة منه، ومع ذلك فقد استخدم الخليج العربى - الذى غدا فى الواقع منافسا خطيرا لطريق البحر الأحمر بدليل أن تجارته مع الهند كانت تبلغ ثلاثة أضعاف تجارة البحر الأحمر [1]-فى كثير من الأوقات وخاصة عندما تحول الصعوبات السياسية دون استخدام الطريق الآخر، ومن ذلك عندما كانت الدولة العثمانية لاتسمح للسفن التجارية الأجنبية بالملاحة إلى الجنوب من جدة أو حينما أغلق طريق البحر الأحمر فى سنوات الحملة الفرنسية على مصر أو فى بعض سنوات حكم محمد على. وإذا كان طريق رأس الرجاء الصالح قد قلل من أهمية هذين الطريقين كما أوضحنا، إلا أن افتتاح قناة السويس بالنسبة للأول واكتشاف البترول بالنسبة للثانى قد أعاد لهما أهميتهما فى العصر الحديث بصورة أكثر فعالية عما كانت عليه من قبل. وحتى أواخر القرن التاسع عشر لم تكن سواحل الخليج ولا جزائره تنتج شيئا يجذب إليها أنظار العالم الخارجى باستثناء اللؤلؤ، وإن تركزت الأهمية فى اعتباره طريقًا حيويًا إلى الهند. ولما كان الإنجليز يمثلون التجار الرئيسيين فى البحار الشرقية فقد كانوا مهتمين بالسيطرة عليه وتنشيط تجارتهم فى مياهه. وقد ظل النفوذ البريطانى سائدًا فى الخليج العربى لما يقرب من مائة وسبعين عاما، وادعت بريطانيا أنها قد تحملت عليه بخسارة كبيرة

(١) للمقارنة بين طريق البحر الأحمر وطريق الخليج العربى يمكن الرجوع إلى :
Andrew, The Euphrates Valley Railway, p. 20 ff.

فى الأموال والأرواح. ومن ذلك قيامها بجهود مضنية لجعل الخليج منطقة آمنة بتحطيم أوكار القراصنة وقمع تجارة الرقيق، والحرص على إقامة سلام دائم بين شيوخ القبائل العربية، وربطهم باتفاقيات تكفهم عن القيام بأعمال عدوانية فى البحر، كذلك قام الإنجليز بمسح أكبر أجزاء الخليج [١]، وكانت بريطانيا لاتفتأ الادعاء بأن انسحابها سوف يؤدى إلى عودة القرصنة وتجارة الرقيق إلى سابق عهدهما. ويحاول الكتاب الإنجليز تبرير السياسة الإنجليزية فيقولون إنه على الرغم من الجهود التى بذلتها بريطانيا فإنها لم تتميز بنزعة أنانية، إذ كان العلم البريطانى لايرتفع إلا على مركز البحرية البريطانية فى باسادور فى جزيرة القشم والمحطات البرقية فى هنجام على الساحل الغربى، فضلا عن أن كثيرا من الدول استفادت من هذه الجهود، فالتجارة المشروعة أصبحت مكفولة للجميع. وإذا كانت بريطانيا قد فرضت إنكار الذات على نفسها فلا أقل من أن تفرض ذلك على الآخرين [٢]. كذلك يذهب أولئك الكتاب بأنه كان من الممكن لبريطانيا التخلى عن هذه الأعباء التى قامت بها والتى كانت تكلفها الكثير من النفقات لو وجدت من يحمل هذا العبء عنها من إمارات الخليج ولاكتفت بعقد المعاهدات التجارية والبحرية التى تضمن سلامة التجارة، ولكنها لم تجد أية إمارة منظمة فضلا عن أن الدول المجاورة للخليج لم تستطع القيام بتلك الأعباء، ففارس التى كانت تخضع الساحل الشرقى تحت سيطرتها أضحت ساحة للتشاحن بين روسيا وبريطانيا، وكانت تعانى فسادا كبيرا فى أوضاعها الداخلية. وكذلك الدولة العثمانية التى تجاور رأس الخليج كان لايمكن أن تقوم بهذه الأعباء، إذ كانت إمبراطورية متداعية ومراكز تجمع جنودها بعيدة عن الخليج. ولذلك فقد ترك المجال أمام الإمارات والمشيخات الصغيرة غير المنظمة لكى تمارس نفوذها الفوضوى وخصوصاً على الساحل الجنوبى [٣]. على أن

(١) بدأت أولى عمليات المسح فى الخليج العربى فى عام ١٧٧٢ حينما قامت البحرية الهندية بمسح سواحل مكران وبلوخستان ثم تولت البحرية الملكية أعمال المسح منذ عام ١٨٦٣. على أن عمليات المسح قد تقدمت فى الخليج بشكل لافت للنظر منذ عام ١٩٠٣ بفضل حماس اللورد كيرزون الذى كان نائبا للملك فى الهند فى خلال هذه الفترة. انظر:
Marlowe, The Persian Gulf, pp. 239 - 240. See also British Admiralty, The Persian Gulf Pilot.

(٢) Frazer, op. cit., pp. 82 - 83.

(٣) Graves (Philip), The Life of Sir Percy Cox p. 56.

هذه التبريرات التى يستند إليها أولئك الكتاب تفتقر جانب الصواب، فمن المعروف أن بريطانيا كانت تعارض كلا من فارس والدولة العثمانية فى تأسيس أسطول منظم، وحتى الإمارات العربية جهدت فى تفكيكها وتشتيتها والقضاء على قوتها البحرية وجعلتها فعلا إمارات (منظمة) ولكن لخدمة مصالحها !.

وتبدأ علاقة إنجلترا السياسية والتجارية بالخليج منذ أوائل القرن السابع عشر وذلك لتأمين تجارتها مع بلاد العرب وفارس، ولكن عندما رأت من البرتغاليين ما يزاحمها فى اقتصادياتها جعلت شركة الهند الشرقية التى كان مركزها إذ ذاك فى سورات وسيلة لبسط نفوذها الاقتصادى، ولكن لم يحدث أى اتصال سياسى فعلى مباشر بين إنجلترا والإمارات العربية فى الخليج إلا منذ عهد الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ ـ ١٨٠١) فقد نبهت هذه الحملة بريطانيا إلى أهمية السيطرة على الإمارات العربية فى الخليج تأمينًا لمواصلاتها إلى الهند. وقد رسمت الحكومة البريطانية للسيطرة على الإمارات العربية فى الخليج منذ بدء نفوذها فى مياهه سياسة تقوم على دعامتين: الأولى، أن تحتفظ بحالة التفكك التى وجدتها منذ وصلت إلى تلك الأنحاء بل إنها مضت فى تشجيع عملية تفكك وتفتيت الوحدات الكبيرة، وعلى ضوء هذه السياسة شجعت زنجبار فى الساحل الإفريقى الشرقى على الانفصال عن سلطنة مسقط انفصالا نهائيا عام ١٨٦١، وقبل ذلك ببضع سنوات كانت قد أيدت الحكومة الفارسية فى قطع صلات سلطان مسقط بالسواحل الفارسية عام ١٨٥٦. كما شجع الإنجليز فى منتصف القرن التاسع عشر انفصال قطر عن البحرين كى لايكون لشيوخها مبرر للاحتفاظ بأية قوة بحرية.

أما الدعامة الثانية فكانت تتلخص فى منع إمارات الخليج من الاتصال بأية دولة أخرى، كما حدث إزاء فارس والدولة العثمانية ومصر على عهد محمد على وأخيراً فرنسا وروسيا وألمانيا، وقد استخدمت بريطانيا لتحقيق سياستها هذه وسيلتين:

الأولى : عقد سلسلة من المعاهدات مع إمارات الخليج.

والثانية : استخدام القوة البحرية لتأديب هذه الإمارات إن احتاج الأمر، ثم التطور فى طبيعة المعاهدات التى تعقدها مع إمارات الخليج بحيث يمكن وصف



تلك المعاهدات التي عقدت في أواخر القرن التاسع عشر بأنها معاهدات مانعة وأبدية Eternity & Exclusive إذ إنها كانت جميعها تنطوي على مادة تمنع الأمير أو الشيخ الموقع على المعاهدة من أن يتخلى أو يؤجر أو يرهن بأي شكل من الأشكال ولأي سبب من الأسباب قسما من أراضيه إلا بإذن بريطانيا، الدولة الوحيدة، التي تقدم في مقابل ذلك حمايتها لإمارات الخليج ومشيخاته. وهذه المعاهدات بالإضافة إلى ذلك ليست مقيدة بوقت؛ ولذلك فقد اعتبرتها بريطانيا معاهدات أبدية (١)، ولكن الباحث يجد أن هذه المعاهدات لم تعقد في الواقع إلا حيث أملت الضرورة ذلك؛ وأعني أنها عقدت في الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر لمقاومة التنافس الدولي الذي أخذ يستفحل خطره في الخليج، وبانتهاء هذه المرحلة - أي بانتهاء الحرب العالمية الأولى - كان من الممكن أن تلغى هذه المعاهدات بزوال الأخطار التي دفعت إلى عقدها. ولكن من المعروف أن بريطانيا ظلت تتمسك بهذه المعاهدات، باستثناء الكويت، حتى انسحابها من الخليج في عام ١٩٧١.

وكانت سلطنة مسقط - وهي أقرب الإمارات العربية إلى الهند - أولى الإمارات التي وصل إليها الإنجليز. ولاشك أن نجاح بريطانيا في السيطرة على تلك السلطنة قد ساعدها في التسلط على المناطق الأخرى تدريجيا حتى جعلت من الخليج بحيرة إنجليزية في خلال قرن أو أكثر قليلا، وانتهى بها الأمر إلى احتلال العراق عند نشوب الحرب الأولى. ومما يستلفت النظر أن الأساليب التي اتبعتها بريطانيا في السيطرة على هذه الإمارات كانت متشابهة إلى حد كبير، فقد جرت على اغتنام فرص وقوع منازعات داخلية وعلى الأخص بين أفراد الأسر الحاكمة فيها - وما أكثرها - ويكون الفوز دائما في جانب الفريق الذي تؤيده، ثم تبسط نفوذها عن طريق الحاكم الجديد الذي تجلسه في الحكم أو تعضده ويكون مدينا لها بالولاء بطبيعة الحال. ومعنى ذلك أن السيطرة على هذه الإمارات لم تكلف

---

(١) Liebsney (Herbert). Administration & Legal Development in Arabia The Persian Gulf Principalities. See "The Middle East Journal" winter 1956 pp. 251 - 253

بريطانيا جهوداً مادية تستحق الذكر. وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين أصبح فى إمكان بريطانيا، التى أصبحت الدولة الوحيدة فى الخليج، أن تقول إنه بحيرة خاصة، ولدى أقل محاولة للتدخل هناك من قبل أية دولة أخرى كانت تلجأ إلى التهديد وحتى إلى استخدام القوة وفرض حمايتها إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، مما حدا باللورد كيرزون ـ أحد ساستها الاستعماريين ـ إلى القول بفخر واعتزاز «فى كل قسم من أقسام الخليج نرى صورة بريطانيا مسلحة بالسيف ممسكة بيد من حديد عاتق الميزان، وليس من المغالاة فى شىء أن يقال بأن حياة مئات الألوف من البشر قد أصبحت فى مأمن بعد فرض الحماية على الخليج وأنه لو خرجت بريطانيا من هناك لعادت الفوضى إلى سابق عهدها»[1].

على أنه إذا كانت بريطانيا قد نجحت فى خلال القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين أن تحول دون وصول كل منافسيها إلى الخليج فقد حاولت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية الحيلولة دون وحدة هذه الإمارات فى الإطار العربى الكبير، ولم يكن نجاحها فى ذلك مؤكداً لسببين:

الأول: أن الدول التى وقفت ضدها فى الماضى كانت دولا أجنبية فى معظمها.

والثانى: زحف تيار القومية العربية، ومعروف أن هذا التيار لم يزحف إلا متأخرا بعد أن أوجد استغلال البترول طبقة عمالية عربية، وتدفق اللاجئون الفلسطينيون للعمل فى إمارات الخليج، وقد أرغمت بريطانيا على رفع سياسة الستار الحديدى التى كانت تفرضها على المنطقة، وعلى أثر ذلك حدث انقلاب اجتماعى كان له تأثير بالغ على الاتجاهات السياسية والقومية. وهكذا نجد أنه إذا كانت بريطانيا قد قضت أكثر من ثلاثة قرون وهى ترسم سياسة الخليج وتنفذها لصالحها الخاصة، وتعقد المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئة وتعين وتعزل من تشاء من الشيوخ، ولم تكن بحاجة إلى أكثر من وضع توقيعاتهم على ماتسميه من معاهدات فإنها أخذت تواجه حركات قومية، وأصبحت مهمتها على جانب كبير من الصعوبة، أضف إلى ذلك أنها أخذت تفقد سيطرتها السياسية وخاصة بعد

---

(١) جان بيريبى، الخليج العربى (مترجم) ص ٣٢.

انسحابها من العراق والهند ومصر، وبذلك انتهت أهمية الخليج الإستراتيجية بالنسبة لها على أساس أنها كانت تجعل منه خط دفاع عن مستعمراتها فى الشرق، وإن بقيت أهميته الاقتصادية قائمة، يضاف إلى ذلك استمرار تشبثها بهذه المناطق لأهمية موقعها بين الشرق والغرب مما يضفى على مركزها فى المعسكر الغربى شيئا من الأهمية حتى اضطرت أخيرا إلى الانسحاب فى عام ١٩٧١.

وتتشابه إمارات الخليج الخليج العربى فى تكوينها السياسى والاجتماعى فكل منها نمت حول نواة صغيرة على شاطئ كاد يكون مهجورا، فجاءت منه جماعة سكنت فى هذه المحلة فكانت النواة التى التف حولها التشكيل السياسى الذى أخذ ينمو من المحلة إلى المدينة، إلى الدولة فالإمبراطورية كما حدث لسلطنة مسقط. وقد سيطرت على معظم هذه الوحدات أسرات من التجار ممن جمعوا ثرواتهم من عمليات النقل والتجارة، وسرعان ما مكنها ثراؤها إلى جانب العصبية القبلية من تقلد الحكم فكونت أسرات حاكمة لايزال أكثرها يقوم إلى اليوم كآل صباح فى الكويت وآل خليفة فى البحرين وآل ثانى فى قطر وآل أبى سعيد فى مسقط[1].

ومن الملاحظ أن ظهور معظم هذه الإمارات بدأ منذ النصف الثانى من القرن السابع عشر على أثر انهيار السيطرة البرتغالية فى البحار الشرقية على يد دول أوروبية أخرى، وهؤلاء كان لهم فى شئون الشرق سياسة تختلف عن سياسة البرتغاليين الاحتكارية، ومن ثم انفسح المجال لإمارات الخليج لاستعادة قدر كبير مما كانت قد فقدته فى القرن السابق من نشاط تجارى وملاحى. وبرزت فى هذه الفترة بالذات إمامة عمان التى كان لها شأن كبير فى ذلك الوقت. ومن الملاحظ أن القرنين السابع عشر والثامن عشر أفسحا الفرصة لإمارات الخليج لتحقيق قدر كبير من التماسك والتجمع، وإن كان التدخل الإنجليزى فى أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر قد أوقف عمليات التجمع هذه وعمل على تأكيد انفصال هذه الوحدات، فبدأت تظهر إمارات عديدة. والمتتبع لتلك الإمارات يجد أنها كانت تتعرض للزيادة أو النقص بين آونة وأخرى طبقا للمصالح البريطانية. فتارة

---

(١) انظر. مقدمة د. أحمد عزت عبد الكريم، لكتاب الاستعمار فى الخليج الفارسى للدكتور صلاح العقاد ص ص ٣ ـ ٥

كانت بريطانيا تتدخل لفض الوحدات السياسية التى كانت كثيراً ماتقوم بين مشيخات الساحل أو بعضها بحجة أنها تهدف إلى إعادة القرصنة، وتارة كانت تتوسع فى حدود بعض هذه المشيخات لمواجهة أخطار تهددها كما سنرى ذلك. وهكذا استطاعت بريطانيا تخطيط الخليج بالشكل الذى ارتضته. أما إذا رجعنا إلى المصنفات العربية القديمة التى تناولت هذه المناطق فإنها لم تكن تعرف فى الواقع هذه الوحدات المنفصلة فلا يذكر (الحموى) فى القرن السابع الهجرى من مقاطعات الخليج العربى إلا البحرين وعمان، وقد ذكر بشأن البحرين أنها : «اسم جامع لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان وأن قاعدتها هجر وهى الإحساء»[1]. أما القلقشندى فيذكر : «أن عمان والبحرين كانتا مقاطعة واحدة فى عهد الدولة العباسية، وأن عمان هى قاعدة البحرين، وأهم بلادها الإحساء والقطيف وكاظمة»[2]. ومع ذلك لانستطيع أن نجزم تماما أن بريطانيا هى المسئولة وحدها عن إحداث ذلك التفكك فى أوضاع الخليج، وإنما يمكن اعتبارها عاملا مشجعا لإحداث ذلك، إذ لاينبغى تجاهل طبيعة العرب القاطنين فى هذه الأنحاء والتى كانت تتجه دوما إلى العداء والتنافر.

ويطلق على معظم حكام هذه الإمارات لقب (الشيخ) وهو لفظ تعظيمى ويعنى الأكبر فى السن أو فى المنزلة، وقد تطلق أيضا كلمة أمير أو حاكم أو السيد كما هو الحال فى سلطنة مسقط، وإن كان ذلك لايعنى الاتصال بالبيت الهاشمى. وينتسب غالبية أولئك الحكام إلى العرب الرحل الذين أتوا من صحراء نجد. وعلى الرغم من محاولة الكثير من أولئك الشيوخ الحكم وفقا للتطور المدنى فإن النزعة القبلية لاتزال تغلب على أسلوب حكمهم، فإذا كنا نعرف أن الشيخ القبلى يعد الأول بين أفراد قبيلته وأن الشئون القبلية تناقش وتحل فى اجتماع أهل القبيلة فإن هذا الأساس نكاد نلحظه فى معظم الإمارات. ففى الكويت مثلا نجد صورة لذلك، فإلى عهد قريب كان الشيخ الحاكم يعقد يوميا (مجلسا عاما) وفى هذا

---

(١) ياقوت الحموى، معجم البلدان ـ المجلد الثانى ص ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٢) القلقشندى، صبح الأعشى ـ جـ ٥، ص ص ٥٤ ـ ٥٥.

المجلس يستطيع الرعايا التعبير عن وجهات نظرهم أمامه، وإن كانت مع ذلك كلمة الحاكم هى القانون التى يؤخذ بها آخر الأمر. وفى السنوات الأولى من القرن العشرين حدثت بعض التطورات السياسية وخاصة فى إمارتى البحرين والكويت فأنشئت المحاكم، كما أسست المجالس البلدية فى كثير من المدن وبعض القرى الكبيرة، وتعقد الانتخابات لهذه المجالس، وإن كان تعيين غالبية الأعضاء يتم فى معظمها. وفى الإمارات الهامة تنشر أوامر الحاكم فى جرائد رسمية بينما كانت تعلق فى الأسواق فى الإمارات الأقل أهمية [1].

ويخالط إمارات الخليج الكثير من العناصر والأجناس من الفرس والهنود وغيرهم، وعلى الرغم من سيطرة هذه العناصر على التجارة والعمل فلا تزال مع ذلك الأولوية للعرب الذين يمتلكون معظم الأراضى. ومما يستلفت النظر أن إمارات الخليج لم تشهد حركات سياسية منظمة، ويمكن تعليل ذلك بأن الفقر والتخلف يقفان عقبة فى الإمارات القليلة الأهمية، أما فى الإمارات الهامة كالكويت والبحرين فلاشك أن اهتمام سكانها بالاشتغال بالتجارة وتجميع الثروة يفوق اهتمامهم بالنواحى السياسية. ومن الملاحظ بصدد ذلك أن التنظيمات القائمة فى البحرين كانت تتزعمها العناصر الفارسية دون العرب، فضلا عن أنها ذات طابع دينى مذهبى.

وطبقا للعادات القبلية لاتأتى وراثة الحكم بالضرورة عن طريق النسب. فليس من المحتم بأن تسير من الأب إلى الابن. ولكن العادة أن يجتمع أكبر أعضاء الأسرة عند موت الحاكم حيث يقررون فيما بينهم خليفة له. بيد أن هذه الطريقة كانت تؤدى إلى ظهور مطالبين كثيرين وما يتبع ذلك من صراع حول السلطة. وفى فترة التوقف هذه - التى تبدأ عند موت الحاكم وتنتهى عند اعتلاء خلفه - كانت السلطات البريطانية تبادر بإعلان حالة الطوارئ، كما ترسل بعض القطع البحرية إلى أن تتم ولاية الحاكم الجديد ويلقى تأييداً من أعضاء أسرته. وعندما تستقر الأمور يعترف به المقيم البريطانى فى احتفال رسمى يعقد فى عاصمة حكمه. وقد يجد الحاكم الجديد أعوانًا يساعدونه فى الحكم، ولكنه فى العادة

---

(١) Hay, The Persian Gulf States. pp. 28 - 31.

يواجه فريقا من المعـارضين لسلطانه. وهذا الفريق يمكن تقسيمه إلى فـئتين: الفئة الأولى، وتتكون من بعض أفراد الأسرة الحاكمة وهم الطامعون فى السلطة، والفئة الثانية، ويتطلع أفـرادها إلى زيادة مخصصاتهم المالية، وترجـع أسباب وجود هذه الفئة الأخيرة إلى أن كثيرا من الشيوخ كانوا لايهتمون بتعليم أبنائهم فتكون النتيجة أن يصبـحوا بلا عـمل، ومن الملاحظ اطراد الزيادة العددية لأولـئك الأفراد الذين يعدون فى الواقع عالة على الإمارة.

وكانت المعاهدات أو الاتفاقيات هى التى تحكم علاقة المقيم البريطانى بحكام الإمارات، الذى كان يتبع وزارة الخارجـية بلندن وذلك منذ عام ١٩٤٧، بينما كان قبل ذلك يتبع حكومة الهند أو الاثـنين معًا. وكـان يمارس فى إمـارات الساحل العمانى سلطة قضـائية على الأجانب باستثناء رعايا الدول الإسلامـية الخارجة عن نطاق الكومنولث البريطانى فى الإمارات الأخـرى، أما فى سلطنة مسقط، فكانت السلطة القـضـائية الـتى يمارسـهـا المقيم تـطبق على رعايـا الحكومة البـريطانيـة ومستعمراتها[1]. ويسود التسامح الدينى إمارات الخليـج باستثناء بعض المناطق كما فى داخلية عمان. وتوجد الكنائس والمعابد الهندوكـية فى كثير من الإمارات، كما تمارس بعض الجمعيات التبشيرية المسيحية نشاطها وخصوصًا فى البحرين. ولاتزال اللغة العربية تحتفظ بمركزها كلغة للتعامل فى منطقة الخليج، وإن كانت قد داخلتها الكثيـر من الألفاظ الأجنبية نـتيجة للاحـتكاك الدائم بالعناصر الفارسـية والهندية والزنجية والإنجليزية وغيـرها. وتعد طبقة التجار هى الطبقة التى تلى مـباشرة طبقة الحكام. كذلك توجد أسرات هامة لها احتـرامها لدى الشيوخ نظراً لمركزها الدينى أو الاقتصـادى، كما يتمتع التجـار الهنود أو البانيان Banians، كما يطلق عليهم باحترام ومعـاملة طيبة، وهنالك أيضًا طبقة العمـال وهم الذين يشتغلون بالغوص وصيـد اللؤلؤ والأسمـاك ومعظمـهم من الزنوج، وإن كان قـد تحول أكـثرهم فى الوقت الحاضر إلى حقول البترول أو إلى العمل فى المنشئات العامة.

وقد ظلت مشكلة الرقيق قائمـة حتى وقت قريب فى معظم إمارات الخليج، وبصفة خاصة الرقيق الداخلى ويبدو أن كـثيرا من أولئك الرقيق يفضلون البقاء فى

(١) Hay. op. cit., p. 19.

خدمة مالكيهم نظرا لسهولة الأعمال التى يقومون بها[1]، ومن ناحية أخرى لم تبذل السلطات البريطانية محاولات جدية للقضاء على هذا النوع لما يرتبط به من عادات وتقاليد السكان فضلا عن كونه نظامًا اقتصاديا كان يلاقى اعترافًا فى هذه المجتمعات[2]، ومنذ عام ١٩٥٠ أخذت الحكومة البريطانية تعمل على تحريم هذا النوع من الرق، وتدخلت لدى شيوخ الإمارات، فألغى حاكم قطر الرق فى بلاده وعوض مالكيه، وكذلك فعل حاكم البحرين.

وعلى الرغم من أن إمارات الخليج جزء من العالم العربى، إلا أنه لاتوجد أية إمارة من هذه الإمارات عضو فى الجامعة العربية ولم تنضم إليها إلا بعد استقلالها باستثناء الكويت التى كانت ترسل حتى قبل انضمامها إلى الجامعة مبعوثيها فى اللجان الثقافية والاقتصادية. وكانت العراق تفتح حدودها مع الكويت حتى أخذت تطالب بالسيطرة عليها. أما فارس فكانت لاتعترف باستقلال أية إمارة من هذه الإمارات، وفضلا عن مطالبتها الملحة بالبحرين قامت باحتلال جزيرة فارس التى تقع فى وسط الخليج بالقرب من نهايته الشمالية، وهذه الجزيرة تطالب بها كل من السعودية والكويت كما سيطرت فى السنوات الأخيرة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. ومما يستلفت النظر أن سكان الخليج الذين يزورون إيران كانوا يعاملون معاملة الرعايا الفرس، وكثيرا ما ترغمهم السلطات الفارسية على حمل براءات الجنسية الفارسية.

وعلى الرغم من تفوق النفوذ الإنجليزى فى إمارات الخليج فقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تزاحم المصالح البريطانية، فالشركات الأمريكية للبترول تعمل فى السعودية وفى المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية والبحرين وظفار. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تقيم قنصلا لها فى الكويت حتى قبل استقلالها[3]. على أنه من الملاحظ أنه لم يحدث تحول اهتمام الحكام ولا حتى

(١) Ibid., p. 39.

(٢) Marlowe, The Persian Gulf in the 20th. Century p. 15.

(٣) Hay, op. cit., pp. 145 - 151.

السكان من الإنجليز إلى الأمريكيين وذلك حتى انسحاب بريطانيا، ويعزى ذلك فى نظرنا إلى أن علاقة الحكام ببريطانيا قد أصبحت علاقة تقليدية، ومن ناحية أخرى يبدو أن الحكومة الأمريكية كانت تحرص فى علاقتها مع بريطانيا على تجنب أى خلاف يحدث بينهما كما يفهم من تصريح أيزنهاور الذى أدلى به فى عام ١٩٥٧ بأن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية ببريطانيا أبعد من أن تتأثر بأمور ثانوية بسيطة كمشكلة البوريمى مثلا.

وقد نجد من المناسب بعد إلمامنا بهذه النظرة العامة على مختلف إمارات الخليج العربى، أن نفرد فيما يلى نبذة موجزة عن كل وحدة من هذه الوحدات، كما نتناول أيضا بعض مقاطعات الخليج الأخرى التى لها صلة وثيقة بها، ولكن ليس الهدف من تلك الدراسة تناول تاريخ هذه الإمارات بقدر ما نعنى بها تفهم الأسس الاجتماعية والسياسية التى سترتكز عليها دراستنا فيما بعد . .

الكويت :

تقع إمارة الكويت على الجانب الغربى للخليج حيث تستقر فى بقعة تبعد نحو أربعين ميلا إلى الجنوب من مصب شط العرب، وتعتبر أهم ميناء بحرى شمال إقليم الإحساء أو (الهجر) كما يطلق عليه أحيانا ويتبعها فى الخليج بعض الجزائر الصغيرة التى أهمها (بوبيان) فى الشمال الشرقى و(فيلكا) التى تقع عند مدخل الكويت، وقد دلت الآثار التى كشفت عنها البعثات الأثرية الدانمركية فى هذه الجزيرة والتى ترجع إلى القرن الرابع قبل الميلاد، على أن منطقة الكويت وما حولها كانت عامرة فى الأزمنة القديمة، وأن طرق التجارة البحرية كانت تمر بسواحلها [1].

وقد أجمع الذين كتبوا عن تاريخ الكويت أن أصلها كوت صغير، والكوت كلمة هندية بمعنى قلعة، وإن كان الكوت كما يعرفه سكان هذه الجهات عبارة عن مجموعة من البيوت المتلاصقة التى تعد لحفظ حاجيات الإنسان من وقود ومتاع

---

(١) انظر التقرير السنوى لوزارة التربية والتعليم بحكومة الكويت ١٩٦١/١٩٦٢، ص ٩

وهو يشبه القرية الصغيرة. والكويت تصغير لهذه الكلمة وهى لاتطلق عادة إلا على مكان قريب من البحر أو النهر ويصلح لرسو السفن [١] على أن الأرجح أن الكويت سميت بذلك الاسم لوجود حصن صغير كان قائما مكان بقعتها الحالية وقد بناه فى أواخر القرن الحادى عشر الهجرى الموافق لأواسط القرن السابع عشر الميلادى (محمد بن عريعر) زعيم بنى خالد حكام الإحساء وجعله مستودعا للذخيرة والزاد [٢]. ولما قدم آل صباح وهبه لهم أو ربما قد استولوا عليه عنوة فاتخذوه نقطة ابتداء لإنشاء الكويت [٣]، وقد عرفت الكويت أيضا باسم القرين Grane نسبة إلى الساحل الشمالى للخليج الذى ينحنى فى اتجاه دائرى مكونا ما يشبه القرن [٤]. وقد اشتهرت بذلك الاسم كما جاء ذلك فى تقارير وكتب البحارة الرواد من برتغاليين وهولنديين وإنجليز، وما زال اسم القرين يطلق على بعض المواقع فى أطرافها، وعلى الأخص فى جزيرة فيلكا. والمهم أن هذا الكويت تدرج إلى كوت ثم أصبح قرية تطورت إلى مدينة ثم إلى إمارة لها ملحقاتها. والمدة التى مرت بهذا الكويت فى تطوره البطىء أولا ثم فى تطوره السريع أخيرا لاتقل عن ثلاثة قرون على أنه لايمكننا مع ذلك أن نغفل شأن الكويت قبل هذه القرون الثلاثة. صحيح أن إمارة الكويت لم تكن معروفة بذلك الاسم إذ لانجد لها ذكرا فى تاريخ العرب ولم تذكرها المصنفات العربية القديمة، وإن كانت تقع فى منطقة تاريخية قريبة من موقع (كاظمة) وهى الآن من أعمال الكويت وقد ورد ذكرها فى حوادث الفتح العربى لفارس، وذكر القلقشندى أنها تبعد عن البصرة مسيرة يومين [٥]، يضاف إلى ذلك أن البرتغاليين قد وصلوا إلى سواحلها فى أوائل القرن السادس عشر وإن كانوا لم يذكروا اسما لها، ويقول الرحالة ستوكشهر إنه من المحتمل أن تكون الكويت قد استخدمت قاعدة للبرتغاليين بالنسبة إلى مركز مينائها

(١) حكومة الكويت، دائرة المطبوعات والنشر ـ سجل الكويت، ص ٦
(٢) كحالة، جغرافية شبه الجزيرة العربية، ص ٤٧٧
(٣) لشيء من التفصيل يمكن الرجوع إلى مقالة الأب أنستاس الكرملي عن الكويت لمعرفة أصل هذه الكلمة. انظر مجلة المشرق، العدد العاشر ١٩٠٢، ص ٤٥
(٤) Whigham, The Persian Problem p. 95.
(٥) القلقشندى، صبح الأعشى ج٥، ص ص ٥٥ ـ ٥٦

المطل على مصب شط العرب والذى يمكن اتخاذه قاعدة لمناوأة التجارة العثمانية وتجارة البندقية مع الهند [١]. ولدينا أول وصف للكويت من رحلة كارستن نيبور [٢] الرحالة الدانيماركى الذى كانت له رحلات فى الخليج العربى والجزيرة العربية بين عامى ١٧٦٤و١٧٦٥ [٣] والواقع أن نيبور يعد أول من فتح الجزيرة العربية للارتياد الأوروبى، وأهمية رحلة نيبور إلى الكويت هى أنه جاء إلى الإمارة عقب استقرار آل صباح فى الحكم، وقد ذكر عن الكويت بأنه ميناء يقع على مسيرة ثلاثة أيام من البصرة ويعيش سكانه على صيد اللؤلؤ والأسماك ويمتلكون حوالى ثمانمائة قارب، ويحكم الإمارة شيخ من قبيلة (أوثيمة Othema) وهو يتبع شيخ الإحساء وإن كان يمارس استقلاله فى أحيان كثيرة [٤]. على أنه من المؤكد أن نيبور قد أخطأ فى كتابة اسم القبيلة التى تحكم فى الكويت وصحتها العتوب التى جاء منها أول الوافدين على الكويت. وبعد مرور حوالى مائة عام على رحلة نيبور زار الكويت الرحالة وليم بالجراف Palgrave فى عام ١٨٦٢ وقد وصف إمارة الكويت بأنها أكثر موانى الخليج نشاطًا وحركة، كما أشاد بأخلاق سكانها وقال إنهم فى المقام الأول بين سكان الموانى الأخرى من حيث المهارة والشجاعة والمسالمة ومتانة الخلق، وذكر أن الرسوم الجمركية التى يفرضها الحكام بسيطة لم تكن تتجاوز ٢٪ [٥]. أما بلى Pelly الذى زار الكويت حول ذلك الوقت ١٨٦٣/ ١٨٦٥ـ فى أثناء رحلته المشهورة التى قام بها ليقابل حاكم نجد فى الرياض ـ فقد وصف الكويت بأنها مدينة تجارية نشيطة تحوى أكثر من عشرين ألفا من السكان، ذكر عنهم أنهم أقدر بحارة الخليج وهم محل ثقة فى أخلاقهم ومعاملاتهم، وقال إن المدينة تمتاز بالنظافة وتوجد بها الكثير من المبانى والأسواق الرئيسية وتجتذب إليها

(١) حافظ وهبة، جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص ٨٣.

(٢) ترك نيبور مؤلفين هامين هما وصف بلاد العرب وقد طبع فى كوبنهاجن عام ١٧٧٢، ثم مختصر لهذا الكتاب باسم رحلة إلى بلاد العرب وقد طبع عام ١٧٧٤. وتوجد ترجمة فرنسية للكتاب الأول باسم De-scription de l' Arabie وترجمة إنجليزية للكتاب الثانى باسم Travels Through Arabia

(٣) Carsten Neibuhr.

(٤) Neibuhr. Travels Through Arabia Vol. II P. 103.

(٥) Palgrave, Narrative of a Year's Journey through Central & Eastern Arabia Vol. II P. 386.

التجـار الفرس والهنود لسمـاحة حكامهـا وحرية تجارتها ومـلاءمتهـا لتكون ميناء للسفن التـجارية ومـحطة للبرق [١]. ولعـل (بلى) يكـون بذلك أول مـن لاحظ مستقبل الكويت التجارى، إذ لم تكد تنقضى عدة سنوات على زيارته حتى أخذت شركة الملاحـة البريطانية تجـعل ميناء الكويت أحد موانى الخليج الذى تعـرج عليه بواخرها، مما أثار خوف الدولة العثمانيـة من أن يكون تقدم ميناء الكويت سببًا فى إنقاص أهمـية ميناء البصـرة أو قد يؤدى إلى احتلال الإنجليـز لذلك الميناء، ولهذا عدلت الشركـة عن جعل الكويت إحدى الموانى التى ترسو عليها سـفنها وإن كان ذلك إلى حين [٢].

ولايمكننا أن نقطع بتاريخ معين لنشأة تلك الإمارة، إذ من الخطأ أن نقول إن إمارة الكويت قـد وجدت فى بداية حكم آل صبـاح؛ لأن آل الصباح أنفـسهم لم يكن لهم أثر ملموس قبل السنوات الأولى من القرن الثامن عشر على أكثر تقدير، والأرجح أنهم قبل وصـولهم إلى الحكم كانوا كـغيرهم ممن نـزحوا إلى الكويت، وأن السنوات التى سبقت حكمـهم كانت بمثابة دور نمو مستمـر حتى كبرت المدينة وتكاثر عدد سكـانها وأصبـحوا فى حاجـة إلى من يتولى تصـريف أمورهم [٣]. وتحدثنا الروايات بأن إمارة الكويت قد سكنهـا فى أول الأمر ـ شأنها فى ذلك شأن غيرها من إمـارات الخليج ـ جماعات من البدو وصيـادى السمك، ثم ظهرت فى آفاقهـا بعض الأسر ذات الشأن كآل صبـاح وآل خليفة والجلاهمـة والمعاودة، وقد تبعهم كثير غيرهم من عرب وفرس [٤]. ولم تعمر الكويت قبل وصول هذه الأسر إليها إلا فى قليـل من الزمان ولمعت أسرة الصباح من بين هذه الأسـر التى تنتسب إلى قبيلة العتوب، والتى تنتمى فيما يرجع إلى قبيلة عنزة العربية المعروفة فى إقليم

---

(١) Extracts from a letter from Pelly to the Chief Secretary to the Government in the Political Department 13th. April 1863 Doc. No. 67 (Ind. Off. Library - Political & Secret Department, Letters from the Persian Gulf, Vol. 19), see also, Graves, op. cit., pp. 100 - 101.

(٢) الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، ص ١٢٢

(٣) الصائغ، أضواء على تاريخ الكويت، انظر سجل الكويت، ص ١٣

(٤) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٨

نجد، وإن كان (السويدى) يرجعها إلى قبيلة (بنى رباح)[1]، وإلى قبيلة العتوب تنسب أيضا الأسرة الحاكمة فى البحرين وهى آل خليفة. وقد تدفق على إمارة الكويت بعد تأسيسها السكان من الجزيرة العربية ومن بعض مناطق الخليج الأخرى. وعلى ذلك لم تكن إمارة الكويت هى الموطن الأصلى لآل صباح وإنما نزحوا إليها من مقاطعة الأفلاج فى نجد، وفى هذه الأرض نبتوا وذاقوا حطوم النزاع بينهم وبين غيرهم من البطون. على أننا لاندرى على وجه الدقة السبب فى هجرة آل صباح، ولكن يبدو أن المقام لم يطب لهم فى موطنهم القديم وقد يكون ذلك لطموحهم أو محاولة غيرهم العدوان عليهم؛ لذلك خرجوا من بلادهم سعياً وراء الاستقلال والاستقرار، ومروا بقطر التى كان يحكمها حينئذ آل مسلم فخشوا سطوة آل صباح فألجئوهم إلى الخروج واتبعوهم، وعند رأس التنورة وقعت بين الأسرتين معركة عنيفة انتصر فيها آل صباح، فنزحوا على ما يرجح إلى مكان يعرف باسم (الصبيّة)، وهى أرض تقع فى الشمال الشرقى من الكويت على مقربة من شط العرب فى أم القصر[2]. وكاد الأمر يستقر لهم هناك لولا أن الدولة العثمانية لم يرقها وضع هذه الأسرة، فاضطرتهم إلى ترك المنطقة فنزلوا إلى أرض الكويت. ولهذه الملاحظة أهميتها فيما بعد، إذ أخذت إمارة الكويت فى عهد مبارك بن الصباح (١٨٩٦ ـ ١٩١٥) تطالب بامتداد حدودها إلى منطقة الصبيّة، على أساس استقرار آل صباح بها فى بداية الأمر. وكانت الكويت عندما نزح إليها آل صباح تحت سلطة بنى خالد الذين كانوا يحكمون الإحساء وجميع الساحل الشمالى الغربى للخليج. ويبدو أن السبب الأساسى فى سهولة استقرار آل صباح بالكويت الضعف الذى طرأ فى ذلك الوقت على (بنى خالد) حينما دب النزاع والشقاق بين زعمائهم، فضلا عن الحروب والمعارك الكثيرة التى أخذوا يتعرضون لها من قبل السعوديين. وقد وجد زعماء الصباح أنه يتحتم عليهم تأمين مقامهم لدى الدولة العثمانية التى كانت لها السيادة فى البصرة وما حولها من مناطق

---

(١) السويدى، سبائك الذهب، ص ٤١.

(٢) الشرباصى، أيام الكويت، ص ص ٩ ـ ١٠.

الخليج الأخرى، فأجمعوا أمرهم على أن يبعثوا الشيخ صباح إلى الباشا العثمانى فى بغداد يبين له أنهم فقراء نزحوا فى طلب العيش ولايبغون ضراً بأحد، فنجح فى سفارته، ومنح لقب قائمقام (عام ١٧١٨) [١].

ويكاد يتفق المؤرخون على استقرار آل صباح فى السنوات الأولى من القرن الثامن عشر (حوالى عام ١٧١٦)، وبعد خمسين عامًا من ذلك التاريخ أخذت إمارة الكويت تنمو سريعًا فى سكانها وثروتها وفى أهميتها، وتمكن آل صباح وحلفاؤهم ومؤازروهم من القبائل المجاورة من تثبيت مركزهم وتقويته ضد جيرانهم. ومنذ تأسست إمارة الكويت وحكمها محصور فى أسرة الصباح، وكان صباح أول الحاكمين فى الكويت وهو زعيم الأسرة وإليه تنسب. ولما تكاثر الناس فى الكويت فكروا فى اختياره أميرًا عليهم [٢]. وقد مكث فى الحكم قرابة عشرين عاما، إذ من المعروف أنه قد توفى فى عام (١١٩٠ هـ / ١٧٣٤م) [٣]. ويقول البصرى فى كتابه سبائك العسجد : «إنه قبل قدوم صباح إلى الكويت كان أهالى الكويت شرذمة قليلة ذوى مسكنة وذلة ولكن حين جعلوه حاكمًا عليهم سد ثغرهم ورأب صدعهم فنما فرع الثروة فى تلك البلاد» [٤]. وعقب وفاة صباح خلفه ابنه عبد الله الذى استمر فى الإمارة حتى عام ١٨١٣. وقد حدث فى عهده انفصال آل خليفة عن تحالفهم مع آل صباح وارتحالهم إلى الزبارة ومنها إلى البحرين حيث أسسوا أسرتهم الحاكمة. ومن الثابت أن ارتحال آل خليفة كان نتيجة لنزاع بينهم وبين آل صباح، وإن كان (البصرى) يذكر اشتراك عبد الله بن صباح مع خليفة بن محمد فى تعمير الزبارة وتسميتها بذلك الاسم [٥]. وقد تعرضت إمارة الكويت فى عهد عبد الله بن الصباح إلى اضطرابات كثيرة من جانب قبائل

---

(١) البصرى، سبائك العسجد، ص ١٨.

(٢) يقال إن سبب اختياره هو أنه كانت لوالده الزعامة على قومه منذ أن كانوا فى نجد ـ انظر الشملان، من تاريخ الكويت، ص ١١٦.

(٣) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ص ١٠ ـ ١٢.

(٤) البصرى، سبائك العسجد، ص ١٨.

(٥) المصدر السابق ص ١٩.

بنى كعب والمنتفق مما حدا بأهل الكويت إلى الإسراع فى بناء سور من الطين[١] يحمى المدينة من تلك الغارات الكثيرة[٢]. وفى حكم عبد الله بن الصباح بدأ اتصال الإنجليز بالكويت، كما شهدت المدينة تقدمًا وازدهاراً كبيرين على أثر استيلاء الفرس على ميناء البصرة فى عام ١٧٧٦، إذ تحول بريد بريطانيا الصحراوى من الخليج إلى حلب عبر الكويت. كما شهدت الإمارة هجرة الكثير من التجار الأثرياء وتحول تجارة البصرة مع الهند إليها. وقد مكنها ذلك من أن تشارك بقية موانى الخليج فى التجارة، وساعد على ذلك أهمية مينائها وقرب المواصلات إليها وقلة الضرائب التى كان يفرضها الحكام على البضائع المارة بها، وقد استمر هذا الازدهار قائمًا حتى عام ١٧٧٩[٣]. على أن إمارة الكويت لم تلبث أن شهدت فترة أخرى من الانتعاش، ففى عام ١٧٩٤ نقل الإنجليز وكالتهم من البصرة إليها، وكان ذلك بمثابة حركة تأديبية للعثمانيين وبذلك أصبح لإمارة الكويت أهمية كونها ميناء تمر منه البضائع فى طريقها إلى بغداد وحلب ودمشق والآستانة. وقد ذكر برديجز Brydges ـ وكان أحد موظفى شركة الهند الشرقية، وإليه يعود الفضل فى إعطائنا معلومات قيمة عن حالة المنطقة فى تلك الأيام ـ أنه لجأ إلى الكويت فى عام ١٧٩٤ على أثر خلاف دب بين شركة الهند الشرقية والسلطات العثمانية فى البصرة، وذكر أن شيخ الكويت قدم له كل التسهيلات ووصفه بأنه حاكم عادل يتمتع بحب الرعية له. كما ذكر أن المركز التجارى الذى نقل إلى الكويت كان مزودًا برجال من الهنود للحراسة، وعلى الأخص ضد نشاط السعوديين الذين حرص الإنجليز فى تلك الفترة على التودد إليهم وإرسال الهدايا إلى شيوخهم[٤]. وليس من شك فى أن ما يقرره برديجز دليل واضح على استقلال الكويت عن ولاية البصرة، وبالإضافة إلى ذلك حدثنا برديجز أيضًا عن

---

(١) وهو غير السور الذى بنى عام ١٩٢١ وهدم فى عام ١٩٥٧ وكان الغرض من بنائه حماية الكويت من غارات الإخوان الوهابيين ـ انظر التقرير السنوى لوزارة التربية والتعليم بحكومة الكويت ٦١/ ١٩٦٢، ص ٨.

(٢) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ص ١٠ ـ ١٢، انظر أيضًا :
Brydges, An Account of His Majesty's Mission to the Court of Persia p. 13.

(٣) Freeth (Zahra), op. cit. pp. 18 - 20.

(٤) Brydges, An Account of His Majesty's Mission to the Court of Persia pp. 12 - 16.

لجوء أحد متسلمى البصرة إلى الكويت وهو مصطفى أغا أو مصطفى الكردى، وكان قد لجأ إلى الكويت مع صديقه ثوينى السعدون حاكم المنتفق بعد نزاع حدث بينهما وبين والى بغداد سليمان باشا عام ١٧٨٩، وقد رفض شيخ الكويت تسليم اللاجئين رغم التهديدات والأموال التى قدمت إليه من جانب السلطات العثمانية فى البصرة (١). ولعل هذه الحوادث توضح لنا انفصال إمارة الكويت عن السيطرة العثمانية.

على أنه لم يمض وقت طويل على استخدام الكويت مركزاً للتجارة مع الهند حتى أعادت شركة الهند الشرقية تجارتها إلى البصرة مما أدى إلى ضياع أهمية الكويت لفترة من الزمن، إلى أن حاول مبارك بن الصباح فى أواخر القرن التاسع عشر إعادة الأهمية إليها ومنافسة تجارة البصرة، وذلك بتوطيد صداقته بالإنجليز، كما كان لمشروع سكة حديد بغداد أثر كبير فى ظهور أهمية الإمارة. ومن الملاحظ أن الإنجليز أخذوا يقدمون مساعداتهم لشيوخ الكويت ضد إغارات الوهابيين منذ بداية القرن التاسع عشر، وقد حاولوا فى عهد جابر بن الصباح (١٨١٣ ـ ١٨٥٩) وهو الذى خلف عبد الله ولقب باسم (جابر العيش) ـ كناية عما عرف عنه من كرم ـ أن ينفذوا إلى الإمارة، فطلبوا منه رفع العلم الإنجليزى وبناء بعض القواعد العسكرية فى الكويت، ولكنه رفض ذلك الطلب حرصاً على حسن الجوار بينه وبين الدولة العثمانية. وقد ذكر للإنجليز فى تبرير ذلك أن كل ما تحتاجه الإمارة يأتى من ميناء البصرة التى للدولة العثمانية فيها الأمر والنهى (٢). كذلك رفض التعهد قبل الإنجليز بأن يمنع العثمانيين عن التدخل فى شئون إمارته، ويبدو أنه لجأ إلى الاعتراف بالسيادة العثمانية فى عام ١٨٢٩ (٣). ولما كانت الحكومة البريطانية تشجع نزعة الشيوخ الانفصالية فقد أخذت توالى ضغطها على الإمارة، كما سنرى ذلك، ومع ذلك فقد استمرت صلة جابر بالدولة العثمانية وطيدة، فقد ساعدها

---

(1) Brydges, A Brief History of the Wahaby p. 176 - see also, Longrigg, Four Centuries in Modern Iraq, p. 206.

(٢) الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، ص ١٢٢.

(3) Encyclopdeadia of Islam - see article Kuwait.

على إخماد الفتن فى البصرة وتخليصها من بنى كعب، كذلك كان عاملا قويا فى توطيد نفوذها على إمارة عربستان، وقد كافأته الدولة العثمانية مقابل هذه المساعدات بمائة وخمسين (كارة) من التمر سنويًا [١]. ومما يذكر أن ذلك الراتب ظل يجرى على حكام الكويت إلى أن توترت العلاقات بين الدولة والإمارة فى عهد الشيخ مبارك بن الصباح (١٨٩٦ ـ ١٩١٥).

وقد نجد من المناسب، بعد إلمامنا بهذه النظرة التاريخية، أن نعرض لأوضاع الإمارة الاقتصادية والاجتماعية. وأهم ما يلاحظ افتقار الكويت إلى الماء مع أن أراضيها تصلح لكثير من أنواع المزروعات، ويندر أن توجد آبار الماء التى يمكن أن تمد هذه الأراضى بالخصب، والقليل النادر الموجود بها يتألف من آبار تتوقف وفرة مياهها أو قلتها على الأمطار التى تسقط بين شهرى نوفمبر ومارس، وهى من النوع الصحراوى التى تتميز بقلة كميتها وبأنها من النوع الطارئ [٢]. وظلت مياه الشرب هى مشكلة الكويت الرئيسية حتى بدأت فى تقطير مياه البحر، وكانت فى الماضى تأخذ حاجتها من المياه من شط العرب حيث كانت تحمل على المراكب الشراعية فى تنكات خشبية، وقد ظهر منذ عام ١٩٣٦ مشروع مد أنابيب مياه من شط العرب ولكن لم يتحمس حكام الكويت لهذا المشروع الذى قد يربط الإمارة بالعراق وفضلوا تكرير مياه الخليج بدلا منه [٣]. وتظهر مدينة الكويت محاطة من الشمال والجنوب والغرب بصحراء مقفرة (صحراء الدهناء) ولذلك يذكر الرحالة لوشر Lucher [٤] أن جيران الكويت فى الحقيقة اثنان هما القفر والحرارة، وإن كان هنالك بعض الواحات الصغيرة فى الصحراء، ونظرًا لإحاطة الصحراء بالكويت كانت الإمارة هدفًا لإغارات البدو والقبائل على أطرافها، ولذلك كان حكام الكويت لايسمحون بدخول البدو إلا بعد نزع أسلحتهم [٥]. وتعتمد الكويت فى إمداداتها على البصرة أو ما يجاورها من موانئ الخليج حيث يأخذ الكويتيون أغلب

(١) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١٣ وما بعدها.

(٢) حكومة الكويت، دائرة المطبوعات والنشر ـ سجل الكويت، ص ٥

(٣) Hay, The Persian Gulf States P. 99.

(٤) أ. لوشر : رحالة أمريكى زار الكويت وغيرها من إمارات الخليج العربى فى عام ١٨٦٨ وقد وصف رحلته فى كتاب طبع فى فلادلفيا ١٨٩٠، واسمه مع النجمة والهلال With the Cresent and Star

(٥) أ. لوشر، الكويت عام ١٨٦٨ (مترجم) ص ص ٢٥ ـ ٢٦.

تموينهم من الأرز واللبن والشعير وينقلون ذلك بواسطة (بغلاتهم) الشراعية [١]، ورغمًا عن الشكل الغريب البسيط الذى تتميز به هذه السفن فإن العرب يبحرون بها إلى مسافات بعيدة. وفى بعض السفن الكبيرة يقومون برحلات إلى الهند أو إلى الساحل الشرقى لأفريقيا [٢]. ولاشك أن موقع الكويت على البحر جعل أهلها من رواد البحار ومن أمهر أهل الخليج فى صنع المراكب الشراعية التى يستوردون الأخشاب اللازمة لها من الهند، ومن أهم سفن الكويت المهيلة والعشاريات وهى من السفن التى عرفها العرب قديمًا، ومن أهمها أيضًا المركب والقطاع والبوم والبغلة والشوعى [٣]، والنوعان الأخيران من السفن الكبيرة التى كانت تبحر لمسافات بعيدة، أما البوم فهى السفن الصغيرة التى تبحر إلى البلاد القريبة مثل البصرة أو بعض موانئ الخليج. وقد حلت البوم محل البغلة والشوعى لأنها سهلة الصنع وأمتع فى السفر [٤]. ولاشك أنه قد حدث اختفاء فى بعض أنواع من هذه المراكب، كما حدث تطور فى صنع الكثير منها، فقد اختفت كل من الدو والبتيل وكانت السفينة الأخيرة هى الأسرع لبساطة بنائها، وقد انتشرت على وجه الخصوص بين الملاحين العرب فى الخليج واستفادوا منها كثيرًا فى أنشطتهم [٥].

ويمتاز سكان الكويت بطابعهم البحرى إذ يمارسون الملاحة والتجارة وخصوصًا تجارة اللؤلؤ والملابس والسروج مقابل الصوف والجلود، كما كانوا يقومون فى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر بتهريب الأسلحة والذخائر وخصوصًا إلى الساحل الفارسى. ويذكر (لوشر) أن نساء الكويت مشهورات بصناعتهن ومهارتهن فى جميع الأعمال اليدوية كالحياكة والغزل والنسيج وهن أكثر نساء الخليج ملاحة [٦].

---

(١) Selections from the Records of the Bombay Government Vol. XXIV Extracts from a Report on the harbour of Grane p. 52.

(٣) Villiers, The Arab Dhow Trade, The Middle East Journal October 1943.

(٣) فيصل المطنة، فى بلاد اللؤلؤ، ص ص ٧٢ ـ ٧٤.

(٤) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٥) Dickson, The Arab of the Desert pp. 474 - 478.

(٦) أ. لوشر، الكويت عام ١٨٦٨ (مترجم) ص ٢٩.

وكان قرب الكويت من مغاصات اللؤلؤ بالخليج سببًا فى أن يفيد السكان من هذه الثروة فاستغلوها مع من استغلها من سكان الخليج، وكان الغوص على اللؤلؤ والاتجار به من أهم أسباب نمو الإمارة السريع وما أصابته من رخاء قبل أن يكتشف البترول بها، وإلى عهد قريب كان معظم الأهالى يشتغلون فى صناعته إما صيدًا أو شراءً أو بيعًا. وتوجد طائفتان : الأولى تقوم بصيده وتسمى (الغواويص)، والأخرى تقوم بالاتجار فيه وتسمى (الطواويش)، وعلى قدر إنتاج اللؤلؤ تزدهر المدينة [(١)]. وقد بلغ عدد سفن الغوص فى زمن مبارك بن الصباح ٨١٢ سفينة. كما بلغ حاصل الغوص ستة ملايين روبية فى عام ١٩١٣ وتسمى هذه السنة باسم سنة (الطفحة) [(٢)].

ولاتقتصر أهمية الكويت على موقعها البحرى من حيث نقل البضائع بين العراق والهند وموانى الخليج، إذ إن لها أهمية برية أيضًا، فقد كانت تخرج منها القوافل تحمل ما يستورده تجارها من الخارج وتأتيها قوافل من بادية الشام ومن حائل ونجد واليمن. وكانت قافلة الجمال تستغرق فى سيرها من الكويت إلى بغداد ثلاثين يومًا، ومن الكويت إلى حلب نحو ثمانين يومًا. كما أن وضع الإمارة الجغرافى جعلها مرفأ طبيعيا لنجد والمنفذ الرئيسى لها حيث تدخل نسبة كبيرة من الواردات التى تصل إليها عبر الداخل بطرق القوافل [(٣)]. ولذلك سنجد أن إمارة الكويت كانت هدفًا لمطامع أمراء نجد وشمر فى غضون القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ذلك أن سكان نجد يستوردون أكثر حاجياتهم عن طريق البحر الأحمر فجدة بالدرجة الأولى، وعن طريق الخليج بالدرجة الثانية، وتقوم الكويت بدور الوساطة التجارية بين الهند ونجد؛ مما يدر عليها أرباحًا كثيرة [(٤)]. ولتقدم تجارة الكويت توجد جاليات كويتية كثيرة العدد فى الهند وصلات تجارية بكثير من الدول الأخرى. ولاشك أن جدب الأرض فى الكويت وعدم صلاحيتها للزراعة،

---

(١) الشرباصى، أيام الكويت، ص ٤٧.

(٢) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت ص ٧١

(٣) British Admiralty. A Handbook of Arabia Vol. I pp. 286 - 287.

(٤) العظمة، فى بلاد اللؤلؤ، ص ٧٢.

كل تلك الظروف حملت سكان الكويت على ممارسة التجارة واتخاذها موردا للرزق. ومع ذلك لاتعدم أرض الكويت بعض المزروعات وإن كانت من النوع الصحراوى التى تتحمل الجفاف وملوحة التربة. كما يقتصر الزراع فى الكويت على زراعة النباتات التى تثمر بعد مدة قليلة قبل أن يتبدل ماء الآبار، وفى (الجهراء) وهى قرية كبيرة من قرى الكويت، توجد آبار ماؤها غزير لاينقطع أو يتبدل إلا أنه مر لايصلح لكل زرع [١].

ويتكون المجتمع الكويتى من طبقات ثلاث : الأسرة الحاكمة وكبار التجار والعامة. ويعد التجار عنصراً مهمًا فى مجتمع الكويت، وبعضهم كانوا يحترفون تهريب البضائع إلى البلاد المجاورة، إذ كانت تفرض رسوم جمركية بسيطة فى الكويت بينما تفرض ضرائب عالية فى البلاد الأخرى [٢]. ويتمتع الحاكم بسلطة مطلقة وقبل التنظيمات الحديثة فى الكويت كان يوجد إلى جانب الحاكم مجلس ينظر فى شئون الإمارة برئاسته، ورأيه استشارى فقط. وليست لولاية الحكم نظام خاص بها، وإنما درج آل صباح على أن يتولى الإمارة أكبر أفراد الأسرة؛ والقاعدة أن يتم اختيار الحاكم الجديد باتفاق سابق بين أعضاء الأسرة [٣]، وعندما تدخلت الحكومة البريطانية فى شئون الإمارة فى أواخر القرن الماضى أصبحت موافقة المقيم البريطانى على الحاكم الجديد أمراً ضروريًا.

ولم يكن فى الكويت تعليم يذكر حتى عام ١٩١٢ وهو تاريخ إنشاء المدرسة المباركية، وإنما كان فيها كتاتيب يتعلم فيها الصغار من البنين والبنات مبادئ القراءة والكتابة وتجويد القرآن وشيئًا من الحساب ويسمى المعلم بالـ «مُطوِّع». وكان أغلب أهل الكويت أميين، وحتى المطوع نفسه لم يكن على قدر كاف من التعليم [٤]. على أن استمرار تطور التجارة وازدهار واردات الغوص أشعر الكويتيين بحاجتهم إلى تعليم أكثر تنظيمًا وأقدر على سد الحاجة، فتألفت جماعة من التجار وقامت

---

(١) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ص ٦ ـ ٧.
(٢) Hay, op. cit., p. 101.
(٣) أمين سعيد، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم، ج٢، ص ٤٦٧.
(٤) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ص ٣٧ ـ ٣٩.

بتأسيس أول مدرسة نظامية بالكويت (عام ١٩١٣) واشترك فى التدريس بها بعض المدرسين من البلاد العربية، ولم يكن لهذه المدرسة برنامج محدد، وكانت الغاية الأولى من إنشائها تخريج كتبة يمسكون الدفاتر التجارية، ولذلك كان الاهتمام بالمحاسبة وكتابة الرسائل له القسط الأكبر من مواد الدراسة [١]. وعلى العكس من التعليم لم تتقدم الصناعات فى الكويت تقدمًا كبيرًا، إذ يعتبر الكويتيون أن المشتغل بها «ساقط الأصل ولهذا يترفع النسيب عن تعاطيها» [٢].

أما القضاء فقد بدأ متواضعًا، ومع ذلك لم يحدث تطور ملحوظ به على مر السنين إذ لم يكن هناك قضاة أو محاكم إلى عهد قريب [٣]؛ وإنما كان المختصمون يحتكمون إلى رجل يختارونه من بينهم يسمى (العارف)؛ وقد ظل آل صباح مدة طويلة دون أن يكلوا القضاء رسميًا إلى قضاة مسئولين، ولكنهم فيما بعد أخذوا يولون هذه الناحية أهميتها، فعهدوا بالقضاء إلى أناس مشهود لهم بالعلم والعدل [٤]. وقد أشار بلى فى تقريره الذى بعث به إلى حكومة الهند فى عام ١٨٦٦ إلى أهمية العدالة وحرص الحكام على التمسك بها لاعتقادهم أن كثيرًا من الدول قد سقطت لعدم عدالتها. وذكر عن حكومة الكويت بأنها حكومة دينية يقوم فيها الشيخ بالشئون السياسية، والقاضى بالشئون الدينية والمدنية، وأن القضاء له قدسيته حتى أن الحاكم نفسه قد يخضع لقرارات القاضى [٥]. وكانت الأحكام إلى عهد قريب تجرى على غير قانون، ومرجع الفصل فيها الأمير وقاضى الشرع يصلح القضاء بصلاحهما. ويبدو أن السبب فى عدم اهتمام الحكام بالتنظيمات القضائية إلى طبيعة السكان المسالمة. ومن الملاحظ أن أغلب ما يقع من خلاف بين الكويتيين كان يحل عند المرتضين من الأهالى، فلكل طائفة من الطوائف لجنة مصالحة من أهلها، وينتهى الأمر بالرضى بأحكامها فى كثير من الأحيان.

---

(١) انظر التقرير السنوى لوزارة التربية والتعليم بحكومة الكويت ١٩٦٢/٦١، ص ١٤.

(٢) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ص ٣٩/٣٧.

(٣) لم تنشأ المحاكم فى الكويت إلا فى عام ١٩٥٤.

(٤) مازلنا نجهل تاريخ القضاء فى الكويت وإن كان ابن الرشيد يذكر فى تاريخه أن أول قاض عين فى الكويت هو الشيخ (محمد بن فيروز) بيد أنه لم يحدد تاريخ ولايته بالقضاء، وإن ذكر أنه قد توفى فى عام ١١٣٥ هـ. انظر عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت ـ القسم الأول، من الجزء الأول، ص ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٥) Whigham, The Persian Problem pp. 93 - 96.

الإحساء:

الإحساء واحة كبيرة أو بالأحرى عدة واحات تقع فى الشمالى الشرقى من شبه الجزيرة العربية. وتطلق فى الوقت الحاضر على الساحل الغربى من الخليج الممتد من حدود الكويت الجنوبية إلى حدود قطر والساحل العمانى؛ وعلى الرغم من أن كثيراً من الرحالة قد زاروا هذه المنطقة من أمثال بالجراف وزويمر Zwemer وفيلبى، إلا أنهم لم يقدموا لنا الكثير من المعلومات وكان أكثر ما كتبوه معلومات قديمة فضلا عن أن كلا منهم قد نقل عن الآخر[1]. ومعظم مقاطعات الإحساء سهول صحراوية يجتازها عدد كبير من التلال المنفصلة، وفى المناطق الساحلية يوجد عدد من الآبار الضحلة ولكنها تتميز بغزارة مياهها وتحيط بها المراعى الوفيرة. كما توجد فى الداخل واحتان كبيرتان هما الإحساء والقطيف، والمياه غزيرة فى الإحساء حتى أن الأرز يعد من أهم زراعاتها[2]. ويعلل القلقشندى توافر المياه فى الإحساء بقوله: «إن الإحساء جمع حسى وهو رمل يغوص فيه الماء حتى إذا صار إلى صلابة الأرض أمسكته فتحفر عنه العرب وتستخرجه»[3]، ونظراً لتوافر المياه والآبار يفد إليها البدو الرحل فى فصل الصيف حيث يحضرون إبلهم حول موارد المياه. ولاشك أن توافر المياه بالإحساء كان نعمة ونقمة معاً، فكم عانت الإحساء من شغب تلك القبائل وعدم استقرار الأوضاع فيها. وينتسب معظم أولئك البدو إلى العجمان وهى قبائل كثيرة العدد يقال إنها وفدت من نجران فى جنوب الجزيرة وقامت بالسيطرة على معظم الساحل الغربى للخليج، فى الوقت الذى كان فيه آل عريعر من بنى خالد يحكمون الساحل الشرقى للجزيرة العربية تحت السيادة العثمانية منذ عام ١٧٦٥[4]. وإلى جانب بنى خالد والعجمان ظهرت قبائل أخرى كبنى هاجر والمطير، كما وجدت عناصر أخرى من آل مرة،

---

(١) Mackie, Hasa - An Arabian Oasis, see Geog. Journal Vol. LXIII No. 3 March 1924 p. 189.

(٢) الرفاعى : جزيرة العرب جغرافيا، ص ٥٥ .

(٣) القلقشندى، صبح الأعشى ج٥، ص ٥٥ .

(٤) Dickson, The Arab of the Desert p. 248.

وقد بقيت هذه القبائل تتنازع الحكم في الإحساء إلى أن فتحها السعوديون في إمارتهم الأولى ثم عادت بعد ذلك إلى التنازع في خلال الحكم العثماني ١٨٧١/١٩١٣ (١). وقد تعرضت الإحساء لغزوات سعودية كثيرة، كما تعرضت معاقل الشيعة في القطيف للحصار الدائب، ومن الثابت خضوع الإحساء والبحرين وقطر في إدارة واحدة تحت حكم السعوديين في إبان دولتهم الأولى والثانية، وإن كانت البحرين قد تميزت في هذه الإدارة بتصريف آل خليفة لشئونها الداخلية غير أنهم كانوا في كثير من الأحيان يدفعون الزكاة إلى الحاكم السعودي.

وتشتهر الإحساء بصناعتين هامتين هما صناعة العباءات والأواني النحاسية من مختلف الأشكال، وتصدر هذه المصنوعات إلى مختلف أجزاء شبه الجزيرة العربية (٣)، وإلى جانب الصناعة تقوم الزراعة أيضاً ويشتغل بها الزنوج ويعتبر التمر أهم إنتاج الواحة (٤).

وينقسم السكان إلى طائفتين كبيرتين : السنة والشيعة ويعيش الشيعة في المدن، بينما ينتمي سكان الداخل إلى مذهب السنة مثلهم في ذلك مثل البدو (٥). ويطلق على الشيعة اسم (البحارنة) وهم يكونون معظم سكان واحة القطيف ونصف سكان واحة الإحساء (٦). ومن أهم المدن (الهفوف) ويتركز فيها معظم السكان، وتعتبر قاعدة الإحساء والمدينة الرئيسية فيها، وسكانها خليط من العرب ومن الأجناس الأخرى وخصوصاً الفرس والبحارنة. وتقوم مدينة (المبرز) على مقربة من الهفوف على مسافة ثلاثة كيلومترات في الشمال ويمتهن سكانها الزراعة، وتشتهر المدينة بأسواقها التجارية التي يتبادل فيها البدو والسكان ما يلزمهم من الحاجيات، وقد اشتهرت كل من الهفوف والمبرز بأهل العلم والأدب وكان

(١) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ص ٧١.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات ـ شعبة البحث ـ عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص ٢٨٦.

(٣) Zwemer, Arabia – The Cradle of Islam p. 115.

(٤) British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I p. 300.

(٥) Neibuhr, Travels Through Arabia Vol. II pp. 101 - 102.

(٦) British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I p. 300.

يفد إليها الطلاب من جميع أنحاء الخليج ويلاقى شيوخها وعلماؤها الاحترام من جميع سكان الخليج[١]. وتقع القطيف فى الجهة الشرقية من الإحساء ويقطنها عدد كبير من الشيعة، وفى جهة القطيف الشرقية يقع ميناء العقير الذى يعتبر الميناء الرئيسى للإحساء لأنه أقرب المدن إليها، كما يعتبر أيضًا بمثابة منفذ لنجد إذ ترد إليه التجارة من بلاد فارس والهند والعراق ومنه تتوزع إلى الداخل [٢].

البحرين :

المدلول القديم للبحرين يشمل معظم السواحل الغربية للخليج العربى. بينما تطلق البحرين فى الوقت الحاضر على مجموعة الجزائر الواقعة بالقرب من الشاطىء الغربى للخليج، أهمها جزيرة البحرين والمحرق وأم نعمان وسترة والنبى صالح وجزائر أخرى قليلة الأهمية. والبحرين أكبر تلك الجزر مساحة وتتكون أراضيها من صحراء مسطحة فى وسطها تلال صخرية معروفة باسم جبل الدخان يبلغ ارتفاعها حوالى ٤٠٠ قدم [٣]، والجزيرة الثانية من حيث المساحة هى المحرق وتقع فى شمال البحرين، ويقال إنها سميت بذلك الاسم لأن الهنود كانوا يحرقون فيها جثث موتاهم [٤]. ومن المعروف أن البحرين تعرضت لعدد كبير من الغزوات فحكمها الفينيقيون والبابليون، وقد اكتشفت فى أواخر القرن الماضى مدينة أثرية بجوار المنامة يعود تاريخها إلى الألف الرابع قبل الميلاد، وتأكد أن البحرين كانت مركزًا تجاريًا مهمًا فى العصور القديمة منذ العهد السومرى وذات نشاط ملحوظ فى العهد الفينيقى [٥]. كذلك خضعت البحرين للفرس والعرب والبرتغاليين الذين أدركوا أهميتها فاستولوا عليها فى عام ١٥٢١ وبنوا فيها أقوى معاقلهم، واعتبروا

---

(١) Mackie, op. cit., p. 194.

(٢) الدخيل، تحفة الألباء فى تاريخ الإحساء، ص ص٢٣ ـ ٢٩، انظر أيضًا الألوسى تاريخ نجد، ص ٢٩.

(٣) British Admiralty, The Persian Gulf Pilot p. 128.

(٤) Zwemer, Arabia The Cradle of Islam p. 97.

(٥) توجد مقابر قديمة فى المراقيب بجوار المنامة وقد قام المستر بنت بفتح هذه المقابر وبعث بمحتوياتها إلى المتحف البريطانى وقد استقر الرأى على أنها من أصل فينيقى. انظر :
Bent, Bahrein Islands (Proc. of Roy. Geog. Society) Vol. XII No. 1 January 1890.

استيلاءهم عليها مفتاحًا للسيطرة على بقية أجزاء الخليج، وقد اهتموا كثيرا باللؤلؤ، ولايزال تجار اللؤلؤ فى الجزيرة حتى اليوم يستخدمون الأسماء والمكاييل البرتغالية القديمة (١). وكانت البحرين بالنسبة لمركزها الجغرافى سوقًا مهمة للتجارة، وقد ذكر (ديراند Durand) مساعد المقيم البريطانى فى الخليج فى أحد تقاريره القنصلية بأن خضوع الجزيرة لحكم مستقر يجعل منها مركزًا تجاريًا مهمًا لفارس والجزيرة العربية (٢).

ويقوم اقتصاد البحرين على اللؤلؤ الذى يعد مصدرًا قويًا للثروة منذ الأزمنة القديمة، وظل إلى عهد قريب يحتل مكانة كبيرة، وقد استفادت البحرين كثيرًا من هذا اللؤلؤ الذى يفوق كثيرًا من اللآلئ المستخرجة من بقية مناطق الخليج بهجة ونفاسة (٣). وإن كان العمل فى اللؤلؤ قد انخفض عما كان عليه من قبل، ويرجع ذلك إلى تحول أكثرية العمال إلى شركات البترول الأجنبية فى شبه الجزيرة العربية والكويت، مما اضطر الحكام إلى قبول النازحين من إمارات الخليج المختلفة للعمل فى البحرين(٤)، أضف إلى ذلك التوصل إلى طريقة تزريع اللؤلؤ فى اليابان. وعلى الرغم من تحريم الاتجار باللؤلؤ الصناعى فى البحرين إلا أنه كان له أثر كبير فى تدهور اقتصاديات الجزيرة، ومع ذلك فلاتزال البحرين مركزًا لصناعة اللؤلؤ فى الخليج (٥)، ومنها يستخرج أجود أنواعه (٦).

ومياه البحرين كثيرة المغاصات ـ وإن كان بعضها يبعد عن جزائرها أكثر من

(١) Ibid., pp. 1-3.

(٢) Rawlinson, Extracts from Report on the Islands and Antiquities of Bahrein by Captain Durand. See Notes on Captain Durand's Report upon the Islands of Bahrein, Asiatic Review London 1890 p. 189.

(٣) قدرت قيمة اللؤلؤ المستخرج من البحرين فى السنوات السابقة لاكتشاف البترول بـ ٣٠٣,٩٥١ جنيه إسترلينى وذلك فى عام ١٨٩٦. انظر : Zwemer, op. cit., p. 99.

(٤) محمد على رشدى، الجغرافية الإقليمية للبحرين، ص ٢٥٩

(٥) تشغل مغاصات اللؤلؤ فى الخليج العربى نصف ضفته الغربية أو أكثر إذ تبدأ عند جزيرة أبو موسى فى مواجهة إمارة الشارقة وتنعطف بمحاذاة الساحل مارة بجزيرة الحلول ثم أمام شبه جزيرة قطر وتنتهى أخيرا قرب الكويت.

(٦) Wilson, A Periplus of the Persian Gulf - Geog. Journal Vol. LXIX No. 3 p. 248.

ثلاثين ميلا ـ وهذه المغاصات مشهورة منذ الأزمنة القديمة وهى تعد أكبر مغاصات اللؤلؤ فى العالم. ويبدأ موسم الغوص فى مايو ويستمر إلى أكتوبر وقد يتوقف الغوص فى شهور رمضان أو وقت هبوب الرياح التى تهدد سلامة السفن. أما فى المدة من أكتوبر إلى مايو فيقضيها الغواصون فى أعمال أخرى كصيد الأسماك أو تصليح سفنهم وإعداد مؤنهم استعداداً للموسم القادم. ويعبر عن ابتداء الغوص (بالركبة) وعن انتهاء الموسم (بالقفال). ولمواسم الغوص تأثيرها على الحياة الاجتماعية لدى السكان فعندما يحين الموسم ويبدأ (الغوص الكبير) يخرج الأمير الحاكم بنفسه فى الصباح إلى الشاطئ ليفتتح الموسم باحتفال رسمى يحدد فيه ميقات البدء وميقات العودة. ويعد هذا اليوم عيداً وطنياً للبلاد يشترك فيه الشعب يغمره السرور والفرح، وإن كان ذلك الاحتفال قد فقد رونقه واختفى فى الوقت الحاضر بطبيعة الحال. وإذا انتهى موسم الغوص أطلق زعيم الغواصين بندقية أو مدفعاً، فيكون ذلك علامة على الرجوع، فيعودون جميعاً بين مظاهر البشر والسرور، ويهرع الصبية والنساء لاستقبال آبائهم وأزواجهن على الشاطئ فى جموع كثيرة. ويرجع الغواصون جميعاً فى يوم واحد إذ من يتأخر يعاقب، ومع ذلك فيوجد فصل اختيارى للغوص يعقب الموسم الكبير ويمتد من ثلاثة أسابيع إلى شهر ويطلق عليه اسم (الردادة) (٦). ويحتكر شيوخ البحرين تجارة اللؤلؤ ولهم قوارب خاصة تشتغل بتلك التجارة. وتفرض ضريبة مقدارها تومانين على كل قارب يدخل البحرين، ذلك لأن استخراج اللؤلؤ ليس وقفاً على سكان الجزيرة وإنما نظراً لأهمية لؤلؤ البحرين فقد كان يأتى إليها فى مواسم الغوص الكثيرون من الساحل العمانى أو من قطر والإحساء والكويت وغيرها من موانى الخليج، وقد

---

(١) مجلة لغة العرب (الغوص فى خليج فارس) أيار ١٩١٢ ـ السنة الثانية، ص ٤٨٤.

(٢) محمد على رشدى، الجغرافية الإقليمية للبحرين، ص ٢٠٧.

(٣) British Admiralty, A Mandbook of Arabia Vol. I p. 313. See also - Harrison, The Arab at Home p. 72.

(٤) النبهانى، التحفة النبهانية ـ البحرين ـ القسم السادس، ص ١٥.

(٥) بيربى، الخليج العربى (مترجم) ص ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

(٦) Dickson, The Arab of the Desert. pp. 484-488.

يأتى فرس من الساحل الفارسى أيضا [١]. وإلى جانب الضريبة التى تفرض على القوارب تفرض أيضا نسبة مئوية على حصيلة الغوص [٢]، كما توقع الغرامات على القوارب التى تقوم باستخراج اللؤلؤ دون الحصول على ترخيص سابق [٣]. وفى مواسم صيد اللؤلؤ تكثر المنازعات بين الغواصين وكثيراً ما كانت قبائل الساحل العمانى التى تسكن على مقربة من جزائر البحرين تنتهز فرصة وقوع هذه المنازعات فتقوم بتأييد فريق ضد آخر وتفوز فى النهاية بغنائم كثيرة من اللؤلؤ ومن أنواع الصيد الأخرى، وكانت هذه الاعتداءات تتجدد باستمرار حتى تدخلت الحكومة البريطانية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وعقدت مع هذه القبائل اتفاقيات خاصة نصت على عدم الاشتغال بالقرصنة وألا يسببوا منازعات فى البحر [٤]. ولضمان الهدوء فى مواسم الغوص اعتادت الحكومة البريطانية أن ترسل سفينة حربية عند كل موسم حفظًا للنظام بين قوارب الغواصين، فإذا ما ارتكب أحدهم أمراً مخلا بالأمن يجازيه قائد الباخرة بما يقرره عليه من عقاب، وفى بعض الأحيان تعاون السفن الإنجليزية من يصاب بطوفان أو غرق أو حريق.

والمحل الذى يصاد فيه اللؤلؤ يسمى (مغاصاً) وكل بقعة منه تسمى (هيرا)، والهير عبارة عن مرتفع فى قاع البحر، وكل نقطة من الهيرات لها اسم يخصها. وتبدأ حدود المغاص من جزيرة سلامة الواقعة فى حدود رءوس الجبال التابعة لسلطنة مسقط إلى ميناء الكويت [٥]. ولكن تتميز إمارة البحرين عن غيرها من إمارات الخليج الأخرى بكثرة إنتاجها، فأكبر عدد سفن الغوص فى البحرين تليها

(١) Graves, op. cit., p. 97.

(٢) Harrison, The Arab at Home pp. 72 - 77.

(٣) Palgrave, Narrative of a Year's Journey Through Central & Eastern Arabia Vol. II pp. 213 - 214.

(٤) Rouire, La Question de Golfe Persique - L'Angleterre en Arabie - Etablissement de l'influence Anglaise au Koweit et aux iles Bahrein p. 412. see. Revue des deux Mondes - Année Cinquieme, tome XVII - 1903.

(٥) مجلة الكويت، المجلد الثانى ـ الجزء الثانى ـ صفر ١٣٤٨، ص ص ٧ ـ ٧٢، انظر (المناص فى أحوال الغوص والمغاص) لآغا ميرزا محمد على خان، وهى رسالة تبحث عن أحوال الغوص وعن الأماكن التى يرتادها الغواصون لاستخراج اللؤلؤ.

قطر ثم الكويت، فدبى والشارقة وأبو ظبى وأم القوين [1]، وقد قدر الرحالة بلجراف عدد القوارب المشتغلة بصيد اللؤلؤ فى البحرين فى عام ١٨٦٢ بما يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ قارب. ويتفاوت عدد المشتغلين فى كل قارب من ثمانية إلى عشرين شخصًا. وذكر بالجراف أن الزنوج هم الذين يقومون بمهمة الغوص للبحث عن اللؤلؤ، وقد أجادوا هذه المهنة إجادة تامة حتى أن الواحد منهم يستطيع البقاء فى الماء أكثر من دقيقتين [2]. وقد أخذت البوادى بالغياصة فى مواسمها حتى أن بعض أمراء الداخل كانوا يزيدون الضرائب على أمثال هؤلاء خوفًا من كثرة المهاجرة وبقاء الشيوخ دون أعوان أو جنود [3].

ومما يذكر أنه قد بذلت محاولات كثيرة من بعض الشركات الأجنبية التى لديها امتيازات البحث عن اللؤلؤ لاستغلال المصائد استغلالا علميًا ولكن فشلت تلك الجهود [4]، حيث ظل استخدام آلات الغطس الحديثة أمرًا ممنوعًا بناء على قرارات اتخذها الحكام أنفسهم، فقد تبين أنه لو سمح باستخدام هذه الآلات لانقطعت سبل العيش عن أكثرية العاملين فى صيد اللؤلؤ، لأن بضعة أشخاص من كبار المالكين وحدهم يستطيعون شراء مثل هذه الآلات الحديثة وبالتالى يحتكرون صيد اللؤلؤ وينظفون الخليج منه. وهكذا ظل الغواص كما كان الأمر قبل آلاف السنين ينزل عاريًا إلى الماء ممسكًا بحبل يشده إلى القاع حجر كبير مربوط فيه، ويسد أنفه بملقط بدائى من الخشب ليمنع التنفس ويسمى (بالفطام) ويهوى إلى القاع إلى عمق يتراوح بين عشرة أمتار إلى ثلاثين مترًا [5]. ومع ذلك فالاتجاه فى الوقت الحاضر يهدف إلى استخدام آلات الغوص الحديثة، فقد لوحظ فى السنوات الأخيرة تناقص عدد المشتغلين بصيد اللؤلؤ بدرجة كبيرة، إذ إن وجود

---

(١) مجلة لغة العرب، كانون ثانى ١٩١٣ ـ السنة الثالثة، ص ٣٢٠.

(٢) Palgrave, op. cit., Vol. II pp. 213 - 214.

(٣) Charteris, The Bahrein Islands See The Australian Geographer Vol. VI No. 4,1934 p. 9.

(٤) مجلة لغة العرب، كانون ثانى ١٩١٣ ـ السنة الثالثة، ص ٣٢٠.

(٥) بيربى، الخليج العربى (مترجم)، ص ١٦٠ ـ انظر أيضًا :
Cox. Some Excursions in Oman - Geog. Journal September 1925 p. 199.

مجالات أخرى للرزق الميسور أدى إلى انصراف الكثير من العمال عن تلك المهنة القاسية.

ولاتخلو عملية الغوص من مخاطر، فهناك بعض الحيوانات البحرية التى تهدد حياة الغواصين مثل (الدول) و(أبو سيف) و(اللويثى) وغيرها. وكلها أسماء محلية لحيوانات هلامية شديدة التأثير فى الجسم، وقد يموت عشرات من الغواصين فى كل موسم [1]. وبالإضافة إلى ذلك توجد صعوبات أخرى منها شدة الحرارة التى توافق طيلة موسم الغوص، ونقص المياه إذ لايستطيع الغواصون لقلة المياه العذبة التى يحملونها إزالة مياه البحر التى تسبب لأجسامهم مضايقات شديدة [2]. وبينما يشتغل الزنوج أو العبيد وغيرهم من الطبقات الفقيرة فى الغوص تقع تجارة اللؤلؤ فى أيدى الأغنياء من السكان سواء من العرب أو الهنود [3]. واللؤلؤ المستخرج إما أن يباع فى السفن إلى (الطواويش) وهم تجار اللؤلؤ وأغلبيتهم من تجار الكويت أو يسافر به أصحابه إلى الهند، وتعد مدينة بومباى مقصد تجار اللؤلؤ، فسوق اللؤلؤ فيها من أكبر الأسواق ومنها يصدر إلى الخارج على نطاق واسع بعد أن يصنف وينظف ويصقل ويثقب. وتذهب أكثر كمياته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ومن الملاحظ أن آلات ثقب اللؤلؤ والأشخاص المهتمين بأسواقه وأحوال الطلب عليه والخبرة الدقيقة بأثمانه والنوع المرغوب فيه فى كل قطر، كل ذلك نجده متوافراً فى بومباى لأن أغلب المهتمين به من الهنود؛ مع أن الهند لاتنتج من اللؤلؤ إلا القليل، ولكنه تقليد قديم جرى عليه تجار اللؤلؤ فى الخليج فى إرسال بضائعهم إلى بومباى فاكتسبت هذا المركز الممتاز فى هذه الناحية.

ويوزع ثمن اللؤلؤ على رجال السفينة كل حسب جهده وعمله، إذ يعمل فى السفينة عادة عدة رجال أهمهم (النوخدا) وهو ربان السفينة الذى يعين جهة

(١) مجلة المشرق، العدد ١١ السنة الثانية - ١٩٠٢، انظر مقالة الأب أنستاس الكرملى عن الكويت، ص ٥١٠ - انظر أيضاً، محمد على رشدى، الجغرافية الإقليمية للبحرين، ص ٢٠٧.

(٢) Dickson, The Arab of the Desert p. 485.

(٣) Jouanin, Sur les Rives de Golfe Persique - Note de Voyage 1903 - 4 . Bulletin de la Societe de Ggeographie Economique et Commerciale tome XXVI - 1904 - Janvier et Fevrier p. 70.

الإبحار، و(الغيص) ووظيفته الغوص فى البحر لجمع الأصداف، و(السيب) ووظيفته الخدمة فى السفينة ومساعدة الغيص بأن يرفعه بالحبل عند اللزوم، و(الرضيف) ويقوم ببعض الأعمال المختلفة، و(النهّام) وهو مطرب السفينة، والغواصون عادة يتبعون السفينة التى بها (نهّام) له صوت حسن وكل عمل من الأعمال له غناء خاص به [١]. على أن نصيب العاملين غالبًا ما يكون ضعيفًا رغم ما يتعرضون له من مخاطر وصعاب. وكانت العادة أن يدين التاجر الأجراء قبل الموسم ثم بعد انتهاء الموسم، فما قبل الموسم يسمى (سلفًا) وما بعده (تسقامًا) ومن يأخذ بالصفة الأولى تحسب عليه العشرة اثنتى عشرة؛ أما التسقام فهو مبلغ يعطى للغواصين حتى يتم بيع اللؤلؤ وتقسيم الإنتاج [٢]. والعادة أن يأخذ التاجر خمس الإنتاج، ثم يقسم ما يتبقى قسمين : النصف الأول يأخذه التاجر أيضا، والنصف الثانى يقسم على الملاحين، ولايأخذ الغواصون إلا نصف الحصة، وقد لايربحون شيئًا أو يربحون شيئًا لايذكر، وربما خسروا وأصبحوا مدينين للتاجر [٣]. وهكذا نجد أن العلاقة بين أصحاب رءوس الأموال من التجار والغواصين كانت شخصية إلى أن تدخلت الحكومة فأصبح للغوص نظام خاص به متفق عليه وقوانين معروفة بين المولين من كبار التجار والعمال الذين تخصص لهم نسبة من الأرباح، وتصدر الحكومة نشرة رسمية يحدد فيها مواعيد الغوص وعدد مرات الغوص فى السنة ونصيب كل شخص يعمل فى الغوص والعقوبات التى توقع على المخالفين [٤].

ويستخرج اللؤلؤ من عدة أنواع من الأصداف وخصوصًا ذوات المحار وأجمل أنواعه (الجوان) و(الشارين) وذلك على أساس كبر الحجم وانتظام الشكل ونصاعة اللون [٥]. وتوجد اللآلئ فى الجزء الداخلى من الصدفة، وهذه تتكون فى الأصل من مادة تفرز وتتراكم حول حيوان طفيلى أو حول جزء من الفضلات

---

(١) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ص ٧١ ـ ٨١.
(٢) مجلة لغة العرب، الغوص فى خليج فارس ـ آيار ١٩١٢ ج ١٢، ص ٤٨٤ ـ انظر أيضا :
Dickson, The Arab of the Desert p. 486.
(٣) انظر مقالة الأب أنستاس الكرملى عن الكويت ـ مجلة المشرق ـ عدد ١١ ـ ١٩٠٢، ص ص ٥٠٨ ـ ٥٠٩.
(٤) محمد على رشدى، الجغرافية الإقليمية للبحرين، ص ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.
(٥) Dickson, op. cit., p. 489.

الحيوانية. وإن كان عرب الخليج يعزون سبب الجمال والغنى فى لآلئ البحرين إلى ينابيع المياه العذبة المتفجرة فى قعر المياه بالقرب من حواجز المحار التى تحوى اللؤلؤ شمالى الجزيرة الكبرى، وتفسيرهم لتكوين اللؤلؤ يطابق ذلك. فعندما ترغب محارة أم أن تحمل لؤلؤة تقدم نفسها لمداعبات المياه العذبة وتمتص منها نقطة صافية، وهذه النقطة تصبح مع الوقت الحلية الكاملة التى ينتزعها الغواص بقسوة من بطن أمها المثخنة بالجراح. ويقول (بيريبى) إن أصغر عقد من اللؤلؤ يساوى عشرين ألف روبية، ولكن لو فكرنا فى الآلام والآمال الدائمة التى يبلغها صيادو اللؤلؤ على كل حبة من حبات هذا العقد لوجدنا أنه رخيص الثمن - فكل حبة تعنى أن الغطاس اصطاد أربعة آلاف محارة تقريبًا للحصول على اللؤلؤ، وكل واحدة تعنى ستمائة غطسة، وكلما ازداد الغطس ازداد الألم. ولهذه الأسباب نستطيع أن نؤكد أنه لن يكون للؤلؤ الصناعى - الذى يقل عن اللؤلؤ الطبيعى جاذبية وجمالا - قيمة اللؤلؤ الطبيعى الثمينة المغذاة بالدماء والأحلام [١]!. وتمتاز لآلئ الخليج العربى عن لآلئ سيلان وجزائر اليابان بكبر حجمها وانتظام شكلها، وإن كانت تقل عنها فى نصاعة بياضها. ومن الملاحظ أن مهنة الغوص وما يتصل بها قد أثرت تأثيراً كبيراً فى حياة السكان، فمعظم القصص والأساطير القديمة السائدة بين سكان الخليج تدور فى الغالب حول مغامرات الصيد وما يصادفه الغواصون من مخاطر [٢].

وإلى جانب استخراج اللؤلؤ يقوم الأهالى بالزراعة نظراً لتوافر بعض الآبار والينابيع وخصوصاً فى القسم الشمالى من الجزيرة. وتشتهر البحرين بصناعة الأقمشة الخشنة وتتركز صادراتها فى اللؤلؤ والتمر بالإضافة إلى بعض محصولات أخرى قليلة الأهمية، بينما تستورد الأرز والقطن والبن والأخشاب من الهند [٣].

ويوجد اختلاف فى الرأى عن أصل المستوطنين لجزائر البحرين، ويذكر كثير من الكتاب الفرس أن السكان الأصليين فرس ولكنهم بعد إقامة طويلة فى البحرين

---

(١) بيريبى، الخليج العربى (مترجم) ص ص ١٦٠ - ١٦٣.

(٢) Dickson, The Arab of the Desert - Pearl Stories pp. 490 - 496.

(٣) Wilson, The Periplus of the Persian Gulf. See Geog. Journal Vol. LXIX No. 3 March 1927 p. 248.

استطاعوا أن يستحوذوا على لهجة السكان الذين يسكنون السواحل القريبة منهم. ولكن الثابت أن سكان البحرين ينحدرون أصلا من قبيلة (ثمود) العربية الذين طردهم (سبأ بن حمير) من اليمن حوالى الألف الثانية قبل الميلاد فاتجهوا إلى جزيرة (أوال) (١)، وهو الاسم القديم للبحرين (٢).

وأكثر القبائل نفوذًا فى الوقت الحاضر - العتوب والسادة والدواسر - والقبيلة الأولى تربطها بالأسرة الحاكمة - وهى أسرة آل خليفة - صلة نسب وتستمد القبيلة الثانية نفوذها من اتصال نسبها بالبيت الهاشمى، بينما يستمد الدواسر نفوذهم من ثروتهم الكبيرة التى اكتسبوها من التجارة (٣).

وينتشر الذهب الشيعى فى البحرين ويتركز الشيعة أو (البحارنة) - كما يطلق عليهم - فى القرى، بينما تعيش السنة، ومعظمهم من عرب الهولة، فى المدن الرئيسية كالمنامة والمحرق والبيضاء. وطبقًا للإحصائية التقديرية التى نشرها مكتب المخابرات البريطانية فى عام ١٩٢٠ قدر عدد سكان البحرين بـ ١٠٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٦٠,٠٠٠ من السنة و ٤٠,٠٠٠ من الشيعة (٤). ونظرًا لهذا التقارب العددى فإن ذلك كان يؤدى إلى اضطرابات كثيرة، ويتضح ذلك فى العشرة أيام الأولى من شهر المحرم، حيث تمر المواكب الدينية فى مدينة المنامة عاصمة البحرين، وفى هذه المواكب يسير الناس فى مظاهر شيعية، وبطبيعة الحال قد يؤدى إخلاص الشيعة فى إظهار عواطفهم أو شدة تحمسهم إلى حدوث منازعات بينهم وبين السنة (٥). وكثيرًا ما كان يفضى الخلاف بين أهل المذهبين إلى تفتت فى وحدة البحرين وطمع جيرانها فيها، وحتى الآن لايزال الشيعة يتزعمون الاضطرابات فى الجزيرة (٦).

---

(١) Selections from the Records of Bombay Government. Vol. XXIV pp. 27 - 29.

(٢) يلاحظ هنا أن العرب استخدموا كلمة (أوال) للدلالة على جزائر البحرين أما كلمة البحرين نفسها فكانت عامة تطلق على معظم الأراضى الواقعة فى شرق الجزيرة العربية. انظر : السويدى - سبائك الذهب، ص ٦.

(٣) Fahim Qubain, Social Classes and Tensions in Bahrein. See the Middle East Journal Summer 1955 pp. 271 - 273.

(٤) British, Admiralty A Handbook of Arabia Vol. I p. 313.

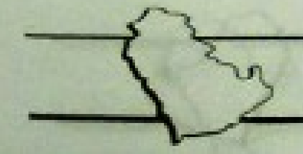
(٥) Hay, The Persian Gulf States p. 42.

(٦) Fahim Qubain, op. cit., pp. 271 - 273.

ويغلب على البحرين - شأنها فى ذلك شأن غيرها من إمارات الخليج - التكوين الجنسى المختلط، فتوجد عناصر كثيرة من الزنوج والفرس والهنود. ولكن تبدو الروح الفارسية والهندية أكثر وضوحًا فى البحرين وخصوصًا فى طرائق الملبس والمأكل وهندسة البناء وغير ذلك من العادات الأخرى (١). ونظرًا لوفود عناصر كثيرة على الجزيرة تتعدد فيها العملات النقدية، إذ كانت تسود الليرة العثمانية وطويلة الإحساء والقران الفارسي والريال الإسبانى، وقد ظلت العملة الأخيرة منتشرة فى معظم إمارات الخليج العربى حتى وقت قريب (٢). ويؤلف العرب القسم الأكبر من سكان الجزيرة، على أن الحكومة البريطانية كانت تعمل على تشجيع العناصر الهندية والفارسية على الهجرة إلى البحرين وإتاحة المراكز الممتازة لهم فى الإمارة، وذلك ليتسنى لها إذابة العناصر العربية. وهكذا نجد أنه على الرغم من أن إيران ظلت تدعى بأن البحرين جزء من بلادها، فإن أبواب البحرين كانت مفتوحة أمام الفرس مما هدد كثيرًا من عروبتها (٣).

وتقع معظم مدن البحرين على الساحل أو قريبة منه فى حين تقل المدن فى الداخل، وكانت العادة فى الأزمنة القديمة أن لاتبنى المدن فى السواحل خوفًا من الغارات البحرية التى كانت منتشرة فى تلك الأوقات. ووجود المدن المهمة على الساحل ضرورة طبيعية لأنها تقوم بتأدية خدمات بحرية كما تخدم المنطقة المتاخمة لها فى الداخل(٤). وأهم مدن البحرين (المنامة) وهى العاصمة، وتقع فى القسم الشمالى الشرقى من الجزيرة الكبرى، ويوجد بها مقر الشيخ الحاكم ويسكنها معظم الأجانب، وكان يقيم فيها المقيم البريطانى، كما كان يقع مركز البحرية البريطانية على بعد ثلاثة أميال منها فى جزيرة القشم (٥). والمنامة ذات مركز تجارى ممتاز فهى ميناء مهم متوسط بين شواطىء الخليج والبلاد التى تطل عليه ومركز التقاء الصادرات والواردات والتوزيع لإمارات الخليج. وقد حدثنا (بالجراف) عن أسواقها

(١) كحالة، جغرافية شبه جزيرة العرب، ص ٤٦١.
(٢) British Admiralty, op. cit., Vol. I p. 316.
(٣) يوسف الفلكى، قضية البحرين، ص ٨.
(٤) محمد على رشدى، الجغرافية الإقليمية للبحرين، ص ص ٢٢٥ - ٢٢٧.
(٢) British Admiralty, The Persian Gulf Pilot p. 129. See also Hay, op. cit., p. 91.



التجارية وذكـر أن معظم سكانها من الشيـعة ولايكوّن السنة إلا ٦/١ سكانها [١].

وتظهر سلطة الشيخ فى جزيرة البحرين وجزيرة المحرق التى ينتقل إليهـا خلال أشهر الصيف القائظة الحرارة. ومما يذكر أن المحـرق كانت العاصمة السابقة للإمارة حتى عام ١٩٢٢. والمنامة والمحرق من أكبر مدن البحرين مساحة وأكثرهما سكانًا، ويفصل بينهـما جزء صغـير من البحـر يبلغ طوله حوالى ميلين وكـان هذا يسبب الانفصال بين المدينتين فيما مضى، فضلا عن اختلاف أهلهما فى المذهب وتباينهم فى العادات، وقد تم فى عام ١٩٢٨ بناء جسـر يوصل بين المدينتين وذلك توحيداً لسكانهما فى شئونهم وتماسكهم [٢]. ومن أهم المدن الأخرى فى البـحرين مدينة (الجد)، وتقع فى جنـوب شرق جزيرة المحـرق، ويبلغ عدد سكانهـا نحو خمسـة آلاف نسمة ومعظم سكـانها يشتغلون بالغوص وتجارة اللؤلؤ والزراعـة، كما تقوم مدينة (الجـد حفص) غربى المنامة على بـعد خمسـة أميال منها، وهى بمثـابة قرية كبيرة يعمل سكانها فى الزراعة وتجارة اللؤلؤ [٣].

ولاتظهر سلطة الشيخ واضحة فى بقية جزائر البحرين، إذ كان يعهد بالحكم إلى بعض أفراد أسرته الذين يحملون لقب الشـيخ، ويبدو أن أولئك الشيوخ كانوا يتمـتعون بالكثـير من السلطات اللامركـزية والاستقـلال مما أدى إلى تفكك أسرى عائته الإمارة فى خلال القرن التاسع عشر، فضلا عن حرمان الحاكم من جزء كبير من الدخل المتحـصل من التجارة الخـارجية والضـرائب الداخلية وخصـوصاً على رسوم التقاضى وقوارب الصيد [٤].

وقبل اسـتقـلال البحريـن كان يوجد إلى جـانب الحاكم مـستشـار بريطانى يساعـده فى شئون الحكم، وقـد ينوب عنه، كما يـوجد مجلس للحكم يحـضره الحاكم والمقيم البـريطانى حيث يفصل فى المسائل الخطيـرة وخصوصاً فـيما يتعلق بالأجانب. ولاتـتعدى القوة المكلفـة بحفظ الأمن وتنفيـذ الأحكام أفراداً قليلين،

(١) Palgrave, op. cit., Vol. II p. 209.

(٢) مجلة الكويت، الجزء العاشر ـ المجلد الثانى ـ شوال ١٣٤٨، ص ٣٧٢.

(٣) محمد على رشدى، الجغرافية الإقليمية للبحرين، ص ٢٢٧.

(٤) British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I pp. 317 - 318.

ولكن كانت توجد قوة أخرى للغرض نفسه تتبع المقيم البريطانى ويرأسها ضابط بريطانى يطلق عليه الليفى Levy [١]. وقد ظل شعب البحرين لايشارك فى الحكم حتى السنوات الأخيرة من حكم الشيخ عيسى بن خليفة؛ إذ كان من نتيجة استياء السكان من حكمه ومن استمرار الضغط البريطانى على الإمارة أن تألف المجلس البلدى فى مدينة المنامة، ويتكون ذلك المجلس من عشرين عضواً ينتخب الأهالى نصفهم ويعين الشيخ النصف الآخر، ولكن لاتتعدى اختصاصات هذا المجلس النظر فى بعض الشئون الإدارية والمحلية، وعلى غرار هذا المجلس تأسست عدة مجالس أخرى فى كثير من المدن [٢].

وتتميز النظم الاجتماعية السائدة فى البحرين ببساطتها، ويلفت النظر القضاء الذى يسير طبقًا للشريعة الإسلامية. وكان حاكم البحرين أو شيخ القضاة هو الذى يفصل فى القضايا المهمة، أما القضايا العادية فتكون طبقًا للمذهب الذى ينتمى إليه المتقاضيان. فلو كانا من السنة فإنهما يحتكمان إلى القاضى السنى فى المحرق (شيخ المحرق) وإن كانا من الشيعة فيكون مرجعهما القاضى الشيعى فى المنامة (شيخ المنامة)، وكان يوجد إلى جانب هذين الشيخين الرئيسيين سبعة قضاة آخرون يسمح لهم بممارسة القضاء. ومن الطريف أن القضاء فى البحرين ظل إلى وقت قريب مهنة يتكسب منها القضاة الذين كانوا يتقاضون أجورهم من المتقاضين. وإذا كانت الشئون المدنية لم تلق تنظيمًا قضائيًا كافيًا فإن الشئون التجارية قد أوجبت إحداث بعض التنظيمات حيث وجدت عدة مجالس أهمها (مجلس التجارة) وهو أشبه ما يكون بمحكمة للفصل فى القضايا والمنازعات التجارية. وليس هناك قانون وضعى وإنما يفصل فى الأمور حسب العرف، ومن ثم يطلق عليه اسم (المجلس العرفى). وكان هذا المجلس يتألف من ثمانية أعضاء أربعة منهم يختارهم الشيخ وذلك للتشاور مع المقيم البريطانى، ولكن عندما يتعلق التقاضى بأجانب فيكون الأمر من اختصاص المقيم البريطانى بمفرده كما تقرر المعاهدات ذلك، وإن كان

---

(١) مجلة الكويت، المجلد الثانى ـ الجز العاشر ١٩٠٢، ص ٣٧٥.

(٢) المصدر السابق.

يسمح للشيخ فى هذه الحالة بأن يبعث مندوبًا من قبله لحضور التقاضى إذا شاء. أما المنازعات التى كانت كثيراً ما تحدث فى مواسم صيد اللؤلؤ فقد وجدت لها الكثير من المجالس الأهلية التى يشترك فيها التجار والغواصون، حيث يتم الفصل فيها بأنفسهم ويطلق عليها اسم المجالس التحكيمية [1]، وهى بهذا الشكل أشبه ما تكون بنظام المحلفين المعروف.

ويكتنف الغموض تاريخ البحرين ولكن من المعروف أنها قد استوطنت منذ أقدم العصور لوجود مغاصات اللؤلؤ بها. وقد شهدت منذ عهد البابليين حتى إعلان الحماية البريطانية عليها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عدداً كبيراً من الغزاة، وكانت ساحة للقوى التى ظهرت فى الخليج العربى [2]. وإذا كان الفرس قد تغلبوا على البحرين قبل ظهور الإسلام فى القرن السابع الميلادى إلا أنه من المعروف أن العرب كانوا قد نزحوا إلى سواحل الخليج واستوطنوا البحرين قبل ذلك التاريخ [3]. إذ يذكر المؤرخون العرب أن القبائل العربية نزحت إلى البحرين منذ القرن الثالث قبل الميلاد، وظل العرب يقومون بالحكم الفعلى عن طريق شيوخهم القبليين [4]، ولم يكن لفارس إلا تحصيل الجزية السنوية. وفيما يبدو كان نفوذ حاكم فارستان (وهى مقاطعة فى جنوب فارس) مقتصراً على الناحية العسكرية. وعند ظهور الإسلام أرسلت بعثات من قبل النبى ﷺ إلى مناطق الخليج المختلفة واعتنق أهالى البحرين كغيرهم من إمارات الخليج الأخرى الدين الإسلامى، وإن بقيت العناصر الأخرى على أديانها نظير دفع الجزية كما هو معروف فى النظم الإسلامية.

وقد أصبحت البحرين وغيرها من إمارات الخليج ملاجئ للثائرين على الدول الإسلامية القائمة فى دمشق أو بغداد. ومما يذكر مثلا أن البحرين كانت

(١) British Admiralty : A Handbook of Arabia Vol. I pp. 317 - 318.

(٢) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I pp. 3 - 4 FO. 78/5108.

(٣) خدورى، البحرين وإيران (العدد الأول من صوت البحرين) ص ٣٨.

(٤) دائرة المعارف الإسلامية، انظر مادة البحرين.



ملجأ للشيعة فى عهد الدولة العباسية. ولذلك عندما بدأ نشاط القرامطة فى الظهور كان من السهل إخضاعهم للبحرين فى نهاية القرن التاسع الميلادى (٨٩٩). وبعد ذلك خضعت الجزيرة لمملكة هرموز حتى سقطت تلك المملكة على أيدى البرتغاليين فى عام ١٥٢١. وعندما تم انسحاب البرتغاليين من البحرين فى عام ١٦٠٢ عادت السيطرة الفارسية عليها من جديد واستمرت قائمة حتى عام ١٧٨٣ [١]. ومما يستلفت النظر أن تدخل الفرس فى شئون البحرين قد أثار ـ كما يحدثنا مؤرخو العرب ـ النزاع الداخلى بين السنة والشيعة، وكان من نتائج هذا النزاع المذهبى الذى عانت آثاره البلاد الإسلامية عامة أن أخذ الشيوخ القبليون لكلا المذهبين ينشدون المعونة الخارجية ضد بعضهم البعض، وكما أصبحت الدولة العثمانية مركز القوة للسنة أخذ الشيعة يتطلعون إلى فارس بوصفها الحامية للحقوق الشيعية[٢]. وفى سلسلة الصراع بين الفرس والعرب فى البحرين، استطاعت قبيلة العتوب أن تضع نهاية للحكم الفارسى ١٧٨٣ رغمًا عن المحاولات المتكررة التى بذلتها فارس لكى تعاود سيطرتها، صحيح أن العتوب قبلوا تبعيتهم لفارس، إلا أن هذا الاعتراف بالتبعية لم يكن نافذاً فى كثير من الأحايين. وقد مهد لسيطرة قبيلة العتوب على البحرين التفكك السياسى الذى عانته فارس على أثر اغتيال كريم خان الزندى عام ١٧٧٩ [٣]. وقد ظهر من العتوب، وهى قبيلة متباينة النسب لاتنتمى إلى أصل واحد [٤]، أسرة آل خليفة، التى لاتزال تمارس الحكم فى البحرين حتى وقتنا الحاضر، ومما يذكر أن تاريخ آل خليفة يرتبط بتاريخ آل صباح حكام الكويت، ولذا فإن البحث فى تاريخ إحدى الأسرتين لايخلو من استعراض شيء عن الأسرة الأخرى نظرًا للارتباط الوثيق الذى كان قائمًا بين هاتين الأسرتين فى الماضى. ففي عام ١٧١٦ تقريبًا تحالفت ثلاث أسر كبيرة هى بنو صباح تحت زعامة الشيخ (سليمان بن أحمد) وبنو جلاهمة تحت زعامة (جابر بن عتبة) وبنو

---

(١) Faroughy, Bahrein Islands, pp. 53 - 57, 61 - 62.

(٢) خدورى، البحرين وإيران (العدد الأول من صوت البحرين)، ص ٣٩.

(٣) Faroughy, op. cit., pp. 67 - 69.

(٤) البصرى، سبائك العسجد، ص ١٨.

خليفـة تحت زعامة (خليفـة بن محمد)، وهـذه الأسر جميـعها تنتمى إلى قـبيلة العتوب [١]. وقد اتخذوا الكويت موطنًا لهم على أثر نزوحهم من نجد، ويبدو أن آل خليـفة هم الذين تزعـموا هذه الهـجرة فى بدايـة الأمر [٢]. ويقـال إن هؤلاء الزعماء اتفقوا فيما بينهم على أن يتـولى آل صباح شئون الحكم وآل خليفة التجارة والجلاهمـة العمل فى البحـر، على أن يقتسم الجـميع الأرباح بالتسـاوى، وكونوا بذلك اتحادًا أشبه مـا يكون باتحاد فيدرالى [٣]. ولكن بعد مضى خمـسين عامًا من قيـام ذلك التحالف، أى فى عـام ١٧٦٦ رأى ابن خليفة أن يـنفصل عن الحلف، وقد يكون ذلك نتيجة لنزاع أو رغبة منه فى الاستقلال، على أن أصح الأقوال فى سبب هذا الانفصـال هو ما كانت تتعرض له إمارة الكويت من غـارات قبائل بنى كعب التى تقطن السـاحل الشـرقى للخليج. وكان شيوخها يحـاولون مد سيطرتهم إلى الكويت [٤]، فانتـقل ابن خليفـة هو وعشيـرته من الكويت ونزل (الزبارة)، وحاول حكام قطر ـ وهم يومئذ آل مسـلم ـ التعدى على الوافدين. ولكن نجح آل خليفة فى الاستقرار بهذه المدينة التى تقع فى مواجهة البحرين [٥]. واستطاع زعيم آل خليـفة بما جـبل عليـه من الدهاء أن ينمى ثروته عن طريق إقـراض الصيـادين والغواصين فى بداية الموسم، وكان عليهم حسب التقاليد السـائدة ألا يبيعوا إنتاجهم لغيـره، وهكذا أتاح له التوسع فى إقراض هـؤلاء مصدرًا لتنميـة ثروته عن طريق احتكار إنتـاجهم والتحكم فى بيعـه. وأخيرًا تآلف محـمـد بن سليمان آل خلـيفة الملقب بمحمد الفاتح مع أهالى (الزبارة) فرغـبوا إليه وأمروه عليهم. ولم يلبث أن اتجه آل صـباح إلى اقتفـاء أثر حلفائهم آل خليـفة بالتخلص من قـيود الحلف مع الجلاهمـة، فامتنعـوا عن مقاسمـتهم الوارد ثم انتهى الأمـر بطردهم من الكويت فلجئوا إلى آل خليفة فى (الزبارة) فأجروا عليهم بعض الرواتب. وبعد ذلك حدث

---

(١) Selections from the Records of Bombay Government Vol. XXIV pp. 27 - 29.

(٢) النبهانى، التحفة النبهانية، ص ١١٩.

(٣) Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV pp. 27 - 29.

(٤) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١٠ ـ انظر أيضًا النبهانى، ص ١١٩.

(٥) النبهانى، التحفة النبهانية ـ البحرين ـ القسم السادس، ص ١٢١.

بين الجلاهمة وآل صباح وآل خليفة ما كان سببًا فى القضاء على الجلاهمة وعلى نفوذهم [١]. ويبدو أن سبب العداء بين الجلاهمة وآل خليفة يرجع إلى عدم اقتناع الجلاهمة بنصيبهم من الفوائد الناتجة من استيلاء آل خليفة على البحرين فقام بينهما العداء. ويمكن أن نستعيد بهذه المناسبة ذكرى رحمة بن جابر الجلاهمة القرصان العربى المشهور الذى كان لاينى عن المطالبة بالبحرين حتى قضى نحبه [٢].

ولما استقر آل خليفة فى (الزبارة) عادوا إلى الاتجار، فكانوا يذهبون إلى البحرين لشراء اللؤلؤ الذى كانوا يبيعونه فى الهند، وبدءوا يتطلعون للسيطرة عليها ولم تلبث أن مهدت لهم عدة ظروف منها احتلال الفرس للبصرة عام ١٧٧٦ وما نتج عنه من هجرة سكانها الأثرياء إلى (الزبارة) مما كان له شأن كبير فى إفادة آل خليفة، وأعقب ذلك مقتل كريم خان الزندى عام ١٧٧٩، وما أفضى إليه الحال من اضطرابات داخلية فى مقاطعات فارس حتى أن البحرين نفسها عانت من آثارها؛ فقد حدثت عدة معارك طاحنة فى الجزيرة بين السنة الذين كان يتزعمهم (أحمد بن ماجد البلادى) زعيم قرية البلاد القديم [٣]. والشيعة الذين كان يتزعمهم (مدن الحفصى) وكانت السلطة إذ ذاك معقودة له، الأمر الذى أثار الحزب البلادى فقرروا التخلص منه وأعلنوا العصيان؛ ولتحقيق غايتهم بعثوا وفدًا إلى (الزبارة) للاستعانة بآل خليفة، وقد وفد هؤلاء وقاموا بالتنكيل بكلا الفريقين، وعاقت فارس مشكلاتها الداخلية عن التدخل فى أمور البحرين [٤]. وانتهى الأمر فى عام ١٧٨٣ بأن استقر محمد بن خليفة شيخ قبيلة العتوب فى البحرين وضمها إلى إمارته. ولما تغلبت قوات السعوديين على (الزبارة) بعد ذلك ببضع سنوات نقل آل خليفة مركز حكمهم إلى البحرين، ولكنهم ظلوا يعتبرون (الزبارة) داخلة فى نطاق سيطرتهم حتى عملت الحكومة البريطانية على فصلها من البحرين

---

(١) كحالة، جغرافية شبه جزيرة العرب، ص ١٠٠.
(٢) جمال زكريا قاسم، رحمة بن جابر الجلاهمة - حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٦٤، العدد التاسع، ص ص ١٧٩ - ١٩٦.
(٣) تقع قرية البلاد القديم على مسافة قصيرة من مدينة المنامة مركز الشيعة فى البحرين.
(٤) الفلكى، قضية البحرين، ص ص١٥ - ١٦.

وجعلها تابعة لقطر؛ ولكن مما يستلفت النظر أن بريطانيا اتجهت بعد ذلك مباشرة إلى تشجيع آل خليفة على المطالبة بالزبارة وقطر معًا، وذلك لمواجهة التوسع العثمانى فى الخليج العربى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. أما عن فارس فعلى أثر سيطرة آل خليفة على البحرين بذلت عدة محاولات متكررة لاستعادة الجزيرة، ولكن استطاع آل خليفة أن يثبتوا مركزهم. ومع ذلك فقد استقر الأمر على أن يدفع آل خليفة مبلغًا من المال إلى فارس، ولكنهم فى أحيان كثيرة كانوا لايدفعون شيئًا (١). ومع أن البحرين قد تخلصت من الحكم الفارسى فإنها مع ذلك لم تنفك مثارًا للنزاع بين الحكام المجاورين كسلاطنة مسقط وأمراء السعوديين، وإن الأسباب الكثيرة التى تذرع بها الإنجليز للتدخل فى شئون البحرين فى أوائل القرن التاسع عشر تعود إلى تهديد جيرانها من الحكام من ناحية، وإلى النزاع الداخلى بين أفراد أسرة آل خليفة من ناحية أخرى. ففى عام ١٨٢٠ طلب شيوخ البحرين عونًا من الإنجليز لحمايتهم من الاعتداءات الخارجية التى كانوا يتعرضون لها من سلطان مسقط؛ وقد وافق هذا مصالح بريطانيا لتأمين تجارتها فى الخليج، ولذا سارعت بتوقيع أول معاهدة من سلسلة معاهداتها مع شيوخ البحرين فى ١٥ فبراير عام ١٨٢٠ (٢). وبطبيعة الحال كان من نتيجة عقد مثل تلك المعاهدات أن أخذت الإمارة تفقد استقلالها شيئًا فشيئًا حتى أصبحت فى حكم المحمية البريطانية، وأصبح المقيم البريطانى هو المتصرف فى شئونها ولم يبق لشيخها إلا نفوذ اسمى. ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية وجدت بعد إبرامها لهذه المعاهدات دعامة قوية لكى تمنع أية دولة من محاولة الاستيلاء على البحرين كسلطنة مسقط على عهد السيد سعيد والدولة السعودية فى مختلف أطوارها، وكذلك مصر حينما حاول خورشيد باشا فى عام ١٨٣٩ الاستيلاء عليها، وأخيرًا ضد الدولة العثمانية وفارس، وكانت بريطانيا لاتكتفى بالتهديد أو الاحتجاج وإنما كانت لاتتردد فى استخدام قوتها البحرية فى كثير من الأحيان (٣).

---

(١) Selections from the Records of Bombay Government Vol. XXIV p. 29.

(٢) Aitchison, A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India & Neighbouring Countries Vol. x pp. 116 - 117.

(٣) Foreign Office - The Persian Gulf (Handbook) No. 67, p. 47.

على أنه يلاحظ أن الفترة التى حكمت فيها فارس البحرين فى العصر الحديث وهى ما يقرب من مائة وثمانين عامًا (١٦٠٢ ـ ١٧٨٣) لهى من أهم الأسس التى كانت تطالب بموجبها بأحقية ادعاءاتها على البحرين [١]، كما تستند أيضًا على أن الثورات التى كان يقوم بها شيوخ البحرين ضد فارس لم تكن تعنى انتهاء السيطرة الفارسية، إذ إن التاريخ الفارسى يسجل الكثير من الثورات التى كان يقوم بها (الخانات) فى مختلف المقاطعات الفارسية ضد السلطة المركزية، وهذه الثورات لاتعنى إطلاقًا القضاء على وحدة الممتلكات الفارسية؛ كما يؤكد الكتاب الفرس أن شيوخ العتوب لم يعلنوا استقلالهم تمامًا عن فارس، ويستدلون على ذلك بأن بعضًا من أولئك الشيوخ أعلنوا فى عدة مناسبات ولاءهم التام للحكومة الفارسية، وكانوا يدفعون فى مناسبات كثيرة الضريبة السنوية، وكانت تقدر بستة آلاف تومان. كما استمرت العملة البحرانية تضرب باسم شاه الفرس. ولكننا نرى أن هذه الدلائل التى كانت ترتكز عليها الادعاءات الفارسية دلائل واهية يمكن الرد عليها بسهولة، فلم يكن إعلان العتوب الولاء لفارس أو استمرارهم فى دفع الضرائب السنوية بمثابة تأكيد لحق فارس، وإنما كانت الظروف هى التى تلجئهم فى مناسبات كثيرة بدافع المنافسة أو بدافع الخوف من قوة أخرى إلى الاحتماء بها أو بغيرها من الدول. ففى أثناء الغزو السعودى فى أوائل القرن التاسع عشر وقفت فارس إلى جانب شيوخ البحرين كما لم تذعن لمطالب سلطان مسقط فى طرد العتوب من الجزيرة. وفى عام ١٨١٧ عرض سلطان مسقط أن يدفع ١٠٠,٠٠٠ تومان وهو مبلغ يزيد كثيراً عما كان يدفعه العتوب ولكن رفضت الحكومة الفارسية ذلك [٢].

كما يخطئ الكتاب الفرس أيضًا حين يزعمون أن شيعة البحرين فرس، فالشيعة أتباع مذهب إسلامى كبير، وهم يوجدون فى البحرين كما يوجدون فى غيرها. هذا فضلا عن أن معظم سكان البحرين من العرب ويختلفون عن الفرس

(١) The Times, "A Persian Protest" 5 - 1- 1928.

(٢) Adamyiat, Bahrein Islands pp. 211 - 213.

فى العنصر وفى اللغة وينتمون إلى عدة طوائف مسلمة. وحسب الإحصائيات [1] التى أخذت فى البحرين توجد مجموعة كبيرة من الشيعة البحارنة إلى جانب أقلية من شيعة الفرس، وإن كانت إيران تعتبر نفسها حامية للحقوق الشيعية بالنسبة للعنصرين، كما أنها نجحت إلى حد كبير فى إثارة الفتن بين السنة والشيعة فى البحرين، وقد ظهر ذلك فى السنوات الأخيرة؛ ولكن ينبغى أن نقرر هنا أن انتشار الفكرة القومية العربية قد أدت إلى وجود تماسك بين أصحاب المذهبين أكثر مما كان موجودًا من قبل [2].

وإذا نظرنا إلى الاعتبارات الجغرافية نجد أن البحرين متصلة اتصالا طبيعيًا ببلاد العرب ويفصلها عن فارس الخليج. وإذا صح استخدام المنطق الذى كانت تستخدمه فارس لإثبات حق لها فى البحرين لكان للعرب حقوق فى فارس، فلقد حكم العرب فارس مثلما حكمت هى البحرين، وتركوا فيها آثارًا خالدة فى اللغة والعلم والأدب والدين، وهذه حقيقة لاسبيل إلى إنكارها.

وحتى الفترة من ١٦٠٢ ـ ١٧٨٣ التى تدعى فارس فيها سيطرتها على البحرين لم تكن سيطرة تامة، فقد استمرت السلطة فى أيدى الرؤساء القبليين [3]، وخصوصًا عرب الهولة، كما كانت السيطرة الفارسية متقطعة فى غضون هذه الفترة، إذ كانت البحرين هدفًا لإغارات الحكام المجاورين، فهاجمها أئمة عمان اليعروبيين مرتين فى سنوات ١٧١٧، ١٧٢٠، ولم تعد لفارس إلا فى عام ١٧٣٧ على عهد نادر شاه. وأعقب ذلك فترة من الاضطرابات والتفكك، إذ وقعت الجزيرة فى أيدى رؤساء عديدين من الخليج، نذكر منهم (جابر بن ياسر الناصرى)، والشيخ (الطاهرى) الذى حكمها أربعة عشر عامًا، وبعد ذلك حكمت

---

(١) لم تؤخذ إحصائيات رسمية فى البحرين قبل سنة ١٩٤٧. وقد قدر عدد السكان فى عام ١٩٢٠، بـ ١٥٩,٦٥٠ نسمة.

(٢) Fahim Qubain, Social Classes and Tensions in Bahrein - See The Middle East Journal : Summer 1955, pp. 271 - 273.

(٣) كانت البحرين تتبع مقاطعة فارستان فى جنوب فارس التى كان يحكمها أمير شيراز وكانت تدخل فى حوزتها جزائر وموانى الخليج العربى، وكان كل ميناء أو جزيرة يحكمه شيخ محلى.

البحرين أسـرة من بوشهر لمدة ثلاثين عامًـا، وبعدها محمد بن جـابر، ثم شيوخ العسيليين ثم عادت من جديد إلى بوشهر لمدة ثمانية أعوام [١].

وإذا كانت الادعاءات الفارسية على البحـرين اتخذت أساسًا لمباحثات طويلة قامت بين فارس والحكومـة البريطانية فى الفتـرة من ١٨٤٢ ـ ١٨٦٩ على نحو ما سنرى فى دراستنا [٢]، إلا أن الادعاءات الفارسيـة لم تلبث أن عادت للظهور بعد ذلك فى القرن العشـرين، ففى عام ١٩٠٦ احتجت فارس على حكومـة البحرين لاضطهادها الرعايا الفرس المقـيمين بالجزيرة [٣]، وفى عام ١٩١٤ احـتجت على تعهد الشيخ عيسى بن على بمنح بريطانيـا استغلال البترول فى بلاده [٤]، على أن النزاع قـد ظهر واضـحًا على أثر توقـيع مـعاهدة جـدة عام ١٩٢٧ بين الحكومـة البريطانية والدولة السعودية إذ جاء فى المادة السادسة من المعاهدة المذكورة: «يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقـاتها بالمحافظة على علاقات حسن الجوار مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العـمانى الذين لهم معاهدات خاصة مع حكومـة صاحب الجلالة البـريطانية» ومـعنى ذلك أنه قد أشـير إلى البـحرين باعتـبارها إمارة تربطـها علاقـات خاصة ببـريطانيا وهو أمر لم تسـلم به الحكومة الفارسية [٥]. وظهر ذلك فى احتجاجها لدى عـصبة الأمم على اعتبار أن هذه المادة تشكل خرقًا للعلاقات الدولية بين الدولتين [٦]، وأنه من حيث إن فارس عضو فى عصبة الأمم، فـإنه طبقًا للمادة العاشرة من مـيثاق العصبة تـتمسك فارس بتكامل ممتلكاتها الإقليميـة، وقد أجابت الحكومة البريطانية بأن إمارة البحـرين مستقلة عن فارس منذ استيلاء عرب العتوب عليها وطرد الفرس نهائيًا من الجزيرة [٧] عام ١٧٨٣

(١) Selections FromThe Records of Bombay Government Vol. XXIV pp. 27 - 29.

(٢) انظر الفصل الرابع.

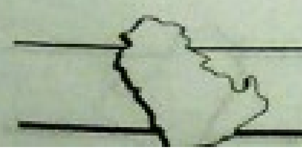
(٣) Adamyiat, op. cit., pp. 180 - 181.

(٤) Faroughy, op. cit., p. 90.

(٥) Liebsney, op. cit., pp. 251 - 252.

(٦) League of Nations Official Journal May 1928 pp. 605 - 607, Sept. 1928, pp. 1360 - 1363, May 1929 pp. 790 - 793. See Also The Times 28 - 12 - 1927 & Charteris, Bahrein Islands, The Australian Geographer Vol. II No. 4 - 1939 pp. 9 - 11.

(٧) The Times - A Persian Protest 5 -1- 1928.



مما يجعل الادعاءات الفارسية لا أساس لها، ومع ذلك فقد استمرت الاحتجاجات الإيرانية قائمة؛ ففى عام ١٩٣٠، ١٩٣٤ احتجت الحكومة الإيرانية على منح شيخ البحرين امتيازات استغلال البترول لشركات أجنبية [١]. وفى عام ١٩٥٨ أعلنت الحكومة الإيرانية انضمام البحرين إلى أراضيها باسم الإقليم الرابع عشر من الأقاليم الإيرانية، ولكن هذا الإعلان لم يكن له أى صدى على شعب البحرين ولا على الأسرة التى تحكمها، وكل ما ترتب عليه أن السلطات الإيرانية أصبحت لاتعترف بجوازات سفر البحارنة من حجاج الشيعة إلى (مشهد) بل إنها كانت تجبر أولئك الحجاج على كتابة إقرارات بالرعوية الفارسية وتعطيهم أوراق مرور إلى داخلية أراضيها [٢].

والجدير بالذكر أن الحكومة الإيرانية لم تعترف مطلقًا بالمعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع شيوخ البحرين مبتدئة من معاهدة سنة ١٨٢٠. ويؤكد أداميات Adamyiat عدم شرعية هذه المعاهدات من الوجهة القانونية لأن حكومة الهند هى التى عقدتها. وحكومة الهند أصلها شركة والقانون الدولى يفرق بين المعاهدات التى تعقدها شركات وبين التى تعقدها الدول، وأن شيخ البحرين شيخ وطنى فارسى ليس له سلطة وضع البحرين تحت الحماية البريطانية، وعلى ذلك تكون هذه المعاهدات لاغية قانونًا [٣]. ونحن وإن كنا لانعترض على ما يقرره أداميات، إلا أننا كنا نود أن لايعترف أيضًا بمعاهدة شيراز عام ١٨٢٢، وهى المعاهدة التى اتخذها أساسًا فى دفاعه عن وجهة نظر فارس بأن البحرين جزء منها، فقد عقدت هذه المعاهدة التى اعترفت فيها بريطانيا بسيادة فارس على البحرين على غرار الأسس التى ينتقد بها أداميات معاهدات بريطانيا بالبحرين وأكثر من ذلك كانت معاهدة شيراز بين شركة الهند الشرقية قبل أن تتحول إلى حكومة رسمية.

---

(١) Royal Institute of International Affairs, The Middle East Political & Economical Survey p. 132.

(٢) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى، ص ص ٩٨ - ٩٩.

(٣) Adamyiat, op. cit., pp. 251 - 252.

ومما يستلفت النظر أن السياسة البريطانية قد اتخذت عدة مواقف بشأن العناصر الفارسية، فقد نتج عن اعتراف بريطانيا ببعض الحقوق الفارسية على البحرين فى القرن التاسع عشر عقب تصريح اللورد كلارندون Clarendon عام ١٨٦٩ أن تدفقت على البحرين الهجرات الفارسية، وقد استطاع الفرس أن يستحوذوا على ثراء فاحش من التجارة، واستقر معظمهم فى العاصمة المنامة وكونوا لهم مجتمعاً متمايزاً من حيث التعليم ومستوى المعيشة (١). وكانوا فيما قبل يكونون طبقة فقيرة ينحصر نشاطها فى الزراعة. أما السنة فكانوا يسيطرون على مرافق الإمارة وذلك منذ اعتلاء آل خليفة ـ وهم سنيون ـ حكومة البحرين فى أواخر القرن الثامن عشر الميلادى (٢). ولكن عادت بريطانيا للقضاء على النفوذ الذى استحوذه الفرس، وذلك حينما أخذت تعمل على تأكيد سيطرتها على البحرين، وهنا أدركت أن الفرس يناوئون سياستها، وقد ظهر ذلك على أثر تطبيق القانون المدنى والجنائى الخاص بالهند الصادر فى عام ١٨٩٠ على جزيرة البحرين فى عام ١٩١٣، وقد نصت المواد ١١، ١٢، ١٣ من هذا القانون على اعتبار البحرين بمثابة مستعمرة تابعة للحكومة البريطانية (٣). وكان من نتيجة ذلك أن سارعت العناصر الفارسية فى الجزيرة إلى تأسيس حزب تحرير البحرين، وكانت مبادئ ذلك الحزب تماثل مبادئ الحزب الديموقراطى الفارسى، ويهدف إلى تحرير البحرين من السيطرة الإنجليزية، وقد استمر ذلك الحزب فى نشاطه، حتى لقد بذل محاولة لكى يطلب من الحكومة الفارسية أن تسمح لممثلين من البحرين الدخول فى البرلمان الفارسى (٤). ويبدو أن الحكومة البريطانية قدرت عاقبة ذلك فأخذت تفرض القيود الكثيرة أمام الفرس فى البحرين وخيّرتهم بين الحصول على الجنسية البحرينية أو الهجرة، وقد اختار الكثيرون منهم الطريق الأول. كما فرضت القيود الكثيرة على المدارس الفارسية، وشجعت على تعريب المجموعة الفارسية، وأهم

(١) Adamyiat, op. cit., pp. 190 - 191.
(٢) Fahim Quhain, op. cit., M. E. Journal Summer 1955 pp. 271 - 273.
(٣) Bahrein Order in Council (Ind. Off. Political & External Files) Vol. 52 of 1912 file 951 — Part I.
(٤) Adamyiat, op. cit., pp. 190 - 191.

من ذلك إصدار قانون المواطنة، وينص على حرمان العناصر الفارسية من الاستحواذ على الأراضي وهجرة الفرس إلى البحرين [1]. ولكن من الملاحظ أن الحكومة البريطانية أخذت تتساهل في تنفيذ هذه التشريعات، فحققت الكثير من هذه القيود إحباطًا لفكرة القومية العربية التي أخذت تتغلغل في إمارات الخليج العربي، كما أخذت تعمل على إذابة العناصر العربية في الجزيرة عن طريق فتح البحرين لهجرات متدفقة من الساحل الفارسي ومن الهند فشجعت الهنود على الهجرة عن طريق تقليدهم مناصب رئيسية في الحكومة [2]. وهذه الإجراءات كانت بلاشك تشكل خطرًا كبيرًا على عروبة البحرين، وكان من المخطط أن تصبح الجالية الإيرانية ذات أثر يذكر في حق تقرير المصير، وعندئذ تتمكن إيران من أن تستند في مطالبها على الجزيرة على تلك الحجة القوية. ومن الملاحظ أن إيران والحكومة البريطانية كانا يتعاونان على الوصول إلى ذلك الهدف وتنفيذ الهجرة المشروعة وغير المشروعة، واستخدام كل الوسائل لحمل المهاجرين على الإقامة الدائمة في البحرين وفتح المدارس الإيرانية [3]، ومما يدعو إلى القلق فعلا أن عدد الإيرانيين قد أخذ يزداد زيادة واضحة في البحرين، بل وفي بعض إمارات الخليج الأخرى، غير أن التطورات التي حدثت في منطقة الخليج العربي عقب إعلان بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب دفعت إيران إلى التخلي عن ادعاءاتها التقليدية في البحرين والتسليم باستقلالها في عام ١٩٧١.

قطر:

ليس لدينا إلا معلومات قليلة عن تاريخ قطر في القرون السابقة للقرن الثامن عشر الميلادي. على أن الحادث الأول البارز في تاريخ قطر هو هجرة عناصر من العتوب من الكويت إلى شبه الجزيرة حوالي عام ١٧٦٦، بيد أن قطر لم تظهر كإمارة مستقلة بذاتها إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ كانت تتبع

(١) Adamyiat, op. cit., p. 209.

(٢) Fahim Qubain, op. cit., M. E. Jour. Summer 1955 --- pp. 271 - 273.

(٣) عبد الكريم محمود، الكويت، ص ص ١١٩ ـ ١٢٠.

البحرين، ولكن كان يلمع فيها آل ثانى فى البدعة وإن كان نفوذهم قد اقتصر على هذه المدينة، أما المقاطعات الأخرى فكانت تصرف شئونها بواسطة شيوخها المحليين، ولم يكن زعماء آل ثانى أكثر من كونهم جامعى زكاة كانوا يقومون بتسليمها إلى آل خليفة فى البحرين [1]. وتشبه علاقة بريطانيا بقطر تلك التى تربطها بإمارات الساحل العمانى، غير أنها كانت أبطأ فى تطورها كما اختلفت عنها فى كيفية نموها، ويرجع ذلك فى العامل الأول إلى سيطرة الدولة العثمانية على الإمارة أثناء حملة الإحساء، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وبينما كانت بريطانيا تضع قدمها فى الخليج كانت قطر تابعة للبحرين، ولم يكن أحد من زعماء قطر طرفًا فى المعاهدة العامة التى عقدت فى عام ١٨٢٠ ولا فى الاتفاقيات التى تلتها والخاصة بقمع القرصنة وتجارة الرقيق والهدنة الدائمة. غير أن سفن البحرية البريطانية قد تولت حماية سكان قطر وتأديبهم فى فترات مختلفة من القرن التاسع عشر، فضلا عن أنه قد أشير فى المعاهدات التى وقعها شيوخ البحرين مع بريطانيا إلى توابع البحرين، وكان المقصود بذلك قطر وغيرها وإن لم تحدد إحداها بالاسم. أما فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر فقد حدث انفصال قطر عن البحرين حيث كونت إمارة مستقلة بذاتها تحت حكم آل ثانى وارتبطت ببريطانيا بموجب معاهدات خاصة منذ عام ١٩١٦ [2].

ويتكون سكان قطر من عدة قبائل، ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

(أولا) قبائل الحضر - وأهمها (المعاضيد) وهى القبيلة التى تنتمى إليها الأسرة الحاكمة فى قطر، ولذلك فإنها تعد القبيلة الرئيسية على الرغم من أنها ليست أكبر القبائل. ويرجع المعاضيد بنسبهم إلى (بنى تميم) وتعد مدينة الدوحة هى المركز الرئيسى لهم. وهناك أيضًا قبيلة (السلطة) وهى أوفر من المعاضيد عددًا، كما توجد قبيلة السودان فى مقاطعة الرويس. وهناك أيضًا قبيلة آل مسلم، وقد

(١) Palgrave, op. cit., Vol. II p. 232.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ٣١٠.

سبقت الإشارة إلى أنهم كانوا حكام قطر السابقين. كما تعد قبيلة آل بوكوارة من أقوى القبائل الحضرية المقيمة فى قطر وأكثرها عدداً.

(ثانيًا) قبائل البدو - وقد عرف عن هذه القبائل طابع الشغب وإثارة الفوضى وأهمها (بنو هاجر) وتمتد مقاطعتها من العديد إلى حدود قبائل العجمان فى الإحساء وإن كان يتجول أفرادها حتى شمال الكويت. وقد دأبت هذه القبيلة على إثارة المتاعب والاضطرابات الكثيرة لشيوخ قطر. وهناك أيضًا قبيلة (المناصير) وتلتقى حدود هذه القبيلة بمشيخة أبو ظبى وهى تعترف لشيخها بشىء من النفوذ ويشتهر أفرادها بالمهارة فى الحرب والقتال. كما يعيش فى قطر جزء من قبيلة آل نعيم، وتعد هذه القبيلة من أكبر القبائل العربية فى منطقة الخليج العربى، وتنقسم إلى جماعتين رئيسيتين يفصل إحداهما عن الأخرى مسافة ثلثمائة ميل ولم تعد بينهما صلة وثيقة فى الوقت الحاضر وإن كانتا تعترفان بصلة القربى. والجماعتان هما: الجماعة الغربية وقوامها على الأغلب بدو مقيمون فى قطر وقد انتقلت منهم عناصر كثيرة إلى الإمارات المجاورة، ويبدو أن صلاتهم بالبحرين ومحالفتهم لطوائف أخرى من البدو أكسبتهم شأنًا كبيرًا، ويؤيد حكام البحرين ادعاءاتهم على قطر بولاء هذه القبائل لهم إلى جانب ادعاءاتهم الأخرى [٢].

أما الجماعة الشرقية فتتألف من جماعات تقيم فى الظاهرة والبوريمى من مقاطعات عمان. ويمكن أن نضيف أيضًا قبيلة (العوازم) وهى قبيلة بدوية معروفة بهذا الاسم فى قطر وفى الإحساء ونجد، كما توجد جماعة متحضرة من هذه القبيلة تعيش فى الكويت ولها حى معروف باسمها. ولايعرف لهذه القبيلة أصل يرجع إليه النسّابون، وإن كان يحتمل أن تكون من قبيلة حرب المعروفة فى الحجاز أو قبيلة (هوازن) وهو الأرجح حيث يقال إن (العوازم) تحريف لهذه الكلمة [٣].

مما تجدر الإشارة إليه أن حكومة قطر لم تتمكن من السيطرة التامة على هذه القبائل البدوية، على أنه مما يخفف من حدة هذه المشكلة سرعة تحضر هذه

(١) المصدر السابق، ص ٢٨١.
(٢) المصدر السابق، ص ٢٨١.
(٣) مجلة الكويت، الجزء الرابع من المجلد الأول، ذو الحجة ومحرم ١٣٤٧، ص ١٥٣.

القبائل. وفى نظرنا أنه من الممكن أن يزداد تحضر هذه القبائل نظراً لاطراد الاستقرار فى الإمارات المجاورة وازدياد أثر التقدم الاقتصادى فى قطر نفسها.

ويعيش سكان قطر على البحر فى استخراج اللؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة التى تعد المهنة الأولى لسكان الساحل. ويبدو أن حقول الزيت لم تستطع أن تجتذب إليها عناصر كثيرة إذ لاتزال هذه الأعمال هى السائدة. وعلى الرغم من أن البدو يزودون شركات البترول بعدد كبير من العمال فإنهم مازالوا يفضلون رعى الإبل والغنم رغماً عن قلة المياه فى بعض مواسم السنة [١].

ويتم اتصال قطر مع بقية أجزاء الجزيرة العربية - باستثناء طريق الساحل - بواسطة طريق يمتد من الدوحة إلى الهفوف، وتعد الزبارة أكبر المدن فى شبه الجزيرة، وسكانها من البوعلى والجلاهمة، ويرجعان بنسبهما إلى قبيلة العتوب. والدوحة هى عاصمة قطر وأهم مدنها وكانت تعرف باسم (البدع) ولايزال هذا الاسم يطلق على الأحياء القديمة للمدينة، و(الوكرة) وتقع على الساحل على بعد عشرة أميال إلى الجنوب الشرقى من الدوحة ويسكنها عدد كبير من الزنوج. و(الرويس) وتقع بالقرب من الطرف الشمالى لشبه الجزيرة. وهناك أيضاً مدينة البدعة أو (البضة) وكانت عاصمة لقطر قبل اتخاذ الدوحة عاصمة للإمارة [٢].

مشيخات الساحل العمانى :

ارتبطت هذه المشيخات جميعها بمعاهدات واتفاقيات مع بريطانيا. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تعتبرها رسمياً إمارات مستقلة إلا أنها فى الواقع كانت أقرب إلى المستعمرات البريطانية منها إلى الوحدات السياسية المستقلة. ويمتد الساحل العمانى الذى تقع عليه هذه المشيخات مسافة ثلاثمائة ميل من خور العديد فى الحدود الجنوبية لشبه جزيرة قطر إلى الحد الجنوبى لرءوس الجبال التابعة لسلطنة مسقط. وهو ساحل رملى منخفض منيع كثير التنوءات وأشباه الجزر،

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ٢٧٣.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٧٣.



لذلك قامت على هذا الساحل موانى كثيرة اعتبرت ملاجئ طبيعية للسفن التى كانت تشتغل بالقرصنة منذ أقدم العصور. وقد بدأت أولى معاهدات بريطانيا مع شيوخ هذا الساحل منذ عام ١٨٠٦، وقد أطلقت بريطانيا عليه اسم الساحل المهادن Trucial Coast وذلك بمقتضى الهدنة البحرية الدائمة التى عقدتها مع رؤسائه فى عام ١٨٥٣، وكان يطلق عليه من قبل ساحل القرصان أو الساحل العمانى (١).

وقد نجحت بريطانيا فى تفتيت هذه المنطقة المحدودة المساحة والسكان إلى سبع وحدات سياسية (أبو ظبى - دبى - الشارقة - عجمان - رأس الخيمة - أم القوين - الفجيرة) كما عملت على تشجيع النعرة القبلية بين الشيوخ فدب بينهم النزاع والخلاف الذى كان يصل فى أحيان كثيرة إلى درجة الخصومة والقطيعة على الرغم من القرابة التى تربط بين معظم هؤلاء الشيوخ.

وينتمى سكان هذه المشيخات إلى قبائل بنى ياس والبوفلاسة والقواسم وآل بو على. والتكوين الجنسى فى هذه المشيخات مختلط إلى حد كبير، إذ يوجد العرب والفرس والبلوش والهنود والزنوج (٢)، ومن المعروف أن الدماء الزنجية قد تسربت إلى ذلك الساحل نظراً للروابط الوثيقة التى كانت قائمة بين عمان وشرق أفريقيا، وقبل تدفق ثروة النفط دفع فقر هذه المنطقة النسبى قسماً كبيراً من أبنائها للهجرة المؤقتة إلى إمارات الخليج الأخرى حيث كانوا يعملون فى صيد اللؤلؤ أو فى حقول البترول (٣). وتفتقر منطقة الساحل العمانى إلى المياه إلا فى بضع أجزاء قليلة حيث توجد بعض الآبار، وتقتصر الزراعة على بعض أشجار النخيل التى تظهر متفرقة فى أبو ظبى وفى بعض المناطق الأخرى على طول الساحل إلى الشرق فى دبى، بينما تتوافر بعض الواحات الكبيرة فى الناحية الغربية حيث تزرع بعض أشجار الفاكهة (٤). ويقوم سكان الساحل بالإضافة إلى الزراعة برعى الإبل. ولكن

---

(١) British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I p. 337.

(١) O' Shea, Sand Kings of Oman p. XVIII.

(٣) بيربى، الخليج العربى (مترجم)، ص ١٨.

(١) Hay, op. cit., pp. 113 - 114.



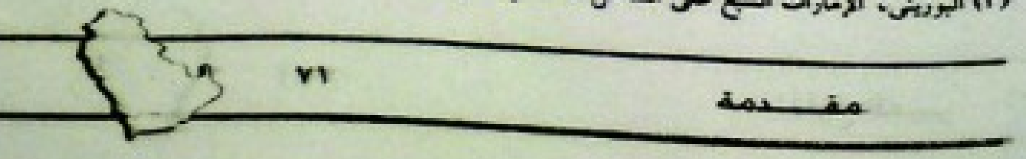
الحرفة المهمة التى يشتغل بها معظم السكان هى صيد اللؤلؤ فى خلال فصل أو أكثر من فصول السنة، وقد اشتهر هذا الساحل بالعمليات البحرية منذ العصور القديمة، واستمرت قائمة فيه حتى منتصف القرن التاسع عشر، وازدادت حدتها فى أوائل ذلك القرن بتأثير السعوديين الذين اندفعوا من الداخل صوب البحر وأعطوا للنشاط البحرى مسحة دينية، كما قاموا بتأليب القبائل العربية ضد القوى الأجنبية فى الخليج. ولكن مما يستلفت النظر أن المؤرخين الأوروبيين قد دأبوا فى الحديث عن القرصنة بالكثير من المغالاة حتى ليبدو أن حركات القرصنة لم تظهر إلا على هذا الساحل وبأيدى أولئك العرب؛ فمن المعروف أن القرصنة كانت متفشية أيضًا بين الإنجليز والفرنسيين وغيرهم فى مناطق أخرى، بل لقد ثبت قيامهم بالقرصنة فعلا فى هذا الساحل أيضًا (١). وكانت النتيجة التى حصلت عليها الحكومة البريطانية من تكرار حملاتها البحرية وتهديداتها بالانتقام انتزاع تعهدات من شيوخ القبائل التى تسكن على هذا الساحل باحترام العلم البريطانى. وإن كان التأثير البسيط الذى نتج عن الحملة البريطانية فى عام ١٨٠٩ قد أدى إلى قيام حملة أخرى تحت قيادة السير جرانت كير Keir فى عام ١٨١٩ وقد نتج عن هذه الحملة عقد المعاهدة العامة سنة ١٨٢٠، وكانت تتألف من إحدى عشرة مادة أبرمها الرؤساء القبليون مع المقيم البريطانى فى الخليج العربى. وكانت الحلقة الأولى فى سلسلة المعاهدات التى قصدت بها بريطانيا تأكيد سيطرتها على مياه الخليج (٢).

وكان لكل مشيخة من تلك المشيخات حاكم يساعده من يقع عليه اختياره من شيوخ القبائل وبعض التجار للتشاور فى الحكم وفى بعض المسائل التجارية(٣). ومما تجدر الإشارة إليه أن السياسة البريطانية كانت تهدف إلى تكوين اتحاد يضم هذه المشيخات تحت إشرافها كما فعلت ذلك مع إمارات الجنوب العربى. وقد ظهرت بوادر هذه السياسة فى عام ١٩٥١ عندما تألف مجلس من حكام هذه المشيخات

(١) O'Shea, op. cit., p. XVIII.

(٢) Selections from the Records of Bombay Government Vol. XXIV - See British Policy in the Persian Gulf pp. 62 - 71.

(٣) البوريني، الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ٨٤.



وكان يجتمع مرتين أو ثلاثة فى العام، وكان الهدف من إنشائه توحيد النظم الإدارية فيها [1]. على أن بريطانيا من ناحية أخرى كانت تعمل على فض المحالفات أو الاتحادات التى كانت كثيراً ما تقوم بين هذه المشيخات دون الرجوع إليها، كما اتجهت إلى تفتيت هذا الساحل إلى إمارات صغيرة، فمثلا عملت على انفصال رأس الخيمة عن إمارة الشارقة فى عام ١٩١١ وجعلت منها إمارة مستقلة، كما شجعت استقلال الفجيرة فى عام ١٩٥٢. وسنورد فيما يلى نبذة موجزة عن كل إمارة أو مشيخة من تلك المشيخات مع ملاحظة أن عدد هذه المشيخات كان يختلف من فترة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى تدخل الحكومة البريطانية، يضاف إلى ذلك التنافس والتشاحن المستمر بين الزعماء.

وإذا اتجهنا جنوبًا من الاحساء فإن أول مشيخة تقابلنا هى (أبو ظبى) وأبو ظبى أكبر الإمارات السبع مساحة إذ تبلغ ١٦٤ ألف كيلومتر مربع، أى قدر مساحة الكويت وقطر والبحرين مجتمعة أربع مرات، ويقال إن هناك جزيرة صغيرة بها ظباء كثيرة، ويظن أن التسمية تعود بسبب وجود هذه الظباء، وتأتى أبو ظبى فى المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد إمارة الشارقة ويقوم اقتصادها على الملاحة والتجارة وصيد السمك واستخراج اللؤلؤ. ويقيم بها عدد كبير من تجار الهنود الذين يعدون من أكبر الطوائف شأنا ولهم أسواق كثيرة تعرف باسم (أسواق البانيان). وحتى أوائل القرن الحالى كانت أبو ظبى تتمتع بمركز هام بين مشيخات الساحل، بيد أن انحطاط الملاحة، وكذلك الغوص على اللؤلؤ منذ أوائل هذا القرن أدى بها إلى أن تصبح أقل شأنا من إمارتى الشارقة ودبى على أنها لم تلبث حين بدأ استغلال البترول فى هذه الإمارة أن استردت زعامتها على هذا الساحل [2].

وتاريخ أبو ظبى يعود إلى مائتى عام تقريبًا عندما سكنها أفراد من قبائل بنى ياس وبوفلاح والمناصير، وتولى الشيخ (طحنون بن شخبوط) الحكم فى عام ١٧٦١ على الأرجح، وهو ينتمى إلى القبيلة الأولى التى تعد من أكبر القبائل فى

(١) Hay, op. cit., p. 115.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات ـ شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٤٢.

ساحل عمـان على الرغم من أنها لاتزال مفككة العرى. وقد خـرج منها فى عام ١٨٣٣ فرع يسـمى (بوفلاسة) انفـصلوا عن بنى ياس وأنشئوا إمـارة دبى، وقامت بينهم وبين بوفلاح أحد فروع بنى ياس منازعات ومـشاحنات أخذت صورة حرب أهليـة فى بعض الأحيـان ولاتزال المنافسـة القديمـة بين ابو ظبى وآل أبو فـلاسة مستمرة [١].

وتمتد إمارة أبوظبى عبر الساحل من خور جهندا فى الجنوب إلى خور العديد فى الشمـال، كما تمتد فـى الداخل غربًا إلى البوريمى وجنوبًا إلى صـحراء الربع الخالى[٢]. وقد قدر زويمر Zwemer الذى زار هذه الإمـارة فى عام ١٩٠١ عـدد سكانهـا بحوالى ١٠,٠٠٠ نسـمة، ذكر أن مـعظمهم من العـرب والزنوج [٣]. وعلى الرغم من التحديد الطبيعى المشار إليه إلا أنه لم يسبق تحديد الإمارة بمقتضى اتفاقيات معترف بها حتى السنوات القليلة الماضية، حيث ظل حاكم أبو ظبى يدعى ملكية مساحـات شاسعة تمتد على طوال الساحل من خـور العديد إلى إمارة دبى. أمـا فى الداخل فلم تكن تـتفـق الحدود الجنـوبيـة لأبو ظبى فى نظره مع الحـدود الشمالية والشرقية للمـملكة العربية السعودية. ويقطن أفراد من بنى ياس فى بعض القرى الواقـعة فى منطقة الجـواء، وهم يعترفـون بزعامة حـاكم أبو ظبى، وكانوا يدفعـون له حصـة من محـصولات تمورهم، بينمـا يسكن بعض القـرى الأخرى الواقعة فى المنطقة ذاتها أفراد من (المناصير) الذين يعترفون بسيادة الحكومة السعودية ويؤدون لها الزكاة، وقد أدى الخلاف على الحدود إلى إحداث مشاكل عديدة حينما قدر للبـترول أن يكتشف فى هذه المناطق المخـتلف عليها بين أبو ظبى والسـعودية وبالتالى بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وإلى الشرق من أبـو ظبى تقع إمارة دبى، وهى إمارة صـغيـرة تمتد من أبو حايل فى الشرق إلى خور جـهندا فى الغرب. وتعتبر دبى ميناء رئيـسيًا للبوريمى

(١) المصدر السابق ص ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.
(٢) British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I p. 337.
(٣) Zwemer, Three Journeys in Northern Oman - See Geog. Journal Vol. XIX January 1902 pp. 55 - 56.

وشمال عمان كما تقوم أيضًا بدور الوساطة التجارية بالنسبة لجميع إمارات الساحل [(١)]. وينتسب سكانها إلى قبائل بنى ياس وآل مرة وأبو ماهر. وكانت دبى تابعة لإمارة أبو ظبى حتى ١٨٣٣، ولكن على أثر اغتيال الشيخ طحنون حاكم أبو ظبى فى ذلك العام تمكن (آل بو فلاسة) من أن يحققوا انفصالهم عن الإمارة بتحالفهم مع الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة، وعندما نجحوا فى الاستقلال اختاروا (مكتوم بن بطى) حاكمًا عليها [(٢)]. وبعد أن استتب الأمر أخذت دبى فى النمو حتى أصبحت أكبر مدينة على الساحل العمانى. وقد أعجب زويمر بها وقدر عدد سكانها فى عام ١٩٠١ بـ ١٥٠٠٠ نسة وهو ثلاثة أضعاف التقدير الذى نشر فى الدليل الذى أصدرته البحرية البريطانية فى عام ١٨٠٩ مما يدل على اطراد فى نمو هذه الإمارة [(٣)].

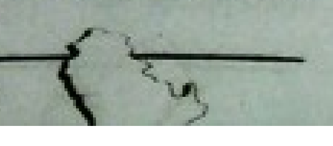
وتقوم اقتصاديات دبى على التجارة، وأهم صادراتها (البومة) وهى نوع من السمك الصغير الذى يجفف ويستخدم كسماد للأرض أو كطعام للماشية، وتصدر دبى منه سنويًا ما قيمته مليونان من الروبيات. وكان يقيم فى دبى الوكيل البريطانى لجميع إمارات الساحل المهادن ما عدا أبو ظبى التى كان يقيم بها ممثل بريطانى خاص.

وإلى الشرق من دبى تقع إمارة الشارقة أهم إمارات الساحل العمانى وأكثرها اتصالا بالعالم الخارجى، وتضم إمارة الشارقة مدينتين هما الشارقة وخورفكان، وقريتين كبيرتين هما كلبا ودبا فضلا عن أربعين قرية صغيرة مأهولة وإن كان الكثير منها يكاد يكون معزولا تمامًا فى الصحراء. ويتكون معظم سكان الإمارة من القواسم الذين اقترن اسمهم فى الماضى بالعمليات البحرية، كما اشتهرت الشارقة أيضًا بتجارة الرقيق وذلك قبل إلغاء تلك التجارة، وكانت توجد بها أهم أسواق

(١) British Admiralty, op. cit., pp. 340 - 347.

(٢) Selections from the Records of Bombay Government Vol. XXIV - See Chronological Table.

(٣) Zwemer, Geog. Journal, op. cit., p. 56.



النخاسة فى الخليج [١]. وقد حرصت الحكومة البريطانية على أن تقيم بها وكلاء من العرب والهنود ليوافوها بأخبار تلك التجارة. وكانت الشارقة تضم إليها رأس الخيمة ولكن أصبح للأخيرة وضع مستقل منذ عام ١٩١١. ومما ينبغى الإشارة إليه أن سكان الشارقة من القواسم قد اعتنقوا الدعوة الوهابية منذ أوائل القرن التاسع عشر، ولايزالون حتى الآن من أكثر القبائل إخلاصاً لتلك الدعوة.

وفى قلب إمارة الشارقة تقع (عجمان) أصغر إمارات الساحل العمانى مساحة، وتتكون من المدينة التى يطلق عليها هذا الاسم والمقاطعات المجاورة، وأهم قبائلها آل النعيم والبوعلى وأبو ماهر، ويحكمها شيخ من القبيلة الأولى. ويعتمد سكان عجمان فى معيشتهم على صيد الأسماك والزراعة التى تقوم بنجاح على مياه الآبار الضحلة وأهم مزروعاتهم التبغ وبعض الخضروات.

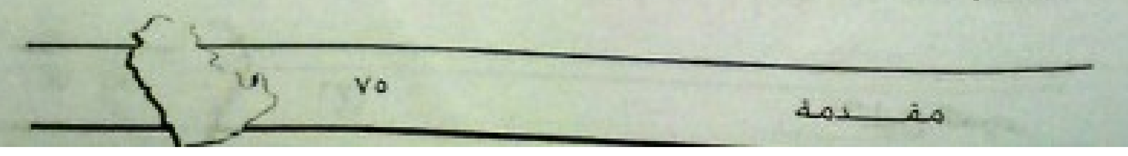
وتتاخم الشارقة من الشرق إمارة (أم القوين) ويقال إن معناها (أم القوة)، فقد كانت أقوى إمارات الساحل فى الماضى، وأهم قبائلها آل بوعلى، كما يسكنها عدد كبير من الهنود الذين يشتغلون بالتجارة. ونظراً لعدم وجود آبار بها كان سكانها يتجهون إلى استيراد ما يلزمهم من المياه من الإمارات المجاورة [٢].

وإلى الشرق من أم القوين تقع إمارة رأس الخيمة معقل القواسم قبل عام ١٨٢٠. ومعظم سكانها من العرب عدا بضع مئات من الفرس يتركز معظمهم فى المدينة، وهم مع عددهم الضئيل كانوا يسيطرون سيطرة تكاد تكون تامة على جميع اقتصاديات الإمارة. وتواجه رأس الخيمة مشكلة زحف مياه الخليج عليها، ولذلك يفكر حكام الإمارة فى وسيلة ينقلون بها المدينة إلى جزء آخر من الساحل أكثر ارتفاعًا لتكون محمية من استمرار نحت مياه الخليج لها.

وكانت إمارات الساحل العمانى عموماً إلى عهد قريب تتميز بفقرها وانخفاض مستوى المعيشة؛ ولكن اكتشاف البترول أدى إلى إحداث تطور كبير فى

(١) Palgrave, Narrative of a Year's Journey through Central & Eastern Arabia Vol. II pp. 300 - 305.

(٢) British Admiralty, The Persian Gulf Pilot p. 89.



أحوالها. وكانت سياسة الحكومة الإيرانية تعمل على السيطرة على تلك المشيخات عن طريق التودد إلى الحكام من ناحية وتقديم بعض الخدمات الاجتماعية للسكان من ناحية أخرى. وكان مما يشجعها على ذلك انعدام الصلات تقريبًا بين هذه المشيخات وبين كثير من الدول العربية. ومن الواضح أن إيران بسياستها هذه كانت تعمل على مواجهة تيار القومية العربية الزاحف إلى تلك الأنحاء.

سلطنة عمان:

يشمل إقليم عمان القسم الكبير من جزيرة العرب الواقع بين الشاطئ المهادن وبين الساحل الجنوبي لجزيرة العرب في مواجهة جزيرة مصيرة. وقبل توحيد السلطنة كان المفهوم السياسي لعمان يقتصر على القسم الداخلي من تلك المنطقة، ويعني ذلك أن لاتشمل عمان مسقط وساحل الباطنة، أو بصفة عامة المنطقة الواقعة بين الجبال والبحر عمومًا. وتحد عمان شمالا بالخليج العربي وجنوبًا ببحر عمان وشرقًا بخليج عمان وغربًا بصحراء الربع الخالي. وإذا ما أخذنا بالمدلول الجغرافي نجد أن عمان تطل على البحر من جهة وعلى الصحراء من جهة أخرى، وقد أعطى لها ذلك الموقع مميزات خاصة طبعت حياتها بطابع خاص إذ يمكن تقسيم السكان إلى قسمين متمازين، الحضر والبدو. فالحضر هم الذين يسكنون الساحل وعلى الأخص في مسقط، وهم خليط متمازج من السكان أكثر اتصالا بالعالم الخارجي. أما البدو فهم أكثر فطرة وبساطة ومحافظة على تقاليدهم، ومعظم أراضي عمان جبلية تحف بها الصحراء، وأشهر مرتفعاتها الجبل الأخضر الذي يقع في جنوب مسقط ويبلغ متوسط ارتفاعه عشرة آلاف قدم فوق سطح البحر، وقد امتازت هذه الجبال بخصوبتها حيث تخترقها الأودية الخصبة كما تكثر بها الآبار والأفلاج التي ساعدت على قيام الزراعة. والطابع البحري هو الطابع المميز لعمان، وقد ألقى الموقع الجغرافي الذي تتميز به أهمية خاصة على تلك البلاد التي تحتل مركزًا مهمًا بالنسبة للطرق الموصلة إلى الهند وإفريقيا والبحر الأحمر، مما أدى بها إلى أن تصبح مركزًا وسيطًا للتجارة وخاصة تجارة المرور (الترانسيت)، كما ساعدت الرياح الموسمية العمانيين في الماضي أن يصلوا في رحلاتهم البحرية

الشراعية إلى أصقاع بعيدة. وفى خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر استطاعت عمان إن تكون لها امبراطورية كبيرة فى الشرق الأفريقى. ومن ناحية أخرى كان موقع عمان المتطرف فى الجزيرة العربية قد أعطى لها كيانا خاصًا نأى بها عن التبعية، فقد اتسمت هذه البلاد بمحافظتها على استقلالها فى معظم العصور. وحتى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر عندما حاول العثمانيون التوسع فى الخليج العربى لم تمتد السيطرة العثمانية على ذلك الإقليم وإن كانت لهم بعض الادعاءات والمطالب فيه، كما لم يخضع للسيطرة البريطانية إلا القسم الساحلى فقط من ذلك الإقليم.

وفى المقاطعات الداخلية لعمان نجد تعقد الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية، فالقبائل تنقسم إلى مجموعات طبقًا للمذهب والفئة ومنهاج المعيشة. فهنالك القبائل الإباضية والسنية والقبائل الغافرية والهناوية والقبائل الحضرية والقبائل البدوية. ويزيد الموقف تعقيداً ما يحدث بين هذه القبائل من محالفات أو عداءات، فالقبائل الإباضية تميل عادة إلى الوقوف إلى جانب بعضها البعض معارضة للقبائل السنية، وكذلك تفعل القبائل الغافرية معارضة للهناوية. كما تظهر فى عمان الخلافات التقليدية بين الرحل والحضر، وإن كانت هنالك قبائل حضرية تتحالف مع بعض الرحل فى صراعها ضد سكان المدن والقرى. على أنه مما يستلفت النظر تغير هذه الأوضاع المشار إليها فى الوقت الحاضر وإن كان هذا التغير يتم ببطء دون أن يستوقف النظر، إذ يحدث أحيانًا أن يتحول الإباضيون إلى السنة أو العكس أو تتحول قبيلة من الغافرية إلى الهناوية، كما يحدث كثيراً أن يستسلم أفراد أو جماعات صغيرة من القبائل الرحل إلى جاذبية الحضر.

وقد اتصفت عمان بالكثير من النزعات القبلية، ومن الملاحظ أن عرب الجنوب (الهناوية) كانوا أول الوافدين على عمان، وقد استمروا يقومون بالسلطة فى ذلك الإقليم، ولكن بمرور الزمن بدأت عناصر الشمال «الغافرية» تفد إلى عمان حيث اختلط العنصران عن طريق التزاوج، ومع ذلك فقد وقفت العصبية القبلية حائلا دون قيام اتحاد تام بين هذين العنصرين. وكان من نتيجة ذلك أن

أصبح كل عنصـر يتطلع إلى السيطرة على العنصـر الآخر [١]. ولاشك أن طـابع ذلك التنافس لهو من السمات المميزة لتاريخ عمان القديم والحديث، وتنتمى معظم قبائل الهناوية إلى مذهب الإباضية، أما مـعظم الغافرية فهم سنيون وإن كان يدين بعضهم بالتعاليم الوهابية كبنى بو على وبنى راتب وغيرهم [٢].

وقد انتشرت الإباضية [٣] فى عمان فى القرن الثـانى الهجرى (الموافق للقرن الثامن الميـلادى) وتحول إليهـا أكثرية الأهالى وخـاصة فى الداخل. ولم تلبث أن تزعـمت عمان الـثورات الإباضـية ضد الدولـتين الأمـوية والعبـاسية، وقـد بدأ العمانيون ينتخبون أئمتهم على الطريقة الإباضية منذ النصف الأول من القرن الثانى للهجرة وإن كان يتخلل ذلك فترات كـبيرة من التوقف. وعلى أثر نجاح عمان فى التخلص من السيطرة البرتغاليـة فى النصف الأول من القرن السابع عشر[٤] قامت أسرة اليعاربة وانحـصرت الإمامة بين أفرادها، وعندما سقطت تلك الأسـرة نتيجة للتدخل الفارسى ١٧٣٨ حرص العـمانيون على الاحتفاظ بالإمـامة فكان انتخابهم الرجل الذى كان له فضل تخليصهم من الفرس وهو الإمـام أحمد بن سعيد وكان ذلك فى عام ١٧٤١، وحتى بعد وفاته ١٧٨٣ حـرص العمانيون على تنصيب ابنه إماما حـفظا لما أسداه أبوه من خير للبلاد، رغـمًا عن أن الابن لم يكن على شىء من صفات أبيـه، ومن ثم فقدوا ثقتـهم بإقامة الإمامة فى فـرع واحد من الأسرة؛ وهنا حدث الانفصال بين الإباضيين وهم أكثر أهالى عمان وبين الحكام من آل أبى سعيد الذين لم يعتمدوا على التأيـد الدينى وإنما استقروا فى مسقط حيث السـاحل

(١) يمكن الرجوع إلى كتاب الأنساب للصحارى (نسخة خطية بدار الكتب المصرية) انظر أيضا :

Selections from the Records of Bombay Government Vol. XXIV p. 4.

(٢) British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I pp. 240 - 241.

(٣) سبق أن تعرضنا للمذهب الإباضى فى كتابنا دولة البوسعيـد فى عمان وشرق إفريقيا ونكتفى هنا بالإشارة إلى أهم المصادر التى تناولت الإباضية، ومنها كتاب السير للشماخى وكتاب كشف الغمة الجامع لطبقات الأمة وكتاب الأزهار الرياضية فى أئمة وملوك الإباضية (والكتاب الأخير خاص بإباضية المغرب).

(٤) للتسلط البرتغالى على مسقط وعمان انظر :

Stiffe, Letters on Maskat. Geog. Journal Vol. XI No. 2, March 1892 pp. 187 - 189

وبدءوا يرتكزون على نواح أخرى لتأييد نفوذهم كاصطناع القوة العسكرية التى كانت تتألف فى معظمها من الجنود البلوش الذين كان يؤتى بهم من الساحل الفارسى، كذلك لجأ السلاطين إلى استغلال النزعة الطائفية وذلك بإدخال جنود من بعض القبائل التى تخالف الإباضية فى النزعة والمذهب، ثم كان لتوطيد الصلة بين السلطنة والإنجليز أثر كبير فى حماية السلاطين منذ القرن التاسع عشر. ومن ناحية أخرى فقد أدت صداقة السلاطين بالإنجليز وتحالفهم معهم إلى إثارة هوة الخلاف بينهم وبين الإباضيين. على أن الإباضيين لم يفتئوا يقومون بمحاولات لبعث الإمامة فى القرن التاسع عشر، وفى مواجهة الصعاب التى كان تقف دون بعثها، ونجحت هذه المحاولات إلى حد ما فبعثت الإمامة فى عام ١٨٦٨ غير أنها لم تستمر طويلا، وكان للإنجليز الدور الكبير فى إسقاطها لأنهم كانوا يرون أنها منافية لمصالحهم لما لها من مبادئ تتعارض واتجاهاتهم. على أن الإمامة لم تلبث أن بعثت من جديد فى أوائل القرن العشرين حينما ولى على شئونها سالم بن راشد الخروصى فى عام ١٩١٣. وبدأت الحركة الدينية تظهر من داخلية البلاد لتخليص الساحل من السيطرة الأجنبية، وانتهى الأمر بعقد معاهدة (السيب) بين الإمامة والسلطنة وذلك على أثر الحصار الذى قام به العمانيون ضد قوات السلطنة فى عام ١٩٢٠. وبتوقيع تلك المعاهدة تم تأكيد الانفصال بين الساحل والداخل. غير أن الأطماع البريطانية عادت من جديد لتطالب بسيطرة السلطنة الخاضعة لها على مقاطعات الداخل، فكانت الثورات التى حدثت فى عمان. وقد ادعت الحكومة البريطانية أن معاهدة السيب التى تستند إليها الإمامة فى تأكيد استقلالها لم تكن اتفاقية بين دولتين بالمعنى المعروف، وإنما لاتعدو كونها اتفاقية من ذلك النوع المألوف فى هذه المناطق بين الحاكم وبعض قبائله، هذا على الرغم من إجماع معظم المصادر الإنجليزية نفسها بتأكيد استقلال المقاطعات الداخلية عن السلطنة حتى قبل توقيع هذه المعاهدة. ففى الدليل الذى نشرته إدارة المخابرات عن الجزيرة العربية فى عام ١٩٢٠ جاء فيه أن سلطة سلطان مسقط لاتتعدى المنطقة التى يقيم فيها بالإضافة إلى منطقة ساحلية، أما رؤساء الداخل فلايدينون بأية تبعية

للسلطان[1]. وقبل ذلك ذكر ميلز Miles الذى كان يشغل منصب المقيم البريطانى فى الخليج فى عام ١٨٨٦ أن السلطان كان يحمى نفسه من هجمات رؤساء الداخل أكثر مما كان يستفيد من أعطياتهم [2].

وتتكون مقاطعات عمان الداخلية من أربع مناطق هى : الجبل الأخضر وعمان الوسطى والشرقية وقسم من منطقة جعلان الواقعة عند الحد الخارجى للإمامة بين الشرقية والحجر. وأمنع منطقة فى هذه البقاع هى الجبل الأخضر الذى له أهمية كبيرة من الناحية الدفاعية، كما أن شجاعة سكانه وصلابتهم تضعانه فى منزلة خاصة، وسكان هذا الجبل معروفون بتمسكهم بالإباضية وتحفظهم الشديد وحذرهم من الأجانب وابتعادهم عن التعامل معهم. أما عمان الوسطى بمدنها القديمة إزكى وبهلى ونزوى ويبرين فقد ظلت المركز الأول لمقاومة الإنجليز وفيها كانت تتركز القوى الدينية، كما كانت منطقة الشرقية منذ عهد الإمام عزان بن قيس ١٨٦٨/١٨٧١ حتى عام ١٩٥٩ المصدر الأول لقوى الإمامة الحربية فى الداخل [3].

وكانت عان الداخلية تعيش فى كفاية ذاتية لبساطة الحياة فيها من ناحية، يضاف إلى ذلك أنها كانت تعمل من ناحية أخرى على التقليل من الاستيراد بسبب سيطرة الإنجليز على الموانى والسواحل ومحاولتهم حصرها اقتصادياً؛ أضف إلى ذلك أن الحذر من الأجانب كان يدفع بعمان دائماً إلى اتباع هذه السياسة الاقتصادية.

وتعد مقاطعات عمان الداخلية من أشد أجزاء الجزيرة العربية امتناعا على الرواد فلم يزرها سوى عدد قليل جداً من الرواد الغربيين. ولاشك أن عزلة عمان عن العالم الخارجى كانت هى المشكلة الأساسية للإمامة. صحيح أن الإمامة قد نجحت فى الماضى لارتكازها على القوة العسكرية والبحرية، على أن التعصب والتمسك الشديد فى تطبيق التعاليم الدينية وفرض العزلة وعدم الاتصال بالعالم

(١) British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. Ipp. 245 - 246.

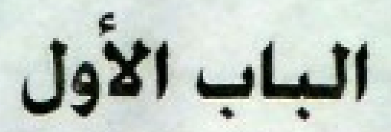
(٢) Hogarth, Penetration of Arabia p. 229.

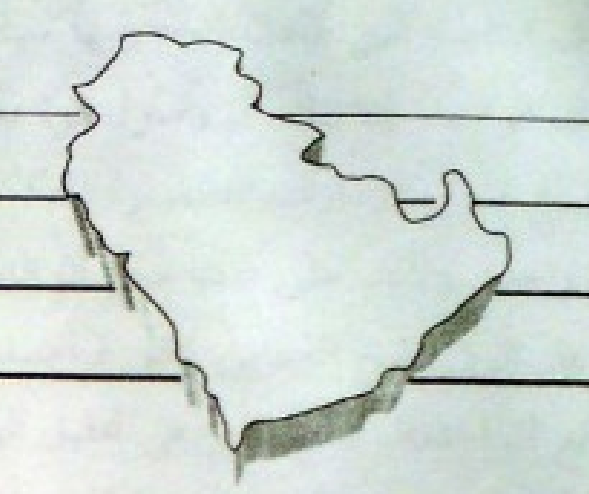
(٣) كتاب كفاح عمان، إصدار مكتب إمامة عمان بالقاهرة، ص ص ٢٩ ـ ٣٠.

الخارجي أصبحت أموراً لاتتمشى مع طبيعة العصر. ونحن نرى أن المشكلة التى واجهتها الإمامة الإباضية هى تقريبًا نفس المشكلة التى واجهتها الدولة السعودية، ومعروف أن السعوديين قد استطاعوا إحداث بعض التغييرات التى توافق طبيعة الحياة، ولكن لم تحدث تلك المحاولات مع الإباضية بشكل واضح. وإن كنا مع ذلك نكاد نلحظ قيام محاولات من ذلك النوع لم يقدر لها النجاح، ويرجع ذلك فى الدرجة الأولى إلى أنه لم يتم للإمامة الاستقرار فى الساحل لمدة طويلة تحقق لها ذلك التطور. صحيح أن الإباضية لاتقتصر على الداخل وإنما هى موجودة أيضًا على الساحل، فمعظم سكان مسقط وحتى السلاطين أنفسهم إباضيو المذهب. وقد حاول الكثيرون منهم إحداث تطوير فى التعاليم الإباضية عن طريق ما تفرضه ظروف الحياة من اتصالات مع الدول الأجنبية غير أن هذه الأمور تعد الكفر بعينه فى نظر الإباضيين الحقيقيين. كذلك حرص معظم أولئك السلاطين على لقب الإمامة، فالكثير منهم كانوا يلقبون أنفسهم بسلطان مسقط وإمام عمان. ولكن ما لبث أن نجح إباضية الداخل فى إعلان الإمامة فى عهد عزان بن قيس ١٨٦٨/ ١٨٧١. وفى نظرنا أنه كان من المقدر أن يحدث تطور كبير فى عهد ذلك الرجل الذى اتخذ من مسقط وهى على الساحل عاصمة لحكمه، ولكن كان لقصر عهده وتركه مقاليد الإمامة لشيوخ من غلاة التعصب هو الذى حال دون ذلك.

وقد حاولت الإمامة خلال الخمسينيات من القرن الحالى الاتصال بجامعة الدول العربية والعمل على إظهار قضيتها فى المجالين العربى والعالمى، والتخلص من طابع العزلة الذى فرضته على نفسها أو فرضته الظروف عليها منذ قرون طويلة، ولكن الحكومة البريطانية حالت دون ذلك؛ كما عملت على وضع العقبات فى سبيل الاتصال بالإمامة والعمل على عزلها عن بقية البلاد العربية. والجدير بالذكر أن سكان مسقط كانوا يعطفون على قضية إخوانهم العمانيين، وقد ضاق بعضهم بأحوال السلطنة فهاجروا إلى الباكستان وأطلقوا على أنفسهم اسم (العمانيين الأحرار) وقاموا بتأسيس حزب الشعب العمانى فى كراتشى واخذوا يندون بأوضاع التخلف والسيطرة البريطانية التى عانت منها البلاد ردحًا طويلاً.

(١) توفيق البكرى، جامعة الدول العربية والقضايا التى عالجتها، ص ص ١٥٤/ ١٥٧.





الأوضاع السياسية فى الخليج العربى
بعد انسحاب القوات المصرية

تمهيد ...

الفصل الأول : إمارة نجد وتوسعها فى الخليج (١٨٤٢ ـ ١٨٦٥).

الفصل الثانى : سلطنة مسقط من الانقسام حتى الحماية (١٨٥٦ ـ ١٨٩١).

الفصل الثالث : بريطانيا ومشيخات الساحل العمانى (١٨٤٠ ـ ١٨٩٢).

الفصل الرابع : البحرين بين الأطماع الفارسية والضغط البريطانى (١٨٤٢ ـ ١٨٧١).

تمهيد .....

يعد وصول القوات المصرية إلى سواحل الخليج من أبرز الأحداث السياسية التى شهدها الخليج العربى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتعنينا هنا الأهداف الخاصة التى كانت تتجه إليها سياسة مصر بالنسبة لإمارات الخليج العربى فى ذلك الوقت. فلاشك أن وصول قوة مصر إلى هذه الأنحاء كانت عاملا فعالا فى تجميع قوى الإمارات الصغيرة المفككة والسعى فى تحقيق الوحدة بينها تحت حكم واحد. ولأدل على ذلك من أن التوسع المصرى لم يتجه إلى إمارة معينة وإنما نظر إلى الخليج العربى ككل فامتد التوسع شمالا وجنوبًا فى آن واحد. والواقع أن احتمال نجاح مصر فى تحقيق الوحدة بين هذه الإمارات كان أمرًا مؤكدًا لولا الظروف التى طرأت على الموقف واضطرار مصر إلى الانسحاب من تلك الجهات، ولكن سيستفيد السعوديون إلى حد كبير من تلك الجهود فى تجميع قوى الخليج تحت لوائهم، كما سيظهر ذلك واضحًا فى خلال العهد الثانى لحكم الإمام فيصل بن تركى (١٨٤٣ ـ ١٨٦٥) [١]. على أن وصول القوات المصرية إلى الخليج قد أثر من ناحية أخرى تأثيرًا كبيرًا فى تطور علاقة بريطانيا بتلك الإمارات فى السنوات التى أعقبت انسحاب هذه القوات. والواقع أن وصول مصر إلى سواحل الخليج قد نبه بريطانيا إلى خطورة الوضع على أحد المنافذ الموصلة إلى إمبراطوريتها فى الهند. صحيح أن بريطانيا قد تنبهت إلى ذلك الخطر منذ عهد الحملة الفرنسية على مصر وعن احتمال اتصال بونابرت بأمراء الخليج العربى أو عندما ثبت اتصاله بالفعل بإمام مسقط، وكان ذلك ذريعة لها كى تبدأ أولى معاهداتها مع هذه السلطنة. ولكن مع ذلك لم توطد بريطانيا علاقتها ببقية إمارات الخليج إلى المدى الذى وصلت إليه تلك العلاقات فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

(١) انظر الفصل التالى.



مصر وإمارات الخليج العربى :

كان التوسع المصرى فى الجزيرة العربية والخليج العربى من أهم الأهداف التى سعى إليها محمد على لتحقيق أمله فى تأسيس إمبراطورية عربية كبيرة. ومن المعروف أن تحقيق ذلك الهدف كان يشكل خطراً كبيراً على بريطانيا فإن محاولة السيطرة على جنوب وشرق الجزيرة العربية كانت تؤدى بطبيعة الحال إلى التحكم فى طريق البحر الأحمر والخليج العربى (١)، وقد بدأ التقدم المصرى فى الجزيرة العربية العربية على أثر توقيع صلح كوتاهيه بين محمد على والسلطان فى إبريل ١٨٣٣ إذ أتاح توقيع تلك المهادنة انسحاب قسم كبير من القوات المصرية من آسيا الصغرى واتجاهها صوب الجزيرة العربية لإخضاعها، وفى السنوات التالية تحركت تلك القوات التى كانت تتألف من عدة آلاف مقاتل من قلب الجزيرة العربية صوب سواحل الخليج بقيادة خورشيد باشا ناجحة إلى حد كبير فى إخضاع القبائل العربية تحت لوائها، وعند مصب شط العرب كان مقرراً أن تلتقى هذه القوات بالأسطول المصرى الذى كان قد أبحر عن طريق البحر الأحمر لهذه الغاية (٢). والواقع أن محمد على باشا لم يشأ فى البداية الاصطدام بالإنجليز، فأعلن أنه لم يبغ من توسعه فى الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربى أكثر من إخضاع السعوديين وحماية الحرمين الشريفين (٣)، كما أعلن عن استعداده لتقديم كافة الضمانات لتيسير الاتصال بين مصر والهند، غير أنه لم يكن من السهولة أن تسلم بريطانيا بذلك، وإنما سارعت بتوطيد علاقتها مع أمراء الخليج كما قامت بعثة كسنى بمسح نهرى دجلة والفرات واختبار صلاحيتهما للملاحة البخارية فى عام ١٨٣٤ لكى تفتح طريقاً آخر للتجارة، كما أرسلت بعض قواتها إلى البصرة واحتلت جزيرة الخرج التى تقع فى مدخل الخليج العربى من جهته الشمالية فى عام ١٨٣٨ وأتبعت ذلك باحتلالها لعدن فى العام التالى. وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٣٨ بعث بالمرستون Palmerston بتعليماته إلى حكومة الهند بمعارضة أى تقدم يقوم به

(١) Hoskins, British Routes to India p. 269.

(٢) Dodwell, The Founder of Modern Egypt pp. 142 - 145.

(٣) Palmerston to Colonel Campell 29th November 1938 F. O. 78/343 see Temperley, Documents Old & New Doc. No. 27.

خورشيد باشا فى الخليج، وطلب التدخل ولو بالقوة العسكرية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك [١]. وقد ركز بالمرستون بصفة خاصة عل البحرين وقال إنه يجب منع قوات محمد على من الاستيلاء عليها لأهميتها العسكرية حتى لو أدى ذلك إلى احتلال فعلى تقوم به شركة الهند الشرقية البريطانية [٢]. وظهرت معارضة الحكومة البريطانية واضحة عقب احتلال خورشيد باشا للإحساء والقطيف إذ أسرع الأميرال فريدرك متلند Maitland إلى الخليج العربى ليقدم ما يلزم من مساعدات إلى شيوخ الإمارات [٣]. ووصل متلند فى الوقت الذى كان فيه خورشيد باشا قد أتم احتلاله للقطيف والعقير ووجد أن شيوخ البحرين على استعداد للاعتراف بالسيادة المصرية، ولذلك رأى من الحكمة عدم القيام بعمل عسكرى وطلب من الكولونيل هنل Hennel المقيم البريطانى فى الخليج أن يعمل على وقف الضغط المصرى بالطريق الديبلوماسى. ويقرر هنل فى تقرير له إلى حكومة الهند أنه وجد من الأمراء الذين زارهم أنهم أكثر تقديرا لعظمة القوات المصرية، على أن بعض الوثائق البريطانية تؤكد أن شيوخ البحرين لم يرحبوا بوجود المصريين نتيجة لما كان قد أشيع فى ذلك الوقت من تحالف يتجه محمد على إلى عقده مع شاه فارس؛ ولذلك أسرع أولئك الشيوخ بطلب الحماية البريطانية [٤]. غير أن الوثائق المصرية تنفى ذلك تمامًا وتؤكد أن شيوخ البحرين رحبوا ترحيبًا كبيرًا بالمصريين أملا فى التخلص مما كان يحيق بهم من خطر الإنجليز والفرس وسلطان سقط جميعًا وخاصة أن محمد على لم يتجه إلى طلب زكاة كبيرةكما كان يفعل الفرس أو السعوديون [٥]. ففى عام ١٨٣٩ أوفد خورشيد باشا أحد مبعوثيه ويدعى محمد

(١) Hoskins, Background of the British Position in Arabia. The Middle East Journal Vol. I No. 2 April 1947 pp. 138 - 143.

(٢) Ind. Office Political & Secret Dept., 20 th Feb. 1840 (803 - A) See also Dodwell op. cit., pp. 142 - 143.

(٣) Rihani, Ibn Seoud p. 140.

(٤) وثائق القاهرة، انظر الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية محفظة رقم (١٢)
Henell to Willoughby 11th Feb. 1839 Enclosure No. 3 Letter from Abdullah Ben Khalifa to the Resident in the Persian Gulf 26 th January 1839 (F. O. 78/386 No. 140, 1839 Political Dept.).

(٥) وثائق القاهرة، محافظ الحجاز ١٢٥٤ هـ ـ محفظة رقم ٢٦٧ من خورشيد باشا إلى عبد الله آل خليفة ٧ مارس ١٨٣٩، مرفق عربى للوثيقة رقم ١٣٧ حمراء.

أفندى رفعت إلى البحرين للتفاوض فى عقد معاهدة صداقة وتأييد شيخ البحرين فى حكمه نظير التعهد من جانبه بتقديم ما يلزم من السفن والجنود فى حالة أى تقدم يقوم به خورشيد باشا إلى عمان أو غيرها من مناطق الخليج العربى، وعلى الرغم من أننا لم نعثر على نص رسمى خاص بتلك المعاهدة فلايعنى ذلك عدم وجودها، ذلك أن الوثائق المصرية تقرر أن البحرين خضعت طواعية لمحمد على وأن حاكمها تقبل أن يسلم فى كل سنة ثلاثة آلاف فرانسة على سبيل الزكاة، وبالإضافة إلى ذلك فإنه عندما وصلت هذه الأنباء إلى هنل أسرع بمقابلة عبد الله بن أحمد شيخ البحرين وطلب منه المبادرة فوراً بنقض هذه المعاهدة وإعطائها إياه ليمزقها. ومضى هنل مستعملا التهديد تارة واللين تارة أخرى فعرض على شيخ البحرين الحماية البريطانية وأن يتولى الإنجليز حمايته وضمان توارث الحكم فى أسرته. ولما رفض شيخ البحرين قبول هذه العروض عاد هنل مهدداً بإنزال العقاب الصارم، كما بعث إلى خورشيد باشا محتجًا بأن البحرين تتبع فارس ولايجوز الاستيلاء عليها، ومذكرا بما كان قد سبق أن صرح به محمد على إلى السلطات البريطانية فى مصر بأن «قواته لن تتعدى على بلاد العرب المتصلة بخليج فارس»[1]. وأجاب خورشيد باشا على احتجاج هنل بأن ما قام به لايستوجب أى اعتراض وبرر ذلك بأ المناطق التى يعمل على الاستيلاء عليها كانت فيما مضى خاضعة للسعوديين وحيث إن محمد على قد أنعم على خالد بن سعود [2] بالحكم فلاموجب إذن للاعتراض، وخاصة أن المعاهدة التى وقعت مع شيخ البحرين كانت لاتختلف عما كان بين هذا الشيخ وبين السعوديين من قبل [3].

(١) وثائق القاهرة، محافظ الحجاز ١٢٥٥ هـ/ محفظة رقم (٢٦٧) ـ اعتراض هنل على إتفاقية خورشيد باشا مع شيخ البحرين ـ صورة المرفق العربى للوثيقة رقم (١٤٧) حمراء بتاريخ ٢٧ يوليو ١٨٣٩.

(٢) كان خالد بن سعود من الأسرى السعوديين الذين قبض عليهم إبراهيم باشا عند فتحه للدرعية وأرسلهم إلى مصر، وعندما كبر خالد نال حظوة من محمد على ورأى أن يجعله أميراً على نجد وأرسله بصحبة خورشيد باشا إلى الحجاز، وبعد القبض على فيصل أقيم خالد أميراً فى الرياض. انظر: الزينى دحلان «خلاصة الكلام فى بيان أمراء بيت الله الحرام» ص ٣١٢.

(٣) وثائق القاهرة، محافظ الحجاز ١٢٥٥ هـ/ صورة المرفق العربى للوثيقة رقم (١٣٧) حمراء رد خورشيد باشا على اعتراض هنل فى ١٨٣٩/٧/٣١

ولم يقف نشاط خورشيد باشا فى علاقته بأمراء الخلج العربى عند إمارة البحرين فحسب، بل حاول أيضًا الاستيلاء على سلطنة مسقط منتهزًا فرصة التفكك الإقليمى الذى عانته هذه السلطنة بانتقال عاهلها إلى زنجبار وإلى الثورة الداخلية التى حدثت فى ذلك الوقت بزعامة حمود بن عزان والتى أدت فى النهاية إلى استقلاله بميناء صحار ١٨٣٩. وتقرر بعض المصادر الإنجليزية بصدد ذلك أن القوات المصرية سببت فزعًا كبيرًا لحكام مسقط ولو لم تبادر بريطانيا بمساعدتهم لسقطت السلطنة وملحقاتها فى قبضة خورشيد باشا، ويبدو أن إخضاع مسقط كان من أهم الأهداف التى كان يسعى محمد على لتحقيقها من وراء إرسال قواته إلى سواحل الخليج [١]، ذلك أن خورشيد باشا أرسل سعد بن مطلق المطيرى ـ القائد السعودى تحت الحكم المصرى ـ بقوات إلى عمان يطلب الزكاة التى كانت مقررة للسعوديين من قبل مسقط، كما أرسل خالد بن سعود بتحريض من خورشيد باشا رسالة إلى أبناء السيد سعيد القائمين بالحكم فى مسقط نيابة عن أبيهم يطلب منهم الخضوع لسعد بن مطلق الذى عينه على عمان ومشيخات الساحل العمانى بأسرها.

والواقع أن إمارات الساحل العمانى قد تعرضت بدورها إلى التوسع المصرى، وحسب ما ترويه المصادر البريطانية بعث الشيخ سلطان بن صقر شيخ القواسم إلى المقيم البريطانى فى الخليج يطلب منه أن يعرف موقف الحكومة البريطانية إذا ما هاجمته القوات المصرية؛ وقد بعث هنل إلى حكومة الهند معلقًا على رسالة الشيخ سلطان بن صقر بأنه كان يريد أن يبعث إلى الشيخ بأن الحكومة البريطانية تمتنع عن التدخل فى الجزيرة العربية والخليج العربى كما كانت تفعل ذلك فى الماضى، ولكن الظروف تبدو مختلفة الآن عما كانت عليه من قبل بظهور هذا العنصر الجديد[٢]. وحتى يصل رد الحكومة البريطانية كان الشيخ سلطان بن

---

(١) Jackson, European Powers and South East Africa, See Chap. VIII Zanzibar, Muscat and the Powers p. 170.

(٢) وثائق القاهرة، انظر الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية ـ محفظة رقم ١٢ :
Campell to Fackrouse, Secret No. 6 of 1839 29 th January 1839 - see also Hennell to Willoughby, Secretary to the Government at Bombay Enclosure in India Board 16th May 1839 (F. O. 98/386).

صقر قد أسرع بإنهاء خلافاته مع زملائه من شيوخ الإمارات الأخرى وتحالف مع الشيخ مكتوم بن بطى حاكم الدبى [1]. ويبدو أن التوسع المصرى قد أصبح محدقًا بالزعماء نتيجة لتحركات سعد بن مطلق المطيرى فى القبائل العربية فى عمان [2]. وكان سعد بن مطلق يحمل رسائل من خورشيد باشا يطلب فيها من الرؤساء مساعدته ومحذرًا إياهم من عدم الانصياع له. والثابت أن هذه الرسائل قد أحدثت نتيجتها بين أولئك الرؤساء، ويستدل على ذلك من رسالة بعث بها هنل فى ٥ يونيو ١٨٤٠ إلى الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة جاء فيها : «فليكن معلومًا أننا قد أنذرنا العامة أن كل أحد من المشايخ الداخلين فى سلك الصلح مع جناب حضرة السركار بهادور يعطى لسعد بن مطلق مكانا عنده يقع الخلل فى صداقته مع حضرة السركار ذى الاقتدار ولايلومن إلا نفسه» [3]. والواقع أن هنل قد مضى يعمل فى الحصول على تعهدات من رؤساء الساحل العمانى، وأن تعاونهم مع سعد بن مطلق أو خورشيد باشا يعد خرقًا صريحًا لروابط الاتحاد والصلح مع مشايخ هذه الجهات، وقد وافق كل من خليفة بن شخبوط شيخ بنى ياس، ومكتوم بن بطى حاكم دبى وسلطان بن صقر شيخ القواسم على عدم التعاون مع المصريين، وتعهد هنل من جانبه بإمداد أولئك الشيوخ بآلات الحرب ومعدات القتال [4]. غير أن أقصى ما وصلت إليه القوات المصرية لم يتعد إمارة البحرين شمالا، أما فيما يلى ذلك فلم يظهر نشاط المصريين واضحا، ولكن من المحتمل أن يكون خورشيد باشا قد بعث بأحد مندوبيه إلى شيخ الكويت، ولكن صادف

(١) وثائق القاهرة، انظر الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية ـ محفظة رقم (١٢) :
Hennell to the Government of Bombay 12 th Feb. 1839 See Enclosure No. 6 - from Molla Hussein, the Native Agent at Sharja to the Resident in the Persian Gulf 14 th January 1839 (F. O. 78/386).

(٢) وثائق القاهرة، وثائق منقولة عن وزارة الخارجية البريطانية ـ محفظة رقم (١٢) :
Hennell to Campell 30 th August 1839 (F. O. 78/386).

(٣) وثائق القاهرة، محفظة رقم ٢٧٠/ حجاز ١٢٥٥، صورة المرفق العربى رقم ٣ الوثيقة العربية رقم ١٩٤ حمراء بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٥ (٥ يونيو ١٨٤) رسالة من هنل إلى سلطان بن صقر حاكم الشارقة.

(٤) وثائق القاهرة، الحجاز ١٢٥٥ ـ محفظة رقم ٢٦٧ صورة المرفق العربى المؤرخ فى ١٧ جمادى الأخرى ١٢٥٥ من هنل باليور خليج العرب إلى خورشيد باشا سر عسكر نجد.

ذلك الوقت حكم الشيخ جابر بن الصباح ١٨١٣/ ١٨٥٩، وكان ذلك الشيخ يحرص على علاقات حسن الجوار مع الدولة العثمانية والصلات الودية مع الحكومة البريطانية فآثر الوقوف على الحياد [١].

وعلى أى حال فقد انتهزت بريطانيا فرصة الأزمة المصرية التركية ١٨٣٩/١٨٤١ فادعت أنها حامية للسلطان ضد محمد على وانتهى الأمر بتدخل قواتها فى سوريا واضطرار محمد على على أثر ذلك إلى الانسحاب من جميع المقاطعات التى استولى عليها، وبالتالى أخذ مركز بريطانيا يقوى فى علاقاتها بأمراء الخليج العربى والجزيرة العربية. فعززت حامياتها العسكرية فى سواحل الخليج وأرسلت قوات كبيرة إلى جزيرة الخرج وبدأ النفوذ البريطانى يظهر بصورة جلية فى إمارات الخليج [٢].

والواقع أن انسحاب القوات المصرية من الخليج العربى قد أوجد فراغًا كبيرًا، ولكن لم تستفد الدولة العثمانية من هذه الفرصة لتدعيم سيطرتها، كما أن إمارات الخليج قد أضحت من الضعف والتفكك بحيث لم تستطع إحداها أن تسد جانبًا من هذا الفراغ، وهكذا أتيحت الفرصة للسعوديين للاستفادة من ذلك الوضع فائدة كبيرة وإن كان ذلك لن يعفيهم من الاصطدام السافر بينهم وبين الإنجليز فى أحيان كثيرة.

وقد يكون من المناسب بعد إلمامنا بالأوضاع السياسية العامة فى الخليج العربى أن نوجز الأوضاع الخاصة بكل إمارة من إماراته فى الفترة التى أعقبت انسحاب القوات المصرية على الوجه الآتى :

سلطنة مسقط :

كانت هذه السلطنة أقوى لإمارات العربية فى الخليج العربى فى النصف الأول من القرن التاسع عشرة إلا أن مركز الثقل قد انتقل منها إلى جزيرة زنجبار

---

(١) وثائق القاهرة، وثائق منقولة عن محفوظات الخارجية البريطانة رقم (١٢).
Earl Brampton to J. W. Parren 28 th August 1841 (F. O. 78/ 469).

(٢) Hoskins, Background of the British Position in Arabia M. E. Journal April 1947 pp. 138 - 143.

الواقعة على الساحل الإفريقي الشرقي، وذلك في الأعوام القليلة التي سبقت التقدم المصري في الخليج العربي [(١)].

وكان تحول عاصمة هذه السلطنة إلى زنجبار في عام ١٨٣٢ ثم انتقال عاهلها السيد سعيد بن سلطان إلى هذه الجزيرة في عام ١٨٤٠ قد ترك المجال مفتوحاً للحكومة البريطانية لمواصلة الضغط المتزايد عليها فضلاً عن أن التفكك الإقليمي الذي أخذ يدب في أوصال هذه الإمارة عقب ارتحال السيد سعيد إلى زنجبار قد أفسح المجال لضعفها فانفصلت عنها بعض مقاطعاتها الداخلية ودبت الثورات المختلفة من دينية وأسرية، والواقع أن حكام مسقط كانوا يأنسون للإنجليز بحكم صلاتهم القديمة بهم أكثر من أي إمارة أخرى، وبالإضافة إلى ذلك كان لأولئك الحكام ظروفهم الخاصة التي دفعتهم لتوثيق علاقتهم بالإنجليز، وهي استمرار حاجتهم الدائمة إلى تأييد أجنبي ضد قوى الإباضيين في الداخل الذين كانوا يتحينون الفرصة للإطاحة بحكم السلاطين، ولذلك لم تجد الحكومة البريطانية أي عائق يحول دون توطيد نفوذها في هذه السلطنة.

على أنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد ساندت هذه السلطنة ضد قوى السعوديين وقوات محمد على فلا يعني ذلك أن الإنجليز كانوا يحرصون على ما كانت عليه من قوة واتساع وإنما كان هذا التأييد ضد أخطار كانوا يعتبرونها في الدرجة الأولى ماسة بهم، وعند زوال تلك الأخطار مضوا في سياستهم نحو إضعاف السلطنة وتفكيكها على نحو ما سنرى في دراستنا.

أما مشيخات الساحل العماني فقد أحست بدورها بأنه لم تعد لها القوة التي كانت تتمتع بها في الماضي، فضلا عن أن الأسطول البريطاني قد نجح إلى حد كبير في إضعاف هذه المشيخات وأصابها بالعجز، إذ استطاع الإنجليز بحجة مكافحتهم للقرصنة وتجارة الرقيق أن يدمروا القسم الأعظم من سفنها الحربية، ولاسيما في المرحلة من عام ١٨٠٥ إلى ١٨٢٠ [(٢)]، يضاف إلى ذلك عامل آخر

---

(١) تناولنا في كتابنا دولة البوسعيد في عمان وشرق إفريقيا، وضع هذه السلطنة في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

(٢) O' Shea, Sand Kings of Oman p. 116.



وهو عدم مقدرة هذه الإمارة على مسايرة التطور الذى حدث نتيجة استخدام الملاحة البخارية، وبطبيعة الحال لم تتمكن القوارب أو السفن الشراعية البسيطة أن تقوم كما كانت تقوم فى الماضى بممارسة عملياتها البحرية ضد السفن الكبيرة التى أصبحت تمخر عباب الخليج بمدافعها الثقيلة وبسرعتها العظيمة، وحتى العرب الذين استمروا فى ممارسة أنشطتهم البحرية قصروا هجومهم على السفن الصغيرة غير المسلحة، وعلى أى حال فقد قنعت معظم هذه القبائل أخيراً بالعيش فى هدوء وأملت عليها الظروف أن تنعم بالاستقرار حول مصائد اللؤلؤ أو الزراعة، واضطر كثير من العرب إلى بيع مراكبهم الشراعية إلى الهنود الذين حلوا محل العرب فى تجارة الموانى، وصارت هذه الإمارات وشيوخها إلى حال من الفقر جعلتهم يلتجئون إلى الحكومة البريطانية لتجود عليهم بمرتبات شهرية ضئيلة، وبمعنى آخر أضحوا مرتزقة فى أيدى حكومة الهند.

أما البحرين فقد كان شيوخها فى صراع مستمر بين علاقتهم بالإنجليز، كما كانت تمليه عليهم شروط معاهدة ١٨٢٠، وبين ادعاءات فارس وتهديدات السعوديين ومطالبات العثمانيين، وقد حاول شيوخ البحرين فى مناسبات كثيرة أن يستغلوا هذه المنافسات لصالحهم فخضعوا لحماية كل من هذه القوى على حدة، ومن العجيب أنهم كانوا فى بعض الأحيان يخضعون لحماية قوتين مختلفتين فى آن واحد، وحتى بعد انسحاب القوات المصرية ظل شيوخ البحرين يولون وجههم للاستفادة من تنافس القوى فى الخليج العربى. ولكن اطراد نفوذ بريطانيا وتقوية مركزها فى الخليج هى التى أدت فى النهاية إلى خضوع البحرين للحماية البريطانية التى ضمنت للشيوخ ما كان يلزمهم من تأييد.

وأما فيما يلى البحرين شمالا، فقد كانت هذه المناطق والإمارات التى تشملها تخضع إسميًا للدولة العثمانية. ولكن لم يكن النفوذ العثمانى محسوسًا به بدرجة كبيرة وكانت هذه المناطق- باستثناء إمارة الكويت-عقب انسحاب القوات المصرية هدفًا لإغارات السعوديين على الاحساء وشيوخ البحرين على قطر حتى عادت الدولة العثمانية لتثبيت نفوذها على هذه المناطق، ولكن حدث ذلك فى

الوقت الذى أخذ فيه الإنجليز يزحفون من جنوب الخليج إلى شماله مما أثار النزاع العثمانى البريطانى فى تلك الجهات [١]، وكانت بريطانيا منذ أوائل القرن التاسع عشر قد أخذت تقود نفوذها فى الخليج عن طريق قضائها على القرصنة وتجارة الرقيق وإجراء عمليات المسح لجزائره وسواحله وإنشائها للخطوط البرقية. وهكذا استطاعت أن توجد لنفسها مصالح فى الخليج تؤيد مركزها ضد المطالب والادعاءات الإقليمية لكل من فارس والدولة العثمانية، وقد ساعدها المركز المتداعى لهاتين الدولتين على إجادة تمثيل دورها على مسرح الخليج والانفراد بالنفوذ فيه على نحو ما سنرى.

(١) Huerwitz, Diplomacy in the Near & Middle East Vol. I p. 229.



الفصل الأول

إمارة نجد وتوسعها فى الخليج

١٨٤٢ ـ ١٨٦٥

الإمارة السعودية على العهد الثانى لحكم الإمام فيصل بن تركى - محاولات فيصل التوسع فى الخليج العربى - العلاقات بين بريطانيا والسعوديين - رحلة بلجراف - رحلة بلى ١٨٦٣.

بريطانيا والإمارة السعودية عقب انسحاب القوات المصرية:

بينما مكن انسحاب القوات المصرية الأمير خالد بن سعود من السير نحو الاستقلال فى نجد أخذ يتجه إلى الساحل شأنه فى ذلك شأن غيره من أمراء السعوديين. وكانت الحكومة البريطانية ترقب ما يحدث؛ وإن لم يكن بنفس الدقة التى كانت تتبع بها حركات المصريين من قبل. وفى تقرير إلى حكومة الهند ذكر الكولونيل هنل المقيم البريطانى فى الخليج العربى أنه على الرغم من أن شيوخ الساحل العمانى كانوا يجاهرون بعزمهم على التمسك بالاستقلال فقد عرف عنهم أنهم يقومون بالمراسلات مع سعد بن مطلق أمير البوريمى السابق ومبعوث خالد بن سعود، وفى عام ١٨٤١ عندما انتقل خالد من نجد إلى الإحساء أوفد إليه المقيم البريطانى أحد الضباط الإنجليز ويدعى الليفتنانت جوب لإبلاغه معارضة الحكومة البريطانية لأى عمل يقوم به ضد أمراء الساحل؛ على أن الأوضاع لم تستتب لخالد كثيراً إذ قفز إلى الحكم عبد الله بن ثنيان ١٨٤٢ وواصل العمل على التطلع إلى الخليج واتجه بفوره إلى عمان والمشيخات الساحلية. وتذكر المصادر السعودية أن عبد الله بن ثنيان كتب إلى رؤساء هذه المشيخات بعزمه على إرسال سعد بن مطلق ليكون ممثلا له هناك، ويدعوهم بشكل ودى أن يتحدوا ويقدموا إليه كل معونة ومساعدة. ولكن نجح المقيم البريطانى فى الخليج الكولونيل روبرتسون Robertson بعد زيارة عاجلة لشيوخ الساحل فى الحصول على أصول كتب عبد الله ما عدا الكتاب الموجه إلى خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبى الذى ادعى لنفسه حق الاحتفاظ به، وأنكر حق الحكومة البريطانية فى أن تطلبه منه. وكتب روبرتسون إلى عبد الله بن ثنيان يشرح له الأثر السيىء الذى قد ينجم عن نشر التعاليم

الوهابية بين رؤساء الساحل العمانى والذى أدى إلى إنزال العقاب الصارم بهم من قبل الحكومة البريطانية فى الماضى ويستنكر محاولاته لوضعهم مرة أخرى تحت سلطة السعوديين ونفوذهم حيث إن قصده من ذلك هو أن يعيد إلى أذهانهم أعمالهم الماضية فى ذلك المجال عند ما سبق لهم أن استثيروا بشكل مماثل من قبل أسلافه، وأن يثير الدوافع العدائية الكامنة فى هؤلاء الذين استقروا الآن مواطنين مسالمين فيعرضهم لانتقام الحكومة البريطانية الرادع [1]. على أن عبد الله بن ثنيان لم يشأ أن يتصادم مع الحكومة البريطانية فى الوقت الذى كان يعانى فيه الكثير من المتاعب والصعوبات الداخلية الناتجة عن عدم اعتراف أكثرية القبائل بحكمه [2]، وفى العام التالى ١٨٤٣ اضطر عبد الله بن ثنيان أن يرضخ للإمام فيصل بن تركى الذى عاد من مصر ليحكم إمارته من جديد [3].

وشهدت المرحلة الثانية من حكم الإمام الفيصل التى امتدت من عام ١٨٤٣ إلى ١٨٦٥ فترة من الازدهار والقوة مرت بها الدولة السعودية فى تاريخها الحديث. فقد استطاعت الإمارة السعودية أن تفرض سيطرتها على الخليج العربى والجزيرة العربية فى السنوات التى أعقبت انسحاب القوات المصرية؛ إذ حقق الإمام فيصل نجاحًا كبيرًا فى استعادة جميع الممتلكات التى فقدها السعوديون فأخضع الإحساء وقضى على القبائل التى كانت تتنازع على بنادرها كالمناصير وآل مرة والعجمان [4]. واتخذ من الهفوف قاعدة للإغارة على بقية الإمارات العربية، فهدد البحرين وأجبر شيوخها على دفع الزكاة، ثم تحرك إلى قطر حيث استسلم حاكمها بعد أن فشل فى الحصول على مساعدة شيخ أبو ظبى [5]. وقد تمكن الإمام

---

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية ـ عرض الحكومة السعودية جـ ١، ص ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢) فى عام ١٨٣٩ كان خورشيد باشا قد قبض على فيصل بن تركى الذى كان أميرا على نجد وقد أرسله أسيرًا إلى مصر وظل فيها إلى عام ١٨٤٣ عندما تمكن من الهرب والعودة إلى بلاده من جديد. انظر الزينى دحلان، خلاصة الكلام فى بيان أمراء بيت الله الحرام ص ٣١٢.

(٣) Aitchison, op. cit., vol. X pp. 103 - 104.

(٤) ابن بشر، عنوان المجد فى تاريخ نجد، جـ٢، ص ص ١٠٨ ـ ١١٠.

(٥) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها، جـ ١، ص ص ٣٤٢ / ٣٤٣.

الفيصل من أن يجعل لإمارته قوة بحرية لها أسطول كبير قدر إذ ذاك بثلاثمائة سفينة حربية[١]. أما عن الكويت فيبدو أن موجة المد السعودى لم تصل إليها إذ نجح حكامها إلى حد كبير فى الاحتفاظ بعلاقاتهم الودية مع السعوديين حتى أن هذه الإمارة لم تدفع زكاة لهم رغمًا عن اشتداد سيطرتهم. ومما يستلفت النظر أن شيوخ الكويت استمروا حتى عهد مبارك بن الصباح ١٨٩٦ / ١٩١٥ لايولون أى اهتمام بالأوضاع القائمة فى نجد طالما كانوا يحصلون بانتظام على نصيبهم من التجارة العابرة إليها وخصوصًا فى مواسم الحج[٢].

ويمكننا أن نلحظ بعد ذلك العرض الموجز أن الحكومة البريطانية فى محاولاتها توطيد سيطرتها على سواحل الخليج العربى عقب انسحاب القوات المصرية قد اصطدمت بالإمارة السعودية، وعلى الأخص فى عهد حاكم قوى كفيصل بن تركى. وقد ظهر اتجاه الحكومة البريطانية فى بداية الأمر إلى معاداة السعوديين فوقفت ضد الإمام فيصل فى محاولاته المتكررة ضم إمارة البحرين فلم تنجح قواته فى ضم الإمارة نهائيًا إلى حكمه نتيجة للمساعدات البريطانية التى قدمت لشيوخها[٣]. فعلى أثر تهديد فيصل لشيخ البحرين فى عام ١٨٥١ أسرعت الحكومة البريطانية بإرسال قوة بحرية ومعها التعليمات بالتدخل فى الأمر فى حالات الضرورة، واضطر فيصل إزاء ذلك أن يعقد صلحًا مع شيخ البحرين [٤]. وعندما عاد يتدخل للمرة الثانية بعد ذلك بثمانية أعوام وقام باستعدادات عسكرية فى القطيف والدمام تمهيدًا لغزو الجزيرة، منتهزًا فرصة الصراع الداخلى الذى نشب بين أفراد أسرتها الحاكمة، عادت البحرية البريطانية لمعارضته، ووجهت إنذارًا شديدًا إلى قائد الجيش السعودى، بل قامت فعلا بضرب ميناء الدمام ١٨٥٩. وحدثت نفس هذه التحركات السعودية فى سلطنة مسقط وقامت الحكومة البريطانية على أثر ذلك فى عام ١٨٤٥ بإرسال قوة إلى ساحل الباطنة، كما بعثت

---

(١) احمد على، آل سعود، ص ١١٠.

(٢) Whigham, The Persian Problem p. 98.

(٣) Blunt, A Pilgrimage to Nejd, Vol. 11 pp. 263 - 269.

(٤) Aitchison, op. cit., vol. I pp. 103 - 104.

باحتجاج للأمير السعودى، وتوسطت فى النهاية بأن تدفع حكومة مسقط زكاة سنوية للسعوديين قدرت إذ ذاك بخمسة آلاف ريال، كما تدخلت للمرة الثانية عندما حاول السعوديون فى عام ١٨٥٢ الاستيلاء على ميناء صحار [١].

ورغمًا عن معارضة الحكومة البريطانية لتوسع الإمارة السعودية إلا أن هذه الإمارة استطاعت فى عهد الإمام فيصل أن تنجح فى تحقيق ذلك التوسع إلى درجة كبيرة وأن تستلفت نظر الدول الأوروبية إليها ففى عام ١٨٦٢ / ١٨٦٣ ظهر فى الرياض وليام جيفورد بالجراف Palgrave [٢] أحد العاملين فى الجزويت ويقال إن نابليون الثالث قد أرسله فى مهمة إلى بلاد العرب لم تعرف تفاصيلها تمامًا وإن كان بالجراف قد ذكر أن الغرض الأساسى من رحلته أن ينشر الحضارة الأوروبية فى بلاد الشرق. والواقع أن الغرض السياسى كان يكمن وراء رحلة بالجراف، فهناك احتمال فى أن فرنسا كانت تريد أن تستعيد مركزها فى الشرق أو على الأقل بعض ما كان لها من نفوذ وخاصة بعد نجاحها فى الحصول على امتياز حفر قناة السويس، على أن هزيمتها أمام ألمانيا فى عام ١٨٧١ حالت بينها وبين تنفيذ أغراضها [٣].

ويقرر الإمام فيصل فى حديث له مع بلى أن فرنسا حاولت التودد إليه وعرضت عليه الحماية وطلبت منه أن يبلغ موافقته إلى القنصل الفرنسى فى دمشق ولكنه رفض ذلك [٤].

وقد درس بالجراف الطب باعتباره وسيلة التفاهم ين شعوب الشرق فى ذلك الوقت، واتخذ طريقه أولا إلى شمر التى تقع شمال نجد والتى بدأت فى الظهور

---

(١) Ibid.

(٢) وضع بالجراف مؤلفًا هامًا عن رحلاته فى الجزيرة العربية بعنوان :
A Narrative of a year's Journey through Central & Eastern Arabia in two volumes.
هذا بالإضافة إلى المقالات التى نشرها فى بعض الدوريات الأوروبية، انظر مصادر الكتاب.

(٣) Hogarath, Arabia pp. 115 - 116.

(٤) Arabian American Oil Company . Oman and Southern Coast of the Persian Gulf - See Appendix IV. Extracts from the Report of Pelly's Visit to Riaydh, March 1865 p. 255.

منذ العهد الأول لحكم الإمام الفيصل ١٨٣٥ تحت تبعيـة السعوديين، ولكن هذه القبيلة مـا فتئت تجاهد للانفصـال. وقد سجل بالجراف إعجابه بهـذه الإمارة وتنبأ بأنها ستتمكن فى يوم ما من أن تجمع القبـائل الصغيرة تحت لوائها، كـما أعجب أيضاً بتنظيمـاتها الداخلية (١). وعلى الرغم من أن بالجـراف كـان شديد التـهكم والسخرية فى انتقاده للسعوديين إلا أنه أنصف الإمام فيصل ووصف حكمه بالعدل وحرية التجارة.

وقد خشـيت بريطانيا أن تؤدى زيارة بالجراف إلى الرياض إلى نتـائج ضارة بمصالحها، ولعل هذا ما دفعها إلى الإسراع بتكليف الكولونيل بلى المقيم البريطانى فى الخليج لزيارة الأميـر فيصل، فـقد كانت تخـشى من أن يترتب على اسـتمرار معـاداتها للسعـوديين أن ينتشر نفـوذهم على سواحل الخليج فيـضروا بتجـارتها، والواقع أن كثيراً من الرؤساء المهادنين قد انضموا إلى فيصل بن تركى بحيث أصبح من المشكوك فيه إبقاء تعهداتهم الخاصة مع الحكومة البريطانية. ولذلك كان الهدف من رحلة الكولونيل لويس بلى هو مقابلة الأمير فيـصل فى عاصمته والحصول منه على وعد بعدم الإضرار بالتجارة، وأن يتباحث معه فى الأمور الناتجة عن المصالح الخاصة بكـل من الإنجليز والسعوديين فى منطقـة الخليج. والتفاصيل الكـثيرة عن رحلة بلى بعث بهـا فى تقرير إلى حكومة بومـباى فى عام ١٨٦٦ ويحـتوى ذلك التقرير على مـعلومات ذات أهمية كبيـرة فى علاقة بريطانيا بإمارة نجـد حتى وفاة الإمام فيصل فـى ٥ ديسمبر ١٨٦٥ (٢). وكان بلى فيـما يبدو مقـدراً لقوة الإمام فـيـصل وذكر أنه كـان يهـدف من زيارته إقـامـة عـلاقات صـداقـة مع الحـاكم السعودى(٣)، وقد جاء فى تقـريره «لقد شعرت واثقًا أنه إذا ما اسـتطعت أن أعيد

(١) Palgrave, Notes on a Journey from Gaza through the Interior of Arabia to El Katif. the Persian Gulf and thence to Oman 1869 - See Proc. of the Roy. Geog. Society Vol. VIII. April 1864 p. 69. See also Dickson, Kuwait and Her Neighbours p. 128.

(٢) Arabian American Company, Oman and the Southern Coast of the Persian Gulf - Extracts from the Report of Pelly's Visit to Riyadh, March 1865 - See Appendix X No. IV. p. 255.

(٣) Philby, Arabia p. 120.



إقامة العلاقات مع حاكم مثله فإننا نستطيع أن نتوقع فائدة من نفوذه على رؤساء الساحل دون أن نخشى أن هذا النفوذ سيبذل فى اتجاه يتنافى والاتجاه التقدمى» [١].

ولا شك أن قوة الإمام فيصل قد بلغت الذروة فى ذلك الوقت، ويتضح ذلك من البيان الذى قدمه إلى بلى عن مدى اتساع أملاكه فذكر أنها تضم أراضى جزيرة العرب من الكويت عبر القطيف ورأس الخيمة وعمان ورأس الحد وفيما وراءها. ولايطعن بلى فى دقة هذا البيان سواء فى الحديث الذى دار بينه وبين الإمام أو فى تقريره إلى حكومة بومباى، فذكر عن الدولة السعودية أنها تسيطر على ساحل الخليج الغربى وعلى ساحل عمان وتتلقى الزكاة نقداً أو عيناً [٢] من رؤساء البحرين وأبو ظبى ودبى وأم القوين وعجمان والشارقة ورأس الخيمة، كما أنها تملك مركزاً عسكرياً بارزاً فى البوريمى يقع على مسافة من هؤلاء الرؤساء وسلطنة مسقط التى تدفع الزكاة أيضاً [٣]، وأن الزكاة تدفع من قبل أولئك الحكام دون مقابل ما من مساعدة أو حماية [٤].

وتحدث الإمام فيصل عن عمان فذكر أنه قد أخضعها بقوة السلاح وأن الإمام السابق السيد سعيد كان يفهم ذلك وقد وافق على تنظيم العلاقات بينه وبين السعوديين ولكن السيد ثوينى يختلف عنه ويجب إخضاعه بالقوة. وأبدى بلى رغبته فى أن تعيش القبائل العربية فى سلام، ومع ذلك فإن بلى رفض عقد اتفاقية رسمية اقترحها عليه أحد مستشارى الإمام فيصل تنص على أن تدفع الحكومة البريطانية مبلغاً من المال لعرب عمان وصور والخليج فى نظير أن يمتنع هؤلاء

---

(١) Pelly, Visit to the Wahabee Capital of Central Arabia, Proc. Roy. Geog. Society Vol. X No. IV. August 1863.

(٢) كان شيخ البحرين يدفع ٤,٠٠٠ ريال سنوياً وسلطان مسقط ستة آلاف ورؤساء الساحل المهادن ١٢,٠٠٠ ريال ـ انظر محمود كامل، تاريخ العلاقات الدولية العربية السعودية ـ مجلة الاقتصاد والتجارة العدد الثانى ١٩٥٨ ص ١٠٤.

(٣) Arabian American Oil Company, op. cit., Extracts from the Report of Pelly's Visit to Riyadh March 1865 Appendix IV. p. 255.

(٤) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part 1 pp. 3 - 5 see Pelly to the Government of India 22 - 2- 1866. (F. O. 78/5108).

العرب عن إلحاق أية خسائر بالمحطات البرقية البريطانية، ولكن بلى رفض ذلك الاقتراح رفضًا قاطعًا. ومع ذلك فقد حققت بعثة بلى نجاحًا بالغًا فى تحسين علاقة الإنجليز بالسعوديين، إذ أظهر الأمير استعداده بأن يعاقب رعاياه المشتغلين بالقرصنة، وطلب من بريطانيا أن تحمى سفنه، وبعث بتعليمات إلى الحكام التابعين له على ساحل الخليج بملاحظة ذلك (١). وقبيل وفاة الإمام فيصل بعث ابنه عبد الله إلى الكولونيل بلى بتعهد من قبل السعوديين بعدم الاعتداء على الإمارات التى ترتبط مع الحكومة البريطانية بمعاهدات خاصة ولاسيما سلطنة مسقط، بخلاف تلقى الزكاة المتفق عليها. غير أنه ما كادت بريطانيا تتخلص من نفوذ السعوديين إثر تفكك دولتهم عقب وفاة الإمام فيصل حتى أخذت تواجه خطراً آخر على مصالحها فى الخليج العربى وكان فى هذه المرة الدولة العثمانية التى حاولت أن تحل محل السعوديين، وكان ذلك على عهد مدحت باشا خلال سنوات ولايته على العراق ١٨٦٩ / ١٨٧٢ وفيما بعدها(٢).

وكانت فارس لاتكف هى الأخرى عن الادعاءات والمطالب فى أحقيتها بامتلاك إمارات الخليج وبخاصة جزائر البحرين، وكان توتر العلاقات بينها وبين الحكومة البريطانية على أثر أزمة ١٨٣٨ ومهاجمتها لأفغانستان قد دفعها لمناوأة الإنجليز فى الخليج العربى والإلحاح فى ادعاءاتها ومطالبها بصورة مقلقة (٣).

---

(١) Arabian American Oil Company, op. cit., Appendix IV. Extracts from the Report of Pelly's Visit to Riyadh. pp. 255 - 256.

(٢) أفردنا لذلك فصلا خاصا من الباب الثانى.

(٣) انظر الفصل الثالث.





الفصل الثانى

سلطنة مسقط من الانقسام حتى الحماية

١٨٥٦ ـ ١٨٩١

انتقال عاصمة السلطنة إلى زنجبار ـ ازدهار القسم الإفريقى وتفكك القسم الأسيوى من السلطنة ـ تقسيم السلطنة ـ بعثة كوجلان ـ تحكيم كانتج ١٨٦١ ـ التصريح الإنجليزى الفرنسى باستقلال مسقط وزنجبار ١٨٦٢ ـ حكم السيد ثوينى ـ الصعوبات التى واجهته فى الحكم ـ فارس تعيد سيطرتها على الموانى العربية فى الساحل الفارسى ـ السعوديون يواصلون هجومهم على عمان ـ ثورة صور ـ مقتل ثوينى واعتلاء سالم الحكم ـ ثورة القبائل الهناوية وانبعاث الإمامة الإباضية ١٨٦٨ ـ انهيار الإمامة ١٨٧١ ـ وصول تركى إلى الحكم واستمرار ضغط بريطانيا على السلطنة.

بانتقال السيد سعيد إلى جزيرة زنجبار فى عام ١٨٤٠ بعد ثمانى سنوات من اتخاذها عاصمة لحكمه يبدأ عهد من التفكك والانحلال مرت به الممتلكات الآسيوية لسلطنة مسقط أدى إلى وقوعها فى نهاية الأمر تحت السيطرة الإنجليزية. وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب التى دفعت السيد سعيد إلى نقل عاصمة حكمه من مسقط إلى زنجبار كانت موضع بحث المؤرخين، ويمكن أن نوجزها بأنه من المحتمل أن يكون السيد سعيد قد أحس ببداية تفكك القسم الآسيوى من ممتلكاته فآثر الانتقال إلى تلك الجزيرة النائية الواقعة فى الطرف الآخر من مملكته ليجنب نفسه المتاعب التى كان يتعرض لها فى مسقط سواء كانت داخلية كثورات القبائل، أو خارجية كضغط الإنجليز المتزايد عليه فى منطقة الخليج العربى. والواقع أن الحكومة البريطانية أخذت تقلق قلقًا واضحًا من قوة السيد سعيد فى الخليج العربى، فحسب ما يذكره جيان Guillain بلغت قوة الإمام درجة كبيرة من الخطورة فكانت ممتلكاته تبدأ من المكلا وتشمل جميع مقاطعات عمان وسواحلها حتى شبه جزيرة هرموز، كما كان يسيطر على أجزاء كثيرة من الساحل الفارسى، وقدر جيان قوة الإمام البحرية بـ ٣٧ سفينة حربية، وقوته العسكرية بـ ٢٥٠,٠٠٠ جندى منهم ٥٠,٠٠٠ من جنود الأسطول [١].

(١) Guillain, Documents sur l'histoire, la geographie, et le commerce de l' Afrique Orientale, tome II pp. 253 - 254.

ويبدو أن بريطانيا كانت تقلق من وجود هذه القوة البحرية؛ ولذلك كانت كثيراً ما تستغل طابع الكرم الذى اتصف به السيد سعيد حتى تجرده من أسطوله، فالمعروف أنه أهدى الكثير من سفنه الحربية وعلى الأخص سفينته الكبرى ليفربول إلى الملكة فيكتوريا فى عام ١٨٣٥ (١)، وهى السفينة التى ضمت إلى البحرية البريطانية وأطلق عليها اسم «الإمام» من باب المجاملة !!.

وتحت حجة العمل على مكافحة الرقيق وقمع القرصنة عقدت بريطانيا مع السيد سعيد سلسلة من المعاهدات حدت من نفوذه. وفى عام ١٨٤٠ ازداد الضغط البريطانى على الخليج بصورة واضحة عندما احتل الإنجليز جزيرة الخرج وأبقوا حامية عسكرية بها. كما عمل الإنجليز أيضاً على الاستقرار فى شبه جزيرة هرموز والقشم، وفى الجزيرة الأخيرة أبقت الحكومة البريطانية حامية عسكرية فى ميناء باسادور للتحكم فى مدخل الخليج العربى من ناحيته الشمالية، كما تطلعت أيضاً إلى الاستقرار فى جزيرتى قيس ولنجه؛ وفى ميناء هنجام على الساحل الفارسى(٢).

وقد سبق أن ذكرنا أن ذلك الضغط لم يكن موجهاً ضد السيد سعيد فحسب وإنما كان للعمل على تجنيب منطقة الخليج أى غزو يتهددها، كما حدث أثناء تقدم القوات المصرية فى السنوات القليلة التى سبقت ذلك مباشرة، ويمكن أن نؤكد هنا أن العوامل الإستراتيجية هى التى دفعت الحكومة البريطانية إلى هذه التحركات. على أن الحاميات العسكرية لم تستطع البقاء فى هذه المناطق، فالكثير من هذه الجزائر كانت مجدبة عارية وكانت حكومة الهند تتحمل الكثير من نفقات نقل مؤن هذه الحاميات من ماء وغيره من بومباى، فضلاً عن انتشار الحميات والأمراض المختلفة. وأخيراً كانت قسوة المناخ هى التى اضطرت الإنجليز فى النهاية إلى الجلاء عن معظم هذه المناطق بعد أن نجحت بريطانيا فى إضعاف السلطنة، وبعد أن تأكدت سيطرتها بمقتضى سياسة المعاهدات على معظم الساحل العربى للخليج(٣).

---

(١) Ibid., p. 242.

(٢) Rouire, La question de Golfe Persique l'Angleterre en Arabie - Etablissment de l'influence Anglaise à Mascate - Revue des deux Mondes LX IIIE Annés tome VI 1903 pp. 901 - 903.

(٣) Rouire, op. cit., pp. 901 - 903.

وترجع أهمية عهد السيد سعيد فى زنجبار إلى تطبيقه سياسة اقتصادية كان يهدف بها زيادة دخل السلطنة باستغلال الأراضى الإفريقية البكر. ومما يؤكد ذلك أنه آثر عند انتقاله إلى زنجبار أن يأخذ معه أثرياء وكبار التجار من العرب والهنود فقاموا بنشاط وافر فى القسم الإفريقى. بينما افتقرت الممتلكات الآسيوية للرعاية اللازمة. ومن الواضح أن الإنجليز كانوا يرقبون تلك الأوضاع بشكل يثير الانتباه. ففى رسالة بعث بها أتكنز هامرتون Hamerton القنصل البريطانى فى زنجبار إلى حكومة الهند فى عام ١٨٤١ جاء فيها «يبدو لى أن الإمام سعيد لايظهر إلا قليلا من العناية بممتلكاته فى جزيرة العرب فيما لايتجاوز الموانى البحرية وأن نفوذ صاحب العظمة فى عمان الداخلية قد ولى دون رجعة» (١).

وبينما أخذ الضعف يدب فى القسم الآسيوى من السلطنة أخذت الممتلكات الإفريقية تخطو خطوات سريعة فزادت مواردها زيادة كبيرة وقوى أسطول السيد سعيد الذى أصبح كما يفهم من تقرير روبرتسون Robertson - التاجر والمفوض الأمريكى فى زنجبار - أكبر أسطول تملكه جميع البلدان الآسيوية والإفريقية الواقعة على سواحل المحيط الهندى وإن كان قد اقتصر فى استخدامه على الأغراض التجارية وخاصة التبادل التجارى مع الهند وخليج البنغال وجزائر الهند الشرقية وبعض الموانى الأوروبية (٢). كذلك نشطت السلطنة فى مقرها الجديد فى علاقاتها بالدول الأجنبية وعلى الأخص بالولايات المتحدة الأمريكية حتى وصلت التجارة الأمريكية مع السلطنة إلى درجة كبيرة من الازدهار فى عام ١٨٥٩ رغمًا عما ساد هذه العلاقات من توتر نتيجة لبعض المواد السرية التى كان من المقرر أن تتضمنها المعاهدة التى عقدت بين أمريكا وفارس فى عام ١٨٥١، وكانت تنص على مساعدة الأولى للثانية ضد سلطنة مسقط فى استرداد ميناء بندر عباس. ولدينا رسالة بعث بها الرئيس الأمريكى فيللمور Fillimore إلى السيد سعيد فى مايو ١٨٥١ وبها إشارات عما ساد هذه العلاقات بين البلدين من توتر. وقد ذكر

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة السعودية، عرض الحكومة السعودية جـ١، ص ١٨٩.

(١) Guillian, op. cit., tome II p. 249.



فيللمور فى عتابه للسيد سعيد «إنه فى الوقت الذى تسمح فيه الحكومة الأمريكية لسفن مسقط بالتجارة الحرة فى جميع موانى الولايات المتحدة فإننا نأسف لأنكم تقيدوننا فقط بميناء واحد فى السلطنة [(١)]». ومما يذكر بصدد ذلك أن الحكومة البريطانية حاولت أن تستغل هذه الأزمة لكى تفقد ثقة السيد سعيد فى علاقاته مع الدول الأجنبية ولكنها لم تنجح فى ذلك، فقد ازدادت العلاقات توثقًا بين أمريكا والسلطنة فى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر. وقد وطدت الحكومة البريطانية علاقتها بالسيد سعيد وخاصة عقب توقيع المعاهدة التجارية ١٨٣٩ وتأسيس القنصلية البريطانية فى زنجبار. بيد أن علاقات إنجلترا بالسلطنة قد شابها الكثير من الفتور نتيجة لضغط الإنجليز على السيد سعيد بشأن إلغاء تجارة الرقيق وما كان يتبع ذلك من فقدان السلطنة لأكبر مصدر من مصادر الدخل. وعلى الرغم من توتر العلاقات بين السيد سعيد وفرنسا نتيجة لضغط الأخيرة على سواحل الشرق الإفريقى المتاخمة للسلطنة إلا أنها نجحت فى عام ١٨٤٤ فى توقيع معاهدة حصلت بموجبها على امتياز يخولها منح العمال العمانيين الذين يعملون على السفن الفرنسية نفس الامتيازات الممنوحة للرعايا الفرنسيين فى ممتلكات السلطنة، وبناء على هذا أخذ كثير من العمانيين يرفعون على سفنهم الأعلام الفرنسية وتحت حماية هذه الأعلام كانوا يقومون بالتجارة فى الرقيق أو السلاح، وكان ذلك عائقًا للبحرية البريطانية عن ممارسة التفتيش البحرى وهذه المشكلة سوف تتضح لنا خطورتها فيما بعد [(٢)].

وعندما أدرك السيد سعيد وخاصة فى سنواته الأخيرة صعوبة الاحتفاظ بممتلكات السلطنة الآسيوية والإفريقية استقر رأيه على تقسيمها بين أبنائه خوفًا من وقوعها بعيدًا عن أفراد أسرته، على أن السيد سعيد لم يكن يقصد فصل هذه الممتلكات بعضها عن بعض فصلا سياسيًا تامًا. فالواقع أن تفكيره لم يتعد أكثر من تقسيم إدارى بين أبنائه إلا أن بريطانيا اتخذت من وصيته حجة لتقسيمها النهائى، وكان هدفها من ذلك أن تتمكن من السيطرة على إقليمى الدولة بسهولة وقد

(١) انظر نص الرسالة فى Sanger, The Arabian Peninsula p. 188.

(٢) انظر الفصل العاشر.

استندت فى قرارها الذى اتخذته بشأن التقسيم إلى رسالة كان قد بعث بها السيد سعيد إلى اللورد أبردين Aberdeen وزير خارجية بريطانيا فى عام ١٨٤٤ يقول فيها «عند وفاتنا استقر تنظيمنا الذى وضعناه لدولتنا أن يتولى ابننا السيد ثوينى على ممتلكاتنا الآسيوية وابننا السيد خالد على ممتلكاتنا الإفريقية».

وساعدت الظروف بريطانياعلى تحقيق تلك السياسة، فعقب وفاة السيد سعيد فى اكتوبر سنة ١٨٥٦ كان الوضع فى السلطنة هو انقسامها تلقائيًا إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يحكمه ثوينى ومقره فى مسقط والقسم الثانى يحكمه تركى ومقره فى صحار أما القسم الثالث فكان يحكمه ماجد ومقره فى زنجبار (١). وكان القسمان الأخيران يدفعان إلى مسقط مبلغًا سنويًا من المال اعتبر بمثابة رمز للتبعية، وكان قد قررها عليهما السلطان الراحل (٢)، مما يثبت أنه كان لايفكر فى انفصال ممتلكاته بعضها عن بعض نهائيًا كما ادعت بريطانيا. على أنه بعد وفاة السيد سعيد بذل كل من الشقيقين تركى وماجد جهوداً كبيرة للتخلص من دفع هذه المبالغ السنوية.

والواقع أن الحكومة البريطانية كانت تؤيد وجود هذا الانفصال، ولذلك عارضت ثوينى الذى كان يرى ضم الممتلكات الإفريقية ولم تتردد فى استخدام القوة العسكرية لإثنائه عن عزمه فى عام ١٨٥٩ أى بعد ثلاث سنوات من وفاة أبيه. وتبع ذلك فى العام التالى ١٨٦٠ أن أوفدت بعثة إلى كل من مسقط وزنجبار للتحقيق فى أسباب النزاع بين أبناء سعيد. وقد عهدت برئاسة هذه البعثة إلى كوجلان Cocglan وكان يشغل منصب المقيم السياسى فى عدن، وكان من ضمن أعضاء هذه البعثة الدكتور بادجر Badger وهو مستشرق متخصص فى تاريخ عمان.

وقد عمل كاننج حاكم عام الهند على أن يحصل مقدمًا على تعهدات من كل من ثوينى فى مسقط، ثم من ماجد فى زنجبار بقبول التحكيم الذى يقتضيه

(١) توفى السيد خالد الابن الأكبر للسيد سعيد فى حياة أبيه فانتقلت الوراثة بالتالى إلى أخيه ماجد.

(٢) Germain, Quelques Mots sur l'Oman et le Sultanate de Mascate, Bulletin de la Societe de Geographie - Cinquieme serie tome XVI 1868 - p. 364 ff.



على ضوء تحقيقات هذه البعثة المشار إليها [1]. وقد وصلت البعثة أولا إلى مسقط فى يونيو من عام ١٨٦٠ ثم انتقلت إلى زنجبار فى سبتمبر من نفس العام. وانتهت فى القرارات التى اتخذتها إلى ضرورة تأكيد فصل السلطنتين فصلا تامًا، وعللت ذلك بأن الطريقة التى يتولى بها الحكم أعضاء الأسرة الحاكمة وهى أسرة البوسعيد تقوم على أساس الانتخاب وأنه عقب وفاة السيد سعيد انتخب أهالى زنجبار ابنه ماجدًا حاكمًا عليهم. وعلى ذلك فليس هنالك مبرر لمطالبة ثوينى بضم ممتلكات أخيه. على أن ذلك التعليل فاسد من بعض الوجوه، فإن نظام انتخاب الإمام الذى يقتضيه المذهب الإباضى والذى تعللت به اللجنة لم يطبق أصلا فى عهد أسرة السيد سعيد وإنما كان الحكم يئول عادة إلى الأقوى من أعضاء هذه الأسرة، وسنورد فيما يلى أهم الأسباب التى استند عليها كوجلان فى تقريره بضرورة تقسيم السلطنة وهى :

(أولا) : المحافظة على الأمن : فذكر التقرير أن سعيدًا رغم الهيبة التى كان يتمتع بها لم يستطع تجنيب السلطنة القلاقل والثورات الداخلية. فكان كلما ذهب إلى زنجبار اشتعلت ثورة فى عمان، وإذا انتقل لإخمادها تعرضت إفريقيا للاضطرابات، ومن باب أولى ألا يستطيع أحد من خلفائه فرض سلطته على أجزاء السلطنة المترامية.

(ثانيًا) : أن المستعمرات العربية بإفريقيا فى بداية عهد السيد سعيد كانت مجرد (حضانات) لتربية الرقيق. أما الآن فقد أصبحت مدنًا كبيرة تفوق فى أهميتها بلاد عمان نفسها.

(ثالثًا) : تسهيل مكافحة تجارة الرقيق.

(رابعًا) : الاعتراف الدولى الذى حصل عليه ماجد من الدول الكبرى بما فى ذلك فرنسا.

---

(1) Kajare, Le Sultanate d' Oman et la Question de Mascate pp. 116 - 118.
انظر نص خطاب ثوينى بالموافقة على قرارات حكومة الهند بتاريخ ١٨٥٩/٩/٢ وموافقة ماجد بتاريخ ١٨٦٠/١٠/٣.

(خامسًا) : مصلحة بريطانيا - وهو الأهم - فى ألا تقوم دولة محلية كبيرة فى المحيط الهندى.

وأضاف التقرير: إلى أن سياسة التقسيم من شأنها أن تجعل كلا من القسمين محتاجًا إلى بريطانيا .. القسم الأسيوى الذى سيتلقى الإعانة المالية بضمان من بريطانيا والقسم الإفريقى الذى سيصبح مدينًا لها باستقلاله [1].

وقد استند كانتج الحاكم العام للهند على تلك التوصيات فأصدر فى عام ١٨٦١ تحكيمه المشهور بفصل الإقليمين على أن يدفع ماجد لأخيه تعويضًا سنويًا نتيجة لفقر ممتلكاته الأسيوية؛ على ألا يخل ذلك باستقلال سلطنة زنجبار. ومنحت حكومة الهند كل حاكم لقب سلطان، وفى عام ١٨٦١ وصل ممثل بريطانى بصفة وكيل سياسى فى مسقط. ومن المعروف أنه كان هنالك وكيل بريطانى يقيم فى زنجبار منذ عام ١٨٤٠ [2]. ومما يذكر أن قرارات التحكيم هذه كانت مدعاة لاعتراضات كثيرة من بعض الباحثين فى القانون الدولى العام، على أن أهم انتقاد وجه إلى هذه القرارات أن هذا التحكيم قام أصلا فى دولة واحدة ولم يحدث بين دولتين متنازعتين كما تقضى شروط التحكيم [3].

على أنه مما يستلفت النظر أن الحكومة الفرنسية لم تعترض رسميًا على تحكيم كانتج، وإنما استمرت فى موالاة الضغط على الشرق الإفريقى حتى أنها حاولت الحصول على تنازل من ماجد عن ميناء أو عدة موانى على الساحل الذى يخضع لسيطرته. ولما فشلت فى مسعاها قدم ثوفنل Thouvenel وزير خارجية فرنسا اقتراحه الهام الذى دعا فيه إلى أن تتعهد كل من حكومتى إنجلترا وفرنسا باحترام استقلال زنجبار، ولم يتردد بالمرستون وزير الخارجية البريطانية فى قبول الاقتراح الفرنسى بل إنه لم يعارض فى أن يشمل التعهد سلطنتى مسقط وزنجبار معًا. وبناء على ذلك صدر تصريح مشترك من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فى مارس ١٨٦٢ تعهدتا فيه باحترام استقلال كل من السلطنتين وسلامة أراضيهما [4].

---

(١) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم : زنجبار، ص ١٢٤ وما بعدها.

(٢) Wilson, The Persian Gulf p. 235.

(٣) Kajare, op. cit., p. 115.

(٤) Aitchison, op. cit.,vol. X pp. 226 - 227.

وكان ذلك التصريح يعد فى الواقع نصراً كبيراً للسياسة الفرنسية فقد منحها على الأقل مركزاً مساوياً لمركز بريطانيا فى علاقتها بكل من السلطنتين كما استفادت الحكومة البريطانية أيضاً من صدور ذلك التصريح إذ احتفظت بموجبه بضمان من الحكومة الفرنسية بعدم التطلع إلى ضم أجزاء من السلطنة فى الشرق الإفريقى فضلا عن أن ضمان الحكومة البريطانية دفع تعويض سنوى لسلطان مسقط ترك المجال مفتوحًا للتدخل فى سلطنة زنجبار بحجة تنفيذها لهذا الضمان. ومنذ صدور ذلك التصريح تطورت علاقة بريطانيا بمسقط تطوراً كبيراً، ففى عام ١٨٧٣ توقف سلطان زنجبار عن دفع المعونة السنوية وكانت تقدر بـ ٢٠,٠٠٠ كورونة. وقد تعهد السير بارتل فرير Bartle Frere باستمرار دفع هذه المعونة من جانب الحكومة البريطانية وذلك عقب توقيعه اتفاقية إلغاء تجارة الرقيق مع سلطان زنجبار ١٨٧٣، وفيما بعد ذلك وصلت المعونة السنوية إلى ٤٠,٠٠٠ كورونة تحت شروط أساسية منها أن يبقى سلطان مسقط مخلصاً لتعهداته واتفاقياته مع الحكومة البريطانية (١).

ثوينى بن سعيد ١٨٤٠ ـ ١٨٦٦ :

يمكن تقسيم حكم ثوينى إلى ثلاثة أقسام ـ **القسم الأول** يبدأ من عام ١٨٤٠ إلى عام ١٨٥٦ ومعروف أن ثوينى كان يقوم فى هذه الفترة بالحكم فى مسقط نيابة عن أبيه ـ **والقسم الثانى** من عام ١٨٥٦ إلى ١٨٦١ وقد انشغل فى هذه السنوات بمحاولة ضم الممتلكات الإفريقية التى اتجه أخوه ماجد إلى الاستقلال بها بعد وفاة السيد سعيد ـ أما **القسم الثالث** من حكمه فيمتد من عام ١٨٦١ إلى ١٨٦٦، وفى هذه السنوات تقلص نفوذ سلطنته فى مسقط وكان اتجاهه أخيراً إلى المحافظة على ما بقى من فتات هذه السلطنة. وفى السنوات الأخيرة من حكم ثوينى زار الرحالة ويليام جيفورد بالجراف Palagrave عمان وذكر لنا أن الشعور بالولاء لأسرة السيد سعيد قد ضعف ضعفاً ملحوظاً، كما أشار إلى التفكك الذى دب فى الممتلكات العربية والفارسية لعمان. وطبقًا لما يذكره بالجراف أنه قبل

---

(١) Rouire, La Question de Golfe Persique cf. Etablissement de l'influence Anglaise à Mascate. Revue des deux Mondes LX IIIE Annee tome XVI - 1903 pp. 904 - 906.

حدوث ذلك التفكك كانت هذه الممتلكات تنقسم إلى ثلاثين مقاطعة منها ما هو تابع تمامًا للحكومة المركزية فى مسقط ومنها ما هو أقل تبعية وأشار إلى أن الممتلكات العربية كانت تضم أجزاء كثيرة من الساحل العمانى أما الممتلكات الفارسية وهى التى تنازلت عنها فارس لمسقط بموجب اتفاقية ١٧٩٨ فكانت تمتد على الساحل من بوشهر إلى لنجه وتضم جزائر القشم ولارج وهرموز وتوابعها ويبلغ طول هذه المنطقة نحو مائتى ميل [١]، وقد أكد بلى Pelly [٢] المقيم البريطانى فى الخليج العربى صحة ما ذهب إليه بالجراف. أما الممتلكات الداخلية لعمان فكانت فى ساحل الباطنة والجبل الأخضر الذى يمتد حتى مقاطعة سمد حيث كانت تتركز القوى الحربية والسياسية للإباضيين، وكذلك كانت تمتد فى الظاهرة شرقًا ومقاطعة صور وجعلان وظفار جنوبًا.

ويشير بالجراف إلى أن ثوينى كان يتحصل على دخل كبير من تلك المقاطعات حيث كان يأتيه مورد كبير من مصائد اللؤلؤ والضرائب المفروضة على التجار والخراج الذى كان يفرض على الأرض، هذا بالإضافة إلى تجارته الخاصة. وقد قضى معظم سنوات حكمه فى صراع دائب مع القبائل العمانية والصراع المعتاد الذى درج عليه سلاطنة مسقط مع السعوديين [٣]. فقد تعرض ثوينى فى المرحلة الأولى من حكمه للتوسع السعودى، ففى عام ١٨٤٥ وصل سعد بن مطلق القائد السعودى إلى البوريمى وطلب ٢٠,٠٠٠ ريال من ثوينى عن مسقط، ٥٠٠٠ ريال من حمود بن عزان، وكان قد أعلن استقلاله بإقليم صحار منذ عام ١٨٣٩، وتحت تدخل الإنجليز ومشورة السيد سعيد الذى كان قائمًا فى زنجبار فى ذلك الوقت وصل ثوينى إلى اتفاق مع السعوديين.

---

(١) Palgrave, Narrative of a Year's Journey through Central and Eastern Arabia vol. II pp. 380 - 382.

(٢) Pelly, The Persian Gulf As An Area Of Trade - See Proc. of the Roy. Geog. Society vol. VIII No. 1 December 1863 p. 18.

(٣) Ruete, The Al Bu Said Dynasty in Arabia & East Africa p. 12.

ويرى المؤرخ العمانى حميد بن رزيق أن هذه التهدئة مع السعوديين جعلتهم يؤثرون الوقوف على الحياد حينما وقع النزاع فى عام ١٨٤٩ / ١٨٥٠ بين ثوينى وقيس بن عزان حاكم صحار الذي خلف أباه في الحكم، فلم يتدخلوا لنصرة فريق على آخر لأنهم كانوا يتلقون الزكاة من كل من الفريقين. على أن ذلك النزاع قد انتهى بتنحية قيس بن عزان عن الحكم وخلى ميناء صحار للسيد ثوينى فأقام عليه ابنه سالم بقصد مراقبة تحركات السعوديين فى قاعدتهم بالبوريمى، إذ كانت السلطنة محاصرة فى ذلك الوقت بالسعوديين من الداخل وحلفائهم القواسم على الساحل كما كان السعوديون منتشرين أيضًا فى مدن الباطنة فى صحار وبركة. والجدير بالذكر أنه منذ انتشار الدعوة الوهابية فى أوائل القرن التاسع عشر وإقليم عمان يعانى من آثار تقدم السعوديين فى مراحل مختلفة بين مد وجزر، وكان من الطبيعى أن ينتهز السعوديون فرصة الأوضاع القلقة فى السلطنة، وبالفعل أخذت هجماتهم تزداد حدة منذ عام ١٨٥٣، ففى تلك السنة قام الأمير عبد الله الفيصل بشن هجوم بحرى على عمان مجتازًا شبه جزيرة قطر حتى وصل إلى الشارقة حيث كان فى انتظاره حليف قوى هو الشيخ خالد بن صقر ووضعت الخطة لمهاجمة عمان على أن يتولى الشيخ خالد غزو الباطنة وصحار بينما يتقدم الأمير السعودى صوب الجبل الأخضر وعمان الداخلية، وفعلا تقدم الأول مكتسحا الباطنة ومحتلا الفجيرة وشيناص حتى السويق، وبينما تمت له السيطرة على منطقة الباطنة كان عبد الله قد وصل إلى البوريمى مجبرًا شيوخ المقاطعات والقبائل على تقديم ولائهم للسعوديين. وإزاء ذلك طلب ثوينى تدخل الكابتن كمبال Campell المقيم السياسى فى الخليج فى ذلك الوقت، وفعلا أبحر كمبال إلى الساحل العمانى وتوسط فى عقد الصلح بين ثوينى والسعوديين زيدت الزكاة السنوية بمقتضاه إلى ١٢,٠٠٠ ريال مع دفع المتأخر من الزكاة التى قدرت بستين ألف ريال. كما نص فى ذلك الصلح على إبقاء حامية سعودية فى البوريمى جعل قيادتها لتركى السديرى [1].

(١) يذكر بالجراف أن الإمام فيصل قصد بتعيين تركى السديرى فى البوريمى أن يفصله عن أسرته التى كان لها سطوة كبيرة فى نجد، وقد زاره بالجراف فى البوريمى وذكر أنه يعيش كعمانى أكثر من كونه حاكمًا سعوديًا. Palgrave, op. cit., vol. II p. 286.

كما تقــرر أيضًا أن يبقى بعض الجنود السعــوديين فى حرس ثوينى الخاص، يدفع لهم رواتبهم [١]. وقد استمر حكام مسقط يدفعون الزكاة للسعوديين.

والثابت أن الحكومــة البريطانية كانت لاتمــانع فى ذلك، فالتقارير البــريطانية تشير إلى الضرائب المعتادة أو الزكاة المدفــوعة من قبل حكام مسقط إلى أمير نجد. ويبدو أن الحكومة البــريطانية كانت تحرص على استمرار دفع الــزكاة دفعًا للأخطار التى قد تحدث إذا ما تطلع السعوديون إلى مسقط [٢].

على أن أبرز خطر كان يتهدد ثوينى فى المرحلة الأولى من حكمه كان الخطر الفارسى، إذ استغلت فارس فرصة التفكك الداخلى والصراع الأسرى الذى واجهه ثوينى فبادرت بالعمل على تصــفية الحكم العمانى من السواحل الفارســية، فبدأت فى عام ١٨٥٣ بطرد حاكم المــيناء العربى من بندر عباس، وفى نهــاية العام التالى احتــل الفرس الميناء والأمــاكن الأخرى الواقــعة على ســاحل كرمــان مما أدى إلى الاشتــباك المسلح بين البلدين [٣]. وكــان من المنتظر أن تقف إنجلتــرا إلى جــانب مسقط وخصوصًا بعد أن تكررت اعتداءات فارسية على المراكز التجارية التى أقامها الإنجليز فى بندر عــباس والتى كان مصــرحًا لهم بإقامــتها من قبل سلطان مــسقط بموجب معاهدة ١٧٩٨، فــضلا عن أن سلطان مسقط قد ســمح للإنجليز منذ عام ١٨٢٧ بإنشاء قاعــدة بحرية فى باسادور فى الشمال الغــربى من جزيرة القشم التى اتخذوها بمثابة مركز للقضاء على القرصنة وتجارة الرقيق حتى عام ١٨٣٥، ثم بعد ذلك مركــزًا لتنفيذ المــعاهدات البحــرية التى عقدتهــا بريطانيا مع رؤســاء الســاحل العمانى. إلا أن الإنجــليز لم ينضموا إلى جــانب ثوينى وإنما اتخذوا موقفًــا مضادًا حيال هــذه الأزمة. فمن جهــة منعوا شيوخ الســاحل العمانى من مســاعدة ثوينى بحجة عدم الإخــلال بالهدنة البحرية، ومن جهة أخــرى منعوا ثوينى من الوصول إلى الســواحل الفارسية بحجة المحافظة على تلك الهدنة.

---

(١) لم نعثر على نص رسمى يتعلق بهذه الاتفاقية وإنما أوردنا مضمونها نقلا عن بالجراف انظر:
Palgrave, op. cit., vol. II p. 286, See also Coupland, East Africa and Its Invaders p. 551.

(٢) Arabian American Oil Company, op. cit., See appendix No. V Zakah - Examples of payments of tributes in the region of Persian Gulf.

(٣) Huart, Histoire des Arabes, tome II p. 277.

والواقع أن الإنجليز كانوا يحاولون فى ذلك الوقت عدم إثارة أى خلاف بينهم وبين فارس أملا فى استمالتها ضد روسيا فى حرب القرم ١٨٥٣ / ١٨٥٦. ومن ناحية أخرى كانت هذه السياسة تتمشى مع مصالحهم فى إضعاف السلطنة وتفكيكها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية وعدم مساعدتها لسلطان مسقط فى إبقاء الأوضاع الراهنة عد تصرفا خاطئًا أثاره بعض الكتاب الإنجليز، فقد وجدوا أنه كان من الأصلح أن تساعد إنجلترا سلطان مسقط المطيع بدلا من الحكومة الفارسية وهى حكومة تخضع للنفوذ الروسى.

ويأسف المعلق السياسى ويجهام Whigham لأن الحكومة البريطانية احترمت مطالب الفرس على بعض موانى وجزائر الخليج بينما كان من المنطق أن تؤيد حاكم عمان المسالم بطبعه ولو أنها فعلت ذلك لكان من المحتم أن تضيع سيطرة فارس فى الخليج العربى، ولكن ويجهام يعود فيبرر الموقف الذى اتخذته بريطانيا بأن قوة مسقط كانت تمر فى ذلك الوقت فى مرحلة تدهور بالغ [(١)]. والواقع أن ضياع السيطرة العمانية عن السواحل الفارسية كان يرجع بالدرجة الأولى إلى الضعف الذى طرأ على القوة البحرية لسلطنة مسقط نتيجة لتنازل السيد سعيد عن قسم كبير من أسطوله للحكومة البريطانية، هذا فضلا عن أن بريطانيا لم تعارض فى ضياع السيطرة العمانية من تلك السواحل لكى تترك لنفسها المجال للتقدم الاقتصادى فى جنوب فارس. وكان من نتيجة هذا الموقف الذى اتخذته بريطانيا أن باءت حملة ثوينى على السواحل الفارسية بفشل ذريع، واضطر فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٥٦ إلى توقيع معاهدة شائنة بينه وبين الحاكم الشيرازى، أطاحت بالحكم العمانى من الموانى الفارسية، ولم يعد لمسقط سوى سيطرة واهية. وقد نصت هذه المعاهدة على اعتبار ميناء بندر عباس وجزائر القشم وهرموز وتوابعها داخلة ضمن الممتلكات الفارسية وإن كان الحاكم فيها عربيًا إلا أنه يتبع الحاكم الفارسى فى شيراز الذى له سلطة عزله متى رأى ذلك، كما نصت المعاهدة على أن لايمارس الحاكم العمانى أية سلطات قضائية وعدم بناء قلاع أو حفر خنادق فى السواحل

(١) Whigham, The Persian Problem p. 18.

الفارسية ـ وأشارت المعاهدة أيضًا إلى أنه عند زيارة حاكم شيراز لميناء بندر عباس ينبغي استقباله رسميًا، وأن يرفع العلم الفارسي على الميناء في جميع المناسبات، وأن يقدم الحاكم العربي جميع التسهيلات اللازمة من مؤن وخلافه إلى القوات الفارسية في حالة تقدمها صوب بلوخستان أو المقاطعات المجاورة لبندر عباس.

وأخيرًا نصت المعاهدة على بعض الشروط الخاصة بفرض الضرائب على الموانى الفارسية وقواعد تسليم اللاجئين. على أن الأهم من ذلك كان رفع الإيجار الذى تدفعه مسقط نظير إدارتها لتلك السواحل من ستة آلاف تومان، وهو المبلغ الذى كان مقدرًا طبقًا لاتفاقية عام ١٧٩٨ إلى ١٤,٠٠٠ تومان يقسط على أربع مرات، وحدد أجل هذه الاتفاقية بعشرين عامًا (١).

وعلى الرغم من هذه الشروط التى كما يبدو واضحًا منها أنها قللت من سلطة حكام مسقط فى ممارستهم للحكم على الموانى الفارسية فقد أعجب كثير من الرحالة بالإدارة العربية، ووصفوها بأنها إدارة ناجحة وتفوق كثيرًا الإدارة الفارسية السيئة بما اتصفت به من مظالم وإجحاف.

وذكر بالجراف بصدد ذلك أن هذه الموانى نجحت تحت الإدارة العربية فى أن تجتذب إليها الكثير من المقيمين والمستوطنين من مختلف الأجناس (٢)، بفضل سياسة التسامح والحرية الاقتصادية التى سار عليها حكام هذه الموانى. وقد انتعشت التجارة الخارجية مع الهند انتعاشًا كبيرًا، وأعلن كل من ميناء بندر عباس ولنجه بأنهما موانى حرة.

على أنه على أثر وفاة السيد ثوينى فى عام ١٨٦٦ واعتلاء ابنه سالم الحكم أوقفت فارس العمل بهذه الاتفاقية، وانتهزت فرصة انشغال السيد سالم بتوطيد حكمه فاتخذت من تأخر حاكم ميناء بندر عباس فى دفع الإيجار السنوى حجة

---

(١) Hertzlet, Treaties between Great Britian and Persia and between Persia and Foreign Powers pp. 112 - 115. See also Huerwitz, Diplomacy in the Near & Middle East vol. I P. 157.

(٢) Palgrave, op. cit., vol. II p. 288, See also Personal Narrative p. 392.



للقيام بحملة ضده، وإزاء ذلك أسرع السيد سالم بالتقدم صوب الساحل الفارسى [1]. ولما كانت فارس لا تمتلك قوة بحرية تجعلها قادرة على مواجهة ذلك الحصار، فقد اتجهت لطلب المساعدة من الإنجليز، ورحبت بتدخلهم لحل هذه الأزمة، وعلى الفور أرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى المقيم البريطانى فى الخليج العربى بأن يتوسط فى تجديد الإيجار السنوى لمدة ثمانية أعوام، ولكن رفع الإيجار فى هذه المرة إلى ٢٠,٠٠٠ تومان، وكان ضمن هذه الشروط الهامة التى نص عليها الاتفاق الجديد أن الحكومة الفارسية لاتلتزم بهذه الاتفاقية إلا لأعضاء الأسرة الحاكمة فى مسقط، ويعنى ذلك أنه إذا انتقل الحكم إلى فرع آخر فليس عليها التقيد بتلك الاتفاقية.

وطبقًا لهذه الشروط فعندما طرد الإمام عزان بن قيس السيد سالم من مسقط فى أكتوبر سنة ١٨٦٨ أصبح الإيجار لاغيًا [2]. وعلى الفور أسرعت الحكومة الفارسية بمحاصرة حاكم الميناء العربى، وفشل الإمام المنتخب عزان بن قيس فى أن يستعيد السيطرة العمانية على ذلك الساحل رغمًا عما بذله من جهود، وكان فشل حملة الإمام سببًا فى اتخاذ الخطوة النهائية من جانب فارس، إذ بادرت بطرد الحاكم العمانى فى عام ١٨٧٠ واستردت ميناء بندر عباس، وفى نفس العام استولت على ميناء شوربار الواقع على ساحل كرمان [3].

ولم تعترض الحكومة البريطانية على ذلك إذ إن السياسة البريطانية كانت لاتؤيد الإمامة المنبعثة فى عمان، ولهذا آثرت عدم التدخل لصالحها.

---

(١) Rouire, La Question de Golfe Persique. See La Conquete de Perse Meridionale, Revue des Deux Mondes LX IIIE. Annee cinquieme tome XVLL pp. 354 - 355.

(٢) Aitchison, op. cit., vol. XI p. 100.

(٣) Sykes, History of Persia vol. II pp. 423 - 424, See also Huerwitz, op. cit., vol. I p. 159 and Coupland, East Africa and its Invaders p. 552.

التفكك الداخلي في مسقط :

إذا كان النزاع العماني ـ الفارسي قد أفـقد السلطنة ما كانت تسيطر عليه من موانى علـى السـاحل الفارسـي فقد أدت التـهديدات السـعودية، وكـذلك الصراع الأسرى الذى دب بين أفراد أسرة ثوينى إلى إحداث تفكك فى المقاطعات الداخلية التى كانت تسيطر عليها. وقد تعرض ثويـنى على الأخص لمتاعب عائلية كثيرة من جانب أخيه الأصغر تركى، وهو الذى كان يحـكم فى ميناء صحار، كما سبق أن أشـرنا. ومعـروف أنه قـد خرج من تحكيم كـاننج ١٨٦١ دون أن يفـوز بطائل؛ ولذلك أخذ يثير الاضطرابات ضد أخيه أملا فى أن يخلفه على عرش السلطنة[١].

ولما كان تركى غير مقتنع بولايته على صحار لقلة الدخل المتحصل من ذلك الميناء لهذا آثر أن يتنازل عنه ليتفرغ لتدبير المؤامـرات ضد أخيه. كما تعرض ثوينى لثورة داخليـة فى الباطنة على أثر انسحـاب السعوديين من المقـاطعات العمـانية، واضطر ثوينى على أثرها أن يستنجـد بالسعوديين، وأسرع الإمام فيـصل السعودى بإرسال قوة إلى الشارقة؛ ولكن ظهر أن السعوديين كان همهم الأول السيطرة دون النظر لإخضاع القبـائل الثائرة إلى طاعة الحليف[٢]. والواقع أن السعـوديين كانوا يراقبـون الأوضاع الداخلية، فى عمـان وقد وجدوا فـرصتهم فى موالاة الهـجوم عندما دب النزاع بين ثوينى وتركى، ولكن ظهـر دور السعوديين أكثـر وضوحًا فى المنازعـات التى جابهـها ثوينى مع عـضو آخـر من أعضـاء أسرته وهو عـزان بن قيس[٣]. وكان عزان يومئذ حاكمًا على مقاطعة الرستاق فحاصره ثوينى بها. ومع أن عـزان بن قـيس برهن عندمـا أصبح إمـامًـا فـيمـا بعـد على أنه عـدو لدود للسعوديين، فإنه لجأ فى هذه الآونة إلى طلب معونتهم فبادروا إلى نجدته واستطاع بذلك أن يحتفظ لنفسه بالمقاطعة[٤].

(١) السالمى : تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، جـ٢، ص ٢٢٥.

(٢) Badger, History of the Imams and Seyyids of Oman - Introduction & Analysis p. cii.

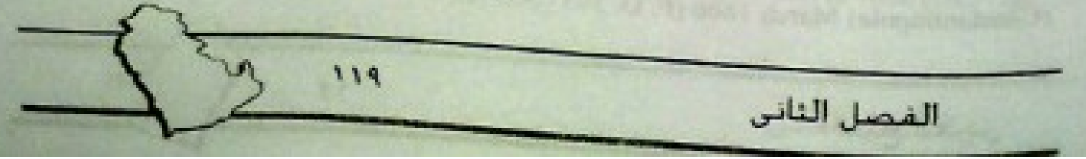
(٣) ينتمى عزان بن قيس إلى فـرع آخر من أسرة آل أبى سعيد وكان أبوه قيـس يحكم فى ميناء صحار ولكنه طلب منذ عام ١٨٥١ أن يستعيض عنه بمقاطعة الرستاق.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية ـ إدارة العلاقات ـ شعبة البحث ـ عمان والسـاحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٣٣.

وإذا كانت بريطانيا لم تعر حتى ذلك الوقت اهتمامًا لما كان يحدث فى السلطنة بحجة عدم تدخلها فى الشئون الداخلية إلا أنها أخذت بعد ذلك تتجه إلى تأييد ثوينى، ولم يكن ذلك التأييد رغبة منها فى مناصرته كحليف مخلص لها بقدر ما كان يتمشى ذلك مع مصالحها. وقد ظهر ذلك الاتجاه واضحًا على أثر تحالف عزان بن قيس مع السعوديين فى عام ١٨٦٤، وما كان ينتج عن مثل ذلك التحالف من الإطاحة بحكم ثوينى وازدياد نفوذ السعوديين تبعًا لذلك. وهنا أدركت السلطات البريطانية أن سياستها ومصالحها الخاصة تتطلب منها التدخل الفعلى فوعدت ثوينى بالمساعدة بالمال والسلاح والسفن الحربية لإعادة تدعيم سلطته فى الأماكن التى قضى عليها السعوديون، كما شجعته على إخراجهم من إقليم عمان.

وبناء على مشورة الكولونيل بلى جرى تزويد ثوينى بالمال والسلاح لمهاجمة البوريمى التى كانت تعد بمثابة مفتاح للسعوديين عند تقدمهم إلى عمان، وبدأ السلطان فى جمع قبائله استعداداً لهذه الحملة، كما أوعز المقيم البريطانى إلى بعض شيوخ الساحل العمانى المناوئين للسعوديين، بسبب نزعتهم الهناوية، بأن الحكومة البريطانية لاتعترض على تقديم مساعدتهم لثوينى، كما أشار المقيم البريطانى على رؤساء عمان بأن ينضووا تحت رايته. على أن ثوينى سرعان ما سحب نفسه من مواجهة السعوديين، وكان ذلك بناء على مشورة ابنه سالم الذى رأى أنه لو وافق ثوينى على مسايرة الإنجليز فى تقديم المساعدة لثوينى فإنه لن يستطيع التخلص من الارتباطات والتعويضات التى سيفرضها الإنجليز عليه فيما بعد، ويستدل على التقارب الذى حدث بين مسقط والسعوديين فى إبان هذه الفترة من رسالة بعث بها ثوينى إلى عبد الله الفيصل يقدم فيها عروض الصداقة ويطالب بإيقاف العمليات العسكرية بين الطرفين (١). ولكن عندما بدأ ثوينى ينفذ تلك السياسة ويعود إلى مسقط قام المقيم البريطانى بإرغامه على استئناف صراعه ضد السعوديين.

(١) Translation of a letter from Governor General at Bassorah to His Excellency Namik Pasha 25th Feb. 1866 (F. O. 195 - 803 A).



ومن المؤكد أن بريطانيا حاولت فى هذه الفترة أن تثير الإمارات العربية ضد السعوديين، فحول ذلك الوقت وفد بلى إلى البحرين وطلب من حاكمها مساعدة ثوينى فى محاصرة القطيف، وعندما رفض الشيخ ذلك طالبه بلى بتعويضات كبيرة بلغت أكثر من ٢٠,٠٠٠ قران، مدعيًا بما تعرض له الرعايا الإنجليز فى الماضى من نهب البحرينيين لممتلكاتهم (١).

وإذا كان الإنجليز قد عمدوا إلى مقاومة السعوديين بطرق غير مباشرة، فإن الظروف سرعان ما سنحت لمقاومتهم بصورة مباشرة، إذ تصادف فى ذلك الوقت (أغسطس ١٨٦٥) اشتعال ثورة كبيرة ضد ثوينى تزعمتها قبيلة (الجنبة) التى تسكن فى مقاطعة صور، على بعد ثمانين ميلا إلى الجنوب من مسقط، وقد لجأ زعماء هذه القبيلة إلى التعاون مع قبائل جعلان، وكانت تتبع السعوديين، وتم للثوار السيطرة على الميناء بمساعدة السعوديين، ونتج عن ذلك الهجوم نهب الكثير من الممتلكات وكان منها ما هو تابع للهنود. وإزاء ذلك وجدت الحكومة البريطانية فرصتها المعتادة للتدخل. وعلى الرغم من أن الإمام عبد الله بن الفيصل حسب ما تؤكده المصادر الرسمية أصدر أوامره بإطلاق سراح الرعايا الإنجليز وإعادة ممتلكاتهم إليهم، فإن الحكومة البريطانية اتجهت مع ذلك إلى استخدام القوة، وتضمن ذلك إرسال احتجاج شديد اللهجة بتاريخ ١٦ يناير ١٨٦٦ جاء فيه : «إنه إذا لم يقم أمير السعوديين بتقديم ترضية كافية للأعمال العدوانية فى خلال سبعة عشر يومًا فستقوم الطرادات البريطانية بتحطيم القلاع الساحلية ومصادرة السفن التابعة للسعوديين». كما طلبت بريطانيا أن يدفع الأمير السعودى مبلغ ٢٧,٧٠٠ ريال بمثابة تعويض عن الممتلكات التى أتلف وأن يتعهد بعدم إتيانه مثل تلك الأعمال العدوانية فى المستقبل، على أن الحكومة البريطانية لم تتلق ردًا على ذلك الإنذار ولذلك أبحر بلى فى ٢ فبراير ١٨٦٦ وهو اليوم المحدد لانتهاء الإنذار بالسفينة هاى فلير High Flyer إلى القطيف، وطلب من السعوديين ٤٠,٠٠٠ ريال بحجة أن السديرى حينما سيطر على صور نهب ممتلكات من الرعايا الهنود تقدر بهذه

(1) Trans. of Arabic News from the Consul General (Baghdad) to the British Embassy (Constantinpole) March 1866 (F. O. 195 - 803 A).

القيمة (١). وعندما رفض حاكم القطيف السعودى إجابة بلى قام الأخير بتحطيم ما وجده من قلاع فى الميناء.

على أن بلى ووجه بمقاومة شديدة فى الدمام فانسحب إلى صور فى ١١ فبراير ١٨٦٦ وأتى الكثير من الإجراءات التأديبية ضد القبائل وأحرق الكثير من السفن (٢).

ومما يذكر أنه بعد عدة أيام من هذا الهجوم تسلم بلى رد الإمام السعودى على رسالته السابقة وكان قد تأخر فى الطريق نظراً لصعوبة المواصلات. وكان هو الرد الذى رفض أن ينتظره فقد أوفد الأمير السعودى عبد الله الفيصل محمد بن عبد الله بن مانع مبعوثًا من قبله إلى بوشهر، حيث تعهد نيابة عن الأمير بأن السعوديين لن يعارضوا أو يأذوا الرعايا الإنجليز ولن يقوموا بالاعتداء على أراضى القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية ولاسيما سلطنة مسقط، بخلاف تلقى الزكاة المتفق عليها منذ القديم (٣).

وبذلك كان هذا الإعلان يحمل بطريق غير مباشر ضمان الحكومة البريطانية دفع الزكاة السنوية من جانب سلاطنة مسقط إلى السعوديين، وأن يكون المقيم البريطانى فى الخليج العربى وسيطًا بين حكومتى نجد ومسقط فيما قد ينشب بينهما من خلاف (٤).

ومن الملاحظ أنه منذ تاريخ ذلك الإعلان أصبحت هجمات السعوديين على الإمارات العربية الواقعة على سواحل الخليج أقل حدوثًا وأقل أثرًا أيضًا، واكتفى السعوديون بتحصيل نصيبهم من الزكاة السنوية المقررة لهم، على أن الموقف الذى

(١) Trans. of Arabic News from the Consul General (Baghdad) to the British Embassy (Constantinpole) March 1866 (F. O. 195 - 803 A).

(٢) Aitchsion, op. cit., Vol XI pp. 103 - 104, See also Badger, op. cit., Introduction and Analysis P. civ.

(٣) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, see Colonel Pelly's Political Despatch to India No. 6123 August 1866 (F. O. 78/5108), Aitchsion, op. cit., Vol XI P. 206.

(٤) Badger, op. cit., Introduction & Analysis P. cii.

اتخذته الحكومة البريطانية ضد السعـوديين قد شجع السيد ثوينى لكى يتخلص من قيود اتفاقيته السابقة فى عام ١٨٥٣، كما انتهز فرصة وفاة الإمام فيصل فى ديسمبر سنة ١٨٦٥ وحدوث الشقاق بين أبنائه فقاد حملة لاستعادة المقاطعات العمانية التى كانت خاضعـة للإمام فيصل [١]، وقد أيدته السلطـات البريطانية فى ذلك، كـما وجد تأييدًا كبيرًا من القبائل الهناوية وعلى الأخص من مقاطعة الشرقية، حيث لقى من زعيمها الشيخ صالح بن على الحارثى مـعاونة فعلية. ومعروف أن تلك القبائل كانت على عداء تقليدى مع الغافريين الذين كانوا يرحبون بالحكم السعودى، على أن الظروف لم تسر لثوينى وفـقًا لهواه فقد لجأ السـعوديون فى هذه المرة إلى الحيلة فاسـتمالوا إليهم ابنه سـالم حاكم ميناء صـحار، وبدلا من أن يتولى سالم قـيادة القوات العمانية ضد السعوديين قام بقتل أبيه فى صحار، وكان قد ذهب إلى هناك لتنظيم تلك الحملة [٢]. ومما يؤكد وقوع تلك المؤامرة أن بعض السعوديين قد ثبت اشتراكـهم مع سالم فى حادثة القتل هذه. وبـوفاة السيد ثوينى أعلن سـالم نفسه خليفة لأبيه فى فبراير عام ١٨٦٦ [٣].

سالم بن ثوينى ١٨٦٦ ـ ١٨٦٨ :

وكان من الطبيعى أن ينتهج سالم سياسة أخـرى غير سياسة أبيه، فقد هادن السعوديين ووجد منهم مصـدرًا محتملا لتأييده. كما اعـترف عزان بن قيس حاكم الرستاق،الذى كـان لايزال صديقًا للسعوديين،بأن سالمًا حـاكم زميل له وانضم إليه فى زمالة سرعان ما تفككت عراها [٤]. ويبدو أن سالمًا، نظرًا لميوله السـعودية، قد بدأ صفحة سـيئة فى علاقاته مع الإنجليز، ويفهم من تقـرير (بلى) المقيم البريطانى

(١) ا. لوشر: الكويت عام ١٨٦٨ (مترجم) ص ٤.

(٢) شركـة الزيت العربيـة الأمريكيـة ـ إدارة العلاقـات ـ شعبـة البحث ـ عـمان والسـاحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ٣٤.

See also Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 43 and Badger, op. cit., Introduction & Analysis pp. cii - ciii.

(٣) Huart, Histoire des Arabes, tome II p. 279.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية ـ إدارة العلاقات ـ شعبة البحث ـ عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٣٥.

فى الخليج والذى بعث به إلى حكومة الهند فى عام ١٨٦٦ بأن سالمًا قد أعلن عدة قوانين تنطوى على السخف والتعصب وتمس الرعايا الإنجليز المقيمين فى أراضيه، واتهمه بأنه ألقى البلاد فى أحضان الفوضى، ولذلك توقفت التجارة وهجر الرعايا الإنجليز مسقط [١]. ولعل ذلك ما يفسر تقدم «بلى» فى خلال هذه الفترة إلى صحار حيث عمل على فك حصار تركى بن سعيد، الذى كان قد سجنه سالم عند قيامه بحركته، أملا فى أن يجعل منه أداة لمناوأة حكم سالم.

ويؤكد لنا كولمب Colomb الذى زار مسقط في ذلك الوقت أن الشعور العام بالسخط كان سائدًا ضد سالم، فإن العرب عادة لايغتفرون قتل الابن لأبيه [٢]. ولذلك وجد صعوبة فى الحصول على ولاء العمانيين له [٣]. والواقع أن سالم حاول أن يستميل إليه الإنجليز، فأرسل إلى المقيم البريطانى رسالة يؤكد فيها أن والده مات متأثرًا بالحمى، كما أرسل مبعوثيه إلى بومباى، وحاول أكثر من مرة التنصل من تهمة القتل. وأخيرًا اعترفت به الحكومة البريطانية بعد أشهر قليلة من ولايته فى سبتمبر سنة ١٨٦٦، بعد أن توقفت العلاقات بين مسقط والإنجليز حوالى ستة أشهر [٤]. وعللت اعترافها بسالم، وهو الاعتراف الذى ترددت فى

(١) تقرير رحلة بلى إلى الرياض عام ١٨٦٦ ص ٧٧ نقلا عن:
Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 44.
انظر أيضا التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية - عرض الحكومة السعودية جـ ١، ص ٢٢٧.

(٢) Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean p. 120.

(٣) على الرغم من المعارضة القوية التى واجهت سالم فإنه مع ذلك لم يعدم الذين أيدوه فى الحكم ودافعوا عنه، ومن المحتمل أن يكون قد وجد ذلك التأييد من ولاية بغداد، ولكننا مع ذلك لانجد وثائق رسمية تتعلق بذلك وكل ما لدينا بعض القصائد التى وردت فى ديوان الأخرس شاعر العراق الشهير. وفى هذه القصائد يتجه الشاعر إلى الدفاع عن سالم وينفى عنه تهمة القتل، ويشير إلى استعداد السلطان العثمانى للوقوف إلى جانبه. ولكن فيما يبدو أن ذلك لم يكن يتعدى أكثر من مظهر روحى، وأن الأمر كان بعيدًا فى الواقع عن إرسال جنود إلى هذه المناطق، وفى ذلك يقول الأخرس:

ما عق والده ولا صدق الذى	نسب العقوق إليه وهو جحود
هذا قضاء الله جل جلاله	لا والد يبقى ولا مولود

* * *

ووراءه ملك الملوك جميعها	عبد العزيز وظله الممدود
ملك يقوم بنصره فتمده	أنى يشاء عساكر وجنود

(٤) انظر الطراز الأنفس فى شعر الأخرس - جمع عزت الفاروقى، ص ص ١٢٩ - ١٣٠.
Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 44.

إعلانه فى البداية، بأنه لايوجد دليل ثابت ضد سالم بقتل أبيه، ومن جهة أخرى فلو كان قد قتل أباه فعلا، فإن عادة القتل من العادات المميزة للمجتمع العربى فى تلك الجهات (١). فضلا عن أن سالم، وهو الأهم، قد أصبح من الوجهة الفعلية حاكمًا وخاصة عقب نجاحه فى الحصول على بيعة الناس له بالحكم (٢). على أن أعظم خطر كان يهدد سالم فى سنوات حكمه المتاعب التى كان يتعرض لها من جانب عمه تركى بن سعيد، ذلك أن اعتراف الحكومة البريطانية بحكومة سالم لم يحل دون تركى من وضع الخطط للتخلص من ابن أخيه، وإذا كانت الحكومة البريطانية قد تدخلت قبل ذلك بعدة أشهر لإطلاق سراح تركى فإن ذلك قد حدث فى الوقت الذى لم تعترف فيه بحكم سالم، أما الآن فقد تغير موقفها الذى اتجه لمناوأة تركى وخاصة بعد أن تبين لها ماله من أطماع فى الشرق الإفريقى، وهذه الأطماع لن ينجح فى تحقيقها إلا إذا تمكن من الاستيلاء على عمان فى بداية الأمر، وكان تركى فى ذلك الوقت، مقيمًا فى بوشهر حيث كانت تدفع له الحكومة البريطانية راتبًا شهريًا، ولذا فقد بادرت بإيقاف تلك المنحة وخصوصًا بعد ما ظهر واضحًا من اتجاهه إلى الساحل المهادن متعاونًا مع شيخ أبو ظبى بقصد الهجوم على مسقط، كما حذرته بأن أى هجوم يقوم به بالاتفاق مع هذا الشيخ أو غيره سوف يعرضه لانتقام الحكومة البريطانية الرادع. وعلى أى حال فقد فشل تركى نظرًا لتدخل المقيم البريطانى فى أن يستحوذ على مساعدة شيوخ الساحل، ولذلك قرر أن يوجه أعماله الحربية صوب الداخل ليتفادى معارضة بريطانيا بخرق الهدنة البحرية. وفعلا اتجه تركى إلى مقاطعة «نخل» واستطاع بمساعدة شيخها الاستيلاء على ميناء صحار وإن كان قد اضطر إلى الانسحاب منه بعد قليل. على أنه لم يلبث أن وجه هجومًا ثانيًا صوب الداخل، وقد عمل فى هذه المرة على إثارة شعور الناس ضد سالم، ونجح تركى فى أن يجد تأييدًا من شيوخ الظاهرة والشرقية فانضم إليه الكثيرون ووالته قبائل بنى بو حسن والحجريين والحارث. ويقول «السالمى»، المؤرخ العمانى، «بيد أن نجاحه فى الحصول على التأييد التام من

(١) Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean p. 121.

(٢) لوثروب ستودراد: حاضر العالم الإسلامى جـ ٢ ص ٢٦٤.

هذه القبائل لم يتم، ذلك لأن صالح بن على الزعيم الهناوى ظل ممتنعا عن الاشتراك مع تركى، ولم يكن راضيًا عن خروج قومه ضد سالم الذى كان قد وعده بأن يقيم العدل»[1]. وكان صالح بن على قد والى ثوينى عندما كان سلطانًا وهو الآن يقف مواليًا إلى جانب ابنه سالم. وعلى أى حال فقد استطاع تركى بمن انضم إليه من القبائل أن يقوم بهجوم على سالم، وكان فى وسعه أن ينجح فى ذلك الهجوم لولا معارضة الإنجليز[2]. فقد نجح فى الاستيلاء على ميناء مطرح، وكان يتجه بعد ذلك إلى التقدم صوب مسقط، وحاول سالم فى خلال هذه الفترة أن يهادن تركى، فعرض عليه التنازل عن ميناء صحار وأن يجرى عليه راتبًا شهريًا، ولكن تركى رفض هذه المهادنة وأصر على مطالبته بجميع عمان، واستمر فى تقدمه إلى مسقط، وأخذ سالم يستعد للدفاع ويستنجد بالإنجليز ويستميل القبائل للوقوف إلى جانبه. ويقال إنه قد تسلم مبلغ ٤٠,٠٠٠ ريال من نائب الملكة فى الهند لاستخدامها ضد تركى. وفى أثناء هذه الفترة دبت الاضطرابات فى مسقط وهجرها الكثيرون، وهنا وجدت الحكومة البريطانية ضرورة التدخل لحل الأزمة بحجة حماية ميناء مسقط ومن ثم طلب حاكم الهند من المقيم البريطانى فى الخليج بأن يتقدم إلى مطرح حيث يعقد اجتماعًا يحضره تركى [3]. ولكن تركى رفض قبول الدعوة للاجتماع فأرسل إليه «بلى» مؤكدًا أن الحكومة البريطانية لن تعترف به حاكمًا حتى لو انتصر، وأن السفن الحربية البريطانية ستدك جميع الحصون التى يستولى عليها[4]. وعندما هدد «بلى» باستخدام القوة أسرع تركى بإرسال مندوب من طرفه، وفى هذا المؤتمر تقرر أن يأخذ تركى راتبًا شهريًا من ابن أخيه (٦٠٠ ريال) على أن يقيم فى الهند ليكون دائمًا تحت إشراف بريطانيا [5].

(١) السالمى: تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، جـ ٢، ص ٢٢٧.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوب للخليج الفارسى، ص ٢٦.

(٣) Badger, op. cit.,Introduction & Analysis pp. cv - cvill / cix - cx.

(٤) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، جـ١، ص ٢٢٩.

(٥) Badger, op. cit., Introduction & Analysis pp. cv - cvill / cix - cx.

وهكذا خضعت مطرح للسيد سالم ووصل تركى إلى بومباى فى سبتمبر ١٨٦٧ على ظهر السفينة الحربية التى كانت قد قدمت لإيقافه عند حده.

على أن فشل سالم فى علاقته مع القبائل العمانية كان أكثر وضوحًا وكان العامل المهم فى سقوط حكمه. ويبدو أن تحالفه مع السعوديين هو الذى أدى إلى نزوعه نزعة غافرية، ومن ثم أخذ يضيق الخناق على الهناويين، وفعلا أرسل سالم قواته فى فبراير سنة ١٨٦٨ إلى بركة لمعاونة تركى السديرى الحاكم السعودى فى البوريمى، كما بعث رسولا إلى مقاطعة جعلان لكى يضم قبائل الهناويين إلى سيطرته ووعد شيوخهم بمكافآت مالية مغرية إذا ما قدموا خضوعهم له. وعلى الرغم من أن سالمًا كان مدينًا ببقائه للإنجليز بوجه عام ولزعيم الهناوية صالح بن على - الذى وقف يسانده ضد تركى - بوجه خاص، إلا أنه لم يكن حافظًا لجميل صالح، بل لقد ذهب إلى حد تدبير مؤامرة للإيقاع به والسيطرة على القبائل الهناوية التى تزعمها والتى تشكل نسبة كبيرة من قبائل عمان الداخلية. ولكن صالح استطاع أن يكتشف المؤامرة فى اللحظة الأخيرة وقد أصبح أكثر إدراكًا إلى فساد تلك السياسة التى ما انفك ينتهجها للتعاون مع سلاطنة مسقط؛ والواقع أن تحول زعيم الهناوية عن مناصرة سالم هو الذى مهد الطريق للإطاحة بحكمه وانتخاب عزان بن قيس إمامًا (١). وقد أخذت حكومة سالم تواجه معارضة شديدة لاعتمادها على القبائل الغافرية التى تسكن فى شمال عمان وتميل إلى حكم السعوديين، ولذلك ثار الحزب الدينى وعلى رأسه عزان بن قيس باسم الإباضيين، وعندما أدرك سالم أن كرسى الحكم يهتز من تحته بادر بالفرار إلى قشم ثم إلى الساحل المهادن، وتوجه بعد ذلك إلى الرياض بعد أن رفض الإنجليز معاونته ولكن لسوء حظه وجد الإمام السعودى عبد الله بن فيصل مشغولا بحرب أهلية ضد أخيه سعود. وفى ذلك الوقت اجتمع زعماء القبائل فى عمان وعقدوا البيعة لعزان بن قيس فى عام ١٨٦٨ (٢).

(١) شركة الزيت العربية الامريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٣٦.

(٢) البوريشى: الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ص ١٥٧ - ١٥٨.

إمامة عزان بن قيس ١٨٦٨ ـ ١٨٧١ :

لم يكن مقدراً إذن لحكم سالم أن يستمر طويلا، فبالإضافة إلى قتله لأبيه ـ وهى التهمة التى لم يستطع أن يبرئ نفسه منها ـ كان تحالفه مع السعوديين وتفضيله للقبائل الغافرية التى تعتنق الوهابية قد أثار ثائرة الهناويين، الأعداء التقليديون لهذه القبائل[١]. كما شهدت الأيام الأخيرة من حكم سالم اضطراب الأوضاع فى عمان[٢]، إذ رفض أكثر حكام المقاطعات دفع الضرائب إلى مسقط وجنحوا إلى الاستقلال بمقاطعاتهم، وكان البدو دائمى الإغارة على العاصمة طمعاً فى المال، بالإضافة إلى تهديد فارس لموانى الساحل الفارسى كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد تزعم صالح بن على الهناويين فى ثورة كبيرة للإطاحة بحكم سالم، وكان صالح بن على الزعيم الأكبر لقبيلة الحارث الهناوية فى مقاطعة الشرقية قد تتلمذ على العالم الدينى الورع الشيخ سعيد بن خلفان المعروف باسم الخليلى[٣]. وكما يقول السالمى جرت مراسلات بين التلميذ وأستاذه القديم وبحثا معاً ما يتعين عمله، وقد اتسع نطاق نشاطهما وهما يبحثان مشروعاتهما فكتب العالم رسائل إلى الزعماء البارزين فى شرق عمان بينما لجأ صالح إلى التحريض فأكد لزعيم قبيلة بنى بوحسن بأن السلطان يستخدم بين قواته عدداً من السعوديين ومنهم أعضاء من قبيلة البوعلى، الأعداء القدامى لبنى بوحسن، واقترح الخليلى فى رسالة بعث بها إلى عزان بن قيس من آل أبى سعيد، وكان حاكماً على الرستاق، عقد اجتماع فى بلدة بركة على الساحل، وقد نجح الثوار فى الاستيلاء عليها فى خريف عام ١٨٦٨ ؛ وعقد ذلك الاجتماع فعلا وحضره شيوخ ورؤساء وعلماء المقاطعات العمانية، وقام على أثره الثوار بالاستيلاء على قلعة مطرح. ولما استسلمت حامية القلعة لصالح وللخليلى غادر عزان بركة وعجل بالانضمام إليهما

---

(١) Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 44.

(٢) Germain, Quelque mots sur l' Oman et le Sultanate de Mascate. Bulletin de la Societe de Geographie. cinquieme serie tome VI Annee 1868 p. 364.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية ـ إدارة العلاقات ـ شعبة البحث : عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ص ٣٨ ـ ٣٩.



لمهاجمة مسقط، واستخدم الثوار وسائل الرشوة فى الوصول إليها وسقطت المدينة على الفور فى ٧ أكتوبر ١٨٦٨، وإن كانت قلاعها قد صمدت بعض الوقت[١]. ولم يكن لدى السيد سالم لا المال ولا الرجال لمقاومة ذلك التقدم الخاطف للثوار فأسرع يستنجد بأعوانه الغافريين، وقد لقى تأييداً من قبائل البوعلى، ولكن لم يلبث أن داهمهم وباء الطاعون فشغلهم ذلك عن نصرته[٢]؛ فارتمى فى أحضان الإنجليز إذ صادف فى ذلك الوقت وجود الكولونيل لويس بلى Pelly فى ميناء مسقط فبادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لنصرة السلطان على الثوار، ولكنه ما كاد يتخذ هذه الإجراءات حتى تلقى تعليمات السلطات البريطانية فى الهند بألا يكون متسرعاً فى الاعتراف بخلع السلطان سالم ولايستعمل القوة لمصلحته، وفى حالة الانتخاب فإن الحكومة البريطانية تفضل السيد تركى[٣].

ومن المهم أن نلاحظ أن ذلك التردد الذى وقفته الحكومة البريطانية هو الذى أدى إلى نجاح عزان بن قيس فى ثورته، وقد اقترح «بلى» عقد الهدنة ولكن رفض الثوار ذلك وأعلنوا أنهم قدموا للقتال وليس للمفاوضة. وهكذا أرغم السيد سالم على الفرار من مسقط على ظهر السفينة الحربية برنس أوف ويلز[٤].

حاز الثوار أكبر نجاح لهم فى مسقط وانضم إليهم بقية العلماء والزعماء وعقدوا اجتماعاً كبيراً بغية انتخاب إمام، وقد سيطر على هذا الاجتماع الزعماء البارزون من الإباضيين كالخليلى وصالح بن على والغاربى، وهو زعيم وعالم كبير من الباطنة. ويلاحظ أن أولئك الزعماء الثلاثة هم الذين ألقى عليهم بالفعل زمام السيطرة على شئون الحكم الجديد فى الإمامة المنبعثة.

وقد وقع اختيار المجتمعين على عزان بن قيس فعقدوا له البيعة. والجدير بالذكر أنه كان أول إمام يعقد عليه فى مسقط إذ كانت الإمامة تعقد قبل ذلك فى

(١) السالمى: تحفة الأعيان، آل عمان جـ ٢، ص ٢٣٤.
(٢) المصدر السابق، جـ ٢، ص ٢٣٠.
(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وابو ظبى وبين المملكة السعودية عرض الحكومة السعودية، جـ١، ص ص ٢٣٠/٢٣١.
(٤) Badger, op. cit., Introduction & Analysis p. cxiii.

المدن الداخلية كنزوى وبهلى والرستاق [1]. ويبدو أن إجماع العلماء على انتخاب عزان بن قيس، وهو من أحد فروع أسرة البوسعيد كان فى الواقع معارضة لآخرين ينحدرون من صلب البيت السعيدى مباشرة [2]. ويشير «السالمى» المؤرخ الإباضى إل ذلك بقوله «إن عزانا اختير لا لأنه كـان أعلى المرشحين صفات، بل لكونه من بيت السلطنة، وتفرسوا فيه صدق اليقين وقـوة الإيمان وعزيمة الصبر وشدة الوفاء وحسن الاتباع وغـاية الورع». ويضيف السالمى إلى ذلك قوله : «فصـدق الله فيه ظنهم وقام بما حملـوه من الواجبات حتى ذهبت فى سبـيل الله روحه». وقد أورد لنا السالمى نص بيعـة عزان بالإمامة وقال إنه عثر عليـها بين أوراق الشيخ الخليلى وقد جاء فيها :

«قـد بايعناك على طاعـة الله ورسوله، وعلى الأمـر بالمعـروف والنهى عن المنكر، ونصـبناك إمامـا علينا وعلى الناس علـى سبـيل الدفاع، وعلى شـرط أن لاتعقد راية ولاتنفذ حكما ولاتقـضى أمراً إلا برأى المسلمين ومشورتهم . . . وأن تعطينا على ذلك عهد الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين».

ويقول السالمى إن هذه الشروط المذكورة فى البيعة هى الشروط التى يشترطها المسلمون على الإمام الضعيف كى لايدخل فى أمر لايسعه الدخول فيه [3]. ولكننا نرى أن هؤلاء العلماء قد تعمدوا أن يشتـرطوا هذه الشروط فى بيعة عزان بن قيس حتى يتسنى لهم السيطرة على زمام الحكم وعـدم انفراد عزان بالإمامة، وسنلاحظ فيما بعـد أن هؤلاء العلماء وبخاصة الشيخ الخليلى هم الذين كانوا يقـومون فعلا بالحكم باسم الإمام. وكـما يحدث عادة عند انـتخاب إمام فى عمـان تظهر بوادر الصلات بين إباضية عمان وإباضيـة المغرب، ويقول السالمى بصدد ذلك : «وكتب الإباضيون إلى إخوانهم من أهل المغرب كتابًا يبشـرونهم فيه بانبعاث الإمامة، غير

(١) السالمى : تحـفة الأعيان بسيرة آل عمان، جـ٢، انظر أيضـا عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، شركة الزيت العربية الأمريكية ص ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٢) كان عزان بن قيس صهرا للسيد سالم وكان رئيسا لأحد فروع أسرة آل أبى سعيد
See Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean p. 121

(٣) السالمى تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، جـ ٢، ص ٢٣٧، انظر نص بيعة عزان بن قيس

أننا لم تقف على جواب أهل المغرب لهذا الكتاب، ولكن يقال إن أحد علماء الدين فى المغرب اعتزم أن يزور عمان ليجتمع بالإمام الجديد، غير أن الإمامة انهارت قبل وصوله (١)».

ولما ذاعت أنباء الانتخاب فى عمان وفد الكثيرون من زعماء القبائل لكى يبايعوا الإمام الجديد. وعين الإمام ولاة وقضاة لجميع المقاطعات الرئيسية فى عمان، كما أخضع لسلطته منطقة الباطنة التى ظلت زمنًا طويلا تحت حكم سلاطين مسقط من حكام آل أبى سعيد.

ومما يستلفت النظر أن إمامة عزان بن قيس هذه كانت هى الإمامة الوحيدة التى أنشأها أهل عمان فى القرن الثالث عشر الهجرى، وذلك منذ أن انقطعت الإمامة عقب وفاة الإمام سعيد بن أحمد فى عام ١٨١٢، ولاشك أن الفضل فى بعث الإمامة الجديدة يرجع إلى الجهود التى بذلها الإباضيون فى الداخل، وأصبحت الرستاق ومسقط المركزين الرئيسيين للإمامة فى خلال النصف الأول من حكم عزان بن قيس، ثم شرع عزان فى إخضاع القبائل والمدن الداخلية التى كانت لاتزال مستقلة فأخضع بهلى وأزكى كما بايعه أهل نزوى بالإمامة (٢).

وقد حاول السيد سالم ـ السلطان السابق ـ أن يستعيد سلطته من جديد، وفى الفترة من أكتوبر عام ١٨٦٨ إلى مارس عام ١٨٦٩، أخذ يجمع قوات كبيرة فى جزيرة قشم وبندر عباس، بيد أن حرص بريطانيا على تنفيذ المهادنة البحرية أوقف أية أعمال بحرية تقوم فى الخليج، وعلى أى حال فقد نجح سالم فى أن يعسكر بقواته فى دبى على الشاطىء الشمالى لعمان، ومن هناك اتصل بحليفه القديم تركى السديرى (٣)، وقد رد عليه فى يناير عام ١٨٦٩ يقول : «تلقيت كتابك وفيه تقول إن الحكومة البريطانية منعت جميع الأعمال البحرية، ولكن الأعمال لاتزال مباحة فى البر وعندى معدات كثيرة، فعليك أن تبدأ بالهجوم، وإذا كان لديك العون الذى كتبت لى عنه فانضم إلىَّ» (٤).

(١) المصدر السابق : جـ٢، ص ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠، نص الخطاب.

(٢) انظر أخبار تلك الغزوات فى السالمى : تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، جـ ٢، ص ص ٢٤٩ ـ ٢٦٦.

(٣) Badger, op. cit., Introduction & Analysis pp. cviv - cxv.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ٤٢.

وبتعاون سالم مع تركى السديرى تكوّن ائتلاف من الزعماء المحليين لمحاربة الإباضيـة فى الداخل، ولكن حدث فى إبريل عام ١٨٦٩ أن قـتل تركى السديرى فى أثناء قيامه بتنظيم شئون القواسم فى بلدة الشارقة، وخلفه أخوه عبد الرحمن. غير أن هـذه الخسارة جاءت صدمـة لسالم [١]، وظهر ذلـك فى فشله فى التـقدم بمفرده، فقـد كانت القـبائل لاترحب كثيـرًا بمعاونته، بل باستقـباله، فاضطر فى سبتمـبر عام ١٨٦٩ أن يعـود إلى ملجـئه فى جزيرة قشم بعـد أن فشل فى استرداد حكمه [٢].

غيـر أن أهم خطر تعرضت له إمامـة عزان بن قيس فى تقـديرنا، هو عدم نجاحهـا فى التوفيق بين القبائل الغـافرية والهناوية. فقد كان المنـتظر نظرًا لتحالف عزان مع السعوديين أن ينتهج فى سياستـه أسلوبًا معتدلا مع قبائل الغافرية، ولكن عزان فى الواقع لم يكن يتصرف بمفرده فى شئون الإمامة كما سبق أن ذكرنا، وإنما كان الرأى الأول لزعـماء الهناوية، وبطبيـعة الحال أدى ذلك إلى اصطباغ الإمـامة الإباضية بصـبغة هناوية كان من نتـيجتها استيـاء الغافريين الذين أخـذوا يتحينون الفرصة للقـضاء عليها. ويقـول السالمى بصدد ذلك : «وكانت الغـافرية من سوء رأيهم يرون أن الدولة قـد صارت للهناوية فـأضمـروا العداوة للإمـام ومن مـعه، والحق أن أفاضل الهناوية والغافرية قـد دخلوا تحت طاعة الإمام ورضوا أمره، وإنما بقيت رؤساء القبائل وأتباعهم من كل جاهل ومنافق، فـدخلتهم العصبية، واشتهر بذلك أهل وادى سمائل والرحبـيين وبنو ريام والجنبة» [٣]. وقد واجه الإمام عزان ثورة كبـيرة تزعـمهـا الغافريـون فى فبراير سنـة ١٨٦٩، وعندما تصدى لـهم فر معظمهم من أراضى الإمـامة وانضموا إلى السيد سـالم السلطان السابق الذى كان لايفتأ فى العمل على استرداد حكمه، ولم يقتصر الأمر على تلك الثورة إنما عمل السعوديون على نصرة القبائل الغافرية، وأعلنوا عداءهم للإمام. وقد أرسل الأمير السعودى عبد الله بن الفيصل مـبعوثًا من قبله إلى الإمام عزان بن قيس يطلب منه

(١) المصدر السابق، ص ٤٢.
(٢) Badger, op. cit., pp. cxiv - cxv.
(٣) السالمى : تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، جـ٢، ص ٢٤٢

المبادرة بدفع الزكاة التى اعتاد السعوديون أن يتلقوها من مسقط [1]. وبطبيعة الحال رفض الإمام دفع الزكاة، بل واعتقل مبعوث الأمير، فكان لامفر إذن من الصراع بين الإباضيين والسعوديين [2]. ومما هو جدير بالذكر أن عزان بن قيس كان يتحصل على الأموال اللازمة له فى حروبه ضد السعوديين عن طريق قروض أهلية، وقد أجاز له ذلك الشيخ الخليلى وكتب له عن جواز فرض هذه القروض حتى لو استخدم العنف فى جبايتها. وقد ورد أول ذكر لهذه القروض فى كتاب بعث به الشيخ الخليلى إلى الإمام فى عام ١٨٦٩، ردًا على رسالة الإمام التى أبدى فيها خشيته من الاستعدادات الحربية التى يقوم بها السعوديون فى نجد وطلب مشورته فى جباية الأموال لغرض الدفاع، ولاسيما أن خزانة الإباضيين قد نضبت أمام كثرة ما أنفقته الإمامة لتعزيز حامياتها، فرد عليه الخليلى بأن سمح له بعقد قروض من الإباضيين. وجاء فى رسالة الخليلى «قم على بركة الله بجنود المسلمين من الشرقية والباطنة وغيرها قبل وقوع الخلل فى البوريمى وإذا وصل ابن سعود قبلك نخاف أن تنكشف عن داهية لايمكن تداركها للأبد إن كان مرادك الدفاع عن هذه الرعية من حد بركة إلى البوريمى والظاهرة فلابد من الخروج فى سبيل الله وله حكم الدفاع، يلزم جميع أهل عمان بأموالهم وأنفسهم وقد أجزنا لك دعوتهم وجبرهم إليه وتأديبهم، ولقد أجزنا فى هذا الخروج القرض من الرعية على بيت المال ولو بالجبر أمرناك به فألزمهم إياه عن أمرنا ورأينا» [3].

ولهذا الكتاب أهمية خاصة لأنه يبين كيف يستطيع الخليلى بما يتمتع به من سلطة عالية أن يصدر أوامر حتى للإمام، ولاشك أن الإشارة فى هذه الرسالة إلى أن الدولة محاطة بالأعداء لتدل على المعارضة التى كانت ناشبة فى عمان ولاسيما بين

---

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ص ٤٠ / ٤١.

(٢) Arabian American Oil Company, Oman & The Southern Coast of the Persian Gulf. See appendix No. V. Zakah, Examples of Paymants of tributes in the region of the Persian Gulf p. 266.

(٣) السالمى: تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، جـ ٢، ص ٢٥٨، انظر نص خطاب الشيخ الخليلى إلى عزان بن قيس.

القبائل الغافرية التى كانت تميل مصالحها مع مصالح السعوديين [١]. وعمل الإمام برأى الخليلى وأخذ القروض من الرعية وأمر عماله فاقترضوا له وكتب لأمراء الجند أن يلاقوه بالبوريمى[٢]. على أن هذه القروض لم تكن كافية لسد حاجة الدولة ولذلك اتجه زعماء الإمامة إلى مصادرة أموال أفراد أسرة آل أبى سعيد الذين لم يكونوا منضمين إلى صفوف الحركة الجديدة. ويبرر السالمى هذه المصادرة بقوله «إن الملوك قبل الإمام قد أخذوا الجبايات من غير حلها ووضعوها فى غير أهلها» [٣]. والجدير بالذكر أنه قد حدث جدل فى مصادرة تلك الأموال وكان من رأى الشيخ الغاربى أنه يجب ألا تصادر إلا أموال المتوفين من الأسرة، غير أن الشيخ الخليلى أقوى الزعماء نفوذاً رأى أنه يجب الاستيلاء حتى على أموال الذين مازالوا على قيد الحياة، وقد أيد هذا الرأى الشيخ صالح بن على فكتبت له الغلبة، وتتألف الأموال التى صودرت من الأموال التى جمعت كجبايات ولكنها لم تستخدم لمصلحة الذين دفعوها. وعقب مصادرتها وضعت فى بيت المال الإباضى للإنفاق منها على شئون الدولة ورعاياها. ويقدر بادجر Badger قيمة الأموال المصادرة بما يساوى ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترلينى ويقول إنها الثروة التى تركها السيد سالم عند فراره من مسقط [٤].

احتلال البوريمى:

وقد انتهز الإمام عزان بن قيس فرصة اشتداد الخلاف بين الأميرين السعوديين عبد الله وسعود للتقدم صوب البوريمى، بل ويقال أيضاً أن الأمير سعود قد رافق الإمام إلى الواحة نكاية فى أخيه الذى تقدم لمناوأة قوات عزان. ولكن عبد الله لم يواصل نزاعه مع الإمام، فقد خشى إن هو بقى فى البوريمى أن ينتهز أنصار أخيه سعود فرصة غيابه عن عاصمة بلاده فيعززوا مراكزهم، ولهذا بادر بالعودة إلى الرياض [٥]، كذلك ساعد عزان بن قيس فى احتلال البوريمى

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ٥٠.
(٢) السالمى: تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، جـ٢، ص ٢٦٢.
(٣) المصدر السابق: جـ٢، ص ص٢٤٦، ٢٤٧ - انظر نص قرار المصادرة.
(٤) Badger, op. cit., p. CXIII.
(٥) Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 45.

ثورة بعض زعماء قبيلة النعيم الواسعة النفوذ ضد الحاكم السعودى ودعوتهم لعزان لكى يخلصهم من حكمه المستبد. وتقرر بعض المصادر أن محمد بن على زعيم هذه القبيلة وفد إلى الباطنة وأبلغ الشيخ الغاربى، وهو أحد الزعماء الثلاثة الذين كانوا يقومون بالتصرف فى شئون الإمامة، رغبته فى أن تحل قوات الإمام محل السعوديين، ولما حدث الهجوم على الواحة من قبل الإمام عزان بن قيس لعب رجال قبيلة النعيم الذين يعرفون أسرار الدفاع عن الواحة دورًا مهمًا إلى جانب الإمام [(١)]، وإن كانت المصادر السعودية تلقى تبعة العصيان على زعيم أو زعيمين من تلك القبيلة وتؤكد أن آل النعيم ظلوا موالين للحكم السعودى، وتستند فى ذلك إلى تقرير بعث به ديزبرو Disbrowe مساعد المقيم البريطانى فى الخليج إلى حكومة الهند بذلك الصدد، هذا بالإضافة إلى ما أكده الكابتن «واى» بأن كلا من رئيس دبى والعجمان قد ذكرا له بأن أهالى البوريمى يريدون الإمام عبد الله وليس عزانًا [(٢)]. كذلك تلقى الإمام عزان تأييدًا من الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى، الذى لم يكن على وفاق مع السعوديين، وقد ألح فيما قيل على الإمام أن يتقدم بلا إبطاء إلى البوريمى ويستولى على الحصن بنفسه. وفى شهر يونية سنة ١٨٦٩ ظهر الإمام وجيشه تجاه البوريمى تؤيدهم قبيلة النعيم، وبعد بضعة أيام وافقت حامية السعوديين على الاستسلام وبقى الإمام فى البوريمى بعض الوقت ينظم إدارة هذه المنطقة لتكون متفقة مع النظام الذى يطبق فى المناطق الأخرى للإمامة، ولكن كان لابد من أن يشرك حلفاءه من آل النعيم وحاكم أبو ظبى فى تلك الغنيمة، ولذلك قسم الواحة إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول مقاطعة الظواهر للشيخ زايد حاكم أبو ظبى، والقسم الثانى مقاطعة الحلة للشيخ محمد بن على النعيمى، والقسم الثالث وهو قصر آل سعود للإمام الذى كانت له السيادة على الجميع. وقد عين الإمام عند مغادرته البوريمى محمد بن سعيد الهناوى واليًا من قبله على المنطقة بأسرها، غير أن الأمور لم تستتب على ذلك الوضع فقد اشتدت

---

(١) شركة الزيت العربية الامريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ص ٤٣ ـ ٤٤.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة السعودية، جـ١، ص ص ٢٣٢، ٢٣٣.

المنافسة على حكم الواحة، واتجه زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى إلى العمل على الانفراد بحكمها فى الوقت الذى ثار فيه آل النعيم، وأسرع الإمام عزان بالقبض على محمد بن على النعيمى. وفى ذلك الوقت كان الشيخ زايد يبذل كل ما فى وسعه لطرد الإمام من الواحة، وبعث يستميل إليه حاكم الشارقة الشيخ سالم بن سلطان. ولكن بطبيعة الحال رفض سالم ذلك الطلب وإنما اتخذ الأهبة لمناصرة حلفائه السعوديين وتمكن بعد أن جمع أنصاراً له من بنى قتب وآل النعيم والغفلة والخواطر والطفيح أن يطرد كلا من زايد وعزان من البوريمى، وسلم قصر آل سعود إلى السعوديين الذين بادروا بتعيين والٍ من قبلهم على البوريمى ووضعوا مع آل النعيم الموالين لهم تنظيمات خاصة خولتهم صلاحية العمل وجمع الزكاة باسمهم[1]. على أن سيطرة السعوديين لم تستمر طويلا، إذ أن فتح العثمانيين للاحساء سنة ١٨٧١ وازدياد سطوة آل الرشيد، أدى إلى إضعاف الإمارة السعودية، ومن ثم ضياع سيطرة السعوديين على الواحة التى عادت إلى أصحابها الأصليين من آل النعيم. ولم تلبث الإمامة أن تعرضت بعد ذلك لخطر آخر حينما ثارت قبيلة البوعلى القوية الساكنة فى جعلان وأعضاؤها يعتنقون الدعوة الوهابية، وهم فضلا عن ذلك كانوا أنصاراً قدامى للسلطان السابق. ولم يسبق لهذه القبيلة أن هزمت فى عقر دارها إلا فى خلال الحملة البريطانية على منطقة جعلان فى عام ١٨٢١، غير أن الإمام لم يتردد فى الزحف عليها وانتصر، وأرسل الزعماء الثائرين أسرى إلى مسقط وأباد حصونهم عن آخرها وعين والياً جديداً للمنطقة، غير أن الرجال المسئولين فى حكومة الإمام لم يرضوا عن كيفية معالجة الإمام للموقف فأرسل الشيخ الخليلى إلى عزان كتاباً انتقده فيه بشدة على ترفقه فى معاملة العصاة، وكان من رأى الخليلى أنه يجب إبادتهم، وبذلك يزول الخطر عن الإمامة زوالا تاماً، وقد حدث فى النهاية ما توقعه الشيخ الخليلى حيث لعبت هذه القبيلة دوراً كبيراً فى سقوط الإمامة[2].

(١) البوريشى: الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ص ١٥٨ - ١٦٠.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ص ٤٦ - ٤٧.

انهيار الإمامة :

ومع أن الكثيرين تحالفوا ضد الإمامة فإنها مع ذلك لم تفتقر إلى المؤيدين لها، وكان معظمهم من الإباضيين المدفوعين إلى الولاء للإمام بدافع من عقيدتهم، كذلك ظلت كثير من القبائل الهناوية وبعض من الغافرية على ثقتهم بالإمام عزان ابن قيس على أنه مما يستلفت النظر أنه فى خلال الفترة التى قضاها عزان بن قيس فى الحكم لم تقم بينه وبين الحكومة البريطانية أية علاقات، وربما يرجع ذلك إلى التعاليم الإباضية التى لاتقر وجود هذه العلاقات، فضلا عن أن الحكومة البريطانية لم تعترف بالوضع القائم فى عمان نظراً لما أبداه زعماء الإمامة من عدم تسامح وعدائهم الصريح للأجانب. ومع أن السياسة البريطانية إزاء الإمامة قد وصفت بأنها سياسة عدم التدخل إطلاقًا، إلا أن الحكومة البريطانية لجأت إلى المؤامرات ضدها وألبت عليها أعداءها وزودتهم بالمال والسلاح. وإذا كانت الحكومة البريطانية لم تؤيد السيد سالم فى استرداده الحكم فقد كان ذلك راجعاً إلى عدم ثقتها بمقدرته فى إثارة الشعور العام ضد الإمامة، ومن ثم ركزت اهتمامها على عمه السيد تركى الذى كان يعيش فى ذلك الوقت عيشة هادئة فى الهند، وكان أكثر صلاحية لأن يكون زعيماً يفضل السلطان سالم فى إثارة ذلك الشعور. وقد سبق أن أشرنا إلى أن تركى قد حاول الاستعانة بالإنجليز من قبل ولكن لما كانت الحكومة البريطانية تعلم أن لتركى أطماعا فى شرق إفريقيا فقد فضلت وقوع عمان فى أيدى عزان بن قيس على أن تسمح له بتهديد السلطنة الإفريقية فأحبطت مساعية مرتين متتاليتين [1]. ولكن بدأت الحكومة البريطانية تعدل من سياستها فأصدرت فى مارس سنة ١٨٦٩ عفواً عنه ،ومن المؤكد أن يكون قد تعهد لها بالكف عن محاولات استرداد زنجبار [2]. وفى أوائل عام ١٨٧٠ سمح الإنجليز لتركى مع علمهم التام بأهدافه بمغادرة الهند وأصبح أمل البريطانيين الأول فى إعادة تأسيس ذلك النوع من الحكم المفضل لديهم فى مسقط وهو الحكم الذى يعتمد على سلطتهم ويخدم رغباتهم [3]. وعلى أثر تلقى تركى تأييداً قبليًا

(١) Germain, Quelques Mots sur l' Oman p. 363.

(٢) العقاد: الاستعمار فى الخليج الفارسى، ص ١٤٨.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة السعودية، عرض الحكومة السعودية، جـ٢، ص ٢٣٣.

ومكاتبات من الرؤساء العمانيين الذين لم يكونوا على وفاق مع الإمامة (١)، غادر بومباى على مسئوليته الخاصة، إذ إن الحكومة البريطانية تمسكًا بسياستها التقليدية لم تقدم له مساعدات مكشوفة، كما أنها لم تسمح له فى بداية الأمر بالقيام بهجوم بحرى لعدم الإخلال بنظام الهدنة البحرية (٢). على أنها سمحت له فيما بعد أن يركز قواته على الساحل المهادن وذلك بعد أن أخفق فى محاولته الأولى، ولما كان تركى يدرك ضعف مركز الإمام عزان فى مقاطعة الظاهرة - حيث الأهالى سنيون وليسوا إباضيين، تحرك للعمل فى ذلك الإقليم، ولكنه لقى صعابًا كثيرة فى محاولته التى بذلها لكسب قبيلة النعيم للوقوف إلى جانبه. وفى إبريل ١٨٧٠ بعث الوكيل الوطنى فى الشارقة إلى الكولونيل «بلى» المقيم السياسى فى الخليج تقريرًا يقول فيه «يظهر أن محمد بن على رئيس النعيم ليس راضيًا عن السيد تركى»(٣) وعقب ذلك انسحب تركى من البوريمى، على أنه عاد فى سبتمبر ١٨٧٠ إلى محاولة الاستيلاء عليها من جديد، بيد أن الحصار الذى فرضه على الواحة انتهى بالفشل. ولما كانت بريطانيا تخشى ازدياد شوكة عزان بن قيس، ومن ناحية أخرى كان سلطان زنجبار يخشى بدوره من أنه إذا فشل تركى فى الهجوم على عمان أن يعاود الكرة على بلاده، فلهذين السببين، تلقى تركى التأييد المعنوى من حكومة الهند والتأييد الفعلى من سلطان زنجبار، فقد أرسل برغش بن سعيد تعليمات إلى إحدى الشركات البريطانية فى بومباى بأن تدفع لأمير السعوديين مبلغ ٢٠,٠٠٠ ريال إذا ساعد جيش تركى. وفى أواخر عام ١٨٧٠ نزل تركى إلى الساحل المهادن، ومع أن معظم الزعماء هناك بادروا إلى التعاون معه، فإنه لم يستطع هو أو حلفاؤه أن يكسبوا تأييد زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى الهناوى، الذى انضم إلى عزان بن قيس فى الوقت الذى اتجه فيه شيوخ دبى وعجمان ورأس الخيمة الغافريون لمعاونة تركى بن سعيد (٤). وفى شهر نوفمبر عبر تركى الخليج

(١) السالمى: تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، جـ٢، ص ٢٦٦.

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 95.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، جـ٢، ص٢٢٤ _ ٢٣٥.

(٤) Badger, op. cit., pp. CXVI - CXVIII.

قاصداً بندر عباس على الساحل الفارسى وحاول فى أثناء زيارته لذلك الميناء أن يرتب حلفاً مع السعوديين ضد الإمام، غير أن الأوضاع المضطربة فى نجد لم تسفر عن تأييد السعوديين لقضية تركى. وعلى أى حال فقد مضى تركى فى حركته واستطاع بالتدريج أن يرتبط بالكثير من الغافريين فى منطقة البوريمى بعد فشله فى الاستيلاء عليها، وفى الشرقية حيث أصبحت قبيلة آل وهيبة والبوعلى وقبائل أخرى حلفاء له، وهذه القبائل هى التى تعرضت لكثير من الغزوات الإباضية عليها. فى الوقت الذى قام فيه الإمام عزان بن قيس بحشد قواته فى عمان الوسطى حيث اختار مدينة نزوى عاصمة لحكمه ووقف إلى جانبه صالح بن على وهو أقدر قادة الشرق. وفى الوادى الضيق القريب من ضنك أنزل تركى هزيمة شديدة بالإمام وأكرهه على التخلى عن الظاهرة وعمان الوسطى متلمساً سبيل عودته إلى ساحل مسقط، واتجه تركى بعد ذلك لمهاجمة الإمام، وتسلق المهاجمون أسوار قلعة مطرح التى كان الإمام نازلاً فيها وانضم الإمام بنفسه لصد المهاجمين ولكن الرصاص أطلق عليه فقتل فى أواخر يناير ١٨٧١. وتقول إحدى الروايات إن الرصاصة القاتلة أطلقت عليه من أحد أتباعه فى داخل الأسوار، ولكننا لاندرى حقيقة الأمر، على أنه إذا صدقت هذه الرواية فهى تؤكد لنا مقدار ما كان يشعر به الهناويون من استياء، ويعترف السالمى نفسه بأن كثيراً من الهناوية قد انضمت إلى تركى فى ثورته على الإمام [١]. وبعد وفاة الإمام فقد المدافعون عن المدينة حماسهم فاستسلمت مطرح وتبعتها مسقط، أما الشيخ الخليلى الذى كان الرأس المدبر للإمامة، فقد تحصن فى القلعة الشرقية مع جماعة من رجال قبيلة بنى رواحة ووصل تركى إلى مسقط ليتولى محاصرة القلعة، ولكن بعد وساطة المقيم البريطانى فى الخليج عقدت الهدنة وظل مصير الخليلى يكتنفه الغموض، ولكن يكاد يكون من المؤكد أنه لقى حتفه متوفىً أو مقتولاً بعد وفاة الإمام بقليل.

ويمكن تحليل أسباب انهيار إمامة عزان بن قيس، وأن نرجعها إلى عدة أسباب : فالسبب الأول يرجع إلى عدم تحالف الهناوية والغافرية، وليس من شك

(١) السالمى: تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، جـ٢، ص ٢٦٦.



فى أن الكثيرين كانوا يعادون الإمامة سراً أو علانية بسبب الصبغة الهناوية التى اصطبغت بها، أو لأنهم لم يرتضوا أساليب حكمها، والسبب الثانى يرجع إلى أنه لم يكن للإباضيين فى الداخل حكومة مركزية خاصة بهم منذ زمن بعيد، ولذلك افتقروا إلى الخبرة وإلى رجال يحسنون الإدارة ولاسيما فيما يتعلق بتوجيه دقة الأعمال العسكرية [١]. كما أن الإمامة كانت محوطة بأعداء يتربصون بها لقلبها، ويبدو أن أولئك الذين كانوا يحكمون الإمامة أخفقوا فى أن يكتسبوا تأييداً أهلياً. وكان من جراء تعسف الإباضية أن طبقت إجراءات وقع عبئها الثقيل على الرعية مما جعل الكثيرين من الناس يؤثرون حكم السلاطين المتسم بالتساهل عن الحكم المتزمت للأئمة. ولما زادت المخاطر الخارجية على الإمامة فى أيامها الأخيرة صار من الضرورى تطبيق إجراءات فاقت فى شدتها كل ما سبقها حتى أن كثيراً من الذين كانوا يريدون الإمامة من الناحية النظرية لم يكونوا على استعداد من الناحية العملية لبذل التضحيات فى سبيل إنقاذها. وزاد على ذلك أن القوة الرئيسية للإمامة كانت مركزة فى أيدى الشيخ سعيد بن خلفان الخليلى وكانت قسوة ذلك الرجل وتزمته الشديدين جعلا حكم عزان بن قيس مكروها فى عمان [٢]. وعلى ذلك يمكن أن نقرر هنا أن إنشاء الإمامة لم يكن مجرد تحويل السلطة من عضو فى الأسرة الحاكمة إلى عضو آخر، فالواقع أنه كان انقلابا قائما على مبدأ العودة إلى الطريقة القديمة فى حكم البلاد، دون النظر إلى ما طرأ على البلاد نفسها من تطور كان من الضرورى مراعاته. وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى نفس المشكلة قد واجهت الدولة السعودية فى عصرها الحديث، ولكن بينما نجح السعوديون فى إحداث ذلك التطور أصر الإباضيون على أنظمتهم الجامدة المنطوية، فكان هذا فى تقديرنا من أكبر أسباب انهيار الإمامة الإباضية وفشلها فى الحصول على التأييد الكافى لاستمرارها. ويمكن أن نستدل على ذلك فى أن الإمامة لم تلق تأييداً فى مسقط حيث كان الأهالى قد تعودوا على مظاهر الحضارة الحديثة.

---

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ص ٥٥ ـ ٥٦

(٢) Aitchison, op. cit., Vol XI p. 45.

وبالإضافة إلى الأخطار الداخلية التى كانت تحيط بالإمامة كان هنالك خطر خارجى يتمثل فى الحكومة البريطانية التى كانت تراقب أوضاع الحكم الدينى فى عمان، ويبدو أن رحلة كولمب (Colomb) أحد رجال البحرية البريطانية إلى مسقط كانت بتعليمات من حكومة الهند للتعرف على نظام الحكم الجديد. ويشير كولمب إلى أنه قد ثبت لديه بعد سؤاله لعدد كبير من أهالى مسقط أن السكان مناوئون لحكم الإمام نتيجة تعسفه. وسجل لنا كولمب محاورة طريفة دارت بينه وبين أحد العمانيين خاصة بذلك الموضوع. ومع ذلك فقد أعجب كولمب بالإمام عزان بن قيس ووصفه بأنه مصلح دينى «كان إمامًا للدين وسلطانًا على الدنيا يقضى أوقاته فى العبادة والإرشاد عندما لايكون هنالك جهاد» (١). أما لوريمار Lorimer فقد ذكر عن عزان أنه كان من أكفأ حكام عمان وأتعسهم حظًا وأنه لولا تدخل الحكومة البريطانية لربما استطاع أن يتغلب على جميع مصاعبه وأن يجعل من عمان فترة من الزمن على الأقل شبه مملكة منظمة (٢). وفى الواقع أن السبب الأساسى فى انهيار الإمامة أن الظروف لم تكن قد سنحت تمامًا لقيامها، رغمًا عن الجهود التى بذلت لبعثها قبل ذلك بعشرات السنين، وبالتالى فإن حركة عزان بن قيس لم تكن حركة وطنية دينية بقدر ما كانت مؤامرة للإطاحة بحكم سالم، ومن ناحية أخرى كان انبعاث الإمامة فى ذلك الوقت بمثابة وضع اضطرارى لمواجهة النفوذ السعودى الذى كان جاثمًا على السلطنة ومهددًا لمعظم مقاطعاتها تهديدًا خطيرًا(٣).

تركى بن سعيد ١٨٧١ ـ ١٨٨٨ :

استطاع تركى فى سنوات حكمه الأولى إيقاف جميع الإصلاحات التى قامت بها حكومة الإمامة، وخاصة تلك التى كانت تتعلق بمركزية الحكم (٤)، على أن الأمور لم تستتب لتركى على الرغم مما حظى به من تأييد شعبى، فقد تميز

---

(١) Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean pp. 122 - 127. Lorimer Gazetteer of the Persian Gulf. Vol. I p. 492.

(٢) نقلا عن التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة السعودية، جـ١، ص ٢٣١.

(٣) Ruete, Said Bin Sultan See appendix B.The Imamate of Oman pp. 179 - 180.

(٤) Ruete, The Al Bu Said Dynasty in Oman & East Africa p. 12.

حكمه بالمناوشات التقليدية بين الغافرية والهناوية وبهجوم أهالى عمان والإباضيين على مسقط ومطرح وغيرهما من مدن الباطنة مما أدى إلى تدخل الإنجليز أكثر من مرة لحمايته [1]. ويصف لوريمار تركى بقوله «إنه كان هزيل الأخلاق وغادراً فى مسلكه أحيانًا، لقد كان ضعيفًا وهو ما كان يرغب فيه الإنجليز على ما يظهر إذ إن ذلك أدى إلى اعتماده عليهم»، ويؤكد لوريمار ضعف سلطته فيقول «لقد كانت سلطة الإمام فى كل الأماكن الواقعة بعيدة عن عاصمته حتى فى نهاية حكمه إما إسمية أو واهية» [2]. ذلك أن تركى لم يستطع فى صراعه ضد عزان بن قيس أن يبسط سلطته إلا على الشريط الساحلى بينما بقيت الأجزاء الداخلية فيما وراء سلسلة جبال الباطنة فى حالة فوضى تامة لاتعترف بسلطة مسقط. والحق أن تركى واجه صعوبات كثيرة فى الحكم من جراء المنافسين لسلطته، وبرز فى ذلك الوقت أخوه الأصغر عبد العزيز، وابن أخيه سالم، الذى حاول استعادة سلطته من جديد. وبعد وقوع عدة اضطرابات تدخل «بلى» المقيم البريطانى فى الخليج لحماية السلطان [3]. على أن تركى لم يلبث أن تعرض لثورة داخلية أخرى تزعمها أخو الإمام الراحل ويدعى إبراهيم بن قيس الذى استقر فى ميناء صحار فترة من الزمن ثم حصن نفسه فيما بعد فى جبال الرستاق، وبذل أنصار الإمامة محاولة لعقد البيعة له، بيد أن هذه المحاولة لم يقدر لها النجاح. كذلك تعرض تركى لعدة ثورات تزعمها الرؤساء الدينيون المتعصبون (المطوّعة)، وقد بلغ من خطرها أن اضطر تركى إلى التنازل مؤقتًا عن السلطة لأخيه عبد العزيز واتجه إلى جوادور على الساحل الفارسى [4] على أثر نجاح الثوار فى دخول مسقط نتيجة استمالتهم للقبائل التى اعتاد سلاطنة مسقط أن يوكلوا إليها - نظير رواتب شهرية وإعفاءات ضرائبية - حراسة الممرات الضيقة الموصلة بين العاصمة ومقاطعات الداخل. ومن أشهرها

---

(١) البوريتى: الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ١٦٠.

(٢) نقلا عن الوثائق السعودية، جـ١، ص ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(٣) Pelly to the Government 22 - 12 - 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19.)

(٤) Aitchison, op. cit., Vol. II p. 49.

قبائل عبرين وبنى ريام والحارث وبنى خروص، وكانت تسيطر على المدن الداخلية كنزوى وازكى ولم تكن على وفاق دائم مع سلاطنة مسقط. على أن تركى لم يلبث أن عاد إلى مسقط على أثر فشل عبد العزيز فى تهدئة جحافل البدو الثائرين حيث انتهز فرصة انشغال عبد العزيز فى القضاء على إحدى هذه الثورات فى مقاطعة سمائل فاحتل مسقط وقلاعها [1]، وإن كان قد وجد من الأسلم أن يتنازل لإبراهيم بن قيس عن إقليم الرستاق. ولكن حكم إبراهيم لم يستمر مدة طويلة على ذلك الإقليم إذ أطاحت به الحكومة البريطانية على أثر اعتداءات أتباعه على ممتلكات بعض الرعايا الهنود ومن ثم أعيد إقليم الرستاق إلى سلطان مسقط فى مارس عام ١٨٧٤ [2].

ومن بين أنصار الإمامة السابقين استقر صالح بن على الحارثى فى الشرقية، وكان فى الواقع أقوى نفوذًا فى دائرة حكمه من السلطان تركى، ذلك لأن معظم زعماء الداخل الذين تعاونوا مع تركى ضد عزان لم يظهروا بعد ذلك ميلا لقبول حكمه ولهذا عجلوا بالعودة إلى مراكزهم القديمة، مركز الشيوخ الصغار المستقلين. وفى عام ١٨٧٤ أقبل صالح بن على واحتل مدينة مطرح، وكان تركى مريضًا فى ذلك الحين وينقصه جيش قوى يمكنه الاعتماد عليه، وعلى ذلك كان من الممكن أن يستولى صالح على مسقط نفسها لولا أن السلطان صرفه عنها بقدر كبير من المال. وفى يونيو ١٨٧٧ عاد صالح بن على وقد تحالف مع إبراهيم بن قيس إلى احتلال مطرح، ثم تقدم فى هذه المرة إلى احتلال جزء من مسقط، وعلى الفور تحركت ثلاثة بوارج بريطانية على ساحل الباطنة للعمل على تأييد تركى، وقد بلغ الحال مع تركى إلى مرحلة كتب عنها الكولونيل مايلز Miles القنصل البريطانى فى مسقط «إن مركز صاحب العظمة السيد تركى وسلطته أخذا يضمحلان باستمرار منذ زمن نظرًا لاعتلال صحته ولأسباب أخرى، ولذلك فإن بإمكاننا أن نعتبر المدة الباقية له فى الحكم فترة ضعيفة مقلقة [2]»، ومهما يكن من

---

(١) Ibid., p. 49.

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 49.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة السعودية ـ عرض الحكومة السعودية جـ ١، ص ٢٤٧.

أمر فقد تمكنت السفينة الحربية تيزر Tearzer أن تقذف بمدافعها أولئك الذين يعارضون حكمه، وللمرة الثانية أنقذ تركي من معارضة ثائرة غاضبة. وفي عام ١٨٧٩ بعث تركي بحملة إلى مقاطعة ظفار على ساحل حضرموت وضمها إلى ملكه وأيدته في ذلك الحكومة البريطانية رغمًا عن الجهود اليائسة التي بذلها السكان فيما بين سنتي ١٨٨١ ـ ١٨٨٨ للتخلص من حكمه (١). والواقع أنه لولا مساعدة الإنجليز لتركي ما كان ليتيسر له أن يحتفظ بالمركز الذي ظفر به إذ ضمنت له الحكومة الأموال طبقًا لشروط تحكيم كاننج كما أظهر الإنجليز استعدادهم الدائم لمساعدته ضد الثائرين.

على أن الثورات الدينية لم تكف عن إزعاج تركي في غضون سنوات حكمه وزاد من حدة هذه الثورات أن تركي لم يكن على قدر كبير من التدين، كما كان يعاني انحلالا في أخلاقه، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكف عن التدخل في المقاطعات الداخلية فأثار شعورًا دافقًا بالسخط عليه، وعاد صالح بن على بعد أن استحوذ على تأييد أكثر، وبعد أن انضم إليه الطامعون بحكم السلطنة فتحالف مع السيد عبد العزيز أخي السلطان، وقام بالهجوم على مسقط ومطرح في أكتوبر عام ١٨٨٣ وكان تركي قد عهد بحماية الممرات الموصلة إلى مسقط إلى شيخ الرحبانيين، وعندما شبت هذه الثورة خان الشيخ عهده وسمح لجيش الثوار أن يجتاز مضيق وادي قحزة وضرب الثوار نطاق الحصار على مسقط، ولو لم يبادر الطراد الإنجليزي فيلومل Philomel إلى إنجاد العاصمة لسقطت بلاصعوبة في أيدي الثوار (٢). ويذكر مايلز Miles أنه عندما قام برحلته إلى داخل عمان في فبراير عام ١٨٨٤ تقابل مع سعود بن حمد شيخ الرحبانيين وكان في طريقه إلى مسقط لكي يطلب الصفح من السلطان على تصرفه السيء في أنه فتح الطريق للثوار في طريقهم لمحاصرة مسقط ومفاجأة السلطان (٣). والجدير بالذكر أن تركي كان ينفق الكثير من الأموال على القبائل التي تقوم بحراسة الطرق المؤدية من صوب الداخل

(1) Aitchison op. cit., Vol. XI p. 49.

(٢) المقطم عدد ٧٤٦٩ في ٢٠/ ١٠/ ١٩١٣ (سلطنة مسقط وضمها وسلاطينها وأحوالها الحاضرة).

(3) Miles. Journal of an Excursion in Oman pp. 524 - 526 Geog. Journal Vol. VII No. 5 May 1896.

إلى مسقط. ويؤكد أيتشيسون Aitchison أن كل ما كان يتحصل عليه تركى من راتب سنوى من الحكومة البريطانية بعد عام ١٨٧٣ كان يصرف معظمه على أمل موالاة هذه القبائل له. ولكن قيام هذه الثورات قد أكدت ضعف سلطته فى عمان الداخلية كما برهنت أيضًا على عدم جدوى هذا الولاء لحكومته (١)، على أنه مما يستلفت النظر أن القبائل التى كانت تؤيد الإمامة ظلت ذات أثر ملحوظ فى سياسة عمان فى خلال عهد تركى، واستمرت الاضطرابات القبلية وتجاهل سلطة السلطان فى المقاطعات البعيدة، بل وفى بعض المقاطعات القريبة أيضًا، وكثيراً ما كان تركى يتعرض لثورات البدو، وكانت هجمات ليلية يشنها رجال يرتدون الملابس السوداء. والطرق التى كان يلجأ إليها تركى بن سعيد للاحتفاظ بالحكم فى الوقت الذى لايدعو الإنجليز لمساعدته يمكن وصفها بالحيلة والدهاء، فكان كثيراً ما يدعو الزعماء المعارضين له ثم يغافلهم بالاعتقال أو السجن، فلا غرابة إذن فى وصف لوريمار له بالضعف والنفاق.

وإزاء تهديد القبائل البدوية لسلطنة مسقط، وحتى تمنع الحكومة البريطانية حدوث ثورات أخرى فقد أعلنت رسميًا فى عام ١٨٨٦ بأنها لن تسمح بحدوث أى هجوم على مسقط حتى لو دعا الأمر إلى استخدام أسطولها أو قواتها المسلحة ولكن فيما يبدو أن ذلك الإعلان قد اقتصر فقط على تركى ولم تلتزم به الحكومة البريطانية فيما يختص بورثته أو خلفائه، بدليل أن بريطانيا لم تعترف بحكومة فيصل بن تركى إلا بعد أن وقع معها معاهدة الصداقة والتجارة فى عام ١٨٩١(٢). وعلى أى حال فقد كان لهذا الإعلان أثره الناجح فى صون السلم فى خلال الفترة الباقية من حياة تركى، وقد صدر ذلك الإعلان فى احتفال رسمى أقيم فى مسقط لإهداء وشاح نجمة الهند من درجة فارس للسلطان، وتأكدت القوة الفعلية لذلك الإعلان حينما أعرب سلطان مسقط بعد ذلك عن مخاوفه من أهداف الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى الذى أيد الثائرين ضده، وقد أشيع أنه ينوى أن يغير على

(١) Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 48. See also Rivoyre, Mascate p. 104.

(٢) Whigham, The Persian Problem p. 17. See also Bertram Thomas, The Arab Rule Under the Al Bu Said Dynasty pp. 20 - 22.

ساحل الباطنة. وذكر الوكيل الوطنى فى الشارقة أن الشيخ زايد قام شخصيا باتصالات مع أعداء السلطان فى الشرقية بقصد تعكير صفو السلام فى أراضى مسقط، إلا أن الشيخ زايد نفى عن نفسه أى قصد للقيام بأية أعمال عدوانية ضد السلطان، وكان الكولونيل روس Ross المقيم البريطانى فى الخليج على أهبة الاستعداد لإحباط أى تهديد موجه ضده؛ وفى عام ١٨٨٧ قامت ثورة خطيرة قضى عليها فى مهدها نتيجة للوسائل العنيفة التى اتخذها المقيم البريطانى فى الخليج، وقد ذكر الكولونيل روزن Rosn ـ وهو دبلوماسى ألمانى زار مسقط فى ذلك الوقت ـ بأن وصول الثوار إلى أبواب مسقط كان فى كل عام بمثابة نذير لجيش السلطان بالاختفاء فى أقبية المدينة وكهوفها، وكان حفظ النظام موكولا معظمه إلى إحدى السفن الحربية البريطانية التى كانت تجوب الخليج، وكان على السلطان بالطبع أن يلجأ إلى أية وسيلة مهما بلغت من القسوة للقضاء على أشد خصومه خطراً [(١)].

استمرار ضغط بريطانيا على السلطنة :

يتضح مما سبق أن علاقة الحكومة البريطانية بسلاطنة مسقط عقب انقسام السلطنة قد تميزت بموالاة الضغط عليها والعمل على تفكيكها حتى تصبح معتمدة عليها اعتماداً كليًا وبالتالى تتمكن من الاستفادة من وضعها لتحقيق مصالحها الخاصة. ولعل الحكومة البريطانية كانت تعلم أن قوة السلطنة سوف تمنعها حتما من الكثير من الامتيازات، ويكفى ما لقيته من السيد سعيد حليفها المخلص من معارضة شديدة إبان قوته إذ لم تتمكن من عقد أكثر من معاهدتين أو ثلاثة فى أثناء سنوات حكمه الطويلة، فضلا عن أن بريطانيا لم تكن تنفرد فى علاقتها بالسلطنة فى عهد قوتها وإنما كان لهذه السلطنة الكثير من العلاقات مع الدول الأوروبية الأخرى، وكان من الطبيعى إذن أن تشجع الحكومة البريطانية عملية تفتيت السلطنة تدريجيًا والعمل على عزلها عن بقية القوى الأوروبية الأخرى، وأن

---

(١) روزن: ذكريات دبلوماسى ألمانى فى الشرق، ص ٤٧ نقلا عن التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية جـ ١، ص ص٢٥٨ ـ ٢٥٩.

تحصر عـلاقتها بها فـقط وقد تمكنت فى عهد السيـد ثوينى من عقد اتفاقـيتين لمد الأسلاك البـرقيـة، الأولى فى عام ١٨٦٤، والثـانية فى عـام ١٨٦٥، وقد نصت الاتفاقية الأولى على أن للحكومة البريطانية الحرية التامة فى إنشاء خط أو أكثر من خطوط البـرق فى أى مكان داخل ممتلكات السلطنة أو فى المـقاطعـات التى يمكن الحصول عليها من شاه فارس وتعهد السلطان أن يوقع الجزاء على رعاياه الذين قد يقع منهم اعـتداء على منشآت البـرق هذه. أما الاتفاقـية الثـانية فقـد وسعت من حـقوق بريطـانيا فى مـد هذه الخطوط وذلك بالتـصـريح لها بما تـريده من إقامـة المحطات البرقية فى أية مقاطعة خـاضعة للسلطان فى الجزيرة العربية أو فى ساحل مكران، وأن يتعهـد السلطان بحماية هذه المنشآت التى تمر فى مقـاطعاته، وكذلك حماية العمال والفنيين الذين يعملون بها. والواقع أن الحكومة البريطانية كانت تجد معارضة من الحكومة الفارسية فى مد هذه الخطوط، وقد أمكنها التغلب على ذلك عن طريق سلـطان مـسـقط الذى كـان لايزال يـسـيطر على بعض المـقـاطعـات الفارسية[1]. ويقـرر كل من الكولـونيل سـتـيـوارد الموكل إليـه مـد هذه الخطوط وديزوبرو Disbrowe مساعد المقيم البريطانى فى الخليج بأنهما لقيا كافة التسهيلات من سلطان مسقط[2]. وفى عـام ١٨٦٨، تم إنشاء أول خط بـرقى فى الخليج بين جوادور ونقطة تقع على الساحل بين مـيناءى جاسك وبندر عباس[3]، والواقع أن بريطانيا اسـتمرت فى الحصول على امـتيازات كثـيرة من سلاطنة مسقـط، فعندما تولى تركى الحكم ضمنت له ما يلزم من مال وسـلاح لمناوأة المعارضين لحكمه[4]. ورد تركى الجمـيل لبريطانيا، فـفى عام ١٨٧٣، أى بعد سنتـين من ولايته، وقع معـاهدة لها أهميـتها الكبيـرة فى قمع تجارة الرقـيق. ويلاحظ أنه فى تلك الأثناء كانت الحكومة البريطانية تكرس نشاطها لقـمع تلك التجارة، وقد قامت الكثير من السفن الحـربية البريطانية فى عـام ١٨٧٠ بزيارة الشاطئ الجنوبى للجزيرة العـربية

(١) Danvers, The Persian Gulf Route & Commerce - Asiatic Quartely Review Vol. V January, April 1888 London. p. 413 See also Wilson, The Persian Gulf pp. 235 - 236.

(٢) Goldsmid, Telegraph & Travel pp. 235 - 236.

(٣) Danvers, op. cit., p. 412.

(٤) Rivoyre, Mascate p. 80.

وخلصت المئات من الرقيق، وقد أكدت اللجنة المعينة من قبل مجلس العموم البريطاني أن وجهة الرقيق من الخليج إلى البصرة حيث الدولة العثمانية. ولذلك عملت الحكومة البريطانية على قفل طريق الخليج بعقد هذه المعاهدة مع سلطان مسقط في إبريل سنة ١٨٧٣، وقد وقعها السير بارتل فرير Bartel Frere الذي كان قد أرسل كمبعوث خاص من قبل الملكة فكتوريا [١].

وتعتبر هذه المعاهدة من أهم المعاهدات التي عقدت بشأن قمع تجارة الرقيق، إذ إنها كانت تختلف كثيراً عن المعاهدات التي سبق توقيعها، فقد نصت في مادتها الأولى على تحريم استيراد الرقيق من شرق إفريقيا إلى أي مكان آخر في السلطنة. وفي المادة الثانية على غلق جميع أسواق الرقيق في ممتلكات السلطان، وأن يتعهد السلطان من ناحيته بحماية الرقيق المحررين [٢].

ولاشك أنه كان لتوقيع السيد تركي لتلك المعاهدة أثر كبير في ارتفاع شأنه في نظر الحكومة البريطانية، وذلك في الوقت الذي تردد فيه سلطان زنجبار في التوقيع على معاهدة مماثلة. على أنه من ناحية أخرى كان موقف تركي له أثر كبير في إضعاف مركزه لدى العمانيين، سواء أهالي مسقط، حيث كانت تلك التجارة مصدراً مربحاً لهم، أو قبائل عمان الداخلية التي كانت تعتبر الرق عماد نظامها الاجتماعي والاقتصادي [٣]. وعلى أثر توقيع معاهدة مماثلة مع سلطنة زنجبار تعهدت الحكومة البريطانية أن تتولى دفع الراتب السنوي لسلطنة مسقط ورفعت قيمته إلى ٤٠,٠٠٠ ريال، ولكنها اشترطت استمرار سلاطنة مسقط القيام بإخلاص بتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بينهم وبين الحكومة البريطانية. وبطبيعة الحال كان تولي بريطانيا دفع المعونة لسلطان مسقط معناه التحكم فيه طبقاً

(١) Danvers, op. cit., p. 412.

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. XI pp. 77 - 78.

(٣) Wilson, op. cit., p. 236, See also Philby, Arabia p. 165.
من الملاحظ أن معاهدة ١٨٧٣ كانت هي المعاهدة الفاصلة في قمع تجارة الرقيق، وقد استطاعت بريطانيا تدعيم مركزها بشأن قمع تلك التجارة بمقتضى عقد اتفاقيتين، إحداهما مع الدولة العثمانية والأخرى مع فارس، ويمكن الإشارة أيضاً إلى المعاهدة التي وقعتها مع مصر في عام ١٨٧٧ على عهد الخديوي إسماعيل.

لما تمليه عليه فى سياستها. وتعود هذه المعونة السنوية إلى تحكيم كاننج عام ١٨٦١ السابق الإشارة إليه الذى استوجب دفع مبلغ من المال من زنجبار إلى مسقط لتحقيق التوازن بين دخل الإقليمين. وقد استمر الدفع من جانب زنجبار حتى اغتصاب سالم الحكم فى مسقط عام ١٨٦٦[١]. وبناء على ذلك رفض السيد ماجد حاكم زنجبار أن يستمر فى دفع المعونة السنويةلخلفاء ثوينى، وكان ماجد يذهب فى تبرير امتناعه عن الدفع إلى أن تحكيم كاننج كان مقصوراً على النزاع بينه وبين أخيه ثوينى، فضلا عن تبرير آخر وهو عدم مشروعية الدفع لقاتل أخيه[٢]. وعلى أثر وقوع حادثة القتل هذه بعث ماجد إلى حكومة الهند يستأذنها فى أن تسمح له بتجهيز حملة إلى عمان للمطالبة بدم أخيه وإلا فإنه يجب على الحكومة البريطانية على الأقل ألا تعترف بسلطة سالم وما يترتب عليها من ادعاءات، مشيراً بذلك إلى الإعانة السنوية، ولكن جون لورانس Laurance حاكم عام الهند تشبث بالتحكيم، وقرر بأن سالمًا قد أصبح الحاكم الفعلى لمسقط، ولم يكن أمام ماجد إلا أن يطيع هذه التعليمات، ولكنه حفظًا لكرامته رأى أن يدفع المبلغ للحكومة البريطانية على أن تتولى هى إيصاله إلى سالم إن أرادت. وفى عام ١٨٦٨ وصل مبعوث السلطان المدعو محمد بن سالم إلى لندن للتفاوض فى إمكان قطع المعاش عن مسقط، ولكن لم تنجح محاولة ماجد، ونتيجة لهذا المسعى سمحت حكومة لندن بإيقاف الدفع مؤقتًا إلى أن تتخذ حكومة الهند قرارها فى هذا الشأن، وتصادف فى ذلك الوقت قيام ثورة عزان بن قيس، وكان من الطبيعى أن يستمر إيقاف دفع المعونة، ولكن عندما تولى تركى تدخلت الحكومة البريطانية لدى السيد برغش سلطان زنجبار، وهو الذى خلف ماجد لدفع المعاش السنوى إلى مسقط، ويبدو أن برغش اقتنع بوجهة نظر الحكومة البريطانية حتى يصرف تركى عن الاستمرار فى محاولاته لغزو زنجبار، واستمر الدفع من جانب زنجبار حتى توقيع معاهدة منع تجارة الرقيق مع سلطان زنجبار عام ١٨٧٣، وهنا أخذت الحكومة البريطانية على عاتقها دفع المعونة السنوية إلى مسقط[٣].

(١) Whigham, op. cit., p. 19.

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 47.

(٣) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم زنجبار، ص ص ١٢٨ / ١٢٩.

وهكذا توطدت العلاقات بين تركى والحكومة البريطانية، وسارت العلاقات ودية بين الطرفين. وإن كان تركى قد افتقر إلى التأييد الشعبى إلا أنه وجد العون البريطانى الكافى. وبعد توقيع معاهدة إلغاء تجارة الرقيق وقع السيد تركى فى ١٠ فبراير سنة ١٨٧٥ على تعهد خاص ببعض الامتيازات والاستثناءات الجمركية، كما أجاز للرعايا الهنود المقيمين فى مقاطعات السلطنة أن يتمتعوا بالامتيازات الممنوحة للرعايا الإنجليز، كما أجاز خضوعهم للقضاء القنصلى، كما وافق على أن كلمة رعايا بريطانيين British Subjects الواردة فى جميع الاتفاقيات والمعاهدات السابق توقيعها تعنى أيضًا الرعايا الهنود، وبذلك أصبح للهنود امتيازات كثيرة فى السلطنة نتيجة لذلك [١].

وفى عام ١٨٧٦ رأت حكومة الهند تكريم السيد تركى بدعوته للحضور إلى مهرجان دلهى بمناسبة منح الملكة فكتوريا لقب إمبراطورة الهند [٢]. وفى يناير عام ١٨٨٠ عقدت بريطانيا اتفاقية أخرى مع السيد تركى وافق بموجبها على إقامة حامية عسكرية فى دار وكالتها بمسقط [٣]، ولاشك أن هذه الاتفاقيات والتعهدات كانت مقدمة لفرض الحماية البريطانية على السلطنة.

وعندما توفى تركى فى عام ١٨٨٨ خلفه ابنه فيصل، ولايمكن أن يقال عن حكمه إلا أنه شهد اطرادًا بالغًا فى نمو المصالح البريطانية فى مسقط، إذ أصبحت السلطنة من الوجهة الفعلية تحت الحماية البريطانية [٤]. حقيقة أن سلطان مسقط كان لايزال مقيدًا بالمعاهدات التى عقدها سعيد بن سلطان مع الحكومتين الفرنسية والأمريكية بما تتضمنه من امتيازات، ومع ذلك فيبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحاول الاستفادة من الصراع حول النفوذ فى السلطنة وإنما اقتصرت علاقتها على النواحى التجارية حيث كانت تهتم بنقل التمر من ساحل الباطنة والذى كان يفضل غيره كثيرًا، كما اهتمت أيضًا ببعض الأعمال التبشيرية، ولكن مع ذلك لم تنجح

(١) Aitchison, op. cit., Vol. XI pp. 78 - 79. See also Wilson, op. cit., p. 238.

(٢) Ruete, The Albu Said Dynasty in Oman & East Africa p. 12.

(٣) Whigham, op. cit. p. 17.

(٤) Ruete, op. cit., p. 12.

بعثاتها التبشيرية نتيجة لقسوة المناخ من جهة وإلى مناوأة السكان من جهة أخرى؛ ويسجل لنا المبشر الأمريكى زويمر Zwemer أن كثيراً من الأناجيل قد أحرقت علنا، واقتصر النشاط التبشيرى على بعض أطفال الزنوج، كما اضطرت هذه البعثات إلى الانتقال إلى البحرين واتخاذها مركزاً لنشاطها. أما فرنسا فقد كانت أهم منافس لبريطانيا فى السلطنة، وقد استفادت كثيراً من عقد معاهدة ١٨٤٤ ومن التصريح المشترك الصادر فى مارس ١٨٦٢ولكن رغماً عن ذلك فإن تلك التعهدات لم تقف حجر عثرة أمام الحكومة البريطانية ولم تمنعها من توطيد علاقتها بمسقط [١]. وقد ظهر ذلك واضحاً فى مذكرة رسمية لحكومة الهند فى يناير ١٨٩٠ جاء فيها «إن العلاقات القوية التى ربطت بريطانيا بالسلطنة منذ أيام السيد سعيد هى وحدها كفيلة للتأكيد بأن مسقط تقع ضمن مناطق النفوذ البريطانية، وليس فى مقدور فرنسا أو أية دولة أخرى أن تدعى السيادة عليها». والجدير بالذكر أن بعض المصادر قد أكدت وجود نص رسمى يتضمن الحماية البريطانية على مسقط الحق بمعاهدة الصداقة والملاحة التى وقعت مع السيد فيصل بن تركى فى عام ١٨٩١، وإذا صح ما ذهبت إليه هذه المصادر، فإن بريطانيا تكون قد خشيت من إعلان الحماية الصريحة لما قد تؤدى إليه من وقوف فرنسا موقف المعارض لنفوذها فى المحيط الهندى لعدم التزامها بالتصريح المشترك الصادر فى مارس ١٨٦٢. أما اللورد كيرزون الذى سيصبح فى عام ١٨٩٩ نائباً للملك فى الهند فكان لايكف عن الجهر علانية بأن الحماية البريطانية فى طريقها إلى مسقط بقوله: «نحن ندفع لحاكمها راتباً سنوياً ونملى عليه سياستنا، وأعتقد أنه لن يمضى وقت طويل حتى نرى العلم البريطانى يرفرف على قلاع مسقط». وأكد كيرزون وجهة نظره هذه بقوله «إن علاقة بريطانيا بمسقط تمليها تلك العلاقات الطويلة التى دامت أكثر من قرن من الزمان، وبحكم جوارها للهند وعلاقات التجارة والصداقة الوطيدة، وأخيراً بمركز السلطان الذى ندفع له راتباً سنويا منذ خمسة وعشرين عاماً» [٢].

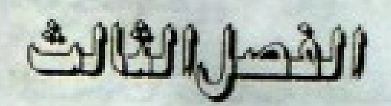
---

(١) انظر الفصل العاشر Whigham, The Persian Problem p. 19.

(٢) من رسالة شخصية بعث بها كيرزون إلى اللورد هاملتون فى ١٦ فبراير سنة ١٨٩٩، انظر الداود ـ الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ص ١٠٧ ـ ١٠٨.

وهكذا انتهى الأمر بسلطنة مسقط التي كانت تمتلك أكبر أسطول بحرى في سواحل المحيط الهندى وتسيطر على ممتلكات واسعة على الساحل الشرقى لإفريقيا، بل وفى داخل القارة الإفريقية نفسها، وتذهب سفنها إلى موانى إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتحمل التجارة والهدايا، إلى هذه الحالة من التفكك والتدهور بعد فقدها لممتلكاتها الإفريقية ثم الفارسية، وتفكك مقاطعاتها الداخلية ثم وقوعها أخيرا تحت الحماة البريطانية (١).

(١) Germain, Quelques Mots sur l' Oman et le Sultanate de Mascate, See Bulletin de la Societe de Geographie, Cinquieme serie tome X VI p. 324.



بريطانيا ومشيخات الساحل العمانى (*)

١٨٤٠ ـ ١٨٩٢

(*) كان هذا الساحل يعرف باسم الساحل العربى للخليج ثم اطلق عليه الأوروبيون اسم ساحل القرصان Pirate Coast، وبعد عقد معاهدة ١٨٥٣ صار يعرف باسم الساحل المهادن أو ساحل الصلح البحري، مع ملاحظة أن عدد شيوخ هذا الساحل كان يختلف من آن إلى آخر وفقا للسياسة البريطانية.
Foreign Office - Handbook No. 67 The Persian Gulf p. 43.

علاقة بريطانيا بأمراء الساحل - معاهدة ١٨٤٣ - الدولة السعودية والمشيخات المهادنة - المنازعات الداخلية بين الإمارات العربية - معاهدة السلام الدائم ١٨٥٣ - نقد السياسة البريطانية فى علاقتها مع أمراء الساحل - المعاهدات المانعة ١٨٩٢ - رحلة كيرزون إلى الخليج العربى فى نوفمبر سنة ١٩٠٣.

فرضت بريطانيا فى علاقاتها مع هذه المشيخات سياسة عقيمة عاقتها عن التطور نسبيًا عن غيرها من إمارات الخليج الأخرى، وكان من المتوقع أن تحظى هذه الإمارات بشىء من التقدم الطبيعى حتى ليصبح من الأمر المقرر أن هذه المشيخات كانت تتمتع فى الماضى بالأهمية على الرغم مما كانت تمارسه من فوضى أكثر مما حظيت به فى ظل السيطرة البريطانية حيث أصبحت لاتعدو قرى قبلية تطل على الخليج وتعتمد عليه من أجل حياتها، وحتى عهد قريب ظلت هذه المشيخات تعطينا أمثلة واقعية عن النظم القبلية العتيقة فإن الحاكم القوى هو عادة الذى تئول إليه السلطة، حيث كان حكام هذه المشيخات يعيشون فى خطر دائم من أقاربهم الذين ينتظرون ساعة من ساعات الضعف فيسيطرون على الحكم [١]. ولايحتاج الحاكم الجديد بعد ذلك إلا أن يتلقى اعترافًا من المقيم البريطانى فى الخليج العربى [٢].

وإذا كانت السياسة البريطانية هى التى فرضت حصارًا قويًا على هذه الإمارات سواء فى السياسة أو الثقافة أو التعامل أو غير ذلك، فإنه من الأمر المؤسف أن يعمد بعض الكتاب الإنجليز إلى وصف سكان هذه المشيخات وحكامها بلهجة أقرب ما تكون إلى السخرية [٣]، وضربوا أمثلة كثيرة عن ضيق الفهم وعدم معرفتهم شيئًا على الاطلاق عما يحدث فى العالم الخارجى، وحتى

(١) Liebsney, Administration & Legal Development in Arabia - The Persian Gulf Principalties, The M. E. Journal, Winter 1956 p. 33.

(٢) Foregin Offic - Handbook No. 67, The Persian Gulf p. 45.

(٣) البوريش: الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ١٧٢.



فى العالم العربى [1]. وقد أشرنا فيما سبق إلى أن علاقة بريطانيا بأمراء هذا الساحل ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر، حين اتجهت إلى السيطرة على هذا الساحل بحجة قمع القرصنة وضمان حماية وأمان التجارة المشروعة. ويبرر كمبال السياسة البريطانية فى الخليج العربى فى تقرير له إلى حكومة بومباى بأن هذه السياسة كانت تهدف إلى صالح هذه الإمارات من ناحية وصالح الدول الأخرى من ناحية ثانية، وأن جهود الحكومة البريطانية ساعدت عرب هذه الإمارات فى الحصول على امتيازات كثيرة من الهدوء والاستقرار وجنبتهم الكثير من الخسائر الفادحة التى كانوا غالبًا ما يتعرضون لها بسبب منازعاتهم، أما فيما يختص بالتجارة الدولية فإن هذه الجهود أدت إلى سلامة وأمان هذه التجارة التى كانت تتعرض فى الماضى لأخطار السلب والقرصنة [2]. ومما تجدر ملاحظته أن علاقة الحكومة البريطانية بهذه الإمارات قد اتصفت بالتطور السريع، فبدأ الأمر بالعمل على ضمان السلم بين الشيوخ والحد من خطر القرصنة، وبعد ذلك تأمين مركز بريطانيا بمنع أى دولة من تأسيس أية مراكز عسكرية يكون من شأنها تهديد سلامة الطريق إلى الهند، وأخيراً تعهد حكام هذه الإمارات فى أواخر القرن التاسع عشر بألا يتدخلوا فى أية علاقات دولية ولا يتنازلوا عن أى جزء من أراضيهم لأية دولة أخرى غير بريطانيا [3].

على أنه إذا كان للحكومة البريطانية أهداف إنسانية، كما كانت لاتكف عن الادعاء بذلك فإن ما كانت تقوم به من تدخل سافر ومظاهرات بحرية بين حين وآخر لأتفه الأسباب، لتنفى عنها إطلاقًا هذه المقاصد الإنسانية، وتؤكد رغبتها التامة فى السيطرة. فعلى الرغم من إعلانها أكثر من مرة أن علاقتها مع الرؤساء ليس معناها التدخل فى الشئون الداخلية إلا أنها جعلت لنفسها مع ذلك الحق فى

(١) Wilfred Thesiger, Arabian Sands p. 246.

(٢) Bombay Government, Selections from the Records of the Bombay Government Vol. XXIV, See Observation on the Past Policy of the British Government to the Arab Tribes of the Persian Gulf pp. 71 - 74.

(٣) Liebsney, op. cit., p. 35.



إمارات الساحل المهادن

بذل وساطتها فى حالة وجود أى نزاع داخلى قائم، وهذا الحق توسعت فى تفسيره على نطاق كبير. وبمضى الزمن أصبحت مهمتها ليست مجرد الوساطة وإنما أصبحت قوة تنفيذية توقع الجزاءات وتفرض الغرامات. وقد بدأت علاقة بريطانيا بإمارات الساحل فى التطور على أثر انتهاء أجل المعاهدة العامة التى وقعت فى عام ١٨٢٠[١]، فأخذت تحرض الرؤساء على ضرورة تجديدها فجددت لمدة ثمانية أشهر فى ١٣ أبريل سنة ١٨٣٦. ويبدو أن الرؤساء قد وافقوا على ذلك لرغبتهم فى الاستفادة من مواسم اللؤلؤ، وكانت هذه المواسم لاتخلو من المنازعات البحرية، حتى لقد كان الرؤساء أنفسهم يطالبون بريطانيا بتجديد هذه الاتفاقيات للاستفادة من مواسم الغوص التى أصبحت المورد الأساسى لهم، فالملاحظ أنه على أثر انتهاء الاتفاقية الثانية فى أبريل سنة ١٨٣٧. أرسل الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة مبعوثًا من قبله إلى المقيم البريطانى فى الخليج يقترح عليه بدلا من تجديد الاتفاقية لمدة ستة أشهر فإنه يرى أن تصبح معاهدة دائمة سارية المفعول، ولكن لم تجد الحكومة البريطانية ما يدفعها إلى تنفيذ تلك الرغبة فى ذلك الوقت. وإنما استمرت المعاهدات تجدد دوريًا لفترات بسيطة من ١٨٣٩ إلى ١٨٤٢. ويدافع الإنجليز عن سياستهم فى عقد هذه المعاهدات بأنهم بذلوا محاولات كثيرة لاستمالة الرؤساء بأن يدخلوا فى اتفاقيات متبادلة بين بعضهم والبعض لإيقاف المنازعات البحرية دون ضمان منها ولكن لم تجدِ هذه المحاولات، الأمر الذى دفع بريطانيا للتدخل[٢].

ولما كانت مشيخات الساحل صغيرة فقد كان من المنتظر نتيجة لذلك أن توجد قوة كبيرة تجمع هذه المشيخات تحت لوائها، سواء كان مبعثها قوة داخلية من قلب جزيرة العرب مثل السعوديين الذين حاولوا ذلك مرارًا فى مختلف أدوار تاريخهم، أو من جانب سلطنة مسقط التى تقع جنوب هذه المشيخات، وقد حاولت ذلك أيضًا، ولكن وقفت الحكومة البريطانية موقفًا مضادًا لأية حركة من حركات التوحيد، ويبدو أنها قدرت أن وجود عدة إمارات صغيرة مفككة مما يسهل

(١) وقعت هذه المعاهدة بعد الحملة البريطانية التى قامت فى عام ١٨١٩ بقيادة السير جرانت كير إلى رأس الخيمة.

(١) Bombay Government. Selections from the Records of the of the Bombay Government Vol. XXIV pp. 71 - 74. See also Huerwitz, op. cit., Vol. I p. 143.

لها السيطرة عليها، بل وأكثر من ذلك نجد أنها قد عارضت المحالفات التى كانت تقوم بين هذه الإمارات بعضها ببعض، كما حدث فى تدخلها فى فض تحالف أقامته إمارتا عجمان وأم القوين، وكانت حجتها أن تلك الأحلاف تقوم بغرض القرصنة[1]. ولم تكتف بذلك بل إنها عملت على تفكيك أية إمارة قوية من هذه الإمارات كما حدث مع الشارقة التى كانت تسيطر على مقاطعات كثيرة فصلتها عن بعضها البعض وظهرت إمارات جديدة كرأس الخيمة والفجيرة، وقد حدث مرة واحدة أن حاولت توسيع نطاق إحدى هذه الإمارات وهى إمارة أبو ظبى، ولكن لم يكن ذلك لمصلحة هذه الإمارة وإنما كانت خطة دفاع عندما استفحل خطر العثمانيين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر.

ويمكننا أن نتخذ أزمتين وقعتا فى الخليج العربى كسبب مهم فى تطور علاقة بريطانيا بهذه المشيخات : الأزمة الأولى كانت اصطدام بريطانيا بفارس فى عام ١٨٣٨ ـ بشأن مشكلة هرات ـ وقد صرح بالمرستون وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت بقوله : «إن مهمتنا فى الخليج هى وضعه تحت سيطرتنا بعيداً عن نفوذ أية دولة أخرى تستطيع منازعتنا هذه السيطرة ولكن بشرط ألا تكلفنا هذه السياسة نفقات باهظة». وعلى هذا تأكد المبدأ الذى سارت عليه حكومة الهند من قبل وهو مبدأ منع الإمارات الصغيرة فى منطقة الخليج من الاتصال بدولة كبرى سواء كانت من الدول المتاخمة أم من إحدى الدول الأوروبية التى لها نفوذ فى منطقة المحيط الهندى، ولكن تنفيذ هذه السياسة استدعى فرض اتفاقيات جديدة مع الإمارات الصغيرة تحقق فصلها عن العالم الخارجى وتم ذلك تدريجيًا، وقد لوحظ أن الإمارات كلما كانت أصغر كان سيرها نحو الحماية البريطانية أسرع، فكان طبيعيًا أن تئول هذه المنطقة قبل غيرها إلى هذا المصير[2].

أما الأزمة الثانية فكانت حملة خورشيد باشا على الإحساء، وحسب ما تؤكده السجلات الرسمية للحكومة البريطانية أن هذه الحملة أدت إلى إضعاف

---

(١) البوريني: الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ص ١٨١/١٨٢.
(٢) صلاح العقاد: الاستعمار فى الخليج الفارسى، ص ص ١١٧/١١٨.

المركز البـريطانى، فى الخليج وكان مـن أثر ذلك أن طلب بالمرستـون من حكومة الهند أن ترسل قوة كـبيرة إلى الخليج العـربى، وكان من المفروض أن تتـخذ هذه القوة مركـزاً لها فى جزيرة الخرج التى كـانت لاتزال تحتلها بريطانيـا عقب الحرب الفارسية البريطانية[1]. وقد قام المقـيم البريطانى بوضع تقرير مـفصل عن إمارات الخليج العربى وقوتها البحرية حتى يمكن لبريطانيا التعرف على قوتها تمهيداً لفرض سيطرتها عليها [2].

وعلى أثر انسحـاب القوات المصرية من الخليج وشـبه الجزيرة العربيـة سارع المقيم البريطانى فى الخليج بعـقد اجتماع مع الرؤساء البـحريين فى عام ١٨٤٠ فى إمارة عجمان وعن طريق توزيع الهدايا والأموال استطاع أن يصل معهم إلى تفاهم بعدم إحداث أية منازعات فى البحر. وذكر المقيم البريطانى للرؤساء أنه على الرغم من عدم وضعهم تحت الحماية البريطانية المبـاشرة فإن الحكومة البريطانية تنظر بعين الاعتبار إلى جهودهم للاحتفاظ باستقلالهم [3].

وإذا كانت حـملة خورشيـد باشا قد استلـفتت نظر الحكومة البـريطانية إلى تقوية علاقـاتها مع شيوخ الساحل فقـد كان من نتيجة نزاعهـا مع فارس ثم تقرير انسحـابها من جزيرة الخـرج فى عام ١٨٤٢ أن خشى المقيم الـبريطانى فى الخليج الكولونيل روبرتسون Robertson أن يفسر هـذا العمل على أنه دلالة على تناقص ملحوظ فى اهتمـام بريطانيا بمنطقة الخليج، وبالتالـى قد يؤدى إلى تراجع الرؤساء عن تجديد تعـهداتهم بسهولة، ولذلك كـتب روبرتـسون إلى حكومة بومبـاى يشير عليها بتعـديل النظام المتبع بشأن الاتفاقيات السنوية، ويستـبدل به اتفاق دائم يحرم جمـيع المنازعات المشروعة أو غـير المشروعـة على سطح البحر دون تحـديد منطقة

---

(١) وثائق القاهرة ـ وثائق منقولة عن محفوظات وزارة الخارجية البريطانية محفظة رقم ١٥:
India Board, May 15, 1841 Sir John Hobkouse to Palmerston. See Enclosure No. 6 from the Secretary to the Government of India to Willghouby (F. O. 75/476).

(٢) وثائق القاهرة ـ وثائق منقولة عن وزارة الخارجية البريطانية محفظة رقم ١٥ :
Brampton to Farren, August 1841 (P. O. 78/469).

(٣) Bombay Governement, op. cit., Vol. XXIV p. 337 ff. See Historical Sketch of Joasmee Tribes.

معينة. ولكن السلطات البريطانية خشيت أن يحملها هذا الاتفاق مسئولية كبيرة لاتطيقها ميزانيتها فاقترحت أن يكون الاتفاق لمدة عشر سنوات كتجربة يمكن بعدها توقيع الاتفاق المقترح مع الرؤساء البحريين بصفة دائمة. ولعل السبب فى ذلك ما كان يحدث فى هذه الإمارات من اضطرابات كثيرة فى السنوات القليلة التى سبقت توقيع تلك الاتفاقية حتى أن كثيراً من الرؤساء رحبوا بعقدها أملا فى أن تنقذهم من الفوضى والتهديد اللذين كانا يشعران بهما من جراء تعدى الرؤساء الأقوياء عليهم. وقدوقع اتفاقية ١٨٤٣ الرؤساء المتنازعون وهم سلطان بن صقر حاكم الشارقة وخليفة بن شخبوط حاكم بنى ياس (أبو ظبى) ومكتوم بن بطى حاكم بوفلاسة (دبى) وعبد الله بن راشد حاكم أم القوين وعبد العزيز بن راشد حاكم عجمان، وقد حرص المقيم البريطانى أن يجعلهم يعبرون فى مقدمة الاتفاقية عن شدة استيائهم من المنازعات التى تحدث فى البحر وخصوصاً فى مواسم صيد اللؤلؤ فذكروا فى مقدمة هذه الاتفاقية «بعد أن تحققنا من الفوائد التى تعود علينا من سلامة الملاحة وخاصة فيما يتعلق بتقدم مصائد اللؤلؤ فإنا نتعهد أمام المقيم البريطانى باحترام الشروط الآتية» وتتلخص هذه الشروط فيما يأتى :

أولا : تحريم أى اشتباك بحرى مسلح ابتداء من يونيو ١٨٤٣ ولمدة عشر سنوات (أى حتى نهاية مايو ١٨٥٣).

ثانيًا : فرض عقوبة على كل من يخالف هذا الشرط بمجرد أن يبلغ نبأ الاعتداء إلى أحد الرؤساء.

ثالثًا : قبل توقيع أية عقوبة يتعهد الرؤساء العرب بنقل مضمونها إلى المقيم البريطانى العام أو قائد حامية باسادور (مركز البحرية البريطانية فى جزيرة قشم) حتى يكون الحكم مطابقًا لتوجيهاته.

رابعًا : فى نهاية السنوات العشر المحددة لانتهاء أجل هذه المعاهدة يتعهد الرؤساء ببذل كل ما فى وسعهم لمد هذه الهدنة وجعلها دائمة فإن لم يتفقوا فيما بينهم احتكموا إلى المقيم العام ليجدد هذا العقد (١).

---

(١) Aitchison, op. cit., Vol. X pp. 133 - 134.

على أن الأمور لم تسر فى هدوء تام عقب توقيع تلك المهادنة، وإنما تميزت السنوات التى تلت توقيعها بالكثير من الاعتداءات؛ ولذلك كانت الحكومة البريطانية لاتعدم وسيلة للتدخل بين آونة وأخرى لفض الخلافات، وما أكثرها. وكانت الاعتداءات سواء فى البر أم البحر تقع فى مواسم صيد اللؤلؤ وكانت فرصة الحكومة البريطانية للتدخل شيئًا فشيئًا فى شئون تلك الإمارات(١). ففى عام ١٨٤٥ قتل الشيخ خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبى، وبعد خلو مقعد الحكم فترة كانت مليئة بالاضطرابات، قفز إلى الحكم ابن أخيه سعيد بن طحنون، وكان من بين الأعمال الأولى التى قام بها الحاكم الجديد عقد حلف مع القواسم تمهيداً لشن هجوم على إمارات دبى وعجمان وأم القوين، غير أن هذا الحلف لم يعمر طويلا. وفى عام ١٨٤٨ عاد حاكم أبو ظبى إلى التفكير من جديد فى إقامة حلف بين عرب الساحل لإقصاء السعوديين الذين كانوا يتطلعون إلى تلك المشيخات؛ ولما نفد صبر حاكم أبو ظبى تجاه الإبطاء فى عقد هذا الحلف انفرد يعمل ضد السعوديين وتمكن من إبعادهم عن البوريمى بالتعاون مع سلطان مسقط فى عام ١٨٤٨ واحتل الواحة قرابة ثمانية أشهر، وهنا استبدت الغيرة بزملائه الرؤساء تجاه نجاحه ووجد الشيخ سعيد بن طحنون نفسه أمام حلف مناوئ له فاضطر إزاء ذلك إلى الانسحاب من البوريمى وعادت الواحة إلى سيطرة السعوديين من جديد(٢). وإذا كان الطابع الذى تميزت به علاقة الرؤساء بعضهم ببعض هو طابع الغيرة والتنافس فيمكن نتيجة لذلك أن نقرر أنهم قد استفادوا من توقيع المعاهدات مع الحكومة البريطانية وخاصة معاهدة ١٨٤٣ فائدتين:

الفائدة الأولى: حمايتهم من الدولة السعودية التى حاولت فى ذلك الوقت (فى عهد الحكم الثانى للإمام فيصل بن تركى ١٨٤٣/ ١٨٦٥) ضم هذه المشيخات إلى حوزتها، واقتصر الأمر على دفع قدر من «الزكاة» إلى السعوديين من قبل هذه الإمارات. **والفائدة الثانية**: حمايتهم من تعدى إمارة الشارقة أقوى الإمارات نفوذًا فى ذلك الوقت، وقد حاول رئيسها بدوره السيطرة على هذه المشيخات.

(١) Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV p. 345.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبى للخليج العربى ص ص ٢٢٦ / ٢٢٧

ففيما يختص بالدولة السعودية حدث عقب توقيع هذه المعاهدة أن أراد الإمام فيصل بن تركى بعد أن وطد حكمه فى الإحساء وعاد إلى احتلال البوريمى أن يمد نفوذه على الساحل العمانى، كما كان الحال على عهد أسلافه فى مستهل القرن التاسع عشر، وبالتالى ضم هذه المشيخات إلى حكومته، ومن ثم أرسل إلى رؤساء هذه المشيخات عدة رسائل يعبر فيها عن رغبته فى انضمامهم إلى الدولة السعودية، وبطبيعة الحال خشى الرؤساء عاقبة ذلك فأسرعوا بإبلاغ ما حدث إلى المقيم البريطانى فى نوفمبر ١٨٤٣، وكان للاحتجاج الصارم الذى قدمته الحكومة البريطانية للإمام فيصل أثر قوى فى إقلاعه عن تنفيذ تلك الفكرة [١]، ولم يشأ الإمام فيصل الاصطدام ببريطانيا فى الخليج لعدم امتلاكه قوة بحرية فى ذلك الوقت المبكر من حكمه يستطيع بها مقاومتهم وإن كان نفوذه البحرى قد أخذ يستفحل خطره فى خلال السنوات التالية. وفى شهر يوليو ١٨٤٥ قدم الكابتن كمبال المقيم البريطانى فى الخليج تقريراً مطولا عن مشيخات الساحل وعلاقتها بالسعوديين، فذكر أن هذه المشيخات رغم استقلالها إلا أنها تعترف بنفوذ الحاكم السعودى حينما تمكنه قوته أو منازعاتهم من ممارسة ذلك النفوذ [٢]. وذكر كمبال فى تقريره إلى حكومة الهند أن المشايخ يلتزمون بتقديم المئونة إلى حامية البوريمى السعودية وأن حاكم هذه الواحة تركى السديرى كثيراً ما يتدخل فى المنازعات التى تقوم بين أولئك الشيوخ. ويبدو أن الشيوخ أنفسهم كانوا ينظرون إلى الدولة السعودية كقوة يلجأون إليها حتى فى منازعاتهم الداخلية، ففى عام ١٨٥٥ وقعت مشاكل كثيرة بين سعيد بن طحنون وبين عدد كبير من أفراد قبيلة بنى ياس الذين ثاروا عليه واختاروا الشيخ زايد بن خليفة خلفاً له، وحينما حاول سعيد بن طحنون استرجاع سلطته طلب زايد من الإمام فيصل أن يساعده فأرسل الأخير تعليماته الخاصة إلى تركى السديرى حاكم البوريمى ليقدم له المساعدة المطلوبة، وبهذه الطريقة استطاع الشيخ زايد أن يحتفظ بسيطرته [٣].

(١) Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV p. 454, See Historical Sketch of Wahabee Tribes.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة السعودية عرض الحكومة السعودية، جـ١، ص ص ٢٠٧/٢٠٨.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة السعودية - عرض الحكومة السعودية، جـ١، ص ص ٢١٢/٢١٥.

وفيما يختص بإمارة الشارقة فيلاحظ أن عقد معاهدة ١٨٤٣ قد حدث من نشاط سلطان بن صقر شيخ تلك الإمارة، وبالتالى أدت إلى فشل محاولاته المتكررة التى كان يقصد بها ضم مشيخات الساحل إلى حكمه نتيجة ضغط الحكومة البريطانية المتواصل، كما سبقت الإشارة إلى ذلك[١]. ففى خلال تلك السنوات برز الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة على أنه أقوى الزعماء نفوذاً على الساحل، وقد أضاف لنفسه قوة جديدة على أثر استحواذه على بعض مقاطعات تقع فى ساحل الباطنة منتهزاً فرصة النزاع الذى نشب بين مسقط وصحار عام ١٨٣٩ فناصر قضية حمود بن عزان حاكم صحار واستطاع أن يقتطع بعض الأراضى ويضمها إلى إمارته، وفضلا عند ذلك استطاع أن يضع يده على الفجيرة كما كان يسيطر أيضا على رأس الخيمة التى اتخذها عاصمة لحكمه[٢]؛ وبدأت الاضطرابات فى عام ١٨٤٠ حينما قام بعض البدو من قبيلة النعيم بالهجوم على إمارة عجمان بالتعاون مع حاكم أم القوين وتمكنوا من الاستيلاء على حصن المدينة، لذا قام سلطان بن صقر بشن غارة على قبيلة النعيم وتمكن أتباعه من إحراقها انتقاما للمساوئ التى تسببت فيها هذه القبيلة لسكان عجمان، ولكنه لم يستطع أن يحول هجومه إلى أم القوين التى تحالفت مع النعيم، وذلك انتظاراً لانقضاء أجل المهادنة البحرية وبعد انتهائها سارع بإرسال عدة سفن تحت قيادة ابنه صقر ومكتوم بن بطى حاكم دبى وفى ذلك الوقت ظهر خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبى وكان ينافس الشيخ سلطان بن صقر فى الزعامة على الساحل، وقد ناصر الشيخ خليفة أم القوين وقام بهجوم مفاجئ على دبى وأدركت الحكومة البريطانية أن هذه الاضطرابات التى يقوم بها سلطان بن صقر كانت خطة يبغى من ورائها إخضاع كل من عجمان ودبى وأم القوين إلى سيطرته[٣]،ولكن لم يلبث أن تعرض الشيخ سلطان لمتاعب عائلية فانتهز الشيخ عبد الله بن راشد حاكم أم القوين فرصة

(١) Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV P. 3339 ff.

(٢) Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV p. 70, See Observation on the Past Policy of the British Government to the Arab Tribes of the P. G.

(٣) Ibid. pp. 357 - 345 - Historical Sketch of Joasmee Tribes.

ذلك لكى يقوى من استحكاماته على الساحل خلافًا للمعاهدات البحرية، فوقفت الحكومة البريطانية ضده وأرغمته على تحطيم جميع وسائل التحصينات التى أقامها فى بلاده [(١)]. ومن ثم يتضح لنا أن توقيع معاهدة عام ١٨٤٣ وإشراف بريطانيا على زعماء الساحل قد خففت كثيرًا من حدة التوتر الذى أخذ يستفحل خطره بين الرؤساء البحريين [(٢)].

وهكذا كان أثر السياسة البريطانية واضحًا تمام الوضوح نحو تفكيك هذه الإمارات والوقوف ضد أية حركة من حركات التوحيد، ولكن مما يستلفت النظر أن النشاط البحرى أخذ فى التناقص فى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ولكن لانعتقد أن ذلك كان بفعل المعاهدات، وإنما يمكن أن نرجع ذلك إلى أن هؤلاء العرب قد أخذوا يفقدون قوتهم البحرية وبالتالى أهم مصدر من مصادر قوتهم، وثروتهم فضلاً عن عدم قدرتهم على الاشتغال بالتجارة نظرًا لعدم استطاعتهم منافسة الملاحة البخارية فى المحيط الهندى لدرجة أن أسطول مسقط ذاته قد تأثر بشكل واضح من هذه المنافسة؛ وعلى الرغم مما لحق الرؤساء العرب من ضرر فإننا نلاحظ مسايرتهم للسياسة البريطانية دون مقاومة أو معارضة فلم يحاولوا مراوغة هذه السياسة، بل إنهم سارعوا قبل انتهاء أجل معاهدة عام ١٨٤٣ إلى الدخول فى اتفاق جديد ضمن للحكومة البريطانية إشرافًا أقوى على شئونهم الداخلية، ويعد اتفاق السلام الدائم Perpetual Peace الذى وقعه أولئك الرؤساء أمام المقيم البريطانى فى الخليج الكابتن كمبال فى مايو ١٨٥٣ الوثيقة التى نظمت أسس علاقات بريطانيا بهذه المنطقة حتى انسحابها، وكانت هذه المعاهدة فاتحة عهد من السيطرة البريطانية على هذه المشيخات. وقد وقع هذا الاتفاق نفس الرؤساء الذين وقعوا معاهدة عام ١٨٤٣ وعادوا إلى تأكيد الفوائد التى تحققوا من وجودها بفضل المعاهدات البحرية والمساوئ التى تحدث وخصوصًا فى مواسم صيد اللؤلؤ فى حالة عدم وجود اتفاقيات منتظمة. وقد أقر الاتفاق الجديد احترام جميع

---

(١) Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV p. 70, See Observation on the Past Policy of the British Government to the Arab Tribes of the P. G.

(٢) Ibid., pp. 357 - 345 - Historical Sketch of Joasmee Tribes.

الشروط التى وردت فى الاتفاقية السابقة عام ١٨٤٣، وأن تتوقف المنازعات نهائيًا ابتداء من شهر يونيو ١٨٥٣، وقد جاء بصدد ذلك «أن ينقطع الحرب والجدال فيما بين رعايانا والمتعلقين علينا وليستقيم بين الجمع منا ومن يعقبنا صلح تام فى البحر على الدوام». وتقرر الاتفاقية أنه إذا ما حدث اعتداء على أى فرد فى البحر فلا يحق للقبيلة المجنى عليها الانتقام، وإنما عليها أن تبلغ الأمر إلى السلطات البريطانية فى الخليج وأن تقوم الحكومة البريطانية بمراقبة الأمور فى البحر، وأن تعمل على تنفيذ شروط الاتفاقية. ومما يستلفت النظر فى أمر هذه الاتفاقية أنها أول اتفاقية يصدق عليها حاكم الهند العام، إذ يلاحظ أن المعاهدات السابقة كان يقتصر المقيم البريطانى على توقيعها [(١)]. ومن المهم أن نذكر أن هذا الاتفاق ظل من الناحية النظرية نافذ المفعول حتى الانسحاب البريطانى من الخليج فى عام ١٩٧١وذلك على الرغم من تغير الظروف التى عقد فيها [(٢)]. وفى الواقع أن الحكومة البريطانية اتخذت من هذا الاتفاق أداة لتشديد قبضتها على هذه المشيخات تحقيقًا لإيجاد سلم دائم يتمشى مع مصالحها حتى اتسمت علاقتها بالكثير من المظالم والإجحاف والغرامات التى كانت كثيرًا ما تفرضها على أمراء الساحل بحجة مخالفتهم لنصوصه، ومن ناحية أخرى كانت تشجع بعض الشيوخ إذا وجدت منهم حرصًا على المحافظة على الأمن بمكافأتهم بهدايا سنوية بسيطة كقطعة من قماش أو بندقية أو سيف مرصع [(٣)].

ولدينا عدة ملاحظات رسمية عن السياسة البريطانية فى تلك الإمارات وهى ملاحظات أدلى بها المستر بادجر Badger الذى كان عضوًا فى لجنة التحكيم فى النزاع بين مسقط وزنجبار والتى بعث بها إلى حكومة الهند فى عام ١٨٦١ وسجل فيها بعض المظالم التى كان يوقعها المقيم البريطانى والضباط الإنجليز على عرب هذه المشيخات وشيوخها. ويؤكد بادجر فى تقريره بأن القبائل العربية فى الخليج غير راضية لدرجة كبيرة عن إجراءات المقيم فى بوشهر وإجراءات وكلائه الوطنيين على الساحل. ذلك أن الزعماء يشكون من أن ممارسة المقيم للسلطة عليهم تحمل

(١) Aitchison, op. cit., Vol. X pp. 135 - 136.

(٢) الداود، الخليج العربى والعلاقات الدولية، ص ١٩.

(٣) Zwemer, Arabia, The Cradle of Islam p. 231.

طابع الغطرسة والكبرياء إلى أقصى الحدود، وأن رقابته تتجاوز بكثير حدود التدخل الذى أقنعوا بالسماح به للمقيم البريطانى بموجب اتفاقية مايو ١٨٥٣ السالفة الذكر، وأنهم بذلك قد أصبحوا فى أقصى حالات الخضوع الذليل لسلطته المطلقة، وكثير من أولئك الزعماء كانوا يأتون إلى عدن بقصد تقديم ظلاماتهم بهذا الخصوص إلى البريجيدير كوجلان. والشكوى العامة هى أن معاملة الكابتن جونز لهم تعسفية للغاية وأنهم لايملكون الوسائل للانتصاف منها، ويقولون بأنه بمجرد وصول خبر إلى المقيم من أحد وكلائه الوطنيين بأن زعيمًا أو فردًا من قبيلة ما قد تعدى على قبيلة أخرى فإن قطعة حربية ترسل فى الحال لفرض غرامة على المذنبين المزعومين، وهم يؤكدون بأن هذا التدخل ليس مقصوراً على الاعتداءات المتكررة فى البحر وإنما يمتد إلى العلاقات التى بينهم على الساحل، كما يؤكدون أن هذه العقوبات لايسبقها أى تحقيق كامل محايد. ويمضى بادجر فى تقريره فيقول : «إنه لايستطيع أن يشهد بصحة هذه الوقائع، وإن كان يسلم بوجود شعور عام بعدم الرضا بين العرب نتيجة للسياسة البريطانية فى الخليج، وأن نظام الغرامات لينفذ إلى مدى مشكوك فى حكمته حيث يجرى تغريم الزعماء والقبائل من جانب المقيم بشكل واسع لأتفه المخالفات، كما أن الغرامات تبتز منهم تحت التهديد، فقد حدث أن أرغم حاكم دبى على دفع مبلغ مائة ريال لإطلاقه النار من قصره على قطيع من الأغنام لقبيلة كان على خلاف معها، فى حين أن غيره قد أرغم على دفع ٣٠٠ ريال غرامة بتهمة سلب قطيع من الأغنام من الأراضى المجاورة. وحدث فى ذلك الوقت أن دعى زعيم قبيلة القواسم للمثول أمام الكابتن جونز Jones الذى أصر على تغريمه فى الحال غرامة مماثلة، على أنه فى هذه الحالة بالذات قدمت هدية للمذكور تفوق بكثير قيمة المبلغ الذى دفع وأقل ما يقال فى هذا بأنه إجراء غريب، ويمكن تكوين فكرة عن المدى الذى ينفذ به هذا النظام، مما تعلمه الحكومة جيداً من وجود عدة آلاف من الريالات بخزانة دار الإقامة فى بوشهر وهى حصيلة الغرامات التى جمعت من شيوخ الساحل». وعلى الرغم من تسليم بادجر بضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لكبح روح الشغب والحرب ضد القبائل البحرية من أجل سلامة التجارة فى الخليج وازدهار السكان أنفسهم بصورة عامة. إلا أن بادجر يرى مع ذلك ألا يتعدى الأمر الحقوق الممنوحة لبريطانيا

بموجب المادة الثالثة من اتفاقية عام ١٨٥٣ التي وافق بمقتضاها عدد من الزعماء العرب في الخليج على تحكيم المقيم البريطاني في بوشهر تحت ظروف معينة وقد نصت على «أنه في حالة وقوع عمل عدائي في البحر من قبل أي من هؤلاء المشتركين معنا في هذه المعاهدة على أي من رعايانا أو أتباعنا فلن نتوجه للثأر في الحال بل نقوم بإبلاغ الأمر إلى المقيم البريطاني أو قائد حامية باسادور الذي يقوم على الفور باتخاذ الخطوات الضرورية للحصول على تعويضات عن الأضرار التي وقعت بشرط أن يقام الدليل المقنع على وقوع تلك الأضرار» وعلى الرغم من أن صياغة هذه المادة من شأنها أن تمنح المقيم صلاحية غير محددة للتدخل في الشئون البحرية للزعماء المشتركين غير أن الأمر في رأي الأخيرين هو أنهم قد عينوا المقيم وسيطًا أو محكمًا بينهم وليس قاضيًا يوقع الجزاء عليهم وهم يزعمون أنهم قد فهموا أن هذا التدخل ينحصر فقط في حالات السلب العامة أو القرصنة في البحر، علاوة على ذلك فإنهم لم يقصدوا بأن ينطبق هذا الأمر على معاملاتهم في أعمال حربية مشروعة ضد أعدائهم سواء أكان ذلك في البحر أو البر.

ويختم بادجر تقريره بقوله «وإني لأترك للحكومة تقرير مدى صحة ما ذهب إليه العرب في تفسيرهم للمادة المذكورة، وكيف أن المقيم يمكن أن يكون قد تجاوز صلاحيات أكثر مما تقصده نصوصها، وإن اعتقادي القوي على أساس خبرتي الشخصية الواسعة مع القبائل العربية وما قد سمعته من تلك الناحية على وجه الخصوص هو أن نفوذ المقيم البريطاني في الخليج يمكن أن يكون ذا فائدة أكبر من ناحية عامة لو أن إجراءاته كانت تنفذ بروح أكثر مجاملة وتوفيقًا، وكذلك لو كانت أحكامه أقل اقترانا بفرض الغرامات، وإن واقع ما يدل عليه اتجاه الزعماء البحريين هو أنهم سيهللون لوجود أية سلطة بحرية أخرى في الخليج على اعتبار أن ذلك فرصة مناسبة لفصم عرى الصداقة مع بريطانيا» [١]. وصدق ما توقعه

(١) من المستر جورج برسى بادجر إلى حكومة بومباى، نقلا عن أوراق بادجر، وجه ورقة رقم ٢٨٧ إلى وجه رقم ٢٩٠. من المستر بادجر المسئول عن هيئة مسقط وزنجبار إلى المستر أ. ك. فوربس سكرتير الحكومة بالنيابة. انظر التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة السعودية. (الوثائق)، المجلد الثاني ص ص ٢١١ - ٢١٤.

بادجر عندما رحب بعض شيوخ الساحل بظهور العثمانيين على ساحل الخليج إبان حملة مدحت باشا على الإحساء كما سنتعرض لذلك فيما بعد.

تجارة الرقيق :

لم تكتف الحكومة البريطانية بعلاقاتها مع أمراء الساحل عند حد قمع الأنشطة البحرية المعادية بل انتهزت الفرصة لكى تجبر الرؤساء على توقيع معاهدات خاصة بإلغاء تجارة الرقيق، وتعتبر هذه المعاهدات تتمة للمعاهدات والاتفاقيات التى عقدتها بريطانيا مع سلطنة مسقط، ففى عام ١٨٤٠ وقع شيوخ رأس الخيمة وأم القوين ودبى وأبو ظبى اتفاقية تعطى للسفن البريطانية حق مصادرة السفن المشتغلة بتجارة الرقيق من رأس دلجادو على الساحل الشرقى الإفريقى إلى رأس جوادور على الساحل الفارسى [١]. وفى عام ١٨٤٧ وقع المقم البريطانى فى الخليج الكولونيل هنل معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق مع سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة والشارقة، وتلتها نفس العام توقيعات من الشيوخ الآخرين فوقع عليها فى أبريل الشيخ مكتوم بن بطى حاكم دبى والشيخ عبد العزيز حاكم عجمان، وفى مايو وقع كل من الشيخ عبد الله بن راشد حاكم أم القوين، والشيخ سعيد بن طحنون حاكم أبو ظبى. وتعهد الرؤساء بموجب هذه المعاهدة التى عقدت «بغرض توطيد دعائم الصداقة بينهم وبين الحكومة البريطانية» بأن يمتنعوا عن نقل الرقيق من إفريقيا على السفن التابعة لهم أو التابعة لرعاياهم، وأجازوا للحكومة البريطانية وبوارجها حق التفتيش ومصادرة السفن التى تشتغل بنقل تلك التجارة [٢]، ولإحكام الحلقة استطاعت بريطانيا أن تعقد معاهدات خاصة بقمع تجارة الرقيق مع كل من الدولة العثمانية وفارس، ففى عام ١٨٤٧ أبلغ السفير البريطانى فى الأستانة اللورد بالمرستون وزير الخارجية البريطانية أن السلطان العثمانى تعهد بمنع استيراد الرقيق الإفريقى من الموانى الواقعة على سواحل الخليج وذلك استجابة

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf part I pp. 9 - 12 (F. O. 78 / 5108).

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. X pp. 133 - 134.



لرغبات الحكومة البريطانية وإثباتًا لصداقته الوطيدة، كما عرض السلطان أن يقدم بعضًا من سفنه الحربية لكي تتعاون مع الأسطول الإنجليزى فى وقف تلك التجارة، ولكن بطبيعة الحال اعتذرت الحكومة البريطانية عن قبول هذا العرض حتى لايكون هنالك مبرر للدولة العثمانية للإبقاء على سفن حربية لها فى الخليج؛ وفى السنة التالية ١٨٤٧ بعث شاه فارس إلى كل من حاكم فارستان وأصفهان فرمانًا ينص على أنه رغبة فى إبقاء علاقات الصداقة مع الحكومة البريطانية فإن استيراد الرقيق إلى المقاطعات الفارسية عن طريق البحر يجب منعه. وفى عام ١٨٤٩ اضطرت الحكومة البريطانية إلى تجديد الاتفاقيات التى عقدت مع شيوخ الساحل المهادن فى عام ١٨٤٧. وفى هذه الاتفاقيات تعهد الرؤساء أنه رغبة منهم فى تقوية أواصر الصداقة بينهم وبين بريطانيا فإنهم يرتبطون بالكف عن استيراد الرقيق من سواحل إفريقيا على سفنهم أو سفن أتباعهم، وأجازوا للسفن البريطانية حق التفتيش ومصادرة السفن المشتغلة بتجارة الرقيق، وتقرر بمقتضى مرسوم بريطانى صدر فى أغسطس ١٨٤٩ مايلى: [1]

أولا : محاكمة السفن المشتغلة بتجارة الرقيق، وعهد بذلك إلى المحكمة البحرية العليا.

ثانيًا : يعد الأشخاص الذين يدلون بشهادات كاذبة بمثابة مجرمين. وأباح المرسوم جواز تحطيم السفن وبيع ما عليها أو مصادرتها لصالح بريطانيا. على أننا نلاحظ أن عمليات التفتيش البحرى لم تكن عادلة تمامًا، ذلك أنه بمقتضى مرسوم برلمانى صدر فى عام ١٨٤٨ تقررت مكافأة تشجيعية للبحارة الإنجليز فى حالة ضبطهم سفنًا تشتغل بتجارة الرقيق، ومن ثم أخذت عمليات التفتيش تأخذ فى الازدياد لدرجة أنه كان يشك فى سلامتها. وفى عام ١٨٥١ تم عقد اتفاقية مع فارس سمح فيها للسفن البريطانية ومنها السفن التابعة للأسطول الهندى بأن يكون لها سلطة تفتيش السفن الفارسية ومصادرة ما يوجد عليها من رقيق وتقديم السفن

(1) An act for carrying into effect engagements between Her Majesty's and certain Arabian Chiefs in the P. G. for the more effectual suppression of the Slave Trade 1 st August 1849. See Aitchison, op. cit., Vol. X appendix 46 p. cxiviii.

المشتغلة بتلك التجارة إلى السلطات الفارسية لتوقيع الجزاء عليها [١]. وفى عام ١٨٥٦ وافق الشيوخ المهادنون وكذا شيخ البحرين على تسليم الرقيق الذين يصلون إلى المقاطعات التابعة لهم إلى السفن الحربية البريطانية [٢].

ومما يستلفت النظر أن رؤساء العرب رغماً عن أن تجارة الرقيق كانت تعتبر مورداً مهماً من مواردهم إلا أنهم لم يظهروا معارضة للسياسة البريطانية نتيجة للضغط المتواصل عليهم، فلم يحاولوا مثلا مراوغة السياسة البريطانية كما فعل السيد سعيد سلطان مسقط لدرجة أن بريطانيا لم تجد ضرورة لعقد اتفاقيات أخرى وإنما اكتفت عندما وقعت معاهدة عام ١٨٧٣ مع كل من سلطان مسقط وزنجبار إلى الحصول على تأكيدات من الرؤساء البحريين وخاصة من سالم بن سلطان حاكم الشارقة وزايد بن خليفة حاكم أبو ظبى بمراعاة شروط المعاهدات السابقة. وقد تبع عقد تلك المعاهدات نشاط بحرى ظاهر قام به الأسطول البريطانى ليضع تلك المعاهدات موضع التنفيذ، على أنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد أثارت مشكلة الاتجار بالرقيق إلا أنها لم تعمد إلى إثارة مشكلة أخرى خاصة بإلغاء اشتغال الرقيق بالخدمة فى المنازل Domestic Slavery باعتباره نظاماً معترفاً به فى التقاليد العربية[٣]، حيث يقوم كل من العبد أو الجارية بإدارة البيت، ولايزال كثير من حكام الجزيرة العربية والخليج العربى يكونون من أولئك الرقيق بعد تحريرهم حرسهم الخاص[٤]. ويؤكد برترام توماس أن الحكومة البريطانية برغم ما بذلته من جهود لتحرير الرقيق إلا أنها لم تنجح فى ذلك فإن الرقيق أنفسهم لم يظهروا تحمساً كبيراً لتحريرهم فقد كانوا يشتغلون فى مواسم صيد اللؤلؤ قرابة أربعة أشهر فى السنة ويقضون بقية العام بدون عمل يذكر[٥]. وعلى أى حال فقد استطاعت

(١) Coupland, East Africa and It's Invaders p. 53. See also Danvers, The Persian Gulf Route & Commerce, Asiatic Quarterley Review Vol. V January - April 1888 pp. 409 - 410.

(٢) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the P. G. part 1 pp. 9 - 12 (F. O. 78 / 5108).

(٣) Thomas, Alarms & Excursions in Arabia p. 149.

(٤) Dickson, the Arab of the Desert p. 502.

(٥) Thomas, op. cit., p. 237.

الحكومة البريطانية تحت حجة قمع هذه التجارة من تحقيق أهدافها السياسية فى الساحل العمانى، كما أتت المعاهدات والاتفاقيات التى عقدتها مع شيوخ الساحل بنتائج بعيدة المدى فى المحافظة على الأمن فى الخليج فضلا عن أن تلك السياسة لم تكلفها مجهودات حربية أو مادية تستحق الذكر، بل ربما تكون قد استفادت - كما رأينا - من الغرامات والجزاءات التى كانت توقعها على المخالفين؛ ومن ناحية أخرى تمكنت الحكومة البريطانية من مسح الخليج ووضع الخرائط الخاصة به، ومما يذكر أن كلا من البحرية الهندية والأسطول الملكى البريطانى (بعد عام ١٨٦٣) هما اللذان قاما بأعمال المسح هذه، كما تمكنت الحكومة البريطانية فى عامى ١٨٦٤، ١٨٦٥ من البدء فى مد الخطوط البرقية فى أجزاء مختلفة من الخليج. وتعود فكرة مد الخطوط البرقية إلى ثورة البنغال والاضطرابات التى حدثت فى أطراف الهند فى عام ١٨٥٧ مما نبه الحكومة البريطانية إلى ضرورة الإسراع فى مد الخطوط البرقية لتكون على اتصال سريع بمستعمراتها فى الهند، كما شاركت الدولة العثمانية الحكومة البريطانية فى ذلك الاهتمام على أثر حرب القرم (١). ويرى هوسكنس Hoskins أن بريطانيا اتجهت فى بداية الأمر إلى استخدام طريق البحر الأحمر لكى تبتعد عن المشاكل السياسية التى كان من المحتمل أن تتعرض لها إذا ما استخدمت طريق الخليج من جانب فارس والدولة العثمانية فضلا عن أنه من الممكن سيطرتها على طريق البحر الأحمر فى أقل مجهود، ولكن حال دون ذلك أن عمليات المسح التى أجريت فى البحر الأحمر لم تكن دقيقة تمامًا فضلا عن أن بعض الصعوبات الفنية وقفت حائلا دون استخدام ذلك الطريق (٢). وهكذا اتجه الاهتمام إلى الطريق الآخر بإنشاء خط برقى يبدأ من أحد موانى البحر المتوسط إلى رأس الخليج العربى حيث يتم اتصاله بحريًا بالهند من جهة وبريطانيا من جهة أخرى. ومما يستلفت النظر أن فكرة مد الخطوط البرقية سارت جنبًا إلى جنب مع مشروع خط سكة حديد الفرات، ولكن إذا كان المشروع الأخير قد أحبط إلا أن بالمرستون تبنى

---

(١) Goldsmid, Telegraph & Travel p. 57. See also Encylopeadia Britannica, Article Persian Gulf.

(٢) Hoskins, British Routes to India p. 377.



مـد الخطوط البرقـية، وقـد صرح بأن إنشـاء تلك الخطوط مـخالف تمامًـا للسكة الحديدية. وفى عام ١٨٥٨ قررت الدولة العثمانية إنشاء خط برقى يبدأ من الأستانة ويمر بسـيواس وديار بكر والموصل وبغداد ويـنتهى فى البصـرة على أمل أن تقوم الحكومة البريطانيـة بتكملة هذا الخط من رأس الخليج إلى كراتشى[١]، وفى أكتوبر ١٨٦٣ وقع اتفاق بين الباب العـالى والحكومة البريطانية نصت المادة الثالثـة عشرة منه على إنشـاء شبكة من الخطوط البـرقية من بغـداد إلى البصـرة ومن بغداد إلى خانقـين على أن تتلاقـى هذه الخطوط مع الخط البرقى المار بالخليج العـربى، وتلا هذا الاتفاق اتفاق آخر وقع فى عـام ١٨٦٤ ويقضى بإيجاد اتصال برقى بين الهند والممتلكات العثمانية [٢]. وعلى أثر ذلك أرسلت حكومـة الهند الكولونيل باتريك ستـيوارد ليقـوم بدراسة سواحل الخليج اسـتعداداً لمد أسـلاك بحرية تتـصل بالفاو بأسلاك برية تربطها بالخط التركى فى بغداد وقد بدأ العمل فعلا فى ذلك الخط فى عام ١٨٦٤؛ على أنه نظرا للنفـوذ الواهن للدولة العثمانية جنوب بغـداد فقد رأت بريطانيا إيجـاد خط آخر يصل فارس بميناء بوشـهر، كما تم الاتفـاق بين الحكومة البريطانية وفارس على مد الخط من بغـداد إلى طهران عن طريق كرمنشاه على أن يتم إيصاله ببوشـهر عن طريق أصفهـان وشيراز إلى الهند [٣]، وذلك على الرغم من أن الحكومة الفارسية لم تظهر تحمسها التام لذلك المشروع [٤]، وعلى أى حال استطاعت الحكومـة البريطانيـة فى خلال فتـرة وجيزة مـد الخطوط البرقيـة البرية والبـحرية بين الهند ومـوانى الخليج. وكان لـذلك أثر عظيم فى توسيع المصـالح البريطانية فى الخليج والبلاد المجاورة له [٥].

وقد يكون من المناسب أن نعرض للاتفاقيات البرقية التى عقدتها بريطانيا مع رؤسـاء السـاحل المهـادن؛ والواقع أن عـقد هذه الاتفـاقـيات كـان أمراً ضـرورياً للمحـافظة على منشـآت البرق إذ لم يكن فى استـطاعة سلطة ما أن تـفرض على

---

(١) Ibid., p. 373.

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. XI pp. 4/5.

(٣) Sykes, History of Persia Vol. II pp. 367/368.

(٤) Danvers, op. cit., p. 411.

(٥) Wilson, The Persian Gulf p. 268.

سكان هذه الجهات احترام هذه المنشآت فى منطقة كهذه دون أن يكون لها نفوذ فعال على رؤساء القبائل، ولم تكتف الحكومة البريطانية بنفوذها الأدبى بل نصت فى اتفاق عقدته مع الرؤساء المهادنين فى عام ١٨٦٤ وألحقته بمعاهدة ١٨٥٣، جاء فى مقدمته «أنه نظراً لأهمية البرق فى رخاء التجارة فإن رؤساء العرب يمنعون رعاياهم عن المساس بشيء من منشآته»، كما جاء فى المقدمة أيضاً «إن تجارة المشيخات قد ازدادت وأن سفنهم قد احترمت بموجب اتفاقية عام ١٨٥٣، ولما كانت الحكومة البريطانية تقوم بإنشاء خطوط برقية فى عدة مناطق على سواحل الخليج فإننا نتعهد عن أنفسنا وخلفائنا بأن نمتنع عن المساس بالخطوط التى تمر فى مقاطعاتنا وإذا حدث أى اعتداء من جانب أحد أتباعنا فسوف نعاقبه وتسمح لنا الحكومة البريطانية بإرسال برقياتنا بنفس الأجور التى يدفعها الرعايا الإنجليز»[١]!!.

* * *

أشرنا فيما سبق أن علاقة بريطانيا بهذه المشيخات لم تقتصر عند حد الإشراف البحرى على تنفيذ قواعد الهدنة البحرية كما كانت تجيز لها المعاهدات المعقودة، وإنما استمرت فى ممارسة سيطرتها حتى فى الشئون الداخلية لتلك الإمارات[٢]، وكان للمقيم البريطانى فى بوشهر وكيل وطنى يقيم فى الشارقة يخبره بكل ما يجرى فى الداخل، وذلك عن طريق وكلاء وطنيين من أهالى البلاد منبثين فى مختلف الإمارات؛ وأوضح مثل على هذا التدخل هو ما حدث فى عام ١٨٦٨ بالنسبة لشيخ أبو ظبى زايد بن خليفة، فقد اشترك هذا الشيخ مع حاكم البحرين فى غارة شناها على قطر ونهبا معظم قراها، وفى سبتمبر عام ١٨٦٨ أبحر المقيم البريطانى الكولونيل لويس بلى Pelly على بارجتين حربيتين حيث أرغم شيخ البحرين على التخلى عن حكمه. ولكن بالنسبة لشيخ أبو ظبى فقد اكتفى بأن أخذ منه تعهداً بالا يقوم بأية اضطرابات أو خرق للمعاهدات البحرية،

(١) Aitchison, op. cit., Vol. X p. 137.
(٢) O' Shea, Sand kings of Oman p. XVI.

وإذا حدث أى اعتداء فإنه يتحمل حينئذ تبعة ما يحدث، وقد ألزم شيخ أبو ظبى بدفع ٢٥,٠٠٠ ريال غرامة دفع منها ٩,٠٠٠ فوراً وتعهد بأن يدفع الباقى على قسطين، كما تعهد أيضًا بألا يمنع السكان الذين خرجوا من قطر بأن يعودوا إلى بلادهم متى رغبوا فى ذلك، كما تعهد أن يسلم إلى الوكيل الوطنى فى الشارقة جميع السفن التى أخذها من شيخ البحرين [١]، على أن (بلى) عاد فتنازل عن بقية الغرامة، بل إنه أعاد ما أخذه من أموال إلى الشيخ زايد باعتبار ذلك مكافأة عن مسلكه الحميد فى الأيام التى تلت وقوع هذا الحادث [٢]. ثم طمعًا فى كسب نفوذ أدبى أوسع عرض على زايد بن خليفة أن يضم إلى مشيخته قرية العديد الواقعة إلى الجنوب من قطر، ولعل ما دفع (بلى) إلى هذا التصرف الأخير هو احتمال تقدم العثمانيين إلى قطر وتهديدهم للساحل المهادن.

على أن فترة حكم زايد بن خليفة التى امتدت من عام ١٨٥٥ إلى عام ١٩٠٨ قد شهدت تفوق مشيخة أبو ظبى على المشيخات الأخرى، وأصبح زايد بن خليفة أقوى رجل على ساحل الصلح البحرى، وأصبحت إمارته من أهم إمارات هذه المنطقة، وفى عام ١٨٩٢ وقع مع الحكومة البريطانية معاهدة منحها بموجبها حق الإشراف على علاقاته الخارجية وجاء فيها : «إنى لا أدخل أبدًا فى قرار ما ولا محاورة مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الإنكليزية بغير رضا الدولة البهية الإنكليزية، ولا أقبل أن يسكن فى حوزة ملكى وكيل من دولة غير الدولة البهية، ولا أسلم ولا أبيع ولا أرهن ولا أعطى للتصرف أو للتبرع بنوع ما شيئًا من ممالكى لأحد إلا للدولة البهية الإنكليزية». وعقب توقيع هذه المعاهدة مع شيخ أبو ظبى صيغت تعهدات أخرى على نفس هذه الشروط ارتبط بها الشيوخ الآخرون بعدم الدخول فى اتفاقيات أخرى مع غير الحكومة البريطانية [٣]، وقد ردت بريطانيا بعقدها لهذه المعاهدات على ما كان يقوم به الموظفون الفرس من مؤامرات

---

(١) Aitchison, op. cit., Vol. X pp. 137 - 138.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية ـ إدارة العلاقات ـ شعبة البحث ـ عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ٢٤٥.

(٣) O' Shea, op. cit., p. X VI.

فى الساحل العماني بتحريض من روسيا، وكذلك بما كان يبذله الفرنسيون من نشاط فى محاولة انتزاع أراضى من بعض الشيوخ [1]، ومن المعروف أن عقد هذه المعاهدات لم يقتصر على إمارات الساحل المهادن وإنما عقدت مع معظم إمارات الخليج الأخرى عند اشتداد التنافس الأوروبى فى الخليج العربى فى أخريات القرن التاسع عشر، فعقدت مع البحرين عام ١٨٩٢ ومع شيخ الكويت فى عام ١٨٩٩ وقبل ذلك وقعت معاهدة مع سلطان مسقط فى عام ١٨٩١ أى قبل عقد هذه المعاهدات مع شيوخ الساحل. وقد اشتملت بالنسبة لمسقط على إعلان وقعه السلطان وألحق بمعاهدة الصداقة والتجارة التى وقعها مع بريطانيا فى نفس العام، وفى عام ١٨٩٣ أعلنت بريطانيا الدولة العثمانية بتلك الاتفاقيات، وفى عام ١٩٠٣ أعلنت كلا من فرنسا وفارس بأن شئون هؤلاء الشيوخ أصبحت من اختصاص الحكومة البريطانية وحدها [2].

وقد أكدت العلاقات بين بريطانيا ومشيخات الساحل العمانى زيارة اللورد كيرزون نائب الملك في الهند فى نوفمبر ١٩٠٣، ففى أثناء مروره بإمارة الشارقة أقيم حفل كبير لزعماء الساحل ألقى فيه كيرزون خطبته المشهورة التى أجمل فيها أهداف السياسة البريطانية فى الخليج العربى وما حققته فى خلال القرن التاسع عشر وقال فيها : «أعتقد أحيانًا أن سجل الماضى معرض للنسيان وأن هناك من يتساءل لماذا تستمر بريطانيا فى ممارسة هذه السلطات ؟ إن الجواب هو فى تاريخ إماراتكم وعائلاتكم، وفى الوضع الراهن فى الخليج. لقد كنا هنا قبل أن تظهر أية دولة أخرى فى هذه المياه فى التاريخ الحديث. لقد وجدنا الفوضى فأوجدنا النظام وكانت تجارتنا مهددة كما كان أمنكم مهدداً ولقد تطلب ذلك حمايتكم، لقد أنقذناكم من الفناء على أيدى جيرانكم وفتحنا هذه المياه أمام سفن الأمم جميعها ومكنا لأعلامها أن تخفق فى سلام. إننا لم نغتصب بلادكم أو نستولى عليها ولم نقض على استقلالكم بل حافظنا عليه» وختم كيرزون حديثه بأنه يجب المحافظة

(١) Memorandum from the F. O. to I. O. 3 August 1901 (Ind. Off. La / 3/515).

(٢) Foreign Offic Handbook, No. 67 Persian Gulf pp. 44 - 45.

على سلامة الأمن فى الخليج ويجب دعم استقلال هذه الإمارات ويجب أيضًا أن يظل نفوذ الحكومة البريطانية فى المكان الأسمى» (١).

ولذلك فقد طلب كيرزون من كل مشيخة أن تستمر فى احترام تعهداتها مع بريطانيا ولاتدخل فى أية علاقات مع دولة أخرى، وأكد أن الحكومة البريطانية سوف تحترم استقلال هذه الإمارات بشرط أن يحكم المشايخ فى بلادهم بالعدل ويحترموا حقوق التجار الأجانب الذين يمارسون نشاطًا فى بلادهم (٢).

وهكذا ازداد نفوذ الحكومة البريطانية السياسى اتساعًا مع جميع مشيخات الساحل، وساعد على ذلك وجود السفن البريطانية وسريان المعاهدات البحرية فضلا عن السيطرة البحرية التى كانت تمارسها لقمع تجارة الرقيق والقرصنة وتهريب السلاح، حيث عقدت اتفاقيات مع رؤساء الساحل فى عام ١٩٠٢ بمنع التجارة الأخيرة ومصادرة السفن المشتغلة بها (٣). والجدير بالذكر أن وجهة النظر الرسمية للحكومة البريطانية هى أن هذه الإمارات مستقلة، فهى ليست محميات بريطانية بل توصف بأنها إمارات خاضعة للحماية وأن جميع معاملاتها مع الدول الأجنبية تجرى عن طريقها باعتبارها وسيطًا، وينطبق هذا حتى فى معاملات هذه الإمارات مع الحكومات العربية المجاورة (٤).

---

(١) انظر نص خطبة كيرزون على رؤساء الساحل المهادن، فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٣ فى :
Momorandum Respecting British Interests in the P. G. pp. 21 - 22 (Ind. Off. Pol & Secret library Confidential 916 B. 166. See also Rolandshay. The Life of Lord Curzon Vol. 2 p. 216 - and Nicolson. A Study in the Post War Diplomacy p. 122.

(٢) Graves, The Life Of Sir Percy Cox p. 41.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية - عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ٢٤٦

(٤) F. O. Handbook No. 67 The Persian Gulf p. 44.



الفصل الرابع

البحرين بين الأطماع الفارسية
والضغوط البريطانية
١٨٤٢ ـ ١٨٧١

المباحثات الإنجليزية الفارسية ١٨٤٢/ ١٨٤٧ ـ البعثات الفارسية إلى البحرين ـ معاهدة ١٨٦١ ـ النزاع بين قطر والبحرين ـ معاهدة ١٨٦٨ ـ خلع الشيخ محمد بن خليفة وتنصيب على بن خليفة ـ احتجاج الحكومة الفارسية على التدخل البريطاني ـ تصريح اللورد كلارندون ١٨٦٩ ـ استمرار ضغط بريطانيا على الإمارة.

في الوقت الذى كانت فيه بريطانيا جاهدة فى عقد الاتفاقيات مع رؤساء الإمارات العربية الواقعة على الساحل الغربى للخليج العربى، كانت فارس تتحرك فى الاتجاه الشرقى لحدودها، وكان يدفعها إلى ذلك رغبة قوية فى توطيد نفوذها فى أفغانستان، وكان اتجاهها إلى السيطرة على هيرات ـ وهى منطقة جبلية صغيرة تقع على الحدود الهندية الأفغانستانية ـ قد أدى إلى توتر العلاقات بينها وبين بريطانيا؛ والواقع أن فارس قد وجدت تأييداً من روسيا فى القيام بتلك الحملة. ونظراً لأن بريطانيا كانت تعلق أهمية خاصة على هيرات لسلامة الهند فقد احتج السفير البريطانى فى طهران لدى الحكومة الفارسية ١٨٣٧، وطالب بسحب القوات الفارسية فوراً. ولما رفضت فارس ذلك الاحتجاج أرسلت حكومة الهند قواتها إلى الخليج العربى واحتلت جزيرة الخرج الواقعة فى المدخل الشمالى للخليج بالقرب من مصب شط العرب فى يونيو عام ١٨٣٧، فى الوقت الذى منيت فيه القوات الفارسية بفشل ذريع. والواقع أن الحكومة البريطانية كانت تخشى أن تركز فارس اهتمامها على مناوأة الإنجليز فى الخليج بعد فشلها فى حملتها هذه. وقد أضيف إلى ذلك عامل جديد وهو تقدم قوات مصر إلى سواحل الخليج، ولذلك فقد استمرت القوات البريطانية باقية فى جزيرة الخرج متلكأة فى الانسحاب عنها حتى مارس عام ١٨٤٢. وفى عام ١٨٣٩ بعث هنل المقيم السياسى فى الخليج إلى حكومة بومباى على أثر ما تلقاه من وكيله الوطنى فى البحرين بأن حاكم عام مقاطعة فارس يجمع قواته فى كنجون ومن المحتمل أن يقوم بتدبير هجوم مفاجىء على الإنجليز فى جزيرة الخرج، وإذا نجح فى ذلك فإن اتجاهه صوب البحرين سيكون مؤكداً. على أن حكومة الهند لم تعر هذه الملاحظات أهميتها إذ كانت

جهودها منصبة فى مقاومة خطر آخر كان يتمثل فى تقدم قوات خورشيد باشا إلى سواحل الخليج العربى ١٨٣٩. والواقع أن الحكومة البريطانية لم تقدر أهمية الخطر الفارسى بدليل تقرير انسحابها من جزيرة الخرج عقب انسحاب القوات المصرية، وكان ذلك الانسحاب فرصة كبيرة للحكومة الفارسية كى توطد سيطرتها على سواحل الخليج وخاصة حينما أخذت تعزز حامياتها العسكرية فى تلك الجزيرة مما أثار قلق الحكومة البريطانية[1]. وحول ذلك الوقت كتب المقيم البريطانى فى الخليج الكولونيل روبرتسون إلى حكومة بومباى يقول إن فارس تبذل محاولات كثيرة لكى تنشىء لها أسطولا يتكون من جميع السفن التى تمتلكها فى موانى الساحل الفارسى للخليج، وقد عمدت إلى حاكم بوشهر لتنفيذ تلك الخطة. وفى تقرير آخر لروبرتسون أكد أن جزيرة الخرج سوف تصبح عن قريب مركز تجمع للأسطول الفارسى الذى سيقوم بغزو البحرين. وقد أجاب الحاكم العام للهند على هذين التقريرين بقوله: «إنه فى حالة إرسال الحكومة الفارسية أى قوات من الرجال أو السفن فإنه يجب ملاحظة هذه التحركات، وإذا كانت فارس تهدف الاتجاه إلى أية إمارة من الإمارات التى تربطها بالحكومة البريطانية معاهدات خاصة فيجب أن نقاوم تحركاتها بكل قوة». ويعتبر هذا التصريح نقطة تحول فى السياسة البريطانية فى علاقاتها بفارس بشأن البحرين. فحتى ذلك الوقت لم تكن الحكومة البريطانية تعترض اعتراضا إيجابيا على مطالبة فارس بالسيطرة على البحرين، بل وأكثر من ذلك نجد أنها قد اعترفت لفارس بموجب معاهدة شيراز التى عقدت فى عام ١٨٢٢ بين حاكم مقاطعة فارس والكولونيل بروس المندوب البريطانى لشركة الهند الشرقية بتبعية البحرين لفارس. هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت تعارض التقدم المصرى فى البحرين على أساس تبعيتها لفارس. ويمكننا إرجاع التحول فى السياسة البريطانية إلى عاملين أساسيين:

(١) وثائق القاهرة، وثائق منقولة عن سجلات وزارة الخارجية البريطانية - محفظة رقم (١١):
Henell to Willoughby 11th Feb. Doc. No. 14 of 1839. See enclosure No. 1 translation of a letter from Mohamed Ali Agent at Bahrein to the Resident of the Persian Gulf Feb. 1839.

العامل الأول، أن الحكومة البريطانية لم تعد تطمئن إلى فارس التى أخذت تتصرف بتأثير واضح من روسيا وخاصة بعد قيامها بحملة هيرات السابقة. **والعامل الثانى**، أن الحكومة البريطانية أخذت منذ انسحاب القوات المصرية تقدر أهمية الخليج وتعمل على منع أية دولة أخرى من الحلول فيه. والجدير بالملاحظة أن معارضة بريطانيا لفارس فى إرسال حملة إلى الخليج لم تقتصر على السلطات المحلية فقط، وإنما انتقلت إلى وزارة الخارجية بلندن للتصرف فيها. وقد أرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى سفيرها فى طهران لكى يقنع الشاه بالطرق الديبلوماسية بعدم القيام بعمل من شأنه أن يؤدى بالحكومتين إلى التصادم فى منطقة الخليج، وقد أعلن اللورد أبردين وزير الخارجية البريطانية بأن بريطانيا ستقابل التدخل الفارسى بالقوة حتى لو أدى الأمر إلى تصادم بينها وبين فارس، كما بعث بتعليماته إلى جستن شيل Sheil القائم بأعمال السفارة البريطانية فى طهران يطلب منه عدم الاعتراف بأحقية فارس فى السيطرة على جزائر البحرين بحجة أنه منذ أن أتت أسرة قاجار إلى الحكم فى عام ١٧٩٦ لم يمارس أحد من ملوكها سلطة فعلية على البحرين، ويبدو أن أبردين حاول مع ذلك أن يكتسب الوقت ويراوغ السياسة الفارسية فختم مذكرته بقوله : «وعلى أى حال فمن المحتمل أن تكون الحكومة البريطانية ليست على علم تام بأحقية فارس فى امتلاك البحرين، وعليه ينبغى لفارس أن توضح لبريطانيا حقها الصريح فى ذلك بالطرق الديبلوماسية بدلا من استخدام القوة المسلحة لإثبات ذلك الحق [(١)]»، ومن ناحية أخرى أدركت الحكومة الفارسية بدورها مدى ضعفها فى الصراع مع قوة بحرية خطيرة كقوة الإنجليز فى منتصف القرن التاسع عشر، فآثرت أن تعود إلى سياسة التهدئة، ويتضح ذلك من ردها على مذكرة أبردين إذ أكدت أنها لن تقوم بإرسال أية حملة عسكرية إلى البحرين دون علم بريطانيا، كما أوضحت مطالبها فى امتلاك البحرين عن طريق مذكرتين هامتين مؤرختين فى ٤ فبراير و ١٥ مارس سنة ١٨٤٥ بعثت بهما إلى السفارة البريطانية بطهران.

Adamyiat, Bahrein Islands p. 131. (١)

وكانت المذكرة الأولى تحوى عدة ملاحظات عامة عن علاقة فارس بالبحرين كما كانت تحوى نسخة من معاهدة شيراز السابق الإشارة إليها. وقد أشار شيل إلى وزير الخارجية الفارسية بضعف الاستناد على هذه المعاهدة كدليل، وعلل ذلك بأنه منذ أن عقدت بريطانيا معاهدتها الأولى مع شيخ البحرين، عام ١٨٢٠ وهى تتصرف مع هذه الإمارة طبقًا لما تمليه عليها شروط هذه المعاهدة، وفضلا عن ذلك اتخذت الحكومة البريطانية من هذه المعاهدة (وهى معاهدة خاصة بقمع القرصنة فى الخليج) أساسًا لمقاومة أية قوة تريد السيطرة على البحرين وقد اتضح ذلك فى معارضتها لإمام مسقط، كما اعترضت أيضًا على محمد على [١]. وبناء على عقد هذه المعاهدة مع شيخ البحرين لم توافق بريطانيا على معاهدة شيراز واستدعت بروس من فارس وأقالته من عمله على الفور، والسبب فى ذلك كما تنص سجلات الحكومة البريطانية، ولرفض تلك المعاهدة الأخيرة، أنها تضمنت نصا على أن ملك فارس يشمل البحرين وهو أمر لم يقم عليه دليل مقنع، وفضلا عن ذلك فإن هذه المعاهدة رفضها الشاه بدوره الذى أعرب عن استيائه من أمير شيراز لمحاولته تنظيم العلاقات مع الحكومة البريطانية دون أن يتلقى تعليماته، وبما أن هذه المعاهدة رفضتها كل من بريطانيا وفارس معًا فلا مجال إذن لكى تصر عليها فارس وتستند عليها كدليل بملكيتها للبحرين.

أما المذكرة الثانية فقد وقعها حاجى ميراز رئيس وزراء فارس وكان على قدر كبير من التحمس فلم يطالب بالبحرين وحدها وإنما بجميع إمارات الخليج بأسرها وقد ذكر بصدد ذلك : «أن الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة بأن الخليج «الفارسى» من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزائره وموانيه بدون استثناء ينتمى إلى فارس، وكما هى حقيقة واضحة أن البحر يسمى خليج فارس Persian Gulf»، وذهب إلى أن البحرين خضعت لفارس فى عهد الأسرة الصفوية وفى أثناء حكم نادرشاه وخلفه، وكذلك الحال على عهد خانات

(١) وثائق القاهرة، وثائق منقولة عن سجلات وزارة الخارجية البريطانية محفظة رقم (١٢) :
Hennell to the Secret Dept. of the Bombay Government 30th August 1839 (F. O. 78/388).

الزند والقاجار، وكان شيوخها يقومون بدفع الضرائب السنوية وأنه قبل حلول قبائل العتوب فى الجزيرة كان أمير شيراز يخضع البحرين لسيطرته. وأكد حاجى ميرزا أن الحكومة البريطانية نفسها قد اعترفت بملكية فارس للبحرين ودلل على ذلك أنه على أثر احتلال القوات المصرية للإحساء والقطيف فى عام ١٨٣٩ أكد القنصل البريطانى فى الإسكندرية لمحمد أن البحرين لاتكون جزءاً من الجزيرة العربية وأنها تابعة لفارس، ولذلك فلن تسمح الحكومة البريطانية بأن تمد الدولة العثمانية أو محمد على السيطرة عليها (١). وأعرب بصدد ذلك أن الحكومة الفارسية لم تسمح بالتحركات المصرية فى البحرين وإنما بادرت بإرسال أحد مبعوثيها إلى الجزيرة ليقوم بتحصيل الضرائب تأكيداً لتبعية البحرين لها. واستمرت المذكرة الفارسية فى إثبات مطالبها فذكرت أن جميع المصادر الجغرافية سواء كانت أوربية أو شرقية، وكتب الرحالة الأوروبيين ومنهم شاردن (٢)، الذى كتب فى عام ١٦٦٥ يؤكد أن البحرين جزء من فارس، أضف إلى ذلك أن السلطات البريطانية قد حاولت مراراً أن تستأجر الجزيرة من الحكومة الفارسية، واتبع حاجى ميرزا هذه المذكرة بارفاق عملة ذهبية أكد أنها مضروبة فى البحرين يرجع تاريخها إلى عام ١٢٣٣ هـ (١٨١٧م) باسم فتح على قاجار قدمها هدية إلى القائم بالأعمال البريطانى فى سفارة طهران وذلك للتدليل على أن فارس مدت سيطرتها على البحرين فى عهد الأسرة القاجارية وهى الأسرة التى كانت تحكم فارس فى ذلك الوقت (٣). وعندما أرسل شيل هذه المذكرة إلى وزارة الخارجية بلندن أحالتها إلى اللجنة السرية بوزارة الهند، ومضى بيكوك Peacok رئيس هذه اللجنة قرابة ثلاثة أشهر من العمل الدائب فى الوثائق البريطانية قبل أن يتمكن من إعداد رده على المذكرة المؤرخ فى ٣١ يوليو عام ١٨٤٥، وقد حلل فى هذا الرد المطالب الفارسية بطريقة بارعة فذكر أن الحكومة البريطانية تتعامل مع شيوخ البحرين بصفتهم

---

(١) وثائق القاهرة محافظ الحجاز ١٢٢٥هـ محفظة رقم ٢٦٧ وثيقة رقم ١٣٩ اصلية و ٦حمراء من خورشيد باشا إلى الباشمعاون الخديو ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٩.

(٢) Sir John Chardin, Travels in Persia & East, London 1665.

(٣) Adamyiat, op. cit., pp. 134 - 136.

الاستقلالية لامجرد أنهم أتباع للحكومة الفارسية، وذكر أنه عندما (هاجمت) قوات محمد على الجزيرة قاومت الحكومة البريطانية ذلك الهجوم. وأنكرت المذكرة البريطانية ما ادعته فارس من وقوفها ضد محمد على، بل أكدت إنه كان فى ذلك الوقت عدة احتمالات فى تحالف يزمع محمد على عقده مع شاه فارس ضد الإنجليز وأن شيوخ البحرين خشوا من عاقبة ذلك التحالف فعملوا على مناوأة خورشيد باشا فى بداية الأمر، أضف إلى ذلك أن أئمة مسقط كانوا لايكفون عن المطالبة بالجزيرة حتى أن شيوخ البحرين كانوا يدفعون لهم الضرائب فى فترات متفاوتة فى غضون القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وذكر بيكوك أن محاولة فارس إيجاد حجة تحت زعم أن الخليج فارسى أمر غير منطقى تمامًا كالادعاء بأن البحر الأحمر بحر عربى، وعلى ذلك تكون كل الجزائر الموجودة فيه تابعة للجزيرة العربية، فضلا عن أن جزيرة البحرين لايمكن أن تكون جزءًا من فارس وهى مفصولة عنها بخليج واسع، كما أن سكانها ليسوا من العنصر الفارسى تمامًا، وعلى أى حال فإن الحكومة البريطانية لاتعترض على أن البحرين قد خضعت لفارس فى عهد الأسرتين الصفوية والزندية اللتين سبقتا أسرة قاجار على أن حكم فارس على البحرين قد انتهى تمامًا على أثر سيطرة آل خليفة على الجزيرة فى عام ١٧٨٣. وإذا كان هناك بعض من شيوخ آل خليفة استمروا فى دفع الجزية لفارس فلايعنى ذلك اعترافًا منهم بالتبعية الفارسية بقدر ما كانوا يتجهون إليها كقوة حامية ضد ما كانوا يتعرضون له من تهديدات قوى أخرى. أما من حيث ادعاءات الحكومة الفارسية بأن السلطات البريطانية قد طلبت منها فى الماضى أن تؤجر لها البحرين فلايوجد أى دليل فى الوثائق الرسمية البريطانية يؤكد أو يشير إلى ذلك[١].

وفى مذكرة أخرى لحاجى ميرزا رئيس وزراء فارس فى عام ١٨٤٨ أكد فيها أن مطالب فارس على البحرين تجد تأييدًا من سكان الجزيرة أنفسهم، فإن سكان البحرين - على حد تعبيره - خير شاهد على حقوق فارس، فإنه يوجد أكثر من

(١) Adamyiat, op. cit., pp. 134 - 136.

ثلثى السكان مناوئين لحكومة العتوب، وطبقًا لتقدير السلطات البريطانية فى الخليج فإن عدد سكان البحرين يصل إلى ٦٠,٠٠٠ نسمة منهم ١٨,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ من العرب و ٤٠,٠٠٠ إلى ٤٢,٠٠٠ من الفرس وهم نسل السكان الأصليين الذين استقروا فى جزائر البحرين من قديم، وتتبع المجموعة الأولى شيخ العتوب [١]، بينما تتبع المجموعة الثانية، التى يتكون أغلبها من المزارعين والتجار الحكومة الفارسية وهم أعداء تقليديون للعتوب. ويبدو أن الحكومة الفارسية أدركت فى النهاية عدم جدوى الاستمرار فى مباحثات سياسية مع بريطانيا، ولذلك آثرت أن تنتهج سبيلا آخر فحاولت استغلال اضطراب الأوضاع الداخلية فى البحرين لكى تسيطر على الجزيرة، وساعد على ذلك ما كانت تتعرض له الجزيرة من اضطرابات داخلية نتيجة تنافس شيوخها على الحكم، وكان يحكم البحرين فى ذلك الوقت الشيخ عبد الله بن خليفة، وقدتعرض لنزاع شديد مع حفيد أخيه الشيخ محمد الذى كان يشترك معه فى الحكم، ويبدو أن الأخير لقى مساعدات فعالة من المقيم البريطانى وفيصل بن تركى السعودى فتمكن من طرد جده المسن الذى التجأ إلى ميناء بوشهر على الساحل الفارسى، حيث وجد حماية كافية أسدتها له الحكومة الفارسية. ومن المؤكد أن تكون قد دارت بينه وبين أمير شيراز عدة اتصالات على أن تساعده الحكومة الفارسية فى استعادة حكمه نظير قيامه بدفع الضريبة السنوية واعترافه بسيطرة فارس على الجزيرة. وكان الكولونيل (هنل) المقيم البريطانى فى الخليج يراقب هذه التحركات بحذر بالغ، فكان لايكف عن تقديم احتجاجات حكومته إلى السلطات الفارسية ويحذرها عاقبة التدخل بين الشيوخ المتنازعين. على أن هذه المشكلة لم تلبث أن حلت مؤقتًا بوفاة الشيخ عبد الله فى عام ١٨٤٨[٢]. والذى يهمنا من أمر ذلك النزاع أنه قد ظهر منذ ذلك الحين اتجاه بريطانيا إلى السيطرة على البحرين. وفعلا حاولت حكومة الهند فى عام ١٨٤٨ أن تعقد معاهدة تحالف مع شيخ البحرين الجديد وتركت الأمور للكولونيل (هنل) لما

---

(١) Ibid., p. 140.

(٢) Bombay Government, Selections from the Records of the Bombay Government Vol. XXIV p. 407 ff. See Historical sketch of the Utobee tribes of Arabs - Bahrein.

له من خبـرة فى شئون البحـرين وسياسة الخليج لـكى ينظم هذه المعاهدة، ولكن (هنل) كـان يرى أن عقـد هذه المعـاهدة سـيؤدى إلى تحـرج الموقف بين بريطانيـا وفارس، وهذا لن يترتب عليـه أية مزايا للحكومة البريطانية، وكـان يرى الاكتفاء بالمعاهدة التى وقعتها بريطانيا مع شيخ البحرين فى مايو سنة ١٨٤٧ والخاصة بإلغاء تجارة الرقيق، وهى على غرار المعاهدات التى سبق أن عقدتها بريطانيا مع مشيخات السـاحل العـمانى فى نفس ذلك الـعام. ولكن الواقع أن (هـنل) قد أضـاع هذه الفرصة السـانحـة لأننا سوف نجد فيما بعد أن الحكومة البـريطانية، تضطر إلى عقد هذه المعاهدة مع شـيخ البحريـن لإيقاف التدخل الفـارسى فى شئون الجـزيرة عام ١٨٦١، ذلك أن الشـيخ مـحمـد بن خليـفة لم يبـق على تعهـداته مع الحكومـة البريطانية وإنما أخذ يوالى اتصـالاته بكل من الحكومتين الفارسية والعثـمانية طالبا حمـاية كل منهمـا بعد أن أحس بالـضغط البريـطانى عليه، وخـاصة بعد تـوقيع الاتفاقية الثانية لإلغاء تجارة الرقـيق فى ١٠ مارس سنة ١٨٥٦ والتى تعهد فيها بأن يلقى القـبض على جميع الأرقـاء الذين يتم إدخالهم فـى أى جزء من بلاده، وأن يسلمهم إلى سفن الأسطول البريطانى، وأن يحتـجز فضلا عن ذلك كل سفينة من سفن رعاياه التى تشتغل بتلك التجـارة ولم تقع فى قبضة الأسطول البريطانى حتى تصله بشأنها تعليمات من المقيم السياسى فى بوشهر[١]. وقد بلغ من قوة الضغط البريـطانى على البحـرين أن تذرع شيـخها بـحماية كـل من الدولتين العـثمـانية والفارسية معا ورفع العلم العـثمانى والفارسى على أبراج مدينته [٢]، ووافق على استقبال وكلائهما [٣].

على أن فارس لم تلبث أن تحققت أن عدم تمكنها من السيطرة على البحرين إنما يرجع فى الدرجة الأولى إلـى ضعف قوتهـا البحرية والعـسكرية، وكان هناك بعض من الساسة الفرس الذين يعتقدون بأن حكام البحرين سيعلنون ولاءهم للتاج الفارسى حالما يتلقون حماية كافية من الشاه. وقد شهدت الإدارة الفارسية فى عهد

(١) Aitchison, op. cit., Vol. X p. 107.

(٢) النبهانى: التحفة النبهانية فى إمارات الجزيرة العربية، البحرين، ص ١٦٣

(٣) حدورى: البحرين وإيران، انظر أيضا Adamyiat, op. cit., p. 85

الأمير نظام عام ١٨٤٨ ـ ١٨٥٢ وكان من دعاة الإصلاح فى فارس، وهو الذى خلف ميرزا خان فى رئاسة الحكومة، عهداً من الانتعاش، حيث اهتم (نظام) بوضع برامج اقتصادية وسياسية واجتماعية، كما اهتم على وجه الخصوص بتطوير الجيش الفارسى والعمل على إنشاء أسطول قوى فى الخليج، ومن الغريب أنه لجأ فى ذلك إلى الحكومة البريطانية حيث طلب إمداداً من الضباط والسفن الحربية، وعلى الرغم من أن العلاقة بين الأمير نظام والكولونيل شيل ـ القائم بالأعمال فى طهران ـ لم تكن على ما يرام، إلا أن (شيل) تحمس مع ذلك لفكرة إنشاء أسطول فارسى فى الخليج، بل وأكثر من ذلك كان من رأى (شيل) أن إنشاء أسطول صغير قد لايحقق الفائدة المرجوة، وكان يحبذ بالتالى إنشاء أسطول كبير يمكن الاعتماد عليه فى تحقيق التوازن بين تركيا وفارس فى منطقة شط العرب، ويكون من ناحية أخرى مانعًا لرؤساء الخليج من المنازعات البحرية، وبذلك يخفف العبء على بريطانيا. على أن بالمرستون عارض هذه الفكرة من أساسها ورفضها رفضًا قاطعًا ولم يجد الأمير نظام سوى الالتجاء إلى دول أخرى كالنمسا وبروسيا وفى ١٩ أكتوبر عام ١٨٥١ وقع معاهدة صداقة وملاحة وتجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن على أثر المعارضة البريطانية اضطرت فارس إلى حذف بعض مواد من المعاهدة التى كانت تنص على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لفارس فى إنشاء الأسطول وحماية الجزائر والموانى الفارسية من إنجلترا أو من أية دولة أخرى، ومثل هذه المواد اعتبرتها بريطانيا ماسة بها (١). والواقع أن الحكومة الفارسية انصرفت بعد ذلك إلى تعزيز قوتها حتى أننا نلحظ توقف المباحثات الفارسية البريطانية بشأن البحرين حول ذلك الوقت، ويرجع ذلك إلى عدم ثقة الساسة الفرس بجدوى استمرار هذه المباحثات، ومن ناحية أخرى كان أولئك الساسة يعتقدون أن ضعف القوى الفارسية هو السبب الأساسى فى ترك المجال مفتوحًا لبريطانيا، وكان من رأيهم أنه لو قدمت مساعدات فعلية لحكام البحرين فإن من المؤكد أن يكون للشيوخ القدرة الكافية لوقف التدخل البريطانى وإعلان ولائهم التام لفارس؛ وطبقًا لتلك الافتراضات بعثت الحكومة الفارسية إلى شيخ

(١) Adamyiat, op. cit., pp. 149 - 152.

البحرين طالبة منه إعلان الولاء وأن ينتظر بعثة ممثلة للشاه خاصة بذلك؛ وفى عام ١٨٦ وفد إلى البحرين ميرزا مهدى خان أحد موظفى وزارة الخارجية الفارسيه على رأس وفد فارسى بغرض التباحث مع الشيخ محمد وكان يحمل البراءات التى تجعل منه ممثلا لكل من الشاه وحاكم عام مقاطعة فارس والواقع أن ميزرا قد أثبت أنه مفاوض ناجح إذ أكد للشيخ محمد حماية الحكومة الفارسية له وأنه يمكنه الاعتماد على فارس اعتمادًا تامًا. وانطوت النتائج التى أسفرت عنها مفاوضات ميرزا على إعلانين أصدرهما شيخ البحرين، الإعلان الأول موجه إلى الشاه فى ١٢ أبريل عام ١٨٦٠ والآخر موجه إلى الأمير الحاكم لمقاطعة فارس فى ١٩ أبريل عام، ١٨٦٠ وقد جاء فى هذين التصريحين خضوع الشيخ محمد المطلق للحكومة الفارسية. وصرح الشيخ فى أحد هذين الإعلانين أنه يقوم على حكم البحرين بفضل الشاه وأن الجزيرة كانت وستكون دائما جزءا من فارس، وأنه يتعهد بدفع جزية سنوية إلى خزانة مقاطعة فارستان. وذهب الشيخ محمد فى تصريحاته إلى القول «إنه منذ أن أظهرت لنا الدولة الفارسية عناية خاصة فإنى أنا وأخى الشيخ على ابنا خليفة وجميع آل خليفة وسكان البحرين نعتبر أنفسنا تابعين للدولة الموقرة». ومما تجدر الإشارة إليه أن الكتاب الفرس يعلقون أهمية بالغة على هذه البعثة ويؤكدون أنها تثبت حق فارس فى سيطرتها على البحرين. على أننا نعتقد أن إعلان شيخ البحرين الولاء لفارس فى ذلك الوقت لم يكن فى الواقع ناشئا عن اعتراف صحيح بالسيطرة الفارسية قدر ما كان ذلك نتيجة لعوامل أخرى نستطيع أن نبرزها فيما يأتى :

أولا : استياء شيخ البحرين من استمرار الضغط البريطانى عليه، هذا فضلا عما لمسه من تعسف السياسة الإنجليزية فى علاقتها معه أو مع غيره من رؤساء الخليج. وكان الإنجليز كما سبق أن أشرنا يقومون بالكثير من الاصطدامات مع عرب الخليج وقد دأبوا على التدخل فى شئونهم الداخلية، وكانت اقتراحات المقيمين الإنجليز تنفذ دون أى اعتراض من جانب الحكام.

ثانيا : أن ترحيب شيخ البحرين ببعثة ميرزا كان نكاية فى الحكومة البريطانية التى ترددت فى حمايته ضد أعدائه المنافسين، ومنهم الإمام فيصل بن تركى

السعودى على وجه خاص. وتفصيل ذلك أن أبناء الشيخ عبد الله المنافس السابق للشيخ محمد حاكم البحرين استمروا بعد وفاة أبيهم يقومون بالمناوشات ضده، وقد تمكنوا من تجميع قوات كبيرة من قبائل البوعلى وقاموا بالهجوم على البحرين بعد تحالفهم مع الإمام فيصل فى عامى ١٨٥٢ و ١٨٥٦ [١]، وفى الحملة الأخيرة نجح الشيخ محمد بن عبد الله فى الهجوم على المنامة، كما حاول إنزال قواته إلى البحرين؛ وعلى الرغم مما قامت به البحرية البريطانية من ضرب ميناء الدمام التابع للسعوديين إلا أن الشيخ محمد بن خليفة لم يرض بهذا العمل لأنه كان يود أن تنتقم له الحكومة البريطانية من حكومة فيصل بن تركى انتقامًا أشد من ذلك، ولما لم تكن بريطانيا مستعدة للاشتباك مع السعوديين داخل الجزيرة العربية فقد قام الشيخ محمد بنفسه بمحاصرة ميناء القطيف السعودى، ولم يؤيد المقيم البريطانى هذا العمل وإنما بعث إليه يؤنبه لخرقه المعاهدات البحرية؛ وهنا التجأ الشيخ محمد إلى فارس طالبًا الحماية، ووافق فى ذلك الوقت بعثة ميرزا مهدى فكانت فرصة للشيخ محمد لكى يعلن ولاءه لفارس.

ثالثًا : من الخطأ أن نساير الكتاب الفرس فيما يؤكدونه أن بعثة مهدى أدت إلى ضربة للمركز البريطانى فى الخليج [١]، إذ من المعروف أن المركز البريطانى فى ذلك الوقت بالذات وصل إلى درجة كبيرة من القوة، وقد يكون من المناسب أن نعرض لأسباب ذلك بالتعرض مرة أخرى لمشكلة هرات؛ ذلك أن الصراع الإنجليزى الفارسى لم ينته على أثر انسحاب الإنجليز من جزيرة الخرج فى مارس عام ١٨٤٢، وإنما عاد الموقف إلى التوتر من جديد بين الحكومتين على أثر تمسك فارس بالسيطرة على هرات وانتزاعها من حكومة أفغانستان، وكانت بريطانيا تؤيد أفغانستان وتعارض بشدة محاولة فارس السيطرة عليها وخصوصًا بعد ما تأكد لديها أن روسيا هى المحرض الأول لفارس، ومع ذلك لم تمنع الاحتجاجات البريطانية المتوالية لدى الحكومة الفارسية من أن تتحرك حملة فارسية فى أكتوبر عام ١٨٥٦ صوب حدود أفغانستان وتمكنت هذه الحملة من الاستيلاء على هرات بعد حصار

(١) Adamyiat, op. cit., pp. 155 - 158.

قصير لها، وإزاء ذلك سارعت الحكومة البـريطانية بعقد معاهدة تحالف مع دوست محمد خان أمير أفغانستان كما سيطرت على نهر قارون ومقاطعة الأهواز(١)، كما أعادت احـتلالها لجـزيرة الخرج، وفى العـام التالى تقدم القـائد الإنجليزى السـير جيمس أوترام James Outram وتمكن من ضرب المحـمرة والاستيـلاء على ميناء بوشهر فـى مارس عام ١٨٥٧ (٢) وكـان الغرض من تلك الحـملة (٣) أن تستولى الحكومة البريطانية على بعض المقاطعات الفارسـية بقصد إرجاع فارس إلى صوابها وتبصيرها بخطر تعاونها مع روسـيا، وفعلا اضطرت فارس على أثر ذلك أن تعود إلى سـياسـة التهـدئة. وقد انتـهت المفاوضـات التى دارت بين الدولتـين على أن تسحب فـارس قواتها من هرات وأن تعـترف باستقـلال أفغانسـتـان، وقد تم ذلك بموجب معاهدة بـاريس فى مارس عام ١٨٥٧ (٤). وهكذا انتهت الأزمة الفارسية لصـالح بريطانيا التـى أصبـحت بموجب هذا الصلح الدولة التى لامنازع لهـا فى الخليج، وتحول الشيوخ المحليـون أكثر فأكثر إلى جانب الحـكومة البريطانية؛ وهذا مما يذهب بنا إلى تأكـيد أن ولاء شـيخ البحرين لفـارس عام ١٨٦٠ كـان نتيـجة ظروف طارئة بدليل أن ذلك الولاء لـم تستطع فـارس الاحـتفـاظ به طويلا، فلم يستمر أكثـر من بضعة أشهر، فعلى أثر إعلان شيخ البحـرين خضوعه للشاه بادر الكابتن جونز المقيم البريطانى فى الخليج بالكتـابة إلى كل من حكومة الهند والسير هنرى رولنسون Rawlinson السفيـر البريطانى فى طهران يطلب منهما اسـتخدام مالهما من نـفوذ للضغط على حكومة الشاه؛ ولما كان رولنـسـون يخشى على وجه

(١) Hoskins, British Routes to India pp. 325 - 527. See also Curzon Persia & The Persian Question Vol. 11 p. 405.

(٢) Danvers, The Persian Gulf Route & Commerce, Asiatic Quarterley Revue Vol. V January, April 1888 pp. 410 - 412.

(٣) التفصيلات الكثيرة عن هذه الحملة يمكن الرجوع إليها فى كتاب :
Outram & Havelock's Campaign by Captain Hunt, pp. 150 - 157 / 187 - 190.
كذلك يمكن الرجوع إلى الوثائق الخاصة بتلك الحملة فى :
Correspondence Relating to Persia.

(٤) Chritopher, Letters of Queen Victoria Vol. III p. 283.

الخصوص من تدخل روسيا لما لها من نفوذ معروف فى فارس، لذلك اكتفى بنصح الحكومة الفارسية بعدم القيام بأى عمل عسكرى فى الخليج قبل طرح المسألة للبحث فى لندن، وعلى أثر ذلك بعث رولنسون إلى رسل Russell وزير الخارجية البريطانية تقريرا حول تطور الموقف بشأن البحرين وقد أحال رسل هذا التقرير إلى وزارة الهند [١]، حيث تمت تسوية الأمور مؤقتا بين الحكومتين الفارسية والبريطانية، وجاء فى معرض التسوية أن تكف السلطات البريطانية فى الخليج عن القيام بأية مظاهرات حربية ضد البحرين، وأن يكتفى الإنجليز بإبقاء بوليس بحرى فى الخليج على أن لاتعارض الحكومة البريطانية فى رفع العلم الفارسى على البحرين كرمز للولاء. ولكن حكومة الهند لم توافق على ذلك الإجراء إذ كان من رأى حاكم عام الهند أنه ينبغى القضاء على أى أثر للتبعية الفارسية على البحرين؛ ولذلك وجد من الضرورى القيام بإجراءات من شأنها أن ينتهى تصريحا الشيخ بإعلان الولاء لفارس بتقوية صلات الحكومة البريطانية مع شيخ البحرين، ففى ١٨ فبراير عام ١٨٦١ أعلنت حكومة الهند لفارس بأنها تنظر للبحرين على أنها خاضعة لنفوذها ولم يكن أمام الشيخ محمد بن خليفة ما يفعله سوى وضع إمضائه على الاتفاقية المعقودة بينه وبين الكابتن جونز فى ٣١ مايو من نفس العام، ومع أن هذه المعاهدة قد نصت على الاعتراف بالشيخ كحاكم مستقل إلا أنها انحدرت بالبحرين إلى مرتبة المحميات، وبذلك اتخذت الحكومة البريطانية بعقدها هذه المعاهدة الخطوة التى كانت تتردد فى اتخاذها من قبل. ولم يكن إعلان الشيخ الولاء لفارس السبب الوحيد الذى دفع بريطانيا إلى عقد المعاهدة، وإنما كان للمطالبات الفارسية والعثمانية التى برزت فى ذلك الوقت الأثر الأكبر فى إسراع بريطانيا لعقدها، وقد وضح ذلك على أثر وصول وفد عثمانى إلى البحرين فى عام ١٨٥٨. إذ أرسل بالمرستون احتجاجا إلى الآستانة يذكر فيه أن حكومة

(١) فى عام ١٨٥٩ انتقلت المباحثات الإنجليزية الفارسية من وزارة الخارجية إلى وزارة الهند، وذلك على أثر خضوع الهند للتاج البريطانى، انظر Hamilton. Problem of the Middle East p. 82

(٢) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf part 1 p. 4 ff (F. O. 78 / 5108).

البحرين مستقلة بحكم ارتباطها مع بريطانيا بمعاهدات خاصة وأهمها معاهدة إلغاء تجارة الرقيق، فلا يجوز لأية دولة فرض سيطرتها عليها. وعلى الرغم من أن حكومة الآستانة لم تصر على موقفها، وبادر الوفد العثمانى بالانسحاب على الفور، إلا أن الحكومة البريطانية أخذت تفكر منذ ذلك الوقت فى عقد معاهدات أخرى غير معاهدات تجارة الرقيق أو القرصنة لتدعيم معارضتها لأية قوة أخرى تحاول السيطرة على البحرين، فكان توقيع هذه المعاهدة التى أشرنا إليها، ومن ناحية أخرى يبدو أن بريطانيا أخذت تتخوف من القوة البحرية التى كان يستحوذ عليها شيخ البحرين، إذ استطاع الشيخ محمد بن خليفة فى الفترة التى سبقت عقد هذه المعاهدة أن يفرض سيطرته البحرية على الإحساء والقطيف [1]، كما أخذ يهدد الموانى السعودية، وقد خشيت بريطانيا أن يتجه بعد ذلك لتهديد مشيخات الساحل العمانى [2]، وعلى أثر ذلك تقدم الكابتن جونز بأربع سفن بحرية وتمكن من محاصرة المنامة وطلب من شيخ البحرين بناء على تعليمات الحاكم العام للهند أن يقلل من السفن التى يستخدمها بحجة أن أسطول البحرين يهدد الملاحة والتجارة فى الخليج، وأن الحكومة البريطانية ستقدم له الحماية الكافية إذا ما احتاج إليها. وقد تأكدت هذه التعهدات فى المعاهدة التى وقعها مع شيخ البحرين فى ٣١ مايو سنة ١٨٦١ وهى تحتوى على مقدمة وخمس مواد، وقد جاء فى مقدمتها «أنه نظراً لما نأخذه فى اعتبارنا من حركات القبائل المضطربة والتى تؤدى إلى حوادث عدائية فى الخليج فإنى أنا الشيخ محمد بن خليفة الحاكم المستقل للبحرين من جانبى وعن خلفائى وورثتى من بعدى نوافق على عقد معاهدة صداقة وسلام دائمين مع الحكومة البريطانية التى تهدف إلى تقدم التجارة، وأمن جميع الشعوب التى تستعمل هذا البحر لملاحتها». وقد نصت المادة الأولى على تأكيد جميع المعاهدات السابقة بين بريطانيا والبحرين، وأن يكف شيوخ البحرين عن جميع الأعمال العدوانية وعن مزاولة القرصنة والنخاسة بحراً، وفى نظير ذلك يتلقى شيخ البحرين عون الحكومة البريطانية للمحافظة على سلامة وأمن ممتلكاته ضد ما

(١) Aitchison, op. cit., Vol X pp. 107 - 108.

(٢) Rihani, Around the Coasts of Arabia pp. 300 - 301.

يحدث من أعمال عدوانية من جانب شيوخ الخليج أو قبائله. ونصت المادة الثانية على أن يكف شيخ البحرين عن تجهيز السفن البحرية وإعداد القوات بنفسه، وأن يترك ذلك لمشيئة بريطانيا؛ ومعنى ذلك أنه قد سلب بموجب ذلك حق الدفاع الذى يعد أهم مظهر من مظاهر الاستقلال؛ ونصت أيضًا على أنه إذا حدث أى اعتداء من جانبه يكون ملزمًا بدفع التعويض عما يرتكبه رعاياه ضد سكان الخليج، وذلك فى حالة عدم حصوله على موافقة سابقة من المقيم البريطانى، كما نصت المعاهدة على بعض التنظيمات القضائية والجمركية فقدرت الضريبة على الواردات بـ ٥٪، وتضمنت أن يخضع الرعايا الإنجليز من الناحية القضائية للمقيم السياسى للخليج أو الوكيل البريطانى فى البحرين، كما تعهد شيخ البحرين بأن يسمح للرعايا الإنجليز بالإقامة أو التجارة فى ممتلكاته [١]، وفى مقابل ذلك يحافظ المقيم على حقوق رعايا البحرين المقيمين فى موانى الإمارات الأخرى الواقعة على سواحل الخليج والتى ترتبط بمعاهدات خاصة مع الحكومة البريطانية [٢]. والواقع أن عقد هذه المعاهدة كان نجاحًا بالغًا للسياسة البريطانية فى الخليج العربى إذ أصبحت تستند على قوة هذه المعاهدة فى معارضتها لادعاءات فارس و غيرها من الدول، وإن كانت فارس من ناحية أخرى لم تعترف بشرعية بريطانيا فى عقد المعاهدات مع البحرين التى كانت لاتزال تعتبرها جزءًا من ممتلكاتها، وعلى أى حال فقد تمكنت بريطانيا رغمًا عن ذلك من موالاة الضغط على شيوخ البحرين وكان منطقها فى الرد على الاحتجاجات الفارسية بأن البحرين إمارة مستقلة وعلى ذلك فهى فى حرية تامة لأن تضع نفسها تحت الحماية البريطانية، وعندما احتجت فارس لدى السفارة البريطانية فى طهران على عقد هذه المعاهدة كانت كل ما تسلمته إجابة قصيرة أدلى بها المستر أليسون Allison السفير البريطانى فى ذلك الوقت بأنه قد منع طبقًا لتعليمات تلقاها من وزير الخارجية البريطانية من الدخول فى مناقشات مع السلطات الفارسية بشأن هذا الموضوع [٣]. وهكذا مضت بريطانيا فى فرض

(١) Wilson,The Persian Gulf p.246.
(٢) يوسف الفلكى، قضية البحرين ص ص ٥٢ / ٥٣.
(٣) Bent. Bahrein Islands,Proc. Roy. Geog. Society, Vol. II No. 1st. January 1890.

سيطرتها على البحرين وساعدها على ذلك شيوع الفوضى والحروب الأهلية التى وقعت فى الإمارة وملحقاتها بعد سنتين من توقيع تلك المعاهدة. ففى عام ١٨٦٣ ساءت العلاقات بين الإنجليز والشيخ محمد بن خليفة نتيجة لمطالبة الأخير بالسيطرة على شبه جزيرة قطر واعتبارها ضمن توابع البحرين فى الخليج العربى[١]. وكانت حجته فى ذلك أن معظم سكان قطر ينتمون إلى قبيلة العتوب وهى القبيلة التى ينتمى إليها سكان البحرين، ومن المعروف أن آل خليفة قد استقروا فى بادئ الأمر فى شبه جزيرة قطر ومنها انتقلوا إلى البحرين وبالتالى كانوا يعتبرون شبه جزيرة قطر تابعة لهم [٢]. وقد حدث فى عام ١٨٦٣ أن أرسل الشيخ محمد بن خليفة واليًا من قبله على قطر وقد قام هذا الوالى باستعمال الشدة مع أهالى البلاد مما جعلهم يناوئونه بالعصيان، وفعلا قاموا بالثورة عليه وطرده من الجزيرة [٣]. وتزعمت قبيلة النعيم التى تسكن على أطراف قطر هذه الثورة فأمر الشيخ محمد بن خليفة بإلقاء القبض على زعيمها المدعو على بن ثامر وإرساله إلى البحرين حيث ألقى به فى السجن ونتيجة لذلك طلب الشيخ محمد بن ثانى أحد زعماء قطر من الشيخ محمد بن خليفة عزل عامله وإطلاق سراح على بن ثامر وإعطاء قطر استقلالا إداريًا عن البحرين، وهدده بأنه إن لم يستجب إلى ذلك فإن أهالى قطر سوف يخلعون طاعته ويلتجئون إلى طلب الحماية من السعوديين [٤]. وبطبيعة الحال رفض شيخ البحرين الاستجابة لذلك وبادر بطلب العون من زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى، وكان الأخير يجاهد للامتداد بسيطرته إلى قطر وقد هاجم كل من محمد بن خليفة والشيخ زايد الدوحة ووضعا السيف فى رقاب أهلها عام ١٨٦٦. أما قبيلة النعيم فقد رحلت عن شبه الجزيرة خشية من بطش حاكم البحرين فتتبعهم عامله فى قطر ولكنه هزم، وفى ذلك الوقت عاود أهالى قطر الثورة فى عام ١٨٦٧ فأرسل الشيخ محمد بن خليفة أخاه الشيخ على إلى بوشهر ليطلب من المقيم البريطانى إنجاده بالمساعدات اللازمة طبقًا لاتفاقية عام ١٨٦١

(١) Rihani, Around the Coasts of Arbia p. 289 ff.

(٢) ارجع إلى مقدمة الكتاب، البحرين.

(٣) Aitchison, op. cit., Vol. X p. 108.

(٤) النبهانى، التحفة النبهانية، البحرين، ص ص ١٨٠ ـ ١٨٤.

المعقودة بينهما، ولكن لما كانت سياسة الحكومة البريطانية تمنع البحرين من الإستيلاء على قطر، لذلك رفض المقيم تقديم المساعدة وإزاء ذلك اضطر الشيخ محمد بن خليفة أن يجمع قواته ويهاجم بها شبه جزيرة قطر وخصوصاً بعد ما نمى إليه أن الشيخ قاسم بن ثانى أخذ يطلب العون من الإمام فيصل بن تركى، وعندما ذهب قاسم بن ثانى إلى البحرين ليطلب إيقاف الهجوم قبض عليه وكان لذلك أثره فى اشتداد الثورة(١). وتلاقت قوات قطر والبحرين فى معركة شهيرة تعرف باسم موقعة «دامسة» وتمكن الشيخ محمد إلى حد كبير بفضل المعاونة التى أسداها له فيصل بن تركى الذى خرج عن تحالفه مع قاسم من سحق المتمردين، وتعتبر هذه الموقعة نقطة التحول فى علاقة قطر بالبحرين، ومن ناحية أخرى تعد تكريساً للنفوذ البريطانى فى كل من البحرين وقطر التى عدت منذ ذلك الحين إمارة مستقلة عن البحرين. فعلى أثر وقوع تلك الاضطرابات أبحر بلى المقيم البريطانى فى الخليج بعدة سفن وأطلق المدافع على قلاع البحرين بحجة أن الشيخ محمد بن خليفة قد نقض شروط معاهدة ١٨٦١ (المادة الثانية) وعلى أثر ذلك هرب الشيخ محمد إلى ساحل قطر ووكل أخاه علياً فى الأمر، وطلب بلى من الشيخ على أن يتولى الحكم بدلا من أخيه الذى سقطت إمارته بخرقه المعاهدة والذى عده متنازلا عن الحكم، كما فرض بلى غرامة مبدئية على البحرين ٢٠,٠٠٠ ريال، كما استولى على جميع السفن التى استخدمت فى الحرب (٢). وبوساطة بلى تم عقد اتفاقية بين شيخ البحرين وشيوخ قطر كانت تنص على دفع زكاة سنوية من قطر إلى البحرين وتنظيم دفعها على ألا يؤثر ذلك فى استقلال قطر عن البحرين وإنما مقابل سلامة قطر من اعتداءات النعيم والسعوديين وخصوصاً فى مواسم صيد اللؤلؤ (٣). كما وقع الشيخ على بن خليفة وهو تحت الحماية البريطانية على اتفاقية مع المقيم البريطانى بتاريخ ٦ سبتمبر عام ١٨٦٨ أعلن فيها بأن الشيخ محمد بن

(١) النبهانى: التحفة النبهانية، ص ص ١٨٢ / ١٨٤.
(٢) عباس إقبال : مطالعاتى درباب بحرين وسواحل وجزاير فارس، ص ص ١٣٧/١٣٨.
(٣) Pelly to the Secretary to the Government, Political Dept., Bombay April 12/1/1869 No. 15 Political & Secret letters received from Bombay Vol. 147 pp. 855 - 860. See also Aitshison, op. cit., Vol. 10 pp. 108 - 110.

خليفة قد تخلى عن كل حق له فى لقبه كحاكم للبحرين وأنه ليس لديه أية حقوق فى الحكم، وفى حالة عودته للبحرين يتعهد على بن خليفة أن يقبض عليه ويسلمه للمقيم البريطانى، وأعلن الشيخ على بن خليفة أيضا بأنه إذا لم يقم بتنفيذ تلك الشروط فإنه يعتبر قرصانًا كمحمد بن خليفة نفسه، ونص فى هذه الاتفاقية على تسليم جميع السفن الحربية التى تمتلكها البحرين ودفع مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال غرامة إلى المقيم البريطانى يدفع منها ٢٥,٠٠٠ ريال فوراً ويقسط الباقى على ثلاث سنوات وتعيين وكيل دائم لحاكم البحرين فى بوشهر حتى يتلقى إرشادات المقيم البريطانى. وحدث فى ذلك الوقت أن قامت بعض قبائل قطر بعدة حوادث عدائية فى البحر وكان ذلك فرصة للمقيم البريطانى لكى يسارع بضرب الوكرة والزبارة (على ساحل قطر) وفرض الحماية البريطانية على هذه المناطق(١). وهذا العمل يعد أول عمل إيجابى نحو تأكيد السيطرة البريطانية على شبه جزيرة قطر، وعلى الرغم من أن الشيخ محمد بن ثانى لم يكن عضواً فى المهادنة البحرية فقد تعهد أمام الكولونيل بلى بالا يقوم بعمل عدائى فى البحر وأن يرجع للمقيم البريطانى فى أى نزاع ينشب(٢). وحدث فى يناير من العام التالى ١٨٦٩ أن التمس الشيخ على بن خليفة من المقيم البريطانى بأن يسمح لأخيه محمد بالعودة إلى البحرين على مسئوليته الخاصة؛ على أن محمد بن خليفة ما كاد يعود إلى البحرين حتى أخذ يدبر المؤامرات ضد أخيه، وأصبح من اللازم إبعاده عن البحرين فرحل إلى الكويت وفشلت مساعى الشيخ عبد الله الصباح حاكم الكويت فى التوفيق بين الشقيقين، وبعد أن قام محمد بن خليفة مدة فى الكويت تقدم إلى ميناء القطيف وأخذ يستجمع قوات من بادية الكويت لاستعادة حكمه فانضمت إليه قبيلة بنى هاجر، كما لقى تأييداً كبيراً من سكان البحرين الذين أخذوا يتهيأون للثورة عل حكم على بن خليفة الذى أثقلهم بالضرائب الباهظة ليتمكن من دفع الغرامة التى فرضتها بريطانيا على البحرين. ونجح الشيخ محمد فى مهاجمة قلعة

(١) Rouire, La Question de Golfe Persique, L' Angleterre en Arabie - Etablissment de l' influence Anglaise au Koweit et aux iles Bahrein. Revue des deux Mondes June XXI - 1903 p. 913.

(٢) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf part I p. 9 ff. (F. O. 78/5108).

ابو ماهر وقتل الشيخ على وكثير من شيوخ البحرين، كما تمكن من احتلال المنامة والمحرق، المدينتين الرئيسيتين فى البحرين اللتين تعرضتا لعمليات السلب، وكالعادة ادعى المقيم البريطانى بفقد الرعايا الإنجليز لكثير من ممتلكاتهم. ولما كان معنى عودة محمد بن خليفة إلى حكم البحرين مناوأة النفوذ البريطانى لذلك أسرع بلى مرة ثانية للتدخل تتبعه عدة طرادات حربية، وتحطمت سبل مقاومة محمد بن خليفة وتمكن بلى من القبض عليه وعلى غيره من الشيوخ وبعث بهم أسرى إلى بومباى. وبعد هدوء الاضطرابات طلب بلى من شيوخ البحرين انتخاب حاكم جديد فوقع اختيارهم على الشيخ عيسى بن خليفة فى عام ١٨٧٠ وقد أيدته بريطانيا بقوة بحرية لتأمين حكمه وقد استمر يحكم البحرين مدة طويلة ١٨٧٠/ ١٩٢٣، وفى عهده توثقت الصلات بينه وبين الحكومة البريطانية، والواقع أنه كان أداة طيعة لها فعقدت معه الكثير من المعاهدات التى ربطت البحرين بعجلة الاستعمار البريطانى. ويرجع السبب فى توثق هذه العلاقات إلى تقدير الشيخ عيسى بن خليفة أهمية اعتماده على بريطانيا ضد التهديدات الفارسية أو العثمانية، وخصوصا منذ عام ١٨٧١ عندما ألحق العثمانيون مقاطعة الإحساء بولاية بغداد وأظهروا رغبتهم فى أن يمتدوا بممتلكاتهم إلى المقاطعات الأخرى فى الخليج وخصوصا جزائر البحرين[1]، حتى أنه عندما كتب له مدحت باشا كتاباً يطلب فيه إعلان ولائه للعثمانيين أرسل الشيخ عيسى هذا الكتاب إلى بلى وأجاب مدحت باشا بأنه لايرى أية فائدة تعود عليه من تقديم ولائه للعثمانيين بعد تحالفه مع الإنجليز.

كان من الطبيعى أن ينتج عن تدخل بريطانيا فى شئون البحرين احتجاجات شديدة من الحكومة الفارسية، ففى ١٣ أبريل سنة ١٨٦٩ أرسل حاجى محسن خان السفير الفارسى فى لندن مذكرة إلى اللورد كلارندون وزير الخارجية البريطانية يعترض فيها على تدخل بلى وتهديد البحرين وإجبار شيخها على توقيع معاهدة مع بريطانيا وأرفق بمذكرته هذه خطابى الولاء اللذين كان قد بعث بهما الشيخ محمد بن خليفة إلى الحكومة الفارسية. وقد أجاب كلارندون على هذه المذكرة برسالة مشهورة بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٨٦٩، وهذه الرسالة هى التى كانت تعلق عليها الحكومة الفارسية أهمية بالغة كدلالة على اعتراف بريطانيا بمطالب فارس فى

(1) Bullard, Britain & the Middle East p. 47.

البحرين. ولذلك نجد من المناسب أن نـعرض لما ذهب إليه كلارندون فى رده على المذكرة الفارسية السابق الإشارة إليها [١] :

أولا : أجاب كـلارندون على اعتـراض فارس بأحـقيـة بريطانيا فى عـقد اتفاقـيات بينها وبين شـيوخ البحرين بقـوله : إن الغرض الأساسى من عـقد هذه الاتفاقيـات هو قمع القرصنة وتجـارة الرقيق، وأن الذى شجع بريطانيا علـى عقد معاهدات مع شـيوخ البحرين واعـتبارهم شيـوخًا مستـقلين أنه لم يكن للحكومة الفارسية أى تمثيل لدى شيوخ البحرين.

ثانيًا : أعلن كـلارندون بناء على طلب فـارس الاعتـراف بسـيادتهـا على البحرين بأن ذلك الطلـب قد تجاهلته السلطات البريطانيـة فى الماضى ولكنها تولى ذلك الاحتجاج فى الوقت الحاضر أهميـة خاصة. ومع ذلك فإن مذكرة كلارندون لم تؤكد صراحة عدالة الادعاءات الفارسية أو أحـقيتها تمامًا. وإن كانت قد أكدت من ناحيـة أخرى حرص الحكومـة البريطانية بأن تـستمر فى عـلاقاتها مع شـيوخ البحرين بحجـة المحافظة على السـلام والأمن فى الخليج [٢]. وقد ذكر كلارندون فى ذلك الصدد أنه إذا كانت الحكومة الفـارسية مستعدة للاحتفـاظ بقوة كافية فى الخليج لهذه الغاية فـإن الحكومة البريطانية يسرها أن تعفى من الـقيام بواجب شاق كثيـر النفقات، أما إذا لم تكن حكومـة الشاه مستعـدة للقيام بهذه الواجبـات فإن الحكومة البريطانيـة لايسعها إلا القول بأن صاحب الجلالة الشـاه راغب فى تشجيع الإخلال بالنظام وارتكاب الجـرائم فى تلك المياه بإسقاط العـقوبة عنها [٣]. وأكد كلارندون إنه إذا تعهـدت الحكومة الفارسية بأن تـكون مسئولة فـيما يختص بتلك الاعتبارات فإن الحكومة البريطانيـة لن تتعامل مع شيوخ البحرين [٤]. وما يستلفت

(١) Huerwitz, op. cit., Vol. I pp. 172 - 173. See Lord Clarendon's formula of the British Position on the Bahryen Island 29 April 1869 Great Britain Public Recerd Office F. O. 248 / 251 - Clarendon to Mohsin Khan.

(٢) Charteris, Bahrein Islands, The Australian Geographer Vol. II No. 4 1934 p. 19.

(٣) خدورى: البحرين وإيران، ص ص٢٩/ ٣٠ انظر أيضا Faroughy, Bahrein Islands pp. 82 - 87.

(٤) Huerwitz, op. cit., pp. 172 - 173

النظر أن الحكومة الفارسية قد اعتبرت هذه المذكرة بمثابة اعتراف من بريطانيا بدعوى سيادتها على البحرين، ويبدو أن السبب الذى دفع كلارندون إلى الإدلاء بتلك الآراء كان محاولة منه لتخفيف الآثار المترتبة على تدخل بريطانيا فى البحرين أو محاولة لاستمالة فارس. وعلى أى حال فإن الحكومة البريطانية نفسها ما كانت لتسلم بالتفسيرات الفارسية لتلك المذكرة بدليل أنها عادت فيما بعد لتفسيرها تفسيراً خاصاً، فذكرت أن اهتمامها بالاحتجاج الفارسى - كما ورد فى المذكرة - لايمكن اعتباره تسليماً بصحة الدعوى من الوجهة الشرعية، وأن كلارندون عندما أولى فارس مهمة القيام بحراسة الخليج والمحافظة على الأمن فى مياهه كان على أساس ألا يتعارض ذلك مع المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع رؤساء الخليج، إلى جانب أن بريطانيا قد اشترطت أن تطلعها فارس مقدما على أى إجراء ضد الشيوخ قد يستوجب سلوكهم القيام به [1]. وبالإضافة إلى ذلك فإن كلارندون نفسه لم يكن مخلصاً فيما وعد به الحكومة الفارسية، ويتضح ذلك فيما يأتى :

أولا : عارض كلارندون فارس فى ممارسة نفوذها على البحرين بدعوى أن ما تقوم به من محاولات لتأكيد سيطرتها يؤدى إلى إثارة الأوضاع فى الخليج. ذلك أن فارس سارعت عقب تصريح اللورد كلارندون بإيفاد بعثة إلى البحرين برئاسة ميرزا مهدى، وكان قد أرسل من قبل للحصول على ولاء شيخ البحرين عام ١٨٦٠، وقد انتهزت فارس فرصة الصراع الداخلى فى البحرين وعودة الشيخ محمد بن خليفة المحالف لها إلى الحكم فى عام ١٨٦٩ لكى تستعيد نفوذها. وقد قام ميرزا مهدى بتجميع قوة من الجنود والسفن لكى يؤيد محمد بن خليفة. كما أعد فرماناً من الشاه يعلن فيه اعترافه بحكمه، ولكن صادف فى ذلك الوقت قيام الكولونيل بلى بهجوم مفاجئ على المنامة، وأعلن عيسى بن على شيخاً على البحرين وقبض على كثير من الشيوخ المناوئين كما ذكرنا. وعندما بعث ميرزا مهدى إلى حكومته يخبرها بتلك الأحداث سارع سعيد خان وزير الخارجية الفارسية بالاحتجاج لدى المستر طومسون السفير الإنجليزى فى طهران ضد ما قام

(1) Lichsney, op. cit, p. 159.

به الكولونيل بلى، واعتبر أن ذلك مخالف تمامًا لما جاء فى مذكرة كلارندون السابق الإشارة إليها. وتبع ذلك أن قدمت فارس مذكرتين احتجاجيتين إحداهما مؤرخة فى ٢٢ يناير سنة ١٨٧٠، والأخرى فى ١٩ مارس سنة ١٨٧٠، بعث بهما ميرزا محسن رئيس وزراء فارس إلى اللورد كلارندون وزير الخارجية البريطانية، وبعد استعراض أحداث البحرين بدأ ميرزا محسن يعرض احتجاج الحكومة الفارسية ضد ما ارتكبه الكولونيل (بلى) على الوجه الآتى :

أولا : هجومه المفاجىء على الجزيرة وعدم سماحه بدخول مبعوث الحكومة الفارسية والقبض عليه.

ثانيا : عدم اعتراف بلى بالفرمان الفارسى الموجه للشيخ محمد بن خليفة والقبض على الشيخ وعلى غيره من الشيوخ وتعيين حاكم جديد للبحرين.

وذكر ميرزا محسن أن مثل هذه التصرفات تسىء حتمًا إلى العلاقات بين الحكومتين، وفى رد كلارندون على الاحتجاجات الفارسية وجّه هجومًا شديدًا للسلطات الفارسية حيث اتهمها بمحاولة الاتصال بشيوخ البحرين المناوئين للمعاهدات البحرية مع بريطانيا والذين هاجموا حاكم البحرين. وفيما يختص بالقبض على المبعوث الفارسى علل كلارندون أن ذلك المبعوث لم يكن يحمل البراءات الرسمية اللازمة التى تجعل منه ممثلا للشاه. وأخيرًا وعد كلارندون بأن تقوم الحكومة البريطانية بإعلان الحكومة الفارسية مقدمًا عما تنوى القيام به من أعمال أخرى (١).

ولعل مما يؤكد لنا أن الحكومة البريطانية لم تكن مخلصة فى تعهداتها لفارس أنها لم تسمح لها ببناء أسطول فى الخليج، إذ إن حكومة الهند كانت تعتقد أن نجاح فارس فى ذلك معناه القضاء على مركز بريطانيا فى الخليج؛ ولذلك أرسلت التعليمات إلى المستر أليسون السفير البريطانى فى طهران للتأثير على الحكومة الفارسية بأن تكتفى بوجود الأسطول البريطانى الدائم فى الخليج بدلا من أن تتكبد

(١) Adamyiat, op. cit., pp. 176 - 179

نفقات باهظة فى بناء أسطول خاص بها. وفى تلك المناسبة صرح بلى لحاكم عام مقاطعة فارس بأن خطة الحكومة الفارسية فى إنشاء أسطول فى الخليج هى إنفاق بلاجدوى وسوف يفشل الأسطول حتما فى مهمته. وتعترف المصادر البريطانية بأن فارس لم تلق أى تشجيع من الحكومة البريطانية بسبب أطماعها فى البحرين وفى غيرها من الإمارات العربية الأخرى، وأن ظهور الأسطول الفارسى فى الخليج سيؤدى إلى اضطراب الأوضاع بدلا من إقرارها؛ ومن العجيب أن نفس هذه المصادر تقرر من ناحية أخرى أن سيطرة بريطانيا على الخليج كانت نتيجة لعدم وجود قوة بحرية للدول المجاورة للخليج، فارس والدولة العثمانية. على أن محسن خان رئيس وزراء فارس كان يلح كثيراً فى بناء أسطول فارسى وإلا أصبح الخليج - على حد تعبيره - بحر قزوين آخر، لاتملك فيه فارس أية سيطرة فعلية، ولذلك عندما وجد معارضة من بريطانيا اتجه إلى الحكومة الفرنسية لتنفيذ تلك الخطة. وفعلا دارت مفاوضات بين الحكومتين الفرنسية والفارسية بغرض حصول فارس على مساعدة فرنسا، وقد وصل إلى طهران مبعوث فرنسى يدعى بوراري Bourary واقترح فى مقابل مساعدة فرنسا فى بناء الأسطول لفارس أن تتنازل لها عن جزيرة الخرج لمدة ٩٩ عاماً. والواقع أن تلك المفاوضات قد أقلقت الحكومة البريطانية من وجود قوة أخرى تساعد فارس ضد الإنجليز فى الجنوب بالإضافة إلى روسيا فى الشمال، ولذلك اقترح السفير الإنجليزى فى طهران فى ١٥ يونيو ١٨٧٠ أن تتنازل الحكومة الفارسية لبريطانيا عن البحرين بطريق الإيجار السنوى، ولكن الخلاف بين الحكومتين كان على أساس مدة التنازل، فبينما كانت فارس ترى أن يكون الإيجار لفترة بسيطة من ثلاث إلى خمس سنوات كانت بريطانيا تصر على أن يكون الإيجار لمدة أكثر [1]. على أن فرنسا لم تتمكن من مساعدة فارس نتيجة لضغط الحكومة البريطانية من جهة ومن جهة أخرى كانت فرنسا مشغولة فى ذلك الوقت بمواجهة التوتر الذى حدث بينها وبين بروسيا والذى أدى إلى اشتباكها فى الحرب معها فى سنة ١٨٧٠، وقد يكون من المناسب فى هذا المقام أن نعرض

(١) Faroughy, op. cit., pp. 86 - 87.

لما ذهبت إليه وزارة الهند فيما يختص بسياسة الحكومة البريطانية لكل من فارس والبحرين، وهذه الملاحظات أدلى بها اللورد مايو Mayo إلى وزارة الخارجية البريطانية فى مذكرة مؤرخة فى ١٨ فبراير ١٨٧٠ وقد جاء فيها أنه إذا كان وزير خارجية فارس يعترض على ما تقوم به بريطانيا إزاء السواحل الفارسية فإن الذى لاشك فيه أن فارس تدين بسلامة تجارتها وهدوء مياهها الإقليمية للهدنة البحرية والسياسة البريطانية فى الخليج بوجه عام، إذ ليس لدى فارس أية قوة لكى تحمى شواطئها، وكان عرب الخليج على استعداد للاستيلاء على الممتلكات الفارسية لولا النفوذ البريطانى فى الخليج، وأنه إذا ألغيت المهادنة البحرية فستصبح تجارة الخليج فى خطر محقق. ومن ناحية أخرى ثبت عجز الحكومة الفارسية عجزاً تاماً عن قمع الاضطرابات البحرية على سواحلها، إذ ليس لديها أسطول قوى وحتى لو كان لديها فرصة شراء سفن حربية فإن الحكومة البريطانية لن تستطيع أن تتنازل لها عن حماية الخليج لما ينتظر أن يقوم بينها وبين مسقط والقبائل العربية والسعوديين من عداء ظاهر قد يؤدى إلى خرق المهادنة البحرية، هذا فضلا عن أن الدولة العثمانية سوف تتجه فى هذه الحالة إلى تقرير مطالبها على سواحل الخليج أسوة بالحكومة الفارسية. وفى مذكرة أخرى مؤرخة فى مايو عام ١٨٧٠ أشارت حكومة اللورد مايو بأن الوضع الحقيقى للجزيرة ينبغى أن يبقى إمارة مستقلة غير خاضعة لفارس أو للدولة العثمانية أو للسعوديين أو مسقط، وذكر اللورد مايو بأن حماية بريطانيا للخليج أمر فرضته عليها حقيقة الأوضاع هناك وأن انسحابها من الخليج سيؤدى إلى عودة القرصنة والفوضى على سواحل الخليج إلى سابق عهدهما [١].

ومن الملاحظ أن المباحثات بين الحكومتين الفارسية والإنجليزية بشأن البحرين قد توقفت منذ عام ١٨٧١ [٢] إذ انصرفت الحكومة الإنجليزية بعد ذلك لمواجهة خطر آخر كان يتمثل فى تقدم الأتراك العثمانيين ومحاولتهم توطيد نفوذهم فى

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf part I pp. 9 - 12 (F. O. 78/5108).

(٢) Momorandum Repecting British Interests in the Persian Gulf. See Appendix A. British Declaration to the Persian Government respecting their claims to sovereignty over Bahrein pp. 111 - 113.

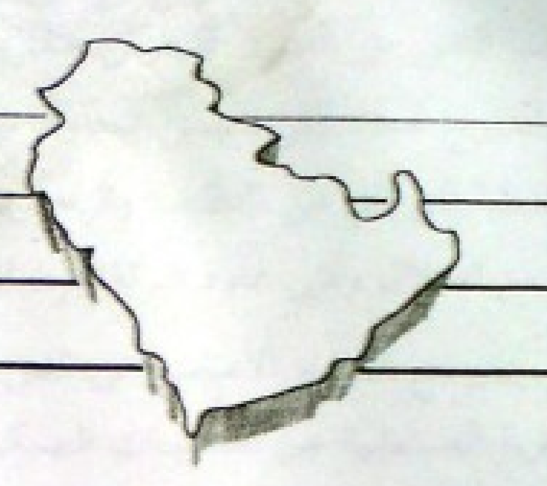
الخليج. وفى أثناء ذلك قنعت الحكومة الفـارسية بما تقوم به بريطانيا إزاء معارضة التقدم العثمانى فى البحرين وإن كانت قد حاولت فـى خلال هذه الفترة أن تنشئ لها أسطولا طلبت من بريطانيـا أن تشرف على إعداده [١]، ولكن على أثر رفض بريطانيا التجأت فارس إلى ألمانيا ونجحت أخيرا فى الحصول على مساعدتها لتحقيق رغبتـها الطويلة فى إنشاء أسطول بحـرى فى الخليج عام ١٨٨٥ وعلى الرغم من أن ذلك الأسطول كـان على نطاق ضـيق إلا أنه كان مسلحـا بأحدث الأسلحـة ومعدات الـقتال [٢]، ولكن لم يتـرتـب على وجـوده أى أثر فى عـلاقـة فـارس بالبحرين، ويرجع ذلك إلى توطد العلاقات بين بريطانيا وشيخ البحرين وخصوصاً عقب توقيع معـاهدة عام ١٨٨٠؛ ولذلك فشلت البعثة الفارسـية الثالثة التى بعث بها فتح على خان حـاكم مقاطعة لارستان إلى البـحرين فى أغـسطس عام ١٨٨٦ نظراً لازدياد أواصر الـصداقة بين الشـيخ عيـسى والإنجليز [٣]، وكـان توثق هذه العلاقـات أمرا مهـما ليس فى عـلاقة الحكومـة البريطانية بفـارس بشأن البـحرين فحسب، وإنما فى مقاومة بريطانيا لمطالب العـثمانيين على البحرين، تلك المطالب التى أصحبت أكثر خطورة من الادعاءات الفارسية فى الـسنوات التى أعقبت الحملة العثمانية على الإحساء، كما سنوضح ذلك فى فصل تال.

(١) Faroughy, op. cit., p.90.

(٢) Adamyiat, op. cit., pp. 180 - 181.

(٣) Faroughy, op. cit., p. 90.





النزاع العثمانى البريطانى فى الخليج العربى وتأثيره على الإمارات العربية

تمهيد ...

الفصل الخامس : حملة الإحساء (١٨٧١).

الفصل السادس : التوسع العثمانى فى الخليج العربى ومقاومة بريطانيا (١٨٧١ ـ ١٩٠٨).

الفصل السابع : علاقة الدولة العثمانية بالكويت وحكم الشيخ مبارك بن الصباح (١٨٩٦ ـ ١٩١٥).

الفصل الثامن : نجد وعلاقتها ببريطانيا والدولة العثمانية فى السنوات الأولى من عهد عبد العزيز آل سعود (١٩٠٢ ـ ١٩١٤).

الفصل التاسع : تسوية النزاع بين الدولة العثمانية وبريطانيا فى الخليج (مشروع اتفاقية ١٩١٣).

يرجع الأساس التاريخى لعلاقة الدولة العثمانية بالساحل العربى للخليج إلى النصف الثانى من القرن السادس عشر، حينما قام بعض القباطنة العثمانيين فى إبان الصراع ضد البرتغاليين بمحاولة توثيق تلك العلاقة، وقد اتجهت الحملات العثمانية إلى كل من القطيف والبحرين وهرموز ومسقط، ولكن لم يتعد الأمر أكثر من احتلال وقتى عاود البرتغاليون الاستيلاء على هذه الأماكن[1].

ويرجع السبب الأساسى فى فشل التوسع العثمانى فى الخليج إلى بعد مركز البحرية العثمانية عن العمليات العسكرية، فكانت الأساطيل العثمانية تصل من ميناء السويس إلى الخليج منهوكة القوى من بعد المسافة ومن مناوشات البرتغاليين لها على طول الطريق، حتى إذا حاولت الدخول فى الخليج تصدت لها الحاميات البرتغالية فى هرموز، التى كانت تتمتع بشهرة عسكرية عظيمة. ولهذا فشلت الحملات البحرية التى أرسلها العثمانيون بقيادة قباطينهم المشهورين من أمثال: مراد بك وبيرى بك وسيدى على ريس، ولم تحقق فى النهاية الغرض التى أرسلت من أجله وهو الانتصار على البرتغاليين وطردهم من هذه المناطق[2]. هذا بالإضافة إلى أن الاختلاف المذهبى واستمرار العداء بين الدولة العثمانية وفارس كان عقبة كبيرة فى سبيل التوسع العثمانى فى الخليج، إذ كانت فارس تنظر إلى هذا التوسع بعين الاستياء؛ نظرا لمطالبتها وادعاءاتها على أجزاء من هذا الساحل التى كانت تعتبره خاضعا لسيادتها.

وهكذا، كما يتفق المؤرخون، لم تستطع هاتان القوتان الإسلاميتان الكبيرتان أن توحدا جهودهما ضد البرتغاليين. وبعد انسحاب البرتغاليين اكتفى العثمانيون

(١) Wilson, The Persian Gulf pp. 124 - 125.

(٢) Vambery, The Travels of Sidi Ali Reis pp. 3 - 4.

بوضع حاميات لهم فى بعض المراكز كالقطيف، وقنعوا ببسط سيادتهم الإسميه على هذه الأجزاء وتركوها لحكامها المحليين، واستمر ذلك الوضع قائما حتى قيام الحركة الوهابية.

والمعروف أن من أهم النتائج التى ترتبت على قيام هذه الحركة هى دخول الإنجليز فى منطقة الخليج واتصالهم بالساحل العمانى على وجه خاص، وذلك بعد أن اعتنق معظم سكان هذا الساحل التعاليم الوهابية وأعطوا للنشاط البحرى الذى كانوا يمارسونه ضد السفن الأجنبية مسحة دينية. وتلى ذلك تدخل مصر فى هذه المنطقة على عهد محمد على، ثم محاولة الدولة العثمانية أن ترث الحكم المصرى على اعتبار محمد على تابعا لها. ولكن هنالك ملاحظة هامة وهى أن هذه المحاولة التى قامت بها الدولة العثمانية فى أعقاب التوسع المصرى (١٨٤٠ - ١٨٦٩) قد انصرفت إلى حد ما داخل الجزيرة العربية، بينما أغفلت الساحل، وربما يرجع ذلك إلى تحاشى الدولة العثمانية للنفوذ الإنجليزى الذى أخذ ينمو باطراد يساعده على ذلك الضعف الواضح للسيادة العثمانية، ومن ناحية أخرى فقد كان أهم ما تحرص عليه الدولة العثمانية هو تأكيد سيادتها داخل الجزيرة العربية حيث الحرمين الشريفين لتعزيز مركزها الروحى بوصفها دولة الخلافة الإسلامية. على أن الاصطدام بين الدولة العثمانية وبريطانيا سيظهر واضحا منذ حملة مدحت باشا على الإحساء، ومرة ثانية تتاح الفرصة للإنجليز لمواصلة التقدم شمالا فى الخليج العربى، يشجعهم على ذلك ضعف الحاميات العثمانية وتذرعهم بضعف الإدارة العثمانية على الساحل الشمالى للخليج مما يفسح المجال للقرصنة وما يتبع ذلك من تهديد للملاحة البحرية. ومن ناحية أخرى كان للأزمات المختلفة التى تعرضت لها الدولة العثمانية وانغماسها فى مشاكلها الداخلية والخارجية قد أدت إلى إهمال واضح من جانبها لهذه المناطق، وسيظهر نتيجة ذلك حينما تتاح الفرصة للسعوديين فى عام ١٩١٣ لإعادة السيطرة على الإحساء والقطيف واضطرار الدولة العثمانية إزاء ذلك - ولعوامل أخرى - إلى تصفية مشاكلها فى الخليج العربى وتنازلها عن سيادتها، التى أضحت واهية فى هذه المنطقة، لصالح بريطانيا التى أصبحت بحلول الحرب العالمية الأولى الدولة الوحيدة المسيطرة على الخليج العربى.



الفصل الخامس

حملة الإحساء ١٨٧١

السيادة العثمانية فى الخليج العربى قبل حملة الإحساء ـ بوادر النزاع بين الدولة العثمانية وبريطانيا (١٨٤٠/ ١٨٧١) ـ دوافع حملة الإحساء ـ النزاع بين عبد الله وسعود ـ التجاء عبد الله إلى المعسكر العثمانى ـ اشتراك الكويت فى حملة الإحساء ـ إعلان مدحت باشا إلى سكان نجد بالاعتراض على السعوديين، أبريل عام ١٨٧١ ـ موقف بريطانيا إزاء حملة الإحساء ـ الصراع العثمانى السعودي ـ الحكم العثمانى فى الإحساء ـ مدى أهمية حملة الإحساء.

لم تبذل الدولة العثمانية محاولات جدية لبسط نفوذها على سواحل الخليج العربى حتى عام ١٨٦٩ فلم يتجاوز ولاة بغداد العثمانيون فى القسم الشمالى الغربى من الخليج ميناء الكويت، ولم يكن لذلك الميناء أهمية كتلك التى سيتمتع بها فيما بعد. فضلا عن أن ذلك التجاوز لم يكن بمعنى خضوع الإمارة للسيادة العثمانية خضوعا تاما فلم تتعد مظاهر النفوذ العثمانى أكثر من تقرير سيادة إسمية على ذلك الميناء الذى كان شيخه يحمل لقب «القائمقام» دون تدخل من قبل الدولة فى أى شأن من شئونه. وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى مقاومة سكان الكويت لجميع المحاولات التى كان يبذلها ولاة بغداد للانتقاص من استقلالهم أو إلزامهم بدفع الزكاة[1]. وقد بذل نامق باشا (١٨٦٦-١٨٦٩) والى بغداد محاولة من ذلك النوع لم يقدر لها النجاح. والمعروف أنه حاول توطيد علاقاته بشيوخ الكويت كما اتخذ بعض الإجراءات الأخرى ومنها إرساله البعثات المختلفة التى كان يهدف بها إلى إعلان السيادة العثمانية على إمارة الكويت، وعلى غيرها من إمارات الخليج الأخرى ولكن لم تسفر محاولاته عن شىء أكثر من موافقة بعض أولئك الشيوخ على رفع الراية العثمانية[2].

(1) Hayder. The Life of Midhat Pasha p. 54.
(2) Campell. The Political Agent in Tukish Arabia, Baghdad to the Secretary of the Government of India. Foreign Dept.,Calcutta, 23 January 1867 (F. O. 195. 803 A).

أما البحرين فلم تظهر السيادة العثمانية واضحة بها إلا فى ظروف مؤقتة وقصيرة للغاية وفى إبان تفكك داخلى عانته الإمارة، ويبدو أن شيوخ البحرين أنفسهم لم يمانعوا فى إعلان تبعيتهم للدولة العثمانية تخلصا من النفوذين الفارسى والإنجليزى اللذين كانا يضغطان عليهم. وفى عام ١٨٥٨ أتيحت للدولة العثمانية الفرصة بأن تبعث إلى البحرين وفدا عثمانيا مؤلفا من بعض شيوخ البصرة وبغداد وقد نجح ذلك الوفد فى إعلان تبعية البحرين للدولة ووافق شيخها على رفع الراية العثمانية وإبقاء ممثل من قبل الدولة فى إمارته على أنه لم يلبث أن أرغمت كل من البعثة العثمانية وكذا الممثل العثمانى للانسحاب إثر احتجاج بريطانى صارم[1].

وفيما يلى البحرين جنوبا لم تكن هناك آثار واضحة للسيادة العثمانية ويرجع ذلك إلى أن الحكومة البريطانية قد انتهت أو كادت من تقرير سيادتها على الساحل الجنوبى للخليج واعتباره منطقة نفوذها الخاصة. وقد أتاح المركز القوى الذى كانت تتمتع به بريطانيا فى البلاط العثمانى - والذى تحصلت عليه نتيجة لما منحته للدولة العثمانية من قروض عقب حرب القرم - إلى عدم حدوث تعارض كبير بين الدولتين فى تلك الجهات. ولكن مع ذلك ففى استطاعتنا أن نسجل حادثين يمكن الاستدلال بهما على بداية النزاع بين الدولة العثمانية وبريطانيا فى منطقة الخليج العربى.

الحادث الأول - يتمثل فى اعتراض الحكومة البريطانية على ممارسة الدولة العثمانية لحق التفتيش البحرى فى الخليج بقصد قمع تجارة الرقيق، ذلك أنه فى عام ١٨٤٧ صدر فرمان عثمانى يسمح بمصادرة السفن التى ترفع العلم العثمانى إذا ما اشتبه فى اشتغالها بتلك التجارة، ووجه الباب العالى فى نفس العام تعليمات إلى باشا بغداد بأن يعمل ما فى وسعه لقمعها، وجاء فى تلك التعليمات ما يفهم منه بأن الدولة العثمانية ستبعث ببعض سفنها إلى الخليج للمشاركة فى أعمال التفتيش البحرى. على أن الحكومة البريطانية بادرت بالاعتراض على ذلك إذ خشيت أن تؤدى هذه الرقابة من جانب الدولة إلى إرسال أسطول حربى فى

---

(١) النبهانى، التحفة النبهانية - القسم السادس - البحرين ص ٣٨.

الخليج. وصرح هنل Hennel المقيم البريطانى فى الخليج فى ذلك الوقت أن الهدف الحقيقى سيتجه حتما إلى توطيد نفوذ الدولة العثمانية على ساحل الخليج أكثر من العمل على قمع تلك التجارة[1]. ويعزى السبب فى اهتمام الحكومة البريطانية فى معارضتها للدولة العثمانية ما وضح لها من خطط تقوم بها للسيطرة على إمارة البحرين منتهزة فرصة الصراع الذى استفحل خطره فى هذه الإمارة، فحول ذلك الوقت حاولت الدولة العثمانية إزاء الضغط السعودى المتكرر على البحرين أن تحصل على تبعية شيخها. ويذكر أيتشيسونAitchison فى ذلك الصدد أن عروضا كثيرة قدمت إلى شيخ البحرين عن طريق سلطات البصرة تطلب منه الاعتراف بالسيادة العثمانية، وردا على تلك المحاولات أعلنت الحكومة البريطانية أنها لا تعترف بأية اتفاقية أو إجراء يهدف إلى وضع الإمارة تحت سيادة الباب العالى، ويررت ذلك الاعتراض بارتباطها بمعاهدة مع البحرين فى عام ١٨٢٠ كإمارة مستقلة[2]. وربما تكون بريطانيا قد أسرعت فى ذلك الوقت بالذات (١٨٤٧) إلى عقد معاهدة أخرى مع شيخ البحرين، لكى توجد لنفسها ما يدعم اعتراضها.

أما الحادث الثانى - فيتضح فى رفض الحكومة البريطانية الاحتجاج الذى وجهته الدولة العثمانية فى عام ١٨٥٩ إلى حكومة بومباى بمناسبة ضرب الأسطول البريطانى لميناء الدمام على أساس أن الإمام فيصل السعودى الذى كان يسيطر على ذلك الميناء لا يخضع للسيادة العثمانية وأن بريطانيا تتعامل معه مباشرة[3]، كذلك رفضت الحكومة البريطانية احتجاجا آخر وجه إليها فى عام ١٨٦٦، ففى مارس من ذلك العام احتج نامق باشا والى بغداد لدى القنصلية البريطانية فى بغداد إزاء ما قام به الكولونيل بلى Pelly المقيم البريطانى فى الخليج من أعمال عدوانية على ممتلكات الدولة العثمانية الساحلية فى القطيف والدمام وتحريضه للسيد ثوينى حاكم مسقط بالهجوم عليها، وقد أثير جدل حول هذا الموضوع الخاص بسيادة الدولة العثمانية، فبينما أكدت الدولة العثمانية أن نجد من الأقاليم الخاضعة لها وأن أميرها

(١) Aitchison, op. cit.,vol. x pp. 16 - 18.

(٢) Ibid.

(٣) F. O. The Persian Gulf, Handbook No. 67 p. 50.

يعترف بسيادتها عليه، لأنه معين قائمقاما من قبلها، أصرت حكومة الهند بأن حكم السعوديين متوارث ونفت وجود أى مظهر من مظاهر السيادة العثمانية أو حتى الاعتراف الإسمى بها فى هذه الأقاليم وذلك باستثناء مظهر بسيط - يمكن تجاهله - كان يتمثل فى تقديم أمراء السعوديين فى بعض الأحيان مبلغا سنويا من المال إلى خزانة الشرافة بمكة باعتبار شريف مكة ممثلا للباب العالى(١).

وقد شغل النزاع العثمانى البريطانى فى الخليج العربى سنوات طويلة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى قيام الحرب العالمية الأولى، ومن المعروف أن الدولة العثمانية كانت تنظر إلى إمارات الخليج على أنها إمارات تابعة لها. والواقع أن هذه الإمارات ومعظم سكانها من السنة كانوا يكنون عطفا ظاهرا للخليفة العثمانى رغما عن أن السيطرة الفعلية على هذه المناطق لم تكن مؤكدة(٢). ويبدو أن الضعف الذى ساد الدولة العثمانية وانغماسها فى مشاكلها المتعددة ترك الفرصة للإنجليز لتنظيم علاقاتهم بشيوخ هذه الإمارات(٣). وساعدهم على ذلك أن الدولة العثمانية انصرفت عقب الأزمة المصرية التركية إلى محاولة تقوية نفوذها داخل الجزيرة العربية، بينما ظهر إغفالها للساحل واضحا(٤). واستمر ذلك الوضع قائما حتى عام ١٨٦٩ حينما عادت الدولة العثمانية تتطلع إلى السيطرة على سواحل الجزيرة العربية وقد دفعها إلى ذلك عدة عوامل نستطيع أن نبرزها على الوجه الآتى:

أولا ـ انتهازها فرصة انهيار الدولة السعودية عقب وفاة الإمام فيصل بن تركى لتسيطر على ممتلكات هذه الإمارة خوفا من أن تعود إلى سابق قوتها وما يتبع ذلك من تهديد السعوديين - كما سبق أن فعلوا ذلك - لقاطعاتها فى الحجاز والشام والعراق فضلا عن إخضاع سكان الخليج لدعوتهم(٥).

(١) From the British Consulate at Bagnhdad to Lord Lyon's 3rd March 1866. See also Namik to Consul General Baghdad 4th March 1866 (F. O. 195.803 A).

(٢) Longrigg, Four Centuries in Modern Iraq p. 301 Lynch, The Persian Gulf, Imperial Asiatic Revue, pp. 215 - 226 vol. XIII No. 12 April 1902.

(٣) F. O. Turkey in Asia, Handbook No 58 pp. 10 - 12

(٤) Rouire, La Question de Golfe Persique, L'Angleterre en Arabie. Cf. Revue des Deux Mondes Tome XVI - 1903 , pp. 902 - 910.

(٥) Blunt, A Pilgrimage to Nejd Vol. II pp. 264 - 265.

ثانيا ـ التنظيمات التى أعقبت حرب القرم وبها أصبح الجيش العثمانى جيشا نظاميا مجهزا بالأسلحة الحديثة، وقد أثبت ذلك الجيش صلاحيته عندما استعان به السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) فى إخضاع مقاطعات الدولة التى زعزعت من ولائها. كما عمل السلطان عبد العزيز أيضا على مضاعفة حاميات مكة والحجاز وبدأ يتجه بعد ذلك إلى نجد والخليج العربى(١).

ثالثا ـ وهو الأهم - تعيين مدحت باشا واليا على بغداد (١٨٦٩-١٨٧١). وينتمى مدحت باشا إلى دعاة الإصلاح فى الدولة العثمانية وكان من مبادئه بسط نفوذ الأستانة على المناطق التابعة لها إسميا تعويضا عن الخسائر الإقليمية التى توالت عليها فى البلقان. كما كان يعتقد بأن تحقيق الانتعاش الداخلى فى الدولة لا يمكن أن يتحقق إلا بضم ممتلكات فى الخارج إليها(٢). هذا فضلا عن رغبته الملحة فى مناوأة مركز الإنجليز فى الخليج وكان يقدر استجابة سكان الخليج السنيين باعتبارهم رعايا أصليين للخليفة العثمانى. وتجدر الإشارة هنا إلى صحيفة الزوراء التى أنشأها فى بغداد وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية والتى استمرت حتى بعد انتهاء ولايته تحفل بالمقالات الكثيرة التى تؤكد السيادة العثمانية على الساحل العمانى ومسقط وعمان والخليج بصفة عامة. وقد نجح مدحت باشا فى إقناع الدولة العثمانية بفتح قنصلية لها فى بوشهر على الساحل الفارسى بقصد مراقبة إمارة البحرين، وفعلا افتتحت هذه القنصلية فى نوفمبر ١٨٧١ وكانت مثارا لقلق السلطات البريطانية فى الخليج(٣). والواقع أنه منذ تولى مدحت باشا على العراق وهو دائب على وضع الخطط للاستيلاء على الكويت والبحرين وقطر والحلول محل الدولة السعودية فى نجد والإحساء ومناطق الخليج الأخرى(٤). وليس من شك فى أن اتجاه مدحت باشا إلى الخليج وإلى نجد بالذات كان أهم عمل قام به

(١) Dickson, Kuwait and Her Neighbours p. 125.

(٢) Longrigg, op. cit., pp. 301 - 302.

(٣) Pelly to the Secretary to the Government of India-Political Dept. Bombay 26th November 1871 Ind. Office Pol. & Sec. Dept. Letters from the Persian Gulf July. Sept. 1871 Vol. 19.

(٤) British Consul General at Baghdad to the British Embassay-Constantinople, 18th April 1866 F. O. 195 - 803 A Doc. No. 15 of 1866.

خلال ولايته على العراق. وقد يكون صحيحا أن تفكير الدولة العثمانية فى إرسال حملة إلى نجد يرجع إلى ما قبل ولاية مدحت باشا على بغداد، فالثابت أن عبدالله آل سعود، نتيجة لما كان يلقاه من صراع داخلى بالإضافة إلى استيائه من الإنجليز لما قاموا به من اعتداءات على مقاطعاته الساحلية فى القطيف والدمام، قد دفعه ذلك إلى إعلان ولائه للدولة وفعلا أرسل أحد مبعوثيه إلى بغداد طالبا الحماية ولكن ولاة بغداد العثمانيين لم يتمكنوا من انتهاز فرصة الصراع الأسرى فى الدولة السعودية إلا بعد أن تولى مدحت باشا ولاية بغداد.

وترجع صلة الدولة العثمانية بالإحساء إلى منتصف القرن السادس عشر حينما حاولت السيطرة عليها إبان صراعها ضد البرتغاليين، وعلى الرغم من أنها لم تنجح فى تحقيق ذلك فقد ساعدها انسحاب البرتغاليين من الخليج فى تقرير سيادتها على الإحساء[1]. غير أن نفوذها كان ضعيفا وكاد يقتصر على الهدايا التى كان يبعث بها حكام الإحساء إلى ولاية البصرة أو بغداد بين حين وآخر، وفى عام ١٦٦٣ خضعت الإحساء لقبيلة بنى خالد، وقد حافظت هذه القبيلة بصفة عامة على ولائها لولاة البصرة، واستمر بنو خالد يحكمون الإحساء حتى أوائل القرن التاسع عشر حينما استولى عليها السعوديون[2]. على أنه من الملاحظ أن الدولة العثمانية لم تكن تعلق أهمية كبيرة على الإحساء نظرا لقلة الدخل المتحصل منها، يضاف إلى ذلك كثرة تعرضها لغارات متكررة من جانب القبائل البدوية، فضلا عن أن الدولة العثمانية كانت بطبيعة الحال تعول أكثر على مركزها فى البلقان، كما كانت من الوجهة العسكرية أضعف من التدخل.

والواقع أن إهمال الدولة لم يقتصر على الإحساء فقط، بل كان ذلك الإهمال أيضا فى مقاطعاتها الأخرى فى الجزيرة العربية، حتى أنه لم يكن استنجاد السلطان بمحمد على ضد السعوديين بقصد تأكيد حق العثمانيين فى الجزيرة العربية، بقدر ما كانت الرغبة فى القضاء على دعوة معادية، ويبدو ذلك واضحا فى أنه على الرغم من نجاح الحملة المصرية فى إخضاع قوة السعوديين، إلا أن

(١) العمرى، تاريخ مقدرات العراق السياسية ج ١ ص ١٤.
(٢) المصدر السابق، انظر أيضا مجلة لغة العرب تموز ١٩١٣ - السنة ٣ - ج ١ نظرة فى الإحساء ص ص ٢٦/ ٤٠.

السلطان العثمانى لم يظهر مع ذلك تحمسا أو اهتماما للاحتفاظ بنجد كممتلكات خاضعة له، واستمر ذلك الوضع حتى عام ١٨٤٠ حينما أخذت الدولة العثمانية تحاول توطيد سيطرتها واستعادة ما فقدته من ممتلكاتها فى الجزيرة العربية عقب انحلال قوة محمد على العسكرية، فاستولت على الحجاز وإن أبقت السيادة المحلية لأشراف مكة، كما عززت حامياتها العسكرية فى المدن المقدسة، وقد مكنها افتتاح قناة السويس بعد ذلك من أن تخضع اليمن لسيادتها فى عام ١٨٧٢ والامتداد بسيطرتها إلى حدود عدن(١). على أن أقصى ما كان يتهدد الدولة العثمانية فى ذلك الوقت الازدهار القوى الذى تمتعت به الإمارة السعودية فى العهد الثانى لحكم الإمام الفيصل (١٨٤٣-١٨٦٥) ولذلك اتجهت لمساندة آل الرشيد فى حائل وبتوسط الشريف محمد بن عون قبل الإمام فيصل الاعتراف بالسيادة العثمانية، وفعلا بعث أحد أخوته إلى المعسكر العثمانى فى بغداد معلنا الولاء للسلطان(٢).

ويبدو أن موافقة الإمام فيصل على إعلان ذلك الولاء نتيجة لما كان يلقاه من ضغط بريطانى متكرر على ممتلكاته فى الخليج العربى. وقد اكتفت الدولة العثمانية من آل سعود وآل الرشيد بالانتساب إليها والاعتراف بسيادتها الإسمية وإن كان موقف آل الرشيد أقرب إلى موالاتها نظرا لاحتياجهم الدائم إليها وإلى مساعدات حكامها فى العراق لمقاومة أعدائهم من آل سعود وآل صباح والمنتفق وغيرهم(٣). وقد استمر ذلك الوضع قائما حتى تولى مدحت باشا ولاية العراق، فأخذ يتجه إلى إخضاع نجد، وسرعان ما سنحت له فرصة للتدخل وهى اشتداد الحروب الأهلية بين أبناء الإمام الفيصل؛ ذلك أنه عقب وفاة ذلك الإمام فى ديسمبر عام ١٨٦٥ وقع خلاف كبير بين أبنائه الأربعة (سعود وعبد الله ومحمد وعبد الرحمن) وقد أدى ذلك الخلاف إلى إضعافهم جميعا. ولم يوقف تدخل مدحت هذه المنازعات كما كان متوقعا، بل على العكس ساعد على زيادة حدة هذه المنازعات التى استمرت قائمة بصورة أعنف. ومما يذكر أن أولئك الأخوة كانوا يتقاسمون السلطة فى حياة أبيهم إذ كان محمد حاكما على المنطقة الشمالية من نجد، وسعود أميرا على مقاطعتى

(١) F. O. Turkey in Asia. Handbook No.58 pp. 10 - 12

(٢) العزاوى، العراق جـ ٧ ص ٢٥٦.

(٣) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب ص ص ٢٩٩ - ٣٠٠.

الخرج والأفلاج، وعبدالله أميرا على الرياض وإلى جانبه أخوه عبدالرحمن[١].
ولما كان الإمام فيصل قد أوصى بولاية العهد لابنه الأكبر عبدالله فقد تولى الإمارة عقب وفاته في عام ١٨٦٦ على أنه لم ينجح في إدارته إذ أسند مقاطعات الإمارة إلى ولاة قساة فأجمع إخوته وأبناء عمه على خلعه[٢]. ومضى سعود الذى تزعم حركة المعارضة ضد أخيه يبحث عن تأييد خارجي فاتجه إلى محمد بن عائض فى عسير ولما لم يجد تأييدا توجه إلى نجران وهناك قدم عليه شيوخ آل مرة وآل شامر كما أمده شيخ نجران بمبالغ من المال واستعد عبدالله من جانبه لملاقاة أخيه، والتقى الأخوان فى إحدى المواقع التى انهزمت فيها قوات سعود فرحل مع آل مرة إلى الإحساء حيث تبعه عبدالله إلى هناك ونكل بقبائل العجمان التى ناصرته[٣]. وإزاء ذلك توجه سعود إلى البحرين فنزل لدى حاكمها الشيخ عيسى بن على[٤]. ويبدو أن عبدالله خشى من احتمال مساندة شيخ البحرين لأخيه فتراسل بدوره مع قاسم بن ثانى حاكم قطر، وكانت المنافسة شديدة بين الحاكمين، وهكذا نستطيع أن نلحظ أن الصراع الداخلى فى نجد قد ظهر أثره واضحا فى إمارات الساحل غير أن عبدالله وحاكم قطر لم ينجحا فى الهجوم الذى شناه على البحرين فاتجها إلى قبيلة النعيم التى تسكن على حدود الإمارة وكانت حليفة لحكام البحرين فأغارا عليها[٥]. وعاد الأمير سعود مرة أخرى إلى الإحساء وعمل على عقد اتفاق بينه وبين شيوخ العجمان، وقد وجد فى هذه القبائل أنصارا أقوياء؛ أما بنو خالد فقد استمروا على عدائهم التقليدى لآل سعود وإن كانوا أقرب إلى موالاة عبدالله، وعلى الأخص عندما ظهر اتجاهه للتعاون مع العثمانيين، وقد سبقت الإشارة إلى أن بنى خالد كانوا أصحاب النفوذ فى الإحساء وذلك قبل أن يقضى السعوديون على سلطتهم فيها، ويبدو أنهم حاولوا انتهاز فرصة الصراع بين الأخوين لاستعادة

(١) العزاوى، العراق جـ٧ ص ٢٠٧.
(٢) مجلة لغة العرب، تشرين الثانى ١٩١٣ الجزء السادس من السنة السادسة «أمراء آل سعود فى جزيرة العرب» ص ص ٢٩٦ - ٢٩٧.
(٣) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٦٠.
(٤) Hayder, op. cit., p. 56.
(٥) النبهانى، التحفة النبهانية - البحرين ص ١٣٢ - القسم السادس.

نفوذهم من جـديد تحت السيادة العـثمانيـة وسوف نرى أنهم قد أصـابوا قدرا من النجاح فى ذلك عندما تركت لهم الدولة العثمانية، بعد احتلالها الإحساء، الحكم المحلى فى كثير من الأحيان. كذلك لقى سعود تأييدا كبيرا من الشيعة فى القطيف إذ كانوا على اسـتعـداد لمناصرته لما عرف عـنه من تحرر مذهبى على الـنقيض من سياسة أخيه عبدالله التعصبيـة، وبمعاونة الشيخ عيسى حاكم البحرين تقدمت قبائل العجمان صوب الهـفوف عاصمة الإحساء تساندها الكثير من قبائل آل مرة وذلك قبل أن يصل الأمير عبدالله لنصرة السديرى عامله على الإحساء، وبلغ عبدالله خبر سقـوطها وهو فى الطريق إليـها. ولم يلبث أن تقدم الرؤسـاء المتحالفـون صوب الداخل حيث التـقوا بعبدالله عند «جـودة» على مقربة من الإحـساء عام ١٨٧٠، وكانت خـسـارة عبدالله فـادحة فولى هاربا يستنصـر شيوخ قبـائل قحطان وحكام بعض إمارات الخليج ولكن لم ينصره أحد[١]. وعندما استبد به اليأس يمم وجهه شطر بغداد يستنصر واليـها مدحت باشا عارضا التبـعية ودفع الزكاة على أن يلقى تأييدا فى الاحتفاظ بمنصبه[٢].

أما سعـود فقد أقام بعـد انتصاره فى جوده بعض الوقت وكـتب إلى رؤساء الإحساء يأمرهم بالقـدوم إليه ومبايعته ففعلوا ذلك، ثم اتجـه إلى الإحساء وسيطر عليها وسلب أمـوالا كثيرة من أهلها وزعـها على حلفائه من العجـمان، ثم انتقل سعود ومعه عـدد كبير من العجمان إلى العـاصمة الرياض وهناك كتب إلى حكام المقاطعات يأمرهم بالمجىء إليه لمبايعته فتم له ذلك[٣].

وتذكـر بعض المصـادر التى تناولناها أن نجـاح سعـود فى الاسـتيـلاء على الإحساء ثم تقـدمه إلى الرياض كان بمعاونة فـعلية أسدتها له الحكومـة البريطانية، ويؤكد «على حيدر» بصدد ذلك أن سعـود التجأ إلى الإنجليز وبعد أن تلقى العون قام بالثورة على أخيه وتمكن من الإحساء والرياض عام ١٨٧٠[٤]. ومن المؤكد أن

(١) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب ص ٣٢٧ - ٣٢٨.

(٢) Hayder, op. cit., pp. 56 - 59

(٣) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية ج ١ ص ص ٣٦٦ - ٣٦٩.

(٤) Hayder, op. cit., p.56.

عبدالله كان يعتـقـد اعتقـادا جـازما بمعاونة الإنجليز لأخيـه، ويبدو أن هذا الاعتقاد هو الذى دفعه إلى طلـب المسـاعدة من بغـداد، ولا يخفى أن عبدالله كان من أشد السـعوديين تعـصبـا للدعوة الوهابيـة، ومع ذلك فـقد اضطر إلى اللجـوء للدولة العثمانيـة العدوة التقليدية لكى يجابه محاولات أخـيه فى الاتصال بالإنجليز، ومع ذلك فنحن لا ندرى طبيـعة الدور الذى لعبه الإنجليز فى خـلال تلك الأزمة ولكن مع ذلك يمكننا أن نلاحظ أنه فى أثناء الصراع بين الأخوين التجأ سعود إلى الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين، بينما تحالف أخوه عبدالله مع قاسم بن ثانى حاكم قطر، وبينمـا كان الشيخ عـيسى على عـلاقات وطيـدة بالإنجليز كان قـاسم على العكس من ذلك وكـان يتوق للتـخلص من المعـاهدة التى أرغم شيـوخ قطر على توقيعـها مع المقيم البريطانى فى الخليج فى عام ١٨٦٨، وكـانت تجبرهم على دفع قدر من الزكاة السنوية إلى شيوخ البحرين(١). وثمة أمر آخر ينبـغى ملاحظته فى ذلك الصـدد، وهو أنه على الرغم من أن الحكـومة البريطانـية كانت تعـمل على تأكيد الفصل بين إمارتى قطر والبـحرين إلا أن الظروف التى جدت فى الخليج بعد ذلك وما تبعـها من احتمال توسع العثـمانيين جعلت بريطانيا تؤيد شـيخ البحرين ضد حاكم قطـر الذى لم يمانع فى قبول السيـادة العثمانية، فاتجـاه سعود إذن إلى البحـرين كان فى نفس الوقت اتجـاه لبريطانيـا ضد أخيـه عبـدالله الذى وضحت موالاته للدولة العثمانية باتصاله بحاكم قطر؛ على أننا لا نجد فى الوثائق البريطانية التى تناولنـاها مـا ينص صراحـة علـى وجود ثمـة تعـاون فـعلى أسداه الإنجليـز لسعود وإن كانت هذه الوثائق تؤكد من ناحية أخرى على أن الحكومة البريطانية لم تعترض على سعود فى رد الهجوم العثمانى دون تدخل من قبلها وكانت أميل إلى الظهور بمظهر الحياد فى حالة انتصار سعود أو هزيمته(٢).

والحقيقة أنه ما كاد مدحت باشا يتلقى طلب عبدالله حتى أسرع بإجابته وقد وجد أن حالة الفوضى الضاربة فى نجد تهيئ أمامـه فرصة طيبة لتقرير سيادة الدولة على السـاحل الشمـالى للخليج، ويبرر مدحت حـملته بأنه إذا مـا أمكن لسـعود

(١) Aitchison, op. cit., vol. x p. 159.

(٢) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part 1 (F. O. 78/5108) p. 19.

الانتصار على أخيه فإنه سيعمل حتما على إدخال البلاد تحت حماية حلفائه الإنجليز وما ينتج عن ذلك من إتاحة الفرصة للحكومة البريطانية للتحكم فى العراق، وكان لمدحت باشا بالإضافة إلى ذلك مبررات أخرى إزاء تلك الحملة التى أخذ يعمل على إعدادها، فتحت ادعاءاته تقديم العون للأمير عبدالله الذى حل أخوه سعود محله فى الرياض أعد قواته النظامية وقوات أخرى قوامها البدو للهجوم على الإحساء[1]، مبررا عدائه لسعود بأنه منع أهالى العراق عن نجد وقاطع تجارتهم فيها. ومهد مدحت لحملته هذه بإرسال عدد كبير من أعوانه ذهبوا إلى الإحساء متنكرين ووقفوا على قوة سعود العسكرية وقلاعه ورجاله، كما تعرفوا على الأماكن التى يمكن الاقتراب منها بالسفن الكبيرة، كذلك وطد مدحت علاقته بشيخ الكويت عبدالله بن صباح وعمل على قهر القبائل العربية الساكنة على حدود الإحساء[2]. ويبدو أن هذه المقدمات كانت تتم فى سرية تامة ومع ذلك فقد استطاعت كل من حكومتى الهند ولندن الإحاطة بتفاصيل تلك الحملة، ففى تقرير بعث به القنصل البريطانى فى مصر إلى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٧٠ ذكر فيه بأن الخديوى إسماعيل أكد له بناء على أنباء وصلت إليه من الآستانة بأن الحكومة العثمانية تعد حملة فى بغداد للسيطرة على بعض المناطق الواقعة على الساحل العربي للخليج، وعلى أثر وصول هذا التقرير اقترح الدوق أرجيل Argyil وزير الخارجية البريطانية فى ٢٠ يناير عام ١٨٧١ بأن يستطلع السفير البريطانى فى الأستانة حقيقة الموقف وإذا كان ما يحدث صحيحا فعليه التحرى عن الظروف التى تدفع إلى تلك الحملة. أما حكومة الهند فقد علمت بتلك التحركات من تقرير بعث به الكولونيل هربرت Herbert القنصل البريطانى فى بغداد فى أول مارس عام ١٨٧١، وقد جاء فى هذا التقرير ما سبق أن أدلى به القنصل البريطانى فى مصر وأضاف أن القوة العثمانية تتألف من ستة فرق واثنى عشر مدفعا تتجه برا وبحرا إلى القطيف والدمام[3].

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٢٩٧

(٢) Blunt, A Pilgrimage to Nejd Vol. II pp. 265 - 268.

(٣) Turkish Jurisdiction, Part I (F. O. 78/5108) pp. 8 - 11.

على أن مدحت باشا لم يلبث أن أعلن صراحة فى أبريل عام ١٨٧١ بأن السيادة العثمانية أصبحت ممتدة على نجد، وأشار إلى الأمير عبدالله باعتبار أنه مفوض من قبل السلطان أو «قائمقام» وذكر أن قوة عثمانية سترسل فى الحال لتحافظ على هذه القائمقامية ضد الأخ الثائر[١]. وأكد مدحت باشا أنه ليس القصد من هذه الحملة الاستيلاء على نجد، بل قصد منها فقط توثيق الروابط القائمة بينها وبين الدولة العثمانية بإبقاء سيادة الدولة عليها وتوطيد دعائم الأمن بالقضاء على أعمال سعود العدوانية. وقد يكون من المناسب أن نشير فى هذا المقام إلى الأوضاع القائمة فى الخليج العربى أثناء هذه الحملة على الوجه الآتى :

أولا ـ الساحل الجنوبى للخليج وكان يخضع للسيطرة البريطانية الممثلة فى حكومة الهند على أساس المعاهدات والاتفاقيات التى عقدت مع الرؤساء.

ثانيا ـ الساحل الشرقى من القسم الشمالى للخليج الممتد من المحمرة إلى جاسك وكان يخضع للسيادة الفارسية ولم يكن موضع المشكلة فى ذلك الوقت. والملاحظ أن الحكومة الفارسية لم تثر فى هذه الأونة بالذات مشاكل إقليمية مع الحكومة البريطانية حتى أنها قبلت أن تقوم الحكومة البريطانية بالإشراف البحرى على هذه السواحل اتقاءا لخطر العثمانيين.

ثالثا ـ كانت السيادة العثمانية تلقى اعترافا فى المنطقة الواقعة بين شط العرب إلى مقربة من الدمام (جنوب القطيف) بالإضافة إلى الشريط الساحلى الممتد على طول مقاطعة الإحساء. أما المناطق الواقعة إلى الجنوب من الدمام والممثلة فى ساحل قطر بموانيه المتعددة - الزبارة والبدعة والعديد ـ فلم يكن موضع اعتراف بالسيادة العثمانية من قبل الحكومة البريطانية، ولذلك سنلاحظ أن حكومة الهند لم تعترض على تحركات مدحت باشا إلى حدود المناطق المعترف بها للدولة العثمانية، أما حينما حاول العثمانيون الامتداد إلى ساحل قطر والبحرين فقد ووجهوا بمعارضة بريطانية قوية[٢].

(١) Blunt, op. cit., Vol. II pp. 265 - 268

(٢) Turkish Jurisdiction Along the Arabian Coast of the Persain Gulf, Part I pp. 3 - 5 (F. O. 78/5108).

وفى ٢٠ أبريل عام ١٨٧١ تحركت الحملة العثمانية من البصرة تحت قيادة الفريق نافذ باشا وتطوعت إمارة الكويت فى هذ الحملة إذ اشترك فيها أميرها عبدالله بن الصباح ورافق نافذ باشا بقوات من عنده قادها بنفسه في البحر توثيقا لعلاقات حسن الجوار بينه وبين الدولة العثمانية(١). أما مبارك بن الصباح الذى سيتولى الحكم فى الكويت فيما بعد (١٨٩٦) فقد زحف إلى الإحساء برا على رأس قوات كبيرة تتألف من أهالى الكويت وعشائرها(٢). كذلك ساهمت الكويت بأكثر من ثمانين سفينة من سفنها لاستخدامها في تلك الحملة(٣). ويبدو أن مدحت باشا قدر أهمية هذه المساعدة من قبل حاكم الكويت فمنحه مقاطعات كبيرة من النخيل فى منطقة شط العرب معفاة من الضرائب(٤). كذلك تلقى مدحت باشا معاونة من ناصر باشا السعدون شيخ المنتفق(٥). وبمساعدة قبائل بنى خالد أنصار عبدالله تقدمت القوات العثمانية وكانت تتكون من حوالى خمسة آلاف من الجند النظاميين المسلحين إلى رأس التنورة ومنها إلى القطيف(٦)، ولم تجد أمامها مقاومة تذكر فسلمت الحامية ودخلها العثمانيون دون قتال يذكر ولم يبق إلا قلعتها التى تحصن فيها «السديرى» عامل الأمير سعود، على أنه لم تمض فترة وجيزة حتى رفع راية التسليم طالبا الأمان لنفسه ولرجاله واتجهت القوات العثمانية بعد ذلك إلى المبرز ثم الهفوف ووجد حاكمها أن من الحكمة تسليمها دون إراقة دماء، وبذلك سقطت قاعدة الإحساء وتم رفع العلم العثمانى عليها(٧). ويرجع السبب فى سرعة تقدم القوات العثمانية إلى استمرار اعتماد سعود على أعوانه من العجمان، وقد سبقت الإشارة إلى أن هؤلاء قد أساءوا معاملتهم لسكان الإحساء وكانت الكراهية مستحكمة فيما بينهم ولذلك ما كادت القوات العثمانية تتقدم قرب مقاطعات الإحساء حتى انتفض السكان ضد قوات سعود ورغبوا إلى العثمانيين(٨).

(١) العزاوى، العراق جـ ٧ ص ٢٥٧.
(٢) مجلة لغة العرب، نظرة فى الإحساء ص ٣٨ - تموز ١٩١٣ جـ ١ من السنة الثالثة.
(٣) الشملان، من تاريخ الكويت ص ١٣٦.
(٤) Rouire, op. cit., pp. 908 - 910.
(٥) دائرة المعارف الإسلامية، انظر مادة الكويت.
(٦) Dickson, Kuwait & Her Neighbours pp. 126 - 127.
(٧) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت - القسم الأول من الجزء الأول من ص ٣٩ - ٣٠.
(٨) Report from the Native Agent at Katif to the British Resident in the Persian Gulf. July 1871 Vol. 18 - Ind. Off. Political & Secret Department.

وبعد أن تم لمدحت باشا الاستيلاء على مقاطعات الإحساء أطلق عليها اسم لواء نجد وربما كان ذلك تفاؤلا منه بفتح المنطقة كلها، إذ إن الإحساء كما هو معروف لا تكون إلا جزءا بسيطا من نجد (المنطقة الساحلية)[١]. وقد صرح نافذ باشا عقب سقوط الهفوف بأن غايته هي تقرير السيادة العثمانية على الإحساء وأنه سيعمل على إعادة الأمير عبدالله إلى الحكم على أن يكون قائمقاما من قبل الدولة، وفى نفس الوقت أخذ نافذ باشا يعمل على تعيين الولاة والحكام فى المقاطعات المختلفة[٢]. ومن الهفوف، وبناء على دعوة تلقاها نافذ باشا من قاسم ابن ثانى، خرجت قوة عثمانية منظمة احتلت قطر وكانت تتألف فى الأصل من عشائر بدوية كويتية بقيادة عبدالله الصباح واتخذت من مدينة الدوحة[٣] مركزا لها. وعلل مدحت غزوه لقطر بأن القبائل البدوية تحت زعامة سعود يعرضون سلامة الإمارة الإمارة للخطر[٤]. ومما سهل على مدحت ذلك الغزو أن قاسم بن ثانى الذى اغتصب السلطة من أبيه محمد بن ثانى كان فى حاجة ماسة إلى تأييد العثمانيين له. أما سعود فإنه بعد عودته إلى الرياض والسماح لقواته بالانصراف لم يبق لديه من يعتمد عليه فى الحرب فثار أهل الرياض عليه فاتجه إلى الإحساء ونزل لدى حلفائه من العجمان وآل مرة فأخذوا يرغبونه فى الحرب ضد العثمانيين[٥]. ويبدو أن سعود حاول استمالة شيخ البحرين إليه. ولدينا وثيقة بعث بها إليه يطلب فيها «مساندته ضد أخيه عبدالله الذى لم يحز على تأييد الناس له فأدخل الأتراك فى البلاد»، واتهم سعود سكان الكويت وآل الزهير وآل الرشيد بتحريض الجيش العثمانى للتقدم إلى داخل نجد[٦].

(١) مجلة لغة العرب، المجلد الاول من السنة الثالثة - نظرة فى الإحساء ص ٣٨.

(٢) Longrigg, op. cit., p. 502.

(٣) راجع الزوراء عدد ٢٠٨، ١٨ شوال ١٢٨٨.

(٦) Summary of a Conversation between Midhat Pasha and An Arab, December 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19.

(٥) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ٣٧٠.

(٦) Purport of a letter from Saood Bin Feysul to Eassau Bin Ali 23 August 1870 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters From the Persian Gulf Vol. 19.)

ولعل تلك التحـركات التى قام بها سـعود دفعت مدحت باشـا إلى إصدار إعلان وجهه إلى سكان نجد فى ٢٠ أبريل عام ١٨٧١، وقد أعطى مدحت الفرصة لسعود فى ذلك الإعلان لتسليم نفسه للدولة ووعده بالعفو الشامل. وجاء فيه «أن نجد من الممالك المقدسة الراجعة للدولة العثمانية وإذا كانت الدولة قد تغافلت عنها حينا من الزمان فقـد كان ذلك لانشغالها عنها، ونتج عن ذلـك استحكام الفوضى فى داخلها وأن الدولة تتدخل الآن لإصلاح ما فسد». وجاء فى الإعلان أيضا «أن سعـود الفيصل أغـرى بعض الجهال وأغـفلهم وخرج باغـيا على أخيـه المنصوب قائمقامـا على بقعة نجد من جانب الدولة العلية وجـاء إلى أطراف الحسا والقطيف وجاس خلال الديار وأضر الأهالى الموجودين هناك، فهو فى هذه الحال قد حصل على ذنبين كبيرين وجرمين خطيرين، فـأما الذنب الأول فهو التجاوز على حقوق حكومة أخيه عـبدالله المودوعة بعهدته من طرف السلطان. وأما الـذنب الثانى فهو تشجـيع الملة الإسـلامية بحيـث أن ذلك التـشجيع يـكون سببـا فى تفريـق القوة الإسلامـية ولما كانت محـافظة حقوق الحكومة المخـولة لعهدة عبـدالله لازمة وأن جـميع البـلاد والعبـاد هى وديعة الله تعـالى تحت الظل السلطانى وأن إبقـاء هذه الحالات لازم لذلك بتـأسيس مأمورية مـحكمة الأساس. لهذا عـينت الدولة فرق عسكـرية كافيـة من بغداد تحت إدارة الفـريق نافذ بـاشا وها هى قد خـرجت إلى ساحل القطيف مع هذا المقدار من السـفاين النارية، فالآن يلزم لكل منكم أن يعلم أن حكومة قطعـة نجد بأطرافـها وأكنافهـا لما كانت مخـولة من طرف السـلطان إلى عهـدة عبدالله فـإنها اليـوم قد أبقيت بعـهدته وتقـررت، وأن المومئ إليه الآن هو قائمقام نجد وراجع إلى ولاية بغداد، وأما المقصـد من تعيين العساكر السـلطانية إنما هو محافظة على حـقوق الحكومة وإذا أظهر سعود الندامة وأبدى الـتوبة من أفعاله وجاء إلى الفرقة العـسكرية وطلب تحصيل عفو الحـضرة السلطانية ورحمتها يقتضى أن يرسل إلى بغداد، وإذا أظهر المخالفة فإن الساعـة تجرى بحقه مع التأسف تطبيقا للآية الكريمة: ﴿**إنما جزاء الذين يسـعون فى الأرض فسادا أن يقـتلوا أو يصلبوا**﴾. إلى آخر الآية الشريفة، وأن كافة الناس الموجـودين فى الحساء والقطيف والواقفين على ساق الخدمة للفرقة العسـكرية من الأهالى والعشائر والقبائل فإنهم ما لم يقفوا بصدد العساكر ولا بوجه الحكومة فإنهم تحت راية الأمان وكل أرواحهم وممتلكاتهم

وأعراضهم محفوظة، وإذا وجد أحد من الناس مع سعود فإن ذنوبهم فى رقابهم كما قال الله تعالى: ﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد﴾[1].

والثابت أن الحكومة البريطانية كانت ترقب تحركات الحملة العثمانية بقلق واضح، وكان المقيم البريطانى فى الخليج العربى على اتصال مباشر بحكومة الهند، كما أكثر من تعيين الوكلاء الوطنيين فى مختلف مناطق السيادة العثمانية لمده بالمعلومات المختلفة عن قوة الحاميات العسكرية العثمانية على الأخص. على أن أقصى ما كانت تخشاه بريطانيا اتجاه الحملة العثمانية إلى البحرين ولذلك سارعت بتأكيد علاقتها بالشيخ عيسى بن على، وفى يونية سنة ١٨٧١ أرسل له المقيم البريطانى نسخا من المعاهدات التى سبق للحكومة البريطانية عقدها مع شيوخ البحرين، وقد ركز بصفة خاصة على المادتين الثانية والثالثة من معاهدة سنة ١٨٦١، وكانتا تنصان على مراعاة الهدوء التام ومساعدة شيوخ البحرين لبريطانيا فى المحافظة على الأمن فى الخليج، وقد أكد الشيخ عيسى بن على تمسكه بذلك[2].

ولم يلبث أن تحققت مخاوف الحكومة البريطانية بعد ذلك بقليل، ففى يوليو سنة ١٨٧١ ترامى إلى (بلى) اتجاه الحملة إلى البحرين، وعلى أثر ذلك طلب من الكولونيل لادر Ladder القائد الأعلى للبحرية البريطانية فى الخليج مراقبة الساحل العمانى عند تقدم القوات العثمانية، والعمل على تأكيد جميع المعاهدات والارتباطات السابقة التى عقدت مع رؤساء الساحل. وطلب (بلى) من حكومة الهند أن توافق على إيفاد الميجور سيدنى سميث مساعده الأول إلى جزيرة البحرين وتخصيص بارجة حربية تكون على مقربة من الجزيرة استعدادا للطوارئ[3]،

(١) أرسلت نسخة من هذا الإعلان رفق رسالة بعث بها الشيخ عيسى بن على إلى الكولونيل بلى المقيم البريطانى فى الخليج فى ١٩ يونيو ١٨٧١ انظر:
Ind. Off. Political & Secret Dept.,Letters from the Persian Gulf Vol. 18.

(٢) Pelly to the Secretary to the Government of India 3rd. July 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept.,Letters from the Perseian Gulf Vol. 19).

(٣) Pelly to Commander Ladder. The Senior Officer in the Persian Gulf 3rd. July 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 18).

وعندما وصل (سميث) إلى البحرين بعث إلى (بلى) يؤكد له تحرك الحملة العثمانية صوب الإمارة. ويبدو أن الشيخ عيسى بن على قد شعر أن سبب تهديد العثمانيين له يرجع إلى صداقته لسعود، ولذلك خشى من أن تؤدى به تلك الصداقة إلى انتقام العثمانيين، ومن الملاحظ بصدد ذلك أن الشيخ عيسى كان على استعداد لمعاونة الأمير سعود طالما لم يخرج ذلك عن النطاق المحلى أى فى علاقته مع غيره من الشيوخ، ولكن عندما أدرك ما يجره عليه ذلك من عداء الدولة العثمانية بدأ يتراجع عن تأييده، وقد أعرب للميجور (سيدنى سميث) فى ١ نوفمبر سنة ١٨٧١ بأنه يرغب فى الوقوف على الحياد فى الصراع العثمانى السعودى، ولم يلبث أن أكد حياده بفرضه الضريبة المقررة على حمولة من القمح كانت مصدرة من الهند لحساب سعود[1]. كما أفصح عن مخاوفه للكولونيل (بلى) فى أن لا يجد سعود مكانا يأوى إليه بعد تعقب الأتراك له فى قطر فيأتى إلى البحرين[2]. وقد أجابه (بلى) على ذلك أن يكتب إلى سعود يمنعه من زيارة البحرين[3]. ومن المؤكد أن حملة الإحساء سببت إحراجا لمركز الحكومة البريطانية فى الخليج، ولعل خوف الحكومة البريطانية كان نابعا من طموح الدولة العثمانية نحو الامتداد بسيطرتها على السواحل العربية فى الخليج وإيصالها بالسواحل العربية للبحر الأحمر، وذلك لإحكام الحصار على الجزيرة العربية ساحليا وداخليا وخاصة بعد الجهود التى بذلتها فى داخل الجزيرة العربية منذ انسحاب القوات المصرية إلى حملة صنعاء (١٨٧١-١٨٧٢)[4]، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية كانت تخشى من أن تحذو فارس حذو الدولة العثمانية فى إصرارها على إبقاء أسطول فى الخليج لتحقيق مطالبها وبالتالى لن تستطيع الحكومة البريطانية الاعتراض، ومن

(١) Smith to Pelly 7th October 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19).

(٢) Essau Bin Ali to Pelly 13 November 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf, Vol. 19).

(٣) Pelly to Essau 14th November 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19).

(٤) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I pp. 2 - 5 (F. O. 78 - 5108).

ناحية أخرى خشيت بريطانيا من أن تؤدى زيادة القوات التركية فى مياه الخليج إلى تشجيع الدولة العثمانية على اتخاذ موقف هجومى ضد فارس فى الوقت الذى تبدو فيه مقدرة الشاه خائرة ضعيفة[1]. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية لن تستطيع في حالة نجاح الحملة العثمانية فى القضاء على قوة الأمير سعود أن تمنع العثمانيين من الامتداد على الساحل العربى للخليج، وبمعنى آخر، فإن النتائج التى يمكن أن تترتب على تلك الحملة ستؤدى حتما إلى إحراج بالغ لمركز بريطانيا فى الخليج[2].

على أنه مما يستلفت النظر أن الدولة العثمانية لم تكن ترغب فى التوسع إلى الدرجة التى كان يتجه إليها مدحت باشا، ولذلك عندما احتجت الحكومة البريطانية على هذه التحركات رد زيور باشا ناظر الخارجية العثمانية على السفير البريطانى فى الآستانة فى أبريل ١٨٧١ بأن الباب العالى لا تخامره نية تأكيد سيادته على البحرين أو مسقط أو القبائل المستقلة فى جنوب الجزيرة العربية، كما أنه لا يفكر فى القيام بأى هجوم عليها ولا توائيه فكرة إخضاعها[3]. كما تعهد زيور باشا بأن يصدر تعليماته إلى عمال الدولة فى العراق بعدم القيام بأى عمل عسكرى حفاظا على سلامة وأمن الخليج. ومن المعروف أن هذه التأكيدات تكررت أكثر من مرة من قبل نظارة الخارجية العثمانية نتيجة لقلق الحكومة البريطانية من الاستعدادات العسكرية التى ما انفك يقوم بها مدحت باشا، وهذا مما يدل على أن التوسع العثمانى فى الخليج العربى فى إبان تلك الفترة كان يعود بالدرجة الأولى إلى الجهود الفردية التى كان يبذلها ذلك الوالى، وقد تكررت هذه التأكيدات فى ٢٥ أبريل و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧١، وإن كنا سنرى فيما بعد أن الدولة العثمانية حاولت فى عهد الاتحاديين الاستفادة من المركز الذى هيأه لها مدحت باشا فى الخليج، إذ عادت فأنكرت أنه قد صدر منها مثل تلك التأكيدات وذلك فى أثناء المفاوضات التى دارت بينها وبين الحكومة البريطانية لتسوية النزاع القائم بينهما فى منطقة الخليج العربى. وبصدد تلك التأكيدات تسترعينا فى هذا المقام ملاحظة هامة

(١) Ibid., p. 61 Part II.

(٢) Ibid., pp. 8 - 11 Part I.

(٣) Curzon, Persia & The Persian Question, Vol. II p. 454.

وهى أن سياسة الحكومة البريطانية كانت تتجه دوما إلى المحافظة على الأوضاع الراهنة فى الخليج، فإذا قامت أية قوة ألزمتها الاعتراف بذلك الوضع، وقد سبق لها فى عام ١٨٦٦ أن انتزعت اعترافا مماثلا من الإمام عبدالله الفيصل حينما تولى الحكم عقب وفاة أبيه الذى امتدت السيطرة السعودية فى عهده امتدادا كبيرا على الساحل العربى للخليج(١).

ولما كانت الدولة العثمانية تتجه فى ذلك الوقت للحلول محل الدولة السعودية، فكان لابد بالتالى من تكرار التأكيدات السابقة الخاصة باحترام الوضع الراهن لصالح بريطانيا، وليس من شك فى أن إصرار مدحت باشا على تحقيق التوسع فى الخليج قد جره إلى نزاع مع الحكومة البريطانية التى كانت ترى إنشاء قواعد عسكرية عثمانية أمر يهدد نفوذها، ولذلك عندما حاول مدحت التطلع إلى الإمارات الأخرى فى الخليج كالبحرين أو مشيخات الساحل المهادن حالت السفن البريطانية بينه وبين تحقيق غرضه(٢).

ويمكننا أن نمضى بشىء من التفصيل فى دراسة العوامل التى أدت إلى إثارة العلاقات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية فى هذه الآونة المعاصرة لحملة الإحساء، ففى ٣٠ مايو سنة ١٨٧١ استعلم نائب الملك فى الهند من حكومة لندن عما إذا كان يمكنه أن يصدر تعليماته إلى المقيم البريطانى فى الخيلج بأن يوقف بالقوة أية عمليات بحرية ضد رؤساء الساحل سواء لمصلحة الترك أو لغير مصلحتهم. وعلى الرغم من تأييد اللورد مايو Mayo وزير الهند لهذا الاتجاه، إلا أنه أشار إلى ضرورة إبلاغ ما يحدث أولا إلى الدولة العثمانية. وعندما أبلغ السير هنرى إليوت Eliot السفير البريطانى فى الآستانة عالى باشا الصدر الأعظم عن حقيقة الموقف فى الخليج أجاب عالى باشا بأن الباب العالى لا يفكر فى القيام بأية معارك بحرية، ولا يتجه نحو تقديم أية مساعدة للشيوخ الأعضاء فى المهادنة البحرية. وطبقا لاقتراح اللورد مايو أرسلت التعليمات إلى السفير البريطانى فى الآستانة بأن يمد الباب العالى بنسخ من المعاهدات التى سبق أن عقدتها بريطانيا مع

(١) Ibid., p. 454. See also, Aitchison, op. cit., Vol. X p. 104.
(٢) Coke, The Heart Of the Middle East p. 125.

شيوخ الساحل المهادن وغيرهم من رؤساء العرب، والخاصة بالمهادنة البحرية فى الخليج، وأن يؤكد بأن الحكومة البريطانية تتمسك بتلك الاتفاقيات[1]. وتنفيذا لتلك التعليمات انتهز السير هنرى اليوت الفرصة لكى يشير إلى زيور باشا ناظر الخارجية العثمانية بأن حكومته ترى أن الحملة العثمانية حمقاء وخطيرة Folly & Danger ، وطلب ضرورة كبح جماح مدحت باشا إذا ما اتجه إلى الامتداد بهذه الحملة إلى أبعد من الإحساء. وفى إجابة الباب العالى ذكر أن الحكومة البريطانية تخشى أكثر من اللازم وتبالغ فى أهمية هذه الحملة التى لم ترسل إلا لإخضاع نجد. ويبدو أن تأكيدات الباب العالى لم تنظر إليها الحكومة البريطانية بارتياح إذ خشيت من مطالبة الدولة العثمانية بالسيادة على جميع السواحل العربية فى الخليج، فلا يخفى أن أمير نجد كان يتلقى الزكاة من مسقط ولم يكف عن المطالبة بالبحرين وساحل قطر وكذلك أيضا أبو ظبى وإذا أعيد الأمير عبدالله فإن هناك ثمة شك فى توقف مطالبات الأمير وهو تحت السيادة العثمانية مما يعرض الحكومة البريطانية إلى متاعب بالغة الصعوبة فى الخليج. وحول ذلك الوقت تباحث الكولونيل هربرت المقيم البريطانى فى بغداد مع مدحت باشا فى التعليمات التى أرسلت إليه من حكومة الهند وهى كالآتى :

(أولا) أن يقوم مدحت باشا بإعلان من لهم مصالح فى مصائد اللؤلؤ بحمايته لتلك المصالح.

(ثانيا) أن يؤكد لجميع الشيوخ المهادنين وغيرهم بأن الحكومة العثمانية لا تفكر فى أى هجوم عليهم وليست لديها النية بأن تمارس سيطرتها على أية إمارة أو قبيلة مستقلة. وفى إجابة مدحت باشا أبدى إعجابه بالجهود التى قامت بها الحكومة البريطانية كى تقر الأمن والهدوء فى الخليج وذكر بأن حملته هذه لا علاقة لها بالقبائل أو الإمارات التى لا تدخل ضمن حدود مقاطعة نجد التى تخضع لنفوذ الأمير عبدالله. وبطبيعة الحال لم تطمئن حكومة الهند، إذ من المعروف أن الدولة العثمانية كانت تدخل الكثير من إمارات الخليج ضمن حدود مقاطعة نجد كالبحرين

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I pp. 14 - 15 (F. O. 78 - 5108).

وقطر، بالإضافة إلى مناطق أخرى تتبع الشيوخ المهادنيين على الساحل العمانى، ولا شك أن مدحت باشا سوف يتمسك طبقا لذلك بالمفهوم الكبير لمقاطعة نجد وهى إسميا تمتد إلى عمان. ولم تنقض فترة طويلة حتى سنحت للحكومة البريطانية الفرصة للاحتجاج على تقدم القوات العثمانية إلى شبه جزيرة قطر وعن إنشائهم لبعض المواقع العسكرية فى القطيف والعقير وعن احتلالهم لمدينة البدعة[1]، واستندت فى احتجاجها إلى أن ذلك الاحتلال مخالف تماما للتأكيدات التى صدرت عن كل من الباب العالى ومدحت باشا على اعتبار ارتباط قطر بمعاهدة عام ١٨٦٨ مع الحكومة البريطانية، وأن الأتراك يعملون على تأكيد نفوذهم على الساحل أكثر من مساعدة الأمير عبدالله[2].

وفى أغسطس عام ١٨٧١ نقل الكولونيل روس Ross المقيم البريطانى فى الخليج العربى شائعات كانت تتردد فى القطيف بأن القوات العثمانية تحت قيادة نافذ باشا على وشك الذهاب إلى الساحل العمانى ولكنه عاد فنفى ما جاء بتلك الشائعات وأكد أن الدولة العثمانية لن ترسل أية حملات عدائية إلى أبوظبى أو أية إمارة أخرى على الساحل العمانى، ولو تصادف وجود قوات عثمانية فيرجع ذلك إلى دعوة من جانب العرب أنفسهم وهذا - فى رأيه - لن يحدث. وأشار « روس » فى ذلك الصدد إلى المراسلات التى بعث بها «يوسف افندى» القائد المساعد للفريق نافذ باشا إلى شيوخ أبو ظبى والشارقة ودبى، وذكر أنه ليس فى تلك الرسائل ما يؤكد رغبة الدولة العثمانية فى السيطرة[3]، وإن كان من المعروف أن يوسف أفندى أعرب فى هذه الرسائل عن اهتمامه بهذه المناطق واقترح على الحكام أن يتصلوا بالقائد العثمانى فى الدوحة، وبطبيعة الحال استندت الحكومة البريطانية فى مقاومتها للتوسع العثمانى على الاتفاقيات التى تربط بينها وبين أولئك الرؤساء، وأن تلك الاتفاقيات قد عقدت فى وقت كانت فيه هذه الإمارات مستقلة تماما عن الدولة العثمانية أو عن أية قوة أخرى.

(١) ميناء يقع على الساحل الشرقى لشبه جزيرة قطر.

(٢) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf. Part I pp. 14 - 16 (F. O. 78 / 5108).

(٣) Ibid., part II p. 29 (F. O. 78/5108).

وفى سبتمبر عام ١٨٧١ أبلغ المقيم البريطانى فى الخليج حكومة الهند بوصول ضابطين عثمانيين إلى مياه الخليج وأن الأسطول العثمانى يتكون من عشر قطع حربية[١]. وقد احتجت الحكومة البريطانية رسميا لدى الدولة العثمانية وكتب السفير البريطانى فى الآستانة تقريرا عن مقابلته لزيور باشا ناظر الخارجية العثمانية بشأن ذلك الاحتجاج ذكر فيه أن الحكومة البريطانية لا تعترض على حق الدولة العثمانية فى التدخل فى النزاع الواقع بين عبدالله وسعود على اعتبار أن نجد جزء متكامل من الإمبراطورية العثمانية بشرط الا يؤدى ذلك إلى قلب للأوضاع أو للسلام الواقع على القبائل العربية فى ساحل الخليج. وأجاب الباب العالى بأنه لا ينوى إخضاع القبائل العربية التى لها علاقة مع بريطانيا ولكنه يتمسك بأحقيته فى السيادة على نجد كأى جزء آخر يقع داخل نطاق إمبراطوريته. أما عن وجود أسطول عثمانى فى الخليج فقد أشار بأن هذا لا غبار عليه، فالخليج يعد إحدى قواعد الأسطول العثمانى وخاصة لقربه من نهرى دجلة والفرات وأن عدد السفن يتزايد باستمرار. ولما كانت حكومة الهند ترى فى تزايد القوة البحرية والعسكرية العثمانية فى الخليج أمرا يتهددها فقد بادرت بتحذير الباب العالى من عاقبة تلك السياسة وأن زيادة القوة العثمانية ستقابلها الحكومة البريطانية بزيادة قوتها البحرية فى الخليج وسوف يرى الشيوخ فى القوة البريطانية أكبر مشجع لمقاومة السيادة العثمانية، وكذلك سيفعل العرب الذين يخضعون فعلا لهذه السيادة ووضح أنهم غير راضين عن العثمانيين، وهذا سيؤدى إلى أن تتكلف الدولة العثمانية الكثير من الأعباء، الأمر الذى لا طائل من ورائه فى تلك الجهات. ويبدو أن الدولة العثمانية عادت إلى تراجعها ومن ذلك تأكيد تعهداتها السابقة بتصريح آخر صدر فى ٢٣ يونيو عام ١٨٧٢[٢].

الصراع العثمانى السعودى:

لم يلبث أن تكشف للأمير عبدالله أن الغرض الأساسى من حملة الاحساء لم يكن حمايته من أخيه سعود كما كان يتوقع، وأن مدحت باشا يعمل على إزالة

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I p. 19 (F. O. 78/5108).

(٢) Ibid,part I p. 14 ff (F. O. 78/5108).

حكم السعوديين نهائيا وإدارة البلاد كأى إقليم عثماني بصورة مباشرة ولذلك فقد هرب من المعسكر العثماني[١]. وترك رسالة موجهة إلى نافذ باشا يقول فيها، «إن العثمانيين بدلا من أن يعيدوا إليه السلطة انتزعوها منه ومن أسرته وأنه لن يثق بهم مرة أخرى ولن يسمح لهم بمساعدته»[٢]. واستقر عبدالله بعض الوقت على مقربة من البصرة حيث أخذ يبعث من هناك باحتجاجاته ثم لم يلبث أن تحرك تجاه العاصمة الرياض[٣]. وفى ذلك الوقت كان مدحت باشا يعمل على توسيع رقعة الإدارة العثمانية إلى ما حول إقليم الإحساء جنوبا وفى داخل جزائر الخليج نفسها وتأكيدا لهذه الرغبة رحل لزيارة الإحساء فى أواخر نوفمبر ١٨٧١، ويستدل من مراقبة الإنجليز[٤] لتلك الزيارة أن مدحت باشا أعرب عن غاية قلقة وعدم ارتياحه لفرار الأمير عبدالله الفيصل الذى سيعمل على إثارة روح المعارضة ضد العثمانيين فى نجد. وقد قام مدحت باشا فى خلال زيارته باستبدال حامية الإحساء برجال أقوياء بعد أن استولى المرض على معظم أفرادها[٥]. على أنه لم يهتم بالمكاتبات التى بعث بها الأمير عبدالله إلى السلطات العثمانية والتى شكى فيها من الوضع الذى آل إليه بعد دعوته للعثمانيين للتدخل فى بلاده. وكان عبدالله قد أعلن فى هذه المكاتبات أنه على استعداد لدفع الزكاة وتنظيم الأمور على أساس اعتراف الباب العالى به إماما على المقاطعات السعودية وهدد عبدالله بأنه إذا لم يتلق ردا على ذلك فإنه سيحاول الإستقرار فى نجد ويثبت أن بلاده ليس من السهل السيطرة عليها[٦]، ولذلك فإن الأمير عبدالله لم يلب الطلب الذى بعث به مدحت باشا إليه من الهفوف يستدعيه فيه، ومن ثم أعلن مدحت باشا أن الإحساء أصبحت من الممتلكات العثمانية وأنكر ادعاء السعوديين عليها وعين نافذ باشا متصرفا عليها

Longrigg, op. cit., p. 302. (١)

Pelly to the Secretary of the Government of India 22 - 11 - 1871. India Off. Political & Secret Dept., Letters from Persian Gulf Vol. 19. (١)

(٣) راجع جريدة (الزوراء) عدد ٢٢ - ٢٥ شوال سنة ١٢٨٨.

(٤) فى إبان حملة الإحساء بادرت السلطات البريطانية فى الخليج بتعيين وكلاء من أهالى البلاد فى مختلف مقاطعات الخليج وذلك لإمدادها بالمعلومات أولا بأول عن تحركات العثمانيين. وكان هؤلاء الوكلاء يبعثون بملاحظاتهم إما إلى المقيم البريطانى فى بوشهر أو إلى مساعده فى البحرين حيث ترسل هذه المعلومات إلى حكومة الهند.

Longrigg, op. cit., p. 302. (٥)

Pelly to the Secretary to the Government of India 4th December 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19). (٦)

وعلى المقاطعات التابعة لها وشكل بها إدارة عثمانية فجعلها لواء[1] من ألوية العراق كما عين فيها وفى ملحقاتها حكاما وقضاة للشرع وقسمها إلى ثلاثة أقضية هى : الهفوف والقطيف وقطر، وجعل من الهفوف مركزا لها، أما القطيف فقد اعتبرت مركزا لتموين هذه الأقضية الثلاثة وذلك لوفرة إنتاجها، أما قضاء قطر فقد وضع تحت إدارة الشيخ قاسم بن ثانى أقوى الزعماء نفوذا فى تلك الناحية، وقد أجرى عليه مدحت باشا راتبا سنويا كما عين فى معيته معاونا من قبله وكان يبعث إليه فى كثير من الأحيان بقوات من الجند، كما جعل من حق الدولة العثمانية تعيين القضاة والمأمورين فى مختلف نواحى قطر[2].

أما عبدالله فقد فشل فى احتجاجاته والتماساته الكثيرة التى بعث بها إلى السلطات العثمانية. وقد نجد من المناسب هنا أن نعرض إلى رسالة بعث بها من المكان الذى استقر فيه عقب هروبه من الإحساء على مقربة من البصرة إلى الخديوى إسماعيل والى مصر وفى هذه الرسالة يطلب توسطه لدى الدولة العثمانية ويشرح الظروف التى لابست الحملة العثمانية على الإحساء فيقول، «إنه خلافا لأخيه سعود لم يساير الإنجليز ورد المقيم البريطانى خاسرا، وكان قد طلب منه أثناء ولايته أن يتنازل لحكومة الهند عن بعض مناطق من ساحل الخليج الذى كانت تسيطر عليه الدولة السعودية ولما لم يجد منه إذعانا استمال أخاه سعود وأمده عن طريق شيخ البحرين بالذخيرة والمال. ولما وجد أن سعود يتلقى ذلك التأييد استعان هو بالدولة العثمانية ولبى والى بغداد طلبه وقامت الحملة المشار إليها حيث ضبطت الإحساء والقطيف وما جاورها ولكن صدر بعد ذلك من والى بغداد إعلانات إلى كافة الرعايا بالاعتراض على آل فيصل وهذا خلافا لما كان يأمله رغم الالتماسات الكثيرة التى بعث بها إلى بغداد»، وأخيرا يطلب الأمير عبدالله توسط الخديوى إسماعيل لدى الدولة العثمانية والعمل على إعادته إلى الحكم[3].

(1) اللواء دون مرتبة الولاية ويكون تحت إدارة حاكم يسمى المتصرف ويرجع فى أموره إلى الوالى، أما القضاء فيكون عادة من عدة قرى بإدارة حاكم، أما الناحية فهى دون القضاء وهى عبارة عن بعض القرى الصغيرة المتجاورة يحكمها حاكم بلقب مدير، ويرجع فى مهام أموره إلى القائمقام. انظر الالوسى، تاريخ نجد ص٣٧.

(2) الالوسى،تاريخ نجد ص٣٧.

(3) نقلا عن وثائق القاهرة محافظ الحجاز - محفظة رقم ١٩ وثيقة رقم٢، ذكرت بدون تاريخ، من عبدالله آل فيصل إلى الخديو اسماعيل، ولم نعثر على رد الخديوى على هذه الرسالة.

على أنه لم يلبث أن أتيحت للأمير عبدالله فرصة الوصول إلى الحكم من جديد ويرجع ذلك إلى الظروف التي طرأت على نجد ذاتها إذ إن الأمير سعود لم ينجح في حكمه لنجد لعدة أسباب أهمها :

أولا ـ الضغط العثماني على الإحساء وخصوصا بعد أن فشل في الحصول على مساعدات مجدية من الإنجليز أو على الأقل الحصول على تأكيد بسلامة ممتلكاته ضد التهديدات العثمانية[1]. يضاف إلى ذلك المتاعب التي كان يلقاها من آل الرشيد، كذلك خرج أهالي القصيم عن طاعته وصاروا أقرب إلى الولاء للدولة العثمانية ونفوذها في الإحساء[2].

ثانيا ـ اضطرار الأمير سعود إلى الاتفاق مع أخوته وأبناء عمومته على محاربة عبدالله إن عاد إلى الحكم، وقد اشترط هؤلاء أن يشاركوه حكم نجد في مقابل ذلك. وبذلك تجزأت البلاد إلى مقاطعات عديدة وأصبح لكل مقاطعة أمير، فتولى ثنيان بن عبدالله على الخرج وسعيد بن جلوى على العارض وعبد الرحمن ابن فيصل على الرياض إلى جانب أخيه سعود[3].

ثالثا ـ فشل سعود في إدارته الداخلية فقد أعطى امتيازات كثيرة لأنصاره من العجمان ومطير والمناصير الذين سبق لهم أن عاونوه ضد أخيه[4]. وقد دفعه ذلك إلى إسرافه في تكبيد السكان من أهالي المدن دفع الضرائب الباهظة لمواجهة احتياجات أنصاره من البدو، ولذلك فقد تكتل ضده سكان الرياض وإزاء ذلك طلب سعود الأمان وترك القلعة متجها صوب الشرق حول نهاية عام ١٨٧١[5]. وهنا وجد الأمير عبدالله الفرصة سانحة فترك الإحساء ودخل الرياض دون مقاومة تذكر، ومع ذلك فلم يستمر فيها إلا فترة قصيرة عاود سعود احتلالها من جديد. وقد اتجه سعود في هذه المرحلة إلى بذل كل جهده لطرد العثمانيين من الإحساء.

(1) Hogarth, Penetration of Arabia pp. 237 - 139

(2) الزيني دحلان ، خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام ص ٢١٣

(3) مجلة لغة العرب ـ جزيرة العرب ـ الجزء الخامس من السنة الثالثة تشرين الثاني سنة ١٩١٣ ص ٢٢١

(4) رسالة من أحد الوكلاء الوطنيين في القطيف إلى المقيم البريطاني في الخليج بتاريخ ٢٤ يوليو سنة ١٨٧١ Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 18.

(5) General News Communicated by Sidney Smith to Pelly 4th October 1871 Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19.

والواقع أن العثمانيين من ناحيتهم لم يجرءوا على التوغل لمقابلة سعود، الذى لم يلبث أن وصل إلى جودة[١]، واستطاع بمعاونة حلفائه من آل مرة والعجمان أن يقطع الطريق على الإمدادات العثمانية المتجهة إلى الإحساء[٢]، وتمكن من تجميع قوات كبيرة من البدو الذين كان يملك عليهم تأثيرا خاصا، ومن «جوده» أخذ يتصل سرا بعرب الإحساء الذين كانوا يفضلونه[٣]، كما حاول فى خلال هذه الفترة أن يحصل على تأيد الإنجليز له وفعلا دارت المراسلات بينه وبين الكولونيل لويس بلى المقيم البريطانى فى الخليج، وقد أعلن سعود فى هذه المراسلات احتجاجه على الأعمال العدوانية التى يقوم بها العثمانيون فى مياه الخليج وطالب بحماية الإنجليز له. وفى رسالة أخرى بعث بها إلى بلى ذكر فيها أنه قد أصبح حاكما على نجد وغرضه إقرار السلام والهدوء بين السكان وذكر أنه سيطر على ما كان فى حوزة أخيه عبدالله الموالى للعثمانيين وأنه يستقر الآن فى نجد وقد أصبحت علاقته وثيقة بكل من البدو وسكان المدن، وحتى يتحقق له طرد العثمانيين من الإحساء فإنه يعهد إلى السلطات البريطانية فى الخليج مسئولية حماية الساحل. وأكد أن هذه الحماية ستحبط نشاط أعدائه من سكان الكويت وآل الزهير وآل الرشيد، وثمة احتمال أن يكون سعود قد عرض على الإنجليز فى ذلك الوقت أن يتوسطوا بينه وبين العثمانيين فإذا رفض العثمانيون إقرار السلم بينهم وبينه فإنه يضع نفسه فى حماية الإنجليز[٣]. ولما رفض الإنجليز القيام بذلك الدور أخذ سعود يتصرف بمفرده فلم يكف عن إرسال إنذارات مختلفة محذرا العثمانيين أن السعوديين أقوياء وأنهم أهل حرب وجهاد وأنذرهم بالانسحاب فورا من القطيف[٤]، وقد رد العثمانيون على سعود بتقوية حامياتهم العسكرية فى القطيف

(١) Translated of News Received Verbally from A Persian arrived from Lahas and Communicated to the Residency 9th October 1871 , Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19 - General News Communicated by Sidney Smith to Pelly 30th Sept. 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Vol. 19.)

(٢) راجع جريدة الزوراء عدد ١٩٩ فى ١٢ رمضان ١٢٨٨.

(٣) Pelly to Secretary to the Government of India. 28th Sep. 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 18).

(٤) Ibid.

وساحل قطر كذلك طلب مدحت باشا استمرار مساعدة الأمير عبدالله بن الصباح حاكم الكويت ورفض طلبا كان قد تقدم به فى ذلك الحين للسماح له بالعودة إلى بلاده[١]. كما اتخذ مدحت باشا خطة تقضى بمحاصرة قوات سعود بفرق متعددة تزحف إليها من جهات شتى. ويبدو أن مدحت باشا فكر فى اتخاذ البحرين لتكون قاعدة عسكرية لوقف عمليات سعود حيث بذل محاولات لإقناع شيخها بذلك ولكنه رفض بناء على نصيحة المقيم البريطانى الذى حذره من عاقبة استخدام بلاده فى النزاع بين العثمانيين والسعوديين[٢].

على أن مدحت باشا لم يلبث أن واجه ثورة خطيرة فى العراق أشعلها ضده الشيخ عبد الكريم حاكم قبيلة شمر وعلى الرغم من تمكن مدحت باشا من إخضاع هذ الثورة وإرسال زعيمها إلى الآستانة حيث أعدم إلا أن الاضطرابات فى تلك الأنحاء لم تنته تماما مما صرف مدحت باشا عن الاهتمام جديا بأمر الإحساء مكتفيا بتجديد الحاميات العسكرية بين آونة وأخرى[٣].

وعقب عزل مدحت باشا عن ولاية العراق تولى رءوف باشا الحكم فى أوائل عام ١٨٧٢ وقد صادفت ولايته اطرادا مستمرا فى القوة السعودية نتيجة للتوافق الذى حدث بين الأخوين سعود وعبدالله الذى رأى أن يتحد مع أخيه بعد أن فقد الأمل فى العثمانيين، وفى أبريل من ذلك العام وصل سعود إلى القطيف وكان برفقته أخواه عبدالله ومحمد بن فيصل وانتظر الأخوة الثلاث تؤيدهم قوات كبيرة من البدو ما يعرضه القائد العثمانى عليهم من شروط للسلم وإلا فإنهم سيهاجمون الإحساء[٤]. ولما لم يتم الوصول إلى تسوية بين السعوديين والعثمانيين

(١) Pelly to Secretary to the Government of India. 19th August 1871 Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19.

(٢) Pelly to Essau Bin Ali 29th Sept., 1871 (Ind. Off, Political & Secret Dept., Letters from the Gulf Vol. 19.)

(٣) الجوائب عدد ٥٣٤ - ٢ أغسطس ١٨٧١، انظر أيضا: Hayder, op. cit., p. 55.

(٤) News Diary from 25th March to 4th April 1872 by Sidney Smith (Ind off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf vol. 20.)

راجع أيضا جريدة الزوراء عدد ١٩٩ فى ١٢ رمضان ١٢٨٨

عسكر عبدالله فى جوده ومعه قبائل من الهواجر والدواسر، بينما قاد سعود العجمان وآل مرة، حيث اقتضت الضرورة العسكرية - نظرا لوجود عداء بين هذه القبائل إلى فصل القيادتين - ووضعت الخطة بأن يجتاح عبدالله الهفوف فى الوقت الذى يجتاح فيه سعود القطيف(١).

وإزاء ذلك لجأ كل من على بك حاكم القطيف ونافذ باشا قائد القوات العثمانية فى الهفوف إلى طلب الإمدادات العسكرية وطلبا من مبارك بن الصباح الذى كان يملك نفوذا على بدو الكويت أن يمدهما بقوات من عنده(٢). وكان ذلك هو السبب فى إغارة سعود بقواته على بادية الكويت ليشغل مبارك عن تقديم العون للقوات العثمانية(٣)، على أن القوات السعودية على الرغم مما كان متوقعا لها من نجاح لم تلبث أن لقيت الهزيمة، ويرجع السبب فى ذلك إلى انفضاض القبائل البدوية عن سعود لعجزه عن تقديم الإمدادات والمؤن لهم والتى كانوا فى حاجة مستمرة إليها(٤)، وفى نفس الوقت عانت القوات العثمانية فى الإحساء من انتشار الكثير من الحميات والأوبئة المختلفة مما أدى إلى الإسراع بسحبها إلى البصرة(٥). ولعل تلك الأسباب أدت إلى احتمال حدوث تقارب بين السعوديين والعثمانيين على أن يبقى حكم الاحساء والقطيف لعبدالله وسعود فى نظير دفع الزكاة السنوية للدولة(٦)، وعلى هذا الأساس فتح باب المفاوضات بين رءوف باشا والأمير سعود. ويبدو أن سعود من ناحيته رحب بالوصول إلى تسوية مع العثمانيين بعد فشله فى ضمان الحماية اللازمة له من حكومة الهند التى لم تجد ما

(١) News Diary 3rd April 1872 By Sidney Smith (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 20).

(٢) News Diary 6 - 10 April By Sidney Smith (Ind. Off. Pol. & Secret Dept., Letters from the persian Gulf Vol. 20).

(٣) News Diary 10 April 1872 By Sidney Smith (Ind. Off. Pol. & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 20).

(٤) News Diary 2nd May 1872 By Sidney Smith (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the persian Gulf Vol. 20).

(٥) News Diary 26th May 1872 By Sidney Smith (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 20).

(٦) News Gleaning between 10th & 14th June 1872 Vol. 21.

يحول دون امتلاك العثمانيين للإحساء وخاصة بعد أن حصلت على تعهدات منهم بعدم التطلع إلى ما يلى الإحساء جنوبا. وقد استقرت الأمور على موافقة الأمير سعود بأن يبعث بأخيه الأصغر عبد الرحمن إلى بغداد كرهينة ولكنه استقر هناك كسجين حتى عام ١٨٧٤[١].

على أنه مما يستلفت النظر أن الدولة العثمانية أخذت تخفف من قبضتها على الإحساء وكان ذلك مدعاة لثورات سعودية متكررة. ويبدو أن الدولة العثمانية أدركت أن حكم نجد حكما مباشرا يكلفها الكثير من النفقات الطائلة. وفضلا عن ذلك فإن الأحوال المناخية السائدة فى تلك الأقاليم لم تمكن من بقاء الحاميات العسكرية إذ ارتفعت نسبة الوفيات بين الجنود لدرجة كبيرة مع ملاحظة أن هذه المناطق لم تكن تستفيد منها الدولة فائدة تذكر، ولذلك لجأت إلى الحكم المحلى حيث عهدت إلى ناصر باشا السعدون متصرف البصرة بإدخال نظام قليل التكاليف فزار الإحساء ١٨٧٣ وعمل على سحب معظم الحاميات العثمانية وأحل محلها قوات أخرى من الأكراد والقبائل العربية[٢]. وعين أحد شيوخ بنى خالد ويدعى بزيع بن عريعر حاكما على الإحساء ويرجع سبب ذلك الاختيار إلى عداء تلك القبيلة التقليدى لآل سعود وقد وضع تحت تصرفه حاميات عسكرية من رجال الضابطة العثمانية ولكن ذلك لم يمنع من تجدد الثورات[٣]؛ إذ صادف فى ذلك الوقت فرار الأمير عبدالرحمن من أسره فى بغداد وأتى الإحساء عن طريق البحرين والتف حوله الناس مؤيدين، واتحدت جميع القبائل الموالية لآل سعود من العجمان وآل مرة وبنى هاجر. ونجح عبد الرحمن تؤيده الألوف من حصار بزيع بن عريعر، وناصر سكان الإحساء ذلك الحصار فشقوا عصا الطاعة وقتلوا عددا كبيرا من الموظفين والجنود العثمانيين معبرين بذلك عن استيائهم من المتصرفين الأتراك الذين تعاقبوا على إدارة الحكومة فى الهفوف والذين اشتدوا فى معاملتهم للأهالى وإرهاقهم بالكثير من الضرائب[٤]. على أن عبدالرحمن لم ينجح مع ذلك

(١) Philby, op. cit., p. 145.

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. X pp. 104 - 105.

(٣) Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq p. 303.

(٤) Aitchison, op. cit., Vol. X pp. 104 - 105.

فى الاستيلاء على الإحساء نظرا لتقدم قوات شيخ المنتفق ناصر باشا السعدون الذى كان واليا على البصرة[1]، ومعه قـوات كبيرة من الجنود فى البحـر وعشرة آلاف مقاتل من المنتـفق فى البر وتمكن من مهاجمة الثـائرين وأنقذ الحامية العثـمانية من حصارها وخضـعت الإحساء لتلك القوات التى عاثت فيـها فسادا[2]. وعلى أثر إخضاع تلك الثورة تولى ناصر باشا السعدون متصرفية الإحساء، وفى عام ١٨٧٥ عاد إلى البـصرة تاركا ابنه مزيدا ليـحكم فى المنطقة[3]، ولذلك أصبح لـزاما على الأمير عـبدالرحمن أن يعود إلى الرياض، وعلى أثر عـودته كان الأمير سـعود قد قضى نـحبه فى خـلال هذه الفتـرة من الصراع فنـادى السعوديـون بعبد الـرحمن الفيـصل خليفة له غيـر أن مدة حكمه لم تـجاوز نصف العام إلا بقليل فقـد عاد عبدالله بن الفيـصل محاولا استرداد حكمه من جـديد. وبعد نزاع توصل الاخوان إلى اتفاق حفظا لكيان الإمارة وصونا لها من التفكك، وقنع عبدالرحمن بأن يكون مستشـارا لأخيه وسلم له مقاليد الحكم، وكـان عبدالرحمن يتميز بقـدرة كبيرة فى شئون التوفيق. وقد أمكنه فى أواخر عام ١٨٧٥ من التوفيق بين عبدالله وبين أبناء سعود الذين ما فتئوا يهددون بإشعال الثورة[4].

على أن العـهد الثـانى لحكم الإمام عـبدالله الفيـصل لم يكن مـوفور الحظ كعهـده الأول فى الأيام التى سبقت ثورة أخـيه، ذلك أن الضعف قد بدا واضـحا على الدولة السعودية بسـبب الصراع الطويل على السلطة، كما كان العـثمانيون لا يزالون يحتفظون بمراكـز عسكرية كثيرة تعزل نجد عن الاتصـال بالبحر عند المناطق

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنه بعد عزل مدحت باشا عن العراق سنة ١٨٧٢ انفصلت ولاية البصرة عن بغداد وعادت ولاية قائمة بذاتهـا، وفى عام ١٨٧٥ تولى ناصر باشا السعدون ولاية البصرة واعتبرت الإحساء لواءا من ألويتها التى كانت تشتمل، بالإضافة إلى الإحسـاء على لوائى المنتفق والعمارة، انظر الأعظمى - مختصر تاريخ البصرة ص ص ١٥٢ - ١٥٤ وكذلك :

Annuaire Diplomatiques de l'Empire Ottoman 1289 pp. XXX - XXXVIII ' XLV.

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. X pp. 104 - 105 see also Blunt, op. cit., pp. 265 - 266 and Dickson Kuwait & Her Neighbours pp. 126 - 127.

(٣) سليمان الدخيل ، تحفة الألباء فى تاريخ الإحساء، ص ص ٦١ـ ٦٢.

(٤) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية، جـ ١ ص ص ٢٤٦ - ٢٤٧

المجاورة للإحساء، كذلك كانت سلطة آل الرشيد الجديدة تنمو باطراد فى شمال نجد منافسة لآل سعود وقد أعطاها تفكك السعوديين فرصة للنمو السريع. وعلى أى حال فقد أصبح عبدالله أميرا على نجد بالاسم إذ لم تكن سلطته تتعدى أبعد من عاصمته الرياض إلا بقليل.

ويتفق جميع الرحالة الذين زاروا الجزيرة العربية حول ذلك الوقت على وضع نهاية لآل سعود فتذكر لنا الرحالة آن بلنت Anne Blunt، وهى التى رافقت زوجها فى رحلاته فى أفريقيا وآسيا، بأن قوة آل سعود أخذت تتحول إلى آل الرشيد ولم يصبح مندوبو آل سعود فى حائل أكثر من ألعوبة فى أيديهم. وقد تمكن آل الرشيد من انتزاع الكثيرمن المقاطعات التابعة للسعوديين كالوشم والقصيم[1]. ومع ذلك فقد حاول عبدالله فى ذلك الوقت بالتعاون مع أبناء أخيه سعود استرجاع الإحساء من الحكم العثمانى فى عام ١٨٧٨ - ١٨٧٩، ونجحت القوات السعودية التى بعث بها إلى الإحساء وكانت تتألف فى الدرجة الأولى من قبائل البدو من محاصرة القطيف، وكادت تنجح فى الاستيلاء عليها لولا الإمدادات الكثيرة التى أخذت تتدفق عليها من البصرة وبغداد مما اضطر هذه القوات إلى التراجع. ومما يستلفت النظر أن السلطات البريطانية فى الخليج قد تدخلت فى هذه المرحلة بالذات إلى جانب العثمانيين[2]، إذ تعقبت السفينة البريطانية فلتشر السعوديين واضطرتهم إلى الانسحاب، ويذكر الكولونيل روس المقيم البريطانى فى الخليج بصدد ذلك أن القطيف تدين بخلاصها إلى ظهور تلك السفينة التى كانت تجوب البحر ضد القراصنة. وعندما انسحب السعوديون إلى البحرين أشار الإنجليز على الشيخ عيسى بن على بعدم منحهم حق اللجوء. ونستطيع أن نتساءل هنا لماذا لجأت الحكومة البريطانية لمناصرة الدولة العثمانية؟ وللإجابة على السؤال نقول:

أولا - إن الحكومة البريطانية خشيت فى ذلك الوقت الذى حدثت فيه التهدئة بين أفراد الأسرة السعودية أن تعود الإمارة السعودية إلى سابق قوتها.

(١) Dickson, Kuwait and Her Neighbours p. 128.
(٢) Aitchison, vol. x op. cit., p. 105 See also Blunt, op. cit., p. 268.

ثانيا ـ إن الحكومة البريطانية كانت تفضل - كما تؤكد بعض المصادر الرسمية للحكومة السعودية - ضعف العثمانيين النسبي المقترن بالقلاقل في البر والبحر على ما كان عليه الحال على قوة العهد السعودي وأمنه[١]. وعقب ذلك اتجهت الدولة العثمانية إلى محاولة القضاء على السعوديين فشجعت آل الرشيد وأمدت الأمير محمد بالمال والسلاح[٢]، وقد مكنه ذلك من مواجهة عبدالله الفيصل الذى حاول أن يمد سيطرته إلى القصيم فاستولى على عنيزة إلا أن بريدة قاومته مقاومة عنيفة وعندما استنجد أهلها بمحمد بن الرشيد أسرع إليها وحازها لنفسه بعد انتصاره على عبدالله[٣]. ولعل أبناء سعود قد انتهزوا فرصة الهزائم المتكررة التى توالت على عبدالله من قبل آل الرشيد، كما انتهزوا فرصة العداء الشديد الذى استفحل خطره بين الأسرتين منذ عام ١٨٨٢ وما بعدها، فتمكنوا في عام ١٨٨٧ من محاصرة عمهم في الرياض وأعلن أحد الأخوة «محمد بن سعود» نفسه أميرا. وقد أتاح ذلك لمحمد بن الرشيد فرصة الزحف جنوبا إلى الرياض ومن المحتمل أن يكون عبدالله قد استنجد به وقد نجح في الاستيلاء على العاصمة والقبض على أبناء سعود وإعدامهم جميعا في العالم التالى ١٨٨٨، بينما أخذ عبدالله الفيصل معه إلى حائل، وأقام في الرياض عاملا من قبله إلى جانب عبدالرحمن ثم ما لبث بعد قليل أن استقدم عبدالرحمن إلى حائل ليقيم مع أخيه عبدالله ومنذ ذلك الوقت ولمدة أربعة عشر عاما اختفى نجم آل سعود في نجد وأصبح النفوذ الفعلى لآل الرشيد[٤]. وفي العام التالى ١٨٨٩ طلب عبدالله أن يعود إلى الرياض حيث توفى عقب وصوله إليها بقليل. وهكذا فقد آل سعود معظم زعمائهم إلا أن عبدالرحمن بن الفيصل بقى وحده ليواصل الكفاح ضد آل الرشيد والعثمانيين حيث عقدت له البيعة بالإمامة في عام ١٨٨٩ كما ستعرض لذلك فيما بعد[٥].

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية - جـ ١ ص ص ٢٥٣ـ ٢٥٤.

(٢) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب ص ٣٢٨.

(٣) أحمد على، آل سعود ص ١١٧.

(٤) حافظ وهبه، جزيرة العرب في القرن العشرين ص ص ٢٣٥ - ٢٣٧.

(٥) انظر الفصل الثامن الخاص بعلاقة الدولة العثمانية وبريطانيا بالأمير عبدالعزيز بن سعود.

الحكم العثمانى فى الإحساء :

وقد نجد من المناسب قبل أن نختتم ذلك الفصل أن نعرض للإدارة العثمانية فى الإحساء، والثابت كما تقرر معظم المصادر البريطانية والسعودية أن حكم العثمانيين للإحساء كان حكما استبداديا متسما بالظلم والجور. ويرجع ذلك إلى استغلال الكثير من الموظفين العثمانيين لسلطتهم وتكبيدهم الأهالى دفع ضرائب باهظة. وعلى الرغم من أن مدحت باشا قد حاول علاج تلك المشكلة فى بداية الأمر، فقرر استثناء القبائل من دفع الضرائب فيما عدا ضريبة العشور إلا أن الموظفين العثمانيين قد تمادوا فى عسفهم مما أدى إلى ثورات القبائل المتكررة، وفى عام ١٨٧٤ ذكر الكولونيل روس فى تقرير له إلى حكومة الهند بأن العرب المقيمين فى الاحساء جاروا من ظلم الموظفين والجنود الأتراك، وانتقلت المسألة التركية السعودية إلى مرحلة جديدة تتجه نحو تقليص نفوذ الأتراك وسلطتهم من تلك المقاطعة، وإذا كان على أهالى الإحساء أن يذعنوا إلى قوة الأتراك العسكرية إلا أنهم كانوا فى قرارة نفوسهم يدينون بالولاء لحكامهم الأقدمين من آل سعود[١]، على أننا لا نريد مع ذلك تجسيم ذلك الاستبداد كما تصوره المصادر البريطانية أو السعودية، فالمعروف أن ضعف الحاميات العثمانية قد ترك فرصا كثيرة للقبائل العربية للتخلص من دفع الضرائب وإعلان الثورات على الحكم العثمانى. ومن الإنصاف ان نذكر أن الدولة العثمانية حاولت فى مرات كثيرة معالجة إدارتها فى الإحساء، إلا أنها لم توفق فى بغيتها لأن العشائر قد حكمت عليها بالمساوئ وخلف الوعود. غير أنه ينبغى مع ذلك أن نتيح للدولة العثمانية شيئا من العذر فإن انشغالها فى حروبها وخصوصا ضد روسيا فى عام ١٨٧٧ عاقها ولا شك عن تشديد قبضتها أو إصلاح إدارتها[٢]. وتذكر الرحالة آن بلنت أن الإحساء والشاطئ الممتد من قطر إلى الكويت عانى الكثير تحت سيطرة العثمانيين من ثورات القبائل، وانتهت أهمية الساحل التجارية وعادت القرصنة إلى سابق عهدها تحت حماية الراية العثمانية، وكثرت المؤامرات مع شيوخ المقاطعات بسبب ضعف قوة

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية عرض الحكومة السعودية - جـ ١ ص ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٢) Chirol, The Middle Eastern Question P. 252.

العثمانيين البحرية، إذ كانت لا توجد سوى بارجتين فى حالة غير صالحة للاستعمال بالإضافة إلى بعض السفن الصغيرة القليلة الأهمية[١]. أما لونجرج فيصف الحكم العثماني للإحساء بانحطاطه وشراهته وجموده، وبأنه لم يلفت النظر إلى شئونه إلا القرصنة المنتشرة على السواحل ولم يكن فى وسع الحكام قمعها[٢].

أما زويمر Zwemer [٣] فقد ذكر أن طرق القوافل كانت غير آمنة، واعتداءات البدو على التجارة كانت متكررة، كما كثر النزاع حول مصائد اللؤلؤ، وعلى الرغم من أن الحكومة العثمانية قامت بتأسيس وإنشاء كثير من محطات البريد بين الهفوف والبصرة إلا أن ذلك الطريق كان غير آمن، وكان معظم التجار يستخدمون محطات البريد الإنجليزية فى البحرين وكذلك كان يفعل رعايا الحكومات الأخرى[٤]. ويمكن مقارنة الإحساء التى خضعت للحكم العثمانى بغيرها من المناطق الأخرى التى بقيت مستقلة عن العثمانيين، إذ ارتقت فيها التجارة نسبيا بدرجة أكبر من الإحساء التى كان الحكم فيها مباشرا إلى حد كبير. ولم يشهد العهد العثمانى فى الإحساء أى تقدم اقتصادى، إذ أهملت الزراعة نتيجة للتعسف فى فرض الضرائب من ناحية وعدم الأمان من ناحية ثانية، ويرى زويمر أن هذين العاملين كانا آفة الزراعة فى المقاطعات العثمانية[٥]، كذلك أهمل التعليم إهمالا تاما، ففى عام ١٩٠٠ لم يكن يوجد سوى ثلاث مدارس فقط فى المقاطعة وحسب التقديرات الرسمية التركية كان عدد المتعلمين ٣٤٥٠ من بين مجموع السكان البالغ عددهم كما تشير نفس هذه التقديرات ٢٥٠,٠٠٠ نسمة، أى أن النسبة لم تكن تتجاوز ١,٥ ٪[٦]، على أنه طبقا لما يذكره (الالوسى) كان يوجد

(١) Blunt. op. cit., Vol. II pp. 265 - 268.

(٢) Longrigg. op. cit., p. 303.

(٣) صمويل زويمر مبشر أمريكى كان له نشاط تبشيرى ملحوظ فى الجزيرة العربية والخليج العربى فى أواخر القرن التاسع عشر.

(٤) Zwemer. Arabia, The Cradle of Islam p. 217.
انظر أيضا سليمان الدخيل، تحفة الألباء فى تاريخ الإحساء، ص ٢١٧

(٥) Zwemer. op. cit., p. 113.

(٦) Ibid., p.117.

عشرين مكتبا للصبيان لتحفيظ القرآن الكريم والتجويد والحساب، وذكر عن وجود ثلاثين مدرسة أخرى كانت تدرس فيها الفنون العربية والعلوم الدينية[1]، ونحن إذا ما عرضنا لما وصلت إليه الإحساء من الناحية التعليمية فذلك لما كانت تتمتع به تلك البلاد من شهرة علمية بالغة فى أنحاء الخليج.

وحلل زويمر حكومة الإحساء فى العهد العثمانى فذكر أنها تنقسم إلى ثلاثة أقضية، ويقيم الحاكم ويطلق عليه الباشا المتصرف فى العاصمة الهفوف، بينما يقيم قائمقامان عنه فى كل من قطر والقطيف، وكان المتصرف يتشاور فى شئون الحكم مع ممثلى القبائل العربية من العجمان وآل مرة وحارب والجعافرة، ولعل ذلك أدى فيما بعد إلى سيطرة هذه القبائل على الحكم، وساعد على ذلك أن القوة العسكرية لم تكن قوية فضلا عن أن عدد الجنود كان يختلف من سنة إلى أخرى تمشيا مع سياسة الدولة فى مطالبها على الخليج، فعقب نهاية حكم مدحت باشا فى العراق لم يكن فى كل قضاء حسب التقارير البريطانية سوى ثلاثين جنديا، وفى عام ١٨٨٨ بلغ عدد الجنود ٢٥٠ فى كل قضاء، وسجل زويمر فى عام ١٩٠٠ زيادة فى عدد هذه القوات، فكان يوجد فى الهفوف ستمائة جندى بالإضافة إلى ثلاثمائة آخرين فى كل من قطر والقطيف[2]، وقد حافظت تلك الجنود على السيادة العثمانية إلى مدى سلاحها لا إلى أبعد منه، وكانت تجمع الضرائب فى أزمنة غير مقررة، وقد لزمت هذه القوات مراكزها ولم تخرج منها، إذ إنها لو فعلت ذلك لانقض رجال القبائل عليها وأهلكوها لأنهم كانوا يكرهون تعرض الأتراك لأمورهم كل الكره[3]!

وفى العهد العثمانى لم يكن السنة والشيعة اللذين كانا متركزين فى القطيف على وفاق، وكان البدو ينتهزون فرصة الاضطرابات التى تحدث بين الطرفين فيقومون بأعمال النهب والتخريب، كما ساءت الأحوال الصحية إلى درجة خطيرة، وفى عام ١٩٠٢ حاولت الدولة العثمانية إصلاح الأوضاع فعينت السيد

(١) الألوسى، تاريخ نجد ص ٣٨.

(٢) Zwemer, op. cit., p. 113.

(٣) تاريخ الحرب العظمى جـ ٦ نشر جريدتى المقطم والمقتطف ص ٤٧٣

طالب بك النقيب[١] متصرفا على الإحساء، وقد استطاع بما كان له من نفوذ على العشائر أن يقمع الفتن والثورات التى كانت تهدف إلى سلخ الإحساء عن جسم الدولة العثمانية، ولكن ذلك لم يحل دون وقوع الإحساء فى يد السعوديين من جديد فى عام ١٩١٣[٢]، ويرجع السبب فى ذلك إلى سحب الدولة لمعظم قواتها الموجودة فى الإحساء[٣]، ومن المؤكد أن السعوديين قد لا قوا إلى جانب ذلك تأيدا كبيرا من سكان الإحساء الذين تنفسوا عبء الخلاص من الحكم العثمانى بإجحافه ومظالمه[٤].

مدى أهمية حملة الإحساء :

لم تترك حملة الإحساء أهمية تذكر بالنسبة لتأكيد سيادة الدولة العثمانية على إمارات الخليج العربى، وإن كانت مع ذلك قد تركت أساسا ارتكزت عليه الدولة العثمانية فيما بعد فى تأكيدها لتلك السيادة، وهو أمر لم يتحقق لها رغما عن ذلك. ولقد كان من الممكن أن تظهرفاعلية تلك الحملة فيما لو استمرت الدولة العثمانية مواظبة على الجهد الذى بذله مدحت باشا، ولكن من الملاحظ أن ما قام به ذلك الوالى كان يعتمد إلى حد كبير على طموحه الشخصى، إذ سرعان ما أغفلت الدولة هذه المناطق وانشغلت فى حروبها مع روسيا ومشاكلها فى البلقان حتى عام ١٩٠٨ حينما اتجه الاتحاديون للاهتمام بهذه المناطق واتخذوا من حملة الإحساء محور ادعائهم لتأكيد السيادة العثمانية على بعض مناطق الخليج، هذا بالإضافة إلى تأثرهم الواضح بالنفوذ الألمانى مما كان يدفع بهم إلى معارضة السياسة البريطانية، ومع ذلك فقد كان لحملة الإحساء أثر واضح فى الكويت، إذ كانت فرصة لتأكيد علاقة شيوخ تلك الإمارة بالدولة، كما أدت إلى سيادة السلطان إلى حد ما على السعوديين فى داخل الجزيرة العربية[٥]، كذلك ظهر أثر الحملة

(١) كان طالب بك النقيب المنتمى إلى الأشراف يملك تأثيرا خاصا ـ بحكم مكانته الدينية ـ على معظم سكان الخليج.

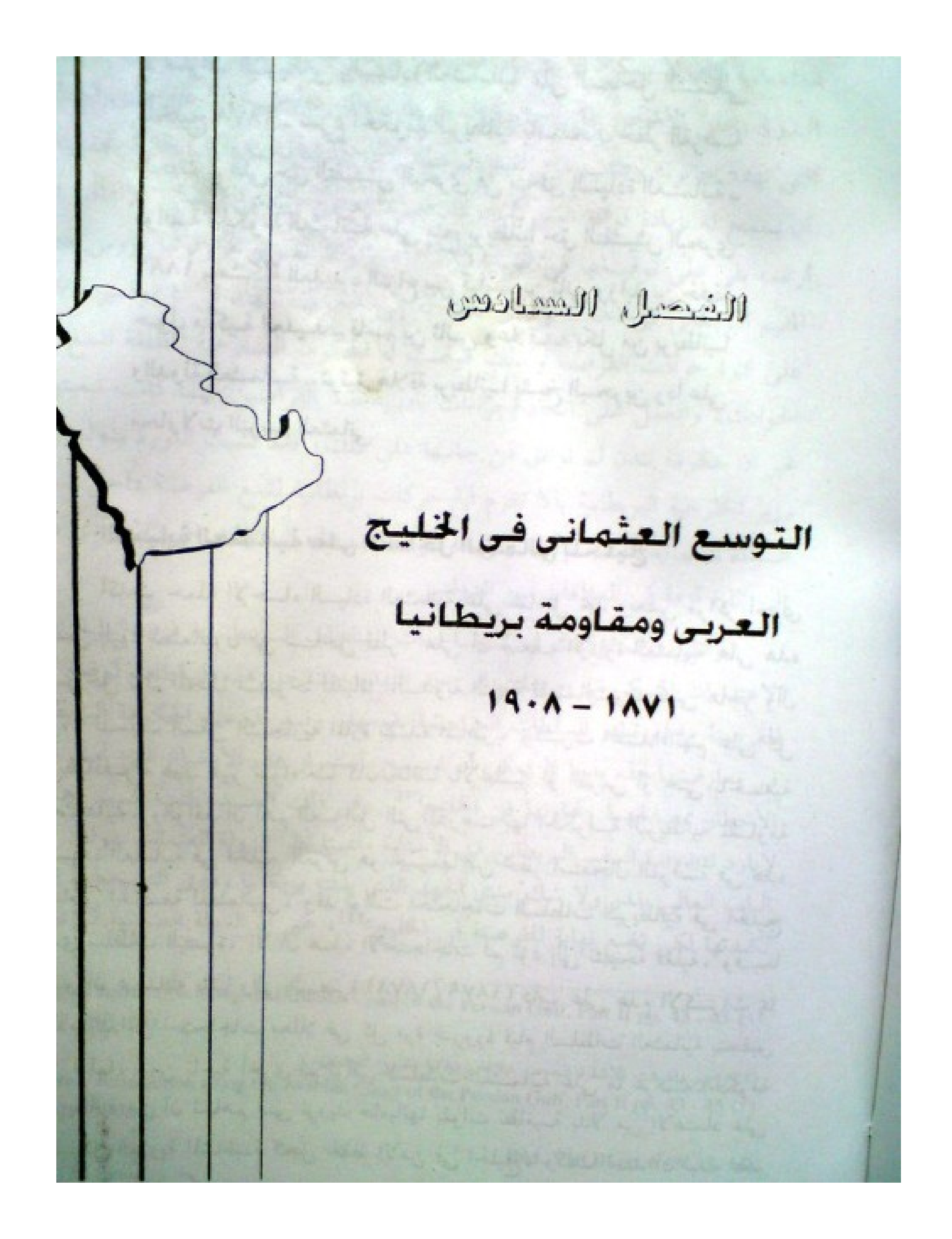
(٢) ارج الطيب فى مآثر السيد طالب بك النقيب (لم يذكر اسم المؤلف) ص ١٦ و١٧.

(٣) مجلة لغة العرب جـ ١ السنة الثالثة تموز ١٩١٣ (نظرة فى الإحساء) ص ٤.

(٤) Harrison, The Arab at Home pp. 170 - 176.

(٥) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I p. 19 (F. O. 78/5108).

واضحا على كل من قطر والبحرين، أما إلى الجنوب من ذلك فيبدو أن سيطرة الإنجليز كانت واضحة إلى الحد الذى لم يظهر فيه أى أثر للسيادة العثمانية. على أننا نرى أن حملة الإحساء قد أدت فى الواقع إلى نتائج عكسية، فبدلا من أن تؤدى إلى تأكيد سيادة الدولة العثمانية على الخليج أدت إلى تشديد قبضة الإنجليز، إذ أسرعت الحكومة البريطانية فى السنوات التى تلت هذه الحملة بتأكيد علاقاتها مع إمارات الخليج التى تعرضت للضغط العثمانى، وقد ساعدها على ذلك معاودة الدولة العثمانية إغفال اهتمامها بهذه المناطق على أثر نهاية ولاية مدحت باشا على العراق، كما سنوضح ذلك فى الفصل التالى.



الفصل السادس

التوسع العثمانى فى الخليج العربى ومقاومة بريطانيا ١٨٧١ - ١٩٠٨

الاعتراف البريطاني بالسيادة العثمانية على الساحل الشمالى للخليج ١٨٧٨ - تذرع الحكومة البريطانية باستفحال خطر القرصنة للحصول على حق التفتيش البحرى فى مناطق السيادة العثمانية - موافقة الحكومة العثمانية على منح بريطانيا حق التفتيش البحرى ١٨٨١ - مشكلة العديد - النزاع بين قاسم بن ثانى وزايد بن خليفة حول ملكية العديد - قاسم بن ثانى وعلاقته بكل من بريطانيا والدولة العثمانية - توثيق علاقة بريطانيا بشيخ البحرين ردا على محاولات التوسع العثمانى.

السيادة العثمانية على الساحل الشمالى للخليج :

أكدت حملة الإحساء السيادة العثمانية على ساحل نجد وبعض مراكز أخرى وصل إليها العثمانيون فى ساحل قطر. على أن ضعف الإدارة العثمانية على هذه السواحل ترك المجال مفتوحا للقبائل البدوية التابعة للعثمانيين، كبنى هاجر وآل مرة، لسلب السفن التجارية المارة بهذه المناطق، وكثرت اعتداءاتهم على كل مايصادفونه دون تمييز سواء ما كان خاصا بالإنجليز أو الفرس أو حتى بالحامية العثمانية. والواقع أن أهم العوامل التى تذرعت بها الحكومة البريطانية لمقاومة السيادة العثمانية فى الخليج العربى هو تجسيمها من خطر استفحال القرصنة فى هذه المناطق الخاضعة للعثمانيين، وقد توالت احتجاجات السلطات البريطانية فى الخليج لدى سلطات البصرة، إلا أن هذه الاحتجاجات لم تؤد إلى نتيجة فعلية، وفيما يبدو أن عبدالله باشا والى البصرة (١٨٧٨/ ١٨٧٩) دأب على عدم الاكتراث بما يقدم إليه من احتجاجات معللا فى كل مرة ضرورة قيام السلطات العثمانية بتحقيق من قبلها، ومن ناحية أخرى لم توافق السلطات العثمانية على ما عرضته الحكومة البريطانية من أن تساهم فى تزويد حامياتها بقوات نظامية بدلا من الاعتماد على القبائل البدوية المشاغبة كحل لحفظ الأمن فى الخليج، وذلك بعد أن ثبت عقم

الإجراءات التى يتخذها العثمانيون لقمع القرصنة[1]، فضلا عن أن السفن الحربية العثمانية كان لا يمكن الاعتماد عليها مما ترك الفرصة سانحة لتوالى اعتداءات البدو، وعلى الأخص على جزيرة البحرين، وقد عبر شيخها عن مدى الخطورة التى تهدد جزيرته وطلب من المقيم البريطانى أن تتدخل السفن البريطانية لحمايته أو أن يسمح له بزيادة قواته البحرية، وكان قد منع من زيادتها بمقتضى الإتفاقية التى أرغمه بلى على توقيعها فى عام ١٨٦٨[2]. ويؤكد تقرير الكولونيل روس Ross المقيم البريطانى فى الخليج والذى بعث به إلى حكومة الهند فى ٤ نوفمبر ١٨٧٨ على كثرة حوادث القرصنة ولذلك فوضت له الحكومة الصلاحية المطلقة لقمع هذه الحوادث، والعمل على اتخاذ إجراءات تأديبية ضد القراصين مهما كانت تبعيتهم، غير أن حكومة لندن لم توافق من جانبها على ذلك، فقد تشبث اللورد سولسبورى وزير الخارجية البريطانية بألا تقوم أية حركات بريطانية لقمع القرصنة داخل مناطق السيادة العثمانية دون موافقة صريحة من جانب هذه السلطات حتى لا يؤدى ذلك إلى إثارة أزمة فى العلاقات بين الدولتين.

وعلى ذلك توالت احتجاجات السلطات البريطانية فى الخليج على الاعتداءات المتكررة، ووصلت إلى حد التهديد بتدخل هذه السلطات لوضع حد للقرصنة ما لم تبادر السلطات العثمانية بقمعها. وقد تذرعت الحكومة البريطانية فى معارضتها هذه بأنها لا يمكن أن تسمح باستمرار هذه الأوضاع التى تحيق أشد الأخطار بمصالحها وتجارتها فى الخليج[3]. وفى ذلك الصدد كتب السير هنرى لايارد Layard السفير البريطانى فى الآستانة ملفتا نظر الدولة العثمانية بقوله: «إن الباب العالى يقدر ولا شك مدى الجهد الذى بذلته بريطانيا ومدى التضحيات التى تكبدتها لكى تضع نهاية للقرصنة فى الخليج»[4]، غير أن الدولة العثمانية لم تفعل

---

(١) Turkish Juridiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 43 - 45 (F. O. 78/5108).

(٢) راجع ماسبقت الإشارة إليه عن علاقة بريطانيا بشيوخ البحرين

(٣) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 43 - 45 (F. O. 78/5108).

(٤) Ibid., Part III pp. 6 - 9, 17.

شيئا أكثر من تكرار وعودها بتقوية سفنها الحربية فى الخليج، أو بموافقتها على إبقاء القيادة البحرية فى البصرة فى يد حاكم متحرر يرضى عنه الإنجليز غير عبدالله باشا الذى عرف بتعصبه، أو يتعهد عبدالله باشا بأن يبعث بفرطاقة عثمانية للتحقيق فى المناطق التى تجتاحها الفوضى،وأن يصدر التعليمات لمتصرف القطيف بالتشديد فى قمع القرصنة. غير أن إهتمام حكومة الآستانة بهذه الأمور لم يجد شيئا، رغم إصدار ناظر البحرية العثمانية تعليماته للسفينتين «بروسة وإسكندرية» بالتقدم إلى ساحل نجد، وفضلا عن ذلك فقد كان عجز البحرية العثمانية يضطر السلطات العثمانية فى كثير من الأحيان إلى الأعتراف صراحة بعدم مقدرتها على إرسال أكثر من سفينة واحدة إلى الخليج[١]. ومع ذلك فيبدو أن حكومة الهند قدرت أهمية اعترافها بالسيادة الإقليمية للعثمانيين على ساحل نجد، وقد علل نيكسون Nickson القنصل البريطانى فى البصرة أهمية ذلك الاعتراف بقوله، «إنه سيبعد الحكومة البريطانية عن أى تدخل خاص بمنازعات القبائل العربية وسيعطيها الفرصة لتحميل السلطات العثمانية مسئولية الاعتداءات التى قد ترتكب ضد أرواح أو ممتلكات الرعايا الإنجليز أو الهنود داخل المقاطعات التى تقر الحكومة البريطانية سيادة الباب العالى عليها مما يترك الفرصة لحكومة الهند للمطالبة بتعويضات»[٢]. وعلى ذلك أصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى المقيم البريطانى فى الخليج بأن يحيل حوادث القرصنة التى تحدث فى المنطقة العثمانية إلى المقيم البريطانى فى بغداد وأن تبتعد السلطات البريطانية فى الخليج عن أى تدخل مباشر[٣]. وعلى الرغم مما بدا من ارتياح حكومة الهند لتلك الخطة إلا أنها سرعان ما أدركت بأن تحويل جزء من مسئولية حراسة الخليج لسلطة أخرى سيؤدى حتما إلى التقليل من المركز البريطانى، فضلا عن تعقد الموقف إذا ما انتهزت الحكومة العثمانية هذه الفرصة لكى تزيد من أسطولها فى الخليج، ومن ناحية أخرى لن تسكت الحكومة الفارسية عن العمليات العثمانية التى قد يترتب عليها ظهور أسطول عثمانى قوى فى الخليج

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf,Part II pp. 45 - 50 (F. O. 78/5108).

(٢) Ibid., pp. 52 - 60, Layard to Secretary of State for Foreign Affairs 11 - 9 - 1878 (F. O. 78/5108).

(٣) Ibid., Part II pp. 52 - 60, Layard to Ross 17th December 1878.

دون أن تطالب بالمثل مما يؤدى إلى تهديد صريح للنفوذ البريطانى إزاء هاتين الدولتين. على أن الكولونيل روس Ross لم يلبث أن تجاهل تلك الاعتبارات وحسم الموضوع برأيه الذى بعث به إلى حكومة الهند بتأكيد ما ذهب إليه الكولونيل نيكسون بأن الحكومة البريطانية لا تملك حق الاعتراض على تقدم الدولة العثمانية على ساحل قطر، وحيث إنها لا تملك أساسا تعتمد عليه فى إدارة هذا الجزء من الساحل المشار إليه فإنه من المستصوب أن تقوم الدولة العثمانية بالتعهد بذلك قبل بريطانيا[١]. غير أن روس أشار فى تقرير آخر بأن تحتفظ الحكومة البريطانية بحقها فى قمع عمليات القرصنة وعلى الأخص فى حالة خرق السلم البحرى[٢]، وهوّن روس من تأثير الاعتراف البريطانى بالسيادة العثمانية على الساحل الشمالى من الخليج مؤكدا بأن النفوذ البريطانى سيستمر حتما فى المقدمة. أما فيما يختص بفارس فإن سلطاتها الساحلية قد تعودت على ظهور السفن البريطانية، كما دأبت على الاعتراف دوما بالمصالح البريطانية فى الخليج والاحتمال ضعيف فى أن تطالب فارس بما سوف تتحصل عليه الدولة العثمانية من مركز فى الخليج. غير أن حكومة الهند بعد دراسة دقيقة لهذا الموضوع اعترضت على ما ذهب إليه المقيم؛ فقد رأت بأنه لا يمكن منطقيا أن يطلب من الحكومة العثمانية أن تعنى بمسئولياتها المتزايدة فى الخليج دون زيادة فى قواتها البحرية، وعللت رفضها لاقتراح «روس» بأن الحكومة العثمانية لن تعمل على الوفاء بالمسئوليات التى ستلقى على عاتقها بقدر ما ستعمل على الامتداد بنفوذها وتوطيده فى الخليج. ومع ذلك فقد أخذت حكومة الهند حلا وسطا وهو يقضى بالاعتراف بالسيادة العثمانية وقصرها على المنطقة الساحلية الممتدة من البصرة إلى العقير، أما فيما يلى ذلك جنوبا فلا يعترف بأية سيطرة عثمانية باستثناء البدعة والوكرة وهما أبعد منطقتين على الساحل وصلت إليهما العمليات العسكرية العثمانية، ومعروف أن الدولة العثمانية قد تحصلت على هذين المركزين عن طريق دعوة رؤسائهما المحليين لإعلان الولاء لها، وفى هذه الأماكن بقيت حاميات عثمانية قليلة العدد وإن ظلت السلطة الإدارية فى أيدى أولئك الرؤساء[٣]، على أنه من ناحية أخرى تشبثت

(١) Turkish Jurisdiction Part II p. 52 ff Ross to the Government of India 2 - 1 - 1879 Enclosure No. 151 (F. O. 78/5108).

(٢) Ibid., Part II p. 60.

(٣) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part II p. 52 ff. (F. O. 78/5108).

حكومة الهند بحفظ حقها فى ممارسة سيطرتها البحرية وتتبع القراصين حتى فى المناطق المعترف فيها بالسيادة العثمانية؛ ورأت ضرورة الحصول على تعهدات من الباب العالى باحترام استقلال شيخ البحرين والاعتراف بخضوعه للحماية البريطانية، وأن يتعهد الباب العالى بدفع تعويضات إذا ما حدث اعتداء على ممتلكات الرعايا الإنجليز فى مناطق سيادته، وأكدت حكومة الهند بصفة خاصة معارضتها الشديدة لامتداد السيادة العثمانية على الساحل المهادن إذ إن السماح بذلك يعد مخالفا للواجبات الملقاة على عاتقها والتى أثبتت أنها ذات فائدة لقمع القرصنة وتجارة الرقيق وأمان التجارة لصالح جميع الدول فى الخليج. وأعربت عن حرصها على ضرورة النص على بقاء هؤلاء الشيوخ بعيدين عن أى تدخل، ليس فى الساحل فحسب بل فى الداخل أيضا، بمعنى ضرورة احترام حدودهم الداخلية وإلا فإنه سيكون من السهل على السلطات العثمانية أن تحول ضغطها من الساحل إلى الداخل. وسيجد الرؤساء أنفسهم فى هذه الحالة موزعين فى الولاء وخاضعين لسلطتين متضاربتين مما يترتب على ذلك حدوث اضطراب قد يدفع بهم إلى رفع الراية العثمانية أو راية الهدنة، أو أيتهما أجدى تحت هذه الظروف. والأمر واضح فى إعلان شيخ قطر بأنه تابع للعثمانيين، وكذلك محاولة شيخ العديد أن يحذو حذوه[1]. ولما كان من المتوقع أن لا تستطيع الحكومة العثمانية المحافظة على هيبتها فى المناطق المعترف لها فيها بالسيادة فقد كان من المنتظر أن تجد الحكومة البريطانية فرصة لكى تنتزع من الحكومة العثمانية حق التفتيش البحرى فى السوحل التابعة لها، وأن تسمح للسفن البريطانية بالتدخل لقمع القرصنة وتجارة الرقيق نظرا للنفوذ العثمانى الواهن، وبالإضافة إلى تحقيق تلك الامتيازات فإن الاعتراف البريطانى بالسيادة العثمانية سيؤدى ولو فى الظاهر إلى تهدئة العلاقات بين الحكومة البريطانية وبين الدولة العثمانية، وتنفيذا لذلك اتفقت كل من حكومتى لندن والهند على الاعتراف بالسيادة العثمانية فى عام ١٨٧٨[2]. وسرعان ما تحقق ما كانت تنتظره الحكومة البريطانية، فعلى الرغم من وقوع بعض حوادث فردية من جانب بعض القبائل البدوية على السفن التابعة للبحرين إلا أن الحكومة البريطانية

(١) Turkish Jurisdiction Part II p. 52 ff (F. O. 78/5108).

(٢) Aitchison, op. cit., vol. X p. 115.

اتخذت من تلك الحوادث الفردية أساسا لمناهضة الاعتراف بالسيادة العثمانية والحصول على حق التفتيش البحرى فى تلك المناطق إلى أن تحصل على ما يؤكد بأن السلطات العثمانية تعمل بكفاءة على حماية الرعايا والمصالح البريطانية، وخاصة بعد أن أكدت معظم التقارير البريطانية بأن حاكم البصرة لا يملك وضع حد لاعتداءات بنى هاجر على ساحل نجد؛ بل إنه لا يستطيع وضع حد لما يحدث من نهب وسرقات فى البصرة نفسها، وأن ذلك الحاكم يعميه التعصب، فهو يكره الإنجليز ويعتقد أن أعمال القرصنة التى تقوم على ساحل نجد نتيجة لتآمرهم. كما أكدت معظم التقارير بأن السبب الرئيسى للأحوال المضطربة على ساحل نجد يرجع إلى سيطرة العثمانيين على الإحساء، وهذه السيطرة التى قامت بها الدولة العثمانية لم تفدها بشىء سوى فقدان الرجال والأموال سنويا، وإن لتلك السيطرة فائدة بالنسبة للحكومة البريطانية لأنها أعاقت - إن لم يكن قد أوقفت - نفوذ الوهابيين فى نجد، إلا أنه قد نتج عنها من ناحية أخرى إضرار بالمركز البريطانى فى الخليج، فمن الطبيعى بعد استيلاء العثمانيين على الأحساء أن تصبح القبائل العربية الصغيرة التى تعيش على الساحل تحت نفوذهم، وفى الوقت نفسه اعتبرت السيادة العثمانية على هذه المقاطعات بمثابة ملجأ للمعارضين للهدنة البحرية من جانب السكان الذين ضاقوا بها ذرعا، وقد ذكر الكولونيل ميلز Miles المقيم البريطانى فى الخليج فى تقريره الذى بعث به إلى حكومة الهند فى عام ١٨٧٩ أن سكان ساحل القرصان، الذين حولتهم الحكومة البريطانية إلى تجار وصائدين آمنين، عندما وجدوا إخوانهم فى المقاطعات التركية يفعلون ما يبدو لهم دون عقاب، وأن احتجاجات ومظاهرات المقيم البريطانى، الذى يعد السلطة الوحيدة التى يعترفون بها تذهب هباءا من قبل الأتراك، فإن تلك الأمور أثارت بلا شك عوامل التمرد الكامنة فى نفوسهم. وعلى أثر وقوع بعض حوادث من القرصنة فى نوفمبر سنة ١٨٧٩ كتب السير هنرى لايار السفير البريطانى فى الآستانة ملفتا نظر الباب العالى بأن ضعف السيادة العثمانية أو إهمالها فى حفظ الأمن فى الخليج ستؤدى إلى نتائج سيئة ومن صالح الباب العالى أن يمنعها. وإذا كانت السلطات العثمانية تهمل فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لأمان التجارة البريطانية فى الخليج فإن الحكومة البريطانية استنادا إلى قواعد القانون الدولى ستحاول الحصول على مبرر يخول لها

العمل فى المياه العثمانية ضد القراصين والنخاسين. وهكذا نجد أنه على الرغم مما سبق أن أدلت به الحكومة البريطانية بتقرير السيادة العثمانية إلى العقير ساحليا، إلا أنها لم تلبث أن تغاضت عن ذلك واعتبرت السيادة مقررة فى الداخل دون الساحل، وصدر تعريف بذلك أكد أن الحكومة البريطانية ستواصل أعمال الحماية المتضمنة قمع القرصنة حتى لو دعى الأمر إلى قمعها فى المقاطعات العثمانية أو فى أى مكان آخر يذهب إليه القراصنة[1]. وفى عام ١٨٨١ وافقت الحكومة العثمانية على مطالب الحكومة البريطانية، وأعطت للبحرية البريطانية تصريحا رسميا بقمع القرصنة وتجارة الرقيق على ساحل قطر، ولكنها اشترطت أن تسلم السفن المضبوطة للسلطات العثمانية، على أن نقطة الخلاف كانت إلى أى مدى تنتهى السيادة العثمانية على ساحل قطر، فبينما تمسكت الحكومة العثمانية بامتداد نفوذها إلى قرية العديد (التى تقع جنوب ميناء العقير) باعتبارها خاضعة لإمارة قطر، أصرت الحكومة البريطانية على اعتبار العديد خارجة عن نطاق السيادة العثمانية[2]، وقد أثار هذا الموضوع خلافا حاداً بين السلطات العثمانية والسلطات البريطانية فى الخليج على نحو ما سنعرضه فيما يلى :

مشكلة العديد :

لم تكن الحكومة البريطانية ترحب إذن بامتداد السيادة العثمانية إلى ساحل قطر، فضلا عن أنها كانت تخشى من أن يستمر العثمانيون فى موالاة التقدم نحو إمارات الخليج الأخرى، على أنها وإن كانت لم تعارض فى امتداد السيطرة العثمانية على بعض أجزاء من شبه جزيرة قطر إبان حملة الإحساء، إلا أنها عملت منذ ذلك الوقت على توسيع حدود مشيخة أبو ظبى، وهى المشيخة التى تتاخم قطر جنوبا على الساحل، وكان ذلك بناءا على نصيحة الكولونيل لويس بلى Pelly المقيم البريطانى فى الخليج، الذى كان من رأيه أن يمنح شيخ أبو ظبى جميع الساحل من أبو ظبى إلى خور العديد. ولم يكن الأمر مجرد اهتمام بالعديد- التى ستثير نزاعا إقليميا حاداً فى خلال السنوات القادمة - بل إن حكومة الهند قصدت

(١) Turkish Jurisdiction. Part III p. 26, Foreign Office to Clare Ford 5th January 1879 (F. O. 78/5108).

(٢) Memorandum Respecting Koweit, p. 112 (F. O. 78/5174).

من تأكيد تلك السيطرة إيجاد حد للتوسع العثماني خشية امتداده إلى الساحل المهادن. وساعد الإنجليز على ذلك أن لشيخ أبوظبي بعض الادعادات فى تلك المنطقة، وتتلخص هذه الادعاءات في أن سكان العديد كانوا فى الأصل أتباعا له. وقد أنشأت هذه المحلة فى عام ١٨٣٥ على يد رجال من القبيسات، وهم فرع منشق من قبيلة بنى ياس الكبيرة التى يتبعها سكان أبوظبى، وقد قاموا بقيادة خادم ابن نهيمان بالانشقاق على (خليفة بن شخبوط) حاكم أبوظبى الذى فرض عليهم دفع حصة من الغرامة التى كان قد فرضها على المشيخة المقيم البريطانى نظير ارتكاب السكان بعض أعمال القرصنة. وقد نظرت السلطات البريطانية فى الخليج نظرة عدم رضاء إلى هجرة القبيسات من أبوظبى، غير أنها أخفقت فى المساعى التى بذلتها لوضع تسوية للحالة. وبعد إنشاء العديد بقليل خشى الإنجليز من أن تتخذ قاعدة لأعمال القرصنة. وحول عام ١٨٣٦ أرسل الإنجليز ثلاثة مراكب حربية رست عند البدع والوكرة والعديد، وتعهد حكام هذه الأماكن ببذل أقصى ما فى طاقتهم لضبط مراكب القرصنة، وأكره خادم بن نهيمان رئيس العديد على أن يقدم بدوره قدرا معينا من المال أو الضمانات العينية ترد إليه عندما يظهر مدى ولائه للعهد الذى قطعه على نفسه. وفى عام ١٨٣٧ جرد خليفة بن شخبوط حملة على العديد بعدما ظفر بالموافقة اللازمة من المقيم البريطانى، وقد فوجئ القبيسات بهذه الحملة ولذلك سرعان ما انهزموا وقتل الكثير من السكان ودمرت جميع المنازل، وعاد خادم بن نهيمان ومعظم رجال القبيسات إلى أبوظبى إزاء تعهد حاكم أبوظبى بالعفو عنهم ورد مراكبهم وممتلكاتهم إليهم على أن يظلوا خاضعين له، بينما اتجه عدد قليل منهم إلى الشارقة ودبى. وفى أواخر عام ١٨٤٩ قام القبيسات بمحاولة غير ناجحة للتخلص من سيطرة أبوظبى، غير أن سعيد بن طحنون حاكم المشيخة (١٨٤٧/١٨٥٢) استطاع أن يحبط هذه المحاولة، ففى ختام موسم اللؤلؤ من عام ١٨٤٩ لم تعد مراكب القبيسات إلى أبوظبى، وتقدمت عوضا عن ذلك إلى ساحل قطر حيث احتمت بالبدع، ومن الدوافع إلى هذا العمل مكائد سلطان بن صقر حاكم الشارقة ومكتوم بن بطى حاكم دبى، اللذان أكدا للقبيسات بوصفهما عدوين لدودين لحاكم أبوظبى أن فيصل بن تركى أمير نجد يعتزم أن يعيد بناء العديد ويعيد إسكانهم فيها، كذلك استاء القبيسات من سعيد



خور العديد بين قطر وأبو ظبي

ابن طحنون بسبب موقفه الودى تجاه المحاربة، وهم فخذ منافس لهم من فخوذ بنى ياس. وفى ديسمبر ١٨٤٩ أرسل سعيد بن طحنون رسلا إلى القبيسات وأقنعهم بأن يعودوا إلى أبوظبى، وقد استقبل سعيد المنشقين استقبالا وديًا وجعلهم يعتقدون أنه قد غفر لهم خروجهم عليه، غير أنه أمر بتجريد جميع مراكبهم من أشرعتها ودفاتها، وبهذا قطع عليهم كل أمل فى الهرب، ثم أعلن بأن كل من له دعوى على القبيسات أن يطالب بما يريد فورا، كما فرض غرامة كبيرة على المنشقين منهم الذين اضطروا إزاء ذلك إلى بيع مراكبهم وممتلكاتهم الأخرى ليؤدوا ما عليهم، ولا شك أن هذه المعاملة السيئة التى تعرض لها القبيسات دفعتهم إلى مغادرة أبوظبى من جديد، وقد حدث ذلك فى عام ١٨٦٩، حين غادر القبيسات أبوظبى للمرة الثالثة واستوطنوا فى قرية العديد.

وقد طلب الشيخ زايد بن خليفة من المقيم البريطانى أن يسمح له باتخاذ إجراءات ضد العديد بحجة أن هذه القرية تسئ إلى تجارة أبوظبى، ولم يجد خادم ابن نهيمان إزاء ذلك إلا أن يعلن أن العديد خاضعة لقطر، وقد بعث بكتاب إلى المقيم البريطانى فى أغسطس سنة ١٨٦٩ قال فيه إنه تابع لقطر منذ أيام أبيه وجده، ولكنه طلب من السلطات البريطانية المساندة حتى لا يتدخل أحد فى أمره، وعبر عن رأيه فى جعل العديد منطقة مستقلة ترفع راية الصلح البحرى. وكان من الممكن للحكومة البريطانية أن تقبل هذا الوضع الذى كان يتمشى مع سياستها، إلا أنه على أثر التقدم العثمانى فى الإحساء وترحيب الشيخ قاسم بن ثانى حاكم قطر بالعثمانيين بعث (بلى) فى مايو سنة ١٨٧١ إلى زايد بن خليفة شيخ أبوظبى يؤكد له بأن العديد جزء من أراضيه، والواقع أن بلى كان يخشى إزاء تقدم الأتراك أن يتجه سكان العديد إلى طلب الحماية العثمانية. ولذلك آثر أن يساند زايد بن خليفة حتى لا يفقد ثقته بالإنجليز، أو قد يطالب هو الآخر بمساعدة العثمانيين له ضد أتباعه المنشقين عليه فى العديد[١]. وجاء فى رسالة بلى إلى حاكم أبوظبى: «إن العديد ليست جزءا من أراضى قطر أصلا، وجميع الأدلة تجمع على أنها ملك لكم، ولذلك فإنى أرى لكم كل الحق فى أن تطلبوا من بعض سكان العديد أو

(١) Turkish Jurisdiction in the lands and Waters of the persian Gulf, Ind. Off. Political and Secret library, B. 126, pp. 3 -8

منهم جميعـا أن يدينوا لحكمكم». وفى نفس الوقت أرسل بلى إلى سكان العديد يقـول، «إن جميـع الأدلة تجمع على أن العـديد قطعة من أراضى أبوظبـى، فإذا رغـبتم فى الإقـامة بهـا وجب أن تفـعلوا ذلك بموافقـة شـيخ أبوظبى وأن تدينوا لحكمه، وإذا لم تقوموا بهذا فهناك خطـر فى أن يجبركم على ذلك، ولا سيما أنه استوفى شروط الصلح البحرى بإحالة الأمر إلى المقيم نفسه، مضطرا فيما بعد إلى إرغامكم على ذلك بالقوة»[١]. ومن العجـيب أن ذلك الموقف الذى وقفـه المقيم البريطانى مع شـيخ أبوظبى كان يناقض تماما الموقف الذى وقفـه قبل ذلك بسنوات قليلة، وقد سبق أن ذكرنا أنه فى عام ١٨٦٨ اتخذ بلى نفـسه عدة إجراءات تأديبية ضد شيخ أبوظبى الـذى قام بهجوم على شبـه جزيرة قطر بالتعاون مع مـحمد بن خليفة شـيخ البحرين، واضطر الشيخ زايد على أثر ذلك الحـادث إلى تسليم المقيم ثلاثة مدافع كـانت هى كل ما فى حـوزته، وإن كان لم يلبث أن أعـادها إليه لأنه بدونها عاجـز عن الدفاع حتى عن مقر إقـامته، كما تنازل أيضـا عن الغرامة التى فرضها عليه[٢]. على أن القبيسات لم يتقبلوا اجراءات المقيم البريطانى بهدوء، إذ قام رئيـسهم بطى بن خادم بتـذكير الماجـور سيدنى سـميث Smith مساعـد المقيم البريطانى فى عام ١٨٧١ بأن العـديد يمتلكها أجداده من القـبيسات ونفى تبعيتها لأبوظبى، واسـتنكر ما طلبـه سميـث من ضرورة الحـصول على إذن من حـاكم أبوظبى بالاستقرار فى ذلك المكان[٣]، كما أكد بطى بن خادم أن القبيسات استقروا فى العديد بتـصريح من المقيم البريـطانى صدر فى كتاب منه بتـاريخ ٢٧ أغـسطس سنة ١٨٦٩، وكان ذلك أثناء مقاومة الإنجليز لسلطة أبوظبى.

على أن بلى بعد دراسته لتلك المشكلة تراجع عن رأيه الذى سبق أن أدلى به إلى حكومـة الهند، إذ كتب فى ٣١ يوليـو سنة ١٨٧١ تقريرا جـاء فيـه أن شيخ

(١) شركـة الزيت العربيـة الامريكية، إدارة العـلاقات - شعبـة البحث - عمان والسـاحل الجنوبى للخليج الفارسى، ص ٢٦ ومابعدها

(٢) التحكيم لتـسوية النزاع الإقليمى بين مـسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية - عرض الحكومة السعودية جـ١ ص ٢٣.

(٣) Notes of Conversation between Major Sydney Smith and Butty Bin Nhaiman Head of Colony at Odeid taken in 21st. July 1871 (Ind. Off. Political & Secret Department. Letters from the Persian Gulf vol. 18).

العديد يؤكد عدم تبعيته لأبوظبى، وأنه وقومه يرغبون فى العيش مستقلين تحت راية ساحل الصلح البحرى فى الوقت الذى يؤكد فيه شيخ أبوظبى تبعية العديد له منذ زمن بعيد[١]. وأكد بلى أن دعوة العديد للأتراك ستؤدى إلى تعقيد الأمور ليس فى العديد فحسب، ولكن فى جميع الساحل العمانى بأسره[٢]،وأن الحماية العثمانية عرضت على القبيسات ولكنهم رفضوا قبولها حتى الآن، ويؤكد فى تقريره بأنه إذا ما حاولت أبوظبى إخضاعهم إليها فإنهم سيقبلون الراية العثمانية وبذلك يعقدون الأمور أكثر فأكثر[٣]، على أن «إيتشيسون» وكيل وزارة الهند عقب على تقرير (بلى) بقوله، «لعل الكولونيل بلى على حق فى قوله بأن العديد جزء من أراضى أبوظبى غير أننا لم نقرر شيئا بصدد ذلك، وإن كان بلى قد فصل فيه فعلا». والواقع أن الموقف أخذ يتعقد أكثر مما كان عليه عندما استولى العثمانيون على الإحساء فى مايو سنة ١٨٧١ وما تبع ذلك من امتدادهم إلى قطر، ففى عام ١٨٧٣ زارت العديد بعثة عثمانية برئاسة حسين أفندى قائد بحرية البصرة ووضعت الترتيبات التى تقضى بأن يدفع السكان سنويا مبلغ يتراوح بين أربعين أوخمسين ريالا إلى الشيخ قاسم بن ثانى فى الدوحة، ثم انصرفت البعثة بعد أن حال نوع الماء الردئ دون إنشاء حامية عثمانية فى العديد[٤]، ومع ذلك فقد حرص بطى بن خادم على أن يتسلم الراية العثمانية من على أفندى الممثل العثمانى فى البدع، وكان يعمد إلى رفع تلك الراية من آن إلى آخر ولاسيما عندما كان يترقب مجىء العثمانيين إلى بلاده، وفى مناسبات أخرى كان يرفع راية رؤساء ساحل الصلح البحرى التى أعطاها الكولونيل بلى لوالده خادم بن نهيمان، بل مضى بطى إلى

---

(١) Zaid Bin Khalifa to Pelly 20th Sept. 1871 (Ind. Off Political & Secret Department, Letters from the persian Gulf vol. 19).

(٢) Pelly to Secretary to the Government of India 31 - 7 - 1871 (Ind. Off. Political & Secret Department, letters from the Persian Gulf vol. 18) pp. 40 - 42 (F. O. 78/5108).

(٣) Turkish Jurisdiction in the lands and waters of the Persian Gulf. (Ind. Off. Political & Secret Library B. 126 pp. 6 - 8) see also Pelly to the Secretary to the Government of India 1 - 11 - 1891 (Ind. Off. Political & Secret Dept., letters from the Persian Gulf vol. 19).

(٤) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية - عرض الحكومة السعودية - جـ ١ ص ٢٤٢، ٢٤٣.

حد إبلاغ السلطات البريطانية بأنه إذا لم تحترم حقوقه فى العديد فسيطلب الحماية العثمانية، ويستدل من ذلك على أن بطى كان يريد أن يوجد لنفسه وضعا مستقلا فى هذه المنطقة، ويرغب فى أن يعترف به الإنجليز كأحد رؤساء ساحل الصلح البحرى، بل لقد ذهب إلى أبعد من ذلك فى رسم حدود خاصة لمنطقة نفوذه التى تصورها تمتد من (رأس الحالة) فى الشمال متجهة صوب الجنوب الشرقى على الساحل العربى إلى نقطة تقع فى مواجهة جزيرة (صير بنى ياس)، كما أدعى أيضا بملكية جزيرة (دلما) والجزائر الأخرى فى تلك المنطقة من الخليج، والاحتمال كبير فى أنه كان من المتوقع أن يحظى بإقرار الحكومة البريطانية لذلك لولا تقدم العثمانيين.

إن مشكلة العديد ومعالجتها فى ظروف التدخل العثمانى يمكن توضيحها من خلال وجهة نظر حكومة الهند فى مذكرتها المؤرخة فى ١٢ مايو سنة ١٨٧٩، والتى استندت فيها على ثلاث نقاط رئيسية :

(أولا) : مدى ما وصلت إليه السيادة العثمانية على ساحل قطر.

(ثانيا) : عما إذا كان استيلاء الأتراك على الإحساء أو احتلالهم لقطر قد وضع أساسا للمطالبة العثمانية على العديد.

(ثالثا) : رغبة السكان أنفسهم فى تحديد نوع التبعية.

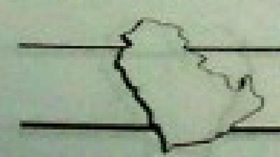
فيما يختص بالموضوع الأول طلبت حكومة الهند أن يقوم المقيم البريطانى فى الخليج بوضع تقرير عما إذا كان هنالك اتجاه من العثمانيين للامتداد بسيطرتهم إلى العديد. وفيما يختص بالأمر الثانى استندت حكومة الهند إلى ما سبق أن أكده الكولونيل بلى فى عام ١٨٧١ بأن العديد لا تدخل ضمن حدود مقاطعة قطر. وكان (بلى) قد أكد ذلك صراحة إلى رؤساء أبوظبى والعديد كما سبق أن أشرنا.

وفيما يختص بالموضوع الثالث أوضحت حكومة الهند أن شيخ العديد يتوق أن يعتبر نفسه شيخا مستقلا، وأن تعترف به بريطانيا عضوا عاملا ضمن الشيوخ المهادنين على الساحل العمانى، وأن يكون خاضعا لحمايتها بوضعه المستقل، وقد ركزت حكومة الهند بصفة خاصة على ادعاءات شيخ أبوظبى على العديد وسكانها، وذكرت أن أولئك السكان تعدهم بريطانيا أتباعا لشيخ أبوظبى، وأن رغبتهم فى الاستقلال لم يعترف بها.

واستنادا إلى تلك الظروف وتقديرا من حكومة الهند لأهمية الوضع الجغرافى للعديد فإن الدولة العثمانية لا ينبغى أن يترك لها مجال الحصول على ولاء من المناطق البعيدة عن حدودها المعترف بها. وبالتالى فقد أقرت حكومة الهند ادعاءات أبوظبى على العديد فذكرت أنه منذ سنوات عديدة وشيوخ أبوظبى يطالبون بها بل ومارسوا السلطة فعلا فى أحيان كثيرة عليها، كما أن سكان العديد طبقا لما هو سائد بين عرب الخليج تابعين لشيوخ أبوظبى، فضلا عن أن مطالبة أولئك الشيوخ بالعديد لقيت اعترافا من جانب السلطات البريطانية فى الخليج، وكذلك من الحكومة البريطانية نفسها بناءاً على التقارير التى وردت إليها من قبل موظفيها فى الخليج وأن اتجاه العثمانيين إلى الشيوخ المحليين يقوم على أساس تجاهل صريح للحقائق الواقعة فضلا عن أن سيطرتهم على العديد ستؤدى إلى تهديد للمصالح البريطانية فى الخليج، ومن ثم فإن العديد سوف تصبح من جديد وكرا للقرصنة. ولذلك أكدت حكومة الهند أن العديد تخضع لشيخ أبوظبى، الذى تربطه بالحكومة البريطانية علاقات ومعاهدات مباشرة منذ عدة سنوات، وأن ادعاءات الدولة العثمانية ومطالبها لجعل العديد مقاطعة عثمانية مطلب أحمق لا يرتكز على أساس سليم. وتمسكت حكومة الهند بأنه على الرغم من أن الشيخ بطى كان يرفع الراية العثمانية، وأنه كان يطالب بالحماية العثمانية وكان يدفع ضريبة إلى شيخ البدعة، إلا أنه لم يثبت مع ذلك وجود مشيخة منفصلة ومستقلة فى العديد. وأن التصرف الذى قام به الشيخ فى الاستقرار فى هذه المنطقة يعد خرقا للحقوق الإقليمية التى يمارسها شيخ أبوظبى، والواقع أن حكومة الهند كانت تخشى من أن يترتب على إعلان شيخ العديد خضوعه للسيادة العثمانية تشجيع بقية الرؤساء الصغار على الساحل العربى للخليج، باتخاذ نفس الأسباب لنقض السيطرة البريطانية[١].

ومن ناحية أخرى فإن اتجاه حكومة الهند نحو مد سيطرة شيخ أبوظبى إلى خور العديد كان متمشيا مع السياسة البريطانية التى كانت لا تحبذ ضم أراضى فى سواحل جزيرة العرب بشكل مباشر، وبالتالى فإن أحسن وسيلة لتحقيق هذا الهدف كان عن طريق الحكام الذين هم أداة طيعة فى أيديها، وأن محاولة توسيع

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 50 - 52 (F. O. 78/5108).



سلطة زايد بن خليفة حاكم أبوظبى إلى مسافة خمسمائة كيلومتر فى اتجاه الغرب، كان المقصود به أيضا خدمة الأهداف البريطانية وذلك بإقامة حاجز فى وجه السعوديين إذا ما حاولوا الامتداد إلى هذه المناطق الساحلية. على أن إصرار بريطانيا على تبعية العديد لأبوظبى قد أثارت مشكلتين على جانب كبير من الأهمية :

المشكلة الأولى ـ المعارضة العثمانية، **والمشكلة الثانية** ـ تجدد النزاع بين سكان العديد وشيوخ أبوظبى. ففى سبتمبر سنة ١٨٧٤ طلب خادم بن نهيمان من المقيم البريطانى أن يمنع زايد بن خليفة من الهجوم على قريته، وحول ذلك الوقت أبلغ زايد بن خليفة الكولونيل روس Ross أنه تلقى خطابا من السلطات العثمانية فى قطر يتضمن خضوع العديد للحماية العثمانية، وأنه يجب أن يمتنع عن التدخل فى شئون السكان المقيمين فى العديد. ونتيجة لذلك تلقى المقيم البريطانى فى الخليج تعليمات من حكومة الهند بأن يعمل على التوفيق بين سكان العديد وشيخ أبوظبى، وإذا تعذر التوفيق فعليه ألا يتردد فى استخدام القوة للعمل على تثبيت سلطة هذا الحاكم على العديد[١].

ولعل قرار حكومة الهند كان مستندا ولو فى جزء منه إلى أن العديد كانت تتخذ ملجأ للقراصنة، ولاسيما عصابات من قبيلة آل مرة الموالية للعثمانيين، وبالإضافة إلى ذلك فيبدو أن الحكومة البريطانية قد نظرت بعدم رضاء إلى الصلات الوثيقة بين بطى بن خادم وقاسم بن ثانى فى قطر، حيث استقرت آنذاك سلطة الدولة العثمانية، وكان سكان العديد يدفعون خمسمائة قران سنويا لقاسم بن ثانى مقابل استخدام مصائد اللؤلؤ فى بلاده[٢]. وفى فبراير سنة ١٨٧٧ انتهزت حكومة الهند فرصة تعدى سكان العديد على قارب يتبع شيخ أبوظبى عند عودته من مصائد اللؤلؤ لتؤكد رأيها فى خطورة انفصال العديد عن أبو ظبى على الوجه الآتى :

(١) British Admiralty, Handbook of Arabia vol. I p. 325 see also Aitchison, op. cit., vol. X p. 115.

(٢) Turkish Jurisdiction, Part I p. 39 (F. O. 78/5108).

(أولا) : إن هذه الأعمال من القرصنة ارتكبها أفراد من قبيلة آل مرة، وهذه القبيلة تتبع أسميا الدولة العثمانية.

(ثانيا) : إن القراصنة يتخذون هجماتهم من موانى تابعة لشيخ العديد.

(ثالثا) : قد يكون صحيحا أن شيخ العديد لا يساعد أو يشتغل شخصيا بالقرصنة، ولكنه ضعيف بحيث لا يستطيع أن يمنع قبيلة مثل آل مرة أو بنى هاجر من اتخاذ موانيه مناطق نشاط لمثل تلك الأعمال.

(رابعا) : السبب فى ضعف شيخ العديد أنه هو وقومه انفصلوا عن القبيلة الكبيرة (بنى ياس) فى أبوظبى، ولما كان شيخ أبوظبى ممنوعا بأوامر من الحكومة البريطانية من أن يضم هؤلاء الأفراد المنشقين إلى سلطته، لذلك فإن حكومة الهند ترى أنه يجب بذل الجهود لاستمالة الحكومة العثمانية بأن تتخذ الخطوات التى من شأنها ألا يصبح ميناء العديد نقطة التقاء للقراصنة. ولما كان من مصلحة الحكومة البريطانية ضمان الأمن فى الخليج،فإنه لابد لكل قبيلة من القبائل المهادنة على الساحل العربى أن تكون على درجة كبيرة من القوة بمعنى أنه لا داعى لإقرار التقسيم فى مشيخة أبوظبى، فضلا عن ضرورة مساعدة حاكمها لإعادة نفوذه على أتباعه المنشقين عليه، سواء بالطرق السلمية أو بالقوة لو استدعى الأمر ذلك(١).

وقد أفصحت حكومة الهند عن سياستها هذه بإصدار تعليماتها إلى المقيم البريطانى فى الخليج فى ٧ مايو سنة ١٨٧٧، وكانت تلك التعليمات تعطى له صلاحيات واسعة بأن يستخدم كل جهوده لكى يشجع الارتباط بين سكان العديد وشيخ أبوظبى، كما طلبت منه أن يساعد شيخ أبوظبى فى تحقيق ذلك الهدف، وقد حدث ذلك فى الوقت الذى كان فيه شيخ العديد على اتصالات أكيدة بالسلطات العثمانية ويقوم برفع الراية العثمانية. وفى نفس الوقت بعث سولسبورى وزير الخارجية البريطانية إلى السفير البريطانى فى الآستانة فى ٢٥ يونيو ١٨٧٧ يطلب منه أن يوجه نظر حكومة الباب العالى إلى أعمال القرصنة المتفشية على ساحل قطر، والتى تتزايد باطراد نتيجة لامتداد السيطرة العثمانية على تلك الأنحاء، ويؤكد بأن الحكومة البريطانية لن تسمح بخرق الأمن فى الخليج عن

(1) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 40 - 42 (F. O. 78/5108).

طريق حملات بحرية معادية تقوم من إحدى الموانى الواقعة تحت السيادة العثمانية أو من موانى شيوخ مستقلين بلغوا من الضعف درجة لا يستطيعون معها الوقوف ضد إساءة استخدام موانيهم، كما وافق اللورد سولسبورى على تعليمات حكومة الهند التى أرسلت إلى المقيم البريطانى فى الخليج فيما يختص بمشكلة العديد، ولكن كان من رأيه أنه لا ينبغى الإشارة إلى العديد بالذات فى أية مراسلات يبعث بها السفير البريطانى فى الأستانة إلى الحكومة العثمانية، لأن هناك ثمة شك فى ممارسة الدولة العثمانية فعلا لسيادتها على تلك المنطقة، ومن ناحية أخرى تحاشى الدخول فى مناقشات حول هذا الموضوع[1].

وعندما أرسل السير هنرى لايارد السفير البريطانى فى الأستانة مذكرة بنفس هذا المعنى إلى الباب العالى بتاريخ ٩ يوليو ١٨٧٧ أجاب زيور باشا مؤكدا بأن والى البصرة أعلن أن الوضع هادئ للغاية فى الخليج. وقد استمر ذلك الهدوء حتى يونيو سنة ١٨٧٨ حين قام شيخ أبو ظبى وبرفقته سبعين قاربا تحميهم إحدى السفن البريطانية الكبيرة والمقيم البريطانى فى بوشهر حيث أرسوا قلاعهم فى العديد، ويبدو أن سكان العديد كانت قد بلغتهم أمر هذه التحركات فأسرعوا بالفرار بعد أن خربوا قراهم وردموا ما بها من آبار[2]. ولجأ القبيسات إلى قطر حيث احتموا بقاسم بن ثانى فى البدع، وظلوا هناك حتى عام ١٨٨٠ عندما عادوا إلى أبو ظبى بعد العفو عنهم وقد عمل قاسم بن ثانى على انتهاز فرصة لجوء القبيسات إليه لكى يؤكد تبعية العديد إلى قطر ولكنه سرعان ما عدل عن ذلك بعد احتجاج بريطانى صارم.

وكان قاسم بن ثانى قد بعث برسالة إلى المقيم البريطانى فى الخليج يقول فيها بأنه سيتقدم من القطيف لمهاجمة قبيلة العجمان، وفى رسالة أخرى أعرب عن رغبته فى القبض على بطى بن خادم أمير القبيسات، وسجل روس Ross ملاحظاته على ذلك بأن تقدم قاسم إلى ساحل القطيف سيؤدى إلى إقلاق الوضع. ورغم أن قطر قد ارتبطت مع بريطانيا بمعاهدة عام ١٨٦٨ إلا أن وضع الإمارة قد تغير تماما فى عام ١٨٧١ عندما قام قاسم بن ثانى برفع الراية العثمانية واستقرت إحدى

(1) Turkish Jurisdiction in the lands and waters of the Persian Gulf. (Ind. Off. Political & Secret Library B. 125 pp. 8 - 6).

(2) Turkish Jurisdiction, op. cit., Part II pp. 40 - 42 (F. O. 78/5108).

الحاميات العثمانية فى بلاده، وعلى ذلك فيرى (روس) أنه لا فائدة من تذكير قاسم بتلك المعاهدة، ولما كان يرى عدم استطاعة قاسم بن ثانى القبض على أمير القبيسات دون معاونة العثمانيين، لذلك أرسل إليه إنذارا بألا يقوم بأى عمل عدائى ضد العديد[1].

وفى نفس الوقت قدم المقيم البريطانى إلى الشيخ زايد بن خليفة مساعدات مجدية بقصد استعادة نفوذه على المنطقة، والملاحظ أن زايد بن خليفة قد رفض أن يستمر القبيسات فى العديد حتى فى حالة اعترافهم بسيادته عليهم لأنه كان لا يثق بهم، ولكنه كان على استعداد أن يعقد معهم شروطا مرضية إذا ما وافقوا على العودة إلى أبوظبى، وأن تستمر العديد خالية من السكان كما كانت فى الماضى، وقد أيده فى ذلك المقيم البريطانى فى الخليج. وأخيرا التزم شيخ أبو ظبى أمام الكولونيل روس بأنه مسئول مسئولية تامة عن كل ما يحدث من قبيلة بنى ياس ابتداء من خور جهنما إلى خور العديد[2]، ولم يفعل والى البصرة أكثر من تقديم احتجاج ضد ما قامت به السلطات البريطانية فى الخليج[3].

وفى عام ١٨٨٠ نشب نزاع بين قاسم بن ثانى وزايد بن خليفة نتيجة للإغارات التى قامت بها بعض القبائل الخاضعة لهما. والواقع أن الدولة العثمانية حاولت استغلال النزاع الحادث بين قطر وأبوظبى والذى استمر ما يقرب من عشر سنوات لتأكيد سيطرتها على المناطق الداخلية المتاخمة للساحل بعد أن عجزت عن تأكيد سيطرتها الساحلية نظرا للمعارضة البريطانية، واتضح ذلك فى عام ١٨٨٩ حينما قام الشيخ قاسم بن ثانى بشن حملة على (الجواء) التى تقع على مسافة قصيرة من أبوظبى من الجهة الغربية[4]، وعلى أثر نجاح قاسم فى هجومه عمل الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبى بدوره على استغلال العداء بين الشيخ قاسم

(1) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 28 - 30 (F. O. 78/5108).

(2) Turkish Jurisdiction, Ind. Off. B. 125 pp. 8 - 10.

(3) News Report by Confidential Agent 25th January 1889 (F. O. 78/5108).

(4) Residency Agent at Bahrein to the Political Resident in the Persian Gulf 20th January 1889 (F. O. 78/5108).

بن ثانى والشيخ عيسى بن على حاكم البحرين ليعقد حلفا مع الأخير[١]، وفى مواجهة ذلك الحلف اتجه الشيخ قاسم ابن ثانى إلى التحالف مع ابن الرشيد فى حائل، كما بحث يطلب عون الدولة العثمانية فى صراعه المرتقب[٢]، ولدينا رسالة بعث بها إلى الأمير عبدالله بن ثنيان أحد أعضاء آل سعود وكان مقيما فى الآستانة يطلب توسطه لدى الدولة، للحصول على تأييد فعلى منها فى مهاجمته لأبوظبى. وقد أعلن فى هذه الرسالة شدة إخلاصه وولائه للدولة العثمانية وأشار إلى ضرورة إخضاعها لمشيخة أبوظبى، وقد جاء فى تلك الرسالة : «أنه منذ أن سيطرت الدولة العثمانية على نجد أهملت شئون الساحل العمانى على الرغم من تبعيته المباشرة لنجد، وليس بخافيا أن الشيخ زايد بن خليفة وغيره من الرؤساء العمانيين كانوا يدفعون الزكاة إلى نجد زمن خضوعها للسعوديين، وقد وصل زايد بن خليفة إلى الحكم عقب الحملة العثمانية على نجد، على أنه استبد بالرعية استبدادا سيئا ولم يتمكنوا من مقاومته. ولم تقف الدولة العثمانية من ناحيتها بجانبهم وإنما تركتهم لمفاسده كما لو كانوا غير أتباع لها». وذكر قاسم أنه نتيجة لمظالم زايد بن خليفة توجه الكثيرون من أتباعه إلى قطر يطلبون عونه. على أنه لم ينجح فى استمالة الولاة والمتصرفين فى البصرة والإحساء، ولم يقم أحد منهم بعمل جدى ضد زايد الذى استرسل فى غيه وإرهاقه للرعية. وقد قام الشيخ زايد عندما علم باتصالات قاسم بالسلطات العثمانية بمفاجأته بالهجوم، فدبر غارة عنيفة على قطر مخربا معظم قراها ومعتديا على سكانها، وعلى الرغم من تمكن قاسم من رد العدوان إلا أنه كان يأمل أن يتعقب المهاجمين إلى بلادهم والاستيلاء على أبوظبى، ولكنه آثر أن يتم ذلك بعون من الدولة العثمانية، وأبدى استعداده لإعطائها الخيار فيما أن تأخذ الدخل بنفسها أو تعهد به إليه[٣]، والثابت أن قاسم حاز على عون فعال من

---

(١) Ross to the Government of India - Foreign Department 31st. January 1889 Enclosure No. 1 of a letter to Her Majesty's Secretary for India No. 2. C. (F. O. 78/5108).

(٢) Ibid., pp. 42 - 43.

(٣) Jasim Bin Thani to His Highness Abdullah Pasha Ibn Thanyan al Saood, 28th Ramdan, 1305 (9th June 1889) Enclosure No. 5 of a letter to Her Mjesty's Secretary for India No. 2. C. (F. O. 78/5108).

قبل الدولة العثمانية التى وجدت فيه خير معين لها. وما كاد قاسم يتلقى العون من ابن الرشيد حتى اجتاح مقاطعة (الظفرة) وغيرها من المقاطعات التى تدخل ضمن حدود مشيخة أبوظبى، وامتدت جحافل تلك القوات إلى مشارف عمان والبوريمى حيث تلقى معاونة فعلية أسداها له محمد بن على شيخ النعيم، وكانت قوات قاسم تتألف من المعاضيد، وهى القبيلة الرئيسية فى قطر، وكذلك من القبائل التابعة له والموالية للعثمانيين وأهمها بنو هاجر والمناصير وآل مسلم وآل بوكوارة والبوعينين والمزاريع وغيرهم، وقد بلغت أكثر من ١٠٠٠ راكب وعدة آلاف راجل[١].

وأكدت معظم التقارير البريطانية أن زايد بن خليفة عانى الكثير من الخسائر، كما لجأت جميع القبائل إلى المقاطعات الساحلية مفسحة الطريق لذلك التقدم الذى حازته قوات قاسم وابن الرشيد فى معظم مقاطعات الداخل، وإزاء ذلك التطور السريع كتب الوكيل الوطنى فى الشارقة إلى مساعد المقيم البريطانى فى البحرين فى ٢٥ يناير سنة ١٨٨٩ يؤكد له خطورة الموقف، وأن شيوخ الساحل إذا لم يجدوا تأييدا كافيا فسيناقون كما يفعل زعماء الداخل إلى قاسم وابن الرشيد[٢]. ومن المؤكد أن هذا التقدم كان بعيد المدى، إذ لم يقتصر على أبوظبى وهى موضوع النزاع فحسب، بل كان اجتياحا شاملا من قبل الدولة العثمانية التى يمثلها قاسم وابن الرشيد، حتى أن السلطان فيصل بن تركى حاكم مسقط شعر بخطورة ذلك التقدم نحو حدوده، فكتب إلى حاكم رأس الخيمة يطلب منه إبقاء رجال لتعزيز مفارق الجبال والممرات التى تؤدى إلى مداخل الباطنة حتى لا يستطيع القادمون الوصول إليها[٣]. وقد نتج عن هذا التقدم أن استنجد الشيخ زايد بن خليفة

---

(١) News Report by the Residency Agent (Shargah) dated 31st. January 1889, Enclos. No. 12 of a letter to Her Majesty's Secretary for Inida No. 2 C. (F. O. 87/5108).

(٢) Residency Agent at Bahrein to the Political Resident in the Persian Gulf 28th March 1889, Enclosure No. 5 of a letter to Her Majesty's Secretary for India No. 2. C. (F. O. 78/5108).

(٣) Extract from a note written by the officiating Residency Agent at Shargah to the assistant Resident 25th January 1889 (F. O. 78/5108).

بزملائه من شيوخ الساحل العمانى، ولكن الغافريين من شيوخ ذلك الساحل (الشارقة - العجمان - أم القوين) لم يرغبوا فى التحالف مع شيخ أبوظبى الهناوى رغم المحاولات التى بذلها لمقاومة العدو المشترك، بل إنهم عمدوا إلى عدم الرد على الرسائل التى بعث بها إليهم بصدد ذلك، ولم يتقدم لمساعدته سوى شيخ دبى (وهو هناوى الأصل) وقبائل بوفلاسه وبوفلاح(١). وقد فشل زايد ابن خليفة وشيخ دبى رغما عن تعاونهما الفعال فى رد ذلك الهجوم(٢). على أن ذلك التقدم لم يلبث أن انحصر نتيجة للمساعدات الكبيرة التى أسرعت الحكومة البريطانية بتقديمها إلى حاكم أبوظبى، كما يرجع ذلك أيضا إلى الضغط الذى تعرض له قاسم بن ثانى من قبل السلطات البريطانية فى الخليج. وقد اضطرت الدولة العثمانية عقب ذلك إلى أن تسلك الطريق الديبلوماسى بشأن مطالبتها بالعديد وغيرها من الموانى الواقعة على ساحل قطر، ففى ١١ يوليو سنة ١٨٩١ أكد ناظر الخارجية العثمانية للسفير البريطانى فى الآستانة بأن الزبارة والعديد يدخلان ضمن ولاية البصرة، وأنهما منذ وقت طويل يديرها القائمقامون والمديرون العثمانيون(٣).

وفى ٢٦ يناير سنة ١٨٩٢ قدم ناظر الخارجية العثمانية احتجاجا آخر للسفير البريطانى فى الآستانة ضد ما تقوم به السلطات البريطانية فى الخليج. وفى ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بعثت الحكومة البريطانية بمذكرة إلى حكومة الباب العالى جاء فيها بأنه لما كانت سواحل الخليج تحت الحماية البريطانية فإنها لا تنظر بعين الرضى إلى تدخل الموظفين العثمانيين فى شئون الخليج، وقد رد الباب العالى مصرا على التمسك بحقوق سيادته. وفى مذكرة ثالثة بعث به سعيد باشا ناظر الخارجية العثمانية فى ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٣ إلى السير كلارفورد Clare Ford السفير

---

(١) Residency Agent at Shargah to the Political Agent in the Persian Gulf 7th Feb. 1889 Enclosure No. 14 of a letter to Her Majesty's Secretary for India No. 2. C. (F. O. 78/5108).

(٢) Jasim to the Political Resident in the Presian Gulf Feb. 1889 (F. O. 78/5108).

(٣) Aide-Memoire Communicated by Tewfik Pasha, April 15, 1912. see Annex El Katr Gooch & Temperley, British Documents on the origins of War vol. x part II pp. 62 - 63.

البريطانى فى الآستانة أشار فيها إلى أنه إذا كانت الحكومة العثمانية قد تغافلت فى السنوات السابقة عن تعيين مديرين عثمانيين فى الزبارة والوكرة والعديد فإن ذلك لم يكن إلا بصفة مؤقتة وبقصد منع الاحتكاك بين الدولتين الصديقتين، ولكن الحكومة العثمانية لا تزال تتمسك بحقها المطلق فى السيادة على هذه المديريات(١).

وعندما حاولت الدولة العثمانية فى عام ١٨٩٦ إنشاء مخافر عسكرية فى العديد وفى غيرها من الموانى الواقعة على الساحل العمانى، عارضت الحكومة البريطانية وأبلغت الباب العالى بأن السلطات البريطانية تعتقد أن إنشاء مناطق عسكرية فى العديد أمر يتعارض مع نفوذ شيخ أبوظبى الذى له حقوقا هناك. ومما يستلفت النظر أن العديد ظلت موضوعا للمباحثات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية حتى السنوات الأولى من القرن العشرين، ففى عام ١٩٠٢ أعلنت الدولة العثمانية عزمها على ضم العديد إلى إمارة قطر غير أنها عدلت عن ذلك لاحتجاج بريطانيا، وفى عام ١٩٠٥ أبلغت الحكومة البريطانية الدولة العثمانية بأن العديد تدخل ضمن المقاطعات الإقليمية لشيخ أبوظبى الذى يخضع للحماية البريطانية وبعد ذلك بعام واحد وصلت الحكومة البريطانية إلى اتفاق مع شيخ أبوظبى اعترفت فيه بأن المناطق المجاورة لخور العديد تعد جزء من أراضيه، وتعهدت من جانبها بالحيلولة دون أن تجعل أية قوة من الخارج تسيطر عليها(٢)، وإن كان ذلك لم يحل دون عودة العثمانيين إلى السيطرة على العديد فى عام ١٩١٠ مما كان مبعث اعتراض شديد من الحكومة البريطانية حتى توقيع اتفاقية ١٩١٣ وبها قبلت الدولة العثمانية الانسحاب نهائيا من هذه الأماكن وإلغاء ما بها من مديريات. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تأخذ موضع التنفيذ، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى قد أتاح الفرصة لبريطانيا لكى تطرد ما بقى من فلول القوات العثمانية من هذه الأماكن.

---

(١) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II p. 63.

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات، شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ٢٦٠ / ٢٦١.

التوسع العثمانى فى البحرين :

أشرنا فيما سبق إلى أنه فى خلال العهد الثانى من حكم الإمام فيصل (١٨٤٣-١٨٦٥) كان النفوذ السعودى أهم ما يحيق بإمارة البحرين من أخطار، ونتيجة لذلك استمر حكام البحرين يلتجأون إلى الحماية الفارسية أو العثمانية، والثابت أن عروضا كثيرة قدمت إلى شيخ البحرين عن طريق السلطات العثمانية فى البصرة تطلب اعترافه بالسيادة العثمانية، ولكن عارضت الحكومة البريطانية فى ذلك على أساس ارتباط البحرين بمعاهدات معها وعلى ذلك فإنها لا يمكن أن تعترف بأية اتفاقية تهدف إلى وضع الإمارة تحت سيادة الباب العالى. على أن السيادة الفعلية للدولة العثمانية على البحرين لم تتضح إلا على عهد مدحت باشا فى ولايته على العراق، أما المحاولات التى بذلتها الدولة العثمانية قبل ذلك فمن الملاحظ أنها كانت محاولات بسيطة لم يترتب عليها نتائج ذات أثر جدى. ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية كانت قبل حملة الإحساء تبدى اهتماما أكثر بمقاومة الأخطار والادعاءات الفارسية على الإمارة أكثر من محاولتها رد التحركات العثمانية التى لم تثبت فاعليتها، على أن مدحت باشا عقب سيطرته على الإحساء بذل محاولة قوية لتأكيد السيادة العثمانية على البحرين، ولذلك كان من الطبيعى أن يحدث تصادم بينه وبين الحكومة البريطانية التى كانت لا ترحب بامتداد السيطرة العثمانية إلى ما يلى الإحساء جنوبا بل وحتى الإحساء نفسها، إذ إن الكثير من المصادر البريطانية تلقى اللوم على الحكومة البريطانية لتسليمها بامتداد السيطرة العثمانية على الإحساء وإن كان من الممكن تعليل ذلك بأن الحكومة البريطانية لم تكن قد أظهرت بعد اهتمامها بهذه المناطق فضلا عن أنها لم تكن تريد أن تثير نزاعا بينها وبين الدولة العثمانية إذ كانت تخشى على نفوذها في الأستانة من أن يتعرض للانهيار بعدائها للدولة، ويبدو أنها بالإضافة إلى ذلك فضلت الدولة العثمانية عندما تقدمت إلى الإحساء لتحل محل السعوديين الذين أخذت إمارتهم فى التفكك عقب وفاة الإمام فيصل بشكل خشيت منه الحكومة البريطانية عدم مقدرتهم على الوفاء بتعهداتهم السابقة، وعلى الأخص تصريح الإمام عبدالله الفيصل ١٨٦٦، وإن كانت الحكومة البريطانية ما فتئت تردد بأن الضعف فى الإدارة العثمانية أدى إلى استفحال خطر القرصنة مما كان عليه الحال فى أى عهد من عهود السيطرة السعودية.

على أنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد سلمت للعثمانيين باحتلال الإحساء وإبقاء حاميات عسكرية فيها إلا أن محاولتهم التدخل فى البحرين أو فى المناطق التى تلى الإحساء جنوبا لم تلاق النجاح المنتظر، فقد ووجه التدخل العثمانى فى البحرين والذى بدأه مدحت باشا بموقف صارم وقفته البحرية البريطانية فى الفترة من ١٨٧١ - ١٨٩٥، وعندما كانت تبذل المحاولات الرسمية أو غير الرسمية لتأكيد السيادة العثمانية كانت الحكومة البريطانية لا تتردد فى إظهار قوتها البحرية(١).

والواقع أن اتجاه مدحت باشا لاحتلال البحرين كان يعد واحدا من المشروعات التى كان يهدف بها إلى السيطرة على شبه الجزيرة العربية وتوابعها من إمارات الخليج، فعقب نجاح حملة الإحساء فى مايو سنة ١٨٧١ أرسل فرقة عسكرية إلى البحرين بقيادة عارف بك قائد بحرية البصرة لبناء ما يلزم من مستودعات الوقود اللازمة للسفن العثمانية، وفعلا توجه عارف بك إلى البحرين وتقابل مع شيخها الذى أظهر له حفاوة بالغة وعبر عن سروره عند رؤيته للسفينتين العثمانيتين (لبنان وإسكندرية) واللتين كان قد اصطحبهما معه فى زيارته قائلا، «إن البحرين لم تر منذ قرنين سفنا عثمانية فى هذا البحر»، ثم تبرع بما يلزم من الأراضى لبناء مستودعات الوقود اللازمة للسفن العثمانية (٢). على أنه لم يكن الغرض من تلك البعثة مجرد الحصول على مستودعات للوقود بقدر ما كانت للعمل على جعل البحرين تابعة لمتصرفية الإحساء والحصول على ولاء فعلى من شيخها(٣).

والواقع أن مهمة عارف بك لم تقتصر على البحرين، وإنما أرسل فى مهمات أخرى فى الخليج العربى، وكانت البحرين إحدى الإمارات التى عرج عليها. وقد بدأ رحلته بصحبة هاتين البارجتين عن طريق قناة السويس إلى مسقط، وتشير التقارير البريطانية إلى أن عارف بك عمد إلى تحدى السلطات البريطانية فى الخليج، فذكر للقنصل البريطانى فى مسقط أن أعدادا من السفن العثمانية سوف تتبعه، وأنها ستتخذ مراكز لها فى الخليج، كما صرح للكوماندور

---

(١) Philby, Arabia p. 161.

(٢) Hayder, The Life of Midhat Pasha p. 60.

(٣) Ibid., p. 60, see also Ross to Pelly 9th Sept., 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., letters from the Persian Gulf Vol. 18).

لادر Ladder قائد البحرية البريطانية فى الخليج بأن عدد السفن العثمانية المنتظر وصولها تقدر بعشرة سفن. على أن عارف بك قد فشل فى الحصول على ولاء من قبل تركى بن سعيد سلطان مسقط الذى رفض استقباله مما كان مبعثا لاستيائه(١).

وإزاء التحركات العثمانية فى البحرين أثيرت مجادلات بين مدحت باشا وحكومة الهند حول وضع الإمارة، فكتب مدحت إلى اللورد مايو Mayo حاكم الهند، محاولا تبرير موقفه بإظهار الأدلة القانونية والتاريخية التى تثبت حق الدولة العثمانية فى السيادة على البحرين، ولكن اللورد مايو أصر من جهته على استقلال البحرين. ويبدو أن السبب الذى دفع مدحت باشا لذلك التفاهم السلمى أن ولاية بغداد كانت تعتمد على مصانع بومباى البحرية لاستيراد السفن التى أكثر مدحت باشا من شرائها للملاحة فى الخليج وفى نهرى دجلة والفرات على أمل أن تحل محل الشركة الإنجليزية(٢). وكان الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين لايفتأ يردد مخاوفه من توقع وصول العثمانيين إلى بلاده، وعن احتمال تدخلهم فى مغاصات اللؤلؤ بفرضهم الرسوم على القوارب المشتغلة بالصيد، وخاصة أن نافذ باشا قد فرض حول ذلك الوقت مائة قران على كل قارب يشتغل فى تلك المصائد على سواحل قطر(٣). كما أكثرت البواخر العثمانية من التردد على البحرين بحجة التزود بالماء والوقود(٤).

والثابت أن الدولة العثمانية كانت تفكر جديا في مد سيطرتها على البحرين وقد أكد المراقبون لأوضاع الخليج إبان هذه الفترة عن توقع وصول أربعة بواخر عثمانية للسيطرة على الجزيرة(٥)، ونتيجة لتلك التحركات كان المقيم البريطانى فى

(١) Ross to Pelly 4th October 1871 see also Pelly to the Secretary of the Government of India Ist. November 1871 Ind. Off. Political & Secret Dept.,letters from the Persian Gulf Vol. 19.

(٢) صلاح العقاد، الاستعمار فى الخليج الفارسى ص ص ١٧٠/ ١٧٣.

(٣) Conversation between Captain Grant and Essau Bin Ali 30th April 1871 (Ind. Off. Political and secret Dept., letters from the Persian Gulf vol. 19).

(٤) News diary 19th May 1871 (Political and Secret Dept., letters from the Persian Gulf vol. 20).

(٥) News Gleaning 22nd June 1872 (Ind. Off. Political and Secret Dept., letters from the Persian Gulf vol. 21).



الخليج لا يمل من تكرار زياراته للشيخ عيسى بن خليفة حاكم البحرين مجددا له فى كل مرة التأكيدات بالحماية البريطانية ضد الخطط التوسعية التى ينتهجها العثمانيون. ومن ناحية أخرى يبدو أن الشيخ عيسى على الرغم مما أظهره فى بداية الأمر من ترحيب بالعثمانيين قد وعى جيدا الدروس التى لقنتها بريطانيا للشيوخ المناوئين لها، فتراجع عن مساندته للدولة العثمانية، وأكد للمقيم البريطانى حرصه التام على تأكيد المعاهدات السابقة وعلى الأخص معاهدة ١٨٦١. ومما هو جدير بالملاحظة أن الصلات كانت تتوثق باستمرار بين الشيخ عيسى والإنجليز كلما حدث تقدم عثمانى(١).

أما الدولة العثمانية فإنها لم تكف عن بذل المحاولات الكثيرة المباشرة أو غير المباشرة، عن طريق أتباعها فى الجزيرة العربية وسلطاتها فى البصرة والإحساء، لكى يتسنى لها التدخل فى شئون البحرين، وبطبيعة الحال كان ذلك التدخل مثيرا لكل من الإنجليز والفرس(٢)، وفيما يبدو أن فارس قد وجدت فى السيادة العثمانية ما يهدد نفوذها، ولذلك تركت للإنجليز مهمة مقاومة العثمانيين، ويؤكد لنا ذلك توقف مطالبتها الجدية بالسيطرة على البحرين عقب استيلاء الأتراك على الإحساء، والمتعقب لسير المباحثات الإنجليزية الفارسية آنذاك يجد اكتفاء الحكومة الفارسية بتقديم احتجاجات واهية كانت تبعث بها إلى الحكومة البريطانية بين حين وآخر، ولم تعاود مطالبها بأثر ملحوظ إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى. بيد أن محاولة الدولة العثمانية السيطرة على البحرين قد أثارت بريطانيا أكثر من فارس، فبينما لم تتعد مطالبة فارس بالسيطرة على البحرين إلا سبع مرات فى القرن التاسع عشر وصلت المطالب العثمانية إلى سبعة عشر مرة، وفى بعض الأحيان كانت تطالب بالجزيرة مرتين أو ثلاث مرات فى العام الواحد(٣).

---

(١) Philby, Arabia p. 165.

(٢) Faroughy, Bahein Islands p. 161.

(٣) يمكن تتبع المطالبات الفارسية والعثمانية على البحرين والردود البريطانية بالرجوع إلى :

Memorandum Respecting Britsh Interests in the Persian Gulf Appendix A. by Mr. Parker "British Declaration to the Persian and Ottoman Government respecting their claims to sovereignty over Bahrein". pp. 111 - 113. (Ind. Off. Political & Secret library B. 166 Confidential 9161).

وتبرر المصادر البريطانية تدخل الإنجليز فى البحرين بأنهم قد حموا الجزيرة من أن تصبح ساحة للنزاع بين الفرس والعثمانيين، إذ كانت مصائد اللؤلؤ واعتبار الجزيرة مركزا لتلك التجارة التى كانت تقدر آنذاك بأكثر من خمسة ملايين من الجنيهات مما يحفز الرغبة فى امتلاكها[1]. والواقع أن ولاية بغداد - حتى بعد رحيل مدحت باشا - لم تجد وسيلة إلا واتخذتها فى سبيل تأكيد سيادتها على البحرين وغيرها من إمارات الخليج طورا بالطريق السياسى وطورا بالمؤامرات الداخلية. وقد حدث فى عام ١٨٧٣ أن أدخلت بغداد بعض البحرانيين المقيمين بها فى الجيش العثمانى، وعندما احتج القنصل الإنجليزى فى بغداد على ذلك حلت تلك المسألة حلا وسطا باعتبار أن هؤلاء المجندين ولدوا فى بغداد، ومع ذلك اضطرت الدولة العثمانية إزاء الضغط البريطانى عليها أن تعلن بأنه على الرغم من ادعاءاتها المتكررة على البحرين فإنه ليست لديها النية لاعتبار البحرانيين أتباعا لها. ولم يقتصر الأمر على احتجاج الحكومة البريطانية وإنما احتج أيضا السفير الفارسى فى الأستانة ولم يجد الباب العالى إزاء الاحتجاج الفارسى إلا أن يبعث بتعليماته إلى بغداد بأن يعتبر البحرانيين الموجودين فى الولاية رعايا فرسا لايأخذ منهم زكاة أكثر مما كانوا يدفعونه من قبل[2].

وفى العام التالى بعث اللورد ديدلى Dudley وزير الخارجية البريطانية بمذكرة رسمية إلى السفير العثمانى فى لندن يقول فيها بأن مطالب الدولة العثمانية على البحرين ومحاولتها الاستيلاء عليها أو اعتبارها جزء من أقاليمها أمر لا تنظر إليه الحكومة البريطانية بارتياح[3]. ولم تلبث بعد ذلك أن تطورت مطالب الدولة العثمانية فى البحرين حينما أخذت تقوى حامياتها العسكرية فى قطر ورأت أن تعيد بناء ميناء الزبارة، وهو ميناء يقع على الساحل وتسيطر عليه قبائل النعيم التابعة لشيخ البحرين[4]. ويبدو أن ذلك كان بتحريض من الشيخ قاسم بن ثانى حاكم قطر، والذى لم يكن على وفاق مع شيخ البحرين، وقد احتجت الحكومة

(١) Philby, Arabia p. 163.

(٢) Faroughy, Bahein Islands p. 88.

(٣) Ibid., pp. 88 - 89.

(٤) Adamyiat, Bahrein Islands p. 80 see also Aitchison, op. cit., vol. XI. p. 111.

البريطانية على ذلك وأوضحت فى مذكرة بعثت بها إلى الباب العالى بأنها لن تسمح بإيجاد أى مركز معادى لها فى الزبارة أو فى أى مكان آخر. ومن ناحية أخرى احتجت باسم شيخ البحرين على أساس أن ذلك الميناء يخضع له وأن للبحرين مطالب قديمة عليه، وأن كثيرا من شيوخها كانوا يتخذون منه مقرا للحكم فى خلال شهور الصيف القائظة. وهكذا نستطيع أن نلحظ سرعة تغير السياسة البريطانية، فقبل ذلك بسنوات قليلة (١٨٦٨) كانت قد شجعت انفصال قطر عن البحرين، كما سبق أن أوضحنا. وكان وجود العثمانيين فى قطر فرصة لتحريض القبائل البدوية من بنى هاجر للهجوم على البحرين ويؤخذ من التقارير المختلفة التى كان يبعث بها المقيم البريطانى فى الخليج إلى حكومة الهند أن تقدم هذه القبائل كان بمساندة من السلطات العثمانية، واتضح ذلك فى عام ١٨٧٤ حينما قامت عدة محاولات للهجوم على البحرين بتحريض من (بزيع بن عريعر) متصرف الإحساء الذى حاول الاستيلاء على البحرين بعد أن فشل مدحت باشا فى تحقيق ذلك الهدف. على أن السفن البريطانية كانت توقف تلك المحاولات ولكنها كانت تعود من جديد من الموانى التابعة للعثمانيين. وحول ذلك الوقت أصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى الكولونيل روس Ross المقيم البريطانى فى الخليج بأن يعمل على حماية البحرين من أى اعتداء يقع عليها من أية قبيلة أو شيخ فى الخليج، كما أرسلت التعليمات إلى السفير البريطانى فى الآستانة بأن يطلب من الباب العالى أن يكبح جماح قبيلة (بنى هاجر) فى حالة ما إذا اعتبرها واقعة تحت نفوذه. ويؤخذ من التقرير التفصيلى الذى بعث به الكولونيل روس Ross إلى حكومة الهند فى ٢١ سبتمبر عام ١٨٧٤ بأن قبائل بنى هاجر تحصلت على قوارب فى البدعة وأنهم فى الاتجاه إلى البحرين غير أن محاولتهم لم تنجح نظرا لظهور السفينة البريطانية ماى فرير May Frere،كذلك استطاعت السفينة البريطانية Hugh Rose أن ترد الهجوم الذى وجهته تلك القبائل على ميناء الزبارة. على أن تلك الحملات التى قامت بها الحكومة البريطانية وجدت معارضة شديدة من موزورس باشا السفير العثمانى فى لندن الذى احتج رسميا وذكر أن اثنين وعشرين فردا من قبيلة بنى هاجر لاقوا حتفهم من مدافع السفن البريطانية. وعلى الرغم من تأكيد السير هنرى إليوت السفير البريطانى فى الآستانة بأن الحكومة البريطانية لا تنكر

سيادة الدولة العثمانية على شبه جزيرة قطر[١]، إلا أنه أصر على أن يمتنع الشيخ قاسم بن ثانى وكذلك والى بغداد (رءوف باشا) عن تحريض قبائل بنى هاجر فى الهجوم على البحرين أو ساحل قطر وذلك استنادا إلى ما أكده الكولونيل هربرت Herbert القنصل البريطانى فى بغداد من قيامهما بذلك الهجوم[٢]، كما أكد السير هنرى إليوت بأن الحكومة البريطانية لن تسمح إطلاقا بأن يتعرض استقلال شيخ البحرين لأى خطر، ويبدو أن ما ذكره إليوت كان بلغة حاسمة مما جعل اللورد سولسبورى يقتنع بما أدلى به السفير ووصفه بأنه احتجاج كاف[٣].

وبينما كانت الدولة العثمانية تشجع الهجوم على البحرين كان شيوخ البحرين يردون على ذلك بموالاة الهجوم على ساحل قطر وبالأخص على ميناء الزبارة الذى يسكنه آل النعيم. وعلى الرغم من أن هذه القبيلة وغيرها من القبائل التى تسكن على ساحل قطر كانت مستقلة عن البحرين إلا أن سيطرة شيوخ البحرين على تلك القبائل كانت ترتبط بقوة أولئك الشيوخ أو ضعفهم. ومما يستلفت النظر أن الحكومة البريطانية كانت إلى ذلك الوقت لا تريد أن تشتبك مع الدولة العثمانية فى صراع سياسى مكشوف وإنما أخذت تتحاشى ذلك بقدر الإمكان، وعلى الرغم من أنها لم تعارض السيادة العثمانية فى ساحل قطر بطريق مباشر إلا أنها عملت على مناوأة العثمانيين بتحريضها لشيخ البحرين للتقدم نحو المناطق العثمانية، وتحقيقا لذلك شجع شيخ البحرين ناصر بن جبر شيخ قبيلة النعيم الموالية له والقاطنة فى أطراف قطر لكى تستقر فى الزبارة، وردا على ذلك زارت بعثة عثمانية ذلك الميناء، وقد عمل رئيس البعثة (حسين أفندى) على استمالة الشيخ ناصر لكى يعلن ولاءه للدولة ولكنه رفض ذلك رفضا باتا وطلب مددا من البحرين. وحين طلب الشيخ عيسى بدوره مساعدة الحكومة البريطانية تردد المقيم البريطانى فى تقديم المساعدة له، وعلل ذلك بأن الحكومة البريطانية لا

(١) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II Aide Memoire communicated by Tewfik Pasha pp. 62 - 63 Annex El Katr.

(٢) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 29 - 32 Derby to Eliot 6 - 3 - 1876 (F. O. 78/5108).

(٣) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 29 - 55 (F. O. 78/5108).

تملك الحق فى حماية القبائل المقيمة فى قطر وأنه ليس للشيخ عيسى أن ينتظر أن تتدخل بريطانيا فى أمور يحوطها الشك. كذلك رفض المقيم البريطانى أن يسمح لشيخ البحرين بإقامة تحصينات فى الزبارة لحماية حلفائه من آل نعيم فى حالة تعرضهم لهجوم يقع عليهم من القبائل المجاورة، على أن هذا الموقف سرعان ما تغير على أثر ظهور خطر جديد تمثل فى اتجاه الأتراك لضم البحرين بحجة الانتقام من الشيخ عيسى بن على الذى قدم مساعدات للأمير عبدالرحمن الفيصل عقب فراره من أسره فى بغداد، وكان هذا الأمير على علاقات سيئة مع الحكومة العثمانية. وعلى الرغم من دفاع بريطانيا لدى الحكومة العثمانية عن حاكم البحرين مؤكدة أن عبدالرحمن الفيصل اتخذ له ملجأ فى البحرين ولم يجد هناك أكثر من مظاهر الكرم العربى المعتاد وأنه ليس هنالك ما يستدل منه على أن شيخ البحرين قد نقض حياده فى الصراع العثمانى السعودى، إلا أن الحكومة العثمانية أصرت على إرسال حملة تأديبية إلى البحرين، وهكذا وجدت حكومة الهند أنه من الضرورى التراجع عن خطتها المهادنة، ويتضح ذلك من مذكرة بعثت بها إلى حكومة لندن جاء فيها «أن شيخ البحرين يعتمد اعتمادا كليا فى الحماية علينا ويتقبل تعليماتنا ونصائحنا وقد اتجهنا في الوقت الحاضر إلى تعزيز قوته البحرية وسمحنا له بأن يعزز حلفائه من آل النعيم فى الزبارة»[1].

ولم يلبث أن تأزم الموقف فى العام التالى (١٨٧٥) عندما أرسلت السلطات العثمانية فى البصرة الشيخ ناصر بن مبارك زعيم قبيلة بنى هاجر لتحصيل الزكاة المستحقة للدولة من قبيلة النعيم فى قطر، وكان هذا الشيخ مناوئا لحاكم البحرين، وكان يعمل لحساب الأعضاء المنفيين من بيت آل خليفة، وقد وجد تأييدا كبيرا من قاسم بن ثانى ومن العثمانيين الذى وجدوا أن الفرصة أصبحت مهيأة لهم للتدخل فى شئون البحرين[2].

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 29 - 35 (F. O. 78/5108).

(٢) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II pp. 62-65 Aide - Memoire communicated by Tewfik Pasha Annex - El Katr.

وفى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ تمكن ناصر بن مبارك بمعاونة قاسم بن ثانى من الاستيلاء على ميناء الزبارة، وعلى الفور طلبت حكومة الهند من الكولونيل روس بأن يقوم بالسفينة تيزر Teazer لرد ذلك الهجوم، وأعطته الصلاحية التامة للمحافظة على الهدنة البحرية فى الخليج، وقد اشترك الشيخ عيسى بن على مع الكولونيل روس فى ذلك الهجوم معللا ذلك بأنه إذا تم لأعدائه (قاسم بن ثانى وناصر بن مبارك) الاستيلاء على الزبارة فسوف تصبح البحرين معرضة لهجمات مفاجئة، وأكثر من ذلك فإن فشله فى مساعدة قبائل النعيم سوف تجعل منهم بمثابة أعداء له، وعلى أثر ضرب الزبارة قامت السفينة البريطانية بنقل الكثير من الشيوخ الذين كانوا قد كلفوا من قبل السلطات العثمانية بتحصيل الزكاة ومعظمهم من قبيلة بنى هاجر.

وعلى الرغم من القصف الذى تعرضت له الزبارة فقد رفض قاسم بن ثانى الاقتراح الذى قدمه له شيخ البحرين والذى يتضمن تأسيس مستوطنة هناك، وأن تقر الأمور بين الإمارتين حيث أعلن التمسك بتبعيته للباب العالى، وعندما احتجت الدولة العثمانية إزاء تدخل السلطات البريطانية فى شبه جزيرة قطر أنكر السير هنرى إليوت السفير البريطانى فى الآستانة هذا التدخل، وأكد لناظر الخارجية العثمانية أنه من المحتمل أن السفينة الإنجليزية التى هاجمت الزبارة كانت تقوم بحفظ الأمن فى الخليج[1].

كما حاولت وزارة الخارجية البريطانية أن تخفف من الأثر الذى نتج عن ضرب الزبارة، فذكر اللورد دربى إلى موزروس باشا السفير العثمانى فى لندن بأن ضرب الزبارة لا يعنى أبدا انتقاصا للنفوذ العثمانى فى شبه جزيرة قطر. وعقب ذلك أخذت السلطات العثمانية تضع العراقيل أمام شيخ البحرين، ففى نوفمبر سنة ١٨٧٥ طلب منه حاكم الإحساء أن يدفع التعويضات المستحقة على رعاياه من التجار، وقد نصح المقيم البريطانى شيخ البحرين بأن يسوى هذه الأمور بهدوء، ووافقت حكومة الهند على هذه السياسة وطلبت من المقيم البريطانى فى الخليج أن يواظب على نصح شيخ البحرين باتخاذ موقف هادئ، ولكنها أشارت من ناحية

(1) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II pp. 62-65 Aide - Memoire Communicated by Tewfik Pasha Annex - El Katr.

أخرى أنه إذا ما حدث من حاكم الإحساء عدم اقتناع أو ظهرت منه بوادر عدوانية فإنه يمكن التدخل فى هذه الحالة طبقا للمادة الثالثة من المعاهدة المعقودة مع شيخ البحرين فى ٣١ مايو سنة ١٨٦١ والتى تقضى بحماية بريطانيا لممتلكات شيخ البحرين(١).

وحدث بعد ضرب الزبارة بثلاث سنوات أى فى عام ١٨٧٨ أن تمكن ناصر بن مبارك زعيم بنى هاجر من تجميع قوة من البدو ومهاجمة الميناء وتحطيم ما به من قلاع. ونتيجة لذلك خشى الشيخ عيسى على مركزه فى البحرين فقامت بعض السفن التابعة له يقودها ضابط إنجليزى بالتحرك إلى شبه جزيرة قطر وتمكنت من رد ذلك الهجوم، وبرر المقيم البريطانى ذلك التصرف بأنه فى نطاق الالتزامات المنصوص عليها فى المعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع شيوخ البحرين(٢).

والواقع أن السلطات البريطانية كانت قلقة من التحركات التى كان يقوم بها الشيخ ناصر بن مبارك، وكان قد اتخذ من ساحل قطر منطقة لنفوذه ولتهديده إمارة البحرين بوجه خاص، وكان يمت بصلة قرابة إلى الشيخ محمد بن خليفة الذى أجبرته السلطات البريطانية على التخلى عن حكم البحرين عام ١٨٦٨، كما كان من ناحية أخرى يمت بصلة مصاهرة إلى الشيخ قاسم بن ثانى حاكم البدعة، وقد ثبت أن السلطات العثمانية كانت تمنح ناصر راتبا شهريا وتتخذ منه أداة لتوطيد سيطرتها على ساحل قطر والبحرين.

وحدث فى ديسمبر سنة ١٨٨٠ أن استطاع ناصر بن مبارك تجميع قوة قوامها عدة مئات من البدو وتمكن بها من احتلال الرويس على ساحل قطر، وقد عمل الكولونيل روس على تحذير الشيوخ المحليين من مساعدته، كما استلفت الكولونيل هربرت المقيم البريطانى فى بغداد نظر السلطات العثمانية إلى ضرورة العمل على منعه من إثارة الفوضى ومن خرق الهدنة البحرية، ومع ذلك لم تؤد تحركات ناصر فى هذه المرة إلى نتيجة حاسمة واضطر للانسحاب إلى قطر بعد فشله فى تجميع قوة بحرية مناسبة.

---

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, part II pp. 29 - 55 (F. O. 78/5108).

(٢) Faroughy, op. cit., p.90.



وفى يناير عام ١٨٨١ كتب الشيخ ناصر إلى المقيم البريطانى بأن لديه عدة طلبات من أناس كثيرين فى البحرين يعرضون عليه المجىء وذكر للمقيم أنه على الرغم من إهماله لتلك الدعوة فى الماضى إلا أن الظروف الآن تبدو ملائمة له للتقدم صوب البحرين، وأنه يأمل أن تساعده الحكومة البريطانية فى ذلك. وبطبيعة الحال لم يتلق ناصر ردا على رسالته هذه، وقد دفعه ذلك إلى أن يكتب للشيخ قاسم بن ثانى فى فبراير عام ١٨٨١ بأن يسمح له باستخدام موانى قطر مركزا للهجوم على البحرين، وعلى الرغم من أن ذلك الخطاب بعث به قاسم إلى المقيم البريطانى فى الخليج وأعلن إخلاء مسئوليته عن جميع ما يرتكبه ناصر إلا أن روس Ross كان يعتقد أن كلا من الاثنين يعملان بالتعاون، ولذلك وجه تحذيرا إلى الشيخ قاسم بأن أى هجوم يرتكبه ناصر ضد البحرين سيعد هو مسئولا عنه، وقد ثبت من التقرير الرسمى الذى كتبه المبعوث الذى أرسله الكولونيل روس للتحقيق مع كل من قاسم وناصر بأن الأول غير مخلص فى إعلانه بأنه غير قادر على كبح جماح ناصر وأكد أن الشيخ ناصر بن مبارك بالإضافة إلى أخذه راتبا شهريا من الحكومة العثمانية فإنه كان يتلقى دوما تحريضا من السلطات العثمانية فى الخليج بالهجوم على البحرين، ونتج عن ذلك أن قررت حكومة الهند تأكيد وجهة نظرها فى أمرين:

الأول : إبلاغ قاسم بأنه هو المسئول الأول عن أى اعتداء يقع على البحرين.

والثانى : إبلاغ السلطات العثمانية عن طريق المقيم البريطانى فى بغداد بأنها مسئولة عن أى هجوم تتعرض له البحرين من المناطق التى تسيطر عليها الدولة العثمانية[1].

وحول ذلك الوقت رسمت حكومة الهند محاور سياستها فى الخليج لمواجهة التوسع العثمانى والتى نستطيع أن نجملها فيما يأتى :

أولا : إستمرار قيامها فيما أسمته بواجبها فى حماية الخليج وحراسته وإبقاء السلام فى مياهه.

ثانيا : معارضة بريطانيا لظهور أية سفينة عثمانية فى مياه الخليج جنوب ميناء العقير.

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, part III pp. 22 -

ثالثا : عدم الاعتراف بأية سيادة عثمانية على الخليج أو سواحل الجزيرة العربية تحت أية ادعاءات سواء كانت تاريخية أو عقائدية باعتبار أن هذه الأماكن كانت من الممتلكات التابعة للخلافة الإسلامية[١].

إثارة بريطانيا مصالح البحرين فى قطر لمقاومة التوسع العثمانى فى الخليج العربى :

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد سلمت بامتداد السيادة العثمانية على بعض أجزاء من شبه جزيرة قطر إلا أنها سرعان ما أدركت ما تهدف إليه الدولة من توسع، ومن ثم أصبحت حريصة على ألا تعترف بأى مركز للأتراك فى شبه الجزيرة ولهذا أثارت موضوع مصالح البحرين فيها باعتبارها مبررا تستند إليه فى مقاومة السيادة العثمانية[٢]. وقد ساعدها على ذلك أن مغاصات اللؤلؤ فى قطر ظلت فى أيدى تجار البحرين حتى بعد أن استولت الدولة العثمانية على قطر[٣].

وقد يكون من المناسب فى هذا المقام أن نعرض لمطالب البحرين فى قطر، لما لهذا الموضوع من علاقة بالتوسع العثمانى فى الخليج. فالمعروف أنه عندما احتل العثمانيون الإحساء أصبحت هذه المتصرفية تمتد إلى الجنوب حتى مواجهة البحرين، وقد وضعت حاميات عثمانية على طول الساحل فى القطيف والعقير والبدعة، وتم تعيين قاسم بن ثانى قائمقاما على قطر وعدت هذه الأماكن تابعة لمتصرفية الإحساء[٤]. وبطبيعة الحال كان هذا الوضع مخالفا تماما لعلاقة بريطانيا بهذه الإمارة الناشئة «إمارة قطر»، وكان تقديم قاسم بن ثانى ولاءه للدولة العثمانية مناقضا لأولى المعاهدات التى عقدها أبوه محمد بن ثانى مع بريطانيا فى عام ١٨٦٨، ولذلك اتجهت الحكومة البريطانية لمناوأته وتشجيع حاكم البحرين على الاستيلاء على إمارته باعتبار أن شبه جزيرة قطر كانت تعد من الممتلكات التابعة

---

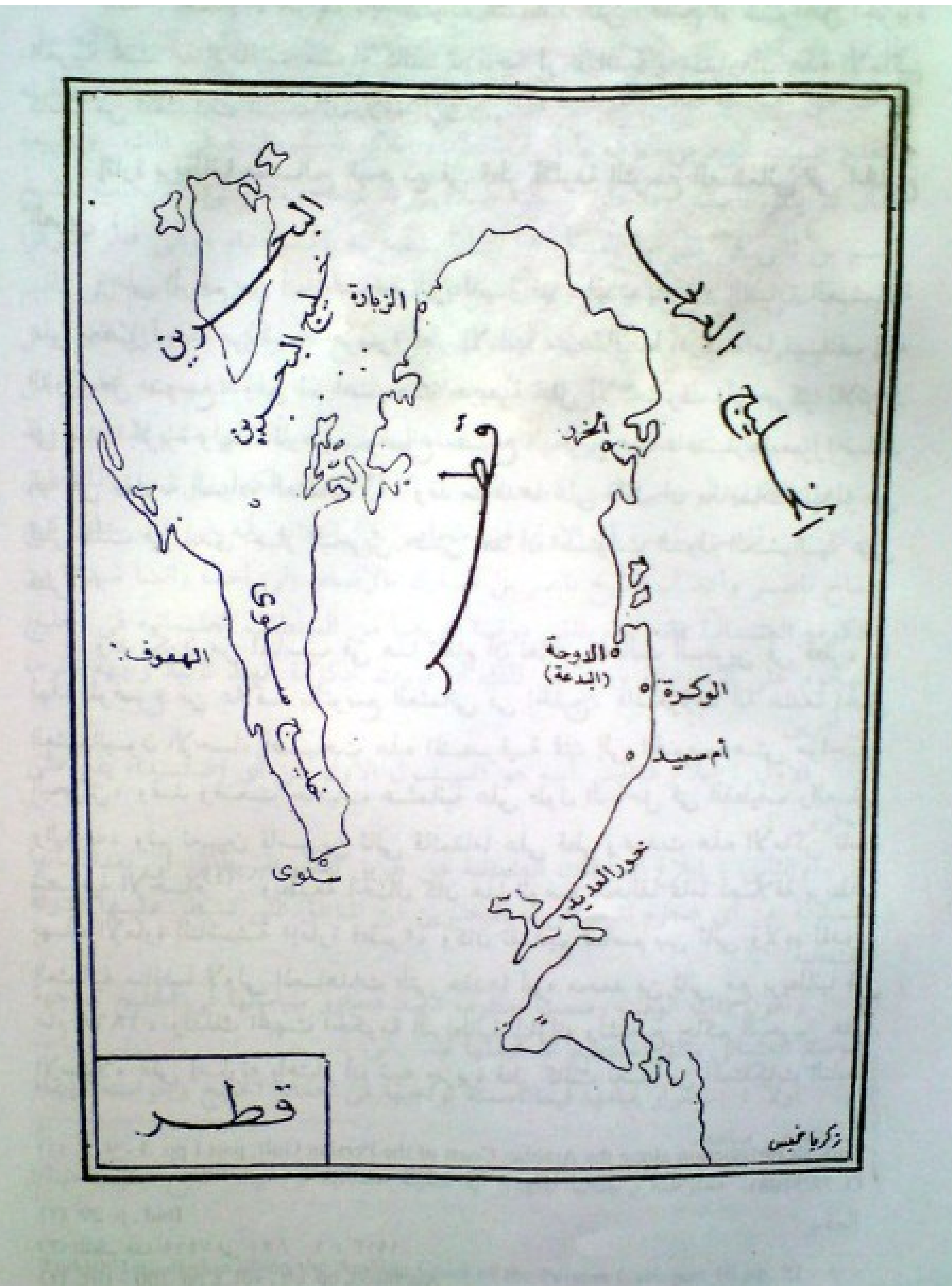
(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, part I pp. 3 - 9 (F. O. 78/5108).

(٢) Ibid., p. 29.

(٣) المقطم عدد ٧٤٦٩ فى ٢٠ / ١٠ / ١٩١٣.

(٤) Aitchison, op. cit., vol. x pp. 100 - 101.




قطر
الخليج العربي
البحرين
خليج البحرين
الزبارة
الخور
الدوحة
(البدعة)
الوكرة
أم سعيد
خور العديد
سلوى
الهفوف

للبحرين حتى عام ١٨٦٨، ويستدل من ذلك أنه لم يكن لبريطانيا أى اتصال سابق بشيوخ قطر الذين كانوا يدفعون زكاة سنوية لحاكم البحرين فضلا عن أن معظم سكان قطر كانوا ينتسبون إلى «العتوب» وهى نفس القبيلة الحاكمة فى البحرين، ويبدو أن سكان قطر لم يكن لهم نشاطا بحريا يستوجب تدخل بريطانيا، ويمكن ملاحظة ذلك فى الاتفاقيات التى وقعتها بريطانيا مع شيوخ البحرين، فرغما عن أن معاهدة عام ١٨٢٠ لم تنص صراحة على قطر باعتبار أنها تابعة للبحرين إلا أن معاهدة ١٨٣٥ ذكرت بعض قبائل قطر، وفى التعديل الذى أدخل على اتفاقية عام ١٨٤٧ لمكافحة تجارة الرقيق فى مايو عام ١٨٥٦ اعترف محمد بن خليفة أن مسئولياته تشمل أراضى أو أى مكان آخر يخضع لسلطته دون تحديد. كما جاء فى مقدمة اتفاقية عام ١٨٦١ أن محمد بن خليفة يحكم البحرين، غير أن المادة الثالثة تذكر البحرين وتوابعها فى الخليج. ولم يحاول شيوخ قطر حتى منتصف القرن التاسع عشر الاستقلال عن البحرين، ولكن ابتداء من ذلك الوقت بدأت تظهر حركات صريحة تهدف إلى الاستقلال. ويبدو أن رأس الأسرة التى لا تزال تحكم إلى الآن فى قطر واسمه (ثانى) قد ظفر لنفسه ولقبيلته «المعاضيد» ببعض السلطة فى المنطقة المجاورة للبدع «الدوحة» وبعد وفاته اعتنق ابنه محمد الدعوة الوهابية وبهذا ازداد نفوذه. وفى أوائل عام ١٨٦٣ أصبح لمحمد بن ثانى بعض الحق فى ارتفاع الشأن عن غيره من الشيوخ باعتباره كبير جباة الزكاة السنوية التى كانت تدفع للبحرين، غير أنه من الملاحظ أن سلطته كانت ضئيلة خارج البدع وأنه قد جرى العرف بأن يسوى الزعماء المحليون شئونهم فى قراهم. وكانت سلطة شيخ البحرين محمد بن خليفة قائمة على أولئك الشيوخ جميعا؛ وفى عام ١٨٦٣ عين محمد بن خليفة أحد أفراد أسرته نائبا عنه فى قطر، وعندما وصل ذلك النائب أبعد زعيم الوكرة المحلى وقام بأعمال تعسفية نفرت منه السكان، فاضطر أن يعود إلى البحرين بعد عامين أو ثلاثة، وفى ذلك الوقت ناشد أهالى قطر الإمام فيصل ابن تركى أن يقدم لهم عونا ضد البحرين[1].

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ٢٩٣ - ٢٩٦.

وعندما اغتصب الشيخ قاسم بن ثانى السلطة من أبيه محمد بن ثانى عام ١٨٦٨ قام يدعو العشائر كلها إلى الاستقلال فلبت دعوته، وبعد مواقف برية وبحرية مع أهل البحرين حازت قطر على استقلالها وكادت تستولى على البحرين، ولما كانت سياسة الحكومة البريطانية منع قطر من الهجوم على البحرين فقد تدخلت فى الأمر وضربت ميناء الزبارة ومنعت القطارنة عن التوسع، ثم أرضتهم بأن فصلت شبه جزيرتهم عن البحرين، وكان ذلك من ناحية أخرى موافقا لسياسة التفكيك التى جرت عليها بريطانيا. ويمكن أن يسجل عام ١٨٦٨ على أنه العام الذى انفصلت فيه شبه جزيرة قطر رسميا عن حكومة البحرين مع وجود سيطرة اسمية تتمثل فى دفع قدر من الزكاة، وقد وافق الشيخ محمد بن ثانى بموجب المعاهدة التى وقعتها معه بريطانيا عام ١٨٦٨ على أن يمتنع عن خرق السلم البحرى وعلى صون جميع العلاقات التى ظلت قائمة بينه وبين حاكم البحرين حتى ذلك الوقت وأن تحال جميع المنازعات إلى المقيم البريطانى فى الخليج. وثمة وثيقة أخرى مؤرخة فى اليوم التالى لتوقيع تلك الاتفاقية حددت مقدار الزكاة التى يدفعها تسعة من زعماء قطر وعينت محمد بن ثانى وكيلا يتولى جميع هذه الزكاة وتسليمها إلى حاكم البحرين، وقد وقعت هذه الاتفاقية فى ١٣ سبتمبر عام ١٨٦٨ وقد جاء فيها «نتعهد نحن شيوخ قطر الموقعون على هذه الاتفاقية بأن ندفع لشيخ البحرين على بن خليفة مبلغا من المال سنويا»، وعينت الاتفاقية محمد بن ثانى المقيم فى الدوحة وكيلا يتولى جمع هذه الأموال لتسليمها للمقيم البريطانى وعن طريقه يتم توصليها إلى شيخ البحرين.

ويذكر أيتشيسون Aitchison أن زكاة قبائل قطر دفعت خلال عامين بعد ذلك[1]، على أنه لا يوجد فى مجموعة أيتشيسون اتفاق ذكرت بعض المصادر أنه عقد فى شهر أبريل من العام التالى، أى بعد ستة أشهر من توقيع تلك الاتفاقية، وهو موجود ضمن محفوظات حكومة الهند، وفيه اتفق ممثلو حاكم البحرين ومحمد بن ثانى وزعماء قطر الآخرون على أن يدفع كل عام مبلغ ٩٠٠٠ قران لحساب جميع المطالب من قطر، وعلى أنه يدفع لراشد بن جبر النعيمى ٤٠٠٠ قران من هذا المبلغ مقابل حماية قطر، على أن يؤخذ إيصال منه ويسلم عن طريق المقيم إلى شيخ البحرين، أما الباقى وقدره خمسة آلاف قران فهو لحساب الزكاة

(1) Aitchison, op. cit., vol. x p. 109.

المستحقة لآل سعود، وعندما أحال بلى المقيم البريطانى فى الخليج هذا الاتفاق إلى رؤسائه فى حكومة الهند قال إن خمسة آلاف تدفع آخر الأمر إلى الحكومة السعودية، وأن هذا الدفع لا يؤثر فى استقلال قطر عن البحرين، بل مساهمة ثابتة من جانب قطر فى المبلغ الإجمالى الذى يستحق دفعه عن البحرين وقطر مجتمعين رغبة فى صون حدودهما ضد أى هجوم يقوم به البدو من النعيم أو من السعوديين، كما قصد به منع الاعتداءات وخصوصا فى مواسم صيد اللؤلؤ، ويفهم من ذلك أن الحكومة البريطانية كان لا تمانع فى دفع أموال للسعوديين من جانب إمارات الخليج دراءا لأخطار توسعهم. وأكد (بلى) فى نفس رسالته التى بعث بها إلى حكومة الهند أن محمد بن خليفة سيعمد إذا ما أتيحت له الفرصة إلى إساءة استغلال سخاء الحكومة البريطانية فى سماحها له بالعودة إلى البحرين، وقد صدق ما تنبأ به (بلى)، فبعد ذلك ببضعة أشهر نال محمد بن خليفة مساعدة أسداها من قطر أحد زعماء بنى هاجر ويدعى ناصر بن مبارك، فهاجم قوات أخيه على حاكم البحرين وهزمها وقتل على فى المعركة، وقد وصلت نتيجة لذلك قوة بحرية بريطانية لتعيد الأمن إلى نصابه ونصب عيسى بن خليفة حاكما على البحرين[١].

وفى عام ١٨٧١ اغتنم الشيخ قاسم بن ثانى فرصة وصول العثمانيين للإحساء فأراد التخلص من قيود تعهدات أبيه محمد بن ثانى مع الحكومة البريطانية والتخلص بالتالى من دفع الأموال المفروضة على قبائل قطر لشيوخ البحرين فأعلن خضوعه للدولة العثمانية ورحب مدحت باشا بقاسم بن ثانى إذ كان يخشى من محمد بن ثانى وكان معتنقا الدعوة الوهابية من أن يعمل على شد أزر السعوديين بالإضافة إلى خضوعه للإنجليز، وفى يوليو ١٨٧١ عينه مدحت باشا قائمقاما على قطر، وأنشأ فى الدوحة محطة للفحم ومرسى للسفن، كما أقام حامية عثمانية فى البدعة[٢] مما كان مثار احتجاج الوكيل البريطانى فى بغداد الذى بعث إلى مدحت باشا يذكره بأن ذلك العمل مخالف للتأكيدات التى سبق أن أدلت بها الحكومة العثمانية. وفى إجابة مدحت باشا على ذلك ذكر أن التأكيدات المشار إليها صدرت خاصة بالبحرين[٣]، ومع ذلك فإن البحرين من توابع نجد أيضا

---

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية إدارة العلاقات شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ٢٩٣ - ٢٩٦.

(٢) Foreign Office - Handbook No. 67, the Persian Gulf P.46.

(٣) Herbert to Midhat 17th. July 1871 (Ind. Off. Political and Secret Dept., Letters from the Persian Gulf No. 43 - 44 vol. 16.)

ولكنه وعـد بعدم الـتدخل فى البـحـرين حتى يسـوى الموضـوع الخاص بهـا بين الحكومتين[١]، ومن ناحية أخـرى أدى تدخل العثمانيـين فى قطر إلى إحراج بالغ لمركز محمـد بن ثانى الموالى للإنجليز وعندما ذهب الماجور سيـدنى سميث Smith مساعد المقيم البريطانى فى الخليج إلى قطر للتحقيق فى هذا الموضوع ذكر أن قاسم ابن ثانى يرفع الراية العـثـمانيـة بينمـا لا يزال محـمد بـن ثانى يرفع راية الصلح البحرى[٢]، وذكر أيضا أن فى مقابلة أجـراها مع قاسم بن ثانى زعم له الأخير أن بعثة عثمانية برئاسة شـيخ الكويت عبدالله بن صباح وصلت إلى البدعة وقدمت له رسالة من الحكومة العثمانية تطلب تعيينه قـائمقاما وإقامة حامية عسكرية فى بلاده وأنه سيـتعرض لتـهديد عسكرى إذا لم يوافق على ذلك وحـفاظا للسلم فقـد قبل العروض العثمانية لأنه لم يجد حماية بريطانية كافية[٣]. والواقع أن قاسم بن ثانى قد قبل رفع الراية العثمانية[٤]، وواظب فى سنوات كثيـرة على دفع ضريبة الدخل لمتصرف الإحساء. وعلى أثر هذه التحـركات حاولت الحكومة البريطانية أن توقف التدخل العـثمانى فذهـبت إحدى السفن الحربيـة إلى مياه قطر وقـدم قائدها باسم شيخ البـحرين عدة مـطالب على شبه الجـزيرة، وإزاء ذلك اعتمـد القطارنة على تبعيتهـم للدولة العثمانية وأعلنوا رفضهم القاطع لادعـاءات شيخ البحرين، وهذه الحادثة أدت بمدحت باشا إلى أن يطلب رسميـا وكتابة عن طريق القنصل البريطانى فى بغداد توضيحا عن هذا الموضوع، وفى نفس الوقت بعث باحتجاج على تدخل السفن الإنجليـزية فى المياه الإقليـميـة لقطر. وعندما أنكر القنصل البـريطانى هذا التدخل أرسلت الدولة العثمـانية احتجاجا لحكومة لندن على التـهديدات البريطانية للمقاطعات الخاضعة للسلطان فى الخليج[٥].

(١) Midhat to Herbert 17th July 1871 (Ind. Off. political and Secret Dept., Letters From the Persian the Gulf vol. 12).

(٢) Smith to Pelly 20th. July 1871 see Pelly to the Secretary to the Government of India 14 th. August 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf vol. 18).

(٣) Smith to Pelly 21th. 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters From the Persian Gulf vol. 18).

(٤) Turkish Jurisdction along the Arabian Coast of the Persian Gulf part IX pp. 35 - 37 (F. O. 78/5108).

(٥) Gooch & Temperley, British Document on the Origins of War vol. X Part II, Aide Memoire Communicated by Tewfik Pasha annex El Katr pp. 62 - 63.

وقد أوضح اللورد جرانفيل Granville وزير الخارجية البريطانية للسفير العثماني في لندن بأن على حكومة الباب العالي أن تتأكد بأنه ليس من رغبة حكومة صاحبة الجلالة التدخل في شئون الخليج إلا فيما يحفظ الأمن والسلام طبقا لنصوص المعاهدات الخاصة بذلك[1].

وردا على المظاهرات البحرية البريطانية أرسل مدحت باشا أحد الضباط العثمانيين ويدعى عمرى بك الذى أبحر بالسفينة آشور بغرض حماية سكان قطر ضد الإعتداءات الموجهة أو المحتمل حدوثها من جانب البحرين[2]، وفى نفس الوقت قامت الباخرة (اسكندرية) بالاشتراك مع إحدى السفن الإنجليزية بعدة جولات على ساحل قطر للتحقيق فى أعمال القرصنة والمشاكل القائمة هناك، وقد ثبت أن ضريبة الدخل السنوى التى تدفعها قبائل قطر للدولة العثمانية تصل إلى عشرة آلاف قران[3]. والواقع أن قاسم بن ثانى على الرغم من ترحيبه بالعثمانيين والاعتماد عليهم فى توطيد سيطرته فى قطر إلا أنه مع ذلك استمر أقرب ما يكون إلى التردد فى علاقته بكل من بريطانيا والدولة العثمانية، فالثابت أنه حاول فى بعض الأحيان الحصول على حماية الإنجليز له، ولكن الحكومة البريطانية لم تستجب له، بل على العكس كانت تعمد إلى الضغط المتكرر عليه، ومن المؤكد أنها انتهزت فرصة مناوأته للتجار الهنود وإجبارهم على مغادرة البدعة حتى تتخذ من ذلك سببا من أسباب العداء بينها وبين قاسم. ففى عام ١٨٨٢ أرغمه المقيم البريطانى على دفع غرامة قدرها ٨,٠٠٠ روبية تعويضا عما حدث من تعدى على ممتلكات التجار الهنود، وفى عام ١٨٨٧ ألزم بدفع غرامة أخرى بحجة اشتراكه فى عمل من أعمال القرصنة الموجهة ضد بعض سفن البحرين.

ويمكننا أن نفرق بين مرحلتين مرت بهما سياسة قاسم بن ثانى :

---

(١) Faroughy, Bahrein Islands pp. 87 - 88.

(٢) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part X Aide - Memoire commaincated by Tewfik Pasha Annex - El Katr pp. 62 - 63.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٣٠٠.

المرحلة الأولى :

وتتسم بتردد ظاهر فى سياسته فتارة كان يتجه إلى الدولة العثمانية لمناوأة الإنجليز فى البحرين، وتارة كان يلجأ إلى الحماية البريطانية ليتخلص من ضغط العثمانيين المتزايد عليه وقد استمرت هذه المرحلة من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٩٣ .

وفى عام ١٨٧٦ زار الدوحة ضابط بريطانى فى الخليج وقد ألمح عن مدى ما يعانية قاسم من فساد الإدارة العثمانية وذكر أن شيوخ آل ثانى الذين رحبوا بالاحتلال العثمانى اعتقادا منهم أنه وسيلة لزعزعة كيان الحكم البريطانى قد ضاقوا به الآن ذرعا(١) .

وفى عام ١٨٧٧ اتجه قاسم إلى طرد العثمانيين من البدعة وتوطيد مركزه بالالتجاء إلى الحماية البريطانية، ويبدو أن السبب الذى دفعه إلى ذلك ظهور رغبة من جانب العثمانيين فى تشديد قبضتهم ومحاولتهم تأسيس دائرة مكوس جمركية نتيجة لمطالب تقدم بها التجار الفرس إلى متصرف الإحساء وفيها أوضحوا مدى إرهاق قاسم لهم بالضرائب، ولذلك أخذ قاسم يعمل على تدبير حوادث اعتداءات حتى يسبب الذعر للسلطات العثمانية ويثنيها عن إنشاء دائرة المكوس المشار إليها، ولعله كان يهدف إلى أبعد من ذلك وهو تحطيم البدعة وإنقاص سكانها حتى يضطر الأتراك نتيجة لذلك إلى الانسحاب منها فيعود إلى حكمها كشيخ مستقل وتنفيذا لتلك الخطة هرب من البدعة إلى رأس الزعين على بعد ثمانية أميال من الساحل(٢) . وطلب من المقيم البريطانى حمايته وإخلاء مسئوليته عما يحدث فى قطر أو ما يفعله سكانها ويقرر مسئولية الدولة العثمانية عنها متنازلا عن لقبه كقائمقام على قطر(٣) .

والثابت من تقارير السلطات البريطانية فى الخليج أن ما فعله قاسم كان

(١) المصدر السابق، ص ص ٢٩٣ - ٢٩٦ .

(٢) Ross to the Secretary to the Govt. of India 25th July 1877 Enclosure No. 5 of a letter to Her Majesty's Secretary of State for India No. 2 c. 14th December 1887 (F. O. 78/5108).

(٣) Jasim Bin Thani to the Political Resident in the Persian Gulf 24th May 1877 (F. O. 78/5108).

مجرد حيلة هدف بها الإيقاع بالسلطات العثمانية فقد عكف على تدبير المؤامرات وإثارة الفوضى من مكان فراره فى رأس الزعين وساعده فى ذلك كل من أخيه أحمد بن ثانى وابنه خليفة وكانا قائمين فى البدعة. على أن الحكومة البريطانية لم توافق على ما ذهب إليه قاسم كما كان يتوقع، فرفضت تقديم الحماية له، ومن ناحية أخرى عدته مسئولا عن إثارة الفوضى وتحريض رعاياها الهنود للاعتداءات، وفى نفس الوقت أصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى السفينة سفنكس Sphinx لاستطلاع الحالة فى قطر والعمل على سحب الرعايا الهنود[١]، وكلف قائد البحرية البريطانية فى الخليج بأن يعزز القوت البحرية فى البحرين وتحميل مسئولية ما يحدث للشيخ قاسم بن ثانى[٢].

ويمكننا أن نتساءل هنا عن مغزى هذا الموقف الذى اتخذته الحكومة البريطانية ضد قاسم؟ وللإجابة على ذلك نقول : إنه من المؤكد أن الحكومة البريطانية خشيت أن يترتب على تحميلها للسلطات العثمانية تبعة هذه الفوضى من تأكيد حقوق سيادتها على ساحل قطر ولذا اثرت أن تستمر على الاعتراف بقاسم والتعامل معه مباشرة.

وبينما كان قاسم يبذل كل ما فى وسعه لتدبير هذه المؤامرات انتهز أخوه أحمد الفرصة ليظهر أمام السلطات البريطانية بمظهر المحب للأمن، والواقع أنه كان يهدف بذلك إلى الوصول إلى الحكم، فعمل على حماية الرعايا الهنود. ومع ذلك استمر قاسم فى الاعتماد على ابنه خليفة فى إثارة الفوضى، وقد حدثت اعتداءات كثيرة على الفرس سببتها قبيلة بنو هاجر، وقد تقدم فتح على خان حاكم لارستان بشكوى ضد قاسم إلى المقيم البريطانى فى الخليج تتضمن المطالبة بالتعويضات اللازمة[٣]. ومع ذلك استطاع قاسم أن يستمر فى تدبير حوادث الفوضى فى قطر حتى أن رئيس دائرة المكوس الجمركية العثمانى رفض أن يتقلد منصبه[٤].

(١) Ross to the Secretary to the Govt. of India 15th July 1887 No. 150 (F. O. 78/5108

(١) Ross to the Government of India 25th July 1887 No. 160 (F. O. 78/5108)

(٣) Report From Hakim (Native Agent) to the Political Resident 20thJuly 1887 (F.O. 78/5108).

(٤) Despatch from one of the Native Agents to the Political Resident in the Persian Gulf 16th July 1887 (F.O. 78/5108).

ويستدل من التحقيقات التى قامت بها البحرية البريطانية على ساحل قطر أن الفوضى كانت شائعة عقب مغادرة قاسم للبدعة ولم يكن فى وسع الحامية العثمانية الضعيفة أن تفعل شيئا، ووقعت الكثير من حوادث السلب وتحت هذه الظروف قامت الباخرة لورنس Lawrence فى أغسطس عام ١٨٨٧ بسحب جميع الرعايا الهنود من قطر إلى البحرين(١). وحملت الحكومة البريطانية الشيخ قاسم بن ثانى تبعة جميع التعديات التى تعرض لها البانيان والبحارنة والفرس، وقد أشار الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين بصفة خاصة إلى كثرة اعتداءات قبيلة بنى هاجر واتهم الشيخ قاسم بإثارتها وذكر أن هذه القبيلة آخذة فى القوة لعدم وجود سلطة تكبح جماحها وأكد أنه ليس ضعيفا لكى ينتقم منها ولكنه لا يفعل ذلك إرضاء للحكومة البريطانية، وإن كان يصر على ضمان حماية رعاياه وسلامتهم أو الإذن له بمعاقبة أولئك المعتدين(٢).

ونتيجة لاستمرار حوادث الإعتداءات فى قطر طلب الكولونيل روس Ross المقيم البريطانى فى الخليج من الشيخ عيسى بن على الحجز على ممتلكات قاسم فى البحرين وأن يقوم بالإستيلاء عليها من وكيله المدعو عبدالرحمن بن عبيدان، كما طلب روس من الشيخ عيسى الاحتفاظ بما يصادره حتى تصل تعليمات من حكومة الهند(٣). وقد استجاب عيسى بطبيعة الحال وصادر تسعة صناديق من اللؤلؤ قدرت بمبالغ طائلة(٤).

ويبدو أن الشيخ عيسى انتهز فرصة الأحوال المضطربة فى قطر لكى يحقق أمله فى السيطرة على المشيخة كما انتهز أيضا فرصة محاولة العثمانيين انتزاع مقاليد الحكم من قاسم بن ثانى إلى ناصر بن مبارك لكى ينمى إلى علم السلطات البريطانية فى الخليج بعدم جدوى إحلال ناصر محل قاسم، وتعهد بأنه إذا ما

(١) Teleg. Dated 15th August 1887, From Resident to the Foreign Secretary to the Govt. of India (F.O. 78/5108).

(٢) Eassau Bin Ali to Ross 11th August 1887 (F.O. 78/5108).

(٣) Ross to Eassau Bin Ali 14th 8/1887 (F.O. 78/5108).

(٤) Eassau to Ross 19th August 1887 (F.O. 78/5108).



عاونته الحكومة البريطانية فى الاستيلاء على قطر فإنه سيقوم بما هو ضرورى لحفظ الأمن وإقرار السلام واستند فى مطلبه بادعاء تاريخى ذكر فيه أن ساحل قطر كان فى الماضى تحت حكم البحرين وعبر عن رأيه أنه لا رجاء فى وضع أى شخص فى قطر أولاستتباب الأمن فيها إلا إذا كان ميسرا وفى استطاعته أن يقرض الأموال للبدو ويقدم لهم الزاد والمأوى، ولما كان ناصر بن مبارك فقيرا وكذلك الترك، فليس من المنتظر أن يستجيب لهم سكان قطر الفقراء الذين لا يملكون وسائل للمعيشة سوى صيد اللؤلؤ[1]. ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على وجهة نظر الشيخ عيسى وإنما استمرت فى اتباع سياسة التفكك التى سارت عليها، ومن الملاحظ أن قرار حكومة الهند بمصادرة ممتلكات قاسم أدت إلى تغير واضح فى سياسته يمكن ملاحظتها فى تردده بين محالفة الشيخ عيسى والإنجليز أو الاعتماد على الدولة العثمانية فى تخليصها لممتلكاته.

والواقع أن قاسم سلك الطريقين معا، ففى ١٢ سبتمبر عام ١٨٨٧ أعد وثيقة «استشهاد» وقعها معظم سكان قطر وأكدوا فيها أن قاسم غير مسئول عن الأحداث التى وقعت فى الإمارة، ومع ذلك لم تأخذ الحكومة البريطانية بذلك الاستشهاد وذكرت فى تعليقها أن قاسم أملاه على أحد كتبته ووقعه الناس عن جهل فضلا عن أنه لا يستطيع أحد معارضة قاسم باعتباره شيخا وحاكما على قطر[2].

وقد حاول قاسم أن يجرى محاولة للتصادق مع الشيخ عيسى فى نفس الوقت الذى كان فيه يوثق صلاته بالسلطات العثمانية فى الإحساء وزاد من حنق قاسم على السلطات البريطانية أنها لم تكتف بمصادرة ممتلكاته فى البحرين، بل

---

(١) From the Resident Agent of Bahrein to the Political Resident in the Persian Gulf Doc. No. 80 dated the 30th. August 1887 (F.O. 78/5108).

(٢) The Residency Agent (Bahrein) to the Political Resident (Persian Gulf) No. 90 Dated 12th Sept. 1887 (F.O. 78/5108).

(٣) Ross to Eassau Bin Ali 14th 8/1887 (F.O. 78/5108).

أمرت أيضا بمصادرتها فى بومباى، وإزاء ذلك طلب الشيخ قاسم من أحد وكلائه فى البصرة المدعو عيسى بن قرطاس أن يطلب من الحكومة العثمانية أن تحتج على بريطانيا وتعمل على استعادة ممتلكاته منها(١).

ولدينا رسالتين هامتين تبودلتا بين قاسم بن ثانى ووالى البصرة وفيها يحتج قاسم على مصادرة المقيم البريطانى لممتلكاته فى البحرين وبومباى ويعلن ولاءه للدولة العثمانية وأنه من توابعها المخلصين(٢). وإزاء ذلك انتهزت الدولة العثمانية هذ الفرصة لمحاولة تأكيد نفوذها على حاكم البحرين، فكتب محمد بن صالح حاكم الإحساء إلى عيسى بن خليفة يطلب منه رفع الحجز عن أموال قاسم وعن عدم مشروعية الاستيلاء على هذه الأموال(٣). وطلب سرعة إعادتها إليه محذرا إياه بتحمله دفع الفوائد المقررة على أى تأخير يحدث فى تسليم تلك الممتلكات التى قدرت بأكثر من ٨١,٠٠٠ روبية، أما إذا كانت هنالك ادعاءات من شيخ البحرين أو أحد من رعيته لدى قاسم فلابد فى هذه الحالة من الالتجاء إلى إحدى المحاكم العثمانية فى نجد أو فى البصرة(٤). والواقع أنها كانت مناورة بديعة قام بها صالح باشا، ليؤكد بها السيادة العثمانية، ولكن كان الرد قصيرا وحاسما فى نفس الوقت، فقد بعث الشيخ عيسى بناء على مشورة المقيم البريطانى إلى صالح باشا يخبره بأن المصادرة وقعت بأمر من الحكومة البريطانية(٥)!

Jasim Bin Thani to Essau Bin Kirtas (Merchant of Basra) 27th August 1887. (١) Enclosure to a letter No. 321 Dated 7th Sept. 1887 from Her Majesty's Consul and assistant Political Agent (Bahrein) to the Political Resident (Baghdad) (F.O. 78/5108).

Jasim Bin Thani to the Wali of Basra 5th August 1887, Enclosure to a letter No. 322(٢) Dated the 7th Sept. 1887 from the Assistant and Political Agent (Bahrein) to the Political and Consul General, Baghdad (F.O. 78/5108).

Political Resident in the Persian Gulf to the Foreign Secretary to the Government of(٣) India, Telegram dated the 4th. October 1887, (F.O. 78/5108).

Muhamed Bin Salih to Essau Bin Ali 18th Sept. 1887 (F.O. 78/5108). (٤)

Eassau Bin Ali to Colonel Ross 5 th October 1887 (F.O. 78/5108). (٥)



ويبدو أن حكومة الهند حاولت أن تتخذ من تلك الأزمات الواقعة فرصة لكي تمد سيطرتها على قطر أو على الأقل محاولة جس نبض الدولة العثمانية؛ وفعلا بعث السير كلارفورد Clareford السفير البريطاني في الأستانة إلى سعيد باشا ناظر الخارجية العثمانية مذكرة بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٩٣ يخبره فيها عن عزم حكومة الهند إرسال حملة عسكرية إلى قطر لاستلام مقاليد المشيخة. وقد أظهر سعيد باشا تعجبه من هذه اللهجة وأخبر السفير أن بلاده تعتبر جميع المناطق الواقعة على ساحل جنوب البصرة حتى ساحل عمان مناطق تابعة لها. وفيما يختص بشبه جزيرة قطر فقد أكد تبعيتها التامة للدولة العثمانية وذكر أنه تلقى عدة برقيات بعث بها الشيخ قاسم بن ثاني وسكان قطر جاء فيها إن الموقعين على هذه الرسائل يعتبرون أنفسهم رعايا مخلصين لصاحب الجلالة السلطان، واحتجوا فيها على رغبة الإنجليز إقامة وكيل بريطاني في بلادهم. وعلق سعيد باشا على ذلك بقوله إن هذا العمل لا مبرر له إطلاقا وإنه على يقين بأن الحكومة البريطانية ستوافقه على وجهة نظره بعد إطلاعها على تلك البرقيات، ودلل سعيد باشا على عدم رغبة شيوخ قطر في الخضوع للإنجليز أنه عندما حاولت السفينة البريطانية سفنكس Sphinx تأييد شيوخ البحرين في الهجوم على قطر في ٣٠ يونيو ١٨٩٠ قام أحد أحد الضباط الإنجليز بزيارة الشيخ أحمد بن ثاني وبحث معه السلطة العثمانية الممارسة في شبه الجزيرة وكانت النتيجة أن سارع الشيخ أحمد على الفور بإبلاغ ما حدث إلى الباب العالي الذي قام من جانبه بتقديم احتجاج شديد اللهجة على موقف الضباط الإنجليز. كذلك عندما حاولت الحكومة البريطانية تشجيع البحرانيين على الاستيلاء على الزبارة في العالم التالي ١٨٩١ رفض الشيخ قاسم ما عرضه عليه الوكيل البريطاني في البحرين بأن يقبل استيطانهم في ذلك الميناء مقابل ١٠,٠٠٠ روبية وذلك حرصا منه على ولائه للدولة[١].

(١) Gooch & Temperley, op. cit., vol. X part II Aide - Memoire Communicated by Tewfik Pasha annex El - Katr pp. 62 - 64.

على أن الحكومة البريطانية لم تعترف إطلاقا بامتداد النفوذ العثمانى إلى شبه جزير قطر وقد ساعد ذلك كون الأتراك من الضعف بحيث لم يستطيعوا التدخل فى الشئون المدنية أو الإدارة الداخلية. وقد اتهمت السلطات البريطانية الموظفين الأتراك بأنهم كانوا يشجعون أعمال القرصنة بسماحهم للبدو الذين يعيشون على حدود الإمارة من مهاجمة أتباع شيخ البحرين ولعل ضعف العثمانيين هو الذى دعى شيخ قطر إلى أن يكون أقرب إلى الولاء لبريطانيا(١). وقد ظهر ذلك واضحا على وجه خاص فى المرحلة الثانية من حكم قاسم بن ثانى التى بدأت من عام ١٨٩٣ إلى عام ١٩١٣ وقد اتسمت بتغير واضح فى سياسة الشيخ قاسم وتحويل ولائه من الدولة العثمانية إلى الحكومة البريطانية، ففى عام ١٨٩٣ طلب الشيخ قاسم من أخيه أحمد بن ثانى الدخول فى مفاوضات مع السلطات البريطانية فى الخليج لإعادة اتفاقية عام ١٨٦٨ بنفس الشروط التى توصل إليها الإنجليز مع شيخ البحرين فى عام ١٨٩٢، ولكن لم توافق الحكومة البريطانية على عقد معاهدة مع قطر حتى لا تثير العلاقات بينها وبين الدولة العثمانية، ويرجع السبب فى تحول قاسم للإنجليز إلى العوامل الآتية :

العامل الأول : عجز السلطات العثمانية عن التعاون معه ونكوصها عن مساعدته فى عدائه لشيخ البحرين وفى تأكيد سيطرته على ميناء الزبارة.

ففى عام ١٨٩٤ وقعت أحداث تفكك فى البحرين وتتلخص فى أن أحد أخوة الشيخ عيسى اعتدى على أحد شيوخ قبيلة البوعلى، وقد شكى «سلطان بن سلامة» رئيس تلك القبيلة إلى الشيخ عيسى، ولكن يبدو أن الأخير أهمل ترضيته ترضية كافية، ولذلك قرر هو وقومه الهجرة من البحرين إلى قطر، وعندما استقر فى قطر أعد خطته لغزو البحرين ملتمسا العون من الشيخ قاسم، وقد أيدت الدولة العثمانية هذا العمل وطلبت من الشيخ قاسم أن يسمح لهم بالإقامة فى ميناء الزبارة وسمحت لهذه القبيلة برفع العلم العثمانى على القوارب التابعة لها والمشتغلة بصيد اللؤلؤ. وعندما شكى الشيخ عيسى للإنجليز وطالب بالزبارة على أنها من الممتلكات التابعة للبحرين احتجت الحكومة البريطانية لدى الباب العالى

(١) Frazer, India under Curzon and after p. 102.

على كرم الضيافة التى تمنحها الدولة للقراصنة، وفى رد الدولة العثمانية على ذلك الاحتجاج اقترحت أن تقر الأمور محليا مع الشيخ قاسم، وحول ذلك الوقت قام المقيم البريطانى ويلسن Wilson بزيارة قاسم وطلب منه تسليم البوعلى للبحرين، ولكنه رفض الطلب. وكان جورج هاميلتون Hamilton وزير الهند يؤمن بضرورة استخدام القوة لإضعاف الادعاءات العثمانية على كل من البحرين وقطر والقطيف ولذلك صدرت الأوامر للأسطول البريطانى بمهاجمة سفن البوعلى الراسية فى ميناء الزبارة. وفعلا قامت الباخرتان سفنكس Sphinks والبيجون Piegon بتحطيم تحصينات ذلك الميناء وألقت القبض على ١٩٣ قاربا يتبعون القبيلة العاصية وأخذتهم بمن فيهم أسرى إلى البحرين(١)، وقد قام البوعلى بالانتقام لذلك واستولوا على مجموعة من القوارب التابعة للبحرين كانت فى طريقها إلى الزبارة(٢).

وفى عام ١٨٩٥ انحازت الدولة العثمانية للبوعلى فكتب متصرف الإحساء رسالة إلى المقيم البريطانى يطلب منه رد السفن التى استولت عليها السفن البريطانية وإلا فإن هجوما مسلحا سوف يوجه إلى البحرين وعلى الرعايا الإنجليز مغادرة الجزيرة فى خلال سبعة عشر يوما، وفعلا ساندت الدولة العثمانية قبائل قطر فى الهجوم، وعلى أثر ذلك تحركت بعض السفن البريطانية وتمكنت من تحطيم ميناء الزبارة ولم يجد الشيخ قاسم إلا أن يعلن خضوعه للإنجليز وطرد قبيلة البوعلى من ممتلكاته وقبل أن يدفع ٣٠,٠٠٠ روبية غرامة عن الخسائر التى تسبب فيها(٣).

أما العامل الثانى الذى كان سببا فى تحويل قاسم ولاءه من الدولة العثمانية إلى الإنجليز فيرجع إلى أن المأمورين والمديرين الذين كانت تعينهم الدولة العثمانية فى قطر كانوا يعتدون دوما على رعاياه، كما وقعت منازعات كثيرة بين العسكريين من رجال الحامية العثمانية وبين القبائل البدوية الضاربة على حدود قطر والتى كانت تدين له بالولاء(٤)، ولما كان من أهم الأسباب التى دفعت قاسم بن ثانى

(١) D'Avrille, le Golfe Persique pp. 8 - 9. see also Sykes, A Fourth Journey in Persia Asiatic Journal No. 2 vol. x Feb. 1902.

(٢) Faroughy, op. cit., p. 42 see also Wilson, the Persian Gulf p. 247.

(٣) Ibid., pp. 92 - 95.

(٤) الألوسى : تاريخ نجد ص ٣٨.

لإعلان ولائه للدولة العثمانية هو التخلص من دفع الأموال التى كانت مفروضة عليه من قبل حاكم البحرين وكانت تقدر بتسعة آلاف قران، إلا أنه سرعان ما ثبت لديه أن السيطرة العثمانية لم تكن لتعفيه من الضرائب إذ وصلت الأموال التى كان يدفعها إلى سلطات البصرة أكثر من عشرة آلاف قران فارسى.

والعامل الثالث الذى دفع بالشيخ قاسم لتحويل ولائه للإنجليز يرجع إلى محاولات الدولة العثمانية المتكررة تشديد قبضتها على شبه جزيرة قطر إذ إنها خشيت من وقوعها هى الأخرى تحت الحماية البريطانية كما حدث مع البحرين، فاستدعت الشيخ قاسم إلى البصرة وأمرت واليها أن يفاوضه فى امتلاك الدولة لقطر، ولكنه أبى الذهاب ولما تحققت من رفضه سيرت عليه جيشا بقيادة حافظ باشا والى البصرة فى ذلك الحين (عام ١٨٩٥)، ولكن انتهى الأمر بهزيمة شنيعة تعرض لها حافظ باشا. ولما كانت هذه الهزيمة تؤدى بالتالى إلى القضاء على مركز الدولة فى أعين العشائر البدوية، فقد أعلن الباب العالى أن ما فعله والى البصرة كان دون علم منه واتجهت الدولة العثمانية إلى التفاوض مع قاسم وقبل أن يتنازل لها عن ميناء الزبارة تعويضا عما ضاع من كرامتها[١]. ولكن عندما حاولت الدولة تعيين مديرا لها هناك وأرسلته مع جماعة من الجند لاستلام الميناء والاحتفال برفع الراية العثمانية عارضت الحكومة البريطانية ذلك وطلبت من الدولة العثمانية أن تبادر فورا بإنزال العلم وسحب الموظف العثمانى وبررت ذلك بأن سكان الزبارة ومعظمهم من المشتغلين بتجارة اللؤلؤ مدينون لتجار البحرين[٢].

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تقدر أن بقاء الزبارة تحت السيطرة العثمانية يؤدى حتما إلى اتخاذها مركزا لتوجيه الضغط على البحرين. ولذلك عندما رفضت الدولة العثمانية ذلك الاحتجاج وصل المقيم البريطانى فى الخليج إلى الزبارة فى سبتمبر ١٨٩٥ وعمل على حجز السفن الراسية فى الميناء لتكون رهنا من التجار الذين وافقوا على رفع الراية العثمانية وتبع ذلك أن أبحر الكوماندور بلى القائد الأعلى للبحرية البريطانية فى منطقة الخليج حيث قام

(١) المقطم عدد ٣١٨٩ فى ١٨٩٩/٩/٢٢ - كلام مجمل عن ولاية البصرة.

(٢) المصدر السابق.

بتحطيم الميناء بما فيه من السفن التى قدر عددها بأكثر من ٤٤ سفينة مسلحة كانت على أهبة الاستعداد للقتال[١]، وأسرع المدير العثمانى بالفرار تاركا راية الدولة العثمانية تحت الأنقاض[٢]. غير أن الحكومة العثمانية لم تفعل إزاء ذلك أكثر من الاحتجاج لدى وزارة الخارجية البريطانية وطلبت منها أن تتخذ موقفا صريحا إزاء البحرية البريطانية التى هددت البحرانيين الخاضعين للشيخ قاسم الذين استقروا فى الزبارة ورفعوا عليها الراية العثمانية[٣].

وقد عللت حكومة الهند فى اجابتها على ذلك بأن المتصرف العثمانى لم يفعل شيئا إزاء تعدى القبائل على البحرين والرعايا البريطانيين. على أن الدولة العثمانية لم تسلم تماما بضياع نفوذها من الزبارة وعلى غيرها من الأماكن الواقعة على ساحل قطر إذ أصبحت هذه الأماكن موضع مطالبات من جانب الدولة العثمانية فى أثناء المفاوضات التى أجريت بينها وبين الحكومة البريطانية منذ عام ١٩١٢ والتى سنتعرض لها فيما بعد[٤].

والواقع أن تدمير ميناء الزبارة كان يعد قضاءا على النفوذ العثمانى فى ساحل قطر، ووجد الشيخ قاسم بن ثانى نفسه وجها لوجه أمام الإنجليز، وإزاء العجز الظاهر فى السلطة العثمانية أعلن الشيخ قاسم انسحابه من منصبه كقائمقام عثمانى[٥]. وسارع بالكتابة إلى المقيم البريطانى فى الخليج عارضا عليه التسليم، وذلك على أثر اتهامه بالاشتراك مع السلطات العثمانية فى تدبير الهجوم الفاشل على الزبارة[٦]، على أن قاسم حاول مع ذلك أن ينفى عن نفسه تهمة الاشتراك فى تدبير الهجوم المشار إليه. ففى رسالة بعث بها المقيم البريطانى فى الخليج ألقى التبعة على العثمانيين وحدهم وأكد أنه عندما أتى إلى الزبارة لم يقصد شيئا[٧].

---

(١) Wilson to the Secretary to the Govt. of India 15th Sept. 1895 Enclos. No. I of a letter to the Secretary of State for India No. 44, 11th March, 1896 (F.O. 78/5108).

(٢) المقطم عدد ٣١٨٩ فى ١٨٩٩/٩/٢٢ - كلام مجمل عن ولاية البصرة.

(٣) Gooch & Temperley, op. cit., vol. X part II Aide - Memoire Communicated by Tewfik Pasha annex El - Katr p. 93.

(٤) انظر الفصل السابق.

(٥) Turkish claim on the Arabian Coast of the Persian Gulf Ind. Off. pol. & Secret library, B. 141.

(٦) Pelly to Wilson 7th Sept., Report of H. M's. Ship "Sphinx" at Zobarah (F.O. 78/5108).

(٧) Jasim to Pelly 7th September 1895 (F.O. 78/5108).

وقد عرض المقيم البريطانى على قاسم إزاء ذلك شروط التسليم وهى :

أولا : أن يستخدم نفوذه لإجلاء آل بوعلى عن الزبارة وأن يعمل على عودتهم إلى تبعية الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين.

ثانيا : أن يعمل على تفريق البدو المجتمعين على مقربة من الزبارة.

ثالثا : أن يعيد بعض السفن التابعة للإنجليز والتى كان قد استولى عليها فى إبان تلك الأزمة.

رابعا : أن يقوم بتسليم جميع القوارب الموجودة فى حوزته للمقيم البريطانى كنوع من الضمان حتى يدفع التعويضات اللازمة، وقد وافق قاسم على تنفيذ هذه الشروط.

والواقع أن تدمير الزبارة كان بمثابة نوع من الخلاص للشيخ عيسى الذى أرسل إلى المقيم البريطانى يخبره بأنه لولا تحطيم ذلك الميناء لأضحى فريسة كبيرة دبرها لها الكثيرون فكانت الخطة، كما يعتقد، مهاجمة قاسم ورجاله البحرين من المنامة فى نفس الوقت الذى يتقدم فيه كل من سلطان بن سلامة وآل بوعلى على مقربة من المحرق، ورجال المتصرف مع مدير الزبارة من غرب البحرين. و أبدى الشيخ عيسى امتنانه الكبير لبريطانيا التى حمته من هذا الهجوم الأثيم[1]، كذلك أعرب التجار الهنود فى البحرين عن سرورهم للعمل الحازم الذى قامت به البحرية البريطانية والذى لولاه لضاع مركز بريطانيا فى الخليج[2].

وأخيرا بدأت مرحلة جديدة فى العلاقات بين قطر وبريطانيا بتوقيع الاتفاقية الإنجليزية العثمانية فى يوليو عام ١٩١٣، والتى لم يصادق عليها وذلك بنشوب الحرب العالمية الأولى، حيث أجلت السفن الحربية البريطانية ما بقى من فلول الحامية العثمانية من الدوحة فى عام ١٩١٥، وبعد بضعة أشهر وقع الإنجليز معاهدة العقير مع عبد العزيز آل سعود أشير فيها إلى أن شيخ قطر تحت حماية الحكومة البريطانية ومن المنتظر أن تقرر حدود أراضيه فيما بعد، والعجيب أنه لم

(١) Essau to Wilson 15th September 1895 (F.O. 78/5108).

(٢) The British India Subjects to Pelly 14 th September 1895 (F.O. 78/5108).



يكن هنالك حتى عام ١٩١٥ أى اتفاق رسمى يسبغ على شيخ قطر هذا الوضع إذ لم يدخل عبدالله آل ثاني، وهو الذى خلف أباه قاسم، فى علاقات رسمية مع الإنجليز ولم يحدث ذلك إلا فى نوفمبر عام ١٩١٦ حينما اشترك فى المعاهدات والاتفاقيات التى كان قد سبق أن ارتبط بها أمراء الساحل المهادن مع الحكومة البريطانية.

توثيق بريطانيا علاقتها بشيخ البحرين كرد على حركات التوسع العثمانى :

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد عملت على تأكيد سيطرتها على ساحل قطر وتوسيع مشيخة أبوظبى إلى حدود ذلك الساحل لمقاومة التوسع العثمانى فى الخليج فقد كان توثيق علاقتها بشيخ البحرين وبغيره من الشيوخ أكثر فعالية، والواقع أن الشيخ عيسى بن على كان فى حاجة إلى المساعدة البريطانية منذ أن ألحق العثمانيون منطقة الإحساء بولاية البصرة وأظهروا رغبتهم فى أن يمتدوا بسيطرتهم على المقاطعات الأخرى فى الخليج[١]، ونتيجة لذلك توطدت العلاقات بين الشيخ عيسى والإنجليز وعاهدهم على الاعتراف بالاتفاقيات التى سبق أن عقدتها بريطانيا مع الإمارة وبلغ من إخلاصه لبريطانيا أنه كان يبعث بالعروض العثمانية إلى المقيم البريطانى مبرهنا له على حسن ولائه، كذلك أبى التعاقد مع أية دولة أوربية أخرى فى الوقت الذى كان فيه الخليج ساحة للمعارك الناشبة بين مختلف القوى فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر أوائل القرن العشرين[٢]. وقد رأت حكومة الهند أنه من الضرورى حماية البحرين بارتباطات خاصة كانت تنص على ما يأتى :

(أولا) المحافظة على مقاطعات شيخ البحرين تحت الحماية البريطانية.

(ثانيا) فى حالة الهجوم على مقاطعاته يستطيع أن يقوم بعد موافقة المقيم البريطانى فى الخليج باتخاذ الإجراءات الدفاعية اللازمة، حتى لو قام بدفع هذا الهجوم من المناطق التى تخضع للسيطرة العثمانية، وذلك لوقوع البحرين على

(١) Adamyiat, Bahrein Islands pp. 182 - 183.

(٢) الريحاني، ملوك العرب ص ٢٣٨.



مقربة من تلك المناطق وهى بذلك معرضة لهجمات من جانب القبائل البدوية التى يمكنها الهرب بسهولة إلى مناطق السيادة العثمانية[١].

والواقع أن اتجاه بريطانيا إلى تقوية علاقتها بشيخ البحرين كان رد فعل للتحركات العثمانية، وفعلا ساندت الحكومة البريطانية الشيخ عيسى فى الحالات التى شنها عليه أعداؤه وخصوصا من قبائل بنى هاجر. وقد سبق الإشارة إلى الحملات المختلفة التى بذلتها الدولة العثمانية للسيطرة على البحرين. وقد تجددت هذه المحاولات فى عام ١٨٧٩ حينما عملت الدولة العثمانية على اتخاذ البحرين مستودعا لتزويد السفن بالوقود والماء نظرا لندرة المياه فى موانى القطيف والعقير[٢]. وفى تقرير المستر روبرتسون Robertson مساعد المقيم البريطانى فى البصرة أكد فيه بأنه فى النية أن تضع الحكومة العثمانية فى هذه المحطة مندوبا من قبلها تكون مهمته إثارة شعور السخط وعدم الرضا بين السكان وتحريضهم على إعلان ولائهم للدولة ومعارضة الحكومة البريطانية. ولذلك فقد صدرت التعليمات إلى السفير البريطانى فى الأستانة بأن يطلب من الدولة العثمانية أن تتجنب مثل ذلك المشروع كذلك بعثت حكومة الهند بتعليماتها إلى مقيمها فى الخليج بأن يطلب من شيخ البحرين عدم الموافقة على إنشاء ذلك المستودع. وفى يونيو عام ١٨٧٩ تمكن المقيم البريطانى فى الخليج من أن يحصل على وعد شيخ البحرين ألا يتصرف فيما يختص بذلك الموضوع وألا يستقبل أى مبعوث عثمانى إلا بعد موافقته. وكان من نتيجة التحركات العثمانية فى شبه جزيرة قطر أن وفد إدوارد روس Ross إلى البحرين وقد رأى أن يضع الإمارة تحت حماية بريطانية صريحة، فقد وجد أن هذا خير وسيلة لمنع تحركات الدولة العثمانية لضم البحرين إلى أراضيها، ولما كان مركز المقيم البريطانى فى الخليج قد أصبح من الأهمية منذ عهد بلى Pelly ـ حيث تحصل المقيمون على صلاحيات مطلقة لمعالجة شئون الخليج - فقد استطاع روس أن يرسم بنفسه اتفاق عام ١٨٨٠. الذى جاء على صورة تعهد من طرف واحد هو شيخ البحرين أمام السلطات البريطانية ويشمل هذا التعهد ما يأتى:

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I pp. 55 - 60 (F.O. 78/5108).

(٢) Pelly to the Sec. to the Govt. of India. Political Dept. No. v 1895 (Political & Secret Dept. Letters from the Persian Gulf Vol. 19.)

(أولا) عدم دخـول شيخ البحـرين فى مفاوضـات أو اتفاقيـات مع حكومة أخرى بدون موافقة الحكومة البريطانية.

(ثانيا) منع أية حكومة غير الحكومة البريطانية من إيجاد أى تمثيل سياسى أو قنصلى أو إنشـاء مسـتودعـات لوقـود السفن فى ممتلـكاته دون موافـقة الحكومـة البريطانية، أما فيـما يتعلق بالمسائل الأقل أهمية فيجـوز لحكومة البحرين الاتصال المباشر بجيـرانها. وقد أوضح الكولونـيل روس دوافع عقد هذه الاتفاقـية لحكومة الهند على الوجه الآتى:

(أولا) هذه الاتفاقـية تعتـبر بمثابة رد فـعل للمحاولات التى تبـذلها الدولة العثمانيـة وسلطاتها فى الخليج لإقامة نوع من النفوذ فى البـحرين عن طريق إنشاء وكالة عثمانية بها.

(ثانيا) اتجاه الدول الأخرى إلى حد ما نحو تجارة الخليج فإن السفن الفرنسية والأمريكية واليابـانية ترسل إلى هذه المياه فى بعثات خاصـة، كما أن هنالك قوى أخرى لها ممثلين فى المناطق المجاورة على السـاحل الفارسى.

(ثالثا) أن الأمر قد يكون مـحرجا بالنسبة لحاكم ضعيف كـالشيخ عيسى بأن يعترض على إنشاء وكـالات أو مخازن للوقود دون أن يشير إلى معـاهدات رسمية تمنعه من ذلك صراحة.

ومن ثم فإن عـقد الاتفـاق مع شيخ البحـرين سيكون مفـيدا بالنسـبة له إذ سيعطيه مبـررات قوية لكى يعترض بها على مقترحات الدولة العثـمانية أو غيرها، وتحت هذه الظروف رأت حكومة الهـند التصديق على الاتفـاقية وما جـاء بها من مواد[١].

وفى مارس عام ١٨٩٢ عـملت حكومة الهند على إدخال التـزامات جديدة على اتفاقية عام ١٨٨٠ نظرا لظهور المصالح الأوربية فى الخليج، وقد تعهد الشيخ عيسى أمام المقيم السـياسى الكولونيل تالبوت Talbot بتأكيد شروط الاتفاقية السـابقة

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part II pp. 19 - 21 (F.O. 78/5108).

وأضاف إلى ذلك التزاما مانعـا يقضى بعدم التنازل أو البيع أو الرهن لأى جزء من بلاده إلا للحكومة البـريطانية(١). وبهاتين الاتفـاقيتـين (١٨٨٠ و ١٨٩٢) تحولت البحرين إلى إمارة تحت الحماية بل تجاوزت هاتان المعاهدتان فـيما مسته من الشئون تلك التى تتضمنها عادة المعاهدات التى تعقـد بين الدولة الحامية والدولة المحمية إذ إن شيوخ البحرين لم يتنازلوا عن بعض سلطاتهم بالنسبة لتوجيه العلاقات الخارجية فحسب ولكنهم تخلوا أيضا عن بعض اختصـاصاتهم الخاصة بالسيادة الداخلية(٢). وعلى أى حال فقد أعطت هاتان المعاهدتان السلطـة الكافية لبريطانيا لمناوأة مطالب العثمانيين، فحين ادعى الباب العالى فى السنة التالية ١٨٩٣ اعتبار البحرانيين رعايا عثمـانيين وعارض فى قيام الموظفين الإنجليـز بمباشرة القضايا الخـاصة بهم أجابت الحكومة البريطانية على ذلك بأن البحرين واقعة تحت الحماية البريطانية. وقد ساعد بريطانيا فى تشديد سيطرتها على البحرين حاجة الإمارة المستمرة للحماية البريطانية ضد القبـائل المناوئة لها فى قطر، وهكذا نجحت بريطانيا فى توطيـد سيطرتها على البحرين وأسـست وكالة بها فى عام ١٨٩٣(٣)، واتخذ الوكيل البريطانى مقرا له فى المنامة وأصبح المتصرف الوحـيد فى شئون الإمارة(٤)، وخصوصا بعـد أن استحوذ على حق الفصل فى قـضايا الأجانب ثم تـوسع فى هذا الحق حتى شمل القـضايا التى فيها صالح الأجانب(٥).

وفى عام ١٨٩٨ وقع الـشيخ عيـسى إعلانا يحـرم فيه اسـتيـراد أو تصدير الأسلحة من البـحرين وإليهـا، كما أعطى لهلسفن الفارسـية والإنجليزية تصـريحا بتفتـيش السفن المشتغلة بتلك التـجارة فى المياه الإقليميـة للبحرين(٦). وقد صدر ذلك الإعلان على أثر تقـديم العثمانيـين مساعدات لأتبـاعهم من القبائل العـربية الذين كانوا يقومون بتجارة السـلاح فى الخليج(٧).

(١) Huerwitz, Diplomacy in the Near and Middle East Vol. I p. 209.
(٢) خدورى، البحرين وإيران - العدد ٨ من منشورات صوت البحرين ص ص ٥٢ - ٥٣.
(٣) الريحانى، ملوك العرب ص ص ٢٣٨ - ٢٣٩.
(٤) Belgrave, Welcome to Bahrein p. 44.
(٥) كحالة، جغرافية شبه جزيرة العرب ص ٤٦١.
(٦) Faroughy, op. cit., p. 942.
(٧) Adamyiat, op. cit., pp. 184 - 185.

جدير بالذكر أن الدولة العثمانية كانت لاتزال تتحين الفرصة لتأكيد سيادتها على سواحل الخليج، ففى ديسمبر عام ١٩٠٠ حدث أن هاجمت قبيلة آل مرة القاطنة على مقربة من القطيف بعض أقارب شيخ البحرين، وكانوا فى طريق عودتهم من رحلة صيد. وقد حاولت السلطات العثمانية فى البصرة أن تتخذ من هذه الحادثة وسيلة لبسط السيادة العثمانية على جميع الساحل الممتد من الكويت فى الشمال إلى قطر فى الجنوب، فعلى أثر اتهام الشيخ عيسى السلطات العثمانية بأن الحادث وقع ضمن أراضيها تسلم رسالة خاصة من السلطان العثمانى يعلمه فيها بأن قواته المسلحة ستتخذ فى البدع والقطيف كل الإجراءات الصارمة ضد آل مرة، وكان من الطبيعى أن تفزع بريطانيا من ذلك الإجراء لأن ذلك قد يتطور إلى اعتراف ضمنى بامتداد السيادة العثمانية على الساحل. ولذلك نصحت شيخ البحرين بأن يلزم الهدوء إزاء ما حدث[١]. وقد عملت بريطانيا على تأكيد سيطرتها الفعلية على البحرين والمحافظة على استتباب الأمن بها وتمثل ذلك فى تعيينها فى عام ١٩٠١ مستشار بريطانى فى البحرين وإبقاء قوة بوليسية تابعة لحكومة الهند وتزويد الوكيل البريطانى فى البحرين بصلاحيات واسعة[٢]. وفى عام ١٩٠٥ استولت الحكومة البريطانية على الزبارة وقد ساعد ذلك على سلامة البحرين من التهديدات التى كانت كثيرا ما تحدث من ذلك الميناء بسبب تحريض السلطات العثمانية، وفى عام ١٩١١ تعهد الشيخ عيسى بالا يسمح بتأسيس أية وكالة للبريد فى البحرين دون موافقة المقيم البريطانى؛ كذلك جعلت الحكومة البريطانية لنفسها الحق فى استغلال ثروة البحرين بمقتضى اتفاقيتين عقدتهما مع شيخ البحرين الأولى فى أواخر عام ١٩١١. وهى خاصة باستغلال مصائد اللؤلؤ والإسفنج، والثانية فى ١٤ مايو عام ١٩١٤ وفيها تعهد شيخ البحرين بالا يسمح باستغلال البترول لأى شخص، ولا حتى يقوم باستغلاله بنفسه، إلا بعد الحصول على موافقة الوكيل السياسى فى البحرين. وفى عام ١٩١٣ عمدت الحكومة البريطانية إلى تطبيق القانون المدنى والجنائى الصادر فى الهند فى عام ١٨٩٠ على

---

(١) الداود، الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

Government of India to John Broderick 19th Sept. 1905 (Ind. Off. Doc. No. 187 of(١) 1905 Foreign Dept., Secret - External).

إمارة البحرين باعتبارها إحدى المستعـمرات البريطانية، وقد جاء فى مقدمة المرسوم الصادر فى ذلك العام والمعروف باسم Bahrein Order in Council «أنه من حيث إن لجلالة ملك بـريطانيا حق التشـريع فى الإمارة بما تقـرره المعاهدات المبـرمة بين بريطانيا والبحرين فإنه يصير تطبـيق قانون عام ١٨٩٠ على البحرين، ويمتد حدود هذا التـشريع عليـها وعلى الجـزائر المجاورة والميـاه الإقليمـية التـابعة لهـا»، وقد اختصت المواد ١١، ١٢، ١٣ من هذا التشريع بالقوانين المدنية والجنائية التى تطبق فى الإمارة(١). وهكذا انتـهى الأمر ببريـطانيا إلى تأكـيد سيطرتـها الفعليـة على البحرين وعلى غيرها من المناطق المجـاورة الأخرى فى الخليج التى تعرضت للنفوذ العثمانى منذ مجىء حملة مدحت باشا على الإحساء فى عام ١٨٧١.

(١) Bahrein Order in Council, 1913 (Ind. Off. Political & External Files, Vol. 520 of 1912, File 951 Part I).



الفصل السابع

علاقة الدولة العثمانية بالكويت وحكم الشيخ مبارك بن الصباح(١٨٩٦-١٩١٥)

الكويت والدولة العثمانية قبل ولاية مدحت باشا على العراق - مساهمة الكويت فى حملة الإحساء - وصول مبارك إلى الحكم فى الكويت- مقدمات الحماية البريطانية على الكويت - ظروف عقد اتفاقية ١٨٩٩ - التنافس الدولى فى الكويت - تحريض الدولة العثمانية لابن رشيد ضد مبارك بن الصباح - معركة الصريف ١٩٠١ - محاولة الدولة العثمانية استغلال هزيمة الصريف لإقصاء مبارك عن الحكم - احتلال الدولة العثمانية للمناطق الشمالية من الكويت ١٩٠٢ - تصريح بلفور بإعلان الحماية على الكويت ١٩٠٣ - انضمام مبارك لحزب الحرية والائتلاف فى البصرة - مؤتمر المحمرة - مؤتمر جزيرة العرب - تطور العلاقات بين إنجلترا والكويت.

على الرغم من أن الكويت كانت تعتبر من أقرب إمارات الخليج العربى لممتلكات الدولة العثمانية فى العراق إلا أنه لم يثبت وجود سيطرة عثمانية فعلية على هذه الإمارة قبل عام ١٨٦٩، وإنما اقتصر الأمر على مجرد نوع من التبعية الإسمية، ذلك أن المستوطنين الأول فى الكويت من آل صباح لم يجدوا مناصا من تامين مركزهم إلا بالاعتراف بشىء من الولاء للوالى العثمانى فى بغداد، وكانت له السيادة على هذه المنطقة وماحولها من بلاد الخليج دون تحديد واضح، وقد حدث ذلك فى عام ١٧١٨ على الأرجح. على أن التحرر من التبعية العثمانية كان من العوامل السائدة فى سياسة شيوخ الكويت فى غضون القرن الثامن عشر، وحتى فى أوائل هذا القرن حينما تعرضت الإمارة لهجمات السعوديين لجأ حكامها إلى بريطانيا ولم يلتجئوا إلى الدولة العثمانية. ومن الثابت أن شركة الهند الشرقية البريطانية قدمت لهم مساعدات فعالة فى ذلك الوقت[1].

(١) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ص ص ١٥٢ - ١٥٣.

على أن هذه النزعة الانفصالية عن الدولة العثمانية لم تلبث أن تغيرت تماما في عام ١٨٢٩ باعتراف الشيخ جابر بن الصباح بالسيادة العثمانية، وظهر ذلك في رفعه العلم العثماني في قصره نتيجة لمحاولة بذلها الإنجليز للنفاذ إلى إمارته. وفي عام ١٨٤٥ بلغت قوة الكويت البحرية القدر الذي جعل الدولة العثمانية تطلب من حاكمها حماية ميناء البصرة، وقبل حاكم الكويت بسط تلك الحماية لقاء راتب سنوي كان يدفع له من خزانة الولاية[١].

وما كاد مدحت باشا يصل إلى ولاية بغداد ١٨٦٩ حتى أخذ يعمل على تنظيم علاقة الدولة العثمانية بشكل يضمن لها سيادتها على هذه الإمارة. وظهر ذلك في العام التالي لولايته حينما استصدر فرمانا يقضي بإعلان الكويت صنجقا مستقلا استقلالا ذاتيا على أن يتبع ولاية بغداد ويشكل في نفس الوقت قضاء عثمانيا تتوارثه أسرة الصباح[٢]. ونص الفرمان أيضا على أن يحمل الشيخ العربي من هذه الأسرة لقب القائمقام ويستقل بتنظيم شئونه الداخلية، كما تضمن أيضا أن ترفع السفن الكويتية العلم العثماني وتعهد لأصحاب هذه السفن بالا يؤخذ منهم ضرائب أو جمارك[٣]. ويرجع السبب الذي دفع مدحت باشا إلى منح هذه الاستثناءات الأخيرة إلى أن معظم أصحاب هذه السفن في الكويت كانوا يلتجئون إلى رفع الأعلام الأجنبية، وبخاصة الأعلام الهولندية والإنجليزية، حتى يتمتعوا بالامتيازات الممنوحة للرعايا الإنجليز في ولاية بغداد. وحسب تقدير مدحت باشا أن بقاء هذه الأعلام تعني بوادر الحماية البريطانية على الكويت مما يهدد بالتالي استقلال البصرة والعراق[٤]. ولما كان مدحت باشا يقدر موقف حكام الكويت وجنوحهم للاستقلال فقد عمل على إعفائهم من الضرائب بل وأكثر من ذلك قرر استمرار صرف الرواتب السنوية لهم من خزانة البصرة[٥].

---

(١) حافظ وهبه، جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٨٣.

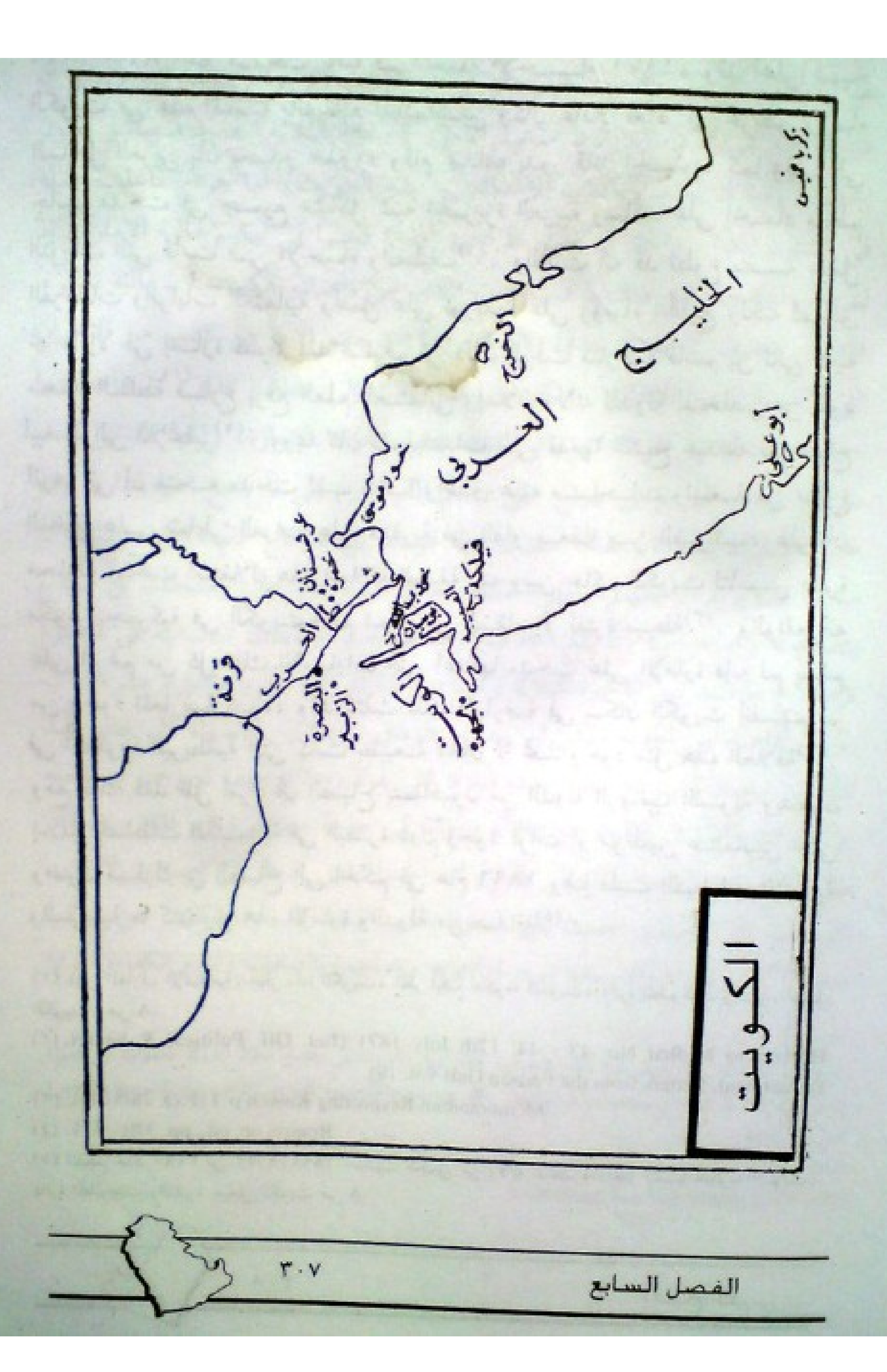
(٢) Hogarth, Penetration of Arabia p. 240.

انظر أيضا، جريدة الإصلاح (بيروت) العدد ٦٨ إنجلترا والكويت ١٥ يوليو سنة ١٩١٣.

(٣) العزاوي، العراق جـ ٧ ص ٢٣١.

(٤) Hayder, The Life of Midhat Pasha pp. 54 - 55.

(٥) Rouire, La Question de Golfe Persique - le Reglement des Questions de Mascate et de Koweit - Revue des Deux Mondes pp. 370 - 371 LXIII Annee. Cinquieme Periode tome XVII, 1903.


الكويت
الخليج
العربي

وظلت علاقة الحكام بالدولة العثمانية علاقة وثيقة حتى عهد مبارك بن الصباح وظهر ذلك واضحا فى تعاون شيخ الكويت عبدالله الثانى بن الصباح ١٨٦٦-١٨٩٢ مع مدحت باشا فى حملة الإحساء ١٨٧١، وقد أعلن شيخ الكويت فى هذه المناسبة بأنه تابع للعثمانيين وكان عاملا فعالا فى تحريض رؤساء الساحل العربى بأن يحذو حذوه، وقام عبدالله بدور قائد الجيش، كما وقف إلى جانب مدحت فى جميع مشاكل شبه الجزيرة العربية وساعد على إخماد معظم الثورات التى قامت فى الإحساء والقطيف[١]. والثابت أنه قد تطوع بنفسه لحمل الفرمانات والرايات العثمانية وعمل على توزيعها على رؤساء الخليج ولكنه لم يلق نجاحا إلا فى إمارة قطر، فقد صادف فى ذلك الوقت منازعة قاسم بن ثانى لأبيه محمد السلطة فسارع برفع العلم العثمانى وإعلان ولائه للدولة للتخلص من نفوذ أبيه الموالى للإنجليز[٢]. وربما كان للمساعدات التى قدمها الشيخ عبدالله بن صباح أثرها فى أن منحه مدحت لقب باشا وأغدق عليه مساحات واسعة من مزارع النخيل على شاطئ الفرات على مقربة من الفاو معفاة من الضرائب. على أن محاولة مدحت استغلال هذه العلاقة الوثيقة بينه وبين حاكم الكويت لتأسيس دائرة مكوس جمركية فى الكويت، لم تنجح فى البقاء إلا لفترة بسيطة[٣]. والواقع أنه على الرغم من كل تلك الامتيازات التى أغدقها مدحت على الإمارة فإنه لم يسلم من وجود المعارضة ضده، وقد تمثلت تلك المعارضة فى سكان الكويت أنفسهم ثم فى الحكومة البريطانية التى كانت بطبيعة الحال لا تحبذ وجود مثل هذه العلاقة[٤]. ومع ذلك فقد ظل أمراء آل الصباح يتقاضون من الدولة الرواتب السنوية ويتبعون إسميا السلطات العثمانية فى البصرة دون وجود قوات أو موظفين عثمانيين حتى وصول مبارك بن الصباح إلى الحكم فى عام ١٨٩٦ وهنا قلبت التيارات الأوربية والسياسية ما كان بين هذه الإمارة والدولة من صداقة[٥].

(١) دائرة المعارف الإسلامية، انظر مادة الكويت، انظر أيضا حكومة الكويت، دائرة المطبوعات والنشر، سجل الكويت، ص ٨.

(٢) Herbert to Midhat No. 43 - 44, 17th July 1871 (Ind. Off. Political & Secret Department, Letters from the Perisan Gulf vol. 19).

(٣) Memorandum Respecting Koweit p. I (F.O. 78/5108).

(٤) Rouire, op. cit., pp. 370 - 371.

(٥) المقطم عدد ٣١٩٠ فى ١٨٩٩/٩/٢٣ حديث مجمل عن ولاية البصرة، انظر أيضا حكومة الكويت، دائرة المطبوعات والنشر، سجل الكويت ص ٨.

وصول مبارك إلى الحكم فى الكويت :

عقب وفاة محمد بن صباح فـى عام ١٨٦٦ صارت شئون الإمارة بيد أربعة من أبنائه وهم: عـبدالله وهو الابن الأكبـر، ومحمـد وجراح ومبـارك، ويبدو أن عبدالله قنع بمركز الإمارة وترك مقاليد الأمور لأشقائه الثلاثة، فمحمد يباشر شئون الحضر، ومبارك يختص بأغلب الأحكام بين بدو الكويت، أما جراح فأغلب عمله في الشئون المالية. والحق أن جـراحا أحرز نجاحا كبيـرا فى تنظيم مالية الإمارة، إذ لم يكن للكويت قبل ذلك ـ كمـا تتفق الكثير من المصادر الكويتيـة ـ مالية تذكر، فالدخل ضعيف لا يسـد حاجة الأمراء وربما أحوجهم الأمر فى كثـير من الأحيان إلى الاستـدانة من الأهالى. ولكن جراحـا التفت إلى منطقـة الفاو[١]، فأصلحها حتى أصبحت تدر أموالا كثيرة كما وجه عناية خاصة بالتجارة، وأخذ الدخل ينمو سريعا. ويبدو أن حرص جراح على تنظيم المالية جره إلى نزاع مع أخيه مبارك وقد ظهر الخـلاف بصورة واضحة عقـب وفاة عبدالله بن صبـاح عام ١٨٩٢، ذلك أن مبارك كان يريد أن يظهـر بمظهر الحكام، بينما جراح يقتر عليه ومـحمد بن صباح ينصاع لما يراه جراح، ولما بلغ الخلاف أشده توسطت السلطات العثمانية فى البصرة لإصلاح ما فسد بين الأخوة الثلاثة وحـددت لمبارك راتبا سنويا مقداره عشرة آلاف روبية يتقاضاه من أخويه ولكن لم يسـتمر الوفاق طويلا بين الأشقاء[٢]، فقد عمد كل من محمد وجـراح على سلب مبارك كل نفوذ وبدا كرههما له وخـوفهما منه فى التزايد فكانا لا يواليان عن إذلاله وإبقائه فى حاجة مـستمرة إلى المال ويضيقان عليه تضـيقـا شديدا يصل إلى ضروريات الحـياة حتى اضطر فى إحـدى الأزمات للرحـيل إلى بومبـاى حـيث بقى فيـهـا بعض الوقت معـانيـا الكثيـر من شظف العيش[٣]. وظل مبارك ينتقد سياسة أخويه ويصفهما بالضعف وعدم الكفاءة؛ ومما

---

(١) الفاو قرية صغيرة كانت تتبع ولاية البصرة وتقع على الحدود التى تفصل أملاك الدولة العثمانية عن إمارة الكويت،وكان آل الصباح يستثمرون أراضيها. انظر عبدالمسيح أنطاكى، الرياض المزهرة بين الكويت والمحمرة صَ ص ٨-٩.

(٢) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت ص ص ١٧-٢٢.

(٣) Armstrong, Lord of Arabia p. 36.

زاد فى حنقه عليهما وضعهما الإمارة تحت نفوذ الشيخ يوسف بن عبدالله آل إبراهيم، حيث جعلا منه مستشارا لهما فى الحكم، وكان يوسف من كبار تجار اللؤلؤ فى الكويت وله مصاهرة مع أسرة الصباح وقد أتى من مقاطعة دورة التى تقع على مسافة قصيرة من عبدان على الجانب الشرقى لشط العرب، ويبدو أنه كان يتطلع إلى السيطرة هو وأسرته على الحكم فى الكويت بمساعدة الدولة العثمانية، كما سيتضح لنا ذلك فيما بعد. ولذلك أخذ مبارك يحرض سكان الكويت الذين خشوا من أن يؤدى ذلك فعلا إلى سيطرة الدولة على الإمارة(١). ومن ناحية أخرى فقد أتاح الحكم الضعيف لمحمد وجراح لقبائل البدو الفرصة لكى تهاجم الكويت مرات عديدة إذ أخذت قبائل شمر والظوافر تغزو الإمارة من نجد فى الغرب، كما أخذت الدولة العثمانية تتوغل من الشمال فى حدود جارتها الصغيرة حتى لم تعد هنالك حدود معينة ثابتة للإمارة(٢).

كذلك عجز محمد وجراح عن السيطرة على القبائل الخاضعة لهما وهى قبائل مطير والقسم الشمالى من قبائل العجمان(٣). وبناء على نصيحة يوسف آل إبراهيم بعث جراح بمبارك إلى الصحراء بلقب «أمير البادية» وفوّض له شئون الحكم إذا ما استطاع ذلك. وكان حكام الكويت يأملون بذلك إما التخلص من مبارك أو الاستفادة من جهوده فى حالة نجاحه وخصوصا أن هذه القبائل كانت تسبب متاعب بالغة لسكان الكويت. على أن مبارك نجح إلى حد كبير فى تكوين صداقات وطيدة مع شيوخ القبائل البدوية، كما استطاع أن يجتذب إلى تأييده رؤساء قبائل الرشايدة والعجمان الأقوياء، وبمعونة هؤلاء استطاع أن يجرد الحملات المتتالية على قبائل مطير وشمر والظوافر حتى أصبح اسمه ملء الأسماع فى البادية، ولكنه مع ذلك كان فى أمس الحاجة إلى المال، وفى البادية يحدث دائما أن تخبو الحماسة ما لم يكن هناك مال يدفع أو مئونة تسلب(٤). وعندما تأكد مبارك من التفاف البدو حوله استقر عزمه على التخلص من أخويه بالقتل وقد آثر

(١) Freeth, Kuwait was my Home p. 26.

(٢) Ibid.

(٣) Dickson, The Arab of the Desert pp. 267 - 268.

(٤) Ibid.

أن تتم حركته فى سرية تامة لأن قيامه بحركة مكشوفة ستعرضه حتما إلى الهزيمة، فضلا عن انتقام الدولة العثمانية. وقد استعان مبارك فى تنفيذ مؤامرته هذه بابنيه جابر وسالم وكانا لا يزالان حدثين صغيرين، كذلك عاونه رجال من العجمان والرشايدة. وفى ١٧ مايو سنة ١٨٩٦ وفد مبارك من البادية وقبل أن تنتصف الليلة كان قد زحف إلى القصر وتمكن من قتل أخويه. وقد يكون من المناسب أن نذكر هنا أن عبدالعزيز آل سعود استعاد إمارته بطريقة مشابهة كثيرا لتلك الطريقة مما يدل على تأثره الشديد بمبارك.

على أن مبارك وإن كان قد نجح فى قتل أخويه إلا أنه عجز عن التخلص من يوسف آل إبراهيم الذى تصادف وجوده ليلة القتل فى الصبيحة فى شمال الكويت، وما أن بلغته حوادث القتل حتى فر هاربا[١]، وتبعه أبناء محمد وجراح فتحول معهم إلى البصرة خوفا من تعقب مبارك لهم[٢]. وفى الكويت فوجئ مجلس الحكم فى اليوم التالى بمبارك يتصدر المجلس بدلا من أخيه محمد، ولم يجد مبارك غضاضة فى أن يعلن وفاة محمد وجراح وأنه أصبح الحاكم الشرعى للإمارة[٣]. والثابت أنه أكره الشيوخ على مبايعته مهددا إياهم بالبدو فاضطروا إلى تأييده بعد أن عاهدهم على أن يقيم العدل وأن يستشيرهم فى شئون الحكم وأن يخلصهم من الاعتداءات الداخلية والخارجية، وهكذا استطاع مبارك أن ينال تأييد كل من البدو وسكان المدينة معا الذين قبلوا وصوله إلى الحكم بارتياح بعد أن عانوا الكثير من استبداد محمد وعسف جراح فى جمع الضرائب، فضلا عن وقوع الاضطرابات القبلية الكثيرة فى عهدهما[٤].

وعلى الرغم من أن حوادث القتل تعد من الأحداث البسيطة التى كثيرا ماتقع فى هذه الجهات إلا أن وقوعها فى الكويت فى ذلك الوقت بالذات أدى إلى

---

(١) Ibid.

(٢) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص ص ٣٧ - ٣٨ انظر أيضا :
Armstrong, op. cit., p. 36 see also Dickson, The Arab of the Desert p. 271.

(٤) المقطم عدد ٣١٩٠ فى ١٨٩٩/٩/٢٣ حديث مجمل عن ولاية البصرة انظر أيضا :
Armstrong, op. cit., p. 25.

أن يخلق وضعا جديدا[١]، فضلا عن أن مبارك أثار بذلك الحادث نزاعا داخليا استمر ما يقرب من عشر سنوات ١٨٩٦- ١٩٠٥[٢]. وكان ليوسف آل إبراهيم من الطموح والثروة الطائلة ما يتمكن بهما من إقلاق راحة مبارك وتكدير صفوه، وفعلا عمل على استمالة حمدى باشا والى البصرة إليه وتأليب السلطات العثمانية متهما مبارك بقتل أخويه لأنهما كانا يتجهان إلى طلب الحماية العثمانية لمواجهة المؤامرات البريطانية فى الخليج. وأكد يوسف لوالى البصرة أن مبارك عميل للإنجليز وألح بضرورة تدخل الدولة العسكرى لطرد مبارك وتسليم زمام الإمارة إلى أحد أبناء الشيخ محمد[٣]. وبينما كان يوسف آل إبراهيم يعمل على تحريض حمدى باشا والى البصرة كان مبارك يعمل فى نفس الوقت على استمالة رجب باشا والى بغداد إليه بالهدايا فكتب إلى الأستانة يقول: بأن الحادث بسيط وهو من الحوادث العادية المألوفة بين البدو، وحذر الدولة من التدخل خوفا من تربص الإنجليز وما يترتب على ذلك من ضياع آمالها فى الخليج[٤]. والملاحظ أن السلطان عبدالحميد الثانى حاول أن يتصرف إزاء تلك الأزمة بطريقة لا تخلو من دهاء، ولكن أثبت مبارك بأنه لا يقل عنه دهاءا.

فقد بعث السلطان إلى مبارك عن طريق حمدى باشا والى البصرة يقول بأنه لا يعتقد بأنه هو القاتل، وطلب منه أن يظهر مدى ولاءه للسلطان بأن يرسل القاتل الحقيقى إلى البصرة لمحاكمته، ولم يتردد مبارك فى أن يجيب على الفور بأن القاتل هو يوسف آل إبراهيم. واستكتب شيوخ الإمارة استشهادا بذلك الصدد بعث به إلى البصرة متهما يوسف بأنه كان يعمل على الاستيلاء على الحكم، وأنه تصادف فى اليوم الذى حاول فيه تنفيذ مؤامرته أن بعث به الله من البادية فى اللحظة الأخيرة، ولولا ذلك لأعلن يوسف نفسه حاكما على الكويت، وبطبيعة الحال اضطرت السلطات العثمانية إلى تصديق هذه الرواية الزائفة، وصدر فرمان

(١) Whigham, The Persian Problem pp. 96 - 97.

(٢) حافظ وهبة، جزيرة العرب فى القرن العشرين ص ٨٥.

(٣) Dickson, The Arab of the Desert p. 272.

(٤) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص ص ٥٣ - ٥٤ انظر أيضا الريحانى، ملوك العرب ص ص ١٥٤ - ١٥٥.

بتعيين مبارك قائمقاما والاعتراف به شيخا على الكويت فى عام ١٨٩٧[١]. والثابت أن مبارك قبل ذلك اللقب وإن كان لم يعامل والى البصرة باحترام كبير، ولعل اتجاه مبارك إلى قبول السيادة العثمانية كان خوفا منه على ضياع ممتلكات أسرته فى الفاو، وخصوصا وقد رأى من الحكمة أن يتقرب إلى الدولة لمواجهته بأزمات داخلية فى ذلك الوقت، ومع ذلك لم تهادن الدولة العثمانية مبارك، وإنما أخذت تنظر بعين القلق إلى تسلط الإنجليز فى الخليج، ولذا عملت على تأكيد سيطرتها على الإمارة. والواقع أن السلطان عبدالحميد لم يطمئن إلى حكم مبارك بعد أن نمى إليه حياة البذخ التى يحياها، حتى أنه كان يجلب القيان لمتعته من الهند، وكان هذا يجعله بحاجة دائمة إلى المال، ويوقعه فى أزمات مالية متعددة تسهل انسياقه تحت تأثير الإنجليز وغيرهم. ومن هنا عاد السلطان إلى احتضان قضية أبناء أخوة مبارك ويوسف آل إبراهيم[٢].

كان موقف الدولة العثمانية يتجه إذن إلى مناوءة مبارك، ولذلك أضحى فى حاجة ماسة إلى تأييد خارجى، وظهر ذلك فى فبراير سنة ١٨٩٧ على أثر إرسال العثمانيين موظفا للحجر الصحى إلى الكويت، إذ طلب مبارك مقابلة المقيم البريطانى وأبلغه أنه يرغب فى الحماية البريطانية اتقاء من الدولة العثمانية[٣]، ولكن لم تظهر الحكومة البريطانية استجابة لذلك الطلب، فالوقت لم يكن قد حان بعد لتدخلها فى الكويت، ومن ناحية أخرى كانت لا تريد زيادة التوتر الحادث بينها وبين الدولة العثمانية فى الخليج العربى. وقد أصرت حكومة لندن بناء على تعليمات بعثت بها إلى حكومة الهند أن يظل الاعتراف البريطانى الذى صدر فى عام ١٨٧٨، والخاص بتقرير السيادة العثمانية على الساحل الشمالى للخليج سارى المفعول. ومن المعروف أن ذلك الاعتراف صدر باتفاق هاتين الحكومتين. ولكن على الرغم من ذلك أخذت الحكومة البريطانية توجه اهتماما بالغا إلى الكويت، ويمكن الاستدلال على ذلك بمذكرتين رسميتين وضعتا فى الوقت الذى كان فيه شيخ الكويت يبذل جهوده لتهدئة الموقف الذى نتج عن قتله لأخويه، والملاحظ

---

(١) Dickson, The Arab of the Desert p. 272.

(٢) فون ميكوش، عبدالعزيز ص ٤٤.

(٣) Whigham, The Persian Problem pp. 101 - 105.

فيما جاء فى هاتين المذكرتين أن الحكومة البريطانية كانت لاتزال تعترف بتبعية الكويت للدولة العثمانية، وقد سجل المستر ستوريدس Stavrides المستشار القانونى لسفارة الحكومة البريطانية فى الآستانة رأيه فى وضع الكويت، فذكر أنه على الرغم من استقلالها عن الدولة العثمانية، إلا أنها تبدو ولو من الوجهة الجغرافية كجزء من الإمبراطورية العثمانية، هذا بالإضافة إلى ممتلكات الأسرة الحاكمة لاراضى كثيرة فى البصرة والفاو.

أما المذكرة الثانية فقد وضعها الكابتن وايت Wahyte القنصل البريطانى فى البصرة، وذكر فيها أن قبول الشيخ للقب القائمقام يجعل من الصعب على الحكومة البريطانية الاعتراف به شيخا مستقلا عن الدولة العثمانية. على أنه لم يلبث أن تخلت الحكومة البريطانية عن سياستها هذه نتيجة لاشتداد خطر التنافس الاوربى فى الخليج، وفى إمارة الكويت بوجه خاص، فأكد فيليب كرى Philip Curie السفير البريطانى فى الآستانة فى عام ١٨٩٨ بأن الحكومة البريطانية لم يسبق لها أن اعترفت بالسيادة العثمانية على الكويت فى أى وقت من الأوقات. وأخذت بريطانيا عقب ذلك توالى اتصالاتها غير الرسمية بشيخ الكويت، ولعل ما دفع الحكومة البريطانية لمباشرة نشاطها فى الكويت ما أكده المراقبون لأوضاع الخليج من تجمع القوات العثمانية فى البصرة وقيامها بالاستعدادات المختلفة لإقصاء الشيخ مبارك عن الحكم، والأهم من ذلك ما أكده السير فيليب كرى من أن السفارة الروسية فى الآستانة تعمل على تحريض الدولة العثمانية ضد الإنجليز وما يقومون به من تعدى على ممتلكات السلطان فى مصر والخليج[1].

ولعل الحكومة البريطانية كانت تقدر فى ذلك الوقت أهمية الاستفادة من ميناء الكويت ليكون نهاية لخط حديدى كان يقترح مده من بورسيعد عبر صحراء نجد. ولذا أخذت تنظر إلى الشيخ مبارك باعتباره شيخا مستنيرا على الرغم مما كان لا يزال عالقا به من دماء، واستقر الأمر على ضرورة تقديم الحماية له على أساس أنه ربما يلجأ إلى أية قوة أخرى إن أهملت بريطانيا تقديم العون له. وكان اقتراح

(1) Koweit, Confidential 1900 Section I pp. 1 - 4 (Ind. Off. Political and Secret library B. 127).

امتداد خط حديدى روسى من طرابلس (على البحر المتوسط) إلى الكويت قد وضع الأمور فى غاية الخطورة، ولهذا أعلن سولسبورى وزير الخارجية البريطانية بأنه يوافق على جعل الكويت محمية بريطانية، وأنه سيعمل على الضغط السياسى فى حالة اعتراض الباب العالى. وعلى الرغم من أن السير نيقولا أوكونور O'conor السفير البريطانى فى الآستانة كان يذهب إلى ما ذهب إليه كل من سولسبورى وحكومة الهند من ضرورة جعل الكويت تحت الحماية، إلا أنه أشار بضرورة الحذر من ذلك، واقترح الدخول فى اتفاقية منفصلة تأخذ صورة تعهد سرى من شيخ الكويت بألا يتنازل عن أى مقاطعة من أراضيه إلى أية قوة أخرى[١].

كان يتحتم إذن لإعلان الحماية البريطانية على الكويت تأكيد استقلال الإمارة عن الدولة العثمانية، وكانت كل من حكومة لندن والهند تخشى من أنه إذا بقيت الكويت تحت السيادة العثمانية أن تتصرف فيها الدولة العثمانية بالتنازل عن أجزاء منها إلى الدول الأجنبية وخاصة ألمانيا التى كانت تعمل فى ذلك الوقت على إنشاء خط سكة حديد بغداد. ولذلك طلبت حكومة الهند من المقيم البريطانى فى الخليج أن يبحث الوضع السياسى للكويت وعلاقتها بالدولة العثمانية كتمهيد لإعلان الحماية. وقد قام كمبال Kempall المقيم البريطانى فى الخليج بكتابة تقرير مفصل هام عن إمارة الكويت[٢]، نفى فيه تبعية الكويت للدولة العثمانية، وجاء فيه: إن الدولة العثمانية تركز مطالبتها على الكويت على اعتبار أن السكان الأصليين وفدوا من منطقة أم القصر على رأس خور عبدالله التابعة لها. غير أن تقارير حكومة بومباى تؤكد أن السكان الأصليين وفدوا من نجد، ويرى (كمبال) أن هذا هو الأصح. وفى خلال القرن الثامن عشر كان شيوخ الكويت مستقلين تماما عن الدولة العثمانية، ويؤكد ذلك ما ذكره السير هارفورد بريدجز Brydges أنه فى عام ١٧٩٢ انتقل المركز البريطانى التجارى من البصرة إلى الكويت نتيجة لنزاع بين السلطات العثمانية فى البصرة وموظفى الوكالة البريطانية. وهذا يثبت عدم وجود سيطرة عثمانية على الكويت، وذكر بريدجز أيضا أن شيخ الكويت ألجأ الشيوخ الثائرين على السطات العثمانية من عرب المنتفق ورفض تسليمهم إلى سلطات العراق.

---

(١) Memorandum Respecting Koweit (F.O. 78/5174).

(٢) Whigham, op. cit., pp. 101 - 103.

وفى عام ١٨٥٤ كتب المقيم البريطانى فى الخليج تقريرا أكد فيه أن سفن الكويت ترفع الرايات العثمانية ويتسلم شيخها سنويا مائتى كارة من التمر مقابل تعهده بالدفاع عن ميناء البصرة من أى اعتداء أجنبى، على أنه لا يوجد فى هذا التقرير أى تلميح للتبعية العثمانية، كما يستدل من واقع الأمور أن سكان الكويت قاوموا بنجاح جميع المحاولات التى بذلت لجعلهم تحت سيادة الدولة العثمانية أو تحت نفوذ القضاء العثمانى وأنهم حافظوا على استقلالهم[١].

وخلص الكولونيل (كمبال) فى تقريره بأنه قد يكون حقيقة أن سكان الكويت يعترفون بالسيادة العثمانية، إلا أن الأمر فى واقعه لا يتعدى أكثر من كونه اعترافا إسميا إذ إن السلطان العثمانى فى نظر جميع حكام الخليج يعد رأس العقيدة الإسلامية. ومنذ أن تأسس الكويت فى منتصف القرن الثامن عشر استطاعت هذه الإمارة الصغيرة، أن تحمى نفسها من التدخل فى شئونها من ثلاث قوى هى الفرس والعثمانيين ودولة السعوديين النجدية[٢]. وارتكز (كمبال) فى إنكاره السيادة العثمانية على الكويت بعدم الاستدلال على وجود دفع ضريبى من الكويت إلى الدولة العثمانية فى أى وقت من الأوقات حتى منذ تأسيس الإمارة. فضلا عن أن الدولة العثمانية كانت هى التى تدفع رواتب سنوية إلى شيوخ الكويت تتحملها خزانة البصرة نظير حماية شط العرب، ولكن ذلك كان اتفاقا محليا لا يعنى وجوده التأكيد بقيام سيطرة فعلية، ولم يترتب عليه إلزام الكويت بالقيام بهذه الحماية. وإن كان يمكن مع ذلك استثناء بعض فترات تمتعت فيها الدولة العثمانية بسيطرة فعلية على الكويت، ولكنها كانت فترات قصيرة بدرجة يمكن تجاهلها. ومضى (كمبال) يدلل على عدم تبعية الكويت للدولة العثمانية فذكر أن رفع الراية العثمانية، وهو مظهر للسيادة يرجع إلى أن الكويت وغيرها من إمارات الخليج، كان من الصعب على سفنها أن تبحر تحت أعلامها الخاصة نظرا لعدم وجود اعتراف دولى بهذه الأعلام من جهة، ومن جهة أخرى أن رفع الراية العثمانية لم

(١) Frazer, India under Curzon and after pp. 97 - 98.

(٢) Rouire, op. cit., p. 371.

يكن يقترن فى الأذهان فى ذلك الوقت بالدولة العثمانية أكثر مما كان يقترن بأنها راية إسلامية وعلى أنها مظهر روحى لاحترام دولة الخلافة الإسلامية(1).

وصادف فى ذلك الوقت تولى اللورد كيرزون Curzon منصب نائب الملك فى الهند وقد اختط سياسته بضرورة توجيه اهتمام بالغ إلى الكويت، وعلى الرغم من أن كيرزون كان قد سبق له الاعتراف بالسيادة العثمانية على تلك الإمارة وسجل ذلك فى كتابه عن فارس والمشكلة الفارسية Persia & The Persian Question والمنشور فى عام ١٨٩٢، إلا أنه عاد إلى القول إنه على الرغم من اعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية على الأراضى الواقعة فيما يلى الكويت جنوبا إلا أنه لم يتأكد أن الدولة العثمانية قد أثبتت سيادتها على الكويت فى أى وقت من الأوقات، واستشهد كيرزون فيما ذهب إليه بتأكيدات كل من القنصل البريطانى فى بغداد الكولونيل Lock والكولونيل ميد Meade المقيم البريطانى فى الخليج اللذان أكدا أنه لا يوجد ثمة اتصال فعلى بين الدولة العثمانية وسكان الكويت، وأن السكان يبدون كراهيتهم التامة للعثمانيين، هذا فضلا عن انعدام مظاهر السيادة المعروفة من دفع الضرائب أو وجود حاميات عسكرية عثمانية فى الإمارة. وكان كيرزون يرى أن استمرار بريطانيا فى الاعتراف بالسيادة العثمانية سيؤدى إلى إضرار بالمصالح البريطانية فى الخليج وإيجاد متاعب بالغة الخطورة. وقد أعرب عن رأية بضرورة إعلان الحماية البريطانية على الكويت واقترح أن تعقد معاهدة على نفس الوتيرة التى اتبعت مع شيخ البحرين فى عام ١٨٩٢، ولا يرى كيرزون ضرورة التدخل البريطانى فى الشئون الداخلية للإمارة ولكن يكتفى بسفينة حربية تزور الكويت من آن إلى آخر كى تمنع محاولات العثمانيين السيطرة عليها

---

(1) Whigham, op. cit., pp. 101 - 103.

يلاحظ أن حتى بعد توقيع الاتفاقية الإنجليزية مع الكويت فى عام ١٨٩٩ لم تمانع الحكومة البريطانية أن يرفع شيخ الكويت الراية العثمانية، كما استمرت السفن الكويتية ترفع الراية العثمانية حتى بعد نشوب الحرب العالمية الأولى رغما عن أن الكويت قد انضمت إلى بريطانيا ضد الدولة العثمانية ولم تتغير هذه الراية إلا بعد أن ضربت إحدى السفن الحربية البريطانية سفينة كويتية لرفعها الراية العثمانية على اعتبار أنها من سفن الأعداء، ومن ثم بدأت الكويت ترفع الراية الخاصة بها.

أو أية دولة أخـرى من الوصول إليـها[1]. وقد نجـد من المناسب قبـل أن نعرض لاتفاقية عام ١٨٩٩ أن نلم بالظروف التى أدت إلى توقيعها.

كانت هذه الاتفـاقية نتـيجة ظروف عـسكرية وسياسـية أثرت على كل من بريطانيا وشيخ الكويت فلم تكن بريطانيا فى بدء الأمـر مقبلة على إبرام اتفاقية مع الكويت فى هذا الوقت بالذات على الأقل، ولم تكن تريد أن تثير الدولة العثمانية بخلق مشاكل جديدة فى الخليج إذ كان من شأن ارتباط بريطانيا بالكويت أن يترتب عليه خطورة منافسة الكويت لميناء البصرة الذى كان منفذا للتجارة الآتية من الهند؛ ولذلك أخذت الدولة العـثمانية تسـعى إلى بسط نفوذها على الإمارة بدعـوى أنها جزء من أقاليـمها وأمام هذه المحـاولات اتجه حاكم الكويت إلى السعى للاحـتماء التقليدى - كما كان الأمر سائدا فى عهده - بإحدى القوى الكبرى وكان يرجو من وراء توقيـعه لهذه الاتفاقـية جذب بريطانيا لتـحويل تجارتهـا فى الخليج إلى ميناء الكويت، وللكويت ذكـريات رغيدة من فـترات الرخاء والانـتعاش حـين تحولت التجـارة إلى مينائهـا على أثر احتـلال الفرس البـصرة وفرار تجـارها إلى الكويت ١٧٧٦/١٧٧٩. وبالإضافة إلى موقـف الدولة العثمانية المعادى للشـيخ مبارك كان التنافس الدولى فى الكويت قد أخذ يشتد بين مـجموعة من الدول الأوربية، وفى هذه الفترة بالذات أخذت الكويت تنتعش انتعاشا كـبيرا وتتضح أهميتها وبرز على أثر ذلك أهميـة مينائها الطبـيعى وأصبـحت تلعب دورا رئيسـيا فى تجارة الخليج. ويتضح لنا ذلك من مذكرة سـرية بعث بها الكولونيل ميد Meade المقيم السياسى فى الخليج ذكـر فيـها: «تملك الكويـت ميناءً ممتـازا وإذا أصبـحت تحت حمـايتنا فستكون بـلا شك من أهم المراكز فى الخليج، فبالاضـافة إلى احتمال جـعلها فى المستقبل نهاية لخط حديدى من الإسكندرية أو بورسعيد فستكون فى وضع يساعدنا لحمـاية هذا الخط فإن تجـارتها مع البصـرة ناجحة وكـذلك مع نجد وسـتنال تجارة

---

(1) Extracts from the Confidential Memorandum of Lord Curzon 19th Nov. 1896 (F.O. 60/599).

نقلا عن الخليج العربى والعلاقات الدولية لمحمود على الداود الملحق رقم (٧) ص ص ٢١٦ - ٢٢١.

الرقيق وكذلك القرصنة ضربات قاضية فيما إذا أصبحت الكويت فى ظل حمايتنا وبذلك يمكن القول إن الحماية البريطانية على الكويت تعنى تركيز مصالحنا السياسية فى ميناء الخليج وعلى سواحله»[1].

وكانت ألمانيا وفرنسا وروسيا بالإضافة إلى بريطانيا والدولة العثمانية أهم الدول المتنافسة فى الخليج، وكانت الكويت أهم منطقة تركز فيها ذلك التنافس وذلك لموقعها الجغرافى القريب من العراق وسهولة اتصالها بالجزيرة العربية شمالا وشرقا وجنوبا، وفى وسط هذه المنافسة الدولية كان على مبارك أن يلعب دوره[2]. وهكذا تبدل وضع الكويت[3]، ففى الوقت الذى كان شيخ الكويت - كما ورد فى تقرير بلى عام ١٨٧٤ - يتعامل مع القبائل البدوية أصبح الآن يتعامل مع القوى الأوربية العالمية[4].

وقد اتجهت السياسة الألمانية من بين هذه الدول المتنافسة إلى التوسع نحو الشرق، وكانت العقبة التى تعترض التوسع الألمانى أن الإنجليز يسيطرون على كل الطرق الموصلة إلى الشرق فيما عدا الطريق الذى يمر بآسيا الصغرى عبر البلدان العربية فى الخليج، وعلى ذلك فقد تآلف القيصر الألمانى مع السلطان العثمانى وأعلن نفسه الصديق المخلص لخليفة المسلمين وبعث بخبراء إلى الدولة العثمانية فى مختلف نواحى الإصلاح والتنظيم، وكانت الخطة الألمانية تتركز فى إنشاء خط حديدى من الأستانة إلى حلب فبغداد على أن تكون الكويت نهاية لذلك الخط المقترح. وفى هذا التنافس الدولى لم يستطع مبارك أن يحدد موقفه تماما فعمل فى بادئ الأمر على استقبال قناصل إنجلترا وروسيا وألمانيا[5]. وقد عرض عليه

---

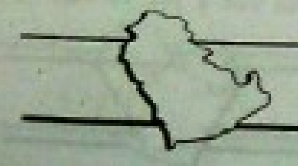
(١) المرجع السابق.

(٢) حكومة الكويت - دائرة المطبوعات والنشر - سجل الكويت ص ص ٨ - ٩ .

(٣) يلاحظ أن فترة التنازع الدولى فى الخليج كانت فرصة ثانية لتنتعش فيها إمارة الكويت وقد جاءتها الفرصة الأولى فى عام ١٧٧٦ عندما احتل الفرس البصرة وفر عدد كبير من تجارها الأثرياء إليها وبقيت الكويت بفضل ذلك الحادث طيلة سنوات عديدة تحتكر التجارة البحرية فى الخليج. أما الفرصة الثالثة فلا تزال تعيش فيها الكويت باستغلال البترول بها، انظر بيربى، الخليج العربى ص ٥٣١.

(٤) Whigham, op. cit., p. 96 .

(٥) Armstrong, op. cit., pp. 36 - 37.



القناصل الروس فى بغداد وبوشهر مزايا صداقته لروسيا[١]. ومعروف أن روسيا كانت تعمل فى ذلك الوقت على تأسيس محطة للوقود فى الكويت، كما بذلت محاولة أخرى للحصول على موافقة من السلطان العثمانى لكى يقوم أحد رعاياها ويدعى الكونت كابنست Kapnist لإنشاء خط حديدى يمتد من أحد موانىء البحر المتوسط إلى ميناء الكويت وهذا المشروع لو تحقق فإنه من المؤكد أن ينتهى بإرساء عدة مطالب روسية على الكويت[٢]. كذلك كان الفرنسيون يكثرون من زيارتهم للشيخ مبارك[٣]. والواقع أن خوف بريطانيا من أن تصبح الكويت مستودع فحم روسى أو نهاية خط حديد ألمانى أو ورسى أو منطقة نفوذ فرنسية هو الذى أدى بها إلى الإسراع فى توقيع اتفاقية عام ١٨٩٩ مع شيخ الكويت[٤]. ومن المؤكد أيضا أن الأوضاع الداخلية فى إمارة الكويت نفسها بالإضافة إلى الصراع الخارجى، هى التى دفعت شيخ الكويت إلى الارتباط ببريطانيا، فمن المعروف أن الأوضاع الداخلية فى الإمارة لم تسمح بإيجاد علاقات طيبة بين شيخ الكويت وبين سلطات الدولة العثمانية فى البصرة كما جرت العادة قبل تولى مبارك الحكم ،ومع ذلك لم يشأ مبارك أن يجاهر الدولة العثمانية بالعداء فظل يحمل لقب قائمقام وحرص على أن تكون علاقته سرية مع الدول الأوروبية، ولكنه أصبح مع ذلك فى موقف حرج إذ كانت حدود إمارته معرضة لنزاع دائب بينه وبين شيوخ المنتفق وأتراك البصرة فى الشمال، أما فى الجنوب فالتهديد قائم من قبل ابن الرشيد أمير حائل[٥]، ثم إن اشتراك الكويت مع حدود العراق كان يسهل على الدولة سرعة إرسال جنودها من بغداد والبصرة إلى الكويت. وعندما لم تجد الدولة العثمانية أملا فى انصياع مبارك لها اتجه السلطان إلى ألمانيا واشتركا معا فى تحريض جاره ابن الرشيد فى نجد، وكان ابن الرشيد أداة عثمانية قوى البأس غلابا فى ميادين القتال، ويلاحظ أن آل الرشيد بعد تخلصهم من السعوديين فى عام ١٨٨٨ كان عليهم تقوية مركزهم

(١) Chirol, The Problem of Asia pp. 239 - 240.

(٢) Wilson, Persian Gulf pp. 252.

(٣) Whigham, The Persian Problem p. 102 see also Freeth, op. cit., p. 23.

(٤) بيرى - الخليج العربى (مترجم) ص ١٣١.

(٥) British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I, pp. 39 - 40.

بالتلويح بولائهم للخليفة العثماني، وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت تعمل للسيطرة على نجد إلا أنها رأت أن تتقبل ولاءً اسميا بدلا من أن تلقى بنفسها في مغامرة قد يكون من نتيجتها تحطيم كل ظل للسيادة العثمانية في شبه الجزيرة العربية، ولم يكن آل الرشيد يلتزمون بدفع ضرائب سنوية إلى الدولة وعلى العكس من ذلك كانوا يتلقون إعانة سنوية مقابل حماية الحجاج القادمين إلى الحرمين الشريفين، وعلى أي حال فقد رأت الدولة العثمانية أنه إذا حدث نزاع بين شيخ الكويت وابن الرشيد فسوف تناصر ابن الرشيد، ولكن الموقف أتى بعكس ذلك، ففي عام ١٨٩٩ أخذت الدول العثمانية تقوم بحركات عدائية ضد الكويت قبل أن يتجدد النزاع بين الحاكمين[١]. على أن عبدالعزيز بن الرشيد لم يلبث أن قدر المزايا التي قد يتحصل عليها من وراء اشتراكه مع الدولة العثمانية فبادر إلى إعلان شيخ الكويت العداء على أمل الحصول على ميناء الكويت لتصريف تجارته باعتبار ذلك الميناء المنفذ الطبيعي الذي تتطلع إليه نجد[٢]. وربما يكون قد تلقى وعدا من السلطات العثمانية بذلك، وكان آل الرشيد قد استطاعوا قبل ذلك الوقت تقويض حكم آل سعود واحتلال عاصمتهم في الرياض حتى اضطر عبدالرحمن الفيصل وابنه عبدالعزيز إلى اتخاذ الكويت ملجأ يأويان إليه في محنتهما. وقد يكون من المناسب أن نذكر أن العداء بين نجد والكويت كان قائما في السنوات السابقة لولاية مبارك الحكم وإن لم يكن بنفس العنف الذي سيصير إليه، فقد كان هنالك تعاون فعلي بين محمد بن الرشيد والشيخ قاسم بن ثاني حاكم قطر للهجوم على الكويت، ولكن ذلك الهجوم لم يتحقق نظرا لوفاة محمد بن الرشيد في عام ١٨٩٦ أي في نفس السنة التي وصل فيها مبارك إلى الحكم[٣].

واستمر الهدوء قائما قرابة ثلاث سنوات إلى أن أخذت الدولة العثمانية تشجع عبد العزيز بن الرشيد على غزو الكويت، وبالإضافة إلى تشجيع الدولة

(١) Whigham, op. cit., pp. 99 - 100.

(٢) Coke, The Heart of the Middle East 135.

(٣) مجلة لغة العرب جـ ٣ من السنة الثالثة - تشرين الثاني ١٩١٣ أمراء آل السعود في جزيرة العرب ص ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

فقد تلقى تحريضا من الشيخ يوسف آل إبراهيم عدو مبارك اللدود، وكان لا يكف عن إثارة الشعور ضد مبارك، وقد تحالف مع شيخ قاسم بن ثاني حاكم قطر. ولذا عمل مبارك على التخلص من هذه المحالفة فاستمال إليه متصرف الإحساء وأخذ يوغر صدره ضد قاسم بن ثاني، متهما إياه بأنه غير مطيع للدولة. وكان من أثر ذلك أن أرسل والى البصرة سفينة لتأديبه[1]، فتحول كل من قاسم ويوسف آل إبراهيم إلى عبدالعزيز بن الرشيد، وكتب قاسم إليه يغريه باحتلال الكويت ويعده بالمساعدة الحربية[2]. وأخذ ابن الرشيد يستعد فعلا لمهاجمة مبارك وخاصة أنه صادف في ذلك الوقت قتل أعوان مبارك لعدد من تجار حائل عند خروجهم من الكويت، وكان ابن الرشيد فضلا عن ذلك يستنكر على مبارك قتله لأخويه، ولكن حدث فى الوقت الذى أوشك فيه ابن الرشيد أن ينتهى من إعداد قواته لغزو الكويت من الشمال وقاسم من الجنوب، أن عاجلت المنية الأول وكفت الحكومة العثمانية عن مناصرة الثاني. وبذلك انزاح عن ظهر الكويت ومبارك عبء ثقيل[3]. غير أننا لا نعتقد فيما تذهب إليه بعض المصادر أن الإنجليز هم الذين حرضوا الدولة العثمانية على التنكيل بمبارك مباشرة أو عن طريق حليفها ابن الرشيد على أمل أن يجد مبارك نفسه فى موقف حرج فيزج بنفسه فى أحضان الإنجليز، وإن كان هناك ثمة احتمال فى تغاضى الإنجليز عما قام به يوسف آل إبراهيم بعد ذلك بسنوات، وكان معروفا لحكومة الهند، فى الهجوم على ميناء الكويت لنفس الغاية[4]. ويستدل على ذلك فى أن يوسف الإبراهيم لم يجد معارضة بريطانية عندما كان قائما بتجهيز سفنه على الساحل الفارسى، وسواء أكان الهجوم الذى كان معرضا له مبارك بتحريض من بريطانيا أو بعدم تحريض منها، فإن مبارك لجأ بناء على مشورة صديقه الشيخ عيسى حاكم البحرين إلى طلب الحماية البريطانية.

(١) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت ص ص ٥٩ - ٦٢.
(٢) Coke, The Heart of the Middle East p. 135.
(٣) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت ص ص ٦٣ - ٦٤.
(٤) المصدر السابق، ص ٥٩ وما بعدها، انظر أيضا فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب ص ٣٦٢.

وكانت المصلحة تقتضى تنظيم العلاقة بين الكويت وبريطانيا عن طريق اتفاقية تعقد من أجل ذلك، وكان اللورد كيرزون نائب الملك فى الهند هو الذى بادر إلى تنظيم تلك العلاقة، ولم تكد تنقضى سوى أيام قليلة على تعيينه فى ذلك المنصب[1]. غير أنه كان يرى ضرورة أن تتضمن الاتفاقية المقترحة فرض حماية رسمية على الكويت، ولذلك أبدى اعتراضه على الصيغة التى تقرر أن تعقد بها الاتفاقية وإغفالها النص الصريح للحماية، وإن كان قد اضطر إلى الموافقة عليها بناء على تعليمات تلقاها من اللورد سولسبورى وزير الخارجية البريطانية، إذ كانت حكومة لندن ترى أنه يمكن الاكتفاء بمساعدة الشيخ على مقاومة أية هجمات على ممتلكاته، ولكنها لم تكن مستعدة فى الوقت نفسه لمواجهة المشاكل التى قد تنشأ نتيجة لإعلان الحماية، بينما كان كيرزون يخشى فى أن يكون من السهل على الدولة العثمانية أن تقوم بعزل شيخ الكويت باعتباره تابعا لها، وكان السبيل الوحيد لتلافى ذلك الخطر هو تحويل الاتفاقية إلى حماية رسمية، وهذا الرأى هو الذى وجدت الحكومة البريطانية نفسها مضطرة إلى تنفيذه فى آخر الأمر[2]. وهكذا نجد أن كيرزون سرعان ما يتنكر لآرائه التى كان قد أعلنها فى عام ١٨٩٢ من أن السيادة العثمانية ممتدة من ميناء العقير إلى الفاو[3]، وسوف يتضح لنا من اتفاقية الحماية أن الحكومة البريطانية قد تغاضت عن سيادة الدولة العثمانية، وهى السيادة التى كانت قد فرضت على الكويت إبان حملة الإحساء عام ١٨٧١[4].

ويتضمن أهم شرط فى الاتفاقية التى وقعها كل من الشيخ مبارك والكولونيل ميد Meade فى ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ تعهدا من شيخ الكويت «عن نفسه وورثته وخلفائه من بعده بألا يقبل وكيلا أو قائمقاما من جانب دولة أو حكومة فى الكويت أو فى أى منطقة أخرى من حدوده بغير رخصة الدولة البهية القيصرية، كما يلزم نفسه وورثته وخلفائه من بعده بألايتنازل ولايبيع ولايؤجر ولايرهن ولايعطى للتملك أو لأى غرض آخر أى جزء من أراضيه إلى حكومة أو رعايا دولة أخرى بدون الموافقة السابقة للحكومة البريطانية على هذه الأغراض».

---

(١) Huerwitz, op. cit., vol. I p. 218.

(٢) Earl of Rolandshay, The Life Lord Curzon Vol. III p. 50.

(٣) Curzon, Persia & The Persian Question vol. III p. 462.

(٤) British Admiralty, A Handbook of Arabia vol. I p. 39.

وقد فسرت هـذه الاتفاقية أن تظل الكويت مرتبطة بمحـالفة أبدية مع بريطانيا التى تتعهد بحماية مصالحها فى الخارج وتدافع عنها مع احتفاظ الإمارة بالاستقلال التام فى شئونها الداخلية. وقد ألحقت بهذه الاتفاقـية فيما بعد بعض التنظيمات الإدارية الأخرى ومن بينهـا أن قضايا الأجانب تكون من اخـتصاص الوكالة البـريطانية فى الكويت. كما تنازل الشيخ مبارك لبـريطانيا عن منطقة من الأرض تقع فى الشمال الشرقى للكويت على مقربة من شط العرب، كـذلك خص بريطانيا بعدة امتيازات واستثناءات جمركية، كمـا قبل إقامة وكيل قنصلى فى بلاده ورفع العلم الإنجليزى إلى جانب الراية العثمانية[١]. وكانت بريطانيا فى نظيـر عقد اتفاقيـة الحماية تدفع إلى الشيخ مبارك سنويا مبلغ ١٥,٠٠٠ روبية من خزانة بوشهر[٢]، كما تساهلت بصفة خاصة فى تـصدير الأسلحة إلى الإمارة لكى يستخدمهـا مبارك ضد أعدائه، ونتج عن هذا التـسـاهل أن تحولت الكويـت إلى مركـز هام لتـجارة الـسـلاح فى المنطقة، وكانت هذه الأسلحة توزع من قبل السلطات البريطانية على رجال القبائل من أجل اسـتخدامها فى مناوءة السلطات العـثمانية، وعلى الرغم مما كـان يترتب على اتفاقية الحماية أن تقوم الحكومة البريطانية بالوقوف ضد أية محاولة من جانب العثمـانيين لمهاجمـة الكويت حتى لو أدى الأمر إلى اسـتخدام القوة، إلا أن هذه الاتفاقـية قد أثارت من ناحيـة أخرى مصاعب بالـغة بالنسبة لمركـز شيخ الكويت وممتلكاته فى الأراضى العثـمانية فى شط العرب، إذ بمجـرد عقده لتلك الاتفـاقية وقبوله الحـماية البريطانية أن صارت ملكيـته لهذه الأراضى ملغاة بالنسـبة للقوانين العثمانية[٣]. وكانت هذه الممتلكات تدر عليه وعلى أفـراد أسرته دخلا سنويا يقدر بأكثر من ٤٠٠٠ جنيه[٤]. ولعل ذلك كان من أهم الأسباب التى دعت إلى اتفاق وجهات نظر كل من مبـارك والحكومة البريطانية على إبقاء هذه الاتفـاقية فى سرية تامة. والملاحظ بصدد ذلك أن اتفاقية عام ١٨٩٩ لا تحمل توقيعات من أفراد أسرة

(١) Rouire, L'Angleterre en Arabie, Revue des Deux Mondes vol. x. 1903 pp. 910- 911.

(٢) Memorandum Respecting Koweit p. 20, Meade to Mubark January 23rd .1899. see also Gooch and Temperley, op. cit., vol. 1 p. 333 cf. Memorandum Respecting the relations between Germany and Great Britain by Mr. A. Tilley.

(٣) Memorandum Respecting Koweit pp. 13 - 16 (F.O. 78.5174).

(٤) Rolandshay, The Life of lord Curzon vol. III pp. 98 - 100

مبارك كشهـود على توقيعها، فلم يشترك مع مبارك فى توقـيع هذه الاتفاقية سوى أحد أصـدقائه فى الـبحرين، ولـعل حرص مبـارك على أن تكون عـلاقته سـرية ببريطانيا هى الـتى دفعته إلى إخفـائها حتى عن أفراد أسرته، أو قـد يكون مبارك وجد معارضة شديدة منهم خوفا على ممتلكاتهم فى الأراضى العثمانية، فلم يقبلوا الاشتراك معـه فـى توقيعها، هذا على الرغـم من وعود الإنجليـز بمحافظتهم على حقوق مبارك وأسرته فى هـذه الممتلكات.

والواقع أن اتفاقية عام ١٨٩٩ فتحت المجال لبريطانيا للتدخل ليس فى شئون الكويت فحسب وإنما فى شئون نجـد وجنوب العراق أيضا بحكم تسلط نفوذها فى هذه المنطقة ومراقبـتها لما يجرى من أمور فى البلاد الواقعة بجـوارها، كما ساندت هذه الاتفاقية بصفة خاصة شركة لينش Lynch للملاحة النهرية فى دجلة والفرات والتى كان نفوذها قد أخذ فى التداعى، وعلى الرغم مما أدت إليه هذه الاتفاقية من التمكين للنفوذ البريطانى فى المنطقة الشمالية للخليج إلا أنه يتضح لنا من نصوص الاتفاقية ومن الظروف التى أحاطت بهـا أنها وضعت لمواجهة ظروف طارئة ويقرر ذلك اللورد كيرزون نفـسه فيقول، «إن التـحفظ الذى تضمنته هذه الاتفـاقية، إلا بموافقة الحكومة البريطانية، قد أملته اعتبـارات سياسية خاصة ومحاولات من تركيا لاستفزازنا»[١]. وقد قـصد بذلك التـحفظ منـع تسرب نفـوذ دولة أخرى منافـسة لبريطانيا فى الكويت، وإن كـان مما يسترعى الانتباه أن الاتفاقـية لم تنص صراحة على فرض الحمـاية على الكويت وإنما تضمنت قيدين هما عـدم نقل الملكية وعدم استقبال مبعوثين سياسيين، وكان عدم النص على الحماية يرجع لاعتبارات سياسية دفعت بريطـانيا آنذاك ألا تعلن ارتباطـها مع الكويت بل لقد عـمدت إلى إخـفاء الاتفـاقية ذاتـها. ومن ثم كـان من الطبيـعى أن تلغى هذه الاتفاقـية بمـجرد زوال الظروف التى أدت إلى عـقدها أى عقب انتـهاء الحرب العـالمية الأولى على أكـثر تقدير، ولكن من المعروف أن بريطانيـا ظلت تتمسك بهذه الاتفاقية حـتى استقلال الكويت فى عام ١٩٦١. وبالإضافة إلى ما فى هذه الاتفاقية من غبن سياسى فإنها

(١) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ص ١٥٦.

(٢) Gooch & Temperley, op. cit., vol. I, Part II pp. 52 - 60, Layard to Ross 17th December 1878.

لا تستند إلى أى مبرر قانونى حيث إنهـا عقدت فى ظروف خاصة وبين بلدين غير متكافئين ومع أناس تنقصهم الخبرة السياسية على المستوى الدولى[١].

والواقع أن أهم ما كان يحرص عليه شيخ الكويت وغيره من الشيوخ الذين عقـدت معـهم مثل هذه الاتفـاقيات هو المحـافظة على نفوذهم لإدراكـهم أنه من الصعب عليهم البقاء فى الحكم دون حماية الحـكومة البريطانية التى أصبحت القوة ذات النفوذ الملموس فى المنطقة[٢]. ويبدو أن الدولة العثمانيـة قد شعرت بارتباط مبارك بالحكومة البريطانية فعـادت إلى إثارة المتاعب ضده، وظهر ذلك فى إعادتها لتعيين حمـدى باشا واليا على البصرة وكان قد سبق لهـا إقالته من الولاية، وكان حمدى معروفا باحتضانه لقضية أبناء أخوة مبارك، كما بعثت بأحد المديرين ليتسلم دائرة مكوس جمركيـة عزمت على إنشائها فى الإمارة. وفى سبـتمبر ١٨٩٩ تلقى السير نيقولا أوكونور السفير البريطانى فى الأستانة تعليمات من حكومته بأن يحتج لدى الباب العالى عـما سيؤدى إليه الأمـر من توتر إذا ما أصرت الدولة العثمانية على إقامة دائرة مكوس فى الكويت دون اتفاق سابق مع الحكومة البريطانية، وكان أوكونور يخـشى على وجه خاص من اتفاق ألمانـيا والدولة العثمـانية، وعلى ذلك اقتـرح ضرورة تعيين أحـد الوكلاء السريين فى الكويت، وزاد من خـوف بريطانيا كثرة تعدد زيارات البواخر الألمانية إلى الكويت[٣]. وعلى أى حال فقد استطاعت الحكومة البـريطانية بموجب اتفاقيـة ١٨٩٩ أن تواجه التنافس الأوربى فى الكويت ووجدت الدول الأوربية نفـسها أمام أمر واقع، على أن هذه الاتفاقـية كانت على وجه خاص ضربة مـوجهة للدولة العثمانية وتهديدا لمصـالحها فى العراق[٤]. كما كانت موجهة أيضا ضد النفوذ الألمانى فى الخليج. وقد ظهرت أهمية تلك الاتفاقية فى العام التالى (١٩٠٠) إذ كانت رغـبة ألمانيا بتأييد من الدولة العثـمانية أن تقوم بشراء منطقة سـاحلية من شيخ الكويت تبلغ مساحـتها حوالى عشرين مـيلا مربعا لجعلها نهاية لخط سكة حديد بغداد المقترح[٥]. وفعلا زارت الكويت من أجل ذلك الغرض بعثة ألمانية برئاسة الهر ستمرش Stemirsh، وكان يرافقه الملحق العسكرى

(١) الفرحان، مختصر تاريخ الكويت ص ١٢٧.

(٢) Hay, The Persian Gulf States p. 15.

(٣) Mermorandum Respecting Koweit (F. O. 78/5174).

(٤) Graves, TheLife of Sir Percy Cox p.101.

(٥) Earl Meade, Turkey, The Grat Powers and Baghdad Railway p. 198.

الألماني في سفارة الأستانـة. وقد حاول والي البصرة التأثير على مبـارك ليستجيب لمطالب البعثة والتنازل عن بعض الأراضي في منطقة كاظمة ولكن مبارك، وكان قد أضحى معتمدا على النفوذ الإنجليزي، رفض أن يمنح البعثة ما طلبته من أراضي، كمـا رفض قبول الهدايا التي قـدمها إليـه ستمرش. وفي ٢٠ مـارس عام ١٩٠٠ اضطر أوكونور أن يبلغ كلاً من الدولة العثمانية والسفارة الألمانية في الآستانة حقيقة العلاقـات بين بريطانيا وشيخ الـكويت، وأن الاتفاقيـة التي وقعهـا شيخ الكويت لصـالح بريطانيـا في عام ١٨٩٩ تمنعـه من التنازل عن أراضـيه لدولة أخـرى[١]، وهكذا تضطر الظروف الدولية الحكومة البريطانية إلى إفـشاء تلك الاتفاقية السرية. والملاحظ أن العـلاقات بين شـيخ الكويت والدولة العـثمانيـة أخذت تتـوتر توترا شديدا، فـعلى أثر عقد اتفـاقية ١٨٩٩ فـرض الشيخ مبـارك ضرائب باهظة على الواردات العثمانية إلى الكويت كما حظر تمويـل السفن العثمانية من ميناء الكويت وأخضعها للتفـتيش خشية تهريب الأسلحة أسوة بغيرها من الـسفن الأجنبية، كما رفض اسـتقبال الموظفين الـعثمانيـين في إمارته[٢]. كذلك أخـذ يساند الحـكومة البريطانية في محاولتها إضعاف سيطرة العثمانيين في الخليج، وخصوصا في منطقة الإحـساء، ويمكن الاسـتدلال على ذلك الـتصـرف الأخيـر من رسالة بعث بهـا عبدالعزيز بن الرشيـد إلى الباب العالي يتهم فيها مبارك بتـحالفه مع الانجليز. أما الدليل الثاني، وهو الأهم، فيـتمثل في قبض الـسلطات العثمانـية في البصرة على وكيل الشيخ مبارك المدعو الشيخ عبدالعزيز، وصودرت منه بعض الوثائق التي تنم على وجود ثمة تعاون بين الإنجليز ومبارك[٣].

أخذت الدولة العـثمانية تنظر بعـين القلق إلى تغييـر الأوضاع في الكويت، وكما هو معروف أن الدولة العثمانية كانت قد قررت منذ الحروب البلقانية مد عدة خطوط حديدية تربط بين أجزائها المختلفة، ووجود إمارة كالكويت كانت تعد عقبة في المحـافظة على نـفـوذ السلطان على سـاحل الخليج. ومـن نظرة إلى خـريطة

(١) Koweit, Confidential 1900 pp. 6 - 7 (Ind. Off. Political and Secret Library B. 127).

(٢) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ص ١٥٣.

(٣) Zaki Saleh, Iraq pp. 275 - 279.

جغرافية يمكن ملاحظة أن الكويت تفصل ما بين مقاطعة الإحساء ومقاطعة البصرة ووقوع الكويت بين هاتين المقاطعتين العثمانيتين من شأنه أن يقطع امتداد السيطرة العثمانية. ومن ناحية أخرى كانت هنالك مشكلة المناطق التى تنازل عنها شيخ الكويت للحكومة البريطانية بموجب اتفاقية الحماية السابقة، ولا شك أن هذا الموقف المناوئ من جانب الكويت كان يمنع السلطان بطبيعة الحال من ممارسة نفوذه على القبائل الواقعة فى شمال الخليج(١). ولذلك لجأت الدولة العثمانية كعادتها إلى سياسة التحريض للتخلص من مبارك، ووجدت فى ابن الرشيد بغيتها، فحرضته على الاستيلاء على الكويت بعد أن ترامت لديها الشبهات عن علاقة مبارك بالإنجليز(٢)، وقد أنعم السلطان على ابن الرشيد بلقب (باشا) وربما كان هذا بناء على مشورة والى البصرة لإبقاء ابن الرشيد على ولائه وتحويله عن مصالحة مبارك، وذلك لما كان يشك من اتصالات قام بها الأميران للتصادق فيما بينهما. وقد أخذ والى البصرة يعمل على تحريض ابن الرشيد على مهاجمة الكويت وذكر له أن الإنجليز لن يتدخلوا بين تابعين من أتباع الدولة(٣). كما قدم إليه الوعود بمساندته بالمال والسلاح وأكثر من ذلك تلقى ابن رشيد وعدا بحكمه للكويت إذا ما نجح فى الاستيلاء عليها(٤)، وفعلا ساندته الدولة العثمانية بقوة عسكرية بقيادة فيظى باشا فى عام ١٩٠١. وكان عبدالعزيز بن الرشيد من ناحيته يرنو إلى الكويت باعتبارها المنفذ الرئيسى لإمارته على الخليج والمنطقة التى تلتقى فيها القوافل التجارية القادمة من مختلف بلاد العرب بالبضائع والسلع المستوردة مما يسبغ عليه أهمية اقتصادية، فضلا عن أن ابن الرشيد كان يرى أن استيلائه على الكويت يمكنه من توطيد ممتلكاته وتوسيعها بضم أجزاء من الساحل إليها مما يدر على خزائنه الضرائب المفروضة على البضائع المصدرة أو المستوردة، والتى كانت

(١) Rouire, op. cit., Le Reglement des Questions de Mascate et de Koweit pp. 371 - 373.

(٢) Koweit, 1900 p. 4 (Ind. Off. Political and Secret Library B. 129).

(٣) المقطم عدد ٤٠٥٠ فى ١٩٠٢/٧/٢٤.

(٤) Armstrong, op. cit., pp. 38 - 42.

تذهب إلى خزانة مبارك، الأمير القاتل المغتصب، يضاف إلى ذلك أن توطيد دعائم إمارة غنية تعضدها الدولة العثمانية من شأنه أن يفقد أعدائه من آل سعود آخر أمل فى استعادة حكمهم ويجعلهم عاجزين عن أن يشكلوا مرة أخرى خطرا عليه[1]. وكان مبارك فى مركز خطير فلم يكن يمتلك جيشا، وكان لا يستطيع الاعتماد على الكويتيين وجلهم منصرفين إلى التجارة كارهين للقتال. ولكن مبارك كان يمتلك بلا شك خزائن عامرة زاد امتلاؤها بعد الاتفاقية التى عقدها مع الإنجليز، كما أن مبارك لم يكن يفتقر إلى السلاح الذى تساهلت بريطانيا فى تصديره إلى الإمارة، فتمكن بذلك من اكتساب بعض القبائل المجاورة وفى مقدمتها آل مرة والعجمان، وهى قبائل كثيرة العدد تضرب على الحدود بين نجد والكويت، وقد عرفت بتمردها على كل حاكم واستعدادها دوما للقتال لكل من يحسن لها البذل أو يجذل لها العطاء، كذلك نجح مبارك فى استمالة قبيلتى المطير والمنتفق الضاربتين فى الشمال عند الفرات، فلبتا دعوته، وأخيرا رأى أن يستعين بعبدالرحمن وابنه عبدالعزيز آل سعود ومساعدتهم استرداد إمارتهم فى الرياض ليشغل بهما ابن الرشيد، ومن ناحية أخرى يساهم فى قيام أسرة حاكمة صديقة له فى نجد تكون فى المستقبل بمثابة الدرع الواقى له من امتداد آل الرشيد.

ولم تلبث أن اشتدت العداوة بين مبارك وعبدالعزيز متعب بن الرشيد، وساعد على ذلك وصول يوسف بن عبدالله آل إبراهيم إلى حائل، فسارع مبارك بتحريك عبدالرحمن الفيصل لغزو عشائر ابن الرشيد وتمكن فعلا من هزيمتهم فى الروضة، كذلك جهز مبارك أحد إخوته للهجوم على الرخيمة فاستولى على طرف منها، ومضى مبارك فى تجهيز قوات كبيرة من عرب البادية من العجمان ومطير والعوازم والمنتفق وبنى هاجر، وأكمل هذا الجيش البدوى بالحضر من سكان الكويت وبمن كان فى الكويت من أتباع عبدالرحمن الفيصل وآل سليم والمهنا، أمراء عنيزة وبريدة، وكانوا ملتجئين إلى الكويت. وسار هذا الجيش بقيادة مبارك نفسه ولم يجد أمامه أدنى مقاومة، فدخل آل سليم بلدتهم عنيزة ونجح آل مهنا فى

(١) فون ميكوش، عبدالعزيز ص ص ٤٧ ـ ٤٨

العودة إلى بريدة، ودخل عبدالعزيز آل سعود الرياض واستولى عليها فيما عدا القصر الذى كان فيه عامل ابن الرشيد، ولكن عبدالعزيز سرعان ما تراجع بعد أن تلقى أنباء انكسار مبارك[١]. وترجع عوامل هزيمة مبارك أمام ابن الرشيد إلى اغتراره بكثرته العددية، ولكن هذه الكثرة لم تمنع من أن تكون فى حد ذاتها مشكلة، ذلك أن الصراع كان دائبا بين المنتفق والمطير. وعلى الرغم من أن قبائل العجمان كانت تعترف بنفوذ مبارك إلا أنها كانت كثيرا ما تثور ضده[٢]. وانتهى الأمر بعدم استطاعة هذه القوات الصمود أمام قوات ابن الرشيد المدربة على الحرب، والتى كانت تشد أزرها القوات العثمانية بقيادة فيظى باشا، فاستسلمت قوات البدو وتبعتها قوات الحضر حيث أعمل فيها ابن الرشيد ما شاء من قتل وتعذيب.

دارت هذه المعركة عند مكان يسمى بالصريف يقع عند منتصف الطريق بين حائل والكويت، ومن المؤكد أنه كان لهذه الهزيمة أثرها البالغ فى تخوف الناس من آل الرشيد، ومن هنا يرجع فشل الحملة التى قام بها عبدالعزيز لاستعادة ملكه فى الرياض، وعاد مبارك أدراجه إلى الكويت وحاول أن يخفى هزيمته ولكنه كان فى حالة كبيرة من اليأس، فبالإضافة إلى ما نكب به من هزيمة، تحطمت تجارته فى الداخل وانقطعت حركة الحجاج بالتالى[٣].

إن الملاحظ فى هذه المرحلة من الصراع بين مبارك وابن الرشيد أن الحكومة البريطانية لم تعاون مبارك، ويبدو أنها كانت تتردد بين أمرين : إما أن تعاون مبارك بالفعل فتثير مشاكل بينها وبين الدولة العثمانية، أو عدم معاونتها له فيؤدى ذلك إلى تضحيتها بالمزايا الممنوحة لها بمقتضى اتفاقية عام ١٨٩٩، فلا شك أنه لا يمكن التوقع بأن شيخ الكويت يحترم تعهدا لا يتحصل بموجبه على أى ضمان من الحماية أو من المساعدات المادية المجدية. على أن بريطانيا لم تتدخل فى الواقع

(١) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت ص ص ٢٦ - ٢٩.
(٢) British Admiralty, A Handbook of Arabia vol. I p. 29.
(٣) Whigham, op. cit., p. 104.

لنصرة مبارك إلا بعد أن وقعت الهزيمة فعلا، ففى ٢٩ مارس سنة ١٩٠١ وصلت تقارير الوكلاء الوطنيين فى الخليج إلى حكومة الهند بهزيمة مبارك، وقد أشيع فى بعض منها بأن مبارك نفسه قد قتل فى المعركة، وعلى الفور سارعت بريطانيا بإرسال إحدى سفنها الحربية إلى الكويت نظرا لما قد يسببه وفاة الشيخ من ضياع لمركزها. وفى ١٨ أبريل سنة ١٩٠١ زار الكولونيل كمبال الكويت ليتحقق من صحة وفاة الشيخ، ومن العجيب أن مبارك أخفى على كمبال نبأ هزيمته[1]!.

كان لصدى معركة الصريف وقع كبير على السلطات العثمانية التى حاولت انتهاز فرصة هزيمة مبارك لكى تقصيه عن الحكم، فأرسلت السيد رجب نقيب الأشراف فى البصرة يعرض على مبارك عروض الدولة التى كانت تخبره بين الحضور إلى الآستانة فيعين عضوا فى مجلس شورى الدولة، أو يقبل النفى الاختيارى إلى أى مكان تخصه فيه الدولة بمعاش دائم، وإما القوة تستخدمها ضده إذا رفض أن يعمل بأحد الأمرين[2]. وبطبيعة الحال كان موقف مبارك غاية فى الحرج، فالبصرة والإحساء محتلتان من قبل الدولة إلى يمينه ويساره ومن ورائه ابن الرشيد فى نجد الذى يمتد نفوذه حتى يلاصق جدران إمارته، ولم يجد مبارك إلا أن يلجأ إلى المقيم البريطانى فى بوشهر، وعندما وعده بالحماية شجعه ذلك على مواصلة الجدل مع رجال الوفد العثمانى[3]. فذكرهم بما يعرفون من إخلاصه للدولة وإعانته لها بالمال وبما كان من محاربته هو وأسلافه لقبائل المنتفق وجعلها فى حكم الدولة، كما ملكها هو وعشيرته الإحساء وغيرها وطلب من رئيس الوفد العودة إلى البصرة لإقناع الوالى بمراجعة الآستانة. وفى ذلك الوقت وصلت سفينتان حربيتان بريطانيتان حيث تتبعتا القوات العثمانية ومنعتها من النزول إلى البر وأنذر قائدها الوفد بالرحيل فامتثل على الفور[4]. على أنه كان من المتوقع إزاء

---

(١) Memorandum Respecting Koweit pp. 14 - 16(F. O. 78/5174).

(٢) الريحانى، ملوك العرب ص ١٥٥.

(٣) جريدة الإصلاح - بيروت - عدد ٦٨ إنجلترا والكويت ١٥/٧/١٩١٣.

(٤) مجلة المنار جـ ١٦/١٣٣١ ص ٣٩٨ من حديث للشيخ مبارك بن الصباح عن علاقته بالدولة العلية والإنجليز.

ذلك أن يحدث تصادم بين الإنجليز والقوات العثمانية، ففى أبريل عام ١٩٠١ وصل قاسم باشا، القائد العام للقوات العثمانية فى العراق، إلى البصرة على رأس قوة عثمانية حيث كان فى استقباله محسن باشا والى البصرة، وكان من المتوقع أن تتجه هذه القوة إلى الكويت للتخلص من الشيخ مبارك تنفيذا لبرقية وردت من الآستانة بذلك الصدد[١]. وفى نفس الوقت وصلت بارجة عثمانية إلى الكويت، الأمر الذى دفع وزارة الخارجية بلندن إلى الإسراع بالكتابة إلى السفير البريطانى فى الآستانة السير نيقولا أوكونور، طالبة منه لفت نظر حكومة الباب العالى إلى خطورة الوضع فى شمال الكويت وإلى احتمال مساندة الإنجليز لشيخ الكويت تنفيذا لارتباطاتهم معه بموجب اتفاقية عام ١٨٩٩[٢]. والواقع أن الأسطول البريطانى تدخل بالفعل وعمل على منع إنزال الجنود العثمانيين إلى الكويت[٣]. ولكن السياسة التى اتبعها محسن باشا والى البصرة أنقذت الموقف إلى حد كبير، إذ قام بزيارة ودية عاجلة إلى الكويت، وصرح بأنه يقصد من تلك الزيارة مصالحة مبارك وابن الرشيد أو على الأقل تهدئة العلاقات بينهما[٤]. وفى أثناء وجوده بالكويت حاول إقناع مبارك بالرضوخ لأوامر الباب العالى على اعتبار أن الإمارة صنجق تابع للدولة، ولكن مساعيه فشلت فى إقناع الشيخ مبارك بالسماح بإبقاء حامية عثمانية فى الكويت، وإن كان قد نجح فى إقناع مبارك بمرافقته إلى الفاو ومن هناك بعث ببرقية إلى السلطان يجدد فيها ولاءه، وهكذا أصبح مبارك مرتبطا بولاء كل من الدولة العثمانية وبريطانيا[٥]. أما فيما يختص بابن الرشيد فقد وقف الإنجليز ضده ونصحوه بالإقلاع عن الهجوم على الكويت، كما تدخلت حكومة

---

(١) D' Avrille, op. cit., pp. 36 - 35.

(٢) Memorandum Respecting Koweit (F. O. 78/5174).

(٣) D' Avrille, op. cit., pp. 36 - 37.

انظر أيضا جريدة المقطم عدد ٣١٨٩ فى ١٩٠٣/١/٥

(٤) الكويت لكاتب إنجليزى نقلا عن جريدة التيمس.

Koweit - Confidential 1900 see Waritslow to O'Conor 8th. July, 1901 (Ind. Off. Political and Secret Library B. 127).

(٥) Memorandum Respecting Koweit pp. 11 - 14 (F. O. 78/5174).

لندن لدى حكومة الباب العالى وأفهمتها بأنها غير راغبة فى نشوب حرب بين الأميرين ووافق السلطان على ذلك واضطر ابن الرشيد إلى الانسحاب محروما من جنى ثمرة ظفره بعد معركة الصريف[1]، وإن كانت ثورة القبائل على ابن الرشيد هى التى جعلته يسرع فى العودة إلى بلاده لإقرار وضعه الداخلى. ولكن من المؤكد أن ابن الرشيد قد ساءه ذلك الموقف الذى وقفته السلطات العثمانية فبعث بأحد مستشاريه ويدعى فهد باشا إلى البصرة محتجا على التساهل الذى أبدته الحكومة العثمانية إزاء الشيخ مبارك، كما انتقد محسن باشا لذلك الموقف، وتذكر بعض المصادر أن فهد باشا عندما يئس من السلطات العثمانية التجأ إلى القنصلية البريطانية فى البصرة حيث قابل وارتيسلو Wartizlow القنصل البريطانى وذكر له أن سيده قد عيل صبره مع الأتراك الذين لم يقدموا له مساعدات مجدية فى الوقت الذى كانوا يطلبون منه الكثير، وانتقد فهد باشا والى البصرة محسن باشا لاتجاهه لتهدئة العلاقات مع مبارك بن الصباح، وأكد أنه يتلقى رشوة منه واقترح لدى وارتيسلو ضرورة عزل الشيخ مبارك عن الكويت وإقرار الحكم لأحد أبناء أخوته، كما طلب تقديم الحماية البريطانية لنجد، ولما كانت منطقة الخليج تزخر بالنشاط الأوربى فى ذلك الوقت، لذلك لجأ إلى التهديد بالالتجاء إلى الموظفين الروس فى حالة رفض بريطانيا تقديم الحماية[2]. أما إذا وافقت بريطانيا فان ابن الرشيد يتعهد فى مقابل ذلك بأن يضمن سلامة بناء سكة حديد كان من المقترح أن يقوم الإنجليز بمدها عبر شمال نجد من بورسعيد إلى الكويت، وعندما بعث القنصل البريطانى فى البصرة بهذه العروض إلى حكومة لندن تلقى رد اللورد سولسبورى الذى كان يتضمن عدم موافقته على ما جاء بها. وإذا كانت حكومة لندن قد اتخذت هذا الموقف فقد كان اللورد كيرزون نائب الملك فى الهند يميل فى الواقع إلى مصادقة آل الرشيد واقترح ضرورة تنظيم العلاقات مع إمارة نجد بواسطة بعثة عسكرية تذهب إلى حائل، ومع ذلك لم يكن اللورد كيرزون على استعداد فى نفس الوقت

(١) فون ميكوش، عبدالعزيز ص ٥١ وكذلك Armstrong, op. cit., pp. 38 - 42.

(٢) Koweit - Confidential, 8th. July 1901 (Ind. Off. Political and Secret Library B. 127).

للتضحية بصداقة الشيخ مبارك وإنما كان يرى أن يستمر الشيخ قائما بالحكم فى الكويت على أن يضمن لآل الرشيد عدم تعدى كل من مبارك أو العثمانيين على إمارة نجد. وكان من الممكن أن تسير هذه المحاولة إلى شوطها الأخير لولا تأزم الموقف بين الدولة العثمانية وبريطانيا نتيجة لمشروع سكة حديد بغداد الذى كان من أثره أن خشى ابن الرشيد عاقبة انسياقه وراء السياسة البريطانية ففضل الاستمرار فى تحالفه مع الدولة العثمانية. ومن ناحية أخرى كان من رأى جورج هاميلتون وزير الهند فى الرسالة التى بعث بها إلى اللورد كيرزون بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لتحمل النتائج والصعوبات البالغة التى يمكن أن تترتب على إعلان الحماية البريطانية صراحة على نجد أو الكويت، واقترح هاميلتون إيجاد تهدئة فى العلاقات بين كل من الأميرين[1]. وقد استقر الأمر بناء على ذلك أن يقوم كمبال بزيارة إلى الكويت وأن يعمل على إيجاد نوع من التهدئة بين الشيخ مبارك وابن الرشيد، كما فوض مبارك صديقه خزعل خان حاكم المحمرة ليكون وسيطا بينه وبين مبعوث ابن الرشيد فى البصرة على أن هذه المحاولات لم تؤد إلى أثر جدى.

ومن المؤكد أن استمرار ضغط السفارة الألمانية على الآستانة كان له أثر كبير فى تفكير الدولة العثمانية فى معاودة التدخل بالقوة المسلحة فى الكويت، وفى تلك المناسبة أخبر توفيق باشا ناظر الخارجية العثمانية السفير البريطانى فى الآستانة بأن حكومته تنظر إلى الكويت على اعتبار أنها جزء متكامل من الامبراطورية العثمانية وأن محاولة بريطانيا إعلان الحماية عليها أمر لايمكن التسليم به[2]. وفى نفس الوقت صدرت التعليمات من وزيرخارجية ألمانيا إلى السفير الألمانى فى لندن بمساندة الدولة العثمانية فى المطالبة بسيطرتها على الكويت، وأن يعمل على تذكير الحكومة البريطانية بسيادة السلطان على الإمارة ويستشهد بما ذكره اللورد كيرزون فى كتابه فارس والمشكلة الفارسية وهى الفقرات السابق الإشارة إليها[3].

(١) Koweit - Confidential 1900 - Section I. Hamilton to the Government of India 6th July 1901 (Ind. Off. Political and Secret Library B. 127).

(٢) Memorandum Respecting Koweit pp. 9 - 11 (F. O. 78/5174).

(٣) Zaki Saleh, Iraq pp. 275 - 278.

وفى نفس الوقت تسلمت السفارة الألمانية فى لندن تعليمات مشددة بأن محاولة بريطانيا تأسيس محمية فى الكويت أمر مخالف لمعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ وأنه بالنظر للمصالح الألمانية فى الكويت كنهاية محتملة فى المستقبل لسكة حديد الأناضول فإن ألمانيا ترى أن التحركات التى تقوم بها بريطانيا فى الكويت بمثابة عمل غير ودى[١]. وقد أجاب سولسبورى بأن الحكومة البريطانية لن تعترض على اتخاذ الكويت نهاية لسكة حديد بغداد ولكنه اشترط أن يسبق ذلك مباحثات بين الحكومتين لما لبريطانيا من علاقات خاصة بالإمارة[٢]. كما كان سولسبورى يعلن فى كل مرة بأنه ليس فى نية الحكومة البريطانية إعلان الحماية على الكويت ولكنه أضاف هذا التحفظ وهو، بشرط ألا ترغمنا تركيا على ذلك بتدخلها فى شئون الإمارة. وفى تقرير بعث به «أوكونور» إلى حكومة لندن ذكر فيه أنه فى أثناء مباحثاته مع ناظر الخارجية العثمانية حول وضع الكويت كان الأخير يؤكد بإصرار حقوق الدولة على الإمارة وألمح أن حكومته تنظر إلى التحركات التى تقوم بها بريطانيا لصالح شيخ الكويت باعتبارها نوع من الإثارة الموجهة ضدها، وأكد أوكونور فى تقريره أن الدولة العثمانية تجد تأييدا فى موقفها المعارض لبريطانيا من السفارة الألمانية فى الآستانة ومن المحتمل أن يكون للسفارة الروسية أيضا نصيب فى ذلك[٣].

والواقع أن بريطانيا حاولت أن تخفف من حدة النزاع بينها وبين الدولة العثمانية فقدم أوكونور نصيحة إلى السلطان العثمانى بأن يقنع بالتأكيدات التى بعث بها حكومته إلى الكونت مترنيخ Metternich السفير الألمانى فى لندن، وأن الحكومة البريطانية على استعداد لتأكيد هذه التعهدات للدولة العثمانية، وعلى الفور صدر تأكيد رسمى بتاريخ ١١ سبتمبر عام ١٩٠١ ضمن رسالة بعث بها اللورد لانزدون Lansdowne وزير الخارجية البريطانية إلى أنثوبولو باشا السفير العثمانى فى لندن[٤]. ويقضى هذا التأكيد بأن الحكومة البريطانية ليس فى نيتها أن

(١) Memorandum Respecting Koweit p. 9 ff (F. O. 78/5174).
(٢) Gooch & Temperley, op. cit., vol. I pp. 333 ff. Memorandum by Mr. A. Tilley Respecting the relations between Turkey and Great Britain 1892 - 1904.
(٣) Memorandum Respecting Koweit p. 9 ff (F. O. 78/5174).
(٤) Gooch & Temperley, op. cit., vol. II Tewfik to Anthopoulo 9 sept. 1901 see also Lansdowne to Anthopoulo 11th sept. 1901 p. 49.

تفرض حمايتها على الكويت وهى لن ترسل قوات إلى الإمارة طالما لا تبعث الدولة من ناحيتها بقوات إلى الكويت، ولكن إذا حدث أى تعد، سواء من جانب الدولة مباشرة أو بواسطة حليفها ابن الرشيد، فإن ذلك يضطر بريطانيا إلى القيام بواجب الحماية[1].

وعندما وافقت الدولة العثمانية على ذلك صدر تصريح عثمانى بالمحافظة على الوضع الراهن فى الإمارة[2]. وقد نجد من المناسب أن نذكر بصدد ذلك أن الدولة العثمانية لم تنتبه إلى هذه المسألة بالذات فعادت فيما بعد إلى تقرير أن موافقتها على إبقاء الوضع الراهن فى الكويت هو الوضع الذى كان قائما قبل عقد اتفاقية ١٨٩٩ وليس الوضع الذى نجم عن عقد هذه الاتفاقية. وعقب صدور ذلك التصريح اقترحت حكومة الهند بألا يرفع شيخ الكويت الراية العثمانية إذ ليس من المنطق أن تمنع القوات العثمانية من حق الوصول إلى الإمارة فى الوقت الذى يرفع فيه شيخ الكويت الراية العثمانية، ولكن اللورد لانزدون عارض ذلك الاقتراح بل أصر إلى أنه لن يذهب إلى تأييد الاستقلال الكامل للإمارة، كذلك رفض اقتراحا فى العام التالى بإيجاد راية خاصة للكويت، وانتهى الأمر بتمييز علم الكويت بإضافة كلمة الكويت على إحدى جوانب الراية العثمانية، ولكن شيخ الكويت أبدى اعتراضه بحجة أن ذلك سيلقى عليه متاعب من جانب السلطات العثمانية إذا لم يزود بحماية بريطانية كافية[3]. ويبدو أن الدولة العثمانية كانت لا تكف عن المطالبة بتأكيد سيادتها على الكويت مما اضطر اللورد كرانبورن وكيل الخارجية البريطانية إلى أن يصرح فى يناير عام ١٩٠٢ بوجود بعض الحقوق لتركيا على الإمارة وإن كان قد وصفها بأنها حقوق غير واضحة[4]. أما الشيخ مبارك فقد

(١) Rouire, La Question de Golfe Persique, Le Reglement de Mascate et de Koweit pp. 370 - 371.

(٢) Telegram de la Sublime Porte au Representant Ottoman à Londres 9/9/1901, Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II p. 49. see also Memorandum Respecting Koweit p. 7ff (F. O. 78/5174).

(٣) British relations with Turkey in the Persian Gulf cf. Tel. repeated in Government of India's telegram of Ist. December 1910 (Ind. Off. Pol. & Secret library B. 181).

(٤) Whigham, op. cit., p. 103.

أضحى عقب الأزمة التى مر بها أشد اعتمادا على بريطانيا، وقد بعث إلى الكولونيل كمبال المقيم البريطانى فى الخليج العربى فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٠٢ يطلب منه وقوف بريطانيا دائما جانبه، وأنه يضع نفسه وكل إمكانياته تحت الحماية البريطانية الصريحة خوفا من الدولة العثمانية وألمانيا[١]. وربما كان الدافع وراء إلحاح مبارك فى طلب الحماية البريطانية هو مساندة الدولة العثمانية للشيخ يوسف آل إبراهيم، وخاصة بعد أن اعترفت به حاكما على مقاطعة دورة على الساحل الفارسى وشجعته على غزو الكويت[٢]. وفعلا أعد جيشا سلَّم قيادته لأحد أبناء أخوة مبارك، كما أعد سفنا حربية بقيادة ابن آخر، كذلك اشترك فى هذه الحملة أيضا قبائل من عرب الدورة فى شط العرب فى سبتمبر سنة ١٩٠٢. وعلى أثر ذلك استنجد مبارك بحلفائه الإنجليز وأسرعت السفينة لابوينج Lapwing إلى الفاو فى ديسمبر سنة ١٩٠٢، وتقدمت صوب الكويت وأنذرت المغيرين[٣]، واقتفت أثرهم وأكرهتهم على الالتجاء إلى السواحل الفارسية[٤]. والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية أنكرت علمها بتجهيز هذه الحملة، واكتفت الحكومة البريطانية بحرق السفن[٥]. على أن الدولة العثمانية لم تكف عن التطلع إلى الكويت، وقد اتجهت بعد فشل حملاتها المتعددة عليها إلى العمل على تقليص نفوذ الشيخ من المناطق الشمالية للكويت، كما بعثت بحاميات عسكرية للإقامة فى أم القصر وسفوان وبوبيان، على اعتبار أن هذه الأماكن ستكون ضمن الأراضى التى يمر بها خط حديد بغداد وهى على الطريق بين البصرة وخور عبدالله[٦]، كما أنشأ العثمانيون محطات للبريد فى بوبيان وأم القصر. والثابت أن ألمانيا كانت وراء هذه التحركات العثمانية وذلك بعد اكتشافها بأن المخارج الضيقة العميقة لخور عبدالله والزبير يمكن استخدامها كنهاية لخط حديد بغداد[٧]. كما عملت الدولة العثمانية على احتلال

(١) Earle, Turkey the Great Powers and The Baghdad Railway p. 198.

(٢) Chirol, The Prolem of Asia p. 235.

(٣) Dickson, Kuwait and Her Neighbours p. 14.

(٤) المقطم عدد ٣٩٨٩ فى ١٩٠٣/٦/٥ الكويت لكاتب إنجليزى - نقلا عن التيمس.

(٥) الشملان، من تاريخ الكويت ص ٢٩٤.

(٦) Chirol, op. cit., p.233 see also Foreign Office Handbook No. 67 the Persian Gulf P.53.

(٧) Frazer, India under Curzon and after pp. 101 - 102.

الصبية التى تقع على مقربة من الركن الشمالى الشرقى لميناء الكويت[١]. كما أخذت تعمل على زيادة حامياتها العسكرية فى القطيف بقصد احتلال الأماكن المجاورة لها[٢]. وكانت حجة الدولة العثمانية فى سيطرتها على هذه المناطق بأنها تابعة لها وتدخل ضمن حدود العراق، بينما كانت حجة مبارك أن هذه الأماكن قد استوطن فيها الكويتيون فى بادئ الأمر ولكن الدولة العثمانية طردتهم منها[٣]. ودلل مبارك على ذلك بوجود آثار لأسلافه تتمثل فى بعض قلاع بنوها فى هذه المناطق، فضلا عن استمرار القبائل الخاضعة لسيطرته بالعمل فى صيد اللؤلؤ فى هذه الجهات[٤]. ومن المحتمل أن تكون ألمانيا قد عدلت على أثر مطالبة شيخ الكويت بهذه الأماكن واعتقادا منها بمسايرة الإنجليز له فى ادعاءاته عن جعل هذه المناطق نهاية لسكة حديدها، وأخذت تفكر فى جعل نهاية لذلك الخط عند الفاو فى شط العرب[٥]. ولكن من العجيب أن الحكومة البريطانية قد تقاعست عن مناصرة ادعاءات الشيخ مبارك بشأن تلك المناطق، وإن كانت قد أوصت فى عام ١٩٠٤ بضرورة انسحاب الأتراك منها، وأن يحل مبارك قواته محل العثمانيين، كما وعدته بالمساعدة فى إنشاء مركز عسكرى فى جزيرة بوبيان لموازنة الحاميات العثمانية فى أم القصر[٦]. بيد أن مبارك خشى مغبة ذلك ما لم يزود بحماية كافية، وأن تتبرع له الحكومة البريطانية بما يلزم لأعمال الحراسة، كما طلب أن تتردد السفن البريطانية على الكويت وخور عبدالله من آن إلى آخر[٧]. ولم يحدث إلا فى عام ١٩٠٧ أن اهتمت حكومة الهند بالأمر، وتألفت لجنة لتخطيط الحدود

---

(١) Chirol, op. cit., p.233 see also F. O. Handbook No. 67 The Persian Gulf P. 53.

(٢) المقطم عدد ٣٩٣٨ فى ١٩٠٣/٣/١٠، الكويت لكاتب إنجليزى - نقلا عن التيمس.

(٣) Whigham, op. cit., pp. 105 - 106.

(٤) British relations with Turkey in the Persian Gulf, see Memorandum on lieutenant Colonel Cox's telegram repeated in Government of India's telegram of Ist. December 1910 (Ind. off. Pol. & Secret library B. 181).

(٥) Cheradame, Le Chemin de fer de Baghdad p. 237.

(٦) Memorandum of information received during the month of May 1905, Ind. Off. Pol. & Ex. Files vol. 35 of 1904, file 1855 - Part III - XX.

(٧) British relations with Turkey in the Persian Gulf (Ind. Off. Pol. & Secret library B. 181).

حيث قررت اعتبار جزيرة بوبيان خاضعة لقضاء الكويت[١]. أما بقية ادعاءات الشيخ مبارك والتى كانت تتمثل فى جميع الساحل من خليج فيلكا إلى شط العرب[٢]، فقد ظلت هذه المشكلة معلقة حتى مباحثات الاتفاق الإنجليزى العثمانى فى عام ١٩١٣، حينما أبدى السير إدوارد جرى فى تلك المباحثات شدة اهتمامه بتوسيع حدود المشيخة حتى تشمل هذه المناطق[٣]، وإن كان اللورد لانزدون Lansdowne وزير الخارجية البريطانية قد سبق له أن اضطر نتيجة لمعارضة الصحف البريطانية واحتجاجات كيرزون الشديدة اللهجة، إلى أن يصرح فى مجلس العموم البريطانى حول بداية عام ١٩٠٣ بأن شيخ الكويت محمى بريطانى وترتبط معه بريطانيا بموجب معاهدات واتفاقيات خاصة، وهذا التصريح يعد فى الواقع أول إعلان رسمى بشأن الحماية البريطانية على الكويت[٤].

وعلى ذلك فيمكننا أن نقرر هنا عدم احترام كل من الحكومتين العثمانية والبريطانية لما سبق أن أكداه بابقاء الوضع الراهن فى الكويت بمقتضى إعلان سبتمبر سنة ١٩٠١ السابق الإشارة إليه.

وبينما كان الموقف يتأزم بين الدولة العثمانية وبريطانيا حول الكويت، استمرت العلاقات البريطانية مع الشيخ مبارك الصباح فى طريقها إلى التقدم، ففى مايو سنة ١٩٠٠ تعهد بأن يمنع حركة مرور الأسلحة إلى الكويت وأن يسمح للسفن البريطانية بتفتيش ومصادرة السفن المشتغلة بتلك التجارة، وإن كانت بريطانيا أخذت تتساهل فى تصدير الأسلحة إلى إمارة الكويت بالذات على خلاف غيرها من إمارات الخليج الأخرى التى انتزعت منها تعهدات مشابهة، ويرجع ذلك إلى أنها كانت تخشى إذا ما تشددت فى منع توريد الأسلحة إلى الكويت أن تعطى فرصة للعثمانيين لموالاة تقدمهم، فضلا عما كان يتعرض له الشيخ مبارك من تهديدات آل الرشيد، كما كانت الحكومة البريطانية تهدف من ناحية أخرى إلى مساعدة عبدالعزيز آل سعود بعد استعادته لإمارته فى عام ١٩٠٢ بمده بالأسلحة

(١) Cheradame, Le Chemin de fer de Baghdad p. 237.

(٢) Handbook No. 67 The Persian Gulf p. 53.

(٣) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. 83 cf. annex No. 4 to the English Memorandum dated July 4, 1912.

(٤) Rouire, op. cit., Le Reglement de Mascate et de Koweit pp. 370 - 371.

عن طريق حليفه الشيخ مبارك حتى يتمكن من إضعاف سيطرة العثمانيين على سواحل الخليج، ويظهر ذلك من التعليمات التى بعثت بها حكومة الهند بألا يتدخل المقيم البريطانى فى الخليج فى حركة مرور الأسلحة إلى إمارة الكويت لمدة معينة[١]. وفى نوفمبر سنة ١٩٠٣ قام اللورد كيرزون نائب الملك فى الهند بزيارة إلى الكويت، وقد دلت هذه الزيارة فى الواقع على دعم النفوذ البريطانى فى الإمارة، كما أقرت علاقة الشيخ الودية بالحكومة البريطانية[٢]. وكان كيرزون أول نائب للملك فى الهند يزور الكويت. ويصف كيرزون الاحتفال الذى لقيه منذ وفد بسفينته إلى الكويت حتى دخوله قصر مبارك بطريقة لاتخلو من طرافة[٣]. وفى تلك الزيارة منح كيرزون لقب سير لمبارك، كما قلده وشاح نجمة الهند الذى كان مبعث زهوه باعتبار أنه قد أصبح ضابطا فى الإمبراطورية البريطانية[٤]!. وفى العام التالى بادر كيرزون بتعيين الكابتن نوكس Knox وكيلا سياسيا فى الكويت (أغسطس ١٩٠٤)، والجدير بالذكر أن كيرزون كان يعمل على تعيين وكيل سياسى فى الكويت قبل ذلك الوقت، ولكن لم يوافق وزير الخارجية البريطانية على ذلك، ولذلك استمر الوضع قائما منذ توقيع اتفاقية عام ١٨٩٩ بإرسال المقيم البريطانى فى الخليج أحد مندوبيه إلى الكويت بين آن وآخر لتفقد شئون الإمارة، ولكن الذى دفع إلى تعيين نوكس هو تدخل القوات العثمانية فى النزاع الذى حدث فى عام ١٩٠٤ بين ابن الرشيد وعبدالعزيز آل سعود، فعى أثر ذلك بادر كيرزون بتعيينه دون أن يلقى اهتماما لاعتراضات حكومة لندن، وإن كان قد طلب إليه بألا يسترعى وجوده فى الكويت انتباه السلطات العثمانية[٥]. ولكن على أثر احتجاج الحكومة العثمانية، بأن وجود وكيل بريطانى فى الكويت يعد خرقا للوضع الراهن الذى اتفقت الحكومتان على إبقائه فى الإمارة اضطرت الحكومة البريطانية إلى سحبه مؤقتا ولكنها سرعان ما أعادته إلى الوكالة من جديد. ويبدو

(١) Dickson, Kuwati and Her Neighbours pp. 140 - 141.

(٢) Graves, op. cit., p.102.

(٣) Curzon, Tales of Travel p. 247.

(٤) Frazer, India under Curzon & After p. 102.

(٥) Curzon to John Rodrick 19-1-1905 (Ind. Off. Political & External Files in 11/3/546 Doc. No. 18).

أن بريطانيا كانت تهدف عندما سحبت نوكس الوصول إلى نتائج مجزية مع الدولة العثمانية، إذ صادف في ذلك الوقت بداية المفاوضات بين الدولتين والخاصة بتخطيط الحدود بين اليمن وعدن. وقد نجحت الحكومة البريطانية في السنوات التي تلت ذلك حتى نشوب الحرب العالمية الأولى أن تحصل على مجموعة من التعهدات من شيخ الكويت، حيث تعهد في فبراير سنة ١٩٠٤[١] بألا يسمح لأية دولة أن تنشئ محطات للبريد باستثناء المحطات التي تنشئها الحكومة البريطانية. كذلك تعهد بموجب ارتباط سري آخر وقعه في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بأن يؤكد ما سبق أن تعهد به للحكومة البريطانية بموجب اتفاقية سنة ١٨٩٩ بألا يتنازل عن أي جزء من ممتلكاته لحكومة أجنبية دون موافقة بريطانيا[٢]، وإن كان قد تنازل في نفس العام للحكومة البريطانية عن مساحة كبيرة من الأراضي تقع على بعد ميلين من غرب ميناء الكويت في بندر الشويخ، وقد اتفقت معه بريطانيا على أن تدفع له شهريا مبلغ ١٠,٠٠٠ روبية بمثابة إيجار لهذه المنطقة، وتعهد من قبله بألا تفرض ضرائب في المنطقة المؤجرة أو في أي منطقة أخرى تأخذها بريطانيا في المستقبل[٣].

ومن المعروف أن بريطانيا لم تنسحب من هذه المناطق إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى وبعد زوال الأخطار التي كانت تهددها. ومما يستلفت النظر أن الدولة العثمانية اعتبرت من بين الدول الأجنبية التي لا يجوز للشيخ مبارك أن يتنازل لها عن أي مقاطعة داخلة ضمن حدود إمارته، ولم يكن المقصود الدولة العثمانية ذاتها بقدر ما كان القصد ألمانيا التي أصبحت القوة الأوربية الوحيدة التي تهدد بريطانيا في الخليج، وذلك بعد أن انتهت بريطانيا من الوصول إلى تسوية مع روسيا في عام ١٩٠٧ واعترفت روسيا من جانبها بمصالح بريطانيا في الخليج. كما أكدت الحكومة البريطانية للشيخ مبارك توارث الحكم في أسرته[٤].

(١) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II p. 108.

(٢) Marling to Grey 9-1-1911 (Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. 12-13).

(٣) British relations with Turkey in the Persian Gulf Doc. No. 92; Memorandum on lieutenant Colonel Cox's telegram repeated in Government of India's telegram of 1st. December 1910 (Ind. Off. Pol. & Secret library B. 181).

(٤) Dickson, Kuwait and Her Neighbours pp. 140 - 141.



دائرة نفوذ الشيخ مبارك الفعلية طبقا لما استقر عليه الوضع فى الاتفاقية الانجليزية العثمانية يوليه ١٩١٣

والواقع أن بريطانيا كانت تخشى برغم توثق علاقتها بمبارك أن يقع تحت إغراء المال فينساق بالتالى إلى إنشاء خط حديدى فى بلاده، ولذلك كانت تدفع له سنويا أربعة آلاف جنيه كى لا يستجيب لألمانيا على وجه خاص[١]. وفى أغسطس ١٩١٠ وقع الشيخ مبارك عدة تعهدات أمام الكابتن شكسبير Shakespeare الوكيل البريطانى فى الكويت بألا يسمح للأجانب بالبحث فى مياهه الإقليمية عن الإسفنج أو اللؤلؤ قبل استشارة الوكيل البريطانى فى الكويت وموافقة حكومة الهند[٢]. وفى أكتوبر سنة ١٩١٣ تعهد بألا يمنح امتياز استغلال البترول لأى شخص دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية. وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الكشف عن البترول لم تتم فى عهد الدولة العثمانية، ويرجع السبب فى ذلك كما يرى Longrigg إلى مساوئ الإدارة العثمانية على المقاطعات التى تسيطر عليها والموقف المريب الذى كان يقفه الموظفون العثمانيون أمام بعثات الكشف. وكان مشروع سكة حديد بغداد وما سوف يؤدى إليه إنشاء هذا الخط من اضطراب فى مركز بريطانيا فى الخليج قد دفع الحكومة البريطانية إلى أن تعقد مع شيخ الكويت ثم شيخ البحرين فى العام التالى اتفاقيات تقضى بأن استغلال البترول لا يقوم به إلا رعايا الحكومة البريطانية[٣]. ويبدو أن اكتشاف البترول فى جنوب فارس واحتمال اكتشافه فى منطقة الخليج هو الذى دفع بريطانيا إلى توقيع تلك الاتفاقيات[٤].

وإذا كان مبارك قد نجح بفضل صداقته للإنجليز فى تأمين إمارته من البحر فقد استطاع بتأييده لقضية آل سعود وتشجيعهم على استعادة ملكهم أن يؤمن نفسه من التعديات التى كان كثيرا ما يوجهها ضده أمراء آل الرشيد وذلك بأن يشغلهم بالسعوديين، ولكن مبارك كان حريصا فى نفس الوقت على تحقيق التوازن بين القوتين[٥]. ولذلك يلاحظ أن علاقته بآل الرشيد والسعوديين كانت تتميز بالتقلب

---

(١) Hardinge, My Indian Years p. 111.

(٢) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ص ١٥٩.

(٣) Longrigg, Oil in the Middle East pp. 25 - 26.

(٤) Hay, The Persian Gulf States p. 18.

(٥) Rouire, op. cit., Le Reglement de Mascate et de Koweit pp. 370 - 371.

وعدم الثبات، فحينا كان يساعد آل سعود لإضعاف نفوذ آل الرشيد، وحينا آخر كان يعمد إلى تقوية صلاته بآل الرشيد خوفا من توسع عبدالعزيز آل سعود[1]. وقد ظهر ذلك واضحا فى عام ١٩٠٥، ففى الوقت الذى كان يتظاهر فيه بتحريض عبدالعزيز آل سعود على احتلال القصيم فى أواسط نجد قام بعقد الصلح مع آل الرشيد، ويبدو أن لذلك الصلح سببين :

الأول - محاولة مبارك استرضاء الدولة العثمانية حتى تكف عن معاونة يوسف آل إبراهيم فى محاولاته للهجوم على الكويت[2]. **والسبب الثانى** - وهو الأهم - يرجع إلى أن الشيخ مبارك كان يخشى من امتداد سيطرة عبدالعزيز فى نجد ومن نتائج ذلك على الكويت فبطبيعة الحال أن عبدالعزيز بعد أن يتمكن من الاستيلاء على القصيم سوف يتطلع حتما للوصول إلى منفذ لإمارته على البحر. وعلى الرغم من أن مبارك كان يحرص على التظاهر بصداقته لعبد العزيز إلا أنه أخذ يستميل إليه آل الرشيد فبعث إلى عبدالعزيز بن سعود يطلب منه إعادة الممتلكات التى اغتصبها من آل الرشيد[3]. وفى أحيان أخرى كان يكتب إليه يحرضه على ابن الرشيد فى الوقت الذى يكتب فيه للأخير بأن مصلحة البلدين واحدة. ومن الطريف طبقا لما يذكره الريحانى أنه قد حدث خطأ فى تبادل المكاتبات فتسلم عبدالعزيز بن سعود رسالة ابن الرشيد ولسوء حظ مبارك وصلت تلك الرسالة فى الوقت الذى كان فيه عبدالعزيز بن سعود قد انتهى من قتل أمير حائل فى روضة المهنا عام ١٩٠٦، وهنا أسقط فى يد مبارك فكتب إلى عبدالعزيز يعتذر له ويقول: إنه لم يصالح ابن الرشيد إلا لقهر الترك[4].

والواقع أن الحكومة البريطانية كانت تعمل على إيجاد تحالف بين كل من عبدالعزيز آل سعود وآل الرشيد ومبارك بن الصباح يكون هدفه طرد العثمانيين من نجد والاحساء على أن هذه المحاولة لم تتحقق، فالصراع كان لايكاد ينقطع بين آل

(١) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت ص ص ٨٧ - ٨٠.
(٢) حافظ وهبه، جزيرة العرب فى القرن العشرين ص ٨٧.
(٣) توفى الشيخ يوسف فى نفس العام (١٩٠٥).
(٤) الريحانى، نجد الحديث وملحقاته ص ص ١٥١ - ١٥٣.

سعـود وآل الرشيد، فبـينما كان عـبدالعزيز يعمل علـى طرد العثمانيـين من نجد والقصيم كـان آل الرشيد على أتم الاستعـداد للولاء للعثمانيين والسـماح لقواتهم بالتدخل فى نجد إذا كـان فى ذلك تحطيم لأسرة آل سعود، وفـضلا عن ذلك فإنه على الرغم مما بدا من صداقـة مبارك لعبـدالعزيز بن سعود إلا أن عبـدالعزيز- فى رأى كوكس - لولا انشغاله بالأتراك لبدأ نزاعه مع مـبارك. كما كان الخلاف على تحديد الحدود بين هؤلاء الحكام هو الذى أدى إلى فشل مـحاولة كوكس فى تحقيق التحالف إذ أصـر مبارك على السيطرة على الكويت والقصيم والوشـم وأن يقتصر ابن الرشيد على حائل والمنطقة المجاورة لها، بينما ينزوى ابن سعود فى نجد ووادى الدواسر.

وعلى الرغم مما ظهـر من علاقة مبـارك الواضحة بالإنجـليز إلا أنه أبقى مع ذلك على ولائه الظاهرى للدولة العثمـانية. وكانت الدولة العثمانية بطبـيعة الحال تشك كثيرا فى حقيقة هذه النوايا ولذلك كانت تعامله بحذر بالغ بل إنها كانت فى كثير من الأحيان لا تتردد فى التضييق عليه، فقد حدث فى عام ١٩٠٨ أن اشترى الشيخ مبارك أرضـا من آل الزهير فى البصرة دفع فيها ثـمانين ألف ليرة، وعندما طلب من السلطات العثـمانية فى البصـرة تسجيل هذه الأراضى باسمـه فى الدفتر الخاقانى لم تقبل ذلك بحجة أنه ليس بعثمانى وليست بيده «الوثائق العثمانية» التى تشهد بصـحة تبعيته للـدولة، وهذا ما يمنعها القبـول بملكيته على هذه الأراضى، وهى لا تزال تعتبره أجنبيا ما لم يسارع إلى تقييد نفسه وأسرته فى «سجل النفوس» ولكن مـبارك رفض الـعمل بذلك الإجـراء[١]، وعلـى ذلك بـادرت السلـطات العثمانية بالتـعدى على أراضيه وبساتينه[٢]. وإزاء ذلك طلب مـبـارك تشكيل لجنة للتحـقيق فى الأمـر على أن يكون طالب بك النقيـب أحد أعضـائها، كـما بعث بشكواه إلى السـلطات البريطانية فى الخليج[٣]. ومع ذلك ظل مبارك يحرص على

(١) جريدة الإصلاح، بيروت العدد ١٦٦٩ تموز ١٩٢٥، إنجلترا والكويت.

(٢) Trans. of a letter from Mubarak to Cox 19th Jummadie El-awal 1326 (June, 1906) (Ind. Off. Political Files vol. 6 of 1908, External).

(٣) Report on the claims of Sheikh Mubarak against Turkish Authorities in Basra in respect of the alleged encroachments by Turkish Soldiers (Ind. Off. Pol. & External Files vol. 6 of 1908).

علاقاته الودية بالدولة العثمانية بل لقد ذهب إلى حد التظاهر بالانسحاب عن الاتفاقيات التى وقعها مع بريطانيا. ولم يضع أية فرصة إلا وانتهزها لإعلان ولائه للدولة، فتبرع لكثير من الأزمات التى واجهتها، وكان من أشهر تبرعاته تبرعه لإزالة آثار الحريق الكبير الذى شب فى الآستانة فى عام ١٩١١، كذلك تبرع لإعانة الدولة فى حرب طرابلس الغرب (٣٠٠٠ ليرة)، وكذلك تبرعه للخط الحديدى الحجازى بمبلغ ١٠٠٠ ليرة عثمانية، وأعلن عن استعداده لإمداد الدولة بالعشائر التابعه له[١]. كما كان يدفع للسلطات العثمانية فى البصرة نحو خمس واردات أملاكه بالفاو وكانت تقدر بأكثر من ٥٠٠٠ ليرة عثمانية[٢]. ومن المهم أن نذكر بصدد ذلك اشتراك معظم إمارات الخليج فى التبرع للدولة فى أزماتها كالبحرين وعمان وقطر ودبى والشارقة مما يدل دلالة واضحة على عمق الصلات الروحية التى كانت تربط هذه الإمارات بدولة الخلافة الإسلامية[٣]. وقد قدرت الدولة العثمانية من مبارك هذا التصرف فمنحته الوسام المجيدى من الدرجة الأولى ووصل وفد عثمانى يحمل هذا الوسام برئاسة مفتى البصرة[٤]. وكان مبارك كثيرا ما يصرح بإخلاصه للدولة وإنها: «لو اصغت إليه لأصغى إليها وأغناها عن الفيلق الهمايونى السادس المخيم فى بغداد»[٥]. كما حرص على أن يعامل القوات العثمانية التى كانت تمر بالكويت فى طريقها إلى البصرة آتية من الإحساء أو ذاهبة إليها معاملة حسنة[٦]. على أنه من المعروف أن مبارك كان مشتركا مع السيد طالب بك النقيب والشيخ خزعل خان حاكم المحمرة فى زعامة فرع لحزب الحرية والائتلاف فى البصرة[٧]. وكان هذا الحزب معارضا لحزب

(١) الشملان، من تاريخ الكويت ص ٢١٧.

(٢) مجلة لغة العرب، كانون الثانى ١٩١٢ السنة الثانية جـ ٣ ص ص ٢٧١ - ٢٧٣.

(٣) أرج الطيب فى مآثر السيد طالب بك النقيب (لم يذكر اسم المؤلف) ص ٤٥، رسالة من مبارك إلى طالب النقيب بخصوص التبرع ١ صفر سنة ١٣٣٣ هـ.

(٤) المصدر السابق، ص ص ٤٠ - ٤١ انظر أيضا سجل الكويت، إصدار دائرة المطبوعات والنشر بحكومة الكويت ص ١٠.

(٥) الشملان، من تاريخ الكويت ص ٢٦٧.

(٦) المصدر السابق، ص ٢٦٨.

(٧) العمرى، شخصيات عراقية ص ٢٦.

الاتحاد والترقى[١]، وقد تـأسس ذلك الفرع فى البـصرة على أثر ثورة الاتحـاديين الذين انتهـجوا سياسة تعـسفية ترمى إلى مـركزية الحكم وإضعاف سـيطرة شيوخ الخليج، وكـان شيـوخ المحمـرة والكويت والبحـرين وغيـرهم من شيـوخ الخليج يجدون فى السـيد طالب النقيـب خيـر من يتولى مصـالحهم ضـد تعسف الإدارة العثمانيـة إزاء العناصر غير التركيـة؛ والواقع أن انتهاج مبارك سياسـة عدائية ضد الدولة العثمانية كانت سببا مـباشرا فى تأليب الاتحاديين لشيخ المنتفق سعدون باشا لأن مبـارك فى نظرهم ذو سوابق سيـاسية، وتكررت الهجـمات من قبـائل المنتفق على الشيخ مبارك فى أعوام ١٩١٠، و١٩١١، ١٩١٢[٢]، ومع ذلك استمر نشاط مبارك السياسى قائما. ولم يلبث أن أفلت زمام الحكم من أيدى الاتحاديين فى أثناء حـرب البلقان ١٩١٢/ ١٩١٣ وقـامت وزارة من حزب الحـرية والائتلاف وكـان لذلك أثر كـبيـر فى نشاط الحـزب[٣]. وفى الخليج عـمل زعـماء حـزب الحـرية والائتلاف فى البصرة فى عـقد مؤتمر عربى فى المحمرة حضـره الشيخ خزعل خان وشيخ الكويت والسيـد طالب النقيب ، ودار فى هذا المؤتمر البحث حول مسـتقبل العراق ووصل المجتمعون إلى أن يبذل كل واحد من الرؤساء جهده لتحقيق مطالب العراق فى الاسـتقلال. ويرى أيرلاند Ireland أن هذا المؤتمر كان بـقصد مـحاولة أولئك الزعمـاء تولى حكم العراق[٤]. ويبدو أن الحكومـة البريطانيـة كانت تعلم بذلك ، إن لم يكن قـد تم هذا تحت إشرافـها وبتـشجيع مـنها[٥]. وقد نجـد من المناسب أن نعرض لمؤتمر آخر اشترك فيه بعض أمراء العرب عقد حول ذلك الوقت أيضا على مـقربة من الإحـساء وعرف باسـم مؤتمر جزيرة العـرب، وفيـه تباحث مندوبو الرؤساء فى وسائل المحافظة على الإمارات العربية وتدعيم حقوقها ومطالبة

(١) تأسس حزب الحـرية والائتلاف فى نوفمبـر ١٩١١ وكان الحزب جامـعا لكل المنشقين مـن حزب الاتحاد والترقى وغيـرهم من المناوئين للاتحـاديين. وقد تعددت فـروع الحزب فى أقاليـم الدولة ولا سيـما فى البلاد العربية حـيث انسحب الكثيـرون من نوادى الاتحاد والترقى وانضمـوا إليه وكان الحزب ينص على إبقـاء مبدأ الرابطة العثمانية مع ضمان حرية الحياة الاجـتماعية والنشاط الطبيعى لكل عنصر من عناصر الدولة وأن تكون لبعض الولايات إدارة خاصة تتفق مع أحوالها وشئونها، انظر- توفيق برو، العرب والترك ص ص١٠٣-٤-٣٠.

(٢) الريحانى، تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ص ١٨٤ - ١٨٩.

(٣) دروزة، حول الحركة العربية الحديثة جـ ١ ص ٣٤.

(٤) Ireland, Iraq p. 233.

(٥) الشملان، من تاريخ الكويت ص ٢٧١.

الدولة العثمانية بالإصلاح[1]، ولعل هذه الملامح تؤكد لنا أن إمارات الخليج لم تكن بمعزل عن الحركة العربية التى ظهرت حول ذلك الوقت والتى كانت تطالب الدولة العثمانية بالإصلاح وتحقيق اللامركزية فى الحكم. ويمكن الاستدلال على ذلك بأن حركة عبدالعزيز آل سعود عام ١٩١٣ كانت ترمى أساسا إلى امتداد سيطرته على أنقاض السيادة العثمانية المتداعية فى الخليج، وقد كتب إلى شفيق كمالى باشا حاكم عسير بأنه يرى تقسيم البلاد العربية إلى دويلات مستقلة فى داخليتها على أن تكون فى نفس الوقت تابعة للدولة العثمانية وتحت سيادتها[2].

وعند نشوب الحرب العالمية الأولى ظهر فى الكويت عطف نحو دولة الخلافة الإسلامية، ولكن استطاعت الحكومة البريطانية أن تقنع مبارك بالوقوف إلى جانبها وتضمن ذلك فى الرسالة التى وجهها المقيم السياسى فى الخليج إلى الشيخ مبارك فى ٣ نوفمبر عام ١٩١٤، وتتضمن تلك الرسالة أن يعمل بالتعاون مع غيره من شيوخ الخليج الموالين لبريطانيا وهم الشيخ خزعل خان والأمير عبدالعزيز بن سعود والشيخ عيسى حاكم البحرين وغيرهم من المشايخ الممكن الاعتماد عليهم لتحرير البصرة من السيطرة العثمانية، أو على الأقل العمل على منع الإمدادات العثمانية من الوصول إليها أو إلى قرنة، وذلك حتى وصول القوات البريطانية؛ وفعلا ساعد كل من الشيخ خزعل والشيخ مبارك الحكومة البريطانية فى الحرب ومهدا لها سبيل احتلال البصرة وكان الشيخ خزعل العامل المباشر فى هزيمة الجيش العثمانى الذى قدم لتدمير عبادان[3]. كما شجعت الحكومة البريطانية الشيخ مبارك على استعادة ممتلكاته فى أم القصر وسفوان وبوبيان وهى المناطق التى استولت عليها الدولة العثمانية منذ عام ١٩٠٢، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كما تعهدت أن تحمى الشيخ مبارك من أى أثر يترتب على الهجوم الذى سيقوم به ومن ثم أعلنت أن الكويت بلد مستقل تحت الحماية البريطانية[4]. ويلاحظ أن هذا هو الإعلان الثانى

(١) جريدة الإصلاح، بيروت عدد ١٩٨ - مؤتمر جزيرة العرب ١٩ تشرين الثانى سنة ١٩١٣.

(٢) انظر نص الخطاب فى تاريخ نجد الحديث لأمين الريحانى الطبعة الثانية ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣ بيروت ١٩٥٤.

(٣) الشملان، من تاريخ الكويت ص ٢٧٢

(٤) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ص ص ١٦١ - ١٦٢.

بشأن الحماية الرسمية على الكويت. وكان القصد من ذلك الإعلان حماية الكويت من نتائج الأعمال التى يقوم بها الشيخ مبارك لصالح بريطانيا فى الحرب، ومع أنه كان من الطبيعى أن تنتهى الحماية بانتهاء الأسباب التى أدت إليها، إلا أن بريطانيا فرضت نفسها وصية على الكويت. والواقع أن مناسبة قيام الحرب دفعت بريطانيا إلى عقد اتفاقيات خاصة مع معظم حكام الخليج العربى ابتداء من مسقط حتى المحمرة، وقد وعدت أولئك الشيوخ بضمان نفوذهم وإعلانهم شيوخا مستقلين تحت الحماية البريطانية، كما وعدت شيخ المحمرة بإبقائه مستقلا عن فارس، وهو وعد لم يتحقق كشأن الوعود البريطانية. وفى أثناء الحرب احتلت القوات البريطانية الكويت لتأكيد الحصار على العثمانيين فى حائل والعراق. على أننا نكاد نلمح بوضوح عدم ارتياح سكان الكويت لإعلان الحرب على الدولة العثمانية، ولا شك أن الشيخ مبارك قد واجه بوادر حركات عصيانية من ذلك النوع فقد رفض أهالى الكويت التطوع لشد أزر الشيخ خزعل خان حينما واجهته ثورة السادة فى بلاده إبان نشوب الحرب، كذلك أعرب كثيرون من أهالى الكويت للشيخ مبارك أنهم يعتبرون الخروج عن الدولة العثمانية بمثابة ارتداد صريح عن الإسلام[١].

وعلى أثر إعلان الحرب قام اللورد هاردنج نائب الملك فى الهند بزيارة إلى الخليج ويرفقته كوكس، وأرسل دعوة إلى أمراء العرب جميعا للنظر فى مسألة الخلافة ومبايعة أمير عربى، ولكن لم ينجح هاردنج فى مهمته، إذ شغل سلطان مسقط فى ذلك الوقت بقمع الثورة الأباضية فى داخل بلاده، وكان عبدالعزيز بن سعود مشغولا بدوره فى حروبه مع آل الرشيد، وشيخ المحمرة مشغولا هو الآخر بهجوم الأتراك على بلاده وبالتالى فلم يلب الدعوة إلا شيخ الكويت وابن شيخ البحرين فاكتفى هاردنج بتقليدهما النياشين[٢].

وبخصوص موضوع الخلافة تذكر بعض المصادر أن السير برسى كوكس عرضها على عبدالعزيز فى دارين عام ١٩١٥، وتكفل له باسم دولته بنيل كل

(١) الشملان، من تاريخ الكويت ص ١٧١

(٢) Hardinge, My Indian years pp. 111 - 114.



مساعدة وحماية، ولكن عبدالعزيز اعتذر عن عدم قبول هذا المنصب الذى قد يجر عليه عداء الأمراء، ولكنه أشار بترشيح الحسين بن على شريف مكه لأن له من نسبه ومطامعه ما يؤهله لذلك[١].

الكويت فى عهد مبارك بن الصباح :

لا شك أن إمارة الكويت انتعشت انتعاشا بالغا فى عهد الشيخ مبارك بن الصباح وزاد عدد سكانها زيادة كبيرة[٢]. وعلى الرغم من حرص مبارك على إقامة العدل وتحقيق الأمن إلا أنه كثيرا ما كان يرهق شعبه بالضرائب، والكثير من هذه الأموال كان ينفقها لمتعته الخاصة، وقد اعتنى بالتجارة عناية كبيرة وأنشأ وكالة خاصة للكويت فى بومباى، كذلك عمل على ربط الكويت تجاريا بالهند وذلك بتشجيعه الشركات الملاحية على إرسال سفنها إلى الكويت لنقل البضائع والبريد[٣]. كما بلغ الغواصون على اللؤلؤ الحد الأقصى فى الإنتاج. وعلى الرغم من شدة تأثير مبارك على القبائل البدوية الضاربة على حدود إمارته إلا أن سلطته الفعلية لم تكن تتعدى أكثر من مدينة الكويت، أما فيما يلى ذلك فكانت تأخذ فى التلاشى، ولذلك كان كثيرا ما يستميل إليه هذه القبائل بالأموال والهدايا ويشجع زواج أتباعه منها حتى لقد تزوج هو نفسه من قبيلة مطير[٤]. ويبدو أنه كان يهدف من ذلك إلى كف تلك القبيلة وزعيمها الدويش عن التعاون مع شيخ المنتفق لتهديد ممتلكاته الشمالية[٥].

والواقع أن هذه السياسة قد أثمرت إذ يشهد لعهد مبارك استتباب الأمن فى بادية الكويت استتبابا لم تعهده الإمارة من قبل[٦]. وعلى الرغم من جنوح مبارك إلى الحكم الفردى إلا أنه كان يحرص دائما على إبقاء مجلس استشارى إلى جانبه

(١) جمال العزى، ميثاق الوحدة لجزيرة العرب الفتاة ص ص ١٠١ - ١٠٢ انظر أيضا صلاح المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ١٢

(٢) Rihani, Around the Coasts of Arabia p. 251.

(٣) أنطاكى، الرياض المزهرة بين الكويت والمحمرة ص ١٧١

(٤) British Admiralty, A Handbook of Arabia vol. I pp. 289 - 290.

(٥) مجلة لغة العرب، كانون الثانى ١٩١٢ السنة الثانية جـ ٢، ص ١٢ مبارك الصباح ومطير

(٦) القناعى، صفحات من تاريخ الكويت ص ص ٢٢ - ٢٣.

ينعقد يوميا فى الأسواق العامة[١]. وكان من عادة مبارك أن يقضى فى السوق الرئيسى للمدينة ساعة كل صباح يستعرض فى خلالها بعض القضايا الهامة ويحكم فيها، وكثيرا ما كان يستعين بنجله الأكبر الشيخ جابر، وللأخير مجلس آخر أعد فى طرف المدينة، وما عدا ذلك فكل فرد من أفراد آل الصباح يفصل فى الأحكام ويكون حكمه نافذا بعد إجازة الشيخ مبارك له. وقد عهد مبارك بالشئون الداخلية إلى ابنه جابر، بينما انصرف هو إلى السياسة الخارجية[٢]. ويلاحظ أن وجود الشيخ مبارك وأبنائه فى الأسواق بين الرعايا يوميا كان عاملا قويا فى كف الناس عن المنازعات والخصومات[٣]. ولا شك أن الطريقة التى اتبعها مبارك فى الوصول إلى الحكم جعلته يتوجس دائما من مؤامرات أقاربه فحرص على تأليف معظم حاشيته وجميع المناصب من الموالين له[٤]. وعلى الرغم من أن مبارك كان يحرص دائما على استرضاء مواطنيه وإقامة العدل بينهم إلا أنه كان كثيرا ما يضطر إلى التعسف فى جمع الضرائب لاحتياجه الزائد إلى المال فى مصاريفه الخاصة، فقد عرف عن مبارك شدة ولعه بالترف والمتع مما كان يحز كثيرا فى نفوس مواطنيه، وقد أمعن فى ذلك حتى ضج الناس من مجونه ومن الضرائب الباهظة التى كان يفرضها عليهم[٥].

وكانت الصلة وثيقة بينه وبين والشيخ خزعل خان حاكم المحمرة، فالزيارات متبادلة لا تنقطع بينهما وقد بنى كل منهما للآخر يختا فى بلاده. وعلى الرغم من النشاط السياسى والاقتصادى الذى عاشته إمارة الكويت إلا أن عهد مبارك لم يشهد مع ذلك أى أثر للإصلاح العمرانى أو الإدارى، ويبدو أن المشاكل الخارجية والسياسية لم تترك لمبارك وقتا كافيا ليبرز فى الإصلاحات الداخلية كما برز فى النواحى الخارجية، ولم تشهد السنوات الأخيرة من حكم مبارك إلا تأسيس المدرسة

---

(١) Rihani, Around the Coasts of Arabia p. 237.

(٢) مجلة لغة العرب، تشرين الثانى جـ ٤ ص ٢١٤.

(٣) أنطاكى، الرياض المزهرة بين الكويت والمحمرة ص ص ٧٣ - ١٧٥١

(٤) British Admiralty, A Handbook of Arabia vol. I pp. 289 - 290.

(٥) عبدالغفور عطار، صقر الجزيرة ص ٢٠٥ وكذلك حافظ وهبه، جزيرة العرب ص ٨٥

المباركية عام ١٩١٢، وحتى هذه المدرسة ساهم فى إنشائها تجار البلاد وأعيانها[١].

أما شخصية مبارك فلا نجد وصفا لها أبلغ مما وصفها الريحانى بأسلوبه الممتع بقوله: «كان حاد المزاج، شديد البأس، كثير التقلب، فيه شيء من الأسد وأشياء من الحرباء، بدوى الطبع، حضرى الذوق، تارة يحبه الخصم، وطورا يجامله، كان كريما جوادا، بل كان مسرفا يسترسل إلى البذخ والترف ويقدم بعد حبه للمجد نواعم العيش ونوافله على كل شيء سواها، أما سيفه فكان مثل سياسته ذا حدين... كان يلقب بالحواقة من حاق ومرادفاتها مثل دار ولف، أى ما يراد به السير على عكس الخط المستقيم، نصف عمله سر لا يدركه سواه، والنصف الآخر خدعة باهرة أو خدع كثيفة مدلهمة»[٢].

(١) حكومة الكويت، دائرة المطبوعات والنشر سجل الكويت ص ١١ انظر، أيضا. مجلة لغة العرب أيار ١٩١٢ السنة الثانية جـ ١٢ ص ٤٩٣

(٢) الريحانى، ابن سعود ص ص ٩٥ - ٩٦



الفصل الثامن

نجد وعلاقتها ببريطانيا والدولة العثمانية

فى السنوات الأولى من عهد عبدالعزيز آل سعود ١٩٠٢ - ١٩١٤

استعادة عبدالعزيز بن سعود للرياض عام ١٩٠٢ - محاولات فاشلة للتفاوض مع الإنجليز بين عامى ١٩٠٤ و ١٩٠٦ - دوافع استعادة عبدالعزيز للإحساء - وصول عبدالعزيز إلى الساحل الغربى للخليج وتأثير ذلك على إمارات الساحل - علاقة عبدالعزيز بن سعود بكل من بريطانيا والدولة العثمانية بعد استيلائه على الإحساء - مؤتمر الصبيحة - رحلة شكسبير إلى الرياض - قيام الحرب العالمية الأولى ووقوف عبدالعزيز إلى جانب بريطانيا .

عقب تخلص آل الرشيد من معظم أمراء آل سعود حول عام ١٨٧٩(*) أصبحوا هم القوة المسيطرة على أواسط الجزيرة العربية لعدة سنوات، ولكن على أثر وفاة الأمير محمد بن الرشيد فى نوفمبر ١٨٨٩ عاد أهالى نجد للاعتراف بعبد الرحمن بن الفيصل إماما عليهم من جديد. وعلى الرغم من أن حوادث الماضى القريب قد استنفدت قوة أتباعه إلا أنه حافظ بعناد على نواة الدولة السعودية ووقف وحده زعيما للقضية السعودية حتى اضطر آل الرشيد إلى الاعتراف به حاكما على الرياض وجنوب نجد[1]. على أن الأمور لم تستتب على هذا الوضع، ففى نوفمبر عام ١٨٩١ أحرز ابن الرشيد نصرا عظيما فى المليداء على حلفاء عبدالرحمن فى القصيم وانسحب عبدالرحمن الذى جاء لنجدتهم آنئذ أمام قوة ابن الرشيد الفائقة فجلا عن الرياض ثم توجه ليقيم مع إحدى قبائل البدو فى الصحراء[2]، واستمر احتلال الرياض وأواسط نجد من قبل آل الرشيد ما يزيد على عشر سنوات ١٨٩١ - ١٩٠٢ على أنهم فشلوا بسبب مساوئ حكمهم فى تقويض

(*) انظر الفصل الخامس.

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية جـ ١ ص ٢٦٢ انظر أيضا :

Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 128.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية جـ ١ ص ٢٦٢، انظر أيضا فؤاد حمزة ، البلاد العربية السعودية ص ٤

دعائم الولاء القديم لآل سعود الذين كان الناس فى نجد والمقاطعات السعودية الأخرى يترقبون عودتهم باشتياق[1].

وكانت سياسة العثمانيين فى الجزيرة العربية تعمل على منع قبائل الداخل من الثورة عليهم، ولذلك فقد كانوا يجتهدون فى حفظ التوازن بمساندتهم زعيما ضد آخر، فاتحين الباب للتشاحن والتنافس، معضدين الضعيف ضد القوى. وعلى ذلك لم تلاق الهزيمة الساحقة التى ابتلى بها آل سعود هوى فى نفوس العثمانيين، فمعنى ذلك أن يصبح آل الرشيد أكثر قوة مما يؤدى إلى قلب الأوضاع التى ساروا عليها، ولذلك فعند ارتحال عبدالرحمن بن الفيصل عقب هزيمته إلى الإحساء عامله الحاكم العثمانى هناك باحترام بالغ وعرض عليه أن تؤيده السلطات العثمانية فى العودة إلى نجد وانتزاع الحكم من آل الرشيد، ولكنه اشترط عليه فى مقابل ذلك الاعتراف بالسيادة العثمانية والموافقة على إقامة حامية من الجنود العثمانيين فى بلاده وأن يدفع الخراج للدولة. ويذكر الريحانى أن هذه المفاوضات قد أجريت فعلا فى يناير عام ١٨٩١ وقام بها أحد ضباط الجيش العثمانى ويدعى زاخور عازار وهو لبنانى الأصل. وقدرت الزكاة بألف ريال فى السنة، ولكن عبدالرحمن رفض هذه الشروط بجملتها لعدم ثقته بالعثمانيين الذين كان يعتبرهم أعداء للدعوة الوهابية وغزاة لبلاده[2]، ولذلك أخذت السلطات العثمانية تنظر إليه على أنه عدو ينبغى صده. ولا شك أن العثمانيين كانوا لايزالوا يتذكرون تلك الثورة التى كان قد أشعلها ضدهم فى الإحساء قبل ذلك بعشرين عاما. وقد صادف فى ذلك الوقت وقوع عدة اضطرابات فى مقاطعة الإحساء نتجت عن ثورة قاسم بن ثانى على الدولة العثمانية، وزاد من خطورة هذه الأمور أن قام عبدالرحمن بزيارة إلى قطر وترامت الشبهات أمام السلطات العثمانية بأن ثمة مؤامرة يدبرها الرجلان، ولذلك اتجه العثمانيون إلى تدعيم حامياتهم العسكرية، وأرسلوا حملة تأديبية إلى

---

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية جـ ١ ص ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٢) أمين الريحانى، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، ص ص ١٠٥ / ١٠٦، انظر أيضا :
Armstrong, Lord of Arabia pp. 30-35 see also Mechin, The Arabian Destiny p. 69.

قطر، ومن المحتمل أن يكون قاسم بن ثانى قد تلقى إنذارا من السلطات العثمانية بعدم الإبقاء على عبدالرحمن فى بلاده. فانتقل على أثر ذلك مع ابنه عبدالعزيز إلى واحة يبرين. وأخذ فى كل جهة يذهب إليها يعمل على نيل تأييد القبائل لاستعادة حكمه. وبدا فى الأفق أمل جديد حينما بعث شيخ الكويت محمد بن الصباح (١٨٩٢-١٨٩٦) إلى عبدالرحمن يدعوه للإقامة فى الكويت ووعده بأن يجرى عليه راتبا شهريا طوال المدة التى يقيم فيها عنده. ولا ندرى على وجه الدقة سبب ذلك العرض إذ ليس من المحتمل أن يكون أمير الكويت قد سعى إلى آل سعود فى تلك الفترة ضد آل الرشيد، ذلك أن النزاع بين آل صباح وآل الرشيد لم يتضح إلا فى السنوات التالية من وصول مبارك بن الصباح إلى الحكم. ولعل أصح ما يقال فى ذلك الصدد أن السلطات العثمانية فى الإحساء كانت تخشى من اشتداد سطوة آل الرشيد بعد هزيمتهم للسعوديين فى المليداء وعن احتمال تقدمهم إلى القصيم ومنها إلى تهديد مركز العثمانيين فى المناطق التى يسيطرون عليها فى سواحل الخليج، ولذلك وجد حافظ باشا حاكم الإحساء أن عبد الرحمن هو أصلح منافس لآل الرشيد. ولما كان حافظ باشا يعلم أن عبدالرحمن سيرفض العروض العثمانية، كما سبق أن فعل ذلك، فقد اتفق سرا مع حاكم الكويت محمد بن الصباح على تنظيم المساعدة المالية بحيث يشعر عبدالرحمن بأن الراتب يدفع له من قبل حاكم الكويت وليس من العثمانيين. وقبل عبدالرحمن الدعوة وانتقل بأفراد أسرته دون أن يدرى ما دار بشأن ذلك سرا بين الكويت وحاكم الإحساء، واستقر عبدالرحمن فى إمارة الكويت فى عام ١٨٩٣ وإن كان لم يتلق الراتب المقرر له[١]، فكان قليلا ما يدفع له حاكم الكويت لأنه كان نادرا ما يتلق بدوره الراتب المتفق عليه[٢]، ثم لم تلبث أن توقفت المنحة فى عهد الشيخ مبارك بن الصباح الذى لم يحظ برضاء الدولة العثمانية ولذا لم تكن على استعداد لتأييده

---

(١) لم يكن الراتب يتجاوز ستين ريالا فى الشهر.

(٢) الريحانى، نجد الحديث وملحقاته ص ١٤٢، انظر أيضا : محمود كامل، العلاقات الدولية للعربية السعودية منذ أوائل القرن التاسع عشر، مجلة الاقتصاد والتجارة - العدد الثانى - السنة السادسة سنة ١٩٥٨ ص ١٠٥.

وبالتالى لإعطاء معونة لأفـراد الأسرة التى أخذ يخصها بعنايته الزائدة ووجـد فيها عونا هاما للتخلص من آل الرشيد؛ ولذا تحولت على الفور سياسة الدولة العثمانية إلى تأييد آل الرشيد.

وبدا لعبدالرحمن أن الأمل فى استعادة إمارته ضعيفا لولا أن تعاقبت بسرعة حادثتان كان لهما أبعد النتائج :

الأولى ـ هو تولى الشيخ مبارك بن الصباح الحكم فى الكويت عام ١٨٩٦.

والثانية ـ النزاع الذى قام بين ذلـك الحاكم وآل الرشيد. وعلى الرغم من أن عبدالرحمن كان صديقا حميما لشيخ الكويت السابق ولمنافس مبارك الشيخ يوسف آل إبراهيم، وكان يكره مبارك إلا أن عـبدالعزيز بن سعود كان صـديقا لمبارك سرا وخفيـة عن والده الذى عزف عن التقرب من الحاكم الجـديد الذى كان يعيش فى اعتقاده حياة دنيوية لا يرضى بها الله[١]. وكان قصد عبدالعزيز من صداقة الشيخ مبارك الاستعانة به على قضاء أمـانيه، وكان يعلم المنافسة الشديدة بين مبارك وابن الرشيد فـرأى فيها فـرصة له ومساعدة على تحـقيق آماله. وحارب عـبدالعزيز إلى جانب مبارك فى مواقع عديدة ضد ابن الرشيـد وأشار عليه بالخطط الحربية غير أن الفـوز فى معظم الأحيـان كان من نصـيب ابن الرشـيد، ولم يفل هذا من عـزم عبـدالعزيز الذى كـان يأمل فى مساعـدة مبارك له على خـصمـه وأن يمده بالمال والعتاد. وتحققت أمنية عبدالعزيز عـقب معركة الصريف المشهورة عام ١٩٠١ فقام بمجازفـة هى الأولى من نوعـها وهاجم الرياض ودخلهـا، بيد أن القلعـة قاومـته مقـاومة عنـيفـة أعجزتـه، ولم يكن له من القوة مـا يمكنه من الحـصار ففـضل الانسحـاب إلى الكويت بعد أن أصبـح فى موقف لا يحتـمل الدفاع[٢]. غير أن الفرصة لم تلبث أن سنحت له فى العـام التالى حين خرج من الكويت على رأس قوة صـغيرة من أتباعـه متظاهرا بالغزو على بادية الجنوب وأقـام هناك مدة إلى أن صفا له الجو فـهبط الرياض مع جملة من رجاله ليلا فاستـولى على القلعة بطريقة

---

(١) فون ميكوش، عبدالعزيز ص ص ٢٦ - ٢٨.

(٢) فؤاد حمزة ، البلاد العربية السعودية ص ١١ .

تذكرنا بالأساطير[1]. ولم يحاول آل الرشيد الاشتباك مع عبدالعزيز بعد أن استقر فى الرياض وانما آثروا الإنسحاب وانتشر خبر سيطرة عبدالعزيز على البلاد فوفد عبدالرحمن وبايع ابنه أميرا على نجد، وكان قد تنازل له عن الحكم إذا ما تمكن من استعادة الإمارة عقب معركة الصريف[2]. ولم يجد عبدالعزيز بعد أن استولى على الرياض أية عقبات تعترض طريقه بعد أن أظهر له الناس الكثير من التأييد والولاء.

احتل عبدالعزيز بن سعود الرياض فى ١٥ يناير عام ١٩٠٢ وتلقت السلطات العثمانية أنباء ذلك الاحتلال عن طريق الشيخ مبارك بن الصباح الذى أبلغ والى البصرة، وساعد مبارك بدوره صديقه وحليفه عبدالعزيز بن سعود فى القضاء على المناوشات التى قام بها عبدالعزيز بن الرشيد لاستعادة الرياض. والحقيقة أن انتصار عبدالعزيز بن سعود واحتلاله للرياض كان يعد فى الواقع انتصارا لمبارك على خصمه آل الرشيد. على أنه من الملاحظ أن الدولة العثمانية قد تلقت نبأ استيلاء عبدالعزيز بن سعود على الرياض بفتور ظاهر ويبدو أنها لم تقدر فى هذه الآونة مغزى هذا الانتصار.

وعقب فتح الرياض بدأ عبدالعزيز بتأسيس ملكه فعمل على ضم المقاطعات الجنوبية من نجد والتى كانت مثار حروب دائمة بين آل سعود وآل الرشيد وهى الخرج والشعيب والوشم، وتم له ذلك بسهولة بين عامى ١٩٠٢-١٩٠٣، وساعده على ذلك أن هذه المقاطعات لم تكن تخضع تماما لآل الرشيد[3]، وفى مايو عام ١٩٠٤ سار ابن سعود إلى القصيم (بريدة وعنيزة) فى أواسط نجد، وهنا أظهرت كل من السلطات العثمانية ومبارك قلقا واضحا وعدم ترحيب بنهضة السلطة السعودية فى نجد وما قد ينتج عنها من تطلع السعوديين إلى الساحل. وقد لجأ مبارك إلى الدهاء والوقيعة وغيرها من الصفات التى اشتهر بها، أما الدولة

---

(١) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت جـ ٢، ص ص ٨٠ - ٨٣، انظر أيضا:

Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 128.

ولتفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية ص ص ٢٢ - ٢٣ عن حديث للملك عبدالعزيز آل سعود وكيفية استيلائه على الرياض.

(٢) Philby, Arabia p. 173.

(٣) Ibid., p. 175.

العثمانية فإنها عضـدت ابن الرشيد وشدت أزره بالمال والجند بل واشتركت القوات العثمانية بقيادة فيظى باشا والى البصرة مع قوات آل الرشيد فى التصدى للسعوديين مما اضطر عبـدالعزيز إلى التراجع عن القصـيم مؤقتا، وفى ذلك الوقت اقـترحت الدولة العثمانيـة أن تبقى القصيم منطقة محـايدة بين ممتلكات الأميرين وأن توضع حاميات عثمانية فى بريدة وعنيزة وأن يعين على المنطقة حاكم عثمانى. وقد دارت هذه المفاوضات فعلا فى الكويت وألح مبارك عـلى عبدالرحمن وابنه بقبول شروط الدولة لأنه وجد فيها حماية لإمـارته، ولكن لم تلبث أن توقفت المفاوضات نتيجة لانشغال العثمانيين بالثورة التى أشعلها الإمام يحيى فى اليمن فى عام ١٩٠٤ بغية التخلص من السـيطرة العـثمانية[١]. ومع ذلك فقـد نفذت تلك التـسوية غـير أن الحامية العثمانية لم تستطع البقاء فى القصيم بعد أن تكرر الاعتداء على أفرادها[٢]. وفى عام ١٩٠٦ أرسل عبدالعزيز بن سعود إنذارا إلـى سامى باشا الحاكم العثمانى فى القصيم بأن أهل البلاد لا يريدون الأتراك وخيـّره بين الحرب أو الرحيل، فقرر الباشا الرحيل على الفور، وتّم لعبد العزيز السيطرة على القصيم وولى عليها أخاه سعد بن الـسعود[٣]. ويـبـدو أن الدولة العثـمـانية قـدرت منذ ذلك الوقت قـوة عبدالعزيز فاتجهت إلى تهدئة العلاقات بينها وبينه وخاصة حين أرسل عبدالعزيز فى ذلك الوقت وفدا إلى البصرة ليعلن ولاءه للدولة العـثمانية أو بمعنى أصح ليتظاهر بذلك الولاء[٤]. والثابت أن الدولة العثمانية منحتـه ثلاثين جنيها شهريا من خزانة البصرة ومائة قطعة من الأقمشة وبضع حمولات من القمح سنويا[٥]. غير أن الذى يعنينا من حملة القـصيم هذه وما تبعـها من حملات عـثمانية أنه قد ترتـب عليها

---

(١) Ibid., pp. 189-190 see also Coke, The Heart of the Middle East pp. 135 - 136.

(٢) محمود كامل، العلاقات الدولية للعربية السعودية - مجلة الاقتصاد والتجارة، المجلد السادس سنة ١٩٥٨ ص ١٠٧.

(٣) Philby, op. cit., pp. 189 - 190 see also Dickson, Kuwait and Her Neighbours p. 141.

انظر أيضا فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب ص ص ٣٦٦ - ٣٦٩

(٤) مجلة المنار جـ ١٠ سنة ١٩٠٧ ص ٢٤٠

(٥) British Consul (Baghdad) to Cox 15th Sept. 1906 (Ind. Off. Political & External Files Vol. I, 1907 Doc. No. 28.)

احتكاك عبدالعزيز بالإنجليز فعليا. ومما يستلفت النظر أن هذه لم تكن هى المرة الأولى التى حاول فيها السعوديون الاتصال بالإنجليز فقد حدث فى مايو ١٩٠٢ عندما تأهب الإمام عبدالرحمن لمغادرة الكويت للانضمام إلى ابنه عبدالعزيز فى الرياض أن أرسل كتابا إلى المقيم السياسى البريطانى فى الخليج طلب فيه أن يوثق الانجليز صداقتهم بالسعوديين بعد أن نجحوا فى استعادة إمارتهم، وكان مما ذكره فى تلك الرسالة، «أنه من قبيل تفضيل السعوديين للصداقة البريطانية فقد رفض عروضا قدمت إليه فى الكويت من جانب أحد الموظفين الروس»، ولكن الحكومة البريطانية قابلت هذه الدعوة بفتور غير متوقع بل عمد المقيم البريطانى إلى عدم الرد على هذه الرسالة، وقد أقرته حكومة الهند على ذلك وأصدرت إليه التعليمات بعدم إظهار أى تشجيع للسعوديين لأن السياسة البريطانية كانت تميل إلى الابتعاد التام عن شئون نجد وخاصة أن الأمور لم تستقر فيها[١].

وفى خلال حملة القصيم عام ١٩٠٤ حاول عبدالعزيز إزاء مساعدة العثمانيين لآل الرشيد أن ينال مساعدة الإنجليز، وفعلا بعث برسالة إلى برسى كوكس عن طريق الشيخ مبارك بن الصباح أعرب فيها عن احتجاجه لتدخل العثمانيين فى نجد[٢]، ولكن الحكومة البريطانية أصرت على موقفها رغم ما أظهره عبدالعزيز من أنه إذا لم يجد تأييدا من الحكومة البريطانية ضد العثمانيين فإنه سيضطر إلى قبول مساعدة الروس الذين عرضوا عليه المساعدة من قبل[٣]، ولكن لم تفعل الحكومة البريطانية أكثر من إسراعها بتعيين الكابتن نوكس فى الكويت وطلبت منه أن يتجاهل حركة مرور الأسلحة لصالح عبدالعزيز، وفى حالة احتجاج الدولة العثمانية فعليه أن يطلب منها فى هذه الحالة عدم التدخل فى النزاع بين عبدالعزيز وآل الرشيد[٤]، والواقع أن حكومة الهند قد اتخذت هذه الإجراءات

---

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وابو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية جـ ١ ص ٢٨٠.

(٢) Memorandum of Information received during the month of May 1904 (Ind. Off. Political & External Files Vol. 35 of 1907, Part III - IX).

(٣) Graves, The Life of Sir Percy Cox p. 101.

(٤) Memorandum of Information received during the month of May 1904 (Ind. Off. Political & External Files Vol. 35 of 1907, Part III - IX).

خوفا من انتصار ابن الرشيد وما يترتب على ذلك من إتاحة الفرصة للدولة العثمانية للسيطرة على أواسط شبه الجزيرة العربية وبالتالى تهديد المصالح البريطانية فى الخليج العربى[1]. على أن أوكونور السفير البريطانى فى الأستانة اعترض على تقديم المساعدة البريطانية لعبد العزيز وذكر أنه يشك فى أن الدولة السعودية بعد إعادة تأسيسها قد أصبحت سياستها إقليمية وليست تعصبية وأن سيطرة الأتراك على الإحساء لن تكون أخطر من السيطرة السعودية إذ إن عبدالعزيز لن يساعد بريطانيا أكثر من العمل على الامتداد بنفوذه[2]. وبينما كانت هذه هى وجهة نظر حكومة لندن كانت حكومة الهند على الرغم من عدم إعارتها أية أهمية للحوادث الداخلية فى نجد من قبل قد اتخذت فى ذلك الوقت موقفا آخر، يدفعها إلى ذلك المحافظة على الوضع القائم فى الكويت وحماية المشيخة من الخطر الألمانى. وكان كيرزون يخشى من احتمال وصول عبدالعزيز آل سعود والعثمانيين إلى اتفاق قد يكون من نتيجته اعتراف عبدالعزيز بالسيادة العثمانية وعما يحتمل بعد ذلك من إرغامه لمبارك على تحويل ولائه عن بريطانيا[3]، وكان كيرزون بالإضافة إلى ذلك يرى ضرورة مساعدة عبدالعزيز حتى أنه فكر فى إرسال ضابط بريطانى إلى الرياض ليزداد معرفة بالحالة هناك، ولكن وزير الهند جون برودريك أصدر تعليماته إلى اللورد كيرزون بعدم اتخاذ أية خطوة للدخول فى علاقات مع نجد أو إرسال أى مبعوثين إلى هناك دون موافقة الحكومة البريطانية فى لندن، وفى أواخر عام ١٩٠٤ أعربت حكومة لندن عن رغبتها فى أن يفهم بجلاء بأن نفوذها ومصلحتها يجب أن تقتصر على ساحل الخليج دون دواخل الجزيرة العربية[4]. وفى الوقت الذى كانت تتخذ فيه الحكومة البريطانية فى لندن هذا الموقف قام عبدالعزيز فى عام ١٩٠٥ بالزحف بقواته على شبه جزيرة قطر بعد توقف

---

(١) British Consul (Baghahad) to Cox 15th Sept. 1906 (Ind. Off. Political & External Files Vol. I 1907 Doc. No. 28).

(٢) O'Conor to the Foreign Office Doc. No. 198 of Ist April 1907 "annexed to a letter from the Secretary of State of India in Council" (Ind Off,Pol. & Ex. Files Doc. No. 17).

(٣) Curzon to Broderick 19th January 1905 (Ind. Off. Pol. & Ex. Files. La/3/546 No. 18 of 1905).

(٤) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية جـ ١ ص ٢٨٥.

المنازعات مؤقتا فى نجد بينه وبين آل الرشيد وكان ذلك نتيجة لدعوة تلقاها من الشيخ قاسم آل ثانى الذى كان يعانى من ثورة داخلية أشعلها ضده أخوه أحمد، وكانت المنازعات واقعة أيضا فى ذلك الوقت بين العجمان وآل مرة فناصر الشيخ قاسم العجمان، وناصر أخوه آل مرة فاشتدت الاضطربات[١]. ولعل عبدالعزيز قد وجد فى تلك المنازعات فرصة سانحة قد تساعده فى أن يدخل إمارة آل ثانى - التى كانت تتبع الدولة العثمانية - فى حكمه. ولكنه عندما وصل إلى قطر سارع أحمد بن ثانى بالانضمام إلى حاكم أبوظبى الهناوى الذى كان يخشى بدوره من امتداد سلطة عبدالعزيز على الساحل مما اضطره إلى التراجع بعد أن ووجه بمعارضة قوية[٢]. واضطر إزاء ذلك أن يتظاهر بأنه قدم ليوفق بين قبائل البدو من آل مرة والعجمان الذين كانوا يتنازعون فيما بينهم وبين زعماء قطر، ولعله فعل ذلك ليظهر أمام السلطات البريطانية بمظهر المحب للأمن والنظام.

وعلى الرغم من فشل محاولة ابن سعود فى قطر إلا أن قوته كانت تزداد يوما بعد يوم حيث اتجه إلى البوريمى، وكانت تلك الواحة قد تخلى عنها السعوديون فى أثناء منازعاتهم الداخلية منذ أكثر من ثلاثين عاما[٣]، كما وجه رسائل إلى جميع رؤساء الساحل العمانى يبلغهم فيها عن نجاحه فى التوفيق بين القبائل وعن أمله فى زيارة أقاليمهم فى الربيع القادم ،ويصف «لوريمار» رد الفعل المنطوى على الترحيب أو الفزع من جانب الزعماء لهذه الأنباء فيقول، لقد تلقى شيوخ الهناوية فى أبوظبى ودبى هذه المراسلات بخوف لأنهم توقعوا تضاؤلا عظيما لنفوذهم. وعلى عكس ذلك تلقى الشيوخ الغافريون من بين هؤلاء الرؤساء هذه المراسلات بتيه وزهو لأنهم كانوا يتطلعون إلى الخلاص من أولوية أبوظبى التى دامت أكثر من عشرين عاما[٤]. أما سلطان مسقط فقد خشى أن يشجع ظهور السعوديين رعاياه من بنى غافر على الثورة عليه فتراسل مع شيخ أبوظبى حليفه

---

(١) الريحانى، نجد الحديث وملحقاتها ص ١٥٤.

(٢) Philby, Arabia p. 191.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٧٥

(٤) Lorimer, Cazetteer of the Persian Gulf vol. I pp. 746 - 747.

وصديقه الهناوى للاتفاق على ما يتعين عمله لوقف السعوديين، ويبدو أن هذه المسألة كانت على جانب كبير من الأهمية الأمر الذى دفع زايد بن خليفة شيخ أبوظبى إلى زيارة مسقط فى نوفمبر عام ١٩٠٥، وقد أعرب كل من حاكم مسقط فيصل بن تركى وشيخ أبوظبى عن مخاوفهما للإنجليز من تلك الرسائل التى بعث بها ابن سعود إلى رؤساء الساحل العمانى، ونتيجة لذلك أرسل برسى كوكس تعليماته إلى الكابتن نوكس الوكيل البريطانى فى الكويت كى يتصل بالشيخ مبارك بوصفه صديقا حميما لعبدالعزيز ويؤكد له أن الحركة التى يقوم بها صديقه بالنسبة لإمارات تربطها ببريطانيا عدة اتفاقيات أمر لا يروق للحكومة البريطانية ولا تنظر إليها بارتياح[١]. والواقع أن الحكومة البريطانية كانت تخشى من عبدالعزيز الذى كان يمثل السلطان العثمانى، ولو من الوجهة الإسمية فى ذلك الوقت، ولذلك طلب كوكس من مبارك أن يستفهم من عبدالعزيز آل سعود عما إذا كان يود أن يستمر فى التمسك بتعهدات أسلافه، وكان كوكس يقصد من ذلك بطبيعة الحال تصريح الإمام عبدالله بن فيصل الذى بعث به إلى حكومة الهند فى عام ١٨٦٦[٢]، وكان ينص على عدم تدخل السعوديين فى شئون الإمارات التى لها علاقة ببريطانيا، وقد أجاب عبدالعزيز مبررا رحلته إلى الساحل بأن كل ما يقصده هو الحصول على بعض الأموال والأسلحة مساعدة له فى حروبه ضد الترك وآل الرشيد[٣].

على أنه عقب انتصار ابن سعود على عبدالعزيز بن متعب آل الرشيد فى القصيم وقتله فى روضه المهنا عام ١٩٠٦، أصبح هو القوة المسيطرة فى وسط الجزيرة العربية وبدأ يفكر جديا فى الحصول على منفذ له على البحر فأرسل وكيله المدعو مسعود بن سويلم إلى البحرين الذى أكد للمقيم البريطانى الكابتن بريدو Bridaeux بأن سيده يجد نفسه قويا لدرجة تمكنه من أن يطرد الأتراك من مقاطعة

(١) Government of India Doc. No. 7 of 1905 Secret, see also Graves, op. cit., p. 104

(٢) سبق الإشارة بالتفصيل إلى ذلك التصريح، انظر الفصل الثانى.

(٣) British Relations With the Wahabees (Ind. Off. Pol. & Ex. Files vol. 37 of 1904, file 1655).

الإحساء وأنه يرغب فى أن يدخل فى معاهدة مع الحكومة البريطانية وأنه يوافق على أن يقوم الإنجليز بتعيين وكيل سياسى فى الإحساء أو القطيف إذا ما قدمت له الحماية من هجمات العثمانيين، وعلى الرغم من أن بريدو لم يشجع تلك المقترحات إلا أن كوكس نظرا لتقديره الحقيقة الواقعة فى أن نفوذ عبدالعزيز قد أصبح الآن سائدا فى أواسط نجد شعر بأنه يجب رسم سياسة فى هذا الشأن لعرضها على الحكومة البريطانية للنظر فيها، وفى ١٦ سبتمبر عام ١٩٠٦ بعث كوكس برسالة إلى حكومة الهند عرض فيها الفوائد التى تنجم عن التوصل إلى اتفاق مع عبدالعزيز وهى :

أولا ـ إن تجاهل محاولات الأمير عبدالعزيز المتكررة لإنشاء صداقة مع الحكومة البريطانية قد يؤدى إلى نظرته العدائية لنا.

ثانيا ـ إن التفاهم معه سيزيل قلق سلطان مسقط وشيوخ الساحل العمانى ويزيد من ثقتهم فى الحكومة البريطانية؛ ويقول كوكس بصدد ذلك : لو أننى استطعت أن أبلغ أمراء الساحل المهادن بأننا على اتفاق معه لانتهى الأمر ولكننى لن أستطيع، ونتيجة لذلك سيظل أولئك الأمراء فى حالة مضطردة من القلق والاضطراب.

ثالثا ـ إن تأييد ابن سعود سيساعدنا على قمع أعمال القرصنة فى المناطق الشمالية للخليج وهى المناطق التى أخذت القرصنة تستفحل فيها نتيجة لنفوذ الدولة العثمانية الواهن.

رابعا ـ إن هنالك دلائل تشير إلى أن تدخل الأتراك فى أواسط جزيرة العرب سيوحد القبائل لمقاومتهم تحت زعامة ابن سعود وإذا لم تبادر الحكومة البريطانية بتأييده فقد يؤدى به الأمر إلى الاستعانة بدولة أخرى[1].

والحقيقة أن كوكس لم يكن يتوقع أن تقبل وزارة الهند أو وزارة الخارجية البريطانية اقتراحه بعقد محالفة مع ابن سعود، وخصوصا وأن الأخير لم يكن يخفى نواياه بمهاجمة الأتراك طالما يستكمل قوته لأن تدخل الإنجليز قد يدعو إلى

(١) British Relations With the Wahabees (Ind. Off. Pol. & Ex. Files vol. 37 of 1904, file 1655).



تكدير صفو العلاقات بينهم وبين الأتراك، وإلى أن يتم التفاهم مع روسيا على فارس ومع تركيا وألمانيا على خط سكة حديد بغداد، كان رأى وزارة الخارجية البريطانية الابتعاد عن الزج بنفسها فى مشاكل جزيرة العرب، ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا ترى أنه لا يمكن أن تضغط على الدولة العثمانية وتمنعها من إرسال قوات لآل الرشيد فى الوقت الذى يظهر فيه الإنجليز صداقتهم لابن سعود، وكان من رأى أوكونور أنه لا يمكن الارتباط مع عبدالعزيز إلا إذا انسحب العثمانيون نهائيا من أواسط نجد، أما مطالب عبدالعزيز بالحماية فإن بريطانيا تغامر مغامرة كبيرة إذا ما ساعدته فى السيطرة على الإحساء والقطيف، ومع ذلك فإن الأمرين على جانب من الخطورة سواء إذا تركت القوة العثمانية فى نجد، وما يؤدى إليه ذلك من تهديد للنفوذ البريطانى فى الكويت والساحل المهادن، أو إذا نجح عبدالعزيز فى ممارسة سيطرته المطلقة على نجد والقطيف والإحساء، ومع ذلك فإنه فى هذه الحالة فقط يمكن أن ترتبط معه بريطانيا بعلاقات خاصة[١].

ورغب كوكس فى أن يبرز لرؤسائه فى حكومتى الهند ولندن النتائج المنطقية للسياسة التى كانت تسير عليها بريطانيا فأخبرهم أنهم فى الواقع لا يستطيعون حماية الزعماء الصغار فى جزء كبير من ساحل جزيرة العرب على الخليج فى الوقت الذى لا يبالون فيه بالأحداث التى تجرى داخل جزيرة العرب، ولا يمكن لمثل هذه السياسة أن تصيب نجاحا إلا إذا شل زعماء أواسط الجزيرة نشاط بعضهم بعضا بانقسامهم كما كان يحدث ذلك فى الماضى، أما إذا وجدوا قائدا فلابد للإنجليز عندئذ من إنشاء علاقات معه وقد ظهر هذا القائد الآن[٢].

مضى وقت طويل والحكومة البريطانية فى لندن تدرس اقتراحات كوكس ولم تنقطع اتصالات عبدالعزيز طوال هذه الفترة بالإنجليز، وقد حدث ذلك فى مرتين كانت الأولى عن طريق قاسم بن ثانى فى أكتوبر عام ١٩٠٦ حيث أبان عبدالعزيز للإنجليز عن طريقه بأن موارد نجد المادية قد استنفدت نتيجة للحروب الأخيرة التى

(١) Government of India to John Morley (Ind. Off. Pol. & Ex. Files vol. I 1907 Doc. No. 28).

(٢) Graves, op. cit., p. 105.

خاصـها مع ابن رشيد والعـثمانيين وأنه بـناء على هذا يفكر فى استعادة الإحـساء والقطيف اللتين يستطيع منهما الحصول على دخـل كبير، وعلى هذا اقترح التفاهم سرا مع بريطانيـا على أن تقدم له حمـاية بحرية إذا نجح فى طرد الأتراك، وأعلن استعـداده بأن يرتبط معها بمعـاهدة على غرار المعاهدات التى عـقدت مع الرؤساء المهادنين وبموافقـته على إبقاء ممثل بريطانى فى بلاده، كمـا أعلن أيضا أنه إذا نجح فى طرد الحامية العثمانية من الإحساء فإنه فى هذه الحالة سيطلب الحماية البريطانية ولكن إذا فشل فى ذلك فإنه لن يخون التعـاهد السرى بإفشائه، ومع ذلك فإنه لن يقوم بهذه المحاولة إلا بعد أربع أو خمس سنوات، وهذا ما حدث تقريبا[1]. والمرة الثانية التى اتصل فيها عبدالعزيز بالإنجليز كانت عن طريق مبارك بن الصباح حيث من المحتمل أن يكون مبـارك قد اقترح عليه أن يدخل تحت الحمـاية البريطانية على شروط منهـا أن يتنازل عن مطـالبه في الساحل المهادن ومـسقط مقابل تـعويضات مالية تدفعها له الحكومـة البريطانية وأن يمنع دخول الأسلحة إلى هذه المناطق، وأن يحتل الإحـسـاء وتساعده الحكومة الإنجليـزية بمنع أى دولة تريد محاربتـه من جهة البحر، وأن تعاونه فى مد سـيطرته داخل جزيرة العرب. ويهمنا أن نذكر أن بعض المصادر أكدت وجود اتفاقية بهذا المعنى[2]. ولكننا لم نجد مـا يؤيد ذلك ويبدو أن الأمر اقتصر على مجرد اقتـراحات قدمت إلى الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت.

وفى مـايو ١٩٠٧ قطعت الحكومـة البريطانيـة هذه المحـاولات حين صرح جـون مورلى (وكـان متوليا وزارة الهند) عن رغـبته فى ألا تنشـأ أية علاقة رسـمـية بأى شكل كان مع ابن سعود لأن الموقف الدولى لا يـسمح بذلك، وكتب إلى حكومة الهند بأن يقتـصر اهتمـامها على السـاحـل دون الداخل. ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية فى الهند لم تقبل بدورها الاقتراحـات السـابقة؛ لأنها خشيت لو استطاع عبدالعـزيز أن يدعم نفوذه على أنقاض السيطرة العـثمانية فى الجزيرة العـربية فإن السعوديين يستطيعون بالتالى تهديد النفوذ البريطانى فى الكويت والسـاحل المهادن،

---

(١) British Relations With the Wahabees (Ind. Off. Pol. & Ex. Files vol. 37 of 1904 file 1655).

(٢) الكتاب الأسود - لم يذكر اسم المؤلف ص ص ٧ - ٨.

وخاصــة لما كان يشك فى ذلك الوقت من احتـمال توطيد عـبدالعزيز علاقـته مع حاكم قطر والمقاطعات المجاورة للإحساء، وأكد جون مورلى أنه من غير المعقول أن تمضى بريطانيـا فى مساندة عـبدالعزيز فى الوقت الـذى تعترف فـيه بسـيادة الباب العالى على الإحساء[١].

وعندما طلب كوكس من حكومته ضرورة الرد على عبد العزيز حتى لايعتبر عدم الرد مجـافاة أو عدم تقدير له اقترحت حـكومة الهند أن يكون الرد كالآتى : «مع رغبة الحكومة البريطانية الشديدة فى توثيق العلاقات الودية مع الأمير طالما هو يحترم مصـالحها ومعاهداتها مع أمراء الســاحل فإنها لا ترى أية ضرورة فى الوقت الحاضر لإعطائه وعدا رسمـيا بحمايته فإن ذلك قد يحرض الحكومـة التركية على مناوءته»، كان هذا هو الرد المقـترح من حكومة الهند ولكن الدوائر البـريطانية فى لندن - بناء على نصيحة أوكونور - أخبرت حكومة الهند بأنها لا توافق على صيغة الرد الســابق على كتـب الأميـر عبـدالعـزيز لأنه يوافق ضمنا عـلى تركيـز سلطة السعوديين، وأنه إذا كان لابد للمـقيم البريطانى فى الخليج أن يعطى جوابا فله أن يبلغ وسطاء ابن سعـود أن مقتـرحات الأميـر تنطوى على اعتبـارات ترى حكومة جلالة الملك استحالة قبولها فى الوقت الحاضر وإذن فليس عليه أن يتوقع ردا[٢].

ويعلق فيليب جريفز Graves مؤرخ حـياة السير برسى كـوكس بأن كوكس كان أول سـياسى بريطانى تنبأ بأن عبـدالعزيز كان يرنو إلى الســيطرة على الجزيرة العربية،وكان أول من قدر أهمية صداقة بريطانيا لذلك الزعيم الذى أصبحت كلمته فيما بعد هى القانون على أكبر أجزاء الجزيرة العربية[٣].

الاستيلاء على الإحساء:

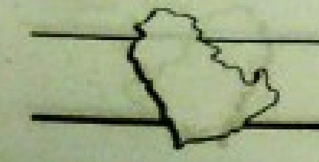
قـضى عبـدالعزيز السنوات بين سنـة ١٩٠٦ وهى السنة التى فشلت فـيهـا محـاولاته الاتصال بالإنجليز وسنة ١٩١٣، وهى سنة استيلائه على الإحـــاء فى

---

(١) Secretary of State of India to the Government General of India in Council. See annex, O'Conor to the Foreign Office No. 19 Ist. April 1907. (Ind. Off. Political and External Files vol. I of 197).

(٢) British Relations With the Wahabees (Ind. Off. Pol. & Ex. Files vol. 37 of 1904).

(٣) Graves, op. cit., p. 105.



شئون داخلية صرفة عاقته عن التطلع إلى الساحل، فبين عامى ١٩٠٩و١٩١٠ واجهته ثورة أسرية من جانب المطالبين بالحكم للفرع الأكبر من أحفاد عمه سعود وقد قام هؤلاء بثورة فى مقاطعتى الحريق والخرج، وفى نفس الوقت كان هناك نزاع بينه وبين شريف مكة الحسين بن على الذى بعث ابنه عبدالله إلى القصيم مطالبا بحقوق بعض القبائل العربية هناك، وقد تم عقد الصلح بين الطرفين على ألا يتعرض ابن سعود لقبائل القصيم وألا يأخذ منهم الزكاة وإطاعة شريف مكة فى كل ما يأمر به حسبما تقتضيه منافع الدولة العلية. على أن أهم ما جاء فى هذا الاتفاق هو السماح لأهل القصيم باختيار حكامهم وأن يدفعوا مبلغا سنويا من المال إلى خزانة الشرافة بمكة[١]. غير أن تلك الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ فبعد رحيل عبدالله اتجه ابن سعود إلى ضم المقاطعات الثائرة وتمكن من سحق الاضطرابات فى كل مقاطعات نجد[٢]، وفى عام ١٩١٣ كان عبدالعزيز قد أصبح قويا لدرجة تمكنه من الزحف على العثمانيين فى الإحساء دون الارتباط بمحالفة مع الإنجليز كما كان يظن ذلك ضروريا من قبل، وتجلت صحة تقديراته فى السهولة التى استسلم بها العثمانيون كما سنوضح ذلك. وتذكر بعض المصادر أن انشغال الدولة العثمانية فى حروب البلقان حول ذلك الوقت كان مما ساعد عبدالعزيز على فتح الإحساء إذ ترتب على تلك الحروب سحب سليمان نظيف بك والى البصرة الاتحادى معظم القوات العثمانية من الإحساء بحيث لم تزد القوات الموجودة هناك على أربعمائة نفر منهم ٩٠ فى القطيف[٣]، كما أن سيطرة العثمانيين على جزيرة العرب لم تكن قائمة على أسس متينة. وهنالك عدة أسباب رئيسية دفعت عبدالعزيز إلى الاستيلاء على الإحساء أهمها حاجته الملحة إلى منفذ لممتلكاته فى وسط الجزيرة العربية، وكانت الإحساء هى المنفذ الطبيعى لنجد الذى تصرّف منه تجارتها. يضاف إلى ذلك أن العلاقات بينه وبين السلطات العثمانية فى الخليج

---

(١) مجلة المنار جـ ١٣ سنة ١٣٢٩ هجرية موافقة لسنة ١٩١٠م ص ص ٧٩٢ - ٧٩٣.

(٢) Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 142.

(١) فون ميكوش، عبدالعزيز ص ص ١٢٢ - ١٢٣، وأيضا سليمان الدخيل، تحفة الألباء فى تاريخ الإحساء ص ٦٢.

بلغت أشد درجة من التوتر فى ذلك الوقت. إذ دأبت هذه السلطات على استفزازه فحرضوا عليه الشريف حسين وابن الرشيد وابن السعدون حاكم المنتفق واستقووا عليه العشائر الكبرى كمطير والعجمان وبجرب فى أطراف الحجاز وكان الثوار من قبائل العجمان الضاربة على حدود الإحساء كثيرا ما يعتدون على القوافل التجارية الذاهبة إلى الكويت أو القادمة ثم يفرون إلى الإحساء، وفضلا عن التحريض الذى كان يلقاه العجمان من السلطات العثمانية فى البصرة كانوا يتلقون تحريضات أخرى من جانب المنافسين من آل سعود. وبالإضافة إلى ذلك كانت الإحساء قاعدة العثمانيين فى الأعمال العسكرية التى كانوا يبعثون منها إمداداتهم لآل الرشيد. والملاحظ أن تحرك عبدالعزيز للسيطرة على الإحساء حدث فى الوقت الذى كانت تدور فيه المفاوضات بين الدولة العثمانية وبريطانيا فى لندن ولعل عبدالعزيز كان يخشى من تنازل الدولة العثمانية لبريطانيا عن سيادتها فى الإحساء ولذلك حاول أن يسبق الإنجليز إليها ليتيح لإمارته منفذا على الساحل فقبل أن توقع الاتفاقية بين الحكومتين سارع عبدالعزيز بضرب ضربته[1]، وبدأ بإيفاد رسله إلى قبائل نجد يدعوهم للتكاتف، ومن المؤكد أنه ارتبط مع الأمير ابن الرشيد فى مهادنة مؤقتة لتأمين ظهره إبان حملته على الإحساء[2]، ويعلل عبدالعزيز فتحه للإحساء بقوله، «إن الدولة العلية غصبت آبائى هذا اللواء بدون مشروع بحجة دعوة عبدالله، ومن بعد أن أخذته لم تحسن إليه صنعا وكان والدى يومئذ ولى العهد بعد عبدالله بن سعود على إمارة نجد التى يدخل فيها هذا اللواء وما يتبعه وعمان وسواحله، ولما اشتد الخصام بين عبدالله وسعود على الإمارة أرسل عبدالله مندوبا إلى بغداد لمفاوضة واليها فى مسألة مع أشقائه، غير أن الدولة وجدت أنه قد آن زمن الاحتلال فوضعت يدها من ذلك الوقت على الإحساء وأبعدت أمراءها عنها مع أنه لم تبدر منهم بادرة تستوجب ما آتته، وليت الدولة احتلت ما يدانى الحسا من البلاد كعمان وغيرها التى تركتها هملا ومكنت الدول الأجنبية من أن تقذف فيها نار الفتن لتحصل على ما تنويه، ثم جاءتنى مضابط فيها تواقيع كثير من

---

(١) مجلة المنار جـ ١٦ سنة ١٣٣١ هجرية ص ص ٧٧٣ - ٧٧٤، تركيا فى بلاد العرب.

(٢) مجلة لغة العرب، «ابن السعود» شباط ١٩١٣.

العلماء والوجوه قائلين إن لم تسعفنا نضطر إلى مالا تحمد عقباه، وفى تلك المطاوى سمعت أن الدولة تنازلت عن حقوقها فى خليج فارس وسواحله فاستندت على مالى من الحقوق الشرعية فى هذا القطر بمنزلة أساس فبادرت إلى تلبية طلب الأهالى ليكونوا فى حرز حريز من تملك أرباب الفساد فيهم وإبعاد الأجانب عن ديارهم»[1].

تحرك عبدالعزيز بن سعود فى أبريل سنة ١٩١٣ متجها نحو الشرق بسرعة فائقة، ففى أول مايو سقطت الهفوف بعد أن خير الحامية العثمانية بين التسليم أو الموت المفاجئ وتلتها القطيف بعد بضعة أيام، وفى غضون الشهر خرج الأتراك من الإحساء بعد أن أعطاهم الأمان فانسحبوا إلى العقير ومنها إلى البحرين. ومن هناك حاولوا مواجهة عبدالعزيز بعد اتخاذهم الجزيرة مركزا لمناوراتهم الحربية وإزاء ذلك احتج عبدالعزيز لدى الإنجليز الذين تغافلوا عن ذلك فكتب إلى الشيخ عيسى يقول: «أيليق بكم تحريض العدو علينا ونحن أصدقاءكم فإذا كنتم لا تتلافون مثل هذه الأعمال فالتبعة فى ما قد يعقبها عليكم»[2]. كما بعث إلى المقيم البريطانى يحتج على ذلك ويطالب مرة أخرى بتأسيس علاقات ودية معه، ويذكر كوكس بصدد ذلك أن عبدالعزيز كتب إليه كتابا وديا وشكا فيه أولا من سماح الإنجليز للأتراك باستخدام البحرين قاعدة لهم ثم استطرد فقال، إنه راغب أشد الرغبة فى أن تربطه بالحكومة البريطانية علاقات ودية وهو يرجو أن يحاط علما بما سيكون عليه موقفنا ويطلب أن يقوم بيننا وبينه تفاهم خالص ومع هذا فهو يلح فى أن يعلم صراحة إذا كنا غير راغبين فى هذه الصداقة ليكون على بينة من أمره ولتبرير السبيل إلى حماية مصالحه[3]. ولعل السبب فى سماح بريطانيا للحاميات العثمانية باستخدام البحرين قاعدة للعمليات العسكرية ضد ابن سعود إلى أنها أرادت إلهاءه بحركات صغيرة خشية أن يتقدم بفتوحاته إلى سواحل الخليج وعلى الأخص فى

---

(١) نص بيان أدلى به الأمير عبدالعزيز آل سعود إلى مندوب جريدة الدستور البصرية أكتوبر ١٩١٣ نقلا عن عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى، شركة الزيت العربية الأمريكية ص ص ٨٧ - ٨٨.

(٢) الريحانى، نجد الحديث وملحقاته ص ١٤٢.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٨٦.

الساحل العمانى، فشجع الإنجليز الحامية العثمانية إثر وصولها إلى البحرين على استرجاع قلعة العقير، وقام العثمانيون بمحاولتهم فعلا ولكن تمكنت قوات عبدالعزيز من هزيمتهم، ومنذ ذلك الوقت أخذت الحكومة البريطانية تغير موقفها بالنسبة لعبدالعزيز وتعمل على اكتسابه إلى جانبها، فلم تجد بدا من التدخل فى الأمر ومنع العثمانيين من الهجوم على الإحساء(١).

تم برحيل القوات العثمانية استيلاء ابن سعود على منطقة من أغنى مناطق الجزيرة العربية وبات متصلا بالعالم الخارجى رأسا فتبدل موقفه كما تبدل الموقف فى الخليج بصفة عامة بدخول هذا العنصر الجديد فى سياسته؛ إذ عد عبدالعزيز باستيلائه على العقير والقطيف بمثابة أمير من أمراء الخليج. ولما كانت مقاطعة الإحساء تعتبر من أبرز المقاطعات التابعة للدولة العثمانية فى الخليج وأهمها فقد اختار عبدالعزيز لها ابن عمه وموضع ثقته عبدالله بن جلوى وكيلا له فيها فأدار شئونها بيد عادلة(٢)، حتى لقد اتفق المؤرخون على أن الإحساء تمتعت بالحكم السعودى باستقرار وأمان تام لم تشهده فى الحكم العثمانى الذى انتشرت فيه الاضطرابات وتمكنت فيه القبائل البدوية أن تكون هى السلطة المطلقة(٣)، ولم يكن للولاة العثمانيين أى سلطان عليها(٤)، وقد استطاع عبدالله بن جلوى أن يجبى الزكاة على صورة منتظمة وكان الناس يقبلون طواعية، كما تؤكد المصادر السعودية، على دفعها مساهمة منهم فى النظام الذى منحهم الأمن والطمأنينة فى ظل حماية الحكومة(٥). ويبدو أن عبدالعزيز كان يأمل من وراء تنظيمه للإحساء أن

---

(١) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية ج ٢ ص ١٤١.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية جـ ١ ص ص ٣٠١ - ٣٠٢.

(٣) Meckie, Hasa - An Arabian Oasis, Geog. Journal vol. IXIII No. 3 March (1924) p. 195.

(٤) عطار، صقر الجزيرة ص ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٥) تذكر المصادر السعودية أن سنة فتح الإحساء تعد عند أهالى شرق الجزيرة من أشهر الأحداث فى تاريخهم الحديث حتى أن كثيرا من الحوادث تؤرخ بها.



توافقه الدولة على تأييد نفوذه فى هذ المنطقة، فقد ذكر فى حديث صحفى له، «أنه لا شك فى أن رجال الدولة يحبذون عملى، ولا سيما إذا علموا أننى قطعت دابر المعتدين وحقنت دماء الأهلين وبسطت أروقة الراحة بين العالمين»[١].

كان طرد الحامية العثمانية من الإحساء أمرا لم تتوقعه الدوائر العثمانية ولا شك أن ذلك الحدث أثر فى مركز الدولة العثمانية عموما قبل عام من إعلان الحرب[٢]، فعندما سددت الضربة كانت كل من إنجلترا والدولة العثمانية مشغولتين فى مفاوضات تهدف إلى تعيين الحد الشرقى للمنطقة التى تحتلها الدولة العثمانية فى الجزيرة العربية على سواحل الخليج. وبينما كان ممثلو الإنجليز والعثمانيين فى لندن يقومون بين عامى ١٩١٢-١٩١٣ بالتصرف فى حدود جزيرة العرب غيابيا على هذا النحو أخذتهم الأحداث التى جرت هنالك على حين غرة، ولعل الشىء الذى يقابل بنوع من التهكم أن فتح عبدالعزيز للإحساء حدث فى الوقت الذى كان فيه حقى باشا فى لندن يبدى شدة تمسك الدولة بها وتوابعها من السواحل العربية الواقعة فى جنوب الكويت، وعلى الرغم من أن توقيع الاتفاقية حدث بعد بضعة أسابيع من فقد العثمانيين للإحساء إلا أنه من العجيب حقا أن الاتفاقية التى وقعت فى يوليو عام ١٩١٣ لم تراع المركز الجديد لعبد العزيز بن سعود بوصفه مسيطرا على أغنى مقاطعة من الأراضى التى تمتد إلى الساحل الجنوبى من الخليج، وبدلا من هذا أشارت الاتفاقية إلى صنجق نجد العثمانى، وكان من المفروض أن الإحساء جزء من هذا الصنجق. وعندما وقعت الاتفاقية لم يكن قد بقى للدولة العثمانية فى هذا الصنجق أية سلطة. ومع ذلك فرغم توقيع الاتفاقية إلا أنها لم تدخل إلى مرحلة التنفيذ قط ولم يكن لها من أثر ملزم لأى طرف فيها[٣]، وقد كتب السير برسى كوكس المقيم السياسى فى الخليج يصف احتلال عبدالعزيز للإحساء بقوله: «لو تم هذا التحول فى أى وقت حتى اللحظة التى بدأنا فيها المفاوضات مع الأتراك

(١) من حديث الأمير عبدالعزيز آل سعود مع مندوب جريدة الدستور البصرية، انظر مجلة لغة العرب تشرين الثانى ١٩١٣ جـ ٥ السنة الثالثة.

(٢) Hogarth, Arabia p. 124.

(٣) انظر الفصل التالى.

على هذه الاتفاقية الودية التى اعترفنا فيها تعيينا وضمنا بأن الإحساء ملك لهم لكان هذا الفتح خليقا بأن يكون مفيدا وذا أهمية لنا ولكن حدوث ذلك الآن جاء غير ملائم إلى حد كبير فنحن الآن فى موقف عسير إزاء عبدالعزيز إذ أننا لا نستطيع مساعدته»[١].

على أنه من الملاحظ أن الدولة العثمانية لم تحاول استعادة الإحساء ويبدو أنها قدرت أخيرا عدم فائدتها لها فضلا عن أن إرسال حملة لاستعادتها تقتضى نفقات طائلة لا يسعها احتمالها وهى فى أزمة مالية شديدة، وأن تسيير قوة صغيرة عليها لهذا الغرض قد يعود بالفشل ويؤدى إلى عواقب وخيمة؛ ثم إن إبقاء حامية عسكرية فى بلاد غير موالية وأهلها نازعون إلى الثورة والمقاومة أمر محفوف بالأخطار، كما أن الجنود الذين تحت تصرف الدولة فى ذلك الوقت كان كلهم من العرب ومعظمهم من عرب العراق، وقد وسعت جمعية الاتحاد والترقى شقة الخلاف بينها وبينهم ونفرتهم منها فكان يبعد عن الظن أن تقوم قبائل المنتفق بمساعدة العثمانيين وشد أزرهم ضد أهل الإحساء، ثم إن قبائل المنتفق كانت لهم مطالب وكانوا ثائرين لأجلها فى ذلك الوقت فلايمكن للحكومة والحالة هذه أن تعتمد على ولاء هذه القبائل وإخلاصها إلا بعد أن تجيبهم إلى مطالبهم، فضلا عن أن أهل الإحساء كانوا يمانعون كل الممانعة فى الرجوع إلى حظيرة الدولة لأنهم خضعوا لها ثلاثة وأربعين عاما ١٨٧١-١٩١٣ فلم يستطيعوا احتمالها. ولم تكن هنالك فائدة من الإحساء فالدولة لا تجبى منها ضرائب ولا تأخذ منها عساكر ولذلك رأت أن تكتفى بأن يقبل عبدالعزيز بن سعود سيادتها الإسمية وأن تصدر إليه فرمانا سلطانيا بذلك إذا كان فى هذا حفظا لشرف الباب العالى[٢].

استقر رأى الحكومة العثمانية إذن على أن تعترف بالأمر الواقع وذلك بعد فشلها عسكريا فى محاصرة ميناء العقير، إذ وقفت الحكومة البريطانية أمامها ولم تسمح لها بإرسال سفن عسكرية بحجة المحافظة على أمن الخليج، كما فشلت

---

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى،ص ص ٨٤٧ - ٨٥.

(٢) جريدة المقطم عدد ٧٥٩٠ فى مارس ١٩١٤.



محاولتها الأخرى فى إرسال جنود على سفينة روسية بقيادة والى البصرة سليمان شفيق باشا، إذ ما كادت هذه القوات تدخل البصرة حتى تفشت بها الأوبئة ففت ذلك فى ساعده واضطر إلى توزيعها على المستشفيات، وحين رأت الدولة العثمانية أنه لا قبل لها بمقابلة عبدالعزيز ولا تسيير جيش عليه وأن جيش العراق كان مشغولا فى ذلك الوقت بإخماد الفتن فى جهات أخرى كالموصل والمنتفق[1]، فقد دفعتها تلك الأسباب إلى اتخاذ سياسة سلمية إزاء عبدالعزيز حيث رأت أن تصالحه وتجعله صديقا لها كما فعلت مع إمام اليمن - قبل ذلك بزمن قليل[2] - كى تستطيع أن تنصرف إلى مشاكلها الأخرى[3]، وأخيرا كان تقدير الدولة أن الوصول إلى تسوية مع عبدالعزيز كفيل بالحيلولة دون تسرب النفوذ الإنجليزى إلى منطقة الإحساء وتجنيب الأمير الارتباط بالحماية البريطانية على غرار ما نسج أمير الكويت وغيره من أمراء الخليج[4]. وفى مايو عام ١٩١٤ وصل السيد طالب النقيب رئيس الوفد العثمانى إلى الكويت لمفاوضة عبدالعزيز فى أمر الإحساء حيث التقى بالأمير السعودى عند قرية الصبيحة (الواقعة بين حدود نجد والكويت) وتفاوض معه على هذه الأمور :

أولا - أن يقبل سيادة الدولة عليه وعلى بلاد نجد.

ثانيا - أن يكون متصرفا للإحساء عشر سنوات من قبل الدولة ويجوز تجديد هذه المدة.

ثالثا - أن يؤدى ستة آلاف ليرة سنويا إلى خزانة البصرة.

رابعا - أن يوافق على أن ترابط حامية عثمانية فى العقير لتحصين القلاع وبسط الأمن فى داخلية البلاد.

خامسا - أن لا يبرم معاهدة مع دولة ما وأن يخضع للمعاهدات التى تعقدها الدولة العثمانية[5].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) محمد رشيد رضا، الوهابيون والحجاز ص ٨٩.

(٣) مجلة المنار جـ ١٦ سنة ١٣٣١، تركيا فى بلاد العرب ص ٧٧٦.

(٤) فون ميكوش، عبدالعزيز ص ١٢٥.

(٥) جريدة المقطم عدد ٧٦٨٢ فى ١٩١٤/٧/١.

ولكن عبدالعزيز رفض هذه الشروط إلا البند الأول منها. وعلى الرغم من أن الشيخ مبارك حاول أن يعرقل سير المفاوضات إلا أن الدولة العثمانية لم تر من صالحها أن تتمسك بتنفيذ الشروط التى يرفضها الأمير وانتهى الأمر بأن اعترفت به واليا على نجد ومتصرفية الإحساء[1]، وأصدر السلطان فرمانا منحه لقب باشا وورد فيه، «إن جلالة السلطان واثق من حمية ابن السعود وصدق عثمانيته وأنه يمنحه سلطة تجنيد الجنود وتسليحهم والمحافظة على الأمن والنظام فى بلاد العرب وإجراء العدل بين القبائل واكتساب ولائها للعرش العثمانى»[2]. كما نص فى ذلك الفرمان أيضا على أن تنتقل ولاية نجد بالوراثة بين أبناء عبدالعزيز، واشترط الفرمان أن يبقى علم البلاد ومصلحة البرق والبريد والطوابع عثمانية وأن تتقاضى الدولة ربع صافى الإيرادات، وتتعهد حكومة نجد بمؤازرة الدولة العثمانية فى جميع محنها[3]. ويقرر شفيق باشا والى البصرة (١٩١٣-١٩١٤) فى مذكراته عن بلاد العرب : «إن هذه التسوية كانت نموذجا صالحا لطريقة الحكم اللامركزى التى كان يجب أن تقررها الدولة فى بلاد العرب منذ وقت طويل»[4].

صدر ذلك الفرمان فى ١٥ مايو عام ١٩١٤، أى بعد عام تقريبا من فتح الإحساء، والجدير بالملاحظة أن الحكومة البريطانية أخذت تستند فيما بعد على أن حاكم نجد قبل بموجب اتفاقه هذا جميع الاتفاقيات الإنجليزية العثمانية التى سبق توقيعها فى عام ١٩١٣ وصار خاضعا لها، غير أن المصادر السعودية تنفى وجود اتفاق من هذا النوع، وتستند فى ذلك إلى أنه لم يعثر فى المحفوظات السعودية على نصوص رسمية تتعلق بالاتفاق العثمانى السعودى المشار إليه. وإن كنا نرى أن قبول ابن سعود للفرمان العثمانى يقضى بوجود مثل هذا الاتفاق، وبالإضافة إلى ذلك فإن شفيق كمالى باشا والى البصرة الذى فاوض عبدالعزيز باسم الدولة

---

(١) Philby, Arabia p. 373.

(٢) جريدة المقطم عدد ٧٦٩٧ فى ١٨/٧/١٩١٤.

(٣) جريدة الأهرام عدد ١٥٩٧ فى ١٧/٢/١٩٢٥ عن مقالة للسيد طالب بك النقيب.

(٤) انظر مذكراتى فى بلاد العرب لوالى البصرة شفيق كمالى باشا نشرت تباعا فى جريدة الأهرام ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ العدد ١٤٥١٠ وما يلى ذلك.

العثمانية أكد أنه قد وقع على اتفاق سعودى عثمانى بصفته المفوض الأول عن الدولة العثمانية وذكر أن المفاوضات والرسائل التى دارت فى هذا الشأن محفوظة لديه. وذكر فى مستهل مذكراته عن بلاد العرب أنه سوف يتعرض لها فيما بعد، ولكن بتتبعنا لهذه المذكرات وجدنا أنها قد توقفت قبل أن يعرض لما سبق أن أشار إليه من هذه الوثائق[١]. وسواء كان هنالك اتفاق من هذا النوع أم لا فذلك أمر قليل الأهمية بالنظر إلى الموقف الذى كان فيه زعماء الجزيرة العربية فى ذلك الوقت فالمنافسات كانت حادة بين عبدالعزيز والشريف حسين وآل الرشيد، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدولة العثمانية لم تحترم اتفاقها مع عبدالعزيز، ففى الوقت الذى كانت لاتزال فيه المفاوضات دائرة فى مؤتمر الصبيحة كان رئيس الوفد العثمانى قد وقع اتفاقية أخرى من ابن الرشيد وعده فيها بإمداده بالأسلحة مما أوغر صدر عبدالعزيز ضد الأتراك[٢].

انجلترا وعبدالعزيز بعد فتح الإحساء:

لا شك أن عبدالعزيز بن سعود بعد فتحه للإحساء قد أصبح فى مركز دقيق وفى ملتقى التيارات السياسية المختلفة، فبريطانيا أضحت جارة له من جهة الشرق فى الخليج ومن جهة الشمال الشرقى فى إمارة الكويت الخاضعة لنفوذها، وهى فى هذه المرة تطلب إليه أن يتعاقد معها وينضم إليها فى سياستها ضد الأتراك، فى الوقت الذى أخذت فيه الدولة العثمانية تتودد إليه فى الظاهر وإن كانت لا تزال راضية عن أعمال خصومه فهى تشجع خصمه ابن الرشيد وتمده بالمال والسلاح، كما أنها تنظر بعين الرضا إلى ما يقوم به من جهة الغرب الشريف الحسين من محاولات يبغى بها التوسع فى نجد. وعلى أى حال فقد وجد عبدالعزيز بعد فتحه الإحساء منفذا إلى البحر وساعده ذلك على الاتصال مباشرة بالسياسة الإنجليزية وأصبح بإخضاع الإحساء لحكمه يشترك اشتراكا فعليا فى توجيه السياسة فى دائرة الخليج فضاعف ذلك من أهميته وخصوصا بعد أن سيطر على ميناءين هامين من موانى الخليج (العقير والقطيف) ومن هنا أخذت السلطات الإنجليزية فى الخليج

---

(١) المصدر السابق.

(٢) Philby, Arabia p. 230.

توجه اهتمامها إليه، والملاحظ أن عبدالعزيز لجأ إلى استشارة صديقه مبارك قبل أن يبدأ اتصالاته بالإنجليز ولكن مـبارك نصحه بأن يبتعد عن ذلك وكان مـبارك يقصد بطبيعـة الحال حصر عبـدالعزيز داخل الجزيرة العربيـة ولكن عبدالعزيز سـرعان ما أدرك ما يرمى إليه مبارك فبدأ يفتح فى الحال المجال لعلاقاته الخارجية[١]. والثابت أن فرنسا قـد تقربت أيضا إلى عبدالعزيز آل سـعود فأرسلت إليه مبعـوثا من قبلها تقابل معه فى الرياض وتباحث معه فى تجارة الأسـلحة وبيعها فى العقير والقطيف على أن تمنحـه مبلغا من المال فـضلا عن تخـفيض ثمن الأسلحـة اللازمة له[٢]، كذلك فتح عـبدالعزيز علاقاته مع السلطـات العثمانية فى البـصرة وبغداد وبادلهم التجارة[٣]. على أنه إذا كـانت الحكومـة البريطانيـة قـد منعت بمقـتضى الاتفـاق الإنجليزى العثمانى الموقع فى يوليو ١٩١٣ من الدخـول فى علاقات دبلوماسية مع ابن سعـود، حيث استقـر الأمر بمقـتضى تلك الاتفاقيـة على أن سلطته فى داخل نجد، إلا أنه وصل الآن إلى الخليج واستولى على العقـير وبذلك تغير الموقف تغيرا تاما، ذلك أنه بظهور عبدالعزيز إلى سواحل الخليج دب الرعب فى قلوب الرؤساء المهادنين فرأت الحكومـة البريطانية أن تتفق معه لإعادة الاطمـئنان إليهم والمحافظة على الهدنة البحـرية وقمع تجارة الرقيق[٤]، وهكذا تسـعى بريطانيـا فى هذه المرة إليه. وعلى الرغم من أن اتفاق بريطانيـا مع عبدالعزيز كان يعنى نقضـا من جانبها لاتفاقيتها مع الدولة العثمانية إلا أنهـا وجدت أن مصلحتها تحتم عليها ذلك، على أن هذه السياسة التى كانت تتجه إليها بريطانيـا لم تلق موافقة إجماعية حتى داخل الحكومة البريطانية نفسها إذ كان معنى ذلك المساس بالدولة العثمانية، غير أن تلك الآراء النظرية لم تحل دون الاتصالات الفـعلية التى أجرتها الحكومة الـبريطانية مع عبدالعزيز إذ لم يكن أمامها سبيل آخر للاختيار[٥]. ذلك أن بوصول عبدالعزيز إلى سواحل الخليج أعرب قاسم بن ثانى حاكم قطر عن خوفـه فى أن يتجه عبدالعزيز

---

(١) Armstrong, op. cit., pp. 96 - 97.

(٢) مجلة لغة العرب السنة الرابعة - العدد الثانى - شباط ١٩١٤.

(٣) Armstrong, op. cit., pp. 96 - 97.

(٤) Graves, op. cit., p. 171.

(٥) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية جـ ١ ص ٣٧٢.

بعد ذلك إلى السيطرة على إمارته ولا سيما أنها كانت تحت النفوذ السعودى على عهد الإمام الفيصل. وقد لقى شيخ قطر فعلا كثيرا من التهديدات من قبل عبدالعزيز حى لقد أصبح من المتوقع أن تنشب الحرب بين الأميرين بين آونة وأخرى، ولكن صادف فى ذلك الوقت وفاة قاسم بن ثانى وخلفه ابنه الذى أبقى علاقات الود مع عبدالعزيز[١]. أما شيخ أبوظبى «حمود بن زايد» فقد أسرع إلى الحصول على الأسلحة بحجة أن عبدالعزيز ربما يتجه إلى غزو مقاطعته كما تفاوض فى عقد محالفة بينه وبين سلطان مسقط فيصل بن تركى وغيره من الزعماء[٢]. ومما يستلفت النظر أن الحكومة البريطانية لكى توقف طموحات عبدالعزيز فى الساحل المهادن اتخذت من مسقط وأبوظبى ودبى وهى بلاد هناوية أداة لمعارضة الحكم السعودى الغافرى على الساحل العمانى المهادن مستغلة فى ذلك التعصب القبلى بالإضافة إلى خوف الزعماء من امتداد السيطرة السعودية إلى مشيخاتهم واتضح ذلك من مراسلات عبدالعزيز إلى سلطان مسقط يطلب منه أن يكون تابعا لإمارة نجد وهدده بأنه سيزحف على عمان إذا لم يقبل ذلك[٣]. ومن المحتمل أن يكون عبدالعزيز قد اتفق مع بعض رؤساء القبائل فى عمان الداخلية المناوئين لحكم السلطان فيصل بن تركى على أن يؤيدوه ويساعدوه بالمال والرجال عند تقدمه لبلادهم[٤]، ومما يؤكد ذلك أنه قد صادف فى ذلك الوقت اشتعال الثورة الأباضية وما أسفر عنها من إعادة بعث الإمامة فى عمان. كما يوجد ثمة احتمال أيضا عن اتفاق عقده عبدالعزيز مع الأمراء الغافريين فى الشارقة وأم القوين ورأس الخيمة ولكننا لم نجد نصوصا خاصة بتلك الاتفاقيات[٥]. أما الحكومة البريطانية فقد لجأت إلى سياسة التهدئة وكسب عبدالعزيز إلى جانبها، فحول نهاية عام ١٩١٣ جرى بين عبدالعزيز وبين الوكيلين السياسيين لبريطانيا فى كل من البحرين والكويت[٦]

---

(١) أحمد على، آل سعود، ص ص ١٣٦- ١٣٧ وكذلك الريحانى، تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٢١٢.

(٢) British Admiralty. A Handbook of Arabia vol. I p. 337.

(٣) الملاحظ هنا أن عبدالعزيز كان يتجه فعلا إلى الاستيلاء على عمان. وقد خص فيلقا من جيشه كونه من البدو والعشائر وأطلق عليه اسم فيلق عمان. انظر مجلة لغة العرب، تشرين الثانى سنة ١٩١٣.

(٤) مجلة المنار جـ ١٦ لسنة ١٣٣١ ص ٥٦٠ «استيلاء ابن السعود على الأحساء».

(٥) مجلة لغة العرب نيسان سنة ١٩١٣.

(٦) كان الوكيل البريطانى للكويت هو الكابتن (شكسبير) الذى سيصبح فيما بعد أول ممثل لبريطانيا فى بلاط عبدالعزيز.

اجتماع ودى فى ميناء العقير وكان الغرض من ذلك الاجتماع التمهيد لعقد اتفاق مع الأمير السعودى ليكون لبريطانيا عضدا فى الخليج ويقف سدا منيعا دون النفوذ الألمانى الذى كان قد ازداد فى العراق حول ذلك الوقت[1]. وتذكر بعض المصادر أن عبدالعزيز قد اتفق مبدئيا مع الممثلين الإنجليز فى العقير على النقاط الآتية[2]:

أولا - تبقى جزيرة البحرين على حالتها الراهنة، أى تحت سيطرة الإنجليز.

ثانيا - تبقى المناطق الداخلية فى عمان لعبد العزيز. وفى اعتقادنا أن هذه كانت وجهة نظر ملائمة لبريطانيا إذ أنها كانت تريد أن تترك لعبد العزيز مهمة القضاء على الثورة القائمة فى عمان.

ثالثا - يتعهد عبدالعزيز بالمحافظة على رعايا الإنجليز وممتلكاتهم.

رابعا - حماية الإنجليز لعبد العزيز من البحر والعمل على منع أى اعتداء يقع عليه، على أن الطرفين قد أخفقا فى الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بمسألة أدخال الأسلحة ومسألة مسقط. والمعروف أن اجتماع العقير لم يفض إلى شىء سوى تأكيد العلاقات الودية بين الأمير والحكومة البريطانية، ويبدو أن عبدالعزيز لم يبلغ فى هذه المحادثات بشىء من المفاوضات الإنجليزية التركية التى كانت دائرة فى لندن والتى كانت تتعامل فيها بريطانيا مع غيره بشأن الأراضى التى فى حوزته. وحتى بعد اتفاق عبدالعزيز مع العثمانيين فى العام التالى ١٩١٤، لم تتعرض العلاقات بينه وبين الإنجليز لعقبات تذكر[3].

وكان لنشوب الحرب العالمية الأولى أثرها فى زيادة اهتمام الإنجليز بالجزيرة العربية حيث وفد الكابتن شكسبير الوكيل البريطانى فى الكويت فى نهاية عام ١٩١٤ إلى الرياض وقد استقبله عبدالعزيز فى عاصمته، وكان الهدف من هذه البعثة تحقيق أمرين : الأول إلهاء السعوديين عن متابعة توسعهم فى الخليج بتوجيههم لمحاربة آل الرشيد، والأمر الثانى إضعاف قوة الأتراك بمحاربة حلفائهم من آل الرشيد[4].

---

(١) الريحانى، تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٢١٢.

(٢) مجلة لغة العرب السنة ٣ المجلد ٨ أبريل سنة ١٩١٤ سنة ١٩١٣.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ٣٧٢.

(٤) بيربى، جزيرة العرب (مترجم) ص ٥١.



وكان شكسبير[١] مزودا بتعليمات من برسى كوكس المقيم البريطانى فى الخليج بأن يستغل طموح الأمير عبدالعزيز فيجعله يعلن الحرب على تركيا على أن تتعهد بريطانيا بمساعدته إذا ما قام بهجوم على الشام أو العراق لتحرير العرب من سيطرة الترك[٢]. وقد كررت له هذه العروض مرتين فى العام التالى. وتؤكد المصادر السعودية أن عبدالعزيز رفض تلك العروض وأفهم الإنجليز أنه يرغب فى إقامة أحسن علاقات الود مع بريطانيا ولكن دون الارتباط بشروط معينة[٣]. ولكننا نرى مع ذلك أن عبدالعزيز كان يريد الارتباط بالإنجليز ويستدل على ذلك من محاولاته السابقة الاتصال بهم ومفاوضته لوكلائهم فى العقير، وفضلا عن ذلك ففى خطاب بعث به شكسبير إلى برسى كوكس فى ١٥ يناير ١٩١٥ وضح فيه صداقة عبدالعزيز لبريطانيا وأنه عاد يطلب عقد معاهدة خاصة؛ لأن حالته غير المعينة تثير حيرته، وأنه قد يجد نفسه مكرها إذا لم تعقد معه معاهدة من هذا القبيل على اصطناع موقف يميل فى الظاهر إلى صالح تركيا[٤]. والواقع أن عبدالعزيز كان يخشى أن تحتل إنجلترا موانى نجد والإحساء باعتبارها من ممتلكات الدولة العثمانية ولذلك كان إلحاحه فى عقد اتفاق تعترف له فيه بريطانيا بأن هذه البلاد بلاده وأنه مستقل فيها[٥]. غير أن المعاهدة التى كان يلح فى عقدها لم تعقد إلا فى ٢٦ ديسمبر عام ١٩١٥ حين اجتمع كوكس بعبدالعزيز فى دارين (بالقرب من القطيف) لتوقيع تلك المعاهدة وقد جاء فيها :

---

(١) يلاحظ أن الدول الأوروبية قد توقفت عن التدخل فى الجزيرة العربية منذ أيام الرحالة الذين ارتادوها فى سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر من أمثال بيرتون Burton ودوتى وبلنت وهيبر Hubert وقد انقضت بعد ذلك عدة سنوات قبل أن يعاود الرحالة الأوروبيون الاهتمام بالجزيرة العربية ويرتادها رحالة آخرون أمثال ليشمان والويس موصل Alois Mosil وشكسبير ولعل الأحداث المضطربة فى الجزيرة العربية كانت عائقا دون قيام أولئك الرحالة بارتيادهم للجزيرة العربية فى خلال تلك السنوات، ولكن نشوب الحرب العالمية الأولى كان دافعا لإنجلترا على وجه الخصوص لمواصلة نشاطها فى الجزيرة العربية حتى تكتسب الزعماء إلى جانبها انظر :

Carruthers, Captain Shakespeare's Last Journey, Geog. Journal vol. lix May - June 1922 pp. 521 - 525.

(٢) Canning, Franco British Rivalry p. 14.

(٣) انظر مقدمة كتاب صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها جـ ١ ص ١٢. وكذلك فون ميكوش، عبدالعزيز ص ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٤) شركة الزيت العربية الامريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ٩١ - ٩٢.

(٥) جريدة الأهرام عدد ١٤٥٩٤ فى ١٣ فبراير سنة ١٩٢٥، الوهابيون والحجاز، مقالة لمحمد رشيد رضا.

أولا ـ تعترف الحكومة البريطانية بأن نجد والإحساء والقطيف وملحقاتها وثغورها على سواحل الخليج كلها تابعة للأمير عبدالعزيز.

ثانيا ـ تلتزم الحكومة البريطانية بمساعدتها لابن سعود ضد أى دولة أجنبية.

ثالثا ـ يتعهد عبدالعزيز بألا يعقد معاهدات أو اتفاقيات مع أى دولة أخرى غير بريطانيا.

رابعا ـ يتعهد بألا يمنح أى امتياز لاستغلال أراضيه لأية دولة غير الحكومة البريطانية.

خامسا ـ يلتزم عبدالعزيز بألا يعتدى على حكومات جيرانه من عرب البحرين أو الكويت أو قطر أو عمان أو رؤساء الساحل المهادن الذين ترتبط معهم بريطانيا بموجب اتفاقيات ومعاهدات خاصة(١). والملاحظ أن هذه المعاهدة قد عدلت فى ١٨ يوليو سنة ١٩١٦(٢)، وظلت سارية المفعول حتى عام ١٩٢٧ عندما استبدلت بمعاهدة جدة.

أما عن الدولة العثمانية فإنها لم تضع الفرصة فطلبت عند نشوب الحرب مساعدة كل من عبدالعزيز آل سعود والأمير ابن الرشيد، وأرادت أن يمدها ابن سعود بمجاهدين يشتركون فى حرب قناة السويس وأن يساعدها أيضا فى صد هجمات الإنجليز على العراق، وأرسل أنور باشا مقدارا من المال والهدايا مع وفد من بغداد إلى الأمير عبدالعزيز ولكن لم تنجح مهمة ذلك الوفد فقد أجاب عبدالعزيز أنه لا يستطيع مساعدة الدولة العثمانية فى الحرب ما لم تكف عن تأييد آل الرشيد. والواقع أن عبدالعزيز كان مقدرا أكثر للقوة البريطانية وخصوصا بعد أن رأى تقدم الإنجليز فى العراق؛ ولذلك أكد لشكسبير أنه ملتزم جانب بريطانيا وقلبه مليء بالسرور من هذه الفرصة التى استوجبت تأسيس علاقات جديدة وصحيحة مع دولة كبريطانيا. وهكذا دخل عبدالعزيز فى قائمة الأمراء الذين

---

(١) محمد رشيد رضا، الوهابيون والحجاز ص ص ٧٣ - ٧٤، انظر أيضا :
Philby, op. cit., pp. 234 - 235.

(٢) Foreign Office, Handbook No. 67 The Persian Gulf p. 76.



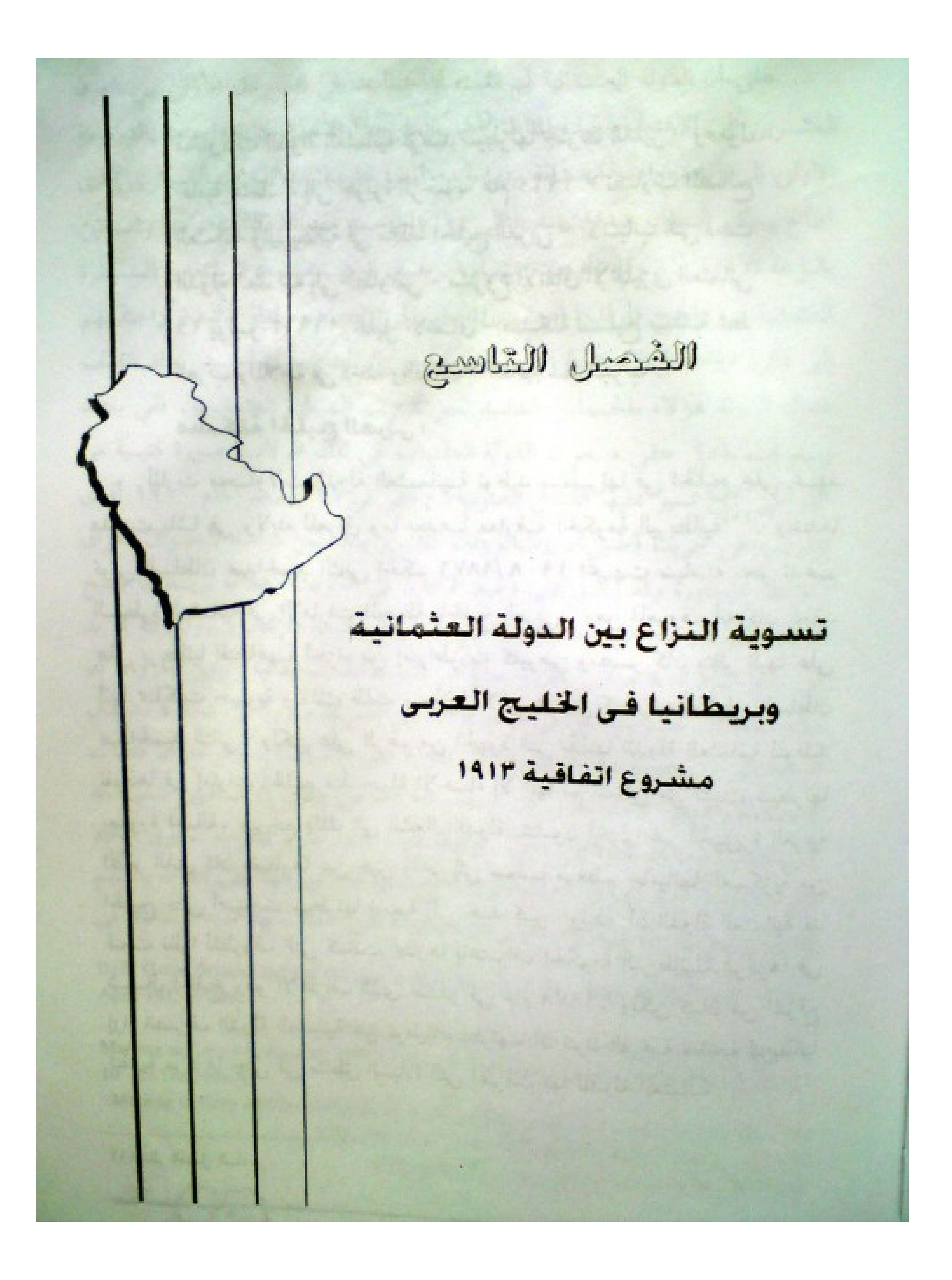
ساعدوا إنجلترا فى إبان الحرب العالمية الأولى. وإن الإخلاص الذى ساند به عبدالعزيز الإنجليز طوال سنوات الحرب ليعبر عنه الديبلوماسى البريطانى السير ريدر بولارد بقوله : «لقد كانت مساعدة ابن سعود قيمة ولو كان تسلم مقدارا أكبر من السلاح لكان حليفا أكثر نفعا».

وقد اجتمعت المصلحة المشتركة بينه وبين الإنجليز على قتال ابن الرشيد فدارت المعركة فى عام ١٩١٥ وأسفرت عن انكسار الجانبين دون أن يفز أحدهما بطائل وقتل شكسبير فى هذه المعركة (جراب)، ويلاحظ أن الدولة العثمانية كانت تساعد ابن الرشيد لحقدها على عبدالعزيز بسبب محالفته للإنجليز[1].

---

(1) Carruthers, Captain Shakespeare's Last Journey, Geog. Journal vol. LI - May, June 1922 pp. 251 - 253.

من المعروف أن عبدالعزيز ابن سعود لم يتخلص من آل الرشيد إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وعلى وجه لتحديد فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ حين أسقط عاصمتهم حائل، انظر حافظ وهبه، خمسون عاما فى جزيرة العرب ص ٢٨.



الفصل التاسع

تسوية النزاع بين الدولة العثمانية وبريطانيا فى الخليج العربى

مشروع اتفاقية ١٩١٣

محاولات الدولة العثمانية توطيد سيطرتها جنوب العقير - وصول حامية عثمانية إلى جزيرة الزخنوية عام ١٩١٠ - تضارب المصالح العثمانية والبريطانية فى منطقة الخليج العربى - الأسباب التى دعت الدولة العثمانية إلى التفاوض - مشروع الاتفاق الإنجليزى العثمانى ٢٩ يوليو ١٩١٣ - تحليل الاتفاق - مشكلة تسليح منطقة شط العرب والملاحة فى دجلة والفرات - اتفاقية شط العرب.

مشكلة الخليج العربى :

أثارت محاولات الدولة العثمانية توطيد سيطرتها فى الخليج على عهد مدحت باشا فى ولايته للعراق وما بعدها معارضة الحكومة البريطانية[١]. وعندما تولى السلطان عبدالحميد الثانى الحكم ١٨٧٦/١٩٠٨ اتجهت سياسته نحو تدعيم السيطرة العثمانية فى الإمارات المحيطة بالخليج العربى. ومن المعروف أنه كان يحقد على بريطانيا اقتطاعها أجزاء من إمبراطوريته كقبرص ومصر كان ينظر إليها على أنها ممتلكات حيوية ولذلك ظلت بريطانيا تلاقى عراقيل كثيرة منذ تولى السلطان عبدالحميد الثانى، ولكن على الرغم من الجهود التى بذلتها الدولة العثمانية لتوطيد نفوذها فى إمارات الخليج منذ حملة الإحساء إلا أنها لم تتمكن من تثبيت سيطرتها بصورة فعالة، ويرجع ذلك إلى انشغال الدولة بشئون أخرى غير الجزيرة العربية الأمر الذى كان يضطرها بين حين وآخر إلى سحب معظم حامياتها العسكرية من الخليج حتى أصبحت سيطرتها إسمية إلى حد كبير. ويبدو أن الدولة العثمانية قد قنعت نظرا للظروف التى كانت تجتازها باعتراف الحكومة البريطانية بمركزها فى شمال الخليج وهو الاعتراف الذى صدر فى عام ١٨٧٨. ولكن كان من المتوقع إزاء انصراف الدولة العثمانية عن توطيد سيطرتها أن تترك الفرصة سانحة لبريطانيا لتقوية مركزها حتى فى مناطق السيادة التى اعترفت بها للدولة العثمانية.

(١) انظر الفصل السادس.

على أن الدولة العثمانية لم تلبث أن عادت فى السنوات الأولى من القرن العشرين إلى الاهتمام بهذه المناطق[1]، ولعل هذا الاتجاه كان راجعا بالدرجة الأولى إلى زيادة أواصر الصداقة بينها وبين ألمانيا على أثر الانقلاب العسكرى الذى أطاح بحكم السلطان عبدالحميد الثانى والذى تزعمه ضباط كان أكثرهم مشبعين بالنزعة الألمانية[2]، وقد اتجهت سياسة رجال تركيا الفتاة إلى تقوية السيطرة العثمانية فى الخليج فأوفدوا أعوانهم للعمل على إضعاف سلطة الشيوخ واجتذابهم إلى فكرة الجامعة الإسلامية التى أخذوها عن السلطان عبدالحميد. وقد اتصف عمال الدولة هؤلاء بالحماس الشديد نحو تدعيم السيطرة العثمانية. ففى بغداد رسم إسماعيل حقى مبعوث الدولة العثمانية فى تلك الولاية صورة كئيبة من الفوضى التى تسير عليها القبائل العربية، وظهر فى ٢٨ ديسمبر عام ١٩١٠ أقوى تقاريره فى جريدة (طنين)، وكان ذلك التقرير يتضمن دراسة لأحوال العراق والمناطق المجاورة وقد ركز على وضع الإنجليز فى الكويت وعلاقة بريطانيا بشيخ المحمرة[3]، ووضح فى ذلك التقرير مبلغ استيائه وكرهه للإنجليز، ورأى أنه لا بد من قمع تجارة السلاح التى تمارس بعلم من السلطات البريطانية. ومن المعروف أن هذه السلطات كان تتساهل فى ذلك الوقت فى حركة مرور الأسلحة لاحتمال استخدامها من جانب سكان هذه المناطق للثورة على الأتراك[4]. والواقع أن كتابات إسماعيل حقى كانت تعبر عن شعور العداء من جانب الاتحاديين للسياسة البريطانية[5]، وكان إسماعيل حقى - وقد عرف بشدة عدائه للعرب - يرى اتخاذ القوة الصارمة ضد القبائل العربية فى الخليج، وإرغام شيوخها على إعلان ولائهم للدولة بالضريبة والتجنيد[6]، غير أن الحماسة التى اتصف بها عمال الدولة فى

---

(١) Bell, Great Britain and the Persian Gulf - Journal of the United Empire Vol. VI. April 1915 p. 276.

(٢) Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century p. 29 .

(٣) Marling to Grey 4 th January 1911 (Gooch & Tomperley op. cit., Vol. 10 Part II pp. 10 - 12 Doc. No. 6) .

(٤) Marling to Grey 29/12/1910 (Gooch & Tomperley,op. cit.,Vol. 10 Part II pp. 9 ff) .

(٥) Ibid., Doc. No. 37 Grey to Lowther 8/8/1911 pp. 51 - 52.

(٦) Ibid., Doc. No. 7 Bertie to Grey 10 October 1910.

رغبتهم تقوية السيطرة العثمانية فى الخليج كان معناها من ناحية أخرى تجدد النزاع بين الحكومتين البريطانية والعثمانية، ويفهم ذلك من التصريحات الصارمة ضد الدولة العثمانية التى أدلى بها كل من اللورد كيرزون نائب الملك فى الهند واللورد لانزدون وزير الخارجية البريطانية. ومما يستلفت النظر أن التقارب العثمانى الألمانى كان كافيا ليخيف الإنجليز إذ ليس من المستبعد، كما قدر البعض، أن تستغل ألمانيا مطالب الدولة العثمانية فى هذه المناطق الحيوية لكى تحصل على ما تشاء من قواعد عسكرية[١]، ومعنى ذلك أنه لم يكن خوف بريطانيا من الدولة العثمانية بقدر ما كان تخوفها من الدولة التى تكمن وراءها وهى ألمانيا[٢]. والملاحظ أن الحكومة البريطانية أخذت تعلق أهمية بالغة على التحركات العثمانية باعتبار أن هذه التحركات تهدد نفوذها فى الخليج وإن كنا فى الواقع لا نرى أن تلك التحركات قد اتخذت الشكل الذى يخيف بريطانيا إلى هذا الحد ولكن الأمر يرجع فى الحقيقة إلى تخوف بريطانيا من قوة الدولة العثمانية الروحية أكثر من قوتها المادية.

على أن الخلاف بين الدولة العثمانية وبريطانيا لم يتخذ صورة جدية إلا فى يوليو من عام ١٩١٠ حينما أرسلت السلطات العثمانية فى البصرة فرقة من الجنود لاحتلال جزيرة الزخنوية، وهى جزيرة صغيرة تقع فى الجنوب الشرقى من ميناء العقير على مسافة عشرة أميال تقريبا[٣]، وقد قامت هذه الفرقة برفع الراية العثمانية، وإزاء ذلك سارعت الحكومة البريطانية بالاحتجاج باعتبار أن احتلال الزخنوية جزء من خطوة تخطوها الدولة العثمانية للسيطرة على ساحل قطر وربما على إمارات الساحل المهادن. وجاء فى الاحتجاج الذى بعث به لوثر Lowther السفير البريطانى فى الأستانة إلى الباب العالى بأن جزيرة الزخنوية تقع جنوب العقير وهو الحد الأقصى للسيادة العثمانية فى الإحساء طبقا لاعتراف الحكومة البريطانية وأن محاولة الدولة العثمانية التقدم فيما وراء هذه المناطق أمر يؤدى إلى إثارة وضع حرج بين الدولتين[٤]، ولكن الدولة العثمانية لم تعبأ باعتراضات

---

(١) Bell, op. cit., p. 267.

(٢) سنعالج هذا الموضوع بقدر أكبر فى الفصل الثانى عشر.

(٣) يقع ميناء العقير فى مقاطعة القطيف التى كانت تابعة لولاية نجد العثمانية فى ذلك الوقت.

(٤) Lowther to Grey 22 Auust 1910 Doc. No. 1 (Gooch & Temperley, op. cit., vol. 10 Part 2 pp. 1/6).

الحكومة البريطانية إذ استمر والى البصرة يعزز الحاميات العسكرية فى الجزيرة واعتبارها مقاطعة عثمانية وأنكر على القنصل البريطانى حقه فى أن يناقش معه هذه المشكلة رسميا أو شخصيا. والواقع أن إصرار الدولة العثمانية على دعم سيطرتها فى الخليج أدى إلى اتجاه الحكومة البريطانية إلى التخلى عن سياسة التهدئة الظاهرة التى اتبعتها مع الدولة العثمانية، تلك السياسة التى كانت فى رأى كوكس غير ذات جدوى؛ وقد علل كوكس رأيه بأن ما يقوم به الاتحاديون من نشاط كفيل بتغيير هذه السياسة[١]. أما عن الدولة العثمانية فقد ذكرت فى ردها على الاحتجاج البريطانى أن ظهور الجنود العثمانيين فى هذه المنطقة أمر لازم لحفظ الأمن بين قبائل الدواسر الذين يترددون على الجزيرة، وكان من المعروف أن الزخنوية تتبع هذه القبائل الموالية لحاكم البحرين. وقد استمرت السلطات العثمانية فى البصرة تجهد للامتداد بسيطرتها جنوبا ويظهر ذلك من تقرير بعث به متصرف الإحساء إلى الباب العالى مؤكدا بأن السيادة العثمانية لا تمتد إلى الزخنوية فحسب، بل على جميع الساحل الواقع جنوب شرقى العقير، كما اتخذ والى البصرة خطوة أخرى أكثر جرأة بأن عمل على تعيين مديرين أتراك فى العديد والوكرة والزبارة وغيرها من المناطق المجاورة على ساحل قطر، وكانت هذه الموانى موضع منازعات سابقة بين حكام قطر وأبوظبى والبحرين، أو بالأحرى بين السلطات البريطانية والسلطات العثمانية فى الخليج[٢]. وقد خشيت السلطات البريطانية أن يكون وجود مديرين أتراك فى هذه الموانى بالإضافة إلى تحركات الدولة العثمانية فى الزخنوية وإكثارها من إرسال الحملات العثمانية بحجة حماية مواسم صيد اللؤلؤ من اعتداءات القبائل المجاورة تمهيدا لتأكيد سيادة الدولة على ساحل قطر، وقد سبق الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية لم تسمح مطلقا بامتداد تلك السيادة، ففى عام ١٨٩٥ كانت المدفعية البريطانية قد عملت على طرد الأتراك من الزبارة بحجة تهديدهم

---

(١) British Relations with Turkey in the Persian Gulf - (Ind. Off. Political and Secret Library B. 161).

(٢) British Relations with Turkey in the Persian Gulf - (Ind. Off. Political and Secret Library B. 181).

للبحرين، وكانت قد عملت قبل ذلك أيضا على ضم العديد لمشيخة أبوظبى. وقد كفت الدولة العثمانية منذ عام ١٩٠٣ عن إنشاء تلك المديريات بسبب الاحتجاجات البريطانية المتكررة، والواقع أن الحكومة البريطانية اعتبرت التحركات التى تقوم بها الدولة العثمانية معارضة لنفوذها فى تلك المناطق، وإزاء ذلك أبلغ لوثر السفير البريطانى فى الآستانة السير إدوارد جرى وزير خارجية بريطانيا فى ذلك الوقت بأنه من الواجب اتخاذ موقفا أكثر حرصا نحو ما تقوم به الدولة من خطط فى مناطق الخليج، وأكد بأن رجال تركيا الفتاة لا يبخلون بالمال ولا بالقوة العسكرية لإيجاد مراكز قوية لهم فى هذه المناطق فهم يعملون على الضغط على القبائل وعزلها من السلاح ليتسنى لهم إخضاعها؛ وذكر لوثر أنه من المحتمل أن يضرب الاتحاديون ضربة قد تكون أشد عنفا وهى إثارة عرب الخليج ضد الإنجليز باعتبارهم أعداء للإسلام، وقد تأكد لديه ذلك من إطلاعه على اقتراح بعث به القنصل العثمانى فى بومباى إلى حكومته وهو يعرض مقارنة بين الطريقة التى اتبعتها بريطانيا فى سيطرتها على الخليج عن طريق الرواتب أو الإعانات التى كانت تدفعها للشيوخ العرب وبين ما تسير عليه الدولة العثمانية من إهمال، وحث التقرير السلطات العثمانية أن تفعل مثل ما تفعله بريطانيا فإن ذلك سيؤدى بها حتما إلى تحقيق نجاح أكبر مما حققته بريطانيا نظرا للروابط الإسلامية بين الدولة العثمانية وعرب الخليج. ويؤكد لوثر أن تنفيذ برنامج الاتحاديين سيؤدى إلى تدهور مصالح بريطانيا فى العالم العربى، وعلى الأخص فى الخليج والعراق، وعلل ذلك بما نشره داود بك ناظر المالية فى جريدة طنين التركية، بأن الاتحاديين سيبذلون أقصى ما فى وسعهم لزيادة قوتهم العسكرية وبالتالى زيادة التوسع فى الممتلكات العثمانية، وأن زيادة الاعتماد المالى للقوة البحرية سيجعل الدولة العثمانية على استعداد أكثر للانتقام من الذين أساءوا إلى أملاكها. وعرض لوثر لتقارير قناصل بريطانيا فى العراق والخليج وعن التهديدات التى يتعرض لها المقيم البريطانى فى بغداد وما يبذله الاتحاديون من محاولات لانتزاع امتيازات شركة لينش، وأوضح أن الآثار التى سوف تترتب على فكرة الجامعة الإسلامية تعد خطرا كبيرا على مركز الحكومة البريطانية فى الخليج، وعن احتمال تدخل الاتحاديين بوصفهم حماة

لفارس، الدولة الإسلامية الضعيفة. ويرى لوثر أن الاتحاديين يتصفون بحماس بالغ وأنه من الحكمة ألا تعمل الحكومة البريطانية على إثارة أعصابهم سواء بالحملات الصحفية أو بالمراسلات الرسمية بما يؤكد تفوق النفوذ البريطاني في العراق والخليج إذ إن مثل ذلك قد يدفع بهم إلى مزيد من المحاولات التي يقومون بها لإضعاف المركز البريطاني في الخليج(١). وإن كان من الممكن لبريطانيا أن تكتفي بالاحتجاج على المعاملة السيئة التي يلقاها رعاياها في بغداد، وعن نقض السلطات العثمانية للوضع القائم في الخليج وعما تقوم به الصحافة التركية وأعضاء مجلس المبعوثان من تحد خطير للسياسة البريطانية(٢). ويمضي لوثر في تقريره بتحليل ادعاءات الدولة العثمانية على الخليج، وقد ذكر عن الكويت أن الدولة العثمانية لا تترك أية مناسبة دون التأكيد بأن هذه الإمارة جزء متكامل منها، فالعلم العثماني يرفع عليها ولقب الباشا يمنح لحاكمها، ولكن الحكومة البريطانية لا ترى في ذلك أكثر من مظهر روحي في حين تؤكد الدولة العثمانية تبعية الكويت وأن شيوخها كانوا في مناسبات كثيرة يعلنون ولاءهم لها. وتؤكد أنه في أثناء حملة الإحساء عام ١٨٧١ سمح شيخ الكويت للقوات العثمانية بعبور مقاطعته، بل وساهم في هذه الحملة مساهمة فعالة. أما فيما يختص بقطر والبحرين وبقية إمارات الخليج فإن الدولة العثمانية تستند في محاولاتها السيطرة على تلك المناطق إلى ادعاءات تاريخية ترجع إلى أوائل القرن السادس عشر حينما قام القائد العثماني بيري باشا بضم جوادور على ساحل بلوخستان وأبحر في الخليج مجبرا قبائل الساحل على الاعتراف بالخليفة العثماني، هذا فضلا عن اعتقاد العثمانيين بأنهم حماة لجميع المسلمين في الجزيرة العربية والخليج(٣). وأوصى لوثر بضرورة عقد معاهدة مع الشيخ قاسم بن ثاني، ومن المعروف أن بريطانيا قد فكرت في ذلك فعلا على أثر إلغاء منصب مدير الوكرة التركي منذ عام ١٩٠٣، وكانت التبريرات لعقد هذه

---

(١) Lowther to Grey 28 August 1910 (Gooch & Temperley, op. cit., vol. 10 Part 2 pp. 1-6).

(٢) Lowther to Grey 23 January 1911 (Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II Doc. No. 8 pp. 18-19).

(٣) British Relations with Turkey in the Persian Gulf - (Ind. Off. Political and Secret Library B. 181).

المعاهدة أنها لازمة لامتداد النفوذ البريطاني ليشمل الساحل المهادن والبحرين، بالاضافة إلى أن عدم ارتباط قطر بمعاهدة مع بريطانيا يلقى صعوبة بالغة على السفن البريطانية التى تقوم بقمع القرصنة على الساحل وإلى عدم مقدرتها على حماية مصائد اللؤلؤ فى البحرين والتى تتعرض دوما لإغارات متكررة من جانب بعض القبائل البدوية على حدود قطر. على أن الأهم من ذلك كله هو موقف شيوخ آل ثانى الموالين لعبد العزيز آل سعود ويعتنقون الدعوة الوهابية. ولذلك قدرت حكومة الهند أن الاحتمال قوى فى أن يتجه الأتراك إلى عزل الشيخ قاسم بن ثانى وتسليم مقاليد قطر إلى شيخ آخر معادى للسعوديين. ولذلك رأت أن تنظم عقد معاهدة مع قاسم بن ثانى لكى تحتاط لمثل ذلك الاحتمال[١]، ولكن معارضة السير نيقولا أوكونور السفير البريطانى فى الآستانة حالت دون ذلك.

وأخيرا يختتم لوثر تقريره بقوله : إنه إذا كان تصريح اللورد لانزدون الخاص بالخليج والذى أدلى به فى مجلس اللوردات فى مايو عام ١٩٠٣[٢]، كان يقصد به تهديد روسيا أو أية قوة أخرى غير تركيا، فإن تركيا أصبحت الأن أكثر نشاطا بعد أخذها قروضا من فرنسا وبعد مساعدة ألمانيا لها فى تقوية أسطولها، وعلى ذلك فإنه من المحتمل ظهور سفن حربية تركية فى الخليج تحمل العلم العثمانى، وسيكون لظهور هذه السفن تأثيرا أشد لدى القبائل العربية عن غيرها من السفن الأوروبية الأخرى، وأن تركيا سوف تنجح حتما فى مسعاها نظرا للروابط الدينية والروحية التى تربط بينها وبين عرب الخليج. وفى ذلك الوقت أيضا كان اللورد هاردنج نائب الملك فى الهند يعمل على مواجهة العثمانيين، وكان من رأيه نقض الاعتراف بأية سيادة للدولة العثمانية على منطقة الخليج بأسرها. وكان يرى أن الاعتراف البريطانى بما للعثمانيين من سيادة على الكويت سيؤدى إلى تشجيع تركيا وألمانيا للتقدم لتهديد غيرها من الإمارات كقطر والبحرين، وعلى ذلك فقد كان يؤكد على ضرورة استخدام القوة فى أية محاولة تقوم بها الدولة العثمانية للامتداد

(١) British Relations with Turkey in the Persian Gulf - (Ind. Off. Political and Secret Library B. 151).

(٢) انظر الفصل الحادى عشر.



بسيطرتها. كما أشار بوجوب حماية شيخ الكويت دوما حتى لا يؤدى إهمال تقديم الحماية له إلى فقد ثقته بالحكومة البريطانية[١]. وكان من رأى هاردنج عقد معاهدة مع شيوخ آل ثانى على غرار المعاهدات التى عقدت مع أمراء الساحل المهادن وذلك لوقف التوسع العثمانى. ومن الملاحظ أن موضوع فرض الحماية على قطر كان قد أثير قبل ذلك فى عام ١٩٠٢ عندما تقدم الشيخ أحمد بن ثانى بناء على رغبة أخيه قاسم بطلب الحماية البريطانية، ولكن لم توافق الحكومة البريطانية حرصا على إبقاء الوضع الراهن بينها وبين الدولة العثمانية وخاصة أنه فى العام التالى تم انسحاب الأتراك من ساحل قطر وإلغاء المديريات التركية فى موانى الوكرة والغديد. ولكن إزاء عودة هذه المديريات فى أغسطس سنة ١٩١٠ ظهر اقتراح هاردنج بعقد معاهدة مع شيخ قطر، غير أن كوكس عارض هذه الفكرة مؤكدا أنه لافائدة من ذلك إن لم يطرد الأتراك أولا من هذه المناطق حتى لا يكون شيخ قطر تحت التهديد العثمانى مما يؤدى إلى عدم جدوى ما يعقد معه من معاهدات[٢].

وبينما كان الموقف يتأزم بين الدولة العثمانية وبين الحكومة البريطانية ظهر واضحا أن الدولة العثمانية لم تكن لتستطيع أن تواصل سياستها ضد بريطانيا فى منطقة الخليج، وربما رأت بسبب متاعبها مع إيطاليا فى ليبيا وبسبب ما تصادفه من مشاكل فى البلقان ومتاعبها مع روسيا، فضلا عن أن الجيش العثمانى كان لا يزال تحت التنظيم الألمانى، أنه لابد أن تنقضى سنوات عديدة قبل أن تستطيع الدولة توجيه سياستها إلى هذه المناطق البعيدة، ولذلك فقد كان رجال الدولة من الاتحاديين يحبذون أن تسوى الدولة العثمانية مشاكلها مع بريطانيا بالطرق السلمية أملا فى الحصول على تأييد من الحكومة البريطانية إزاء ما تصادفه من مشاكل[٣]. وأنه فى سبيل الحصول على هذه التسوية كانت الدولة العثمانية مستعدة لأن تتنازل

(١) Hardinge to Nicolson 29 March, 1911 - (Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II Doc. No. 25 p. 38).

(٢) British Relations with Turkey in the Persian Gulf - (Ind. Off. Political and Secret Library B. 161).

(٣) Graves, The Life of Sir Percy Cox p. 136.

لمصلحة بريطانيا عن امتيازات محسوسة وخصوصا فى مناطق مثل الخليج، ومن ناحية أخرى كانت تعلق أملا بالغا على أنه من الممكن أن تحل الأوضاع لصالحها فى حالة توصل كل من إنجلترا وألمانيا إلى اتفاق خاص بسكة حديد بغداد؛ ذلك لأن الدولة العثمانية كان تربط بين تدخل بريطانيا فى الخليج، وفى الكويت على وجه الخصوص،وبين منافستها لألمانيا[1].

وتسجل الفترة الواقعة بين انتهاء الحرب البلقانية وابتداء الحرب العالمية الأولى اتجاه الدولة العثمانية إلى تسوية جميع خلافاتها مع الدول الأوروبية الأخرى. وكان حقى باشا ناظر الخارجية العثمانية على رأس القائلين بضرورة التسوية السلمية للخلافات للوصول إلى اتفاق مع هذه الدول وعلى الاخص مع بريطانيا، ولهذه الأسباب بدأت سلسلة من المفاوضات بين الحكومة العثمانية وكل من روسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا من جهة، وبين كل واحدة من الدول المذكورة والدول الأخرى من جهة ثانية[2]، وانتهت المفاوضات بالتوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقيات سنتناول منها الاتفاقيات الخاصة بموضوع دراستنا. والجدير بالذكر أن الاتجاه المعقد الذى سارت فيه هذه المفاوضات لم يعرف إلا منذ عام ١٩٣٨ عندما نشرت الحكومة البريطانية القسم الثانى من المجلد العاشر من السلسلة الرسمية للوثائق البريطانية بشأن أسباب الحرب العالمية الأولى ١٨٩٨-١٩١٤. بإشراف المؤرخين الكبيرين جوش وتمبرلى Gooch & Temperley. والوثائق التى طبعت فى هذا المجلد من المؤكد - فى تقديرنا - أنها تقدم سجلا يكاد يكون تاما للمفاوضات التى دارت فى ذلك الحين. على أنه مما يستلفت النظر أنه بينما كانت سياسة الدولة العثمانية فى الآستانة تميل إلى التفاوض كانت سياسة ولاة الدولة من الاتحاديين فى البصرة وبغداد تتصف بالتحمس الشديد والرغبة فى تدعيم السيطرة العثمانية فى الخليج. وبينما كانت الدولة العثمانية ترغب فى الوصول إلى تسوية مع الحكومة البريطانية كانت ألمانيا تعارض ذلك تماما، والجدير بالذكر بصدد ذلك

(1) Lowther to Grey 22 August 1910 (Gooch & Temperley,op. cit., vol. 10 Part II Doc. No. 1 P. 16).

(٢) الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية ص ص ٢٠١ - ٢٠٢.

أن الدولة العثمانية قد ارتبطت مع ألمانيا باتفاقية وقعت في ٥ مارس سنة ١٩٠٣ كانت تنص على عدم عقد معاهدة من جانب الدولة العثمانية مع أية دولة أخرى دون الحصول على موافقة من ألمانيا، ولذلك احتج السفير الألماني في الآستانة لدى الباب العالي عن اتجاه تركيا إلى التفاوض مع بريطانيا(١). على أن الذي أدى إلى سرعة إقبال الدولة العثمانية على الاتفاق مع بريطانيا يرجع بصفة خاصة إلى نشر محادثات بوتسدام Potsdam، وقد أثار نشر تلك المحادثات استياء الدولة العثمانية البالغ إذ جرى في مؤتمر بوتسدام مناقشة الأوضاع بين القيصر الألماني والقيصر الروسي دون استشارة ألمانيا للحكومة العثمانية. وقد انتهزت بريطانيا فرصة إساءة الثقة بين الدولة العثمانية وألمانيا لكي تحصل على تسوية بينها وبين الدولة العثمانية في الخليج. ولا شك أن الدولة العثمانية كانت على استعداد للتساهل مع بريطانيا وخاصة أنها كانت تخشى أن تصل كل من ألمانيا وبريطانيا إلى تقرير الأوضاع في الخليج دون الرجوع إليها كما حدث في مؤتمر بوتسدام بالنسبة لروسيا. وقد ذهب بعض الساسة الإنجليز إلى حد المطالبة بإثارة حرب أعصاب مع الدولة العثمانية حتى لو أدى الأمر إلى تظاهر بريطانيا بدخولها في محادثات مع ألمانيا وذلك لإجبار الدولة العثمانية على التفاوض معها(٢). غير أن الحكومة البريطانية كانت تقدر من ناحية أخرى أهمية الوصول إلى اتفاق مع تركيا إذ إن عقد اتفاق مع ألمانيا لن يؤثر على المصالح المتبادلة بين بريطانيا والدولة العثمانية في منطقة الخليج(٣).

استمرت المباحثات الإنجليزية العثمانية أكثر من سنتين من فبراير عام ١٩١١ إلى يوليو عام ١٩١٣، وقد أدرجت المسائل التي ستبحث في مؤتمر لندن تحت العناوين الآتية :

(١) Bertie to Grey 10 th October 1910 (Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II Doc. No. 2 p. 7).

(٢) Lowther to Grey 22nd March, 1911 Gooch & Temperley,op. cit., vol. x Part II pp. 34 - 35).

(٣) Ibid., p. 36.

أولا : خط سكة حديد بغداد وكان فى ذلك الوقت موضوعا للمباحثات الإنجليزية الألمانية.

ثانيا : المصالح المتبادلة بين بريطانيا والدولة العثمانية فى منطقة الخليج.

ثالثا : زيادة الرسوم الجمركية التركية فى ولاية بغداد والتى كانت حسب نظام الامتيازات الأجنبية السائدة تتطلب موافقة الحكومات الأجنبية التى يعنيها الأمر. وقد بدأت أولى هذه المحادثات بين بريطانيا والدولة العثمانية فى فبراير ١٩١١[١]، وفى ١٧ أغسطس عام ١٩١٢ أعلن السير إدوارد جرى فى مجلس العموم البريطانى بأن المفاوضات بين الحكومتين تسير فى تقدم وإن كان موقف الموظفين الرسميين فى العراق لا يزال ضد الحكومة البريطانية[٢]. والواقع أن المفاوضات قد مرت بمراحل كثيرة من التعثر ويرجع ذلك إلى إصرار بريطانيا على عدم الاعتراف بأكثرمن ميناء العقير نهاية للنفوذ العثمانى فى الخليج. وقد أشارت الحكومة البريطانية بصدد ذلك فى مذكرتها الرسمية إلى حكومة الباب العالى بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩١١ إلى ما سبق أن أكده ناظر الخارجية العثمانية زيور باشا للسفير البريطانى فى الأستانة فى عامى ١٨٧١، ١٨٧٢ بأن الباب العالى لا ينوى التدخل مطلقا للحصول على سيادة فى البحرين ومسقط وغيرها من الإمارات المهادنة، وأضافت المذكرة على أنه بعد ذلك التاريخ لم تراع الدولة العثمانية تأكيداتها فكانت تعمل على الامتداد بسيطرتها إلى جنوب العقير فى الوقت الذى تتعامل فيه بريطانيا مع شيوخ هذه المناطق التى تتعرض للتحركات العثمانية، فالبحرين ترتبط ببريطانيا بعلاقات بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر ١٨٠٥ وأعقب ذلك عقد عدة اتفاقيات مع شيوخها منذ عام ١٨٢٠ خاصة بالقضاء على القرصنة وتجارة الرقيق وتنظيم وراثة الحكم وحماية الإمارة مما تتعرض له من تهديدات خارجية، أما فى مسقط ومشيخات الساحل العمانى فإن الحكومة البريطانية كانت ولا تزال تعمل على المحافظة على الهدنة البحرية وتأمين التجارة

---

(١) Memorandum Communicated to Tewfik Pasha No. 34,The Respective Interests of Great Britian & Turkey in the Region of the Persian Gulf, July 29, 1911 and July 18, 1912.

(٢) Gooch & Temberley, op. cit., vol. x part II pp. 45 - 48 , 78 - 79, Graves, op. cit., p. 136.

المشروعة لجميع الدول وحماية رعاياها الهنود فى تلك المناطق، وعلى ذلك فإن الحكومة البريطانية لا يمكن أن توافق على أى تنظيم أو اتفاقية بينها وبين الدولة العثمانية من شأنها تحديد السلطة التى مارستها ولا تزال تمارسها. وأنكرت المذكرة البريطانية الادعاءات العثمانية فى هذه الإمارات وأعلنت أنها ستقاوم بالقوة المسلحة أية محاولات تبذلها الدولة العثمانية للوصول إلى تلك المناطق. أما بالنسبة لإمارات الخليج الأخرى فقد اقترحت بريطانيا أن أى اتفاق يتم بين الحكومتين يجب أن ينص على طرد العثمانيين نهائيا من البحرين وتوابعها وكذلك من شبه جزيرة قطر التى لشيخ البحرين مطالب هامة عليها. أما الكويت فإن الحكومة البريطانية لا تعترف مطلقا بتبعيتها للدولة. وقد اعتمد المفاوضون الإنجليز على ما جاء فى تقرير "بلى" من أن لبريطانيا علاقات وثيقة بشيوخ هذه الإمارة، وذلك على الرغم من عدم وجود معاهدات خاصة بذلك حتى عام ١٨٩٩. وكان بلى قد كتب منذ عام ١٨٦٦ عن مزايا حكم شيوخ الكويت وعن تأثير ذلك الحكم الممتاز فى تجارة الخليج وعن أهمية إبقاء علاقات ودية مع أولئك الشيوخ. ولذلك فإن بريطانيا كانت تقدر أنها لو أهملت الكويت وتركتها للدولة العثمانية فسيؤدى ذلك إلى الإضرار بمركزها فى الخليج[١]. والواقع أن الكويت عدت شوكة خطيرة فى جنب الدولة العثمانية حيث أدى اتضاح علاقة بريطانيا بالإمارة إلى توجس الدولة العثمانية بشأن أهداف بريطانيا فى العراق على الرغم مما كانت تؤكده الحكومة البريطانية من أن علاقتها بالكويت لا تتعدى أكثر من خوفها على وقوع الإمارة فى أيدى دولة أجنبية أوروبية[٢]. وفى مذكرة رسمية من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الهند عرض جرى لعلاقة بريطانيا الطويلة بالكويت وعن أسباب توثق هذه العلاقة فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكان من رأيه أنه لا ينبغى إطلاقا أن يترك الشيخ إلى تركيا فإن ذلك سيترتب عليه خسارة كبيرة وإضرار بمركز بريطانيا؛ إلا أنه رأى فى حالة إشراك بريطانيا فى سكة حديد بغداد فإن ذلك سيؤدى إلى وضع خاص فى الكويت وعليه فإنه لا مانع تحت هذه الظروف فقط

(١) Memorandum by Sir Balinston Hyith (Interview with Hakky Pasha 29 December 1910) Gooch & Temperley, op. cit., vol. 10 Part II. pp. 13 - 16

(٢) Ibid.

من الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت على أن يترك للإمارة حرية التصرف فى شئونها الداخلية، كما يلتزم الشيخ بدفع زكاة سنوية للدولة العثمانية وتكون ممتلكاته فى البصرة ضمانا للحكومة العثمانية فى ذلك، وكان من رأى اللورد جرى أن شيخ الكويت سيوافق على هذا الوضع طالما أنه قد قبل لقب القائمقام، فضلا عن أنه كان يرغب فى أن تنتهى سكة حديد بغداد إلى الكويت لما يحتمل أن يجنيه من فوائد مادية كثيرة[١]. وفى ١٨ يوليو عام ١٩١٢ أشار السير إدوارد جرى فى مذكرة أخرى بعث بها إلى توفيق باشا السفير العثمانى فى لندن إلى التصريح الإنجليزى الذى صدر فى سبتمبر عام ١٩٠١ ووافقت عليه الحكومة العثمانية بأنه طالما أن الحكومة العثمانية لا ترسل قوات إلى الكويت وتحترم الوضع الراهن فإن إنجلترا لن تحتل الإمارة، ومع ذلك أشار جرى إلى أنه لا يجد مانعا من الاعتراف بالسيادة العثمانية وبأن الشيخ قائمقام للدولة على شريطة الاحتفاظ بالوضع الراهن واعتراف الدولة العثمانية من جانبها بحيوية جميع الاتفاقيات والمعاهدات التى عقدتها بريطانيا مع شيخ الكويت وعلى الأخص بأن جزيرتى وربا وبوبيان يدخلان ضمن حدود الإمارة، وأن تقوم الدولة بسحب حامياتها العسكرية وموظفيها من الإمارة. وبالنسبة لمشاكل الخليج الأخرى فإن الحكومة التركية عليها أن تعترف بحق بريطانيا فى حراسة الخليج ومسحه وأن توافق على الإجراءات التى تتخذها الحكومة البريطانية فيما يختص بقواعد الحجر الصحى[٢]. والجدير بالذكر بصدد ذلك أن منطقة الخليج كانت تعانى الكثير من سوء الأحوال الصحية فكانت تنتشر الكثير من الأوبئة (الكوليرا - الملاريا - والطاعون) وساعد على سرعة انتشار هذه الأمراض عدم وجود تنظيمات صحية خاصة بقواعد الحجر الصحى حتى إلى السنوات القليلة التى سبقت نشوب الحرب الأولى، وكانت النظم الصحية تحت إدارة الدولة العثمانية وبريطانيا، غير أن الإجراءات التى كانت تقوم بها الدولة العثمانية لم تكن سليمة حيث أجمع الكثير من القناصل الأوروبيين فى موانى

(١) F. O. to I. O. 2/1/1911 Doc. No. 7 see Gooch & Temperley, op. cit., vol. 10 Part II pp. 16 - 17.

(٢) Grey to Tewfik 18/7/1912 Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. 78 - 79.

الخليج بأن الطريقة التى يسير عليها مجلس الصحة فى الأستانة تعرقل التجارة بينما لا تأتى بنتائج فعالة فى تحسين الأحوال الصحية ومكافحة الأوبئة[1]. ولعل مما تجدر الإشارة إليـه أن مشكلة الحجر الصـحى كانت موضع خـلاف بين بريطانيا والدولة العثمانية منذ سنوات كثيرة سبـقت ذلك إذ كانت السلطات العثمانية تفرض حجرا صحيـا على جميع السفن الآتيـة من الخليج عند مرورها فى الموانى العثـمانية فى البحر الأحـمر، بينما كانت تكتفى قـبل حملة مدحت باشا على الإحساء بفرض هذا الحجر على السفن الآتية من الفاو والبـصرة، ولكن بتطور الادعاءات العثمانية على الخليج أصبـحت تعمل على فرض هذا الحـجر على جميع السـفن الآتية من موانى الخليج رغم احتـجاجات الحكومة البريطانية بأن لدى هذه السـفن الشهادات الصحية الخاصة بها[2]. ولذلك اشترطت الحكومـة البريطانية أثناء مفـاوضاتها مع الدولة العثمانية أن تكون هذه الإجراءات من اختصاصها بمفردها.

وفى رد على مذكرة الحكومة البريطانية بعث به توفيق بـاشا السفير العثمانى فى لندن[3]، ركز فـيه بصفـة خاصة على وضع إمـارة الكويت فاحـتج على عدم اعتراف الحكومـة البريطانية بتبعيـتها للدولة العثـمانية ثم تساءل عن الوضع الراهن الذى تشترط بريطـانيا ضرورة إبقائه فى الكويت مشـيرا إلى أن الوضع الراهن فى نظر حكومته هو الوضع الذى ارتبطت الدولة بالاحتفاظ به بموجب تصريح سبتمبر عام ١٩٠١ وليس الوضع الذى أوجدته الاتفـاقية السرية التى عقـدتها بريطانيا مع شيخ الإمـارة فى عام ١٨٩٩؛ إذ إن الدولة لم تعتـرف من ناحيتـها بذلك الوضع الذى وجد لمصلحة بريطانيا بمقتضى الاتفاقـية سالفة الذكر. ومضى توفيق باشا فى إثبات أحقـية الدولة على الكويت فأكـد أن أسرة الصباح كانت فـى كل عصورها تابعة للدولة الـعثمانيـة، وكان معظم حـكامها يحـملون لقب القائمقـام. أما عن عبدالله الثـانى الصباح (١٨٦٦-١٨٩٢) فقد اشتـرك بل وخدم فى عام ١٨٧١ فى

(١) Foreign Office, Handbook No. 67 the Persian Gulf. p. 28.

(٢) وثائق القاهرة؛الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية حافظة رقم ٢٦.

Sir Henry Eliot to Earl of Derby Consular No. 68 (Extract) Quarantine in Red Sea against Persian Gulf ports 18 July 1898.

(٣) Aide - Memoire communicated by Tewfik Pasha, Annexes "Katr - Kuwait, Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II pp. 60 - 65.

صفوف الجيش العثمانى كتابع من أتباع الدولة، وأن العلم العثمانى الذى يرفع على الكويت أمر اعترفت به الحكومة البريطانية، وفى جميع المراسلات التى كان يبعث بها شيوخ الكويت إلى ولاة البصرة كانوا يعتبرون أنفسهم فى كل مناسبة أتباعا مخلصين للسلطان، وكانوا يوقعون مراسلاتهم بلقب قائمقام، وأخيرا كانوا يلحون على ولاة البصرة منحهم براءات لهم ولأفراد أسرهم بأنهم مواطنين عثمانيين، أما عن السكان سواء كانوا من التجار أو من عامة الشعب فكانوا يوجهون التماساتهم فى مناسبات عديدة إلى السلطات العثمانية على أساس أنهم رعايا عثمانيين. وقد أكد توفيق باشا تبعية الكويت لولاية البصرة وعلل عدم وجود قوات عثمانية فى الكويت بأن هذا لا يعنى مطلقا أن السيادة العثمانية ليست قائمة وقال إنه لا يعتقد بوجود حاجة للاحتفاظ بقوات عسكرية فى الكويت نظراً لوجود معسكرات عثمانية على مسافة ١٥٠ ميلا جنوب الإمارة، كما أن الدولة العثمانية لا تحتفظ بقوات مسلحة فى كثير من البلاد العربية الواقعة تحت حكمها مثل اليمن وعسير؛ ولكن هذا لا يعنى عدم اعتراف تلك المناطق بسيادة السلطان عليها. وتعرض توفيق باشا بعد ذلك إلى حدود إمارة الكويت فذكر أن الحدود التى تدعيها الحكومة البريطانية والتى تتكون من منطقة مساحتها ١٦٠ ميل عرضا و١٩٠ ميل طولا غير مقبولة حيث إن منطقة نفوذ الشيخ تمتد من الشمال الغربى إلى الجنوب فيما يلى الكاظمة والجهراء ولا وجود لنفوذ الشيخ فى الجنوب مسافة تزيد عن عشرين كيلو مترا بالقرب من قبيلة العجمان. وأخيرا لا يمكن اعتبار الكويت سوى قائمقامية عثمانية وأن إدارتها معهودة إلى الشيخ مبارك المعين بمقتضى مرسوم شاهانى قائمقاما على هذه الإمارة. على أننا نلحظ فيما ذكرناه تناقضا واضحا للسياسة العثمانية فهى من جهة تحاول إثبات تبعية الكويت لها ومن جهة ثانية تحاول الانتقاص من حدود الإمارة إذا لم تنجح فى تحقيق ادعاءاتها!

وعلى الرغم من تلك الخلافات فقد أعرف توفيق باشا بأن حكومته تود الوصول إلى تسوية مع بريطانيا فى الخليج وأنه يرى أنه ليست هنالك ثمة صعوبة للوصول إلى اتفاق فيما يختص بالبحرين وقطر ولكن قد يختلف الأمر بالنسبة

(١) Aide - Memoire commnuicated by Tewfik Pasha Annexes Katr - Kuwait, Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part. II P. 60 ff.



للكويت بالنظر إلى ما للدولة من حقوق واضحة عليها. وطلب توفيق باشا أن تبعث الحكومة البريطانية بنسخ من الاتفاقيات التى عقدتها مع الكويت وغيرها من الإمارات حتى تتم المفاوضات بطريقة سليمة لأن الدولة العثمانية تجهل ما ورد فى هذه الاتفاقيات، وأكد توفيق باشا بأنه ليس من اتجاه حكومته التنازل عن أى جزء من أجزاء الخليج وأن الدولة العثمانية لا ترغب فى أن ترى أية قوة أخرى غير بريطانيا فى مياه الخليج، وأن كل ما يهم حكومته ألا تكون الكويت مستودعا لتوزيع الأسلحة على الثائرين ضد السلطان. وأخيرا اقترح توفيق باشا أن تعقد تسوية خاصة بهذا الموضوع مع الحكومة البريطانية على الأسس الآتية :

أولا : يبقى النفوذ العثمانى على بوبيان والجزائر المجاورة لها فى شمال الكويت.

ثانيا : تستمر بريطانيا فى التمتع بالمزايا الاقتصادية والسياسية فى الكويت، ويعنى ذلك أن الدولة العثمانية كانت تسلم بجميع المعاهدات والاتفاقيات التى عقدتها بريطانيا مع الكويت.

ثالثا : تعترف الحكومة البريطانية بتبعية الكويت للدولة العثمانية وخضوعها لولاية البصرة. وهكذا يتضح لنا تخبط السياسة العثمانية إذ كيف يمكن التوفيق بين خضوع الإمارة للدولة العثمانية وبين اعترافها بجميع الاتفاقيات التى ربطت الكويت ببريطانيا ربطا محكما؟!.

رابعا : تطبيق القوانين العثمانية على الإمارة تطبيقا عمليا[1].

وفيما يتعلق بالامارات المجاورة للكويت أشار توفيق باشا إلى أن السيادة العثمانية كانت ممتدة فى جميع الأوقات على شبه جزيرة قطر، أما فيما يختص بجزائر البحرين فإن الحكومة العثمانية على استعداد لكى تتنازل عن سيادتها على هذه الجزائر تحت هذه الشروط :

أولا : ألا يتدخل القناصل الإنجليز فى شئون البحرانيين الموجودين فى أقاليم الدولة العثمانية.

---

(1) Aide - Memoire commnuicated by Tewfik Pasha 15/4/1912 Gooch & Temperley,op. cit., vol. x part. II pp. 65 - 66.

ثانيا : تخفيض الضرائب التى يقوم بتحصيلها شيخ البحرين على مصائد اللؤلؤ وقوارب الصيد نظرا لتردد رعايا الدولة العثمانية على تلك المصائد.

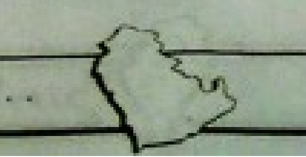
ثالثا : اعتبار جزيرة الزخنوية جزءا من صنجقية نجد العثمانية.

وقد أحالت الحكومة البريطانية المقترحات العثمانية إلى لجنة خاصة، برئاسة السير أرثر هرتزل Hirtzel[1]، وعضوية المستر باركر Parker لوضع تقرير عما ورد بها. وفى تقرير هذه اللجنة، أشارت إلى جميع إمارات الخليج وعما ينتظر أن توضع تسوية بشأنها بين الحكومتين وذهبت اللجنة إلى أنه ينبغى أن لا تعقد الحكومة البريطانية أى اتفاق مع الدولة العثمانية طالما كانت الحاميات العثمانية باقية فى جزيرة بوبيان وغيرها من الأماكن التى اقتطعتها الدولة العثمانية من الحدود الشمالية للكويت، أما فميا يختص بشبه جزيرة قطر فقد أشارت اللجنة إلى أن المفاوضين العثمانيين أعربوا عن الصعوبة التى تواجههم فى إقناع مجلس المبعوثان العثمانى بتنازل الحكومة العثمانية عن هذه الإمارة وأن ذلك سيثير الرأى العام العثمانى فى الوقت الذى لم تكد تفيق فيه الدولة من فقدها لطرابلس. وعلى الرغم من اقتناع اللجنة بوجهة النظر هذه إلا أن موافقتها على اعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية سيثير من ناحية أخرى ثائرة حكومة الهند والسلطات البريطانية فى الخليج، ومع ذلك فإنه يجب تحت هذه الظروف الأخذ بوجهة نظر العثمانيين والاعتراف بتبعية قطر للدولة العثمانية على أن تلتزم الحكومة العثمانية من جانبها بما سبق أن أدلت به من تأكيدات سابقة بأنها لا تنوى مطلقا الحصول على سيادة على البحرين أو مسقط أو القبائل المستقلة على الساحل العربى للخليج[2].

وفيما يختص بالبحرين أشارت اللجنة فى تقريرها بضرورة خضوع رعايا البحرين للحماية القنصلية البريطانية فى أقاليم الدولة العثمانية، وأن يبقى النفوذ البريطانى سائدا على هذه الجزر، وأخيرا أشارت اللجنة إلى نقاط أخرى لم تتناولها

(1) Joint Minutes by Sir A. Hirtzel & Mr. Parker on Tewfik Pasha Memorandum Communicated on 15/4/1912 Gooch & Temperley, op.cit., pp. 70 - 73.

(2) Parker to Dejevad Bey April 18, 1912 Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II Doc. No. 48 p. 66.



المذكرة العثمانية ورأت ضرورة التعرض لها عند توقيع تسوية بين الحكومتين، ومنها ضرورة إبقاء ضباط إنجليز فى الخليج وأنه لا ينبغى الموافقة على مطالب الدولة العثمانية بالاشتراك مع بريطانيا فى أعمال الحراسة فى الخليج إذ إن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى توطيد أقدامها، وعليه فلابد من تذكير الدولة العثمانية بتصريح اللورد لانزدون فى مجلس اللوردات الصادر فى ٥ مايو عام ١٩٠٣.

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة أجابت الحكومة البريطانية بمذكرة بتاريخ ١٨ يوليو عام ١٩١٢[1] ردا على مذكرة توفيق باشا حيث أكد السير إدوار جرى أن حكومته تقرر أنه قبل حملة مدحت باشا على الإحساء لم يكن هناك على الساحل العربى للخليج أى مظهر من مظاهر السيادة العثمانية، وفى الوقت الذى لا تمانع فيه الحكومة البريطانية فى الاعتراف بالسيادة العثمانية على الأراضى الواقعة بين الحدود الجنوبية للكويت إلى العقير إلا أنها لا تستطيع أن تعترف بالادعاءات الواردة فى المذكرة العثمانية بامتداد السيطرة العثمانية جنوب العقير، واقترح جرى أن تتركز المفاوضات بين الحكومتين على النقاط الآتية :

(أولا) يجب أن يخرج الأتراك فورا من شبه جزيرة قطر بما فى ذلك مدينة البدعة، وهى المدينة التى وصلت إليها القوات العثمانية عند حملة مدحت باشا.

(ثانيا) تؤكد الحكومة البريطانية الحكم المحلى لشيخ الكويت وتعترف به قائمقاما وأنه خاضع للسيادة العثمانية، على أنها تهتم بجزيرتى وربا وبوبيان وترى ضرورة اعتبارهما داخلتين ضمن حدود الكويت، وأن تنسحب الحاميات العثمانية من هذه المناطق.

غير أن حقى باشا، المفاوض العثمانى فى لندن، لم يوافق على هذه المقترحات، وقدم من جانبه مقترحات أخرى قبلت كأساس للمناقشة. ومما يستلفت النظر أن وجهات النظر العثمانية والبريطانية كانت تتعارض فيما يختص بموضوع السيادة العثمانية الإسمية على الكويت Suzerainty وبين السيادة الفعلية -Sovereig

(1) Grey to Tewfik Pasha, Memorandum Enclosed to Doc. No. 50 Baghdad Railway, The Respective Intersets of Great Britain and Turkey in The Region of the Pasian Gulf. Gooch & Temberley op. cit., vol. X. Part II pp. 78 - 79.

nity. وعلى الرغم من أن الأمر قد استقر على الاعتراف بالسيادة الاسمية للدولة العثمانية على الكويت وأن الإمارة تشكل قضاءً عثمانيا إلا أنه ظهر خلاف آخر حول مدى سلطة الدولة العثمانية فى التدخل فى شئون الإمارة، فبينما كانت الحكومة البريطانية ترى أن تمتنع الدولة العثمانية عن التدخل فى الشئون الداخلية ومنها مشكلة الوراثة والشئون الخارجية كان حقى باشا يرى قصر عدم تدخل الدولة فى الشئون الداخلية دون الخارجية، وأن تقوم الحكومة العثمانية بالتصديق على ما يعقده شيخ الكويت من اتفاقيات أو معاهدات اقتصادية أو سياسية. وأخيرا، طالب حقى باشا بتنظيم وراثة العرش فى أسرة الصباح، ولكن جاء اعتراض الحكومة البريطانية لأن من شأن ذلك تدخل الدولة العثمانية فى الشئون الداخلية للكويت، فضلا عن أنه مناقض لسياسة الحكومة البريطانية التى تعترف بالحاكم الفعلى بحكم الواقع بصرف النظر عما إذا كان من نفس الأسرة أو غيرها[١].

وتنقسم اتفاقية الخليج التى وقعت من قبل إبراهيم حقى باشا عن الدولة العثمانية والسير إدوارد جرى عن الحكومة البريطانية فى ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ إلى خمسة أقسام[٢]. فتعالج فى القسم الأول الكويت، حيث تتناول وضع الإمارة وحدودها، وكانت الكويت بارزة حينئذ كمحطة نهائية محتملة لسكة حديد بغداد، فنصت على اعتبارها قضاءاً مستقلا عن الدولة العثمانية، وأن يمارس شيخ الكويت فى إمارته إدارة مستقلة تحت السيادة العثمانية[٣]. ونصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن يرفع شيخ الكويت العلم العثمانى، ولكن تضاف كلمة الكويت على أحد جانبية إذا أراد الشيخ ذلك، كما تعهدت الدولة العثمانية ألا تعمل على تجنيد أحد من رعايا الكويت النازلين فى العراق ولا تأخذ من صياديها رسوما، كما تمتنع عن اى تدخل وخصوصا فى فترة خلو مقعد الإمارة، وأن تكتفى فقط بإصدار فرمان ينص على من يخلف الشيخ، كما يجوز لشيخ الكويت أن يعين

(١) Baghdad Railway and the Persian Gulf. The Negotiations with Hakki Pasha. Report by Mallet & Hirtzel 3/5/1913 Gooch and Temperley,op. cit., vol. x Part II pp 114 - 116.

(٢) Convention Concernant le Golf Persique cf. Gooch & Temperley,op. cit., vol. x part II pp. 190- 194 & Huerwitz. op. cit., vol. I pp.;

(٣) F. O. Handbook No. 67, The Persian Gulf p. 90.

مبعـوثين فى مقاطعات الدولة العثـمانية لرعاية مصـالح رعاياه، ولا يجوز للدولة احتـلال أى جزء من الإمارة. ونصت المادة الثـالثة على اعتـراف الدولة العثـمانية بحيوية جميع المعاهدات والاتفاقيات التى عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا فى ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ و٢٤ مايو سنة ١٩٠٠ و٢٨ فبراير سنة ١٩٠٤. ومن المعروف أن هذه الاتفاقـيات كانت سرية، ولذلك قـبل أن توقع الاتفاقيـة الانجليزية العثمـانية طلبت الحكومة العثمانية من الحكومة البريطانية أن تمدها بنسخ من هذه الاتفاقيات، وفعلا بعث السير إدوارد جرى إلى توفـيق باشا بنسخ منها بالإضافة إلى المعاهدات الأخرى التى عقدتها الحكومة البريطانية مع شيوخ البحرين[١]. وقد أكدت بريطانيا أن لهـا علاقـات طويلة مع أولئك الشـيوخ، وعلى أثر ذلك أكـد حقى باشـا فى تصـريح سرى أن حكومـته لـن تعقـد مع شيخ الكويـت أية معـاهدات مناقضـة للاتفاقيات الموقعة بينه وبين بريطانيا[٢].

وقد تعهدت الدولة العثمانيـة أيضا بأنها لن تتنازل لأية دولة عن أية مقاطعة فى الخليج، وأن تسلم تسليـما مطـلقا بالمصـالح البريطانيـة، وأن كل ما تهـتم به الحكومة العثـمانية ألا تصبح الكويت مسـتودعا لتوزيع الأسلحة والذخـائر الحربية التى قد تستخدمها بعض القبـائل العربية للانفصال عن السلطان، كما وافقت على الاعتـراف بما استـحوذته الحكومة البـريطانية أو بما استحوذه رعـاياها من أراضى بموجب تنازل من شيخها. أما الحكومة البـريطانية فقد تعهدت فى المادة الرابعة من الاتفاقية الانجليزية العثمانية بأنه طالما لايحدث أى نقض من جانب الدولة العثمانية للوضع الراهن فى الكويت كـما هو محدد بتـلك الاتفاقية، فـإنها من جانبـها لن تحدث أى تغـيير فى عـلاقتهـا بالإمارة ولن تعلن عليـها الحمـاية أو ترسل قوات لاحتلالها[٣].

وللمادتين الخامسة والسابعة من هذه الاتفاقية أهمية خاصة، إذ إنهما يحددان حدود الإمـارة، فنصت هاتان المادتان على أن يمـارس شيخ الكويت سـيطرته فى

(١) Gonvention Concernant le Golfe Persique, Gooch and Temperley, op. cit., vol. x part II P. 190 FF.

(٢) Grey to Tewfik 24 October 1911, Gooch & Temberley, op. cit., vol. X. Part II pp. 195 - 196.

(٣) Declaration Secrete de Hakki Pasha, Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II p. 196.

المقاطعات التى تكّون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير وجزر وربا وبوبيان وفيلكة والمقتة وأم المراديم مع الجزر الأخرى، والمياه التى تحتويها هذه المنطقة فى الحد الشمالى والقرين فى الحد الجنوبى، ويعنى ذلك خروج أم القصر وسفوان من حدود الإمارة، وكانت هاتان المقاطعتان كما ذكرنا موضوعا لمطالبة شيخ الكويت[1].

وتعرضت المادة الثامنة من الاتفاقية لسكة حديد بغداد وعلاقتها بالكويت فنصت على أنه فى حالة مد خط بغداد - البصرة إلى الخليج وتكون نهايته الكويت أو أى مكان آخر ضمن الحدود المعينة للإمارة، تتفق الحكومتان عما يتخذ من الإجراءات لحماية الخط المنشىء[2]. أما فيما يختص بتسليم المجرمين اللاجئين فى الكويت إلى السلطات العثمانية، وهو أمر كانت تلح الدولة العثمانية على ضرورة النص عليه فى الاتفاقية، فقد كان من رأى حقى باشا أن يلتزم شيخ الكويت بتسليم السلطات العثمانية فورا الأشخاص الفارين من المحاكم العثمانية. ولكن الحكومة البريطانية لم تأخذ بوجهة النظر هذه، وادعت أن مبدأ تسليم اللاجئين أمر رفضه شيوخ الكويت فى الماضى، حينما كان يلتجىء إلى الكويت الأشخاص الفارين من سلطات البصرة، فضلا عن أن عملية تسليم الاجئين ضد التقاليد المعمول بها فى بلاد العرب إذ ليس من عادة العرب تسليم من يلجأ إليهم. واستشهدت بريطانيا على ذلك بحادثة وقعت فى عام ١٩٠٤ حينما حدث اعتداء من جانب بعض القبائل العربية فى الإحساء على أحد تجار البحرين وقتله، وعندما طلبت السلطات الإنجليزية تسليم المجرمين أجابت السلطات العثمانية بأن المجرمين التجأوا لدى إحدى القبائل العربية وليس من الممكن تسليمهم، ومع ذلك فقد اقترحت بريطانيا ما يأتى :

أولا : أن يقتصر التسليم على رعايا الدولة العثمانية المتهمين فى قضايا جنائية.

---

(1) Huerwitz, op. cit., vol. I p. 270 see also Dickson, Kuwait & Her Neighbours pp. 147 - 148.

(2) Earle Meade, Turkey, The Great Powers and The Bagdad Railway p. 255.

ثانيا : أن يأتى طلب التسليم مباشرة من الباب العالى وليس من السلطات العثمانية فى البصرة[1]. وأخيرا، استقر رأى الحكومة البريطانية على أن تستخدم ما فى وسعها لكى تجعل شيخ الكويت يقوم بطرد المجرمين الفارين من السلطات العثمانية من مقاطعاته على أن تقوم السلطات العثمانية فى المقابل بطرد مجرمى الكويت الملتجئين إلى الأراضى العثمانية. وقد استخدم لفظ «طرد» بدلا من «تسليم»، ومع ذلك فقد جاءت الاتفاقية خلوا من هذا الشرط لرفض شيخ الكويت الموافقة عليه[2].

ومما يسترعى الانتباه فى هذا القسم من الاتفاقية الخاص بالكويت أن الحكومة البريطانية أبدت تساهلا ملحوظا إذا ما قيس بالأقسام الأخرى التى تناولتها الاتفاقية، ولذلك علقت الحكومة البريطانية موافقتها على هذا القسم بالذات على عدة شروط، منها أن تتنازل الدولة العثمانية عن حق مراقبتها على القروض المصرية[3]، ومن ذلك أن يعمل الباب العالى على إلغاء الفرمان الصادر فى ٧ أغسطس عام ١٨٧٩ بالنسبة للخديو، وأن يترك له حرية التصرف بمقتضى الفرمانات الصادرة فى ٢٥ سبتمبر عام ١٨٧٢ و ٨ يونيو عام ١٨٧٣(*)، وذلك لإصلاح الشئون الداخلية فى مصر[4]. ومهما يكن من أمر فإن النص على تبعية الكويت للدولة العثمانية الذى ورد فى هذه الاتفاقية لم يلبث أن انتهى حين آزرت الكويت بريطانيا عند نشوب الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية، ووقع الشيخ مبارك تعهدا بأن يقوم بمهاجمة بعض المواقع العثمانية فى الخليج العربى وجنوب العراق وإغلاق ميناء الكويت لإحكام الحصار على المقاطعات العثمانية فى العراق[5].

---

(١) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II p. 144.

(٢) Note by Captain Wilson regarding the proposed provision for the exrtadition from Koweit of persons wanted by the Turks 10/6/1913. Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. 146 - 147.

(٣) جريدة المقطم عدد ٧٣٤٥ فى ٢٦ مايو ١٩١٣ (اتفاقية الكويت وعلاقتها بمصر).

(*) عقب عزل الخديو إسماعيل سنة ١٨٧٩، حاول الباب العالى إحكام سيطرته على مصر، فبادر إلى إلغاء فرمان ١٨٧٣ بما كان فيه من امتيازات وخاصة فيما يتعلق بإباحة القروض الخارجية وأصدر فرمانا آخر سنة ١٨٧٩ يحد من سلطة الخديو فى عقد هذه القروض.

(٤) Gooch & Temperley,op. cit.,vol. x Part II p. 233.

(٥) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ص ١٥٤.

أما شبه جزيرة قطر فقد عولجت فى القسم الثانى من الاتفاقية، وقد اختلف الأمر كثيرا عنها عما كان عليه الحال بالنسبة للكويت، إذ تنازلت الدولة العثمانية عن حقوقها فى السيادة عليها، ونصت على أن يحكم الإمارة شيخ مستقل من آل ثانى ويتوارث خلفاؤه الحكم من بعده، كما نص فى مادة أخرى على أن تتعهد الدولة العثمانية بعدم سيطرتها على قطر، وفى نظير ذلك تعهدت الحكومة البريطانية بألا تؤيد شيخ البحرين إذا ما حاول الاستيلاء عليها. كما تعرض هذا القسم من الاتفاقية أيضا إلى صنجق نجد العثمانى، فنص على أن حدود ذلك الصنجق تنتهى جنوبا إلى مواجهة جزيرة الزخنوية التى تدخل ضمن حدوده، وقد اعترفت الحكومة العثمانية بخط يمتد إلى الجنوب رأسا من الطرف الأقصى للخليج المواجه لجزيرة الزخنوية باعتباره خطا يفصل نجد عن شبه جزيرة قطر. ولا شك أن استيلاء الأمير عبدالعزيز آل سعود على الإحساء ١٩١٣ قد شجع الدولة العثمانية على إقرار ذلك الوضع. ولما كانت جزيرة الزخنوية التى استقر الأمر على أنها تدخل ضمن حدود صنجق نجد يدعى شيخ البحرين لنفسه فيها ادعاءات كثيرة، فقد توسطت الحكومة البريطانية على أساس أن تدفع الحكومة العثمانية ألف جنيه لشيخ البحرين، وذلك فى مقابل تنازله عن جميع ادعاءاته، وقد تحقق ذلك فعلا بمقتضى تصريح خاص ألحق بالاتفاقية[١]. ولكن اشترط على أن تسمح السلطات العثمانية لرعايا البحرين بزيارة الزخنوية لأغراض الصيد أو التجارة، وأن يقيموا هناك بحرية تامة دون مطالبتهم برسوم جديدة. ولعل مما سهل للحكومة البريطانية عقد هذه الاتفاقية الخاصة بقطر والنص فيها على ضرورة خروج الأتراك من شبه الجزيرة أن الشيخ قاسم بن ثانى أخذ يتصرف فى الفترة السابقة لتوقيع تلك الاتفاقية بكيفية جعلته مستقلا عن الدولة العثمانية استقلالا يكاد يكون تاما[٢]، وذلك على الرغم من أن الحامية العثمانية كانت لا تزال مرابطة فى بلدة الدوحة، وعلى الرغم مما كانت تشير فيه المطبوعات الرسمية العثمانية إلى قاسم باعتباره قائمقام قضاء قطر فى صنجق نجد العثمانى. ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن لتسلم بالمنزلة التى حازتها الدولة العثمانية فى قطر، ولذلك أصرت عند توقيع

(١) Declaration Secrete de 6 May 1913. Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. 109.

(٢) انظر الفصل السادس الخاص بالتوسع العثمانى فى الخليج.

الاتفاقية على أنه من الأمور المهمة لتسوية مشكلات الخليج خروج الأتراك نهائيا من قطر[1]. والواقع أن مرحلة جديدة فى العلاقات بين قطر والحكومة البريطانية بدأت بتوقيع هذه الاتفاقية، فعندما قامت الحرب أسرعت السفن البريطانية بإجلاء ما بقى من فلول القوات العثمانية فى الدوحة. ووقع الإنجليز مع عبدالعزيز آل سعود، بوصفه وريثا لأشلاء الدولة العثمانية فى مناطق الخليج، معاهدة فى عام ١٩١٥ أشير فيها إلى شيخ قطر بأنه تحت حماية الحكومة البريطانية.

أما القسم الثالث من الاتفاقية فقد عالج البحرين حيث أعلنت الدولة العثمانية تنازلها عن كافة حقوقها فى جزائر البحرين بما فيها جزيرتى لبنا العليا ولبنا السفلى، كما أقرت بأن رعايا البحرين يعدون بمثابة أجانب فى المقاطعات التابعة للدولة العثمانية لا يحق للدولة تجنيدهم أو إجبارهم على دفع الضرائب، وأن الذى يشرف على مصالحهم هو القنصل البريطانى فى بغداد، ويلاحظ أن الحكومة البريطانية استطاعت فى نظير ضمان قرض للحكومة الفارسية أن توقف اعتراضاتها على حقوق القنصل البريطانى على رعايا البحرين وعرب الساحل المهادن[2]. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد نفت رغبتها فى ضم البحرين إليها إلا أنها عملت فى نفس العام الذى وقعت فيه على الاتفاقية إلى تطبيق القانون المدنى والجنائى الخاص بالهند على جزيرة البحرين Behrein Order in Council وقد نصت المادة الثانية عشرة من هذا القانون على تطبيق القوانين البريطانية السارية فى الهند على البحرين وأن تعتبر هى وغيرها من إمارات الخليج وجنوب الجزيرة من مجموعة الممتلكات البريطانية[3].

وفى القسم الرابع عالجت الاتفاقية وضع بريطانيا فى الخليج، وقد وافقت الدولة العثمانية على أن تسمح لبريطانيا باتخاذ ما تراه من إجراءات لتنفيذ المعاهدات البحرية وتعترف الدولة العثمانية من جانبها بأهمية ما تقوم به بريطانيا

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ٣٠٤ - ٣٠٥.

(٢) Graves, op. cit., p. 164.

(٣) Adamyiat, op. cit., p. 190.

وألا تعارضها فى القيام بحراسة الخليج أو مسحه أو فيما تتخذه من إجراءات خاصة بالحجر الصحى أو الإبقاء على سريان المهادنات البحرية[١].

أما القسم الخاص والأخير فقد نص على أن تقوم لجنة بترسيم الحدود المختلفة التى أشارت إليها الاتفاقية فى المادتين الخامسة والسابعة وهى الخاصة بإمارة الكويت وصنجق نجد، وأن يلحق ما تتخذه اللجنة من قرارات فى نصوص الاتفاقية، ولكن من المعروف أن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون قيام هذه اللجنة[٢].

ورغم الامتيازات التى تحصلت عليها بريطانيا فى هذه الاتفاقية إلا أن «تساهل» بريطانيا مع الدولة بشأن الكويت كان هدفا لاحتجاجات شديدة من جانب بعض الرسميين الإنجليز، وعلى الأخص السير بيرسى كوكس المقيم البريطانى فى الخليج الذى كتب فى ذلك الصدد إلى حكومة الهند معلقا على الاتفاقية بقوله : «إننى أعتقد أننا قد وصلنا إلى أسوأ جانب فى الاتفاق فإنه فى مقابل استقلال الشيخ سمحت الحكومة البريطانية للأتراك بإبقاء وكيل فى الكويت، والشيخ مبارك بطبيعة الحال يقلق من وجود الموظفين الأتراك. وسوف أقوم فى بعثة خاصة إلى الشيخ مبارك لكى أحصل على تأكيدات منه بأن يستمر فى الاعتماد علينا». وبعد أن زار كوكس الشيخ مبارك ذكر أن الشيخ لا يوافق على الاعتراف بالسيادة العثمانية، ويعلق كوكس على ذلك :«بأننا لم نعلم حاكم الكويت الاعتراف بتلك السيادة مطلقا، لقد خسر مبارك أم القصر وسفوان، ولكن هذه المراكز لم يحس شيئا بفقدها، ولكن تعيين وكيل تركى هو الأمر الذى يستفزه بشدة». وأشار كوكس أيضا إلى الشيخ خزعل خان حاكم المحمرة فأكد أنه يعارض بدوره النفوذ العثمانى على حدود بلاده بمقتضى اتفاقية شط العرب التى وقعت حول ذلك الوقت، ولكنه اضطر إلى قبول ذلك الوضع طالما أن الحكومة البريطانية

(١) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. 190 - 194.
انظر أيضا جريدة الإصلاح، إنجلترا والكويت ١٥ تموز، اتفاق ١٩١٣ العدد ٥٦.

(٢) Huerwitz, op. cit., vol. I p. 269 - 271 Anglo Ottoman Draft Convention on the Persian Gulf Area 29 July 1923.

تحافظ على مصالحه وتحميه، وختم كوكس مذكرته بقوله : «إن الشيخين مبارك وخزعل مستاءان للغاية من وجود الموظفين الأتراك إذ إن ذلك سيترك لهم المجال للمؤامرات والدسائس مع السلطات التركية فى البصرة، وعلى ذلك فإن تخلى بريطانيا عن حماية شيخ الكويت سيترك للدولة العثمانية الفرصة لتأكيد سيطرتها على الإمارة، مما يؤدى إلى إضرار بمركز بريطانيا فى الخليج»(١). ولعل الحكومة البريطانية قد فطنت إلى ذلك فأصرت على أن تصدر الحكومة العثمانية تصريحا توافق فيه على سحب جميع موظفيها من الكويت والمحمرة، وصدر ذلك التصريح بالفعل وألحق بنصوص الاتفاقية(٢). أما المعلق السياسى مونتاج بل Bell (٣) فقد عارض بدوره القسم الخاص بالكويت، وذكر أن الاتفاقية أعطت للدولة العثمانية وبالتالى ألمانيا أكثر مما كان لهما لأنه فى تلك الأثناء كان عرب الخليج قد رفضوا السيادة العثمانية عليهم، ولما كانت ألمانيا قد تنازلت فى عام ١٩١١ عن مد الخط الحديدى إلى البصرة تعويضا عن خطوط أخرى صرح لها بإقامتها فى آسيا الصغرى، فإن نص الاتفاقية على وصول الخط إلى البصرة يعد كسبا كبيرا لألمانيا، فمن المعروف أن البصرة بالرغم من أنها مدينة داخلية إلا أنها واقعة على نهر كبير يصلح للملاحة، وأنه من الممكن لألمانيا أن تصل إلى الخليج بسهولة دون أن تتحمل الكثير من النفقات.

أما من حيث وقع الاتفاقية الانجليزية على البلاد العربية فقد استنكرت الصحف العربية ما جاء بها واعتبرتها بمثابة تفريط من جانب الاتحاديين بحقوق الدولة فى الخليج والعراق والطرف الشرقى من شبه الجزيرة العربية(٤). أما الصحف العثمانية الرسمية فقد بررت هذه الاتفاقية بأن الدولة العثمانية وافقت على ما جاء بها من امتيازات للحكومة البريطانية فى مقابل إقراضها بعض الأموال التى تنفقها على إصلاحاتها ولإنشاء سفن حربية(٥).

(١) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II p. 16.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ٣٦٦.

(٣) Bell, Great Britain in the Persian Gulf p. 277. Journal of the United Empire vol. VI April 1951.

(٤) جريدة الإصلاح، بيروت الاتفاق الإنجليزى العثمانى ٢٢ أيار ١٩١٣ العدد ١٢، «تعليقات نقلا عن الصحف العثمانية».

ولعل مما تجدر الإشارة إليه مانصت عليه الاتفاقية فى المادة الثانية عشرة على أنه سيصدق على هذه الاتفاقية وسيجرى تبادل التصديق فى لندن حالما يتسنى ذلك وعلى أقصى تقدير فى غضون ثلاثة أشهر من توقيعها، وعلى الرغم من هذا النص فإن حقى باشا قال فى تصريح أفضى به يوم التوقيع بأن الاتفاقية لن تصبح سارية ما دامت الحكومة البريطانية تتمسك بتحفظات معينة، وقد صيغت هذه التحفظات فى مذكرة بنفس التاريخ من السير إدوارد جرى وهذه التحفظات جعلت موافقة بريطانيا على بعض الإصلاحات الضرائبية والإدارة التركية معلقة على توقيع الدولة العثمانية لاتفاقية السكة الحديد[1]. ولم يحدث فيما بعد أن سحب أى تحفظ من هذه التحفظات كما لم يسحب تصريح حقى باشا. وعندما لم يصادق على الاتفاقية فى فترة الثلاثة أشهر المحددة أعيدت المفاوضات وتم توقيع اتفاقيات إضافية أخرى مدت مدة التصديق من قبل بريطانيا والدولة العثمانية وحدد ٣١ أكتوبر عام ١٩١٤ آخر موعد لتبادل وثائق التصديق. وبحلول ٣١ أكتوبر من عام ١٩١٤ أصبحت الدولتان على مسافة قريبة من الحرب وأصبح عدم التصديق على هذه الاتفاقية حقيقة واقعة فى التاريخ.

(ب) مشكلة تسليح منطقة شط العرب والملاحة النهرية فى دجلة والفرات.

وكما ظهر احتكاك كل من بريطانيا والدولة العثمانية فى الخليج العربى فقد ظهر ذلك الاحتكاك أيضا فى منطقة شط العرب التى كان لبريطانيا فيها شيء من النفوذ بفضل تأييدها لشيوخ المحمرة واعتمادها عليهم فى توطيد نفوذها فى جنوب فارس، ولذلك عندما أرادت الدولة العثمانية توطيد سيطرتها فى هذه المنطقة واجهت اعتراضات الحكومة البريطانية، ويتضح لنا ذلك فى مايو عام ١٨٨٣ حينما بعث الكولونيل مولكلير الوكيل السياسى فى البصرة تقريرا إلى حكومة الهند عن رحلة قام بها القائد العثمانى العام فى بغداد بصورة سرية إلى شط العرب وأكد أن هدف الرحلة القيام بدراسات لبناء استحكامات عسكرية فى هذه المنطقة. وإزاء ذلك بعثت حكومة الهند المستر سميث إلى الفاو فى مهمة سرية للتعرف على مدى

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ٣٦٨

قوة هذه الاستحكامات وكتب سميث تقريرا مفصلا ذكر فيه أن هذه الاستحكامات ستكون من القـوة بحيث تهـدد إيران من جهة وحـرية الملاحة فى الخليج وسـتؤثر على التجـارة الهندية من جهة أخـرى. واتجهت الحكومة البـريطانية إزاء ذلك إلى تحريض الحكومة الفارسية ضد ما يقوم به الأتراك وتأثير ذلك على الملاحة الإيرانية فى شط العرب. وعلى أثر ذلك تقدم محسن خان السفير الإيرانى فى الأستانة إلى السير وليم وايت السفير الإنجليزى فى العاصمـة ذاتها لاتخاذ سياسة موحدة حيال هذه المشكلة. وعندما رفـضت الحكومة العثمانيـة الاحتجاج الإيرانى تقدم السـفير الإنجليزى المستر نيكلسـون إلى سعيد باشا ناظر الخارجية العثمانية طالبا منه الكف عن بناء تلك الاستحكامات ولكن سعيد باشا رفض الاحتجاج البريطانى، وأكد أنه من حق أية دولة أن تبنى ما تشاء داخل أراضيـها وأن هذه الحصون التى بنيت على شط العرب ليست موجهة ضد السـفن البريطانية فى الخليج أو ضد الملاحة النهرية فى شط العرب بل على العكس لحـمايتها، وإن مـا تقوم به الحكومة العثمانية لا يتعارض مطلقـا مع اتفاقية أرضروم عـام ١٨٤٧، وهى الاتفاقية الخـاصة بتخطيط الحدود بين الدولة العثمانية وفارس وخاصة البند الثانى منها[١].

والواقع أن الحكومة البريطانية كانت تعـتقد أن تسليح منطقة شط العرب إنما هو مـوجه ضـد مصـالحهـا أكثر من كونه يشكل خطرا على إيـران. واعتـبرت المحاولات العثمانية تهدف إلى فـرض السيطرة على الملاحة فى جميع أنهار العراق والعمل على إبعاد شركة لينش Lynch، ومن ثم سارت قضـية تسليح منطقة شط العرب جنبا إلى جنب مع مشكلة الملاحة البريطانية فى دجلة والفرات. وبصد ذلك قـاومت بريطانيا الجـهـود التى بذلها سليـمـان نظيف بك وكان واحـدا من الولاة الاتحاديين الذى تولوا ولاية البصـرة ١٩١١-١٩١٣، وكان يعرف بين أعوانه باسم مدحت الثانى - لتأكيد سيطرة الدولة العثمانية على المحمرة حيث انتهز فرصة تعدى قبيلة البختيارية - وهى قبيلة واسعة النفوذ فى إيران - على ممتلكات الشيخ خزعل الموالى للإنجليز فتحالف معهم للتخلص منه. وأسرع فكتب تقريرا إلى طلعت بك ناظر الداخلية العثمانية نسب فيه كل ما يقع من اضطرابات فى البصرة إلى شيخ المحمرة، وفى نفس الوقت أرسل إنذارا شديد اللهجة إلى الشيخ خزعل يطلب منه

(١) الداود، الخليج العربى ص ص ٤٢ - ٤٣.

ضرورة تسليم جميع مثيرى الشغب، وعندما رفض الشيخ الرد على هذا الإنذار قام سليمان نظيف بضرب المحمرة[١]، وكان هدفه من ذلك الإطاحة بحكم الشيخ خزعل، ولكنه لم ينجح فى تحقيق هذا الهدف نظرا لمساندة السلطات البريطانية للشيخ واحتجاجها لدى الدولة العثمانية إزاء ذلك[٢]. وعندما بدأت المفاوضات بين الحكومة البريطانية والدولة العثمانية حول تسوية المشاكل المعلقة بينهما فى الخليج وافقت بريطانيا على الاعتراف بالسيادة الإسمية للدولة العثمانية على شط العرب، وفى نظير ذلك تمسكت بريطانيا بأحقيتها فى الملاحة فى نهرى دجلة والفرات، واستندت إلى أن ذلك الحق كانت قد تحصلت عليه منذ القرن السابع عشر وأن هنالك عدة اتفاقيات رسمية بين الحكومتين أهمها اتفاقية عقدت فى فبراير عام ١٨٤٦، وهذه الاتفاقية تجيز لبريطانيا الملاحة فى هذين النهرين دون تحديد لعدد السفن أو تحديد زمنى (إلى أن تجف مياه هذه الأنهار)، وقد وقع هذه الاتفاقية السير سترا تفورد دى ريد كليف السفير البريطانى فى الآستانة فى ذلك الوقت[٣]. كما أصرت بريطانيا عند توقيع الاتفاقية الانجليزية العثمانية فى عام ١٩١٣ أن يفتح النهران للملاحة لجميع السفن وإن كانت قد منحت الدولة العثمانية حق تعيين عضو واحد فى إدارة الشركة[٤].

والملاحظ أنه فى نفس اليوم الذى وقعت فيه اتفاقية الخليج وقعت الاتفاقية الخاصة بشط العرب، وفيما يختص بهذه الاتفاقية الأخيرة تمسكت الحكومة البريطانية بأنه لا يوجد أى دليل لسيادة الدولة العثمانية على هذه المنطقة وأضافت أن معاهدة أرضروم الموقعة بين فارس والدولة العثمانية عام ١٨٤٧ لا تنص صراحة على سيادة الدولة العثمانية على هذه المنطقة، ومع ذلك فقد تعهدت الحكومة

(١) عبدالمسيح أنطاكى، الدرر الحسان فى إمارة عربستان ص ٢٥.

(٢) عامر، المحمرة والوحدة العثمانية، مترجم عن التركية ص ص ٤٤ - ٤٥.

(٣) Mallet to Hacki Pasha, Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II Doc. No. 60 26/2/1913 pp. 90 - 91.

(٤) Draft Convention for the of Shat El Arab Navigation Commission annex - The Respective Interests of Great Britain and Turkey in The Presian Gulf Region, Gooch & Temperley, op. cit., pp. 81 - 83.

البريطانية بأن تنتزع اعترافا من فارس وأمير المحمرة بممارسة الدولة لسيادتها على هذه المنطقة على أن تتعهد الدولة العثمانية من جانبها بالسماح بحرية الملاحة، وألا لا يؤدى الاعتراف بسيادة الدولة إلى أى مساس بالنسبة لحقوق الصيد على الضفة الفارسية، كما لا يمتد القضاء العثمانى على تلك المناطق. وأخيرا، أن يمارس شيخ المحمرة حقوقه كالمعتاد فى الأراضى التى تقع ضمن الممتلكات العثمانية[1].

وقد جاءت اتفاقية شط العرب مطابقة إلى حد كبير لهذه الموضوعات إذ اشتملت على ما يأتى :

أولا ـ يصادق لبريطانيا على امتيازاتها فى نهرى دجلة والفرات وتأمين متاجرها فى البلاد العربية، ومن الملاحظ أن الموضوع الخاص بالملاحة فى نهرى دجلة والفرات لم يدرج فى اتفاقية خاصة وإنما كان بمثابة بيان وقعه توفيق باشا السفير العثمانى فى لندن جاء فيه أن تمنح الدولة العثمانية امتيازا لشخص بريطانى لتسيير السفن فى نهرى دجلة والفرات، وبالتالى فقد أجازت لشركة لنش الاستمرار فى عملها وذلك بعد انتهاء امتياز الشركة المذكورة[2]. وفى عام ١٩٠٩ رأت الدولة العثمانية أن توفق بين الإدارتين إدارة شركة لينش وإدارة شركة البواخر العثمانية[3].

ثانيا ـ تؤلف لجنة من الإنجليز والعثمانيين لتسير السفن وتطهير الأنهر وإنشاء الفنارات على شط العرب، وتتألف هذه اللجنة من عضوين أحدهما إنجليزى والآخر عثمانى، وأن يظل شط العرب مفتوحا لسير السفن التابعة لجميع الدول.

ثالثا ـ المحافظة على حقوق الشيخ خزعل على المحمرة وتنظيم وراثة العرش فى أسرته.

رابعا ـ تسوية الحدود العثمانية الفارسية.

خامسا ـ إطالة امتياز شركة لينش وبيع البواخر العثمانية لها.

---

(١) Ibid., pp. 83 - 86.

(٢) يرتقى امتياز شركة لينش إلى عام ١٨٣٤.

(٣) مجلة لغة العرب، أيلول عام ١٩٢١، الملاحة على الفراتين.

سادسا ـ منح الشركات الإنجليزية حق استخراج المعادن والتنقيب عن زيت البترول فى العراق[1].

ومن الملاحظ أن اتفاقية شط العرب أدخل عليها تعديل أصبحت بموجبه الملاحة فى نهرى دجلة والفرات بصفة احتكار لشركة دولية توزعت أسهمها بنسبة النصف للحكومة البريطانية والنصف الآخر للحكومتين العثمانية والألمانية. ويبدو أن الحكومة البريطانية وافقت فى هذا التعديل على إشراك الحكومة الألمانية حتى توافق الحكومة الألمانية من جهتها على تعيين عضوين إنجليزيين فى مجلس إدارة سكة حديد بغداد[2].

أما الاتفاقية الثالثة وهى الخاصة بسكة حديد بغداد فقد حالت الصعوبات التى نشأت حولها دون توقيعها فى ذلك الحين إلى أن وقعت فى ١٢ أغسطس أى بعد خمسة عشر يوما من توقيع اتفاقيتى الخليج وشط العرب، ونصت على أن يكون فى الشركة عضوان إنجليزيان يتم اختيارهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية، وأن يكون امتداد سكة الحديد إلى ما بعد البصرة بعد اتفاق الحكومتين. كما ألحق بهذه الاتفاقية نص أعلنت فيه الحكومة العثمانية بأن شركة خط حديد بغداد تخلت عن جميع الحقوق التى كانت قد منحت لها من قبل الدولة العثمانية لمد السكة الحديدية إلى ما بعد البصرة ولإنشاء مرفأ فى الخليج. وقد وقع هذه الاتفاقية حقى باشا والمستر باركر أحد كبار وزارة الخارجية بلندن[3]. وفى ٢٩ مارس عام ١٩١٤ أدخل على هذه الاتفاقية التعديل الآتى بالنسبة للخط الحديدى فى حالة مده إلى البصرة وهو «أن تمنح إحدى الشركات الإنجليزية امتياز الوصلة الممتدة ما بين البصرة حتى ميناء الكويت». ولكن من المعروف أن نشوب الحرب العالمية الاولى أوقف تنفيذ جميع ما ورد فى هذه الاتفاقية من شروط[4]. ومما تجدر الإشارة إليه أن ثمة إتفاقيات أخرى وقعتها الحكومة العثمانية فى مارس عام ١٩١٤ تناولت

---

(١) المنار جـ ١٦ ص ٤٧٤ لسنة ١٣٣١ هـ «اتفاقية شط العرب».

(٢) جريدة الإصلاح، ٨ كانون الاول سنة ١٩١٣ «تعديل اتفاقية ١٩١٣» العدد ١٧٥.

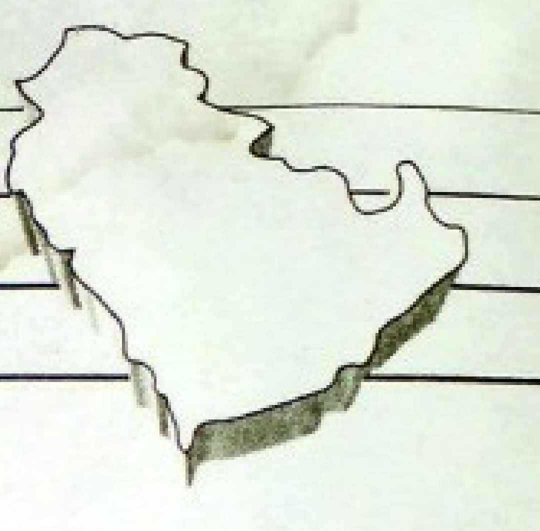
(٣) الحصرى، البلاد العربية والدولة العثمانية ص ص ٢١٠ - ٢١٢.

(٤) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ٣٦٨.

بعض مناطق فى الجزيرة العربيـة لم تتعرض لها اتفاقيـة الخليج العربى وهى اليمن والمحميات وحضرموت، حيث عينت بمقتضاها الحدود بين اليمن وعدن والمحميات التسع، كما تعهدت الدولة العثمانية والحكومة البريطانية باحترام الاتفاقيات السابق توقيعـها والخاصة بهذه المناطق (اتفاقـيات عام ١٩٠٣ - ١٩٠٤ - ١٩٠٥)، وهى تتناول تنازل الدولة العثمـانية عن مطالبها فى حضرموت، وإن كـانت قد استثنت بعض مناطق أخرى تعهدت الدولة العثمانية بعدم التنازل عنها لأية دولة أجنبية دون الرجوع فى ذلك إلى الحكومة البريطانية[١].

(١) Anglo Turkish Convention Respecting Boundaries of Aden 9/3/1914, Gooch and Temperley, op. cit., vol. x part II pp. 340 - 341.

الباب الثالث



التنافس الدولى فى الخليج العربى

تمهيد ...

الفصل العاشر : التنافس الإنجليزى الفرنسى فى سلطنة مسقط (١٨٩١ - ١٩١٤).

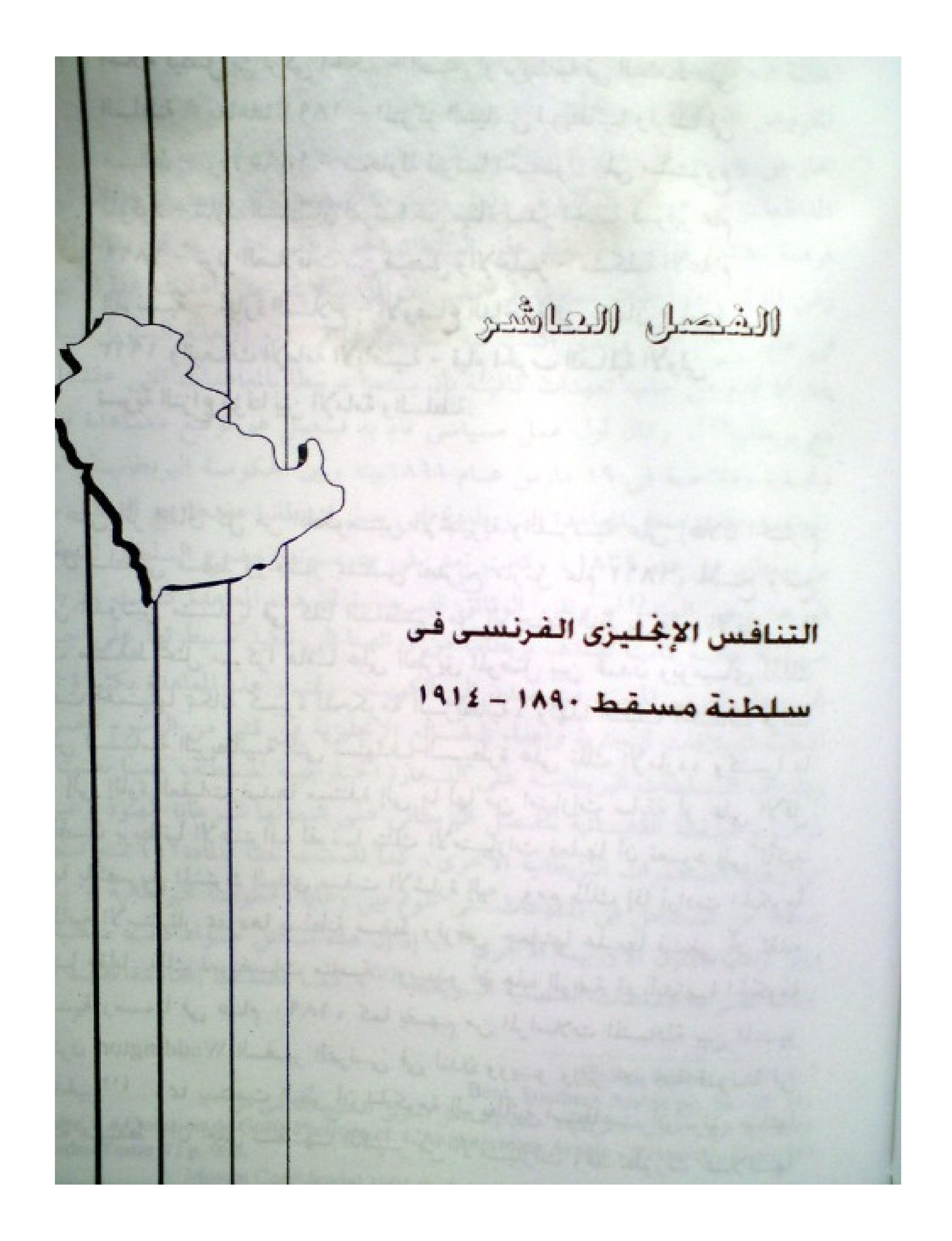
الفصل الحادى عشر : التنافس الإنجليزى الروسى فى فارس والخليج العربى وتسوية ١٩٠٧

الفصل الثانى عشر : النشاط الألمانى فى الخليج ومشروع سكة حديد بغداد

تمهيد .....

تميزت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بازدياد حدة النشاط الأوربى فى مياه الخليج العربى، وخاصة من جانب فرنسا وروسيا وألمانيا، وقد ركزت فرنسا نشاطها فى مسقط والواقع أن فرنسا كان لها نفوذا كبيرا فى هذه السلطنة من قبل وخصوصا فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر واستمر مركز فرنسا فى التزايد إلى أن ضاع ذلك النفوذ بفقدانها لمستعمرة موريس فى عام ١٨١٠. وتحول الضغط الفرنسى عن سلطنة مسقط إلى الضغط على الشرق الأفريقى، وقد أتاح لفرنسا امتداد سلطنة مسقط إلى هذه المنطقة فرصة عقد معاهدة بينها وبين السيد سعيد سلطان مسقط وزنجبار فى عام ١٨٤٤. وعندما عملت بريطانيا على تقسيم سلطنة مسقط أرادت أن تضمن من فرنسا موافقتها على ذلك التقسيم وتم لها ذلك بمقتضى التصريح الإنجليزى الفرنسى المشترك الصادر فى باريس فى مارس ١٨٦٢. وقد وجدت فرنسا فى هذا التصريح فرصة لإقلاق بريطانيا على أساس أن مركزها قد أصبح مساويا ولو من الوجهة النظرية على الأقل، مع مركز بريطانيا فى كل من مسقط وزنجبار.

واتجهت بريطانيا فى مقاومتها للنشاط الأوربى فى الخليج إلى سياسة التهديد والتهدئة معا، واتضحت سياسة التهدئة فى التسويات التى عقدتها مع كل من فرنسا (١٩٠٤) وروسيا (١٩٠٧)، ثم محاولتها الاتفاق مع ألمانيا للإشراف على خط بغداد الحديدى فى حالة امتداده إلى الخليج. أما سياسة التهديد فقد أعلنها اللورد لانزدون Lansdowne فى ٥ مايو سنة ١٩٠٣ فى مجلس اللوردات بتمسك بريطانيا بأن يكون الخليج منطقة نفوذ لها ومنع أية دولة أخرى من الوصول إليه، ولا شك أن هذا التصريح يعد تأكيدا للسياسة التى أخذت بريطانيا تنتهجها فى الخليج العربى وهى سياسة إبعاد أية دولة تحاول أن يكون لها مركز فى الخليج، ثم كان لإعلان الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ فرصة لبريطانيا لإحكام سيطرتها على الخليج وجعله منطقة نفوذ خاصة بها.



الفصل العاشر

التنافس الإنجليزى الفرنسى فى سلطنة مسقط ١٨٩٠ - ١٩١٤

اعتلاء فيصل بن تركى الحكم - استمرار بريطانيا فى الضغط على السلطنة - معاهدة ١٨٩١ - المركز السياسى لبريطانيا وفرنسا فى مسقط - ثورة ١٨٩٥ - محاولة فرنسا الحصول على مستودع للوقود - تنازل السلطان لفرنسا عن ميناء بندر الجصة فبراير عام ١٨٩٩ - توتر العلاقات بين فيصل والإنجليز - مشكلة الأعلام الفرنسية - تجارة السلاح - الأوضاع الداخلية فى عمان - ثورة ١٩١٣ وانبعاث الإمامة الأباضية - قيام الحرب العالمية الأولى - تسوية النزاع مؤقتا بين الإمامة والسلطنة.

على أثر اتفاق كل من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية على إعلان احترام استقلال سلطنتى مسقط وزنجبار بمقتضى تصريح مارس عام ١٨٦٢، أصبح وضع كل من الدولتين متساويا فى كلتا السلطنتين من الوجهة النظرية على الأقل. ولما كانت مسقط تحتل مركزا هاما على الطريق الموصل بين عدن وبومباى لذلك أصبحت أهميتها بمكانة كبيرة للحكومة البريطانية، ولهذا السبب أخذت فرنسا تعارض السياسة البريطانية التى تستهدف السيطرة على تلك الإمارة، وكثيرا ما لجأت إلى إثارة العقبات ضدها مستندة إلى ما لها من امتيازات سابقة أو على الأقل إذا رفضت بريطانيا الاعتراف لفرنسا بتلك الامتيازات فعليها أن تعود إلى تأكيد تمسكها بالتصريح المشترك الذى سبقت الإشارة إليه. ومع ذلك إذا أرادت الحكومة البريطانية الاستئثار بمفردها بسلطنة مسقط وفرض حمايتها عليها فينبغى أن تقدم لفرنسا مقابل ذلك تعويضات مناسبة. ويبدو أن هذه الرغبة قد أبدتها الحكومة الفرنسية رسميا فى عام ١٨٩٠، كما يفهم من المراسلات المتبادلة بين المسيو وادنجتون Waddington السفير الفرنسى فى لندن وريبو وزير خارجية فرنسا فى ذلك الحين[1]. ومما يستلفت النظر أن الحكومة البريطانية استطاعت أن توثق صلتها بسلطنة مسقط وأن تحقق لنفسها الكثير من الامتيازات وقد تطورت علاقتها

(1) Documents Diplomatiques- Francaise, Tome VII, Waddington à Ripot 29/6/1890.

بالسلطنة بوجه خاص على أثر وفاة السيد تركى بن سعيد فى عام ١٨٨٨[١]، الذى خلفه ابنه الأصغر فيصل بعد أن نجح فى إقصاء أخيه الأكبر محمود الذى كان من المفروض أن يئول إليه الحكم[٢]، ولذلك أضحى فيصل فى حاجة ماسة إلى تأييد خارجى يعتمد عليه ضد المتاعب التى كان يلقاها من أخيه ومن زعماء بعض المقاطعات فى عمان الداخلية. ولعل الحكومة البريطانية وجدت فى ذلك الوضع فرصة ملائمة لتوالى الضغط على السلطان الجديد فلم تعترف به فى بداية الأمر، ومن المؤكد أنها أخذت تساومه فى نظير اعترافها بولايته حتى أعلنت هذا الاعتراف فى عام ١٨٩٠[٣]، والذى أكدت فيه استمرارها فى دفع الإعانة السنوية للسلطان بعد أن قدم من جانبه تعهدات كافية بأن يستمر مرتبطا بالمعاهدات التى عقدها أبوه مع بريطانيا[٤]. وكان أول عمل سياسى قام به فيصل هو توقيع معاهدة صداقة وتجارة وملاحة فى ١٩ مارس عام ١٨٩١بينه وبين الحكومة البريطانية، وهذه المعاهدة حلت محل المعاهدة البريطانية التى سبق لبريطانيا عقدها مع السيد سعيد بن سلطان فى عام ١٨٣٩، وكانت تعنى فى مضمونها خضوع السلطان للحكومة البريطانية فى الهند[٥]، وتقرر الوثائق البريطانية أن هذه المعاهدة كانت جزءا من سياسة عامة كانت تهدف بريطانيا من ورائها إلى تأكيد سيطرتها على جميع الساحل العربى الممتد من عدن إلى الكويت. وتمتاز هذه المعاهدة بكثرة المواد المنظمة للعلاقات التجارية وإعفاء البضائع الإنجليزية من كثير من الرسوم الجمركية وإشراف السلطات البريطانية على التجارة الخارجية للسلطنة، كما نصت فى موضوع السلطة القضائية للقنصل البريطانى على شمولها الرعايا الهنود وغيرهم من رعايا المستعمرات البريطانية الأخرى، كما تضمنت نصا (المادة١٢) بمنع سلطان مسقط من التدخل فى المنازعات التى تقوم بين رعايا الحكومة البريطانية أو بينهم وبين رعايا الدول الأوربية الأخرى[٦]، إذ إن هذه المسائل سواء كانت مدنية أو جنائية تقرها السلطات القنصلية البريطانية[٧]، كما تضمنت المعاهدة نصا آخر

---

(١) Philby, Arabia p. 165.

(٢) Bent, Southern Arabia pp. 56 - 57.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٦٠.

(٤) Rouire, La Question de Golfe Persique cf. L'Angleterre en Arabie - Revue des Deux Mondes Tome VI p. 906.

(٥) Muscat Confidential 1901 (Ind. Off. & Secret Library B. 129) p. 2.

(٦) British Institute, The Middle East pp. 136 - 137.

(٧) Aitchison, op. cit., vol. XI pp. 83 - 84.

يفرض على السلطان توجيه سياسته طبقا لما تمليه عليه الحكومة البريطانية ولا ينبغى له أن يتقبل أية مساعدة أو رواتب من أية حكومة أخرى[1]. وواضح أن عقد هذه المعاهدة كان مخالفا للتصريح الانجليزى الفرنسى المشترك فى عام ١٨٦٢، ولذلك كان من المفروض أن تكون هذه المعاهدة سرية، وفعلا ظلت بريطانيا تتمسك بهذه السرية حتى اضطرت إلى أن تعلنها لفرنسا فى عام ١٨٩٩، عقب اشتداد الأزمة فى مسقط بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى نفس ذلك العام[2]. وقد ألحق بهذه المعاهدة تعهدا من جانب السيد فيصل جاء فيه «إنه يتعهد عن نفسه وعن ورثته وعن خلفائه من بعده بعدم التخلى عن ممتلكات مسقط وعمان أو أى من ملحقاتها أو بيعها أو رهنها أو السماح باحتلالها لغير الحكومة البريطانية وأن يظل خاضعا لحكومة الهند»[3].

وليس من شك فى أن من أهم الأسباب التى دفعت بريطانيا إلى تقوية نفوذها فى سلطنة مسقط وإلى توقيع تلك المعاهدة ظهور النشاط الفرنسى فى السلطنة بشكل واضح، وزاد الأمر خطورة أنه فى عام ١٨٩١ انضمت روسيا إلى فرنسا فى اتفاقية سرية كانت تهدف إلى معارضة النفوذ الإنجليزى وخصوصا فى منطقة فارس والخليج[4]. وقد اتخذت الحكومتان سياسة موحدة فى هذا السبيل، وفى نفس العام ظهرت سفينة روسية فى ميناء مسقط وقابل قائدها السلطان، وفى العام التالى بذلت روسيا محاولة لكى تقيم لها قنصلية فى مسقط. ويبرر الإنجليز معارضتهم للنفوذ الأوربى الذى أخذ يتسرب إلى الخليج بأن تلك القوى التى تحاول أن تنال حظا من النفوذ لم تساهم فى عمل أى شىء لتقدم التجارة أو ضمان الأمن فى مياه الخليج كما فعلت بريطانيا[5]. وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تريد رفع القناع عن أغراضها الحقيقية وإعلان الحماية الرسمية على مسقط، ولكنها - حتى لاتثير مشاكل دولية، وخاصة بينها وبين فرنسا - فضلت الاستمرار فى سياسة عقد المعاهدات بالإضافة إلى الاستمرار فى دفع الراتب السنوى لسلطان مسقط الذى تعهدت بتقديمه منذ عام ١٨٧٣ على أثر إلغاء تجارة الرقيق فى سلطنة زنجبار، وقد وجدت فى ذلك ضمانا ماديا لخضوع السلطان لما تمليه عليه فى سياستها.

---

(١) British Admiralty, A Handbook of Arabia vol. I p. 246.

(٢) Muscat Confidential, 1901 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129).

(٣) Ruete, The Al Bu Said Dynasty p. 12.

(٤) Philby, Arabia p. 166.

(٥) Whigham, op. cit. p. 20.

كانت العلاقات الإنجليزية الفرنسية تمر فى ذلك الوقت بأزمات متتالية وخاصة فى أواسط إفريقيا، وأضافت الاصطدامات التى حدثت فى الخليج وفى سلطنة مسقط بالذات مزيدا من هذه الأزمات. والجدير بالذكر أن حزب المستعمرين فى فرنسا كان يجد تأييدا كبيرا من دلكاسية وزير الخارجية الفرنسية فى مناوأة النفوذ الإنجليزى(١). وكان وادنجتون السفير الفرنسى فى لندن لا يكف عن تقديم احتجاجاته الشديدة إلى حكومة لندن. وعلى الرغم من عقد سلطان مسقط معاهدة ١٨٩١، إلا أنه لم يكد ينقضى عامان على توقيع هذه المعاهدة حتى استطاعت فرنسا بمعاونة روسيا إنشاء قنصلية لها فى مسقط، ولم يكن للحكومة البريطانية حق الاعتراض على ذلك طبقا لمعاهدة فرنسا مع السلطنة فى عام ١٨٤٤(٢). وقد عينت فرنسا فى عام ١٨٩٤ نائب قنصل ثم رفعته إلى درجة قنصل فى عام ١٨٩٨(٣). ولا شك أن إنشاء فرنسا قنصلية فى مسقطومحاولتها إيجاد خط من البواخر بالإضافة إلى مندوبيها ووكلائها الموفدين فى مهمات سرية إلى الخليج العربى، كل هذه المظاهر كانت تؤذن بأزمات متتالية مع الحكومة البريطانية(٤). ومن المؤكد أن بريطانيا لم تكن لتقلل إطلاقا من أهمية ظهور الفرنسيين فى مسقط لأنه كان لفرنسا بعض القطع البحرية فى المحيط الهندى وشرق إفريقيا ولم تكن بعيدة تماما عن الهند. ولما كان لا يوجد لفرنسا تجارة بالغة الأهمية مع الخليج العربى أو البلاد المجاورة له، فإن إنشاء القنصلية الفرنسية فى مسقط كان فى حقيقته أمرا سياسيا أكثر من كونه هدفا اقتصاديا، أو على الأقل هذا ما قدرته بريطانيا(٥). وزاد الأمر خطورة حينما تولى الوكالة الفرنسية فى مسقط داهية فى المؤامرات السياسية يدعى أوتافى Ottavi ، وكان أوتافى يجيد العربية إجادة تامة، وقد نقلته فرنسا من وكالتها فى زنجبار تحت ضغط بريطانيا. ولذلك لم يكد يمضى وقت طويل على وصوله إلى مسقط حتى كان قد استحوذ على اهتمام السلطان(٦). وأخذ أوتافى يعمل فى بداية الأمر على زعزعة ثقة السيد فيصل

(١) Graves, op. cit., p. 60.
(٢) Hamilton, Problems of the Midle East p. 92.
(٣) Berreby, Le Golfe Persique p. 183.
(٤) Zwemer, Arabia, The Cradle of Islam p. 214.
(٥) Hamilton, op. cit., p. 92.
(٦) Graves, op. cit., p. 50.

بالإنجليز، وانتهز فرصة الاضطرابات التى نشبت فى مقاطعات عمان الداخلية من جانب المعارضين للسلطنة، فجاب هذه المقاطعات فى زى عربى وزار أعداء السلطان وأوعز لهم أن لديه التأييد الكافى من حكومته. وقد تزعم هذه الثورة التى نشبت فى عام ١٨٩٥ الشيخ صالح بن على حاكم سمد واشتركت فيها معظم القبائل الهناوية. وترجع العداوة بين الشيخ صالح وفيصل إلى ما قبل ذلك، ولكن استمرت المهادنة بين الطرفين من تاريخ تولية فيصل الحكم عام فى ١٨٨٨ حتى نشوب الثورة؛ إذ آثر فيصل أن يهادن الشيخ صالح فى الوقت الذى كان قائما فيه بأعمال حربية فى الرستاق، وهو الحصن الجبلى الذى كان يقطنه إبراهيم بن قيس أخو الإمام عزان بن قيس. وقد فشل السلطان فى هجومه المتواصل فى استرداد هذه المقاطعة. ولم تلبث بعد ذلك أن اتضحت الخلافات بين الشيخ صالح وفيصل[١]. وبلغ العداء أوجه نتيجة لتعاون السلطان فيصل مع الإنجليز فى محاولة تقييد حركة تهريب الأسلحة، وإن كان السبب المباشر يرجع إلى الخلاف على مقدار الضريبة التى كان مقررا أن يدفعها الشيخ صالح إلى السلطان[٢]. والثابت أيضا أن سلطان زنجبار عمل على تحريض القبائل الثائرة ضد فيصل وأمدهم بالمال وآلات الحرب[٣]، وقد استطاع الثوار أن يستحوذوا على مسقط بالخديعة[٤]؛ بحجة أنهم أتوا إلى المدينة لأغراض سلمية وأنهم يريدون الاجتماع بالسلطان للتباحث معه فى بعض الأمور، وعندما نجح الثوار فى دخول مسقط هرب فيصل إلى القلعة الشرقية ونهب الثوار قصره وطالبوه بالتنازل عن الحكم واستمروا محاصرين لقلاع مسقط ستة أسابيع[٥]، ولم يتم تراجعهم إلا بعد أن استنجد السلطان بالقبائل الغافرية وبعد أن دفع للثائرين اثنى عشر ألف ريال[٦]، كما وعد أن يصدر عفوا عما قاموا به من خروج عليه[٧]. وعلى الرغم من الخديعة التى استخدمها الثوار

(١) Zwemer, op. cit., p. 203.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ٥٩ - ٦٢.

(٣) Bent, op. cit., p. 56.

(٤) انظر تقرير من المقيم البريطانى فى مسقط إلى حكومة بومباى عن حوادث هذه الثورة:
Muscat Confidential 1901 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129).

(٥) Zwemer, op. cit., pp. 203 - 205.

(٦) Boehm, The Persian Gulf pp. 101 - 102.

(٧) Thomas, The Al Bu Said Dynasty p. 22.

فى احتلال مسقط، إلا أن استسلام العاصمة بتلك السهولة كشف إلى حد كبير عن مدى تفوق رجال الداخل تفوقا عسكريا على قوات السلطان، ولم يكن ينقصهم لبعث الإمامة الإباضية إلا تحقيق التعاون بين فئتى الغافرية والهناوية، إذ كان من أهم أسباب فشل الثوار أن كثيرا من الغافرية خفوا لمساعدة السلطان، كما أنه لم تظهر شخصية دينية مسيطرة[1]. وكان للموقف السلبى الذى اتخذه الإنجليز إبان حوادث تلك الثورة أثر كبير فى استياء السلطان إذ آثر الوكيل البريطانى فى مسقط أن يترك فيصل يساوم القبائل، ونصحه بأن يعقد الصلح معهم، وفضلا عن ذلك أرسلت الحكومة البريطانية قائمة بالخسائر التى حدثت لرعاياها من التجار الهنود وقدرتها بأكثر من ٦٠,٠٠٠ روبية[2]. ومن ناحية أخرى اتهم المقيم البريطانى السلطان فيصل بالضعف، وأنه لا يمكن للإنجليز وضع ثقة كبيرة فيه فى المستقبل، ومن ثم درست حكومة الهند إمكانية إعلان الحماية على مسقط، ولكن حينما أدركت أنه ليس من الحكمة فتح باب المفاوضات مع فرنسا لسحب تصريح ١٨٦٢، اضطرت إلى إبلاغ رؤساء عمان الداخلية الثائرين بقرار حكومة بريطانيا، وكان هذا البلاغ ينص على أنه بالنسبة للمصالح البريطانية فى ميناء مسقط ومطرح، فإن الحكومة البريطانية لا توافق على أى هجوم يقع على هذين الميناءين يقوم به رؤساء القبائل مهما كان الخلاف بينهم وبين السلطان[3]. ولما كان السلطان فيصل مستاء لعدم مساعدة الحكومة البريطانية له مساعدة فعالة خلال تلك الأزمة، فقد تلقى ذلك الإعلان بفتور تام وتظاهر بأنه يعتبره أمرا طبيعيا واعترض بحجة التكاليف على إقامة حفل رسمى لإعلام رؤساء القبائل بأوامر الحكومة البريطانية واكتفى بدلا من ذلك بكتابة إعلان وزعه على زعماء البلاد بعد أن وافق على صيغته المقيم البريطانى وكان ذلك فى أواخر عام ١٨٩٥. والواقع أنه حتى لو لم يصدر هذا الإعلان فإنه كان من المستبعد أن يتكرر وقوع الهجوم؛ لأن أهالى الداخل تكبدوا خسائر فادحة بوفاة زعيمهم صالح وابنه. وفى يونيو من العام التالى ١٨٩٦ كان اللورد «ألجن» نائب الملك فى الهند يعمل على انتهاز فرصة

---

(1) Graves, op. cit., p. 60.

(2) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ٦٠ - ٦٢.

Wigham, op. cit., p. 24.

(3) Muscat Confidential 1901 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129).

الأحداث الواقعة فى مدغشقر وانشغال فرنسا فى توطيد نفوذها فى الشرق الأفريقى للحصول على موافقة الحكومة البريطانية على فرض الحماية على مسقط، غير أن وزارة الخارجية البريطانية أجابت على ذلك بأنه على الرغم من تقديرها لأهمية إعلان الحماية على مسقط، إلا أنها ترى أنه لا يمكن القيام بهذا الإجراء بنجاح فى الوقت الحاضر[١]. ونصحت بالاكتفاء بتأكيد الإعلان السابق لرؤساء الداخل، كما طلبت من السلطان أن يكون أكثر حزما فى مقاومة أى هجوم يقع عليه، وطلبت من حكومة الهند أن تقدم له كل مساعدة فعالة، وفعلا سلحته حكومة الهند فى ذلك العام، كما عرضت عليه مساعدات بحرية لاستعادة ظفار(*). وكان هذا الإقليم قد سيطر عليه الإباضيون فى خلال ثورة ١٨٩٥. وقد قبل السلطان مساعدة الإنجليز وهو وجل من أطماعهم فى هذا الإقليم واحتمال إعلان بريطانيا حمايتها عليه وخاصة بعد أن ساهمت بنصف النفقات فى تلك العمليات العسكرية، وعلى أى حال فقد استطاع فيصل بفضل المساعدات البريطانية أن يقوى سلطته فى مقاطعات عمان الداخلية فسيطر على إزكى ونزوى. بيد أن المشكلة التى واجهته كانت تعويض الرعايا الإنجليز عن الخسائر التى ادعت بريطانيا أنها وقعت لهم، وقد حاول أن يعالج تلك المشكلة بفرض ضرائب جديدة على التجار الإنجليز، ولكن اعترضت الحكومة البريطانية على ذلك الإجراء لمخالفته نصوص معاهدة عام ١٨٩١[٢].

أدت ثورة عام ١٨٩٥ إلى انفصال يكاد يكون تاما بين الحكومة البريطانية وسلطان مسقط، وليس من شك فى أن الأسباب الرئيسية لتحول السلطان عن ولائه للإنجليز يرجع إلى الموقف المحايد الذى وقفته الحكومة البريطانية فى خلال تلك الأزمة ومحاولة المقيم البريطانى إرغامه على قبول الصلح مع الثوار، كذلك منعت حكومة الهند تصدير احتياجات مسقط من الأرز فى خلال تلك الفترة[٣].

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وابو ظبى وبين المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ص ٢٦٩-٢٧٠.

(*) إقليم يقع على ساحل حضرموت وهو من الممتلكات التى كانت تعدها الدولة العثمانية خاضعة لها، ولكنه الحق بسلطنة مسقط منذ عام ١٨٨٠ واستمرت مطالبة الدولة العثمانية عليه، انظر جريدة الجوائب عدد ١٠٠٨ و ١٠٧٠ - ١٨٨٠/٦/٢٨ و ١٨٨١/٢/١٤.

(٢) Graves, op. cit., p. 60.

(٣) Rouire, La Question de Golfe Persique, see L'Angleterre en Arabie, Revue des Deux Mondes Tome VI p. 906.

يضاف إلى ذلك مطالبتها السلطان بتعويضات باهظة، وكانت إحدى المشاكل الخاصة بطلبات التعويض هى أن السلطان رأى أن لا يكون للرعايا الإنجليز أسبقية على الرعايا العمانيين، وهى وجهة نظر كانت خطيرة فى نظر الحكومة البريطانية، إلا أن السبب المباشر لتدهور العلاقات بين الطرفين كانت الصداقة المتزايدة بين السلطان ونائب القنصل الفرنسى. وكانت المصالح الفرنسية فى مسقط تزدهر على يد الشيخ عبدالعزيز وكان يشغل منصبا مزدوجا فهو كاتم سر السلطان وترجمان نائب قنصل فرنسا فى نفس الوقت، وفى مركزه هذا كان فى وسعه أن يقف على مراسلات السلطان مع الوكيل البريطانى فالرسائل المرسلة من السلطان إلى الوكالة البريطانية كان يقوم هو بكتابتها[1]. وكانت الحكومة البريطانية لا ترتاح لوجود الشيخ عبدالعزيز(*). وكان قد سبق لها أن طردته من زنجبار للمؤامرات التى كان يدبرها ضد السلطات البريطانية، كذلك استطاع أوتافى أن يجذب إليه السلطان الذى اتخذ منه مستشارا له، وكان يطلع على مراسلاته، وفى أحيان كثيرة كان يضع له الردود عليها ومثل ذلك الأمر كان يعد تصرفا خطيرا يعارض المصالح البريطانية. والواقع أن أوتافى لم يكتف بمؤامراته فى مسقط ضد الحكومة البريطانية وإنما تطلع أيضا إلى رؤساء الساحل المهادن[2]. ولعل السيد فيصل قد أحس بقوة النفوذ الإنجليزى فأراد استغلال التنافس بين فرنسا وبريطانيا فأكثر من الاجتماعات التى كان يعقدها مع أوتافى[3].

لم يكن سلطان مسقط راضيا عن الإنجليز ولم يكن الإنجليز راضين عنه، أما أهل عمان فكانوا غير راضين عن الطرفين، وكان أحد إخوة الإمام الراحل عزان ابن قيس قد استولى على مدينة الرستاق إحدى عواصم الإمامة القديمة وحكمها مستقلا عن السلطان فى الداخل نحو خمسة وعشرين عاما ولدى وفاته فى صيف

---

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ٢٧١.

(*) كان الشيخ عبدالعزيز سكرتيرا خاصا لسلطان زنجبار، وعندما تقلد السيد حمد بن على الحكم فى زنجبار عمل على طرده بإيعاز من بريطانيا، وقد التحق بخدمة السلطان فيصل، وعند وصوله إلى مسقط طلب أوتافى من السلطان فيصل أن يسمح بمعاونة عبدالعزيز له فى الوكالة الفرنسية، وكان معروفا له أثناء وجوده بزنجبار، انظر: Muscat Confidential 1901 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129).

(٢) Muscat Confidential 1901 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129).

(٣) Graves, op. cit., p. 60.

عام ١٨٩٨ خلفه ابن أخيه سعـود وهو الابن الثانى للامام عزان بن قيس. وعندما تولى سعـود زمام الحكم فى الرسـتاق كـتب إلى زعمـاء الإباضيين يـدعوهم إلى الاجتماع به وكـان من بين الذين حضروا الاجتماع الشيخ عـيسى بن صالح زعيم الشرقية، وقد أعلن سعود فى هذا الاجتماع أن الرسـتاق ستصبح معقلا من معاقل المسلمين ومثـلا من أمثلة الحكم العادل فى البلاد إذ هم تعاونوا معـه، وقد اتفقت كلمتهم على أن يعملوا معه وتبادلوا الرأى فيمـا بينهم على احتمال اختياره إماما، غيـر أن الآمال لم تتحـقق فلسبب ما لم يذكـره السالمى لم يتم له العـقد وانفض اجتـماع الرستـاق دون الوصول إلى نتائج مـهمة. وعلى الرغم من أن سـعود بن عزان كان صالحـا فى حكمه فإنه لم يعمر فى حكومة الرسـتاق طويلا ففى مارس عام ١٨٩٩ دبر رجال الحاميـة مؤامرة بالاشتراك مع شقيق سعـود الأكبر وأسفرت تلك المؤامرة عن مقتل سعود عام ١٨٩٩[١].

كان للنشاط الكبير الذى يقوم به الفرنسيون فى عمان الداخلية أثر كبير على السلطان فـفى بداية الأمر تقـدم بشكوى إلى الحكومـة البريـطانية بأن الفـرنسـيين يقومـون بتوزيع الأعلام الفـرنسية على رعاياه فـى البحر وأن هذه الحمـاية أخذت تنتقل إلى رعاياه فى الداخل مما ينتج عنهـا ثورات القبائل عليه بدليل زيارة أوتافى لقبـائل عمان الداخليـة. ويبدو أن الحكومـة البريطانية لم تتـخذ إزاء ذلك موقـفا حازما، الأمر الذى اضطر السيد فيصل إلى الالتجاء إلى صداقة الفرنسيين وتأكدت تلك الصـداقة بزيارة بعض السـفن الفرنسـية مـيناء مسـقط، وعـقد قوادهـا عدة اجتماعات سرية مع السلطان. وفى عـام ١٨٩٨ قامت السفينة الفرنسية Scorpion بزيارة إلى ميناء يقع على مسافة خمسة أميال فى الجنوب الشرقى من مسقط يدعى بندر الجصة حيث قامت بالتقاط بعض الصور على اعتبار أن ذلك الميناء يعد أفضل ميناء للوقود على ساحل مسقط وأنه من الممكن لفرنسا تحصينه بسهولة نظرا لوجود جزيرة صـغيرة عـند مدخله[٢]، وقام ضـباط السـفينة بتقـديم الكثيـر من الهدايا

---

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ٦٣ - ٦٤، انظر أيضا التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢) Wilson, op. cit., p. 239 see also Frazer op. cit., p. 87.

للسلطان ولم يتردد السلطان فيصل فى إعلان ترحيبه بالفرنسيين[1]. وعلى ذلك استطاع أوتافى أن يحصل من السلطان على اتفاقية سرية كانت تتضمن تنازله للحكومة الفرنسية عن ذلك الميناء[2]. وفعلا أصدر السلطان عقد إيجار لمستودع بندر الجصة[3]. وأثار ذلك التصرف استياء الوكيل البريطانى فى مسقط، وكان على اللورد كيرزون نائب الملك فى الهند أن يتدخل إزاء ذلك خاصة وإنه منذ عام ١٨٩٢ كان قد كتب عن مسقط بأنه ينبغى أن ينظر إليها على أنها من توابع بريطانيا[4]. وعلى الرغم من أن الإعلان الرسمى للتنازل من جانب السلطان لم يصدر إلا فى فبراير عام ١٨٩٩ إلا أن مجلة المناقشات البرلمانية الفرنسية نشرت فى ٢٠ نوفمبر عام ١٨٩٨ إعلان التنازل، وذكرت أن سفينة حربية فرنسية أنشأت بعد موافقة السلطان محطة للتزود بالفحم فى ميناء بندر الجصة. ولذلك عندما احتجت الحكومة البريطانية رد دلكاسيه وزير الخارجية الفرنسية على السفير البريطانى فى باريس بأنه لا يعرف شيئا عن ذلك الموضوع. وعندما وجهت الحكومة البريطانية احتجاجها لسلطان مسقط بأن تنازله يعد نقضا لمعاهدة عام ١٨٩١ ظهر أن السلطان قد وافق على التنازل بالفعل ولكنه ذكر بأنه كان بشروط مقيدة وأنه لا يستطيع إلغاءه بعد أن منحه[5].

بدأت الأزمة بين فرنسا وبريطانيا فى فبراير عام ١٨٩٩م على أثر إعلان المسيو «كامبون» السفير الفرنسى فى لندن رسميا بأن فرنسا قد تحصلت من سلطان مسقط على مستودع للوقود بطريق الإيجار[6]. وينبغى أن نلاحظ أن الموقف كان دقيقا بين فرنسا وبريطانيا من الوجهة السياسية وقد زاد من دقته عاملان:

---

(١) Muscat Confidential 1901 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129).

(٢) Philby, Arabia p. 166.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٦٥.

(٤) Rolandshay, op. cit., vol. III p. 45.

(٥) Wilson, op. cit., p. 240.

(٦) Gooch & Temperley, op. cit., vol. I Doc. No. 255 p. 209.

العامل الأول : معاهدة فرنسا مع سلطان مسقط عام ١٨٤٤، وكانت فرنسا تستمد حقها بموجب المادة السابعة عشرة من هذه المعاهدة فى الحصول على مستودعات الوقود فى موانى السلطنة.

والثانى : التصريح الإنجليزى الفرنسى المشترك فى مارس عام ١٨٦٢، وكان هذا التصريح يجعل المركز السياسى لكل من الدولتين متساويا ولو من الناحية الإسمية على الأقل ولذلك فقد كانت هناك فرصة كبيرة أمام فرنسا لمعارضة النفوذ البريطانى[١]، وتطالب بأن يكون لها مثل ما للحكومة البريطانية من امتيازات فى السلطنة. وكانت وجهة نظر الحكومة الفرنسية أنه إذا كانت بريطانيا تعترض فى حصولها على مستودعات الفحم على أساس أن عملها هذا يتنافى مع الإعلان المشترك الخاص باستقلال السلطنة فقد كان من باب أولى ألا يكون لإنجلترا معاهدات تناقض ذلك الإعلان وبالتالى فلا ينبغى المجادلة فى حق اكتسبته الحكومة الفرنسية بمقتضى معاهدة عام ١٨٤٤ بالحصول على مستودعات للوقود كما تفعل الحكومة البريطانية[٢].

وفى الوقت الذى كان فيه مستودع الوقود موضع مجادلات سياسية بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية كانت حكومة الهند لا تأبه بما يدور فى تلك المحادثات قدر حرصها على تأمين هذه المناطق الحيوية بطريقة عملية ومنع أية قوة تحاول النفاذ إليها؛ فعلى أثر صدور إعلان التنازل فى فبراير توجهت السفينة البريطانية سفنكس إلى بندر الجصة لرفع العلم البريطانى فتعرضت لها مدمرة فرنسية وهددت بإطلاق النار إذا ما قامت بأية محاولة لإنزال العلم الفرنسى عن الميناء. ويذكرنا هذا الحادث بما فعله الإنجليز بالنسبة للفرنسيين فى حادثة فاشودة فى نفس ذلك العام. وتبع ذلك وصول الكولونيل ميد Meade المقيم البريطانى فى الخليج إلى مسقط قادما من بوشهر، وكان قد تلقى التعليمات من اللورد كيرزون بأن يطلب من السلطان إلغاء التنازل على أساس أن تنازله للقنصل الفرنسى عن

---

(١) Philby, Arabia p. 167.

(٢) Rolandshay op. cit., vol. III p. 47.

محطة للوقود يعد نقضا للمعاهدة التى تربطه بالحكومة البريطانية وأن إلغاء تلك المعاهدة ينبغي أن يكون علانية. ويبدو أن الكولونيل ميد قد حرص فى تلك المناسبة أن يذكر السلطان بحقيقة مركزه الخاضع للإنجليز بقبوله ٤٠,٠٠٠ كوروونة تدفع له سنويا من حكومة الهند[١]. كما كان عليه أن يتباحث معه فى أمور أخرى من بينها طرد الشيخ عبدالغزيز من خدمته[٢]، إلى جانب تسوية الخلافات التي كانت قائمة بينه وبين الإنجليز ذلك لأن السلطان قد فرض ضرائب باهظة على الرعايا الإنجليز، كما عجز عن تقديم التعويضات الكافية عن الخسائر التى لحقت بهم فى غضون ثورة ١٨٩٥. وعلى الرغم من أن الكولونيل ميد كان موفدا إلى مسقط أصلا للنظر فى تلك الأمور إلا أن حكومة الهند لم تلبث أن علمت بنبأ التنازل عن محطة الفحم أثناء وجوده بمسقط ومن ثم أصبح العمل على إلغاء التنازل هو الموضوع الأهم[٣].

وقد ظهر خلاف كبير بين حكومة لندن وحكومة الهند، فعلى الرغم من أن سولسبورى قد وافق على إصدار إنذار للسلطان إلا أنه لم يوافق على إجباره على إلغاء التنازل نظرا لما لفرنسا من امتيازات فى السلطنة، والواقع أن اللورد سولسبورى كان مشغولا مع الفرنسيين فى المنازعات التى كانت قائمة فى أعالى النيل وأواسط أفريقيا ولم يكن يرغب فى توسيع شقة الخلاف ولكن إزاء تحمس اللورد كيرزون وعد سولسبورى بتنفيذ اقتراحات حكومة الهند وإعطاء السلطان مهلة ليلغى التنازل، ويوافق على رفض استقبال الشيخ عبدالعزيز كمندوب للقنصل الفرنسى، وأن يعلن تنازله عن الضرائب المفروضة على الإنجليز[٤].

وكان الإنذار الذى وجهه الكولونيل ميد إلى السيد فيصل يتضمن الاحتجاج على أمرين :

---

(١) Rouire, La Question de Golfe Persique cf. La Question de Mascate et de Koweit. Revue des Deux Mondes, tome XVII pp. 369 - 370.

(٢) Graves, op. cit., p. 60.

(٣) Frazer, op. cit., p. 87.

(٤) Graves, op. cit., p. 60.

الأول : فرض السلطان الضـرائب الباهظة على البضائع الإنجليزية، والأمر الثانى: تنازله لفرنسا عن مستودع للوقود[1]، وعلى أثر انتهاء المدة المحددة للإنذار أقلعت بعض السفن الحربية برئاسة الأميرال دوجلاس من بومباى على ظهر السفينة Eclipse فى ٩ فبراير عام ١٨٩٩، وظل دوجلاس فى ميناء مسقط حتى ١٦ فبراير، حينما دعى السلطان على ظهر سفينته التى كانت قد وجهت مدافعها على القصر، وفى مقابلة السلطان للأميرال دوجلاس وافق على خضوعه لأوامر حكومة الهند، وعادت العلاقات الودية من جديد كما يقول جريفز بين الولد العاصى وحاميه[2]، وتعهد فيصل أن يتخذ إجراءات مشددة إزاء أولئك الأشقياء الذين قادوه إلى مثل ذلك العصيان[3]. وعلى أثر ذلك أصدر الكولونيل ميد المقيم البريطانى أوامره إلى السلطان بأن يعلن إلغاء التنازل فى مجلس عام. ويبدو أن ميد وصل إلى تلك القرارات بنفسه أو بإيعاز من كيرزون، ولكن وزير الهند اعتبر ذلك نوعا من التمادى واستنكر بشدة هذا النوع من الإجراءات. لقد استاءت الحكومة الفرنسية كما استاء اللورد سولسبورى نفسه الذى وصف عمل المقيم بأنه خطأ كبير قد يؤدى إلى الكثير من المشاكل، وفى ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٩ بعد أن أطلع سولسبورى على تقرير حكومة الهند بصدد هذه المسألة دوّن رأيه بأنه يجب أن يلزم المقيم البريطانى نفسه بمكاتبات رسمية فى أى إجراء يتعلق بالمسائل القائمة بين الحكومتين (الإنجليزية والفرنسية) وألا يقوم بالتصرف تلقائيا دون تخويله السلطة الكافية[4]. وإزاء اعتراض حكومة لندن على اقتراحات حكومة الهند صدرت التعليمات بتعديل المطالب الموجهة إلى سلطان مسقط بحيث لا يكون هنالك إصرار على إلغاء التنازل فى مجلس عام، كما استبعد أيضا طلب المقيم البريطانى بالضغط على السلطان بعدم استقبال القنصل الفرنسى على أساس أن ذلك يتعارض مع تصريح مارس عام ١٨٦٢[5].

---

(1) Memorandum Respecting British Interests in the Persian Gulf part III, P.10 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 166 Confidential 9161).

(2) Graves, op. cit., p. 62.

(3) Philby, op. cit., p. 218.

(4) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبوظبى وبين المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ٢٧٢.

(5) Graves, op. cit., p. 62.

كان اختلاف وجهات النظر بين كل من اللورد سولسبورى واللورد كيرزون واضحا غاية الوضوح، ففى رسالة بعث بها الأول إلى الثانى بتاريخ ٢١ أبريل عام ١٨٩٩ يظهر فيها احتجاج سولسبورى على التصرفات المتشددة التى تتخذها حكومة الهند ضد السياسة الفرنسية فى الخليج، والواقع أن سولسبورى كان يرى ضرورة تهدئة العلاقات بين بريطانيا وفرنسا لإبعادها عن روسيا فضلا عن أن هناك مشاكل أهم كان يرى ضرورة حلها أولا مع فرنسا وهى الخاصة بتقسيم مناطق النفوذ فى إفريقيا الوسطى أو قضية النزاع حول حقوق الصيد فى مياه نيوزيلاندة والنزاع حول الهند الصينية. ولا يعنى ذلك أن حكومة لندن كانت تتجاوز عما لبريطانيا من نفوذ فى السلطنة وإنما كانت تعمل على تهدئة الموقف بينها وبين فرنسا إذ أنها كانت تصر على ضرورة التمسك بما أصدره السلطان فيصل من تعهدات خاصة بعدم التنازل عن أراضيه[1]. فضلا عما يمكن أن تحصل عليه من نفوذ أدبى ومادى فى السلطنة نتيجة لاستمرار حكومة الهند فى دفع الراتب السنوى لسلطان مسقط. أما عن كيرزون فلم تقف اعتراضاته على فرنسا فحسب بل على أية قوة أخرى تنتهج ذلك، وكان مما أدلى به بصدد ذلك«صحيح أن للفرنسيين معاهدات مع سلطان مسقط كما للإنجليز أيضا ولكن لماذا لا ينبغى أن نسمح لهم بالحصول على مستودع وقود فى ممتلكات السلطان؟ يعلل كيرزون ذلك الأمر بتساؤله : «ماذا يريد الفرنسيون بذلك المستودع؟ ذلك أنه فى الوقت الذى تزور فيه كثيرا من السفن الإنجليزية ميناء مسقط فإنه لاتمر بمسقط أية سفينة فرنسية. . ربما سفينة واحدة فى العام. . سفينة واحدة بمدفع واحد ومثل تلك السفينة لا يمكن أن تعدم وسيلة للحصول على الوقود بل إننا نسمح عن طيب خاطر بأن تتزود تلك السفينة من محطاتنا، إن فرنسا تنظر إلى حصولها على محطة للفحم نظرة أكثر عمقا إنها تريد أن تتطلع إلى مركز سياسى مساو للإنجليز فى غرب آسيا؛ فإن مستودع للفحم اليوم قد يعنى شيئا آخر فى الغد[2]». والواقع أن كيرزون كان ناقما للغاية فإن فرنسا يمثلها فى مسقط قنصل ولكن دون رعايا أو تجارة ورغم ذلك

(١) Parliamentary Debates 4th Series Vol. LXVII 1899 House of Commons 23rd Feb. 1899 P. 293 - House of Lords 24th Feb. 1899 pp. 427 429.

(٢) Rolandshay, op. cit., vol. III pp. 48 - 49.

تؤكد الحقائق أنها مرتبطة بالسلطان بمعاهدة على غرار المعاهدة البريطانية ورغم حماس كيرزون الزائد فإن حكومة لندن كانت تنظر إلى سلطان مسقط باعتباره حليفا مستقلا وتعترف بفاعلية التصريح المشترك لعام ١٨٦٢[١]. ومع ذلك فإنه مما لا شك فيه أن نجاح الحكومة البريطانية فى مواجهة النفوذ الفرنسى خلال تلك الفترة كان قمينا بأن يصبح ضئيل الشأن لولا تأثير كيرزون الذى يعد واحدا من أهم الرجال الاستعماريين الذى ظهروا فى تاريخ الإمبراطورية البريطانية، وكان كيرزون يربط بين فرنسا وروسيا ويعتقد أن سلطان مسقط قبل رشوة من فرنسا لكى يسمح لها بإنشاء ذلك المستودع[٢].

ليس من شك فى أن اضطرار سلطان فيصل إلى إلغاء قرار التنازل عن محطة الفحم لفرنسا أعطى مركزا قويا للحكومة البريطانية على سواحل الخليج العربى والجزيرة العربية، وهذا الوضع أساء بطبيعة الحال إلى الحكومة الفرنسية كما يفهم ذلك من المحادثات التى دارت بين اللورد سولسبورى والمسيو كامبون السفير الفرنسى فى لندن، كما أدى إرغام بريطانيا السلطان فيصل لإعلان إلغاء التنازل إلى تهديدات صاخبة أثارها المسيو دلكاسيه فى الجمعية الوطنية وقد أعلن عن أسفه للعمل الذى قامت به حكومة الهند ووصفه بأنه «عمل مخجل»[٣]. واحتج كامبون على الطريقة التى تصرفت بها حكومة الهند والتى أدت إلى إثارة الصحف ضد الحكومة الفرنسية معلنة بنغمة الغضب «صفعة جديدة لفرنسا»، وأكد كامبون أن دلكاسية وزير خارجية فرنسا يواجه غضبا صاخبا فى الجمعية الوطنية للاقتراح الذى قدمه الإنجليز وهو أن تقبل الحكومة الفرنسية الاشتراك فى مستودعات الفحم البريطانية القريبة من مسقط. ولكن سولسبورى أجاب على ذلك بقوله بأنه لو حدث امتياز لفرنسا فى مسقط فإن حكومة الهند ستفقد ثقة جميع الرؤساء العرب فى منطقة الخليج، وأن كل ما ستتأثر به فرنسا فى حالة عدم الموافقة على إعطاء امتيازات لها لا يتعدى انقسام فى الرأى بين أعضاء الجمعية الوطنية[٤].

---

(١) Graves, op. cit, p. 91.

(٢) Mosley, Curzon, The End of an epoch pp. 82 - 83.

(٣) Rolandshay, op. cit., vol III p. 45.

(٤) Salisbury to Menson, Doc. No. 260, 7/10/1899 cf. Gooch & Temperley, op. cit., vol. I pp. 213 - 214.

ولما كان من الضرورى إقرار العلاقات بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فقد توصلت الحكومتان فى ٤ مايو عام ١٨٩٩ إلى اتفاق يقضى بأنه طالما أن مركز الحكومة الفرنسية مساو لمركز الحكومة البريطانية فى مسقط فإنه من الممكن لفرنسا أن تحصل على مستودع للوقود فى السلطنة مثل ما لإنجلترا(١). وحاول سولسبورى فى هذه الفترة إرضاء فرنسا فعرض عليها اختيار إحدى المواقع فى خليج المكلا (على ساحل حضرموت) لتكون محطة للوقود من قبل الأسطول الفرنسى فى غرب آسيا. وصرح هاملتون وزير الهند بأنه إذا ما رفضت الحكومة الفرنسية هذا العرض فمعنى ذلك أن أطماعها فى الخليج أطماع سياسية ويجب أن تجابه بقوة الأسطول. على أن الحكومة الفرنسية سارعت بالموافقة على العرض البريطانى وتوصل أوتافى مع القنصل البريطانى فى مسقط إلى اتفاق وقع فى ١٨ أغسطس عام ١٩٠٠ حول حصول فرنسا على محطة للوقود فى ميناء المكلا(٢). كما تعهدت الحكومة البريطانية أن تقدم للفرنسيين ما يشاؤون من مستودعات الوقود الأخرى، وإن كان حدوث وباء الطاعون فى نفس ذلك العام مكن الإنجليز من أن يؤكدوا سيطرتهم على المواقع الفرنسية عن طريق فرض الحجر الصحى على جميع الموانى، كذلك كان مد الخط البرقى من جاسك إلى مسقط فى عام ١٩٠١ تأكيدا آخر للسيطرة الإنجليزية(٣). وعلى الرغم من النجاح الذى حظى به اللورد كيرزون فقد وجد أن ذلك غير كاف وقرر تعيين برسى كوكس وكيلا فى مسقط على اعتقاد أن كوكس سينجح فيما فشل فيه سلفه. والكولونيل كوكس خير مثال لأولئك الضباط الشبان الذين كان يختارهم كيرزون بصرف النظر عن رتبهم ويعطيهم مسئوليات كبيرة(٤). وكان كيرزون قد تحقق فى خلال تلك الفترة بخطورة الوضع

---

(١) Rouire, La Question de Golfe Persique cf. La Question de Mascate et de Koweit. Rev. des Deux Mondes, tome II pp. 369 - 370.

(٢) انظر موافقة دلكاسيه على المشروع البريطانى لاستبدال مستودع المكلا بدلا من رأس الجمعة بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٩٩ فى الجمعية الوطنية العمومية.

(٣) Philby, op. cit., p. 184.

(٤) Frazer, op. cit., p. 89.

فى جنوب أفريقيا كما أن ألمانيا وفرنسا وروسيا يبذلون أقصى مافى وسعهم للحصول على مراكز لهم فى الخليج، ولذلك فإن تعيين وكيل يمكن الاعتماد عليه فى مسقط سيريح المقيم البريطانى فى الخليج وحكومة الهند من القلق ويدعم من هيبة الإنجليز فى مسقط(١). وكان كوكس ضابطا شابا فى الرابعة والثلاثين من عمره وقد خطت الأعوام الخمسة التى قضاها فى مسقط الفصل الأول من حياته السياسية الحافلة والتى ترك فى خلالها أثرا واضحا فى شئون الخليج على صورة لم يسبقه إليها سياسى آخر، والواقع أن الفضل الأكبر للانتصارات البريطانية مع المزاحمة الفرنسية فى مسقط يرجع إلى هذا الضابط الشاب الذى استعمل كل دبلوماسية ناجحة للإيقاع بين أوتافى والسيد فيصل والشيخ عبدالعزيز والتفريق بينهم، ويجدر بنا أن نذكر هنا إلى أنه شجع عبدالعزيز على ترك السياسة والتفرغ للتجارة فى الهند. أما الفرنسيون فإنهم لم يدخروا وسعا فى استغلال الشعور العربى المعادى للإنجليز فى منطقة الخليج فكانت الحكومة الفرنسية تطبع صحيفة عربية فى باريس باسم «فتح البصائر» وتوزعها فى عدن وحضرموت ومسقط والبحرين، وكان من شعارها «تأييد العدل لجميع المسلمين دون تمييز وتخليصهم من الاستعمار البريطانى»(٢).

وقبل أن يتوجه كوكس إلى منصبه الجديد زوده كيرزون بنصحه فقال: «دع السلطان يفهم أن كل اعتبار من اعتبارات السياسة والروية والخبرة الماضية وآمال المستقبل كل هذا يرغمه على أن يظل إلى جانبنا وليس بالضرورة ضد أى طرف آخر، ولكن الواجب عليه أن يسلم بأن مصالحه مرتبطة بولائه لبريطانيا العظمى»(٣). وكان أمام كوكس فسحة كافية من الوقت ليبرز براعته السياسية فى انتهاج سبيل يرمى إلى الظفر برضا نائب الملك فى الهند وحكومة لندن معا(٤).

تم تعيين كوكس فى أول أكتوبر عام ١٨٩٩ قنصلا ووكيلا لبريطانيا فى مسقط وكان أول ما فعله تكوين علاقات شخصية وطيدة مع السيد فيصل(٥).

---

(١) Graves, op. cit., p. 62.

(٢) انظر رسالة من كيرزون إلى هاملتون بتاريخ ١٩/١/١٨٩٩.

(٣) الداود، الخليج العربى ص ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ٦٧.

(٥) Graves, op. cit., p. 65.

ويصف لنا كوكس حالة مسقط فى خلال هذه الفترة فيذكر كثرة عدد الهنود بها مما كان يلقى على عاتقه عبئا إداريا أكبر من الواجبات السياسية، كما كانت هنالك عناصر أخرى من الفرس والزنوج وكانت توجد مستعمرة صغيرة فى مسقط يقوم فيها الدكتور كانتين عضر الإرسالية الأمريكية وكذلك الدكتور زويمر عضو البعثة الأمريكية الهولندية للتبشير، وكانت الكوليرا قد حدثت فى مسقط فى شهر سبتمبر من عام ١٨٩٩ والمئات من السكان يموتون يوميا، وعلى أى حال فلم يكد يمضى وقت طويل على وجود كوكس فى مسقط حتى وصل إلى نتيجة مؤداها أن السلطان أبعد ما يكون ضد الإنجليز كما هو معتقد وهو أشد ما يكون قلقا على اتجاهات الحكومة البريطانية، ويبرر كوكس ذلك بأن جهل السلطان هو السبب فإنه لم يتدرب على حكم مسقط أو التفاوض مع منافسين هم فى نفس الوقت حامين استقلال سلطنته. وفى ٢٣ أكتوبر عام ١٨٩٩ كتب كوكس فى تقرير له إلى حكومة الهند أن السلطان لايفعل أكثر من توقيع اسمه وكان يعتمد على مستشارين جهلة وعندما تصل إليه رسالة هامة كان يتبادلها مع أولئك المستشارين وكانوا غالبا ما يفسرونها تفسيرا خاطئا أو يحملونها معان لا تحتملها.

استطاع كوكس فى شهور قليلة أن يستميل إليه السلطان فيصل حتى أخذ الأخير يصرح له بكل متاعبه فتناقش معه فى مشكلة الكوليرا وعن قطع الحكومة البريطانية للراتب المقرر له، وقد أجابه كوكس على ذلك بأن تنازله لفرنسا عن محطة الوقود هو سبب تلك الأزمة وتحول الحديث مع السلطان إلى النواحى السياسية وقد تحقق كوكس بنفسه من عدم ترحيب السلطان بالاقتراح الإنجليزى بشأن أن يكون للسفن العمانية علم قائم بذاته بدلا من العلم العثمانى وقد علل الأمر ببساطة، وكان مما ذكره بأنه لو رفع علما جديدا اعتبره الناس كافرا ولو أهين علمه الخاص فهو فى موقف ضعيف لا يستطيع حمايته وسيفقده ذلك مركزه بين قومه. أما فيما يختص بالراتب السنوى فقد ألمح السلطان لكوكس بأنه حتما كان سيستفيد من المنحة الفرنسية بعد تنازله عن ميناء بندر الجصة، ولكنه فقد ذلك نتيجة للضغط البريطانى عليه، وقد داهمته الأوبئة وأن تطبيق الحكومة البريطانية لنظام الحجر الصحى فى موانى مسقط ومطرح التى فى أيدى الإنجليز وتشددهم فى

تطبيق هذه الإجـراءات قد أفقده قدرا كـبيرا من الدخل وقال. «إنه اعـتاد على أن يترك الجمارك فى أيدى الملتزمين من الهنود الذى كانوا يعطونه مبلغا من المال يوميا لسد احـتياجاته الخـاصة وقد ذكر له ملتـزمو الجمـارك بأنه لو استمر نظام الحـجر الصحى قائما فسوف يعجزون عن الدفع»(١).

وتحت هذه الظروف التى عرضها السلطان أخذ كـوكس المسئولية على عاتقه ودفع للسلطان مبلغ ٧٢٠٠ روبية من راتبه الخاص وطلب من حكومة الهند الموافقة على إعـادة الراتب المقرر للسلطان، وكـعلاج للأزمـة المالية قـرر السلطان عـملا بنصيـحة كـوكس أن يقوم بنفـسه بتحـصيل الضـرائب بدلا من أن يعهـد بها إلى ملتزمين، وأن يعين اثنين من التجار الهنود المسلمين فى بومباى لتنظيم تلك الإدارة وقد تم تنفـيذ تلك التجربة بنجـاح. وفى شهر يناير عام ١٩٠٠ وافـقت حكومة الهند على إعادة دفع الراتب المقرر للسلطان من بداية شهـر أكتوبر من العام السابق وقد سـر السلطان فـيصل بذلك القرار كـثيرا وتـوثقت أواصر الصداقـة بينه وبين كوكس، وقد لاحظ ذلك الكولونيل ميد المقيم البريطانى فى الخليج فذكر أنه عندما زار مـسقط فى نوفمبـر عام ١٨٩٩ وجد السلطـان فيصل مع كـوكـس فى الوكالة البريطانية يحتسيان الشاى وقد صحب فيصل أبناءه الصغار معه(٢).

لم تكن مـشكلة التـنازل عن محطـة الفحـم هى كل مـا واجه العـلاقـات البريطانية الفرنـسية فى مـسقط وإنما يعود أصل التصـادم إلى أن القناصل الفرنسيين كانوا يمنحون الأعـلام الفرنـسية للتجار العـمانيين وللسفن المشتغلة بتـجارة الرقيق، وعلى الرغم من أن مؤتمر بروكـسل الدولى لقمع تجارة الرقـيق قد أصدر مرسـوما عاما صار قابلا للـمفعول منذ عام ١٨٩٢ . إلا أن الأعلام الفرنسـيـة استمرت تقدم لرعايا عمان الذين كانوا يتقدمون لطلبها من زنجبار، كما تقدم كثير من تجار الرقيق إلى الوكالة الفرنسية فى مسقط لتسـجيل أنفسهم على أنهم رعايا فرنسيون، وذلك

(١) Graves, op. cit., pp. 65 - 66.

(٢) Ibid., p. 67.

منذ تأسيس الوكـالة الفرنسية فى السلطنة منذ عـام ١٨٩٣ وما بعدها[١]. ويرجع أستـخدام الأهالى للأعـلام الفرنسـية إلى عـام ١٨٦٠. حينما أخـذت السلطات الفرنسية فى أوبوك ومدغشقر وجزائر الكومور على الساحل الشرقى الأفريقى تقدم الوثائق الفرنسـية للسفن الوطنيـة المشتغلة بتلك التـجارة من رعايا مسـقط. وكان هؤلاء ومـعظمهم من أهالى صـور يتـقبلون الحـماية الفـرنسـية لمناوأتهم الدائمـة للسلطان[٢]. وفى عام ١٨٦٣ استرعت هذه الظاهرة نظر الحكومة البـريطانية التى اعتبرت أن مثل ذلك الإجراء الذى تقوم به السلطات الفرنسية يقف حجر عثرة فى سبيل إلغاء تجارة الرقيق، ذلك أن السـفن الفرنسـية كانت مستثناة من تفتيش السفن البريطانيـة، وقد جاء فى التقـارير الرسمية القنصليـة أن كثيرا من السـفن الوطنية كـانت تبحـر تحت الأعلام الـفرنسـية حـاملة الأسلحـة والرقيق وأدوات الحـرب الأخرى[٣]. وعلى الرغم من الاحتـجاجات الرسميـة التى قدمتها وزارة الخـارجية بلندن إلى حكومة باريس، فقد استمر القناصل الفرنسيون يعملون على خلق أجواء من الاضطرابات فى وجـه السـلطات البـريطانيـة فى الخليج[٤]، وكان كـثيـر من أصحـاب السفن العمانيـة يسعون للحـصول على الجنسية الـفرنسية لسـفنهم حتى يستطيعوا رفع الاعلام الفرنسـية ويتهـربوا من تفتيش السفن البريطانية من جهة ومن سلطات الإمام من جـهة أخرى، والجدير بالذكر أن فـرنسا كانت دائما ضـد مبدأ التفتيش البحرى، وقد استطاعت منذ عام ١٨٦٧ أن تتخلص من جميع المعاهدات الدولية الخاصة بهذا الشأن، بل إنها لم توقع على المواد الخاصة بتفتيش السـفن التى أقرهـا مؤتمر بروكـسل الدولى الذى انعقـد فى يوليو من عـام ١٨٩١، للنظر فى الإجراءات الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق، وكانت الحكومة الفـرنسية تستمد حقها من المادة الرابعة من معاهدة عام ١٨٤٤ التـى كانت تعطى للقناصل الفرنسـيين سلطات

---

(١) Philby, op. cit., p. 184.

(٢) Memorandum (Grant of French Flags to Mascat Dhows) p. 2 (Ind. Off. Pol. & Secret Library Confidential 8574 B. 134).

(٣) Wilson, op. cit.,p. 240 & Frazer op. cit.,p. 50.

(٤) Berreby, Le Golfe Persique p. 185.

قضائية على الرعايا الفرنسيين فى مسقط وتوابعها، وكانت تنص على أن من يعمل فى خدمة الفرنسيين من رعايا السلطان يتمتع بنفس الامتيازات التى يتمتع بها الفرنسيون فى السلطنة، وقد خشى السلطان فيصل من أن تكون ممارسة القناصل الفرنسيين للسلطات القضائية على رعاياه فى البحر قد تتطور بحيث تشمل رعاياه فى الداخل. والملاحظ أن المصالح الفرنسية كانت تزدهر بصفة خاصة فى ميناء صور الذى يقع على ساحل مسقط إلى الجنوب، ويتكون سكان ذلك الميناء من بحارة أقوياء من قبائل الجنبة[1]، وكانوا على علاقة وثيقة بالمستعمرات الفرنسية على الساحل الأفريقى، وعلى الأخص فى جزائر الكومور وأنجوان وغيرها، وكانوا يذهبون فى رحلات دورية إلى الساحل الأفريقى حيث يشتغلون بتجارة الرقيق تحت حماية العلم الفرنسى، وقد دأبت السلطات الفرنسية على التدخل لحماية سكان هذه المنطقة، وكانت كثيرا ما تطالب سلطان مسقط بدفع تعويضات عما يقع لهم من تعدى سلطاته عليهم[2]. وهكذا كان رفع الأعلام الفرنسية يمنع السلطان من ممارسة سيطرته حتى فى مقاطعاته الداخلية أو فى مياهه الإقليمية.

ولم تلبث الأزمة أن وصلت إلى أقصى حد لها حول نهاية عامة ١٨٩٩، ففى ذلك العام كان أوتافى قد وصل إلى درجة قنصل، ووجد له مساعدا نافعا فى شخص المسيو جوجير، وقد كتب كوكس عن جوجير هذا بأنه تاجر لؤلؤ ولكنه اشتبه فى كونه يعمل جاسوسا من قبل روسيا[3]. وكان كيرزون من ناحية أخرى يربط التغلغل الروسى فى فارس بالعلاقات الودية بين روسيا وفرنسا، وكثيرا ما كان يطلق على المسيو أوتافى بأنه الممثل الروسى الفرنسى فى مسقط. وحدث فى عام ١٩٠٠ أن قام أوتافى بمحاولة فرض الحماية الفرنسية على صور، وعلى الرغم من

(١) الأصل فى هذه القبائل أنها بدوية على أن قسما منها قد استقر استقرارا جزئيا فى ميناء صور وغيره من الموانى الصغيرة على الساحل الشرقى. وقد ساهموا بنصيب فى الاضطراب الذى دفع الإنجليز إلى القيام بحملتهم التأديبية على صور سنة ١٨٩٥، ثم اجتمعوا بالفرنسيين على صورة أغضبت الإنجليز وسلطان مسقط معا، انظر شركة الزيت العربية الأمريكية - عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ١٣٣ - ١٣٤.

(٢) Memorandum (Grant of French Flags to Mascat Dhows) cf. (Ind. Off. Pol. & Secret Library Confidential 8574 B. 134).

(٣) Graves, op. cit., pp. 69 - 70.



أن هذا الميناء كان يخضع للسلطان فيصل، إلا أنه فى الحقيقة كان أكثر خضوعا لرؤسائه المحليين، وكان هذا الميناء مركزا لتجارة الرقيق الآتى من شرق إفريقيا[1]. وكانت محاولة أوتافى فرض الحماية الفرنسية على هذا الميناء قد أثارت كوكس وردا على ذلك اصطحب معه السلطان فى زيارة رسمية إلى ذلك الميناء فى يونيو عام ١٩٠٠[2]. والجدير بالذكر أنه قبل ذلك الوقت لم يكن سلطان مسقط ليجرؤ على الخروج من عاصمته، وقد أصدر السلطان نداء إلى أهالى صور أشار فيه إلى عدم اعترافه بسيادة أية دولة أجنبية على هذا الميناء وأن يكون له ولحلفائه الإنجليز مطلق الحرية فى تفتيش السفن التابعة لأهالى صور وفرض الضرائب المشروعة عليها وطالب بضرورة تسجيل السفن المملوكة لهم، وأنه على استعداد لتزويدهم بالوثائق والأعلام الخاصة بسلطنة مسقط. ولكن فيصل لم يستطع الحصول على عدد كبير من الوثائق الفرنسية التى كانت ممنوحة لأهالى صور، ولم ينجح فى الاستيلاء إلا على الأوراق الخاصة بثلاثة سفن فقط، بينما وعده أصحاب السفن الأخرى أن يسلموا ما فى حوزتهم من الأوراق والأعلام إلى القنصل الفرنسى فى مسقط[3]. وقد ظهر أن بعض هذ الأوراق كانت ممنوحة من قبل حاكم جيبوتى وبعضها من حاكم الكومور[4]، وعندما عاد السلطان إلى مسقط بعث رسالة إلى أوتافى ويرفقتها هذه الأوراق، ولكن أوتافى رفض أن يتسلمها وجاء فى رسالة السلطان إلى أوتافى : «لقد لاحظنا أن رعايانا يأخذون الرايات عن جهل من حكومات أجنبية، ولذلك فإن استناد تلك الحكومات إلى حق الحماية عليهم أمر غير منطقى، وإذا كان ذلك حدث فى الماضى فلن يحدث من الآن، ولن نسمح لأحد من رعايانا بالحصول على تلك الرايات ما لم يكن ذلك بعلمنا وموافقتنا»[5]. وتبع ذلك أن أصدر السلطان إعلانا يمنع فيه رعاياه من قبول أية

(١) Wilson, A Periplus of the Persian Gulf see Geog. Journal Vol. LXIX No. 3 March 1927 p. 237.

(٢) Graves, op. cit., pp. 69 - 70.

(٣) Jouanin, Sur les Rives de Golfe Persique p. 65.

(٤) Whigham, The Persian Problem p. 120.

(٥) Muscat. Confidential 1901 p. 7 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129).

حماية أجنبية فى مقاطعاته أو مياهه الإقليمية. وكان الدافع لهذا الإعلان هو خوف السلطان من الحكومة البريطانية ولم يكن قد مضت سوى أيام قليلة على صدور الإنذار البريطانى الخاص بمستودع الوقود ولكن ثبت فيما بعد أن إعلان السلطان لم يكن له أية آثار مجدية رغم شدة تمسكه بعدم الاعتراف بالأوراق الفرنسية على اعتبار أن ما يقومُ به الفرنسيون مخالف لتصريح مارس عام ١٨٦٢ الخاص باستقلال السلطنة[١]. وفى ٢٥ يونيو عام ١٩٠٠ ألح المسيو كامبون السفير الفرنسى فى لندن إلى اللورد سولسبورى بالنزاع بين مسقط وفرنسا وأن حكومته تصر على ضرورة إعادة تسليم الأوراق إلى أصحابها مع تقديم اعتذار كاف، وبينما كانت النية متجهة إلى أن ينحنى السلطان للمطالب الفرنسية أصر اللورد هاملتون وزير الهند على ضرورة لفت نظر الحكومة الفرنسية للمساوئ التى ترتكب من جراء رفع الأعلام الفرنسية على السفن الوطنية، واتهم كثيرا من أصحاب تلك السفن بأنهم يقومون بالاشتغال بتجارة الرقيق وتهريب الأسلحة عبر الخليج إلى فارس والعراق وأصدر أوامره بعدم تسليم تلك الأوراق، وعلى ذلك اتخذت الحكومة الفرنسية خطوة جريئة إذ أبحرت إحدى السفن الفرنسية إلى ميناء مسقط بحجة قيامها بدراسة ميناء المكلا، وهو الميناء الذى كان قد تقرر أن تستحوذ عليه لتموين سفنها، وقد جرت محادثة بين قائد السفينة والمسيو أوتافى من جهة والسيد فيصل من جهة أخرى، حيث طلب قائد السفينة بضرورة إعادة تسليم الأوراق إلى أصحابها، كما طلب أوتافى من جميع الذين سلموا أوراقهم وأعلامهم للسلطان أن يبادروا باستلام غيرها من القنصلية الفرنسية فى مسقط، وهدد أوتافى وقائد السفينة الفرنسية السلطان باستخدام القوة لو رفض الانصياع لهذه المطالب. بيد أن السلطان صمم على رأيه وبعث يستنجد بالمساعدة البريطانية إلى أن اضطرت السفينة الفرنسية للانسحاب[٢]، وعاد السلطان يطلب من أهالى صور نزع الأعلام الفرنسية بيد أن أهالى صور رفضوا الخضوع لأوامره، وكان معظمهم من تجار الرقيق الذين كانوا يستفيدون بطبيعة الحال من الحماية الفرنسية عليهم[٣].

Wilson, the Persian Gulf p. 247. (١)

Graves, op. cit., pp. 70 - 71. (٢)

Jouanin, op. cit., p. 66. (٣)

وعلى الرغم من أن السلطان فيصل كان يرغب مخلصا فى تأكيد حقوقه الشرعية إلا أنه لم يكن ليستطيع معارضة النفوذ الفرنسى دون أن يجد سندا قويا من الحكومة البريطانية؛ صحيح أن فيصل كان على علاقة طيبة بكوكس إلا أن ذلك لم يكن هو كل ما يستطيع أن يعتمد عليه. وليس من شك فى أن بريطانيا قد أدركت أن الموقف المعارض الذى تقفه الحكومة الفرنسية ضد ما تقوم به من جهود لإلغاء تجارة الرقيق كان فى حد ذاته دليلا للتأكيد بأن للفرنسيين أهداف أخرى أبعد من مجرد حماية العرب الذين يشتغلون فى تلك التجارة الشائنة(١).

والواقع أن موقف السيد فيصل كان حرجا، وقد كتب المستر كانتين عضو الإرسالية الأمريكية فى مسقط مقالة يؤكد فيها حرج مركز السلطان فذكر أنه لو أغضب بريطانيا فسيفقد راتبه السنوى وهو أمر مهم بالنسبة له، ولو اتبع النصيحة من الحكومة البريطانية وتمادى فى علاقاته معها فسيؤدى ذلك حتما إلى حدوث عداءات بينه وبين شيوخ عمان الذى يمارس عليهم بعضا من سلطاته وقد يؤدى الأمر إلى حدوث ثورة كبيرة عليه(٢).

ولا شك أن من أهم أسباب انتعاش النفوذ الفرنسى فى مسقط يرجع إلى انشغال بريطانيا فى حرب البوير، ولذلك ما كادت بريطانيا تنتهى من هذه الحرب فى عام ١٩٠٣ حتى عادت إلى الاهتمام بمناوأة النفوذ الفرنسى فى مسقط. وقد وصل النزاع الإنجليزى الفرنسى إلى ذروته بحادثتين، الأولى وقعت لسفينة شراعية حجزت فى ميناء صور، والثانية اعتقال السيد فيصل لخمسة من أهالى صور حاولوا خرق قوانين الحجر الصحى وطالبوا بالحماية الفرنسية(٣). وعندما لم تثمر تهديدات أوتافى لإطلاق سراح المعتقلين وصلت سفينة فرنسية أخرى إلى ميناء مسقط فإذا بها تجد البوارج الإنجليزية قد سبقتها إلى هناك وكان الموقف حرجا يهدد باصطدام مسلح بين الطرفين، ولكن لما كان هذا الوقت يوافق وإجراء المفاوضات الخاصة بالاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا عام (١٩٠٤) فقد آثرت الدولتان حل

---

(١) Whigham, op. cit., pp. 20 - 21.

(٢) Ibid., p. 23.

(٣) سيتون وليامز، بريطانيا والدول العربية (مترجم) ص ص ٢١٠ - ٢١٢.

المشكلة بالطرق السلمية وعندئذ انتقل مركز الثقل فى المفاوضات إلى لندن حيث تقرر بهدوء رفع الأمر إلى هيئة التحكيم الدولية بلاهاى، وفى انتظار صدور قرار التحكيم أفرج سلطان مسقط عن المعتقلين فى أوائل عام ١٩٠٤ وجاء قرار المحكمة الدولية فى يونيو عام ١٩٠٥ يدين القناصل الفرنسيين لتصرفاتهم غير المشروعة[١]، ويؤكد أن وضع مسقط هو وضع سلطنة مستقلة، وذلك فى القرار الخاص الذى أصدرته عن هذه المشكلة والمعروف باسم Muscat Dhow Case [٢]. وقد صدر هذا القرار بمقتضى مرسوم بروكسل الدولى الصادر فى عام ١٨٩٠[٣]. وحسب قرار محكمة العدل وضعت حدود للسلطنة من رأس الصقر فى الجنوب إلى خور كلبا فى الشمال، كما اعترف بملكية السلطان لشبه جزيرة موساندم، أما بقية المناطق الساحلية إلى خوردبا، فقد اعتبرت خاضعة لشيخ الشارقة[٤]. والجدير بالذكر أن تحديد حدود السلطنة قد اقتصر على الساحل دون الداخل إذ لم يكن نفوذ السلطان على الداخل فى ذلك الوقت أكثر من تخطى حدود عاصمته بقليل[٥]. وقد يكون من المناسب أن نعرض لأهم ما نص عليه هذا الحكم بشأن رفع الأعلام الفرنسية على السفن المسقطية :

(أولا) : يستمر أصحاب السفن الذين يحملون الأعلام الفرنسية فى رفعها طالما أنهم قد تمتعوا بتلك الحماية قبل ٢ يناير سنة ١٨٩٢ أى قبل تعديل مرسوم بروكسل. أما الذين يثبت أنهم يحملون الأعلام الفرنسية بعد ذلك التاريخ فيسقط عنهم هذا الحق ويتبعون القضاء الإقليمى لسلطان مسقط، ولكن يستثنى من ذلك أولئك الذين يثبت أنهم كانوا يعاملون معاملة المحميين من جانب فرنسا قبل عام ١٨٦٣.

---

(١) Berreby, op. cit., p. 184.

(٢) Liebsney, International Relations of Arabia p. 163.

(٣) انظر حكم محكمة العدل الدولية بلاهاى فى يونيو سنة ١٩٠٥ بشأن سلطة السلطان القضائية فى المياه الإقليمية لمسقط فى :

Revue de Droit Internationale, tome 131, 1906 p. 145.

(٤) Revue de Droit Internationale, tome 131, 1906 p. 145.

(٥) Memorandum Respecting British Interests in the P. G. part II p. 7.

(ثانيا) : لا ينبغى التعرض لأية سفينة من السفن العمانية التى تقوم برفع العلم الفرنسى حتى فى المياة الإقليمية للسلطنة، وذلك طبقا لمعاهدة نوفمبر سنة ١٨٤٤ التى تجيز للحكومة الفرنسية ذلك الحق.

(ثالثا) : لايجوز أن ينتقل حق رفع الأعلام الفرنسية من سفينة إلى أخرى أو حتى لشخص آخر من عائلة صاحب العلم.

(رابعا) : للسلطان الحق فى ممارسة القضاء على مياهه الإقليمية حتى لو كان رعاياه يحملون الأوراق الفرنسية[1].

وبالنظر إلى هذه القرارات يتضح أن قرار التحكيم لم يكن فى صالح فرنسا وعلى الأخص القرار الذى يقضى بأن الترخيص برفع الأعلام الفرنسية لا ينتقل بالتوارث، ولذلك فإن هذا المظهر من مظاهر النفوذ الفرنسى كان مقدرا له أن يختفى بعد سنوات قليلة. وبناء على هذا التحكيم اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على أن يقوم قنصلاهما فى مسقط بوضع قائمة بالسفن التى ترفع العلم الفرنسى. وفى عام ١٩٠٨ تم وضع القائمة وقد اشتملت على ثلاثة وعشرين سفينة فقط. وفى عام ١٩١٧ لم تكن سوى اثنتى عشر سفينة عمانية تحمل العلم الفرنسى، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى اختفاء آخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسى فى سلطنة مسقط[2].

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية حاولت فى أثناء المفاوضات التمهيدية للاتفاق الودى أن تحصل من الحكومة الفرنسية على التخلى لها عن كل امتياز فى مسقط، ففى فبراير سنة ١٩٠٤ أبلغت وزارة الخارجية البريطانية حكومة الهند أنه فى معرض التسوية العامة للأمور السياسية التى هى الآن قيد المفاوضة مع فرنسا ستبذل محاولة للحصول على اعتراف فرنسا بالحماية البريطانية على مسقط، ولكنها فى الوقت نفسه استعلمت عما إذا كان هناك أى امتيار أقل من ذلك

(1) Encyclopeadia of Islam See Article of Oman by Grohmann, see also Frazer, op. cit., p. 87, Wilson op. cit., p. 243.

(2) Encyclopeadia of Islam, See Article of Oman by A. Grohmann.



تستطيع أن تسعى للحصول عليه إذا تعذر التوصل إلى الاعتراف بالحماية، وقد أجاب كيرزون على ذلك أنه لا يوجد حل مرضى لقضية مسقط سوى الاعتراف بها محمية بريطانية، أو بالأحرى إلغاء تصريح مارس سنة ١٨٦٢[١]. والجدير بالذكر أن ذلك التصريح قامت بإصداره حكومة لندن دون الرجوع إلى حكومة الهند. ويؤكد أيتشيسون أن حكومة الهند لم تعلم بذلك التصريح إلا بعد صدوره بعشر سنوات. غير أن المفاوضات الانجليزية الفرنسية لم تسفر عن نجاح، إذ إن فرنسا كانت غير مستعدة للتخلى عن أية حقوق لها بموجب ذلك التصريح، وعلى أى حال فقد ساعد الوفاق الودى على تخفيف حدة التنافس بين الدولتين فى مسقط. ومع أن ذلك الوفاق لم يكن وديا بالفعل فى هذه المنطقة بالذات فإنه ساعد بمرور الزمن على تخفيف حدة المنافسة بين الإنجليز والفرنسيين، وبخاصة عندما أدرك الفريقان عظم الخطر الذى يهدد مصالحهما بسبب نمو الإمبراطورية الألمانية المتزايد وانتهاجها سياسة التوسع نحو الشرق.

والجدير بالذكر أنه فى الوقت الذى كانت فيه الأزمة مشتعلة بين الدولتين حاولت إنجلترا أن تمد نفوذها إلى المناطق الداخلية من عمان، ولكن ما سعت إليه لم يكن نصيبه التوفيق. وكان الهدف من الرحلة التى قام بها برسى كوكس إلى المقاطعات الداخلية لعمان تحقيق أمرين :

(الأول) التحقق عن مدى سلطة السلطان على القبائل الداخلية.

(الثانى) الحصول على تنازل من السلطان عن إحدى مناجم الفحم فى منطقة الرفصة على مقربة من صور، وكانت الحكومة البريطانية قد حصلت على تعهد من السلطان فى مايو سنة ١٩٠٢ أن يترك لها استغلال المصادر الطبيعية فى أراضيه[٢]. وقد أوفدت حكومة الهند أحد الجيولوجيين لكى يرافق كوكس فى هذه الرحلة ولكن تأخر وصوله إلى مسقط أدى إلى أن سبقهما أوتافى إلى القبائل الداخلية،

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ٢٨٤ انظر أيضا :

Thomas, The Al Bu Said Dynasty p. 22.

(٢) Liebsney, International Relations of Arabia p. 164.



وأخذ يعمل على تحريض هذه القبائل ضد الإنجليز. وفى أثناء الرحلة علم كوكس أن الرسل تأتى من صور إلى جميع رؤساء الداخل تبلغهم أن السلطان فيصل يبيع صور للإنجليز، وأن الناس هناك فى حالة ثورة وهياج. وفى منطقة قلهات لحق بهما السلطان فيصل، وبالرغم من الرشاوى العديدة* التى قدمت للرؤساء فقد استمروا يعملون على خلق الصعاب، حتى أن الدكتور فون كرافت الجيولوجى قد أطلقت عليه النار من إحدى القبائل وقتل[1].

قام كوكس برحلتين : الأولى من أبوظبى إلى البوريمى ومنها إلى الجبل الأخضر ثم إلى مسقط عن طريق وادى سمائل. والرحلة الثانية من رأس الخيمة إلى البوريمى ومنها إلى الساحل حتى شيناص ثم إلى صحار عن طريق الساحل[2]. ويذكر كوكس أنه لقى الكثير من الاعتداءات من القبائل فى عبرى، وأن الأهالى كانوا يطلقون عليه (النصرانى)[3]. وفى تقرير كوكس عن رحلاته هذه أظهر عدم ارتياحه لأحوال صور، واقترح على حكومة الهند أن تمد السلطان ببارجة حربية يستطيع بها توطيد نفوذه فى ذلك الميناء، ويذكر كوكس أنه استطاع أن يؤثر فى القبائل المعادية من الهناوية والمشارقة عن طريق الرشوة حتى أظهروا ندمهم البالغ على انصياعهم للدعايات المعادية للإنجليز وعبروا عن ارتياحهم لقيام كوكس بزيارة المنجم. ولما كان فون كرافت قد قتل فى خلال الرحلة فقد قام كوكس بتلك الزيارة مع المستر أولدهام أحد الجيولوجيين فى مساحة الهند، وكتب أولدهام تقريرا عن عدم جدوى استغلال ذلك المنجم[4].

وقد يكون من المناسب أن نعرض لما سجله السالمى عن أخبار رحلة كوكس وهو يخالف فى وقائعه ما ذكره كوكس من نجاحه فى التأثير على القبائل يقول السالمى : «فى أوائل عام ١٣١٩ خرج من مسقط بالوز الإنجليز ويقال له القنصل

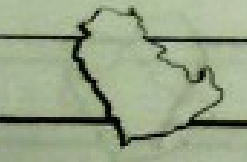
---

(١) Graves, op. cit., pp. 73 - 74.

(٢) Cox, Some Excursions in Oman pp. 193 - 194, 210 - 212 Geog. Journal Vol. LXII No. 3 Sept. 1925.

(٣) Idem.

(٤) Graves, op. cit., p. 75 ff.



وكان قد استأذن من السلطان فى ذلك وكان قد همّ أن يدخل الشرقية وانتدب لمنعه شيخنا الأمير ورؤساء القبائل وساروا جميعا حتى نزلوا بالفيلج من بلدان المشارفة ثم ركبوا من هناك قاصدين الرفصة لمنع البالوز وأعوانه فإذا هم قد دخلوا الرفصة . . . فوجهت إليهم المدافع وهموا بقتلهم إن لم يرجعوا على أعقابهم . ولما يئس البالوز من دخول الشرقية طلب أن يرى معدن الصخام ويسمى الفحم وهو جبل فيه حجر يحمل ليوقد النار فى المراكب ولم يرض بعض الناس وأصيب حصان البالوز بمقتله ووقع البالوز على بطنه فى الأرض، ثم ساروا حتى وصلوا إلى جبل الصخام وأروه إياه على عجل وأزعجوه بالرجوع فلم يتمكن من رؤيته، وأرسل البالوز إلى أمير الشرقية أن يأتيه أو يأذن له فى أن يأتى إليه فقال الأمير لا أراه ولا يرانى»[١] . ومع ذلك فقد دلت السنوات التالية على تقدم النفوذ الإنجليزى فى مسقط بشكل ملحوظ وظهر ذلك على أثر رحيل أوتافى من مسقط فى عام ١٩٠٢، وفى ذلك العام أرسل السيد فيصل ابنه تيمور إلى الهند ومعه هدايا لإرسالها إلى الملك إدوار السابع منها مدفعين لليخت الملكى[٢] . وفى العام التالى ١٩٠٣ قام اللورد كيرزون نائب الملك فى الهند برحلته المشهورة إلى الخليج وزار ميناء مسقط، ودبر كيرزون الأمر لكى تترك الرحلة وما يصاحبها من احتفال أثرا كافيا فى نفوس الناس . وقد صحب معه ستة من القطع الحربية، وسجل لنا الرحالة الذين زاروا مسقط فى ذلك الحين جميع مظاهر الاحتفالات التى قامت فى مسقط حتى بات الناس يقارنون بين عظمة الإنجليز وبؤس الفرنسيين[٣] . وقد استقبل كيرزون فى مسقط استقبالا حافلا حيث كان الناس غير الراغبين عن الإنجليز راضين بحرارة عن الولائم والألعاب النارية كما يقول جريفز . ونظرا للحفاوة الودية التى أظهرها فيصل لنائب الملك أقر كيرزون دفع الراتب السنوى للسلطان[٤]، مشيرا إلى الصلات الوثيقة التى تربط بين بريطانيا وأسرة البوسعيد التى أنجبت حكاما ناجحين منذ أيام السيد سعيد سواء فى مسقط أو زنجبار[٥] .

---

(١) السالمى، تحفة الأعيان بسيرة آل عمان جـ ٢ ص ص ٢٩٩ - ٣٠١ .

(٢) Graves, op. cit., p. 85.

(٣) Jounanin, op. cit., pp. 68 - 69.

(٤) Graves, op. cit., p. 92.

(٥) Hardinge, A Diplomatist in the East Vol. II p. 306.

وكتب كيرزون إلـى جون برودريك وزير الهند بعد زيارته لمسقط مسجـلا انطباعاته عن السلطان فيصل بقـوله : «لقد كان سلوك عظمة السلطان فى جميع المناسبات منطويا على البـساطة والوقـار، وكان يتـصرف تصـرف التابع المخلص للحكـومة البريطانية أكثـر منه حاكما مستقلا ولم يلتمس أية ارتـباطات أخرى، وكانت الحالة وما أحـاط بهـا فى نظره برهانا كافـيا لتـعزيز اعـتمـاده على صداقـتنا وبث روح الاستـجابة لرغـباتنا الأمر الـذى يعكس الفضل العظيم للمـاجور كوكـس الوكيل الـسياسى الذى عـينته فى مـسقط ١٨٩٩ والذى جعل الحـاكم فى أقل من أربع سنوات يتـحول من شـعوره بالشك إن لم يكـن بالعداء المباشر إزاء بريطانيـا إلى الإحـسـاس بالثقة والتقـدير، وإن التناقض ما بين ذلك الوضع الفـعلى لحاكم يكاد يعتمـد هو وشعبه وتجارته علـينا، وبين الوضع النظرى الذى تتمتع بموجبـه فرنسا الممثلة بقنصل والتى لا رعايا ولا تجـارة لها قد سار بمعاهدة متـساوية مع بريطانيا، هذا التناقض يؤكد الرغـبة فى أن تنتهى بأدنى تأخير ممكـن هذه الحالة الشاذة التى يجب أن يقال عنها إنها تثير الـسخرية»[1].

والواقع أن الغرض الأول من رحلة كيرزون كـما صرح بنفسه هو أن يوضح فى أذهان الدول الأوربية أن الحكومة البريطانية لن تـتردد فى استخدام القوة، وأنها ليست على استـعداد لكى تتخلى عن جهودها الطويلـة التى بذلتها فى الخليج وأن تتركه بالتالى فـى أيدى طائفة من تجار الأسلحة أو الرقيق للمتـاجرة أو للإثراء غير المشروع، ويتـضح من ذلك أن رحلة كيـرزون قد حدثت على أثـر تصريح اللورد لانزدون فى مايو عام ١٩٠٣. وعقب زيارة كيرزون رقى كوكس إلى منصب المقيم البريطانى فى الخليج وقـد جعله ذلك المركز على اتصال أوثق ليس بشئـون مسقط فحسب وإنما بجميع إمارات الخليج الأخرى[2].

تجارة السلاح فى مسقط :

على أن المشكلة الأخيرة التى واجهت العلاقات الفرنسية الإنجليزية فى مسقط كانت تـتعلق بتجارة الأسلحـة وكانت هذه التجـارة منحصرة فى أيدى الفـرنسيين

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ص ٢٢٨ - ٢٨٣.

(٢) Graves, op. cit., p. 92.

عموما وكانت مسقط مركزا لهذه التجارة، ويرجع ذلك إلى أن بريطانيا لم تستطع أن تنفرد بالنفوذ فى مسقط مثلما فعلت فى بقية إمارات الخليج الأخرى فإن مركز مسقط من الوجهة الدولية على الأقل كان محددا باتفاقيات ومعاهدات تجارية عقدها السلاطين مع دول أخرى ومنها المعاهدة التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٣٣ والمعاهدة المعقودة مع فرنسا عام ١٨٤٤، هذا بالإضافة إلى إعلان تجارى كان قد أصدره السلطان تركى بن سعيد لصالح هولندا فى عام ١٨٧٧. والملاحظ فى هذه المعاهدات والاتفاقيات التجارية أنها كانت لا تضع عراقيل بشأن استيراد أو تصدير البضائع المختلفة، هذا بالإضافة إلى أن مركز السلطنة الدولى كان محددا بمقتضى التصريح الإنجليزى الفرنسى المشترك الصادر فى مارس عام ١٨٦٢ والذى كان يتيح لفرنسا مركزا مساويا لمركز بريطانيا فى مسقط، ولذلك كان هذا التصريح هدف السياسة البريطانية للتخلص منه[١].

والواقع أن تجارة السلاح قد سببت الكثير من المتاعب للحكومة البريطانية فى السنوات الخمس التى سبقت الحرب العالمية الأولى، وكانت هذه الأسلحة تستورد من أوربا حيث تصدر إلى ساحل بلوخستان وفارس، وكانت تتجه إلى أفغانستان ومقاطعات وسط آسيا مما يخلق الاضطرابات على الحدود الشمالية الغربية للهند[٢]. وقد بدأت تجارة السلاح منذ عام ١٨٤٤ ولكن لم تتنبه الحكومة البريطانية إلى خطورة هذه التجارة إلا فى أثناء الحرب الأفغانية الثالثة حين أدركت أن وجود هذه الأسلحة مما يشجع على الثورة فى حدود الهند الغربية[٣]. وفى عام ١٨٨٠ اتخذت حكومة الهند عدة خطوات تمهيدية لإيقاف مرور الأسلحة فى حدودها، وفى عام ١٨٨١ صدر مرسوم يقضى بتحريم استيراد الأسلحة إلى فارس وقد تأكد ذلك المرسوم بقانون صدر فى عام ١٩٠٠. وفى عام ١٨٩٧ أعطت السلطات الفارسية السلطة للسفن البريطانية بمصادرة الأسلحة فى الموانى الفارسية[٤]. وعلى الرغم من أن مؤتمر بروكسل الدولى عام ١٨٩٠ قد وجه ضربة

---

(١) Arms Traffic at Muskat (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 182).

(٢) Harrison, The Arab at Home p. 96 See also Ware - Field, The Gates of Asia p. 8.

(٣) بيشون : بواعث الحرب العالية فى الشرق الأدنى ص ٢٧.

(٤) Arms Traffic at Muskat (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 182).

قاضيــة لتجارة السلاح فى إفـريقيا إلا أن منطقـة الخليج لم تكن ضمن نطاق ذلك المرسوم. وكـان تهريب الأسلحة يتزايد تـزايدا ملحوظا حتى عام ١٨٩٢ فـقد بلغ عدد البنادق المصدرة إلى مسقط فى ذلـك العام ١١,٥٠٠ بندقية ومن هناك كانت توزع على بقية أنحاء الخليج وقد تضاعف ذلك الرقم عدة مرات فى السنوات التى تلت ذلك وقد سببت هذه الأسلحة الكثيـر من القلق للسطات الإنجليزية والفارسية إذ كانت فـارس تخشى من أن تسـتخدمـها القـبائل الفارسـية لتـخرج عن سطوة الحكومة المركزية[١]. وربما كان ذلك مما دفـعهـا لكى تصدر بالاتفـاق مع الحكومة البريطانيـة عدة مراسيم مـانعة لتلك التجارة، كـما صادرت مخـازن الأسلحة فى بوشهر[٢]. وفى عام ١٩٠٠ أعلـنت الحكومة البريـطانية أن تصدير الأسـلحة إلى الخليج عبر الموانى الهندية عمل غير شرعى وتبع ذلك صدور مرسوم برلمانى يقضى بعدم شرعيـة تصدير الأسلحة إلى المناطق التى يمكن أن تستخدم فيـها ضد القوات البريطانية. وحول ذلك الوقت عملت الحكومة البريطانية على عقد معاهدات تحريم تجارة السـلاح بينهـا وبين إمارات الخليج، ففى عام ١٨٩٨ عقدت اتفـاقا بينها وبين البحـرين ومع الكويت فى عام ١٩٠٠ ومع شـيوخ الساحل المهـادن عام ١٩٠٢. وفى عام ١٨٩٨ وافق سلطان مسقط على أن يمنع تصـدير الأسلحة من مـسقط إلى الهند أو فارس، وذكر أن استيراد الأسلحة يـعد عمل غير شرعى وإن كان يلاحظ أن استيراد الأسلحة إلى مسقط أو إعـادة تصديرها باستثناء البلاد المذكورة لم تكن محرمة وترتب على ذلك أن أصـبحت مـسقط مركزا لتجـارة الأسلحة. والكميات الكبيرة كانت تهرب عن طريق القوافل إلى ساحل مكران ثم إلى أفغانستان وكانت المصانع البلجيكيـة والألمانية والفرنسية وحتى الإنجليزية هى الـتى تقوم بتصدير هذه الأسلحة إلى مسقط[٣]. وعلى الرغم من نجاح الحكومتين البريطانيـة والفارسية فى إعاقة جـميع موانى الخليج من ممارسة تلك التجـارة فقد استمـرت تجارة الأسلحة تقوم بنجاح فى مسـقط رغما عن عمليات الحصار البحـرى المتكررة. وفى ديسمبر ١٩٠٩ عقد مؤتمر دولى فى بروكسل وكان أهم مـا يهدف إليه قمع تجارة الأسلحة

---

(١) Coke, op. cit., p. 136.

(٢) Encyclopeadia Britannica, Article Persian Gulf.

(٣) Arms Traffic at Muskat (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 182).

فى مسقط والخليج وحدود الهند الغربية وشبه الجزيرة العربية، ولكن لم ينجح ذلك المؤتمر بسبب معارضة الحكومة الفرنسية ورفضها الاشتراك فيه، والواقع أن الشركات الفرنسية التى كانت تشتغل فى تلك التجارة كانت تضغط على الحكومة الفرنسية ضغطا شديدا لكى تستمر فى ممارسة نشاطها[١]. وتسجل الوثائق الفرنسية الاحتجاجات المتوالية من شركة الأسلحة والصيد فى باريس إلى وزير الخارجية الفرنسية حتى يتدخل لحماية حرية التجارة[٢]. وكانت معظم الأسلحة تصدر من ميناء جيبوتى على البحر الأحمر الخاضع للفرنسيين. ونتيجة لازدياد حركة مرور الأسلحة ذهب كوكس المقيم البريطانى فى الخليج إلى مسقط فى يونيو عام ١٩١٢ وطلب من السلطان إصدار قانون لإنشاء مستودع للأسلحة Warehouse حيث يجرى فى ذلك المستودع تسجيل وترخيص جميع الأسلحة ولا يسمح بإعادة تصديرها إلا بإذن من السلطات المختصة، وألح كوكس على السيد فيصل فى تلك المناسبة - كما تؤكد الوثائق الفرنسية - أن يقوم بإلغاء معاهدة عام ١٨٤٤ مع فرنسا[٣]، وفعلا تأسس ذلك المستودع فى سبتمبر عام ١٩١٢ وقد أفاد وجوده فائدة كبيرة إذ انكمشت حركة تجارة الأسلحة إلى نسبة كبيرة، بيد أن ذلك الإجراء كان مثار احتجاج الحكومة الفرنسية، وفى ١٨ سبتمبر عام ١٩١٢ قام السير فرنسيس بارتى Bertie السفير البريطانى فى باريس بمناقشة ذلك الموضوع مع المسيو بوانكاريه وزير الخارجية الفرنسية، وسارت هذه المباحثات بنجاح تام ويرجع ذلك إلى تمكن السياسة البريطانية من إقناع الحكومة الفرنسية بخطورة تجارة الأسلحة على مستعمراتها فى كل من إفريقيا وآسيا. وفى ٢٤ يوليو عام ١٩١٢ بعث كامبون السفير الفرنسى فى لندن إلى بوانكاريه وزير الخارجية الفرنسية يشير إلى موضوع محادثة جرت بينه وبين وزير الخارجية البريطانية ذكر فيها الأخير عن إمكانية دفع تعويض لفرنسا فى نظير إلغاء تجارة السلاح، وقد أجاب كامبون على ذلك بأنه فى حالة قبول الحكومة الفرنسية للتعويض فينبغى ألا يكون منخفضا.

---

(١) Graves, op. cit., pp. 141 - 142.

(٢) D. D. F. Affaires de Mascate, Commerce des Armes 1912 - 1914 Doc. No. 6 Yee à Poincree 29/5/1912.

(٣) Poincree à Cambon 29/5/1912 (D. D. F. Doc. No. 5).

والمعروف أن المفاوضات دارت بعد ذلك فى باريس بين المسيو بوانكاريه وزير الخارجية الفرنسية والسير فرنسيس بارتى وقد أصر الأخير على ضرورة إخضاع هذه المشكلة للتحكيم، وفى فترة الانتظار هذه يجب تجميع الأسلحة فى المستودع المقام فى مسقط. على أن بوانكاريه عارض فكرة التحكيم وذكر أنه من غير المقبول اللجوء إلى ذلك الحل لأن المسألة فى الواقع تتعلق بمعاهدة معقودة بين الحكومة الفرنسية وسلطان مسقط ولم تكن الحكومة البريطانية طرفا فيها. أما السير إدوارد جرى وزير الخارجية البريطانية فقد عبر عن وجهة نظره بأنه يجب أولا التحقق عما إذا كانت الاحتجاجات الفرنسية ضد الإجراءات التى يتخذها السلطان والخاصة بمصادرة السفن المشتغلة بتهريب السلاح نقضا لتصريح مارس عام ١٨٦٢ الذى يكفل للسلطان حرية إدارة شئونه الداخلية[١]. وفى ٢٢ أكتوبر عام ١٩١٢ استقر رأى الحكومة الفرنسية على قبول مبدأ التحكيم وطلب المسيو بوانكاريه من السفير البريطانى فى باريس تحديد النقاط التى سيجرى عليها التحكيم، وفى ٢٩ أكتوبر أرسل بوانكاريه إلى كامبون يطلب منه إبلاغ الحكومة البريطانية بأنه انتظارا لما يسفر عنه التحكيم ينبغى رد جميع الأسلحة التى تم الاستيلاء عليها بحيث يكون ذلك شرطا أساسيا للاستمرار فى إجراءات التحكيم المشار إليها، على أن الحكومة البريطانية رفضت بطبيعة الحال تنفيذ هذا الشرط[٢]. وقد فصل كامبون وجهة نظر الحكومة البريطانية فى مذكرة بعث بها إلى بوانكاريه ومؤداها أن الحكومة البريطانية تميز بين أمرين المصادرة والحجز، وأنه حتى الآن لم يتخذ أى إجراء مصادرة وإنما كل الإجراءات التى اتخذت كانت من قبيل الحجز، وفى رد بوانكاريه على ذلك عبر عن استيائه من موقف الحكومة البريطانية الخاص بهذا التفسير وأكد أن ما قامت به بريطانيا يعد استيلاء وبالتالى نقضا لمعاهدة عام ١٨٤٤ وضد النظام المتبع فى البلاد الخاضعة لنظام الامتيازات الأجنبية[٣]. وكان من نتائج الدراسة القانونية الخاصة بهذا الموضوع أن رؤى التمييز بين الأسلحة التى صودرت قبل صدور المرسوم الخاص بإنشاء مستودع الأسلحة فى سبتمبر عام ١٩١٢ وبين الأسلحة التى

(١) Cambon à Poincree Doc. No. 26, 22/9/1912 (D. D. F).

(٢) Cambon à Poincree Doc. No. 1,1I/1912 (D. D. F).

(٣) Poincree à Cambon Doc. No. .٤,26/11/1912.

استولى عليها بعد ذلك وأنه يجب الإفراج عن تلك التى صودرت قبل صدور المرسوم وردها إلى أصحابها، على أنه إظهارا لروح التفاهم يمكن رد هذه الأسلحة إلى القنصل الفرنسى فى مسقط حيث يتولى منح التراخيص ببيعها مراعيا فى نفس الوقت المصلحة البريطانية ويمكن عمليا إيقاف التجارة بهذه الطريقة. أما عن الأسلحة التى وصلت إلى مسقط بعد صدور المرسوم فإنها توضع تحت الحراسة وتترك تحت حماية القنصل الفرنسى على ألا يتصرف فيها[1]، وفى ٢٠ ديسمبر اقترح السير ادوارد جرى الحلول الآتية بقصد تسوية ذلك الموضوع بصورة ودية :

أولا ـ تقبل الحكومة البريطانية أن تتنازل عن حقوقها فى المساواة التامة بالنسبة لمعاملة البضائع الإنجليزية والفرنسية التى تمر فى موانى الجزائر ومراكش طبقا للمادة الرابعة من الاتفاق الودى لسنة ١٩٠٤.

ثانيا ـ تعترف الحكومة الفرنسية من ناحيتها بشرعية مرسوم السلطان وتتعهد بالامتناع عن وضع العراقيل فى سبيل تنفيذه.

ثالثا ـ تتعهد الحكومة الفرنسية بألا تنشر لمدة خمسة عشر عاما تسوية ١٨٩٧ الخاصة بمستوردات بريطانيا من القطن فى تونس والتى تنص على أن الحد الأقصى للضريبة الجمركية على هذه المستوردات لا يتجاوز ٥٪[2].

على أن الحكومة الفرنسية عارضت هذه المقترحات وذكرت أنها تجرها إلى التنازل عن حق مقرر لها مقابل الحصول على امتيازين كما يبدو، ولكنه فى الحقيقة امتياز واحد، وأن الفائدة الأخيرة ستعود فى النهاية إلى بريطانيا، إذ إن التنازل عن المساواة التامة فى موانى الجزائر ومراكش لابد أن ينطبق أيضا على الموانى فى مصر، وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الفرنسية ستفقد تجارة رابحة فى مسقط، ولذلك فإنها تقترح العودة إلى فكرة التحكيم، ولابد فى هذه الحالة من إعطاء تعويض مناسب[3].

(١) Poincree à Cambon Doc. No. 33,6/12/1912 (D. D. F).

(٢) Cambon à Poincree Doc. No. 34, 20/12/1912 (D. D. F).

(٣) Cambon à 18/2/1913 Doc. No. 36 (D. D. F).



والواقع أنه لم يتقرر حل تلك المشكلة بصفة نهائية، وإن كان من المعروف أن قيام الحرب العالمية الأولى قد أعطى للحكومة البريطانية الفرصة لتقوية نفوذها فى منطقة الخليج العربى، وأن تتخلص من جميع منافسيها بطريقة فعالة.

الأوضاع الداخلية فى سلطنة مسقط:

ليس من شك فى أن السلطان فيصل وجد فى قيام الحكومة البريطانية بالقضاء على تجارة الأسلحة في بلاده فائدة جلية، إذ أصبح رعاياه الثائرون عليه عاجزين كل العجز عن التزود بالأسلحة لاستخدامها ضده، إلا أن عدم ارتياح القبائل لذلك الوضع قد وصل إلى ذروته. وتعود أسباب الثورة التى وقعت فى عمان الداخلية فى عام ١٩١٣ إلى زيادة النفوذ البريطانى فى مسقط وإلى خضوع السلطان لمطالب بريطانيا فيما يتعلق بأمور التجارة بالسلاح والرقيق، وقبوله استغلال بريطانيا لموارد عمان، ففى عام ١٩٠٢ تعهد السلطان بأن يمنح امتياز البحث عن الإسفنج فى مياهه الإقليمية لشركة بريطانية وبطبيعة الحال اعتبر أهالى عمان أن قيام هذه الشركة منافسا لهم، وأغلبيتهم يعتمدون فى معاشهم على البحر[١]. وبالإضافة إلى ذلك كان تشجيع السيد فيصل لبعض الجمعيات التبشيرية أثر كبير فى استياء أهالى عمان. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أولى الدول التى كان لها نشاط تبشيرى واضح فى مسقط. وكان المبشرون الأمريكيون يجدون فى العناصر المختلطة فى مسقط من البلوش والزنوج مرتعا خصبا لنشر التعاليم المسيحية. وفى عام ١٨٩٣ وصل إلى مسقط القس صمويل زويمر، وكان يعمل قبل ذلك فى البحرين. ولكنه لم يحقق فى تلك الإمارة نجاحا يذكر، فقد رفض شيخ البحرين أن يبيع له أرضا فى بلاده لبناء كنيسة، على الرغم من تعهد زويمر بألا يضع فيها ناقوسا أو غيره من آثار المسيحية ولا يدعو فيها إلى دينه، ولكن زويمر تذرع بالإنجليز فى بوشهر فألح الإنجليز على الشيخ عيسى بن على فقبل تأسيس مستشفى ومدرسة لتعليم العبيد المحررين[٢]. على أنه لم يكد يمضى أكثر من سنتين من وصول زويمر إلى مسقط حتى اشتعلت ثورة ١٨٩٥. وكان لهذه الثورة أثر كبير فى إعاقة ذلك المبشر عن نشاطه مما اضطره إلى الفرار

(١) Britain Omani Dispute, Published by Arab Information Center, Newyork.

(٢) مجلة المنار جـ ١٦ (دعاة النصرانية فى البحرين وبلاد العرب) ص ص ٣٨١ - ٣٨٦.

إلى القنصلية البريطانية للاحتماء بها، ولم يلبث أن عاد إلى بلاده متأثرا من سوء الطقس وكثرة الأوبئة وغضب الناس[١]. ومما يذكر أيضا أن الدكتور كانتين عضو البعثة الأمريكية الهولندية نجح فى تأسيس إرسالية تبشيرية فى مسقط[٢]. وامتد نشاط هذه الإرساليات فشمل بالإضافة إلى مسقط الساحل المهادن بين رأس الخيمة وأبوظبى بالإضافة إلى جزائر البحرين، وهى مناطق تقع خارج نطاق السيادة العثمانية وتخضع لسيطرة بريطانيا، وعلى ذلك فقد كان من الممكن ممارسة النشاط التبشيرى بنجاح لولا استياء السكان، وتمسكهم الشديد بدينهم، ويقرر زويمر نفسه أن كثيرا من الأناجيل أحرقت عمدا فى وضح النهار[٣].

وقد حنق علماء الدين فى عمان على السلطان فيصل اعتماده على الإنجليز فضلا عن عدم تمسكه بالتعاليم الأباضية الصحيحة ولذلك أخذوا يعملون مع زعماء القبائل الداخلية على إعادة بعث الإمامة. على أنه من الملاحظ أن الثورة التى نحن بصددها لم تكن ثورة دينية صرفة تهدف إلى تطبيق التعاليم الأباضية كما أنها لم تكن مجرد انقلاب فى أحد فروع الأسرة الحاكمة، كما حدث فى إمامة عزان بن قيس، وإنما نكاد نلمح فى هذه الثورة بوادر الحركة القومية فى عمان التى أشعلها الشاعر العمانى الشيخ ناصر بن سالم الرواحى بمقصوراته الوطنية الحماسية[٤]. ويبدو أن السيد فيصل حاول تهدئة الثورة بمحاولة تنصيب نفسه إماما

(١) Sanger, The Arabian Peninsula pp. 190 - 191.

(٢) Graves, op. cit. pp. 65 - 66.

(٣) Zwemer, op. cit. pp. 376 - 382.

(٤) يعد الشيخ ناصر الرواحى من طليعة أدباء عمان المعاصرين، وكان يتميز بجودة الإدراك وسلامة الذوق، وقد ذكر فى إحدى قصائده فى استثارة الوعى العمانى ما يأتى :

وأصبح استقلالكم فريسة ... بين كلاب النار يا أسد الشرى

أليس عارا أن تعيش أمة ... مثل اللقا أو غرضا لمن رمى

بلغنا الخزى إلى أوكاره ... ويحكم النذل علينا ما يرى

أين بنو الأحرار ما سكوتكم ... والملك والدين خراب والحرا

هلموا شدوا شدة قاصمة ... مريضة الشمس حمية الوحى

ثبوا إلى الموت كراما واندبوا ... عزائما تسعر سعار الصلا

انظر مجلة الكويت جـ ١٠ شوال سنة ١٣٤٨ جـ ٢ ص ٣٨٠، وكذلك الجزء السابع من المجلد الأول ربيع الأول سنة ١٣٤٧.

على المذهب الأباضي بالإضافة إلى مركزه كسلطان على مسقط، ومن الثابت أن فيصل بن تركي كان يلقب نفسه بإمام مسقط أملا في الظفر بتأييد القبائل الأباضية، كما كان يجمع عنده علماء الأباضية كالسالمي والفارضي وغيرهم حتى يؤثر على عامة الناس، كما شجع أولئك العلماء على الكتابة في تاريخ الأباضية وأحكامها. على أن نقطة الخلاف بين فيصل وزعماء الأباضية يرجع إلى تمسك فيصل في أن يكون سلطانا وإماما معا، كما رفض الموافقة على مطالب الزعماء بشأن تحريم استيراد الخمر والدخان وتجول المبشرين في مسقط. وعلى أثر ذلك اجتمع الشيخ عبدالله السالمي والشيخ عيسى بن صالح والشيخ عبدالله بن سعيد، وعقدوا مجلسا سريا في سمائل (قرب صحار) وقرروا أن يبعثوا الشيخ عبدالله بن حمير إلى جميع أنحاء عمان ليدعوا أهلها إلى النهوض ومحاربة السيد فيصل فجرى الأمر على ما قرروه ومكنوا الصلح في قبائل عمان المختلفة وربطوا بعضها ببعض من غافرية وهناوية ليكونوا يدا واحدة على السلطنة، ثم سار الشيخ عبدالله بن حمير إلى الطنوف وهي بلدة تقع على سفح الجبل الأخضر على مقربة من نزوى وواجه شيخها حمير الإمامي الذي أمر فجمع علماء الأباضية وعرض عليهم الأمر فاستقر رأيهم على تعيين إمام ومبايعته فأموا عليهم سالم بن راشد الخروصي[1]، صهر السالمي وتلميذه وأحد أفراد قبيلة خرج منها أئمة كثيرون قبل ذلك بعدة قرون[2]. ومما يسترعي الانتباه أن الشعور ضد أسرة البوسعيد قد أصبح قويا إلى درجة أن أي اهتمام لم يوجه لانتخاب أي فرد من أفراد هذا البيت كما حدث في حالة الإمام عزان بن قيس عام ١٨٦٨. ويرجع نجاح بعث الإمامة إلى عدة أسباب أهمها تحقيق الاتفاق بين القبائل الهناوية والغافرية. وكان يتزعم الهناوية عيسى بن صالح الحارثي والغافرية حمير بن ناصر النبهاني[3]. وقد أشرنا فيما سبق إلى أن عدم اتحاد هاتين القبيلتين كان سببا في فشل جميع الثورات التي اندلعت قبل ذلك التاريخ[4].

(١) مجلة لغة العرب - سقوط مسقط، نقلا عن جريدة المنار جـ ١٦/ ١٣٣١ ص ص ٩٣١ - ٩٤٣.

(٢) انتخب أول إمام من هذه القبيلة في القرن الثاني الهجري الموافق للقرن الثامن الميلادي.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص٨٢ ومابعدها انظر أيضا: Ruete, Said Bin Sultan, Appendix B. (The Imamate of Oman p. 180).

(٤) Thomas, op. cit., p. 23.

وقد تمكن الثوار من دخول نزوى سرا ودعوا سكانها إلى المبايعة فبايعوا الإمام، ولما بلغ الخبر أمير نزوى وهو من أسرة البوسعيد قام يناهضهم ولكنهم أبلوا بلاءا حسنا فسلمت المدينة وقبض الإمام على زمام الأمور فيها ثم استولى على بيت السليط والرستاق[1]، وزحف المهاجمون على بلاد الحزم، ولما رأى فيصل ذلك التقدم أعد جيشا قوامه خمسة آلاف مقاتل ولكن لم يلبث أن انقاد الجيش للثوار، وفى نهاية الأمر رأى فيصل أن يستنجد بحلفائه الإنجليز. وكتب كوكس المقيم البريطانى فى الخليج يوجه نظر حكومة الهند إلى ضرورة مساندة السيد فيصل ضد الثائرين، ويذكر بتجاهل تأييده فى الماضى وعن أثر ذلك فى نشاط الفرنسيين، وفى نفس الوقت بعث الوكيل البريطانى فى مسقط برسالة إلى الإمام الخروصى متهما إياه بمناوأة عظمة السلطان فيصل ومحذرا له بأن الحكومة البريطانية لن تسمح لأى أحد بمهاجمة مسقط ومطرح. وقد أجاب الخروصى على ذلك الخطاب طالبا من القنصل أن يكف عن التدخل فى أمور المسلمين.

وفى ٧ يوليو عام ١٩١٣ بعثت حكومة الهند بخمسمائة جندى وعددا من السفن[2]. واحتل الإنجليز بعض القلاع، كما قامت الحامية العسكرية فى مسقط باحتلال بيت الفولاج وهو أشهر مضايق عمان (ويقع على بعد ثمانية أميال إلى الشمال من ميناء مطرح)[3]. كما دفعت حكومة الهند للسيد فيصل ٦٤ ألف روبية مقدما قيمة الإعانة التى تدفعها له عن أربعة شهور وطلبت منه أن ينفقها فى إعداد جيش يقاوم به الثائرين[4]. ويبدو أن إسراع الحكومة البريطانية لمعاونة السلطان كان يرجع بالدرجة الأولى إلى ما أحدثته تلك الثورة من آثار معادية للمصالح الإنجليزية وعلى الأخص عودة نشاط حركة تهريب الأسلحة[5]. ولكن على الرغم من تلك المساعدة ومن تقدم النفوذ الإنجليزى فى المقاطعات الداخلية من عمان فقد استمر تقدم الثوار بنجاح بالغ، ففى أغسطس عام ١٩١٣ سقط وادى سمائل،

---

(١) مجلة لغة العرب - سقوط مسقط، تشرين الثانى ١٩١٣ السنة الثالثة جـ ٥ ص ص ٢٢٠ - ٢٢٤.
(٢) جريدة الإصلاح - (الثورة فى مسقط) ٧ آب ١٩١٣.
(٣) المقطم، العدد ٧٤٦٩ فى ٢٠/ ١٠/ ١٩١٣.
(٤) المقطم، العدد ٧٦٢١ فى ٢١/ ٤/ ١٩١٤.
(٥) Thomas, op. cit., p. 23.

وكان لذلك الوادى أهمية حربية بالغة فهو المنفذ الوحيد الموصل بين الساحل والداخل وأدى سقوط سمائل إلى زعزعة مركز السلطان، فبدون ذلك الوادى لايعدو السلطان أكثر من شيخ على قرية صغيرة، كما يقول كوكس، كما أخذ الثوار يستولون على القلاع الهامة القريبة من مسقط مما اضطر قوات السلطنة إلى التراجع. وفى أكتوبر ١٩١٣ توفى السلطان فيصل وخلفه ابنه تيمور، وقد حاول تيمور وهو صديق قديم للشيخ عيسى بن صالح أن يصل معه إلى تسوية ودية ولكن لم يسفر ذلك عن أية نتيجة فعلية[١]. على أن نشوب الحرب العالمية الأولى كان له أثر واضح فى تلك الثورة إذ أخذت الدعاية الألمانية تعمل فى شرق إفريقيا وتزيد من حماس الثائرين، وفى العام التالى لنشوب الحرب عام ١٩١٥ تحرك الإمام الخروصى والشيخ عيسى بن صالح لطرد الحامية الهندية فى مسقط بيد أنهما عجزا عن ذلك[٢]، وظلت قوات الإمامة تحيط بمسقط من كل جانب وبات سقوط العاصمة قاب قوسين أو أدنى وعجزت الحكومة البريطانية بسبب اشتراكها فى الحرب عن الاستمرار فى المقاومة. وعندما زار اللورد هاردنج نائب الملك فى الهند إمارات الخليج فى فبراير عام ١٩١٥ نصح السلطان تيمور أن يسالم الثائرين وأن يعقد معهم صلحا يتنازل بموجبه عن المناطق التى تم للثوار احتلالها، وقد أعلن له بصراحة أن الإنجليز لن يتمكنوا من تقديم ما يحتاج إليه من حماية إلى أجل غير مسمى. وأوضح وينجات الوكيل السياسى فى مسقط الأسباب التى دعت الحكومة البريطانية لتقرير هذه السياسة على النحو التالى :

أولا : أن قوات الإمام تقبض على مفتاح الموقف، وذلك لأنها تحتل وادى سمائل وحصنه.

ثانيا : أن دعوة الإمام إلى الجهاد ضد الإنجليز وأعوانهم دعوة مخيفة فى تلك الظروف الدقيقة فى ذلك الوقت على الأقل لأن الإنجليز كانوا يفاوضون حينئذ شريف مكة الحسين بن على لإعلان الجهاد المقدس ضد العثمانيين، ولا بد أن تؤدى دعوة إمام عمان للجهاد الدينى ضد الإنجليز إلى مصاعب بالغة ولاسيما فى الهند وجزيرة العرب وشمال أفريقيا.

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبى للخليج الفارسى ص ص ٨٢ - ٨٣.

(٢) المصدر السابق.

ثالثا : لا يمكن حل المشكلة عن طريق استخدام الرشوة، وكان قد اقترحها عليهم سلطان مسقط لأن الحكومة البريطانية قد جربت ذلك فى الماضى وفشلت. وأخيرا لن تستطيع السفن البريطانية مساعدة سلطان مسقط حينما يحتاج إليها بسبب انشغالها فى الحرب. وهكذا استقر الأمر على عقد هدنة مؤقتة بين السلطان والثائرين. ومن المعروف أن الوضع بين السلطنة والإمامة لم يتقرر إلا فى أعقاب الحرب العالمية الأولى حينما عقدت معاهدة السيب فى عام ١٩٢٠ وبها اعترفت بريطانيا وسلطان مسقط باستقلال الإمامة عن السلطنة استقلالا من شأنه أن يكفل للإمامة تصريف شئونها وفقا لنظمها الخاصة. على أن اعتراف الحكومة البريطانية بالإمامة لم يثبت طويلا إذ عادت فنقضت ما سبق أن اعترفت به وأخذت تحرض سلاطنة مسقط الموالين لها على بسط نفوذهم على المقاطعات الداخلية التابعة للإمامة مما أدى إلى عودة النزاع من جديد بين الإمامة من ناحية وبين السلطنة والإنجليز من ناحية أخرى بطريقة أكثر عنفا.



الفصل
الحادى عشر

التنافس الإنجليزى الروسى فى
فارس والخليج العربى
وتسوية ١٩٠٧

التغلغل الروسى فى فارس - المشروعات الروسية فى الخليج العربى - مقاومة بريطانيا للنفوذ الروسى فى فارس والخليج - توطيد بريطانيا علاقتها بإمارة المحمرة - البعثات التجارية البريطانية إلى فارس - تصريح لانزدون فى مايو ١٩٠٣ - الاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ١٩٠٤ - هزيمة روسيا فى الحرب مع اليابان عام ١٩٠٥ - اتجاه روسيا إلى سياسة المهادنة - محادثات أوسفلسكى ونيكلسون- تعثر سير المباحثات - استبعاد الخليج من نصوص الاتفاقية البريطانية الروسية - تحليل ونقد الاتفاقية.

على الرغم من نجاح بريطانيا فى تدعيم سيطرتها على السواحل الجنوبية الغربية من الخليج، فقد كان أمامها كل من السواحل الشرقية والسواحل الشمالية لكى تجعل منه بحيرة إنجليزية على حد تعبيرها. وقد أشرنا فيما سبق إلى أنها اصطدمت فى السواحل الشمالية بالدولة العثمانية ومن ورائها ألمانيا، كما وجدت فى الساحل الشرقى فارس ومن ورائها روسيا، وإن لم يكن أثر فارس فى معارضة النفوذ البريطانى ظاهرا فى هذه الفترة بالذات نظرا للظروف السيئة التى كانت تمر بها، ولذلك كان الاحتكاك يكاد يكون مباشرا بين كل من روسيا وبريطانيا[١]، والمعروف أن روسيا كانت تبذل محاولات عديدة لإيجاد منفذ لها على الخليج، وقد انتهزت فرصة حروبها مع الدولة العثمانية عام ١٨٧٧ لتحقيق ذلك الهدف ولكن الحكومة البريطانية فوتت عليها هذه الفرصة. ويتضح لنا ذلك من تحذير بعث به اللورد دربى إلى اللورد شيفلوف Shuvolov السفير الروسى فى لندن بألا تنتهز روسيا فرصة حربها مع الدولة العثمانية للقيام بأى عمل عدائى إزاء قناة السويس والخليج العربى[٢]. على أن روسيا استمرت تعمل على تنفيذ خطتها والتمهيد لها بمحاولات كثيرة بذلتها للتقدم إلى وسط فارس وجنوبها. وكان أمام

(١) Curzon, Russia in Central Asia p. 377.

(٢) Tyler, The European Powers and the Near East p. 87.

روسيا الخليج العربى الذى يمكن أن تصل إليه من شواطىء بحر قزوين، وبالتالى يمكن أن تتقدم نحو مضيق هرموز والمحيط الهندى وتهديد الممتلكات البريطانية فى الشرق[١]. وكانت روسيا تتعمد فى خلال ذلك الوقت أن تأتى إلى الخليج بسفن كبيرة وبحمولات أكثر من طاقتها، الأمر الذى أثار قلق السلطات البريطانية فى الخليج[٢].

على أن روسيا كانت تدرك جيداً أن ازدياد النفوذ الإنجليزى فى جنوب فارس لن يمكنها من تحقيق هدفها، وبالتالى يصبح كل من الخليج العربى والمحيط الهندى ممتلكات خاصة لبريطانيا ليس لها أية فائدة بالنسبة إليها[٣]، وقد ظهر اتجاه روسيا الواضح فى محاولتها إيجاد خط حديدى عبر فارس[٤]، وكانت ترى أن نجاحها فى الوصول إلى الخليج لن يتم إلا بأحد أمرين : إما بإعلان الحرب على فارس، أو تنازل الأخيرة عن بعض مقاطعاتها الجنوبية حتى سواحل الخليج. وبطبيعة الحال أن نجاح روسيا فى تحقيق ذلك الهدف سيسهل لها الوصول إلى الهند[٥]. والواقع أن روسيا فضلت الطريق الثانى، فبذلت نشاطا ملحوظا للنفوذ فى فارس حتى لقد بدا أن فارس تسير سيرا سريعا لكى تصبح تابعة لروسيا[٦]. وتؤكد كثير من المصادر البريطانية أن التقدم الروسى كان خطيرا للدرجة التى أخذ يهدد بها مركز بريطانيا[٧]. على أننا نعتقد أن هناك مبالغات كبيرة قصد بها فى الواقع توجيه اهتمام الحكومة البريطانية لخطر النشاط الروسى فى الخليج. وقد بحثت قضايا الدفاع والهجوم على الخليج العربى فى مختلف التقارير السياسية والعسكرية

---

(١) Curzon, Russia in Central Asia p. 377.

(٢) Wilson, Periplus of the Persian Gulf see Geog. Journal vol. LXIX No. 3 March, 1927 p. 256.

(٣) عن مقال لجريدة التايمز فى ٢٥/١١/١٩٠٤.

(٤) Charles, Le lutte d'influnce au Golfe Persique p. II.

(٥) Curzon, Russia in Central Asia p. 377.

(٦) Mahan, The Problems of Asia pp. 25 - 26.

(٧) Lynch, The Persian Gulf pp. 226 - 230 See also Faris, The Decline of the British Pestiege in the East p. 90 see Chap. III. The Rivalry between England and Russia for Prestiege in the East.

والبحرية. ومن أهم الذين ناقشوا أهمية الخليج الأدميرال لو Low فى كتابه المعروف عن تاريخ البحرية الهندية، وكذلك الكاتب العسكرى ماكريجوت فى كتابه الدفاع عن الهند. أما فى الولايات المتحدة الأمريكية فكانت كتابات الأدميرال ماهان ذات أهمية خاصة، وقد ذكر فى كتاب أصدره فى عام ١٩٠٣ باسم (مشكلات آسيا وتأثيرها على السياسة الدولية) أنه لا يجب التقليل من أهمية الخطر الروسى على فارس والخليج. وقال: «إن مجرد سيادة روسيا على إيران وأفغانستان سيسهل لها السيطرة على الخليج، وإن خطر الروس ليس خطرا عسكريا فحسب، وإنما يتمثل فى استعمارها الاقتصادى لمنطقة الشرق الأوسط وتنفيذ مشروعاتها الخاصة بربط البحر المتوسط بالخليج عن طريق سكك حديدية، وأن روسيا ستتوسع فى بلاد العرب وستهدد الاحتلال البريطانى فى مصر إذا ما استولت على الخليج» ووجه ماهان انتقادا لاذعا للسياسة البريطانية، فذكر أن قيام بريطانيا بإضعاف الإمبراطورية العثمانية والعمل على تفكيكها جعل تلك الإمبراطورية لاتقوى على الدفاع عن نفسها ضد أى خطر، وأنه ينبغى على بريطانيا أن تعالج مسألة فارس كدولة ذات سيادة وليست مجرد غنيمة تتنافس عليها مع روسيا، وأن وجود دول مستقلة قوية فى أفغانستان وفارس والإمبراطورية العثمانية تحترم الدول الأوروبية حيادها أمر كفيل بإزالة ما يسود أذهان الساسة الإنجليز من مخاوف حول مستقبل نفوذهم فى الخليج[1]. وأكد ماهان أن بريطانيا كانت تقدر أن المحافظة على تفوقها فى الخليج أمر لازم للدفاع عن الهند، ومجرد وجود دولة أخرى سيفضى إلى اضطرابات بالغة فى الهند نفسها، وسيؤدى إلى عدم ثقة سكان الخليج بقوة بريطانيا. وحذر ماهان الإنجليز بقوله: «إن التنازل عن شىء فى خليج فارس سواء كان ذلك باتفاق رسمى أو بإهمال المصالح التجارية التى هى أساس التسلط السياسى والعسكرى يعرض للخطر مركز إنجلترا البحرى فى الشرق الأقصى، ومركزها السياسى فى الهند ومصالحها التجارية فى المكانين. وأن إنجلترا هى الدولة ذات الاختصاص الأول لمسألة خليج فارس، وذلك فى حالة إخفاق

(١) الداود، الخليج العربى والعلاقات الدولية، ص ص ١٥١ - ١٥٢.

تركيا وإيران إخفاقا واضحا، وليس ما تقوم به بريطانيا ناشئا عن حقوقها فحسب، بل عن مسئوليتها الإمبراطورية وحمايتها على الهند»[١].

والواقع أن بريطانيا أخـذت تقدر خطر المنافسة الروسية لـها فى الخليج منذ عام ١٨٩٩ حينما كانت روسيا تبـذل أقصى الجهود للحصول على ميناء فى الخليج وكـانت تهدف من وراء ذلك أن تـربط الميناء بخط حديـدى يمتد من طهـران إلى بوشهر عن طريق أصفـهان وشيراز، وقد اعترضت الصـحف البريطانية على ذلك وأكدت أن فكرة استخدام روسيا لخط حديدى يمر من هرات وبلوخستان ويصل إلى أحد مـوانى الخليج، يعنى أن الروس ينوون جعل الخليج طريقـا بحريا إلى الهند. والواقع أن الرأى العام فى إنجلتـرا انقسم إلى قسمين؛ قسم يريد اتخـاذ القوة ضد روسيا وإحبـاط خططها، بينما كان من رأى الفريق الآخـر أنه ليس من المعقول أن روسيـا تريد أن تكرر فى الخليج ما صـادفهـا من متاعب فى منشـوريا فى خليج بيشلى وكياوشاو وبورت أرثر فتقدم على السيطرة على ميناء بعيد كالكويت أو بندر عباس أو شوربار وأن روسيا لا تنوى فى الواقع مـعاداة بريطانيا وكل ما ترغب فيه فقط هو توسيع نطاق تجـارتها مع فارس وأن تبحث عن مينـاء للتصدير فى الخليج أما عن مد سكة حديدية فليس من المؤكد أن يتم ذلك لأن إنشـائها يحملها نفقات كبيرة فضلا عن وعورة الأراضى التى يجتازها الخط، وعلى العكس من ذلك نادى هذا الفريق أنه بمسـاعدة روسيـا تستطيع إنجلترا أن تبـعد الألمان[٢]. ولكن المشكلة كانت على أى أساس تستطيع إنجلتـرا أن ترفض مطالب ألمانيا إذا ما طلبت المعاملة بالمثل؟. وهكذا تأكد رأى الفريق الأول أنه لا يجب على بريطـانيا أن تستسلم لأى خرق للوضع الذى من شأنه أن يمس مصالحها فى الخليج، فإذا لم تفعل ذلك فإنها ستكون عـرضة لأن ترى كلتـا الدولتين روسيا وألمانيـا يؤسسـان مراكز لهـما على الطريق الموصل لإمبراطوريتها[٣].

---

(١) Memorandum Respecting the Baghdad Railway. Confidential 8698 Part V The Influence of the Railway on British Interests pp. 23 - 25 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 153).

(٢) The Times, 1-1-1902.

(٣) Lynch, op. cit., pp. 326 - 330.

وكان كيرزون قد ظهر وقتئذ فى ميدان السياسة وصار فى عداد المتخصصين فى سياسة الهند والشرق الأوسط فصرح فى عام ١٨٨٩ برأى معتدل فى الموضوع جاء فيه: «إن زحف الروس فى اتجاه الهند ليس الغرض منه الغزو وإنما هو بمثابة تعمية تحول نظر بريطانيا عن غرضهم الحقيقى فى البلقان»، غير أنه عندما عين وكيلا لوزارة الهند بعد ذلك بثلاث سنوات تناول الموضوع بنغمة أخرى فقال: «إن نزول أى دولة لروسيا عن ثغر ما من ثغور الخليج ذلك الحلم الجميل الذى كثيرا ماداعب الزعماء الوطنيين فى روسيا من نهر نيفا إلى نهر فولجا يعتبر إهانة متعمدة لبريطانيا وعبثا صارخا للحالة الراهنة واستفزازا إلى إشعال نار حرب دولية وإنى أتهم الوزير البريطانى الذى يسكت عن مثل هذا النزول خائنا لبلاده»(١). وقد صدر هذا التصريح على أثر محاولة روسيا إجراء مفاوضات مع الحكومة الفارسية كان الهدف منها أن تتنازل لها عن ميناء من موانى الخليج. وعلى الرغم من أن تلك المفاوضات لم تنته نهاية تامة فإن كيرزون تبين منها محاولة روسيا التغلغل فى وسط وجنوب فارس(٢). ويعد هذا التصريح من أقوى التصاريح التى قيلت فى الإبقاء على النفوذ الإنجليزى فى الخليج(٣). والواقع أن من أهم المبادئ التى استمر كيرزون يدين بها طوال حياته هو أن سلامة الهند تكمن فى سيطرة بريطانيا على الخليج(٤)، وهذه السياسة لم يكن يوجهها كيرزون ضد روسيا فحسب وإنما ضد أية دولة أخرى تفكر أو تعمل على التقليل من النفوذ البريطانى فى الخليج(٥). ولا شك أن تصريح كيرزون كان له تأثير قوى لدى حكومة لندن الأمر الذى دفع اللورد سولسبورى وزير الخارجية البريطانية إلى أن يبعث احتجاجا إلى الحكومة الفارسية محذرا إياها من مغبة تنازلها لروسيا عن أى ميناء من موانى الخليج(٦).

وإذا كان اللورد كيرزون فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد أبدى اهتماما خاصا بالهند والشرق الأوسط فقد عمل طوال تلك الفترة، بصفته

---

(١) Rolandsay, TheLife of lord Curzon Vol. III p. 398.

(٢) Huerwits, op. cit. vol. I pp. 319 - 320.

(٣) Frazer, India under Curzon & after p. 65.

(٤) Idem.

(٥) Tyler, op. cit., p. 167

(٦) Huerwits, op. cit., vol. Ip. 235.

الشخصية والرسمية، أكثر من أى سياسى آخر فى عصره على أن يلفت النظر إلى مناوءات الدول الأخرى فى الشرق الأوسط وإلى ضرورة سيطرة الإنجليز على الخليج وإلى تقوية وسائل الدفاع عن الهند ضد أخطار كان يعتقد أنها على أعظم درجة من الخطورة فقد كان مقتنعا أن التهديدات الروسية فى فارس والخليج لا يمكن أن تحتمل سواء من الوجهة التجارية أو السياسية(١). والواقع أن السبب فى حماسة كيرزون الزائدة يرجع إلى أنه وصل إلى منصب نائب الملك فى الهند فى وقت اشتد فيه النشاط الأوربى فى الخليج، فروسيا توجه سياستها من شمال فارس إلى شواطئ المحيط الهندى، وألمانيا تبحث عن مخرج لها فى الخليج تمارس عليه سيطرة فعلية، وفرنسا تنشط فى مسقط، والدولة العثمانية تعمل على القضاء على نفوذ المشيخات المرتبطة بعلاقات مع بريطانيا. ويذكر فريزر بصدد ذلك أن كثيرا من الدول الأوروبية تضافرت فى ذلك الوقت على تأسيس قنطرة للوصول إلى الهند وإيقاف التفوق البريطانى فى الخليج(٢). وقد أوضح كيرزون سياسة بريطانيا فى الخليج بعدة أسئلة جاء فيها، هل بريطانيا مستعدة للتنازل عن سيطرتها على الخليج وإشراك غيرها فى السيطرة على المحيط الهندى؟، وهل هى على استعداد لأن يكون مشروع سكك حديد الفرات أو غيره من المشروعات المتشابهة أمرا مستحيلا لبريطانيا ومؤكدا بالنسبة لروسيا؟، وهل توافق على أن ترى قاعدة لأسطول أجنبى تؤسس على بعد عدة أميال من كراتشى؟، وأن تسلم بوجود قوة معادية تهدد بومباى؟(٣). على أن كيرزون عندما أصبح وزيرا للخارجية فى وزارة سولسبورى فى عام ١٨٩٢ و ١٨٩٨ ثم نائبا للملك فى الهند من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٥، وضع آراءه موضوع التطبيق بتعزيز حدود الهند وتأسيس الولاية الشمالية الغربية فنشأت عن ذلك حدود خاصة ودرست قضية الدفاع عن الهند ضد الدول الأوروبية فى مذكرة بعث بها إلى وزارة الهند فى ٢١ / ٩ / ١٨٩٩ وقد جاء فيها تحليل لموقف الدول الأوروبية فى تلك الجهات فأشار إلى النشاط الفرنسى الزائد الذى عده

---

(١) Curzon, Russia in Central Asia p. 378.

(٢) Frazer, op. cit., pp. 85 - 86.

(٣) Curzon, Russia in Central Asia p. 378.

مخالفا لتصريح المسيو كامبون السفير الفرنسى فى لندن إلى اللورد سولسبورى فى ١٩ يوليو عام ١٨٩١ والذى تضمن أنه ليس لفرنسا أية أطماع سياسية فى الخليج وأنها لا تطمع فى إنشاء استحكامات أو الحصول على امتيازات سياسية أكثر مما هو مقرر لها فى المعاهدات. وأشار كيرزون إلى أن الحكومة البريطانية إذا كانت قد رحبت بذلك التصريح إلا أنها كانت تود فى نفس الوقت أن يحافظ الفرنسيون على تلك التأكيدات، وذكر أنه يأسف لأن الوكلاء الفرنسيين فيما يبدو لا يعرفون اتجاهات الحكومة التى يقومون بخدمتها. وبعد أن أشار كيرزون إلى النشاط الألمانى فى الخليج اتجه إلى روسيا وأكد تحريضها للدول الأوروبية وعن نشاطها الزائد فى الخليج، ومن ذلك حصولها على امتياز لصيد اللؤلؤ فى الشواطىء الفارسية عام ١٨٩٨، كما أن الجمارك الفارسية أصبحت فى أيدى ضباط بلجيك أو إسبان تحت الإدارة الروسية وأكد كيرزون التقدم الملحوظ الذى وصلت إليه روسيا فى جنوب فارس والخليج رغما عن أن هذه المناطق تعتبرها إنجلترا خارجة عن نطاق نفوذ روسيا، كما أن حكومة الهند تنظر إلى تقدم روسيا عبر الصحارى التى هى بمثابة حدود طبيعية بين جنوب فارس وشمالها بعدم الارتياح(١). وينبغى الإشارة هنا إلى أن السياسة البريطانية التقليدية كانت تؤمن بضرورة إبقاء سلسلة من الدول الممتدة من آسيا الصغرى غربا فإيران وأفغانستان والتبت والصين شرقا دولا مستقلة سياسيا ولكن بدرجة تكفى أن تشكل سدا يمنع التقدم الروسى إلى جنوب آسيا والمحيط الهندى بما فى ذلك امتداده إلى الخليج وكانت هذه الدول تشكل حسب المصطلح السياسى الدولى فى القرن التاسع عشر ما يعرف باسم الدول العازلة Buffer States بيد أن هذه الدول لم تسلم من التدخلات الخارجية نظرا لضعفها الاقتصادى. وقد أفصح اللورد كيرزون عن رأيه بالنسبة لوضع فارس بين بريطانيا وروسيا فى المذكرة التى بعث بها إلى وزارة الهند والتى جاء فيها بأنه منذ أكثر من نصف قرن تتكرر تأكيدات من جانب الدولتين بخصوص استقلال فارس، وكانت أولى هذه التأكيدات من اللورد بالمرستون والكونت نيسلورد فى عام ١٨٣٤، ثم تأكيد آخر فى عام ١٨٧٨ بعث به الكونت دى برنو إلى اللورد جرانفيل وزير

(١) Gooch & Temperley, op. cit., vol. 4 pp. 357 - 359.

الخارجية البـريطانية وأخيرا، دارت مراسلات فى عام ١٨٩٨ بين المسيو دى جيزو واللورد سالسبورى أكد فيها الاثنان أنه ليس لحكومتيهما أية اعتراضات على الوضع المستقل لفارس بين بريطانيـا وروسيا. وختم كيرزون مذكـرته بضرورة تقوية النفوذ البريطانـى فى الخليج الفارسى لضـمان حمـاية الهند، وأظهر الحـاجة إلى سلوك سياسة جـديدة تكون أكثر حزما كما أوضح بأن السـماح لأية دولة أوروبية أخرى وعلى الأخص روسيا أن تجتاح أواسط فارس وجنوبها حتى تصل إلى الخليج أو أن تمتلك قواعـد للأسطول فيـه دون أن تكون لها علاقـة بالممتلكات المحـيطة به يعد تهديدا للمصـالح البريطانية، ومن البديهيـات الأساسية فى السياسـة البريطانية ألا ترضى عن مثل ذلك[١].

والواقع أن الأمر الذى استفز كـيرزون هو وصول النفوذ الروسى إلى جنوب فارس (أصـفهـان وشيـراز وبوشـهر) ومن ثم تطلعـها إلى الخليج وكـان من رأى كيـرزون أن السكة الحديدية التى تأمل روسيـا إنشائها فى جنوب فـارس ينبغى أن توضع فى أيدى الحكومة البريطانية، وأن سيطرة روسيا فى الشمال ينبغى أن توازن بسيطرة بريطانيا فـى الجنوب. على أن كيرزون رغما عن ذلك لم يكن مـوافقا على فكرة تقسيم فارس وإنما عارض هذه السيـاسة معارضة شديدة وكان من رأية أنه لو حدث التقسيم فإن روسيا ستحقق الهدف نفسه عن طريق بغداد وبلاد النهرين الأمر الذى عدة مقلقا للغاية[٢]. ويبدو أن حماس كيـرزون الزائد قد دفع هاميلتون وزير الهند إلى تأييد ما ذهب إليه كيرزون فى مذكـرته السابقة مع شىء من التحفظ فمع تسليمه بأن الموقف البـريطانى أصبح مهددا إلا أنه أشار إلى أن الحكومـة البريطانية لاتسـتطيع برغم ذلك أن تنكر حق الدول الأخـرى فى الحـصول على مـوانى فى الخليج.

وعلى الرغم من أن الحكومة البـريطانية كانت لاتزال تستحوذ على احتكار التجارة فى تلك الأنحاء إلا أن مثل هذ الوضع كان معرضا للتغيير، ويرجع السبب فى ذلك إلى امتداد الخطوط الحديدية إلى البحر، وثانيا إلى النشاط المتزايد للتجارة الخارجيـة وبالتالى فإن حصـول روسيا أو غيـرها من الدول على موانى فى الخليج سيؤدى إلى خرق للاحتكار التجارى الذى تستحوذه بريطانيا منذ عدة قرون.

---

(١) The Government of India to the Sec. of State. see Gooch & Temperley, op. cit., Vol. 4 pp. 357 - 359.

(٢) Curzon, Russia in Central Asia p. 378.

ويمكننا أن نتتبع النشاط الروسى فى الخليج منذ عام ١٨٨٧ حينما زار فى هذه السنة عدد من الضباط الروس كانوا فى خدمة الحكومة الفارسية فى أصفهان وشيراز وبوشهر، وتلى ذلك أن قام أحد المهندسين الروس برحلة من بندر عباس إلى هرموز وعند عودته قام بإجراء مسح للجزيرة وقد رأى اتخاذها محطة للوقود، وفى عام ١٨٩٦ كان ظهور وباء الطاعون فى الهند قد أعطى فرصة لروسيا بحجة تخوفها على رعاياها من الناحية الصحية للتدخل فى الخليج فأرسلت بعثة من الأطباء لدراسة الطاعون فى ميناء بوشهر رغما عن أن الوباء لم يكن قد ظهر بعد فى ذلك الميناء، وأعقب ذلك وصول عدة بعثات أخرى بين عامى ١٨٩٨ و ١٨٩٩ وتحت حجة الدراسة الصحية كان الأطباء من الضباط يقومون بزيارات متكررة لبندر عباس والبصرة، كما فرضت الحكومة الروسية حجرا صحيا على أفغانستان. وقد احتجت الحكومة البريطانية على ذلك وأعلن هاردنج القائم بالأعمال البريطانى فى طهران بأن الحكومة البريطانية فى الهند سوف ترسل قوات لفرض حجر صحى فى شمال سيستان، وكان من الواضح أن روسيا تبغى التقدم جنوبا إلى هذه المنطقة وذلك لكى تقترب من حدود الهند وقد لقى هاردنج تأييدا كبيرا من سولسبورى[١]. وفى عام ١٨٩٧ عينت الحكومة الروسية المسيو كروجلو M. Kru-glo قنصلا لها فى بغداد، واتصف ذلك القنصل بنشاط بالغ إذ كان يتطلع للحصول على محطة وقود لروسيا فى الخليج كما كان يأمل فى أن يمتد بالسيطرة الروسية حتى الكويت ولعل ذلك مما جعله يساند أحد الرعايا الروس ويدعى الكونت كابنست Kapnist فى مشروع كان يهدف إلى مد خط حديدى يصل شرق البحر المتوسط بالخليج. وقد حاولت الحكومة الروسية تنفيذ ذلك المشروع فعلا فى عام ١٨٩٩ وكان من المقترح أن يمتد هذا الخط من طرابلس إلى الكويت[٢]. وقد استطاع السفير الروسى فى الآستانة أن يحصل على موافقة من الباب العالى على تنفيذ ذلك المشروع[٣].

---

(١) Hardinge, old Diplomacy p. 64.

(٢) Rolandshay, op. cit., Vol. III p. 309.

(٣) Huerwitz, op. cit., vol. I p. 231.

ويسجل كيرزون آراءه فيما يختص بمشروع كابنست فى مذكرة رسمية فى ٩ نوفمبر عام ١٨٩٨ يقول فيها إن جماعة من الاقتصاديين الروس، كان يمثلهم الكونت كابنست، الذى يلقى تأييدا من السفارة الروسية فى الآستانة، يعملون للحصول على امتياز لمد خط حديدى من الإسكندرونة إلى الفرات والخليج، وأنه لمن المشكوك فيه عما إذا كانت الأموال التى يتطلبها هذا المشروع يمكن أن تتحملها روسيا فى ذلك الوقت، ولذلك يرى كيرزون أن هنالك محاولات يبذلها الروس لإقناع البيوت المالية البريطانية للمشاركة فى تنفيذ ذلك المشروع. غير أن كيرزون يعلن رأيه بصراحة بأنه إذا استغلت الأموال البريطانية فينبغى أن تستغل فى مشروع بريطانى صرف. وواضح أن اعتراض كيرزون على مشروع كابنست بأنه كأى مشروع حديدى آخر بين البحر المتوسط والخليج يجعل الكويت منطقة انتهاء وفى ذلك تهديد للمركز البريطانى فى الخليج وبالتالى تحويله إلى خليج بتشلى[1].

والواقع أن روسيا كانت تدخل الكويت فى نطاق محاولاتها للسيطرة على الخليج بدليل زيارة قناصلها فى بغداد والبصرة وبوشهر لحاكم الإمارة الشيخ مبارك بن الصباح وبذل غاية جهدهم لإقناعه بالفوائد التى يجنيها من صداقة روسيا له[2]. ومن ثم احتجت روسيا احتجاجا شديدا على توقيع بريطانيا اتفاقية عام ١٨٩٩ مع شيخ الكويت لأن من شأن تلك الاتفاقية إحباط خطط روسيا وبالتالى مشروع كابنست[3]، واتهمت الحكومة البريطانية بخرقها للوضع الراهن فى الخليج على أساس أن الكويت تتبع السلطان العثمانى وأنها تعمل على بسط الحماية عليها وعلى حاكمها. والواقع أن روسيا استفادت إلى حد كبير من الأزمة التى جابهتها السياسة البريطانية فى حرب البوير فى جنوب إفريقيا؛ إذ تقهقرت المشاريع البريطانية فى إيران فى خلال تلك الأزمة وخاصة فى عام ١٩٠٢ أمام السيطرة الاقتصادية الروسية الجديدة التى وضعها الكونت وايت الذى لم يتوان عن تقديم

(١) Extracts from Lord Curzon's confidential Memorandum 19th Nov. 1898 F.O. 60/599 Appendix XII.

نقلا عن الداود، الخليج العربى والعلاقات الدولية ص ص ٢١٦ - ٢٢١

(٢) Chirol, The Middle Eastern Question pp. 334 ff..

(٣) المقطم، العدد ٣٨٨٤ فى ٣/ ١/ ١٩٠٢ الكويت ومسألة الشرق الأوسط لكاتب إنجليزى نقلا عن جريدة التايمز

القروض إلى الحكومة الفارسية علاوة على مشاريعه الأخرى المتعلقة بضم المناطق الشمالية من فارس ضمن سكة الحديد الروسية التى ربطت باكو بفلاديفستك، كما ارتبكت السياسة البريطانية أكثر من ذلك نتيجة للتوغل الفرنسى فى مسقط، وكان المسئولون الروس يؤكدون دوما أنهم لا يعترفون بالأفضلية للإنجليز فى جنوب فارس فقط بل وفى الخليج أيضا. وكان تحالف روسيا مع فرنسا رسميا فى عام ١٨٩١ قد أقلق الحكومة البريطانية غاية القلق فعلى أثر ذلك التحالف وقعت الدولتان اتفاق روسى فرنسى عسكرى عام ١٨٩٢ تمت المصادقة عليه فى ديسمبر سنة ١٨٩٣. وقد أدى ذلك إلى تخوف بريطانيا على الرغم من أن الاتفاق بين الدولتين كان موجها أصلا ضد ألمانيا والنمسا، وقد جددت هذه المحالفة فى أغسطس عام١٨٩٩[1]. غير أن المؤكد أن كلا من روسيا وفرنسا كانتا تتعاونان معاونة فعالة لإحراج مركز بريطانيا فى الخليج وكان قناصلهما يعملون فى طهران والآستانة على إثارة كل من فارس والدولة العثمانية تجاه المصالح البريطانية فى إمارات الخليج[2]. ولدينا عدة أمثلة عن تعاون فرنسا مع روسيا ففى عام ١٨٩٧ عينت الحكومة الفرنسية المسيو فران Ferrand نائب قنصل لها فى بوشهر، وفى العام التالى عينت المسيو بروى Broyei خلفا له وكان أكثر نشاطا إذ كان يعمل بمساعدة روسيا على إنشاء خط للملاحة البخارية إلى المحمرة ونهر قارون وقد قام فعلا بزيارة لذلك النهر حيث كانت تقوم بعثة علمية فرنسية برئاسة المسيو دى مورجان بأبحاث ودراسات جيولوجية فى منطقة عربستان ويبدو أن فرنسا كانت تبغى من وراء تلك التحركات تثبيت أقدامها فى المحمرة لمناوأة النفوذ الإنجليزى فى تلك الإمارة. وفى البحرين ظهر نشاط جوجير Goguer، وهو تاجر فرنسى كان يعمل قبل ذلك فى مسقط فى تجارة السلاح، وكان على صلة وثيقة بالمسيو أوتافى القنصل الفرنسى فى مسقط[3]. وقد حاول جوجير أن يقنع سكان البحرين بالحماية الفرنسية. وركز كيرزون بصفة خاصة على ما يقوم به جوجير من نشاط زائد، وإن كنا نعتقد أن كيرزون بالغ فى ذلك إلى حد كبير إذ لم يتعد الأمر أكثر من أن طلب

(١) ستيفه، حقيقة الحرب العظمى (مترجم) ص ص ١٨٧ - ١٩٠.
(٢) Hamilton, The Problem of the Middle East p. 100.
(٣) Muscat Confidential 1901 p. 7 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 189).

جوجير من شيخ البحرين أن يعطيه امتيازا لإدارة الجمارك فى المشيخة، وحتى هذا الطلب لم يجد قبولا لدى الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين. وفى عام ١٨٩٩ تأسست قنصلية فرنسية فى ميناء لنجة على الساحل الفارسى. وقد يكون من المناسب أن نؤكد هنا أن توطيد بريطانيا لنفوذها على الساحل العربى للخليج ألجأ الدول المنافسة لها إلى تحويل اهتمامها إلى الضفة الفارسية، حيث عرضت الحكومة الفرنسية تقديم قروض إلى فارس بضمان جمارك وموانى الخليج التابعة لها واحتكار السكك الحديدية فيها. وعلى الرغم مما أكده كيرزون من أنه من الممكن النظر إلى مصالح فرنسا فى الخليج إلى كونها مصالح تجارية بسيطة بدليل أن قيمة التجارة الفرنسية لم تتجاوز ٨٢,٦١٨ جنيها فى العام إلا أن وجه الخطورة كانت فى تعاون الفرنسيين مع الروس وخصوصا بعد عقد المحالفة العسكرية بين الدولتين، وقد أكد وجود هذا التعاون المقيمون السياسيون البريطانيون فى الخليج فى ذلك الوقت[١].

وردا على الاتفاقية البريطانية الموقعة مع شيخ الكويت حاولت روسيا فى عام ١٨٩٩ الاستيلاء على ميناء بندر عباس بما فيه الجزر الواقعة فى مضايق هرموز على أساس أن تجعل من هذه المنطقة نهاية لسكة حديد كان من المحتمل أن تنشئها عبر فارس، وكان اشتعال حرب البوير فرصة ملائمة لروسيا لكى تقوم بتنفيذ تلك الخطة[٢]، أو على الأقل تجعل من بندر عباس محطة لتزويد سفنها بالوقود. وفى فبراير عام ١٩٠٠ رست إحدى السفن الروسية فى ذلك الميناء وطلب قائدها كميات كبيرة من الفحم من بومباى (٣٠٠طن)، وعندما وصلت هذه الحمولة من الوقود تعلل قائد السفينة أنه لن يتمكن من حملها دفعة واحدة واقترح على حاكم ميناء بندر عباس الفارسى أن يترك قسما منها فى الميناء، وكان معنى ذلك إبقاء حرس روسى. وعندئذ طلب المقيم البريطانى فى الخليج من السلطات الفارسية أن ترفض ذلك الطلب وتصر على ضرورة شحن الوقود بأجمعه، وتبع ذلك وصول

(١) Huerwitz, op. cit, Vol. I pp. 231 - 233 cf Curzon's Analysis of British Policy & Interests in Persia and the Persian Gulf.

(٢) Frazer, op. cit., p. 91.

بارجة بريطانية إلى بندر عباس حيث كان لحاكم الميناء حينئذ الشجاعة الكافية لكى يطلب من القائد الروسى الرحيل على الفور(١).

وعلى أثر فشل محاولة روسيا فى الحصول على ميناء بندر عباس قامت إحدى السفن الروسية فى عام ١٩٠١ بمحاولة تأكيد سيطرتها على أحد موانى الخليج وقامت من أجل ذلك بجولة حتى وصلت إلى شط العرب، وتبع ذلك قيام سفينة أخرى إلى بوشهر ولنجة وبندر عباس فى العام التالى، وكان هناك ثمة احتمال عن اشتراك فرنسا فى تلك المظاهرات البحرية وكان وصول الباخرة الروسية كورنيلوف إلى الخليج كافيا للفت النظر إليها وإن كانت قد فشلت فى بيع بضائعها فى موانى الخليج لتربص السلطات البريطانية بها فأبحرت إلى أوديسا فى فبراير عام ١٩٠٢، وظهر أن الحكومة الروسية كانت تدفع لهذه الباخرة مبلغ خمسة آلاف جنيه للرحلة الواحدة، وكانت تقوم برحلات ثلاث سنويا إلى الخليج كما قرر ذلك القنصل البريطانى فى البصرة(٢). وأضاف إلى ذلك أن سفينتين أخريين ينشآن لهذه الغاية. وهكذا كانت روسيا تبذل جهودا كبيرة لإظهار نشاطها عن طريق خطوط حديدية تمتد من أصفهان إلى المحمرة وبوشهر وبندر عباس وشوربار، أو بواسطة السفن الروسية التى كانت تكثر من إرسالها إلى الخليج أو بإنشاء عدة قنصليات لها فى بندر عباس والبصرة وبوشهر، كما رفعت القنصلية الروسية فى بغداد إلى درجة قنصلية عامة، هذا على الرغم من عدم وجود تجارة لروسيا تستحق الذكر فلم تكن تتعدى البواخر الروسية أربع سفن سنويا كما تسجل ذلك التقارير السياسية والقنصلية فى الخليج إبان تلك الفترة(٣). ومما تجدر الإشارة إليه اقتصار هذه السفن على الموانى الفارسية، أما الموانى العربية فلم تكن تظهر بها نظرا للسيطرة الإنجليزية(٤)، كما لم تكن هنالك سوى شركة روسية واحدة أنشئت فى أوديسا والواقع أنها قد أنشئت خصيصا لتأكيد نفوذ روسيا فى الخليج، وقد تم افتتاحها فى مايو عام ١٩٠١ باسم Buseian Steam Navigation & Trading Company

(١) Cambridge, British Foreign Policy Vol. III p. 320.

(٢) Browne, Persian Revolt pp. 108 - 109.

(٣) Diplomatic & Consular Reports, Persian Gulf 3400 - Annual Series.

(٤) Ibid.

وكانت هذه الشركة تقوم بخدمات ملاحية[1] بين أوديسا والخليج، وكانت تجد تأييدا كبيرا من الحكومة الروسية وكان لها وكلاء موزعون على مختلف موانى الخليج[2]. ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تقدر خطورة نشاط روسيا إذ كانت تربط بين محاولتها الحصول على ميناء فى الخليج وبين نفوذها فى شمال فارس ورغبتها فى التسلط إلى الجنوب وما يحتمل أن يؤدى إليه ذلك من تعريض التجارة والمصالح البريطانية لخطر داهم. وكانت السلطات البريطانية تدرك تماما تستر روسيا وراء الحصول على محطة للوقود وتتساءل عن أى صعاب تتعرض لها روسيا فى الحصول على وقود لسفنها القليلة من الموانى البريطانية التى تقدم لهذه السفن نفس المعاملة التى تلقاها السفن البريطانية[3]؟. وكان رد الفعل للنشاط الروسى أن أصدر اللورد كيرزون تعليماته بمسح الخليج، كما وضعت استعدادات عسكرية فى عدة مناطق من الخليج، ومدت العديد من الخطوط البرقية، والأهم من ذلك إرسال الحكومة البريطانية بعثتين تجاريتين إلى فارس الأولى برئاسة ماكليان عن وزارة التجارة البريطانية فى عام ١٩٠٣، والثانية عن حكومة الهند برئاسة نيوكمن[4] Newcomen. وكان الهدف من هاتين البعثتين إنعاش التجارة البريطانية والهندية مع فارس والتقليل من سيطرة روسيا عليها وخاصة من حيث القروض، ويبدو أيضا أن الهدف من تلك البعثتين كان محاولة لإنشاء نقابة أو شركة لمد خطوط حديدية بريطانية فى جنوب فارس لتسهيل مرور التجارة فى المنطقة الصحراوية الوعرة، والحصول على امتيازات المناجم وتنفيذ مد هذه الخطوط، وقد وجدت هاتان البعثتان معارضة شديدة من روسيا. أما فرنسا فقد أوقفت معارضتها عقب الاتفاق الودى مع انجلترا فى عام ١٩٠٤ واكتفت فقط بمراقبة هذه البعثات حيث طلب دلكاسيه من السفير الفرنسى فى طهران أن يوافيه بأمرها[5]. والمؤكد أن اطراد النفوذ الروسى فى فارس كان السبب فى اهتمام الحكومة البريطانية بإيفاد تلك البعثات التجارية. ففى عام ١٩٠٠ أخذت الحكومة الفارسية قرضا من روسيا بمبلغ ٢٢,٥ مليون روبل، أى بما يعادل ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيها إسترلينيا بفائدة ٥٪

(١) Coke, The Heart Of The Middle East p. 133.

(٢) Browne, op. cit., p. 101.

(٣) The Nineteenth Century Journal - April 1902.

(٤) Rolandshay, op. cit., Vol. III p. 31.

(٥) D. D F. 2eme serie tome VI Doc. No. 78 cf M. D'Apchier le Mengin à M Delcasse pp. 94 - 96.

تحت ضمان جميع الجمارك الفارسية باستثناء مقاطعة فارس وموانى الخليج، ووضح أن هدف روسيا فى عقد هذه القروض هو السيطرة على اقتصاديات جارتها فارس ووضعها تحت حمايتها المادية والمعنوية[1]. وخاصة بعد أن رفضت بريطانيا ضمان القرض الفارسى[2]. كما يرجع سبب تلك البعثات أيضا إلى توقيع الاتفاق الروسى الفارسى السرى عام ١٩٠٢ وكان ينص على تخفيض الرسوم الجمركية على صادرات روسيا إلى فارس ومن الملاحظ أن بريطانيا رغما عن ذلك لم تفقد تفوقها فى تجارة فارس الخارجية حتى بعد توقيع هذا الاتفاق إذ ظلت السفن البريطانية تحتكر التجارة إلى فارس وكثيرا ما كانت تتهرب من دفع الرسوم الجمركية بمساعدة رؤساء القبائل القاطنين على السواحل الفارسية من الخليج. وقد نجحت بعثات التنشيط هذه فى اضطراد تقدم التجارة البريطانية مع فارس حتى وصلت إلى أربعة ملايين من الجنيهات فى عام ١٩١١[3]. على أن المصالح البريطانية كانت تتركز فى جنوب فارس بوجه خاص إذ كان لا فائدة من أن تتنافس إنجلترا تجاريا مع روسيا فى شمال فارس نظرا لسهولة المواصلات بين روسيا وفارس، بينما كانت التجارة البريطانية تتوغل فى الجنوب متغلبة على صعاب الطريق ووعورة الجبال، وكان يحدث فى أحيان كثيرة التعدى على التجارة الإنجليزية بواسطة القبائل الساكنة على سواحل الخليج مما كان يستدعى قيام حملات تأديبية. وقد أعطت حركة تهريب الأسلحة لهذه القبائل فرصة كبيرة لبث الاضطراب والفوضى، ولذلك عملت بريطانيا على الحصول على اتفاقية مع فارس خاصة بتفتيش السفن فى مياهها الإقليمية[4]، كما اتجهت إلى ضرورة مد السكك الحديدية من الخليج إلى جنوب فارس لمنافسة التجارة الروسية فى الشمال وزاد من قلق بريطانيا أنه على الرغم من التأكيدات التى تعهدت بموجبها أنها لن تسمح لأية دولة بأن تحاول بسط سيطرتها على مقاطعتها الجنوبية بما فى ذلك موانيها على الخليج، إلا أن الأحوال الداخلية السيئة فى فارس جعلتها فى واقع الأمر ألعوبة فى أيدى المطامع الروسية.

(١) Browne, op. cit., pp. 102 - 103.

(٢) D' Avrille, le Golf Persique pp. 16 - 18.

(٣) صلاح العقاد، الاستعمار فى الخليج الفارسى ص ١٦٣.

(٤) Curzon, Russia in Central Asia p. 2.

وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى أن الحكومة البريطانية اتجهت إلى تقوية نفوذها فى إمارة المحمرة العربية لكى تتخذ منها قاعدة لمواجهة التقدم الروسى فى فارس، وكانت هذه الإمارة تتبع إسميا فارس طبقا لمعاهدة أرضروم ١٨٤٧ (*)، كما بذلك بريطانيا محاولات كثيرة لترويج تجارتها فى جنوب فارس عن طريق تأسيس شركة تتولى مد الخطوط الحديدية واستغلال المناجم الطبيعية[١]. وتحت ضغط الحكومة البريطانية تم افتتاح نهر قارون الواقع جنوب الأهواز للملاحة البخارية فى عام ١٨٨٨، وكان ذلك المشروع يهدف إلى سيطرة بريطانيا السياسية والاقتصادية على منطقة عربستان، كما كان يهدف من الناحية العسكرية إلى سهولة إرسال قوات حربية إلى نهر قارون إذا ما نشبت الحرب مع روسيا وإلى تسهيل التجارة مع فارس. على أن شيخ المحمرة عارض مشروع الملاحة النهرية فى نهر قارون ولكنه فشل فى إقناع بريطانيا بترك المشروع، ولعله وجد فى تطور المنطقة اقتصاديا وربط المحمرة بشستر وطهران بسكك حديدية تهديدا لنفوذه فى المنطقة غير أنه كان على أتم استعداد لمقاومة أية محاولة تأتى من طهران لاحتلال إمارته. وفى عام ١٨٩٠ تأسست قنصلية بريطانية فى المحمرة ووقعت موارد الإمارة تحت السيطرة البريطانية. وفى عام ١٨٩٧ قتل الشيخ مزعل خان وخلفه أخوه الشيخ خزعل، وأدت صداقته المتزايدة للشيخ مبارك بن الصباح حاكم الكويت، بالإضافة إلى ما كان له من مصالح فى البصرة إلى احتكاك بينه وبين السلطات العثمانية[٢].

وفى عام ١٨٩٨ طلب الشيخ الحماية البريطانية؛ ولكن لم توافق حكومة الهند على طلبه. وأوضح الكولونيل ميد المقيم البريطانى فى الخليج للشيخ خزعل بصدد ذلك أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقدم له ضمانات رسمية للمحافظة على إمارته من التهام فارس لها، ولكن كل ما تستطيع أن تفعله هو أن تعترف بنفوذه على المنطقة. ويتضح من ذلك أن موقف السلطات البريطانية كان غير محدد تماما،

(*) استوطنت قبائل كعب منطقة عربستان فى أوائل القرن الثامن عشر، وفى عام ١٨١٢ استقرت قبيلة المحيسن فى المحمرة، وكانت المنطقة موضع تنازع بين فارس والدولة العثمانية حتى قضت معاهدة أرضروم ١٨٤٧ بضمها إلى فارس - انظر مقدمة الكتاب.

(١) Marlowe, The Persian Gulf p. 30.

(٢) Frazer, op. cit., p. 105.

فهى من ناحية لا تشجعه على إعلان استقلاله، ومن ناحية أخرى لا تمنع شاه فارس من محاولة تهديد المحمرة وذلك لحاجة خزينته المتزايدة إلى المال. والحق أن الشيخ خزعل كان يتصرف بكيفية جعلته مستقلا عن فارس، وكان يمتلك ثروة كبيرة من موارد الجمارك والضرائب، كما كان مسلحا تسليحا يفوق الجيش الفارسى نفسه. وقد شجعه تفكك آل قاجار كى ينتهز الفرصة لإعلان استقلاله عن فارس مما دفعه إلى توطيد علاقته بالإنجليز أملا فى أن يجد منهم تأييدا، والواقع أن خزعل كان يجد تأييدا بالفعل من السفير الإنجليزى فى طهران[1]. ومع ذلك، فقد كانت سياسة خزعل الخارجية مضطربة إلى حد كبير بحكم وضعه كتابع لفارس ولوقوع بلاده فى منطقة نفوذ بريطانيا فى جنوب فارس، وفضلا عن ذلك كانت إمارته معرضة لاعتداءات ولاة البصرة والتعدى على ممتلكاته الخاصة بها[2]. وحتى عام ١٩٠٢ كان للشيخ خزعل السيطرة على جمارك عربستان، ولكن حدث فى ذلك العام أن انتقلت إدارة الجمارك إلى السلطات الفارسية تحت الإدارة البلجيكية الروسية، ولذلك طلب الشيخ الحماية البريطانية من جديد وبأن تعامله الحكومة البريطانية كما تعامل شيخ الكويت. وإزاء التقدم الروسى فى فارس طلب السفير البريطانى فى طهران من حكومته إعطاء الشيخ خزعل بعض التأكيدات الرسمية، ووافقت الحكومة البريطانية على تقديم بعض الضمانات للشيخ، ويتضح ذلك من رسالة بعث بها السير أرثر هاردنج السفير البريطانى فى طهران إلى الشيخ خزعل خان فى ٧ ديسمبر عام ١٩٠٢، جاء فيها: «إن الحكومة البريطانية ستعمل على حماية المحمرة ضد أى هجوم تتعرض له وستستمر فى تأييد شيخها طالما بقى محافظا على علاقات الولاء مع الشاه ويتصرف طبقا لتعليمات الحكومة البريطانية»[3]. وأكد هاردنج أنه فى الوقت الذى تقوم فيه سياسة الحكومة البريطانية على أساس استقلال إيران فإنها فى نفس الوقت تضمن توارث الحكم فى أسرة الشيخ خزعل ونفوذه على عربستان، والعمل على عدم إحداث أى تغيير فى

---

(١) F.O. Handbook No. 67 Persian Gulf pp. 56 - 57.

(٢) عبد المسيح أنطاكى، الدرر الحسان فى إمارة عربستان ص ص ٢٣ - ٢٤.

(٣) Foreign Office, Handbook No. 67 pp. 56 - 57.

المنطقة مهما كانت الدوافع إلى ذلك. والجدير بالذكر أنه فى عام ١٩٠٣، حصل دارسى D'Arcy من الحكومة الفارسية على امتياز لاستغلال البترول فى عربستان، وبوشر العمل فى ١٩٠٩، حينما عقدت الشركة الفارسية الإنجليزية للبترول اتفاقا مع شيخ المحمرة فى نفس العام، ومدت أنابيب الزيت من حقول البترول إلى ميناء المحمرة، كما أنشأت مركزا لتكرير البترول فى عبدان التى كانت من الموانى التابعة للإمارة، وعندما احتجت فارس على ما قامت به الشركة وعلى تصرف بريطانيا ومؤازرتها لشيخ المحمرة أنكرت الحكومة البريطانية أنها تعمل على إخضاع الإمارة لحمايتها وإن كان ذلك لا ينفى أن لها علاقات خاصة مع شيخها. وفى ديسمبر عام ١٩١٣ طلب الشيخ خزعل من الحكومة البريطانية أن تعمل على تقوية مركزه ضد فارس وقبائل البختيارى[١]. وقد تلقى وعدا بمساعدته وحمايته مما أدى إلى احتجاج فارس على هذا الوضع الماس بسيادتها. والملاحظ بصدد ذلك أنه عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى - وعلى الرغم من نشوء سلطة إيرانية حاكمة قوية فى شخص رضا شاه بهلوى - استمرت شركة الزيت تتعامل مع شيخ المحمرة، وكان رد الحكومة الفارسية على ذلك أن قامت بالقبض على الشيخ خزعل وضمت إمارته إلى الأقاليم الفارسية(١٩٢٥) وأرغمت الشركة على التعامل معها مباشرة.

كانت بريطانيا وروسيا مشغولتين بالسباق على النفوذ فى فارس عن طريق القروض والامتيازات التجارية، ووصلت خطط روسيا فى الحصول على ميناء فى الخليج وتغلغلها المستمر فى فارس إلى مجلس العموم البريطانى[٢]. حيث أثيرت بصفة خاصة محاولة روسيا الحصول على ميناء بندر عباس واتخاذه قاعدة لها فى الخليج موصولا بفرع من فروع سكتها الحديدية الأسيوية. وكان اتجاه الرأى إلى أنه ينبغى لبريطانيا أن تتخذ الإجراءات الكافية لحماية مصالحها التجارية والسياسية فى فارس، كما حمل الكثيرون على السياسة الروسية التى قامت بتنشيط تجارتها فى شمال فارس فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا مشغولة بتطهير الخليج من القرصنة وتجارة الرقيق.

---

(١) Idem.

(٢) Parliamentary Debates, Vol. 21, 1902 4th. Series pp. 574 - 585, 22/1/1902.

أما اللورد كيرزون، فقد عبر عن رأيه بصراحة فى وصول الروس إلى الخليج بقوله : «إنه يعتبر الوزير الذى يتنازل لروسيا عن أى ميناء فى الخليج يعد خائنا لبلاده». وأكد اللورد كرانبورن وكيل الخارجية البريطانية فى مناقشة له مع أحد النواب بأن السياسة البريطانية عازمة على الاحتفاظ بالحالة الراهنة فى الخليج، وأن احتلال روسيا لبندر عباس يعد خطرا كبيرا على الإمبراطورية الهندية ولإنجلترا من مصالح كثيرة فى الخليج فإنه منذ عدة قرون والسفن البريطانية تحمى ثغوره والشركات البريطانية تحتكر معظم تجارته(*)، وإذا كانت إنجلترا لا تنكر على روسيا تقدمها فى شمال فارس فيجب على روسيا أن تعترف لبريطانيا بمثل ذلك التقدم فى الجنوب. وذكر كرانبورن أنه من المستحيل أن تتخلى بريطانيا عن مركزها سواء فى الخليج أو فى جنوب فارس، وأكد أن بريطانيا ستظل تعمل على توطيد نفوذها بشكل يؤدى إلى ضمان حرية التجارة. وأن الهدف الذى تسعى إليه الحكومة البريطانية هو تقدم فارس وإصلاحها[١].

وفى تقديرنا أن أهم تصريح اتخذ لمقاومة النفوذ الروسى فى فارس والخليج بصفة خاصة كان تصريح اللورد لانزدون فى مجلس اللوردات البريطانى فى ٥ مايو عام ١٩٠٣، والمهم فى ذلك التصريح أنه كان أقوى أثرا من غيره من التصريحات السابقة[٢]. وقد وصفته جريدة التايمز فى ٧ مايو عام ١٩٠٣، بأنه يشبه مبدأ مونرو فى الخليج، والمعروف أن ذلك التصريح صدر عقب انتهاء حرب البوير لأنه فى خلال هذه الحرب كانت الحكومة البريطانية، قد تقاعست عن اهتمامها بمناهضة النفوذ الروسى وغيره من ألوان النفوذ الأخرى، ولذلك كان من الطبيعى عقب انتهاء الحرب أن يصدر هذا التصريح الذى يقرر معاودة اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة، وقد أوضح لانزدون النقاط الآتية :

(*) الواقع أن الشركات البريطانية هى التى استمرت بالقيام فى تجارة الخليج ولم تكن توجد حتى عام ١٩٠١ سوى شركتان منافستان إحداهما تتبع روسيا والأخرى تتبع ألمانيا وكانت شركة البواخر الهولندية هى أهم الشركات التى تحتكر تجارة الخليج لحساب حكومة الهند، انظر :

(١) Charles, les Luttes d' Influence Etrangeres au Golfe Persique p. 52.

(٢) Parliamentary Debates, Vol. 21, 4th. Series pp. 612 - 613, Browne, op. cit., p. 107.

أولا ـ ضرورة حماية التجارة البريطانية فى الخليج.

ثانيا ـ ليس معنى ذلك حرمان أية دولة من حق التجارة المشروعة.

ثالثا ـ وهو الأهم أن إنشاء أية قاعدة أو ميناء محصن فى الخليج لأية دولة تعده بريطانيا تهديدا مباشرا لمصالحها وستقاوم ذلك بكل ما فى وسعها.

«إن سياستنا فى الخليج يجب أن تتجه فى الدرجة الأولى إلى حماية التجارة البريطانية فى هذه المياه. وفى الدرجة الثانية لا أرى أن هذه الجهود يمكن أن تقف حائلا دون التجارة المشروعة لأية دولة أخرى، أما فى الدرجة الثالثة فإنى أقولها بدون تردد بأننا نعتبر تأسيس أية دولة أجنبية قاعدة بحرية أو ميناء محصن فى الخليج مضاد للمصالح البريطانية ويتحتم علينا أن نقاوم ذلك بكل ما لدينا من وسائل».

تجدر الإشارة إلى أن ذلك التصريح الذى أدلى به لانزدون قد تأكد أثره بزيارة اللورد كيرزون للخليج فى نوفمبر ١٩٠٣، ومعروف أن كيرزون كان يريد القيام بهذه الزيارة قبل ذلك التاريخ، ولكن لم توافقه حكومة لندن على ذلك نظرا لأن المشاكل التى كانت قائمة حول ذلك الوقت فى جنوب إفريقيا كانت توجب التزام الهدوء فى منطقة الخليج، ولذلك ما كاد ينجلى الموقف فى عام ١٩٠٣ حتى قام كيرزون بهذه الرحلة. ولعل مما يسترعى الانتباه أن الخطبة المشهورة ذات اللهجة الحاسمة التى ألقاها على رؤساء الساحل المهادن فى بلدة الشارقة[١]، لم يكن يقصد بها أولئك الشيوخ الذين كانت تربطهم بحكومة الهند معاهدات واتفاقيات خاصة وإنما قصد بها بطبيعة الحال كل من روسيا وألمانيا اللتين كانتا تبذلان نشاطا واضحا لتأكيد نفوذهما فى الخليج.

وقد اتبع لانزدون بيانه فى مجلس اللوردات بمذكرة[٢] بعث بها إلى السفير البريطانى فى طهران أكد فيها أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تتخلى عن مركزها فى الخليج؛ ذلك المركز الذى تحصلت عليه بعد جهود شاقة، ولذلك فهى لا

(١) انظر ما سبق، الفصل الثالث.

(٢) Lansdowne to Hardinge, See Gooch & Temperley, op. cit., Vol. IV pp. 370 - 371.

تسمح لأية قوة بالحصول على مركز سياسى فى جنوب فارس. وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لا تعترض على روسيا فى حقها الحصول على مدخل بحرى لتجارتها فى الخليج، ولا تقف عقبة ضد مرور التجارة الروسية من الشمال للتصدير فى الموانى الفارسية فى الجنوب؛ إلا أنها فى نفس الوقت لا تستطيع أن تعترف بأن مثل هذه التسهيلات التجارية من جانبها تكون بمثابة فرص ملائمة لكى تحتل روسيا مراكز إستراتيجية هامة تؤكد بها سيطرتها فى الجنوب بالإضافة إلى مالها من السيطرة فى الشمال. وذكر لانزدون أن الحكومة الفارسية يجب أن تضع فى اعتبارها أن موافقتها بالتنازل لروسيا على مركز حربى بحرى فى الخليج يعد تهديدا للإمبراطورية البريطانية فى الهند، وهكذا عد تصريح لانزدون موجها أيضا إلى الحكومة الفارسية.

جدير بالذكر أنه عند نشوب الحرب الروسية اليابانية خشيت حكومة الهند أن تتخذ روسيا محطة للوقود على الساحل العمانى بهدف تموين أسطولها وهو فى طريقه من البلطيق إلى اليابان[1]. وعلى أثر ذلك اجتمعت لجنة الدفاع الإمبراطورى ووصلت إلى عدة قرارات كانت تهدف إلى المحافظة على سواحل الخليج وإبقائها بعيدة عن العمليات الحربية[2].

على أن هزيمة روسيا فى حربها مع اليابان أدت إلى نتائج بعيدة المدى كان أهمها انحياز فارس إلى إنجلترا لضياع مكانة روسيا فى فارس، ثم جنوح روسيا نفسها إلى التفاهم مع بريطانيا. وكانت إنجلترا من ناحيتها تحبذ الوصول إلى تفاهم مع روسيا بعد استفحال الخطر الألمانى فى الشرق حتى لقد صرح اللورد كتشنر الذى كان يشغل منصب حاكم عام الهند فى ذلك الوقت، أن من رأيه أن تسمح بريطانيا لروسيا بأن تأتى إلى جنوب الخليج وإذا دعت الضرورة فإنه من الممكن مهاجمة أية قواعد بحرية يمكن أن تستحوذ عليها روسيا. ولما كانت حكومة الهند كما قدر الخبراء العسكريون سوف تضطر نتيجة لذلك إلى إبقاء مراكز عسكرية أخرى فى تلك المياه مما يكلفها نفقات كثيرة فقد استبعد ذلك الرأى[3].

(١) Graves, op. cit., p. 128.
(٢) Gooch & Temperley, op. cit., Vol. IV pp. 370 - 371.
(٣) Sykes, History of Persia Vol. II pp. 410 - 412.

ولا شك أن روسيا كانت تعلم أن المعاهدة الدفاعية التى عقدت بين اليابان وبريطانيا فى عام ١٩٠٢، تتيح المجال لبريطانيا لطلب المساعدة من اليابان فى حالة وقوع خطر يتهددها فى الشرق، إذ كانت إنجلترا تشعر بقلق شديد من محاولات التقدم الألمانى فى الخليج، واعتقد الكثيرون أن الأسطول الألمانى الجديد قد أصبح أكثر خطرا من الجيش الروسى. وكانت حكومة الأحرار التى تألفت فى بريطانيا فى عام ١٩٠٦ تأمل فى الحصول على ضمانات بألا تقوم روسيا بحركات عدائية صوب الهند أو موانى الخليج، مما يخفف كثيرا من الأعباء على حكومة الهند التى كانت تخصص جزءا كبيرا من ميزانيتها على شئون الدفاع[1]، ولا شك أنه لولا هذه الظروف التى طرأت على الموقف الدولى فى ذلك الوقت فإنه لم يكن من المتوقع أن تسوى الخلافات بين روسيا وإنجلترا بمثل تلك السهولة. وكانت فرنسا من جانبها راغبة فى مصالحة حليفتها روسيا مع صديقتها الجديدة إنجلترا فقامت بدور الوسيط بينهما حتى تم إبرام اتفاقية عام ١٩٠٧[2].

على أن المحادثات فى سبيل الوصول إلى تلك التسوية مرت بتعثر شديد، وقام السير نيكلسون السفير البريطانى فى بطرسبرج بدور كبير فى تلك المباحثات. وقد احتوت الوثائق البريطانية الخاصة بأسباب الحرب العالمية الأولى على عدد كبير من المراسلات المتبادلة بين نيكلسون والسير إدوارد جرى وزير خارجية بريطانيا، وكان الخلاف ناشئا عن ماهية الوضع بالنسبة للخليج، فبينما كانت بريطانيا تتمسك بأن ينص فى الاتفاقية على اعتراف روسيا بإبقاء الوضع الراهن فى الخليج إلا أن أوسفلوسكى Isvolski وزير خارجية روسيا عارض ذلك وكان يرى أن النص على إبقاء الوضع الراهن فى الاتفاقية أمر لا يخص بريطانيا وروسيا وحدهما ولكنه يخص دول أخرى أهمها الدولة العثمانية وفرنسا وألمانيا. وأكد أوسفلوسكى أنه إذا كانت روسيا لا تعارض المصالح البريطانية القائمة فى الخليج إلا أن النص على ذلك فى اتفاقية رسمية سيؤدى إلى إحراج روسيا بالنسبة للدول الأخرى التى تحاول الحصول على قواعد لها فى الخليج، ولذلك كان يرى ضرورة استبعاد الخليج من

(١) Graves, op. cit., p. 126.

(٢) جان بيشون، بواعث الحرب العالمية الأولى فى الشرق الأدنى ص ٨٧.

نصوص الاتفاقية الانجليزية الروسية. ولما كان الرأى العام فى بريطانيا يعلق أهمية بالغة على أن ينص فى الاتفاقية على إبقاء الوضع الراهن فى الخليج، فقد رأت إنجلترا أن توالى الضغط على روسيا للاعتراف بذلك حتى ولو دعا الأمر إلى إصدار تصريح من جانب بريطانيا بأن اعتراف روسيا بالمصالح البريطانية فى الخليج أمر ينطبق عليها وحدها وليس معنى ذلك إنكار روسيا لمصلحة أية دولة أخرى فى الخليج. ويقرر نيكلسون، أنه قد لاحظ فى محادثاته مع أوسفلوسكى أنه كان يريد استبعاد أية أمور تتعلق بالخليج لأنه يخشى فيما لو أصرت بريطانيا على مناقشة مثل هذه الأمور فإن ذلك سيثير ألمانيا ضد روسيا لتمشيها مع السياسة البريطانية، وكان أوسفلوسكى لا يريد أن يخاطر بزعزعة العلاقات الودية بين روسيا وألمانيا وعلى الأخص فى الوقت الذى كانت لاتزال فيه روسيا غارقة فى مشكلاتها، ولا تزال تستعيد قواها المنهكة بعد حربها مع اليابان[١]. كما أكد أوسفولوسكى أن اعتراف روسيا بالمصالح البريطانية فى الخليج سيؤدى أيضا إلى إثارة الدولة العثمانية بالنسبة لسيادتها على الكويت وغيرها من المناطق[٢]، ولذلك استقر رأى الحكومة البريطانية أن تستبعد الاقتراح الخاص بحفظ الوضع الراهن فى الخليج من الاتفاقية[٣]. غير أنه لما كانت المحادثات الرسمية التى دارت بين بريطانيا وروسيا، قد جاء فيها أن الحكومة الروسية لا تنكر ما للحكومة البريطانية من مصالح فى حفظ الوضع الراهن فى الخليج، فقد سارعت الحكومة البريطانية بأخذ مذكرة بذلك من الحكومة الروسية. ونجد نص هذه المذكرة ضمن رسالة بعث بها السير إدوارد جرى إلى نيكلسون فى ٢٩ أغسطس عام ١٩٠٧ جاء فيها: «إن حكومة بطرسبرج لا تنكر المصالح الخاصة لبريطانيا فى الخليج، وأن حكومة صاحب الجلالة ستستمر فى بذل الجهود التى تهدف إلى حفظ الوضع الراهن والمحافظة على التجارة البريطانية وهى إذ تفعل ذلك لا تعترض على التجارة المشروعة لأية دولة أخرى»، وأضافت المذكرة أنه من الضرورى لفت نظر

(١) Gooch & Temperley, op. cit., Vol. IV pp. 477 - 479.

(٢) Ibid., pp. 487 - 489.

(٣) Nicolson, Portrait of a Diplomatist pp. 184 - 187.

الدول الأخرى إلى التصريحات السابقة الخاصة بالسياسة البريطانية فى الخليج وأهمية المحافظة على المصالح البريطانية فى هذه المنطقة(١). ولعل روسيا باعترافها بوضع بريطانيا فى الخليج تكون بذلك أول دولة أوروبية تعترف لبريطانيا بهذا الوضع(٢).

انتهى الأمر بعقد اتفاقية عام ١٩٠٧ بين إنجلترا وروسيا، وقد سويت بهذه الاتفاقية الخلافات التى كانت ناشبة بين الدولتين فيما يتعلق بفارس والتبت وأفغانستان. وقسمت فارس بمقتضى هذه الاتفاقية إلى ثلاث مناطق تكون الشمالية منها منطقة نفوذ لروسيا القيصرية، والجنوبية منطقة نفوذ لبريطانيا. وتعهدت كل من الحكومتين بعدم محاولة الحصول على أية اتفاقيات سياسية أو تجارية فى مناطق نفوذ الدولة الأخرى. أما المنطقة الوسطى فتكون منطقة عازلة Buffer zone تشترك الدولتان فى تقرير ما يتعلق بشأنها. وبهذه الاتفاقية تخلصت إنجلترا من المنافسة الروسية فى سواحل الخليج إذ لم يبق لروسيا طريقا للوصول إليه(٣). وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق أثار عاصفة كبيرة من الاستياء فإنه على أية حال ساعد على تخفيف الضغط الروسى على الخليج فى أشد الأوقات كانت بريطانيا فى حاجة إليه، كما خفف كثيرا من الأعباء الدفاعية على حكومة الهند، ولكن المشكلة أن فارس اعتبرت ذلك الاتفاق تهديدا لاستقلالها(٤). وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق اعترف به زعماء المعارضة البريطانية بأنه انتصار كبير لبريطانيا إلا أنه هوجم بشدة من بعض السياسيين والاقتصاديين البريطانيين من أمثال كيرزون ولينش وغيرهم من الذين كانت لهم معرفة بالوضع فى فارس. ومن المؤسف كما يقول براون أن هذا النقد لم يكن منصبا على الناحية الأدبية بالنسبة لسيطرة دولتين كبيرتين على فارس وإنما كان النقد يرتكز على أساس أن بريطانيا أخذت جانبا غير مرضى من هذه التسوية(٥). والجدير بالذكر أن السير إدوارد جرى الذى قام بالتوقيع على هذه

(١) The Persian Gulf Declaration, 29/8/1907 Grey to Nicolson See, Gooch & Temerley. op. cit., Vol. IV & Frazer, op. cit., 83 - 85.

(٢) Graves, op. cit., p. 130.

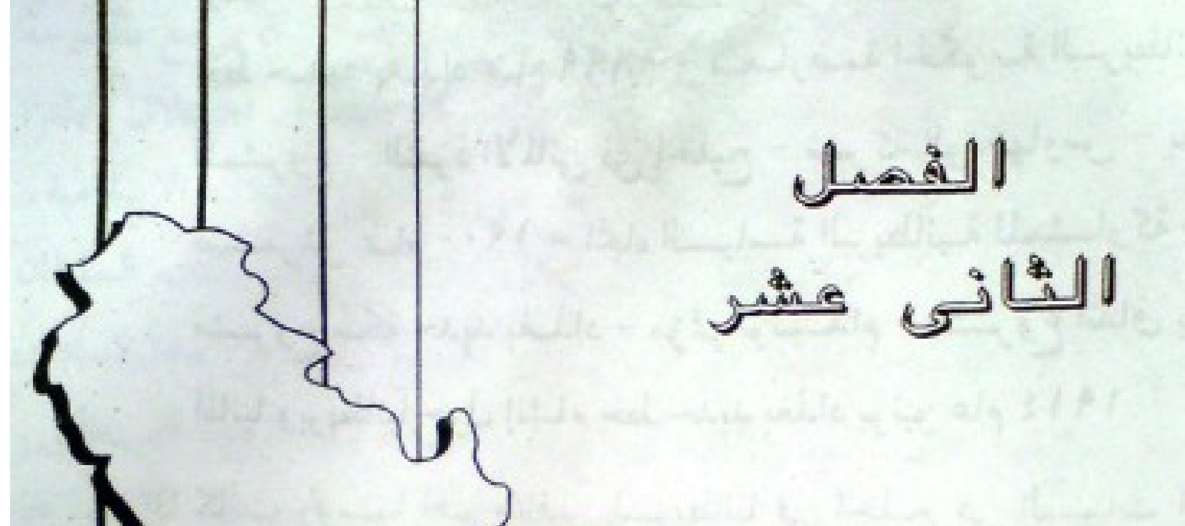
(٣) Ibid.

(٤) Ibid., Part II, p. 60.

(٥) Browne, op. cit., pp. 172 - 173.

الاتفاقية كان غير سعيد بالنتيجة التى توصل إليها، فقد جاء فى مذكراته[1]، أن اتفاقية عام ١٩٠٧ لم تقرب روسيا من حدود الهند على حساب فارس فحسب بل فتحت المجال لتمزيق الإمبراطورية العثمانية وإلى زعزعة سيطرة الأتراك على البواغيز، وأن هذه الاتفاقية بدلت السياسة التى انتهجتها بريطانيا والتى رسمها أقطاب المحافظين وبخاصة اللورد بيكونزفيلد والتى كانت تنحصر فى إبعاد روسيا عن حدود الهند بصد طريق البحر أمامها من ناحية وتقوية الدول الواقعة بينها وبين تلك الحدود من ناحية أخرى. ومما يذكر أيضا أن هذه الاتفاقية اعتبرها الكثيرون ضربة قاضية للنفوذ الإنجليزى الاقتصادى فى شمال فارس. أما اللورد كيرزون فقد هاجم أمام مجلس اللوردات البريطانى فى ٦ فبراير عام ١٩٠٨ هذه الاتفاقية، وأكد أن الخطر العسكرى للهند يكمن فى الخليج، وذكر أن هذا الاتفاقية تعد تضحية بما كانت تنتهجه الحكومة البريطانية إزاء المطالب الأوروبية، كما أنها تعد خيانة للثقة التى وضعتها فارس منذ نصف قرن فى الصداقة البريطانية، وأنها ليست مفيدة سواء لسلامة الهند أو لاستقلال فارس[2]. وأشار كيرزون إلى أن بريطانيا لم تحصل على شىء فى أفغانستان والتبت، أما فى فارس فإن الاتفاقية قد أضاعت الجهود التى بذلتها بريطانيا للنفوذ الاقتصادى منذ أكثر من قرن، كما أنها لم تعط روسيا الطريق التجارى من بغداد فحسب ولكنها أعطتها أيضا الأسواق الهامة فى أصفهان ويزد، كما أن الحكومة البريطانية لم تراع فى هذه الاتفاقية تأمين مركزها فى الخليج بصورة أكثر فعالية، فضلا عن أنها ستعرض مركز بريطانيا لهجوم عنيف فى العالم الإسلامى[3].

(١) مذكرات اللورد جرى (مترجم) ص ص ٥ - ٦.
(٢) Gurzon, Study in the Post War Diplomacy pp. 122 - 126.
(٣) Nicolson, A Study in the Old Diplomacy p. 177 ff.



الفصل الثانى عشر

النشـــاط الألمـــانى فى الخليج العربى ومشروع سكة حديد بغداد

ازدياد النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية - توتر العلاقات بين الباب العالى والإ... - الأسباب التى دفعت السلطان إلى الاهتمام بإنشاء الخطوط الحديدية فى ممتلكاته - حصول ألمانيا على امتياز خط حديد بغداد عام ١٨٩٩ - معارضة الحكومة البريطانية للمشروع - النفوذ الألمانى فى الخليج - شركة الونكهاوس - بعثة ستمرش عام ١٩٠٠ - اتجاه السياسة البريطانية للمشاركة فى مشروع سكة حديد بغداد - مؤتمر بوتسدام - مشروع اتفاق بين ألمانيا وبريطانيا حول إنشاء خط حديد بغداد يونيو عام ١٩١٤.

إذا كانت روسيا أهم منافس لبريطانيا فى الخليج فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر فقد أصبحت ألمانيا ذلك المنافس الخطير فى السنوات الأولى من القرن العشرين. والواقع أن وصول ألمانيا إلى تركيا الآسيوية والخليج وإن كان ظاهرا من أجل المشاريع الاقتصادية والامتيازات التى سعت فى الحصول عليها من الباب العالى لبناء خط حديدى عبر الأناضول إلى الخليج، إلا أن هذا النشاط الذى كانت تقوم به ألمانيا كان يعد أشد خطرا من الخطر الروسى فى المناطق التى كانت تعتبرها بريطانيا مناطق نفوذها الخاصة. ولا شك أن التصريح السياسى الذى أدلى به اللورد لانزدون فى مجلس اللوردات البريطانى فى ٥ مايو عام ١٩٠٣ كان موجها إلى ألمانيا بقدر ما كان موجها إلى روسيا على الرغم مما بدا آنئذ من أنه كان موجها إلى روسيا فقط. ومما يستلفت النظر أن المصالح الألمانية فى الدولة العثمانية كانت حتى عام ١٨٧٠ منحصرة فى نشاط البعثات الدينية البروتستانتية فى الشام مع جانب بسيط من التجارة، ولم يقم لنفوذ ألمانيا السياسى أو الاقتصادى أهمية تذكر، غير أن انتصار ألمانيا على فرنسا فى عام ١٨٧١ أكسبها مركزا كبيرا فى نظر الأتراك الذين كان من دأبهم احترام القوة العسكرية. واقترن هذا الإعظام من شأن ألمانيا بتضاؤل هيبة فرنسا فى الدولة العثمانية. وكانت الخطوات التى خطتها بريطانيا أخيرا للانفراد بالنفوذ فى الخليج قد أثارت السلطان واعتبرها اعتداء على نفوذه

الحيوى فى سواحل الخليج؛ ذلك النفوذ الذى أخذ يحرص عليه ويعمل على دعمه[1]. ومما يستلفت النظر أن المصالح البريطانية كانت واضحة فى تركيا الآسيوية دون أن تلقى معارضة الدولة العثمانية، ويرجع ذلك إلى النفوذ الذى كانت تتمتع به بريطانيا عقب حرب القرم. على أن التغير الذى حدث فى مواقف السلطان عبدالحميد الثانى السياسية والاقتصادية إزاء بريطانيا كان يرجع بالدرجة الأولى إلى موقف الحكومة البريطانية من المسألة المصرية؛ ذلك أن احتلال إنجلترا لمصر عام ١٨٨٢ اعتبره السلطان اعتداء صارخا على جزء من ممتلكاته الإسلامية. ولم تكد تنقضى فترة وجيزة حتى احتل الألمان مكانة الإنجليز، ولم يكتف السلطان بذلك بل حارب المصالح البريطانية فى العراق وفى الخليج. وأخيرا دعا السلطان عبدالحميد إلى الجامعة الإسلامية لتكون قوة سياسية رادعة ضد النفوذ البريطانى. وقد تطورت العلاقات بين برلين والأستانة نتيجة لذلك تطورا حسنا. وكما هو معروف ساهمت ألمانيا فى تسليح وتنظيم الجيش العثمانى على يد القائد الألمانى الشهير فون دير جولتز Von der Goltz وعلى الرغم مما ظهر فى سياسة بسمارك من معارضة شديدة للتوسع الألمانى فى الشرق إلا أن هذه السياسة سرعان ما تغيرت، فقد نتج عن مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ شعور بالعداء المطلق فى روسيا ضد السياسة الألمانية، وأدرك بسمارك أنه لو قامت الحرب سيكون أعداء روسيا أصدق حلفاء لألمانيا، ولما كانت الإمبراطورية العثمانية هى أكبر عدو لروسيا فى ذلك الوقت، فقد اتجه بسمارك إلى محاولة التقرب إليها، ولكن قبل أن يحدث التقارب الألمانى، كانت الدولة العثمانية هى التى رحبت بالصداقة الألمانية إذ وجد السلطان عبدالحميد أن جيشه وإدارته الداخلية يحتاجان إلى تنظيم ولذلك اتجه إلى ألمانيا التى رحبت بمساعدته وأمدته بالبعثات العسكرية وخبراء فى الإدارة وفى تذليل عقد القروض للدولة[2]، فى الوقت الذى أحجمت فيه الكثير من البيوت المالية البريطانية عن تمويل المشروعات الإصلاحية فى الدولة العثمانية بعد أن وصل الاقتصاد العثمانى إلى سمعة سيئة فى الدوائر المالية البريطانية بسبب الأزمة المالية

(١) Cambridge Foreign Policy, vol. III pp. 299 - 300.
(٢) Wolf, The Diplomatic History of the Baghdad Railway pp. 78.

التى عانتها الإمبراطورية العثمانية منذ عام ١٨٧٥ وما بعدها، مما ترك المجال مفتوحا للتوغل الألمانى فى الدولة العثمانية(١). ويرى هاردنج بصدد ذلك أن السياسة الألمانية ونفوذها على الباب العالى كانت نشطة للغاية وذلك بفضل السياسة التى كان يتبعها الكونت رادوفيتز Radowitz السفير الألمانى فى الآستانة الذى انتهز فرصة كراهية السلطان لإنجلترا واستياءه من روسيا ليقدم مصالح ألمانيا فى الدولة العثمانية على غيرها من الدول الأخرى. على أن الحكومة البريطانية لم تنظر فى بداية الأمر إلى الخطر الألمانى كخطر يتهددها؛ وإنما على العكس من ذلك إذ إن شواهد كثيرة على أن المستر وايت السفير البريطانى فى الآستانة، كان يبذل أقصى ما فى وسعه لترجيح المطالب الألمانية لموازنة النفوذ الروسى فى الدولة العثمانية(٢).

اتجهت السياسة الألمانية إذن للتوسع فى الشرق واستغلال موارده الاقتصادية وبطبيعة الحال وجدت فى ولايات الدولة العثمانية الثروات الطبيعية والأسواق الكبيرة لتصريف ما تنتجه المصانع الألمانية. ولما كان الأسطول الألمانى ضعيفا إذ ذاك ولا يستطيع أن يؤمن التبادل الاقتصادى ولا أن يحقق الأهداف الاندفاعية بالسرعة التى تريدها ألمانيا للتوسع فى الشرق؛ فقد عمدت ألمانيا إلى إنشاء السكك الحديدية. ولا شك أن مشروع سكة حديد بغداد كان من أكبر المشاكل التى واجهتها الدول الأوروبية كما كان من أهم الدوافع التى جعلت بريطانيا تجزم بلزوم السيطرة على العراق وعلى غيره من البلاد العربية لضمان سلامة أقصر طرق المواصلات إلى الهند. وقد استهدف مشروع سكة حديد بغداد اختراق ممتلكات الدولة العثمانية وربط جميع أجزائها من حدود النمسا والمجر فى الجنوب الشرقى من أوروبا إلى سواحل الخليج العربى فى الجنوب الغربى من آسيا(٣). ولم تكن فكرة هذا المشروع جديدة تماما وإنما بحثت تفصيلاتها من قبل، وكان قصور بريطانيا عن تحقيق الاتصال بالسكك الحديدية وقت ازدياد نفوذها فى الآستانة قد ترك المجال مفتوحا لغيرها من الدول. ويربط المؤرخ السياسى لانجر Langer فى

(١) Tyler, European Powers and the Neart East p. 177 ff.

(٢) Hardinge, Old Diplomacy p. 47.

(٣) عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند ص ٩٢.

كتابه Diplomacy of Imperialism فكرة سكة حديد بغداد بمشروع سكة حديد الفرات. وقد يكون من المناسب أن نتوقف قليلا عند ذلك المشروع الأخير الذى وضحت فكرته عقب فشل بعثة مسح الفرات وتقرير عدم صلاحية هذا النهر للملاحة البخارية، ومن ثم اتجهت الأذهان لاستخدام خطوط السكك الحديدية بدلا من الطرق الملاحية[١]. وفى بداية الأمر اتجهت السلطات البريطانية لتأييد مشروع السكة الحديدية، والواقع أن ذلك التأييد كان يهدف إلى منافسة مشروع قناة السويس الفرنسى[٢]. وفعلا أرسلت الحكومة البريطانية السير هنرى بالور Balwr إلى الآستانة فى بعثة خاصة لمساندة اللورد ستراتفورد دى ريد كليف السفير البريطانى هناك لتسهيل إجراء هذا المشروع وسط محيط السياسة العثمانية المضطرب، وخصوصا أن فرنسا كانت نشطة فى ذلك الوقت لإنشاء الخطوط الحديدية حيث قدمت إحدى النقابات الفرنسية التى يؤيدها الإمبراطور نابليون الثالث عروضا أكثر تساهلا من العروض الإنجليزية مما أدى إلى تردد الدولة العثمانية فى قبول المطالب البريطانية[٣]. ولكن بالمرستون لم يلبث أن عاد إلى معارضة المشروع على أساس أن إنشاء قناة السويس والخطوط البرقية كافيان للاتصال بالهند، وربما كان تراجع بالمرستون حرصا منه على علاقات الود مع فرنسا[٤]. وعلى الرغم من أن معارضة بالمرستون كانت ضربة قاضية للمشروع إلا أن المؤيدين من أمثال أندرو اينسورث Ainsworth وماكنيل Mcneil استمروا فى العمل على تحقيقه وكتب أندرو بصدد ذلك يقول: «إن إنشاء ذلك الخط سيزيد من المكانة البريطانية فى الشرق ويقوى من قبضتنا على الهند»[٥]. وكان أندرو يعتقد أن تحسين سرعة وسائل المواصلات مع الشرق قد تكون هامة بالنسبة للدول الأخرى أما بالنسبة لبريطانيا فإنها تعد عمل إيجابى؛ وحيث إن فرنسا نجحت فى إنشاء قناة

Hoskins, British Routes to India p. 327.

(١) انظر أيضا الحسنى، العراق جـ ١ ص ٤٢.

(٢) برز فى ذلك الوقت مشروع بريطانى يهدف إلى ربط بورسعيد أو الإسماعيلية بخط حديدى عبر صحراء العرب إلى الكويت، انظر مجلة المقتبس جـ ٣ ص ١٤٤ سنة ١٩٠٨.

(٣) Hoskins, op. eit., pp. 333 - 335.

(٤) Parliamentary Debates, House of Commons 3rd Series 1857 p. 1676.

(٥) Hoskins, op. cit., pp. 431 - 433.

السويس فإن مشروع سكة حديد الفرات يصبح على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لبريطانيا. وقد أيدت الكثير من التقارير أهمية إنشاء هذا الخط لما فيه من مزايا إستراتيجية واقتصادية للإمبراطورية البريطانية، وأبرز أندرو أهمية هذا المشروع فى النقاط التالية :

أولا ـ يرمى المشروع إلى إيصال البحر المتوسط بالخليج عن طريق السكة الحديدية، ومن الخليج إلى كراتشى وبومباى عن طريق إيجاد خطوط منتظمة من البواخر، وبهذا المشروع يمكن وصول الإمدادات أو القوات البريطانية إلى الهند فى مدة لاتتجاوز أربعة عشر يوما.

ثانيا ـ سيؤدى ذلك المشروع إلى وقف التهديد الخارجى للهند وخصوصا من جانب روسيا، كما أنه سيخلص فارس من سيطرة النفوذ الروسى عليها وذلك بإعطائها منفذا على ميناء فى البحر المتوسط بدلا من طريق البحر الأسود الصعب الذى تسيطر الدولة العثمانية.

ثالثا ـ يقدر أندرو تكاليف إنشاء هذا الخط (٨٥٠ ميل) بحوالى ٨,٥ مليون جنيه. ويذكر أنه مبلغ بسيط بالنسبة لما أنفقته بريطانيا فى حرب القرم (٩٠مليون) أو فى ثورة الهند (٤٠ مليون جنيه)[١] ومع ذلك فقد كان أندرو يرى ضرورة الاتفاق مع الدولة العثمانية لتنفيذ ذلك المشروع، وأكد ترحيب الباب العالى بمد ذلك الخط. وذكر أندرو بصدد ذلك أنه تلقى تأكيدات من موزروس باشا السفير العثمانى فى لندن بتذليل كل الصعاب، ولا شك أن الباب العالى كان يتوق إلى الفوائد التى ستعود عليه من جراء تنفيذ ذلك المشروع الذى سيؤدى إلى ضمان تام لوحدة ممتلكاته ويجعل كلا من الشام وبغداد على اتصال مباشر بالحكومة المركزية[٢]. وانتقد أندرو الحكومة البريطانية إهمالها لمواصلاتها فى الوقت الذى تبذل فيه الدول التى ليس لها نفوذ فى الشرق عدة محاولات للتقدم إلى الهند ومن هذه الدول فرنسا وروسيا، الأولى فى قناة السويس والثانية فى تقدمها الواضح فى

(١) Andrew, The Euphrates Valley Railway p. 59.

(٢) Andrew to the Under Secretary of State for Foreign Affairs 4/10/1866 cf Andrew, op. cit., pp. 40 - 44.

فارس، وحذر أندرو من أن تؤدى الاضطرابات السياسية فى أوربا إلى حرمان بريطانيا من مواصلاتها إلى الهند عن طريق قناة السويس[١]. وحول ذلك الوقت قدمت عدة تقارير عن أهمية طريق الفرات إلى مجلس العموم البريطانى ومن ثم طرح الموضوع للمناقشة فى المجلس[٢]. وفى عام ١٨٧٠ تألفت لجنة من أعضاء مجلس العموم قدمت تقريرها بتاريخ ٢٢ يوليو عام ١٨٧٢ والذى كان يؤكد أهمية خط حديد الفرات. وفى عام ١٨٨٢ تألفت لجنة أخرى لتقرير إنشاء خط حديدى من الإسكندرية إلى بغداد فالبصرة فالكويت على أساس أن هذا الخط أسرع من طريق قناة السويس[٣]، ولكن رفضت كل من الحكومة البريطانية والرأسماليين الإنجليز تقديم رءوس أموالهم لمساندة هذا المشروع نتيجة لمعارضة السلطان عبدالحميد للمصالح البريطانية التى أخذت تتضح فى ذلك الوقت، وما نتج عن ذلك من تضاؤل النفوذ البريطانى فى الآستانة[٤]. هذا فضلا عن وجود عدة مشاكل خاصة من بينها صعوبة النقل من السفن إلى البر وما يتبع ذلك من الرحلة القاسية عبر الصحراء، فضلا عن أن طريق البحر الأحمر كان يفضل طريق الفرات من الناحية الصحية، ثم إن أى دولة من الممكن أن تستحوذ بسهولة على هذا الطريق بمجرد سيطرتها على آسيا الصغرى[٥]، وإزاء العقبات التى قامت ضد هذا المشروع قصرت الحكومة البريطانية إلى حد كبير عن إنشاء السكك الحديدية فى أنحاء الدولة العثمانية فلم تنشئ إلا عددا بسيطا من الخطوط فى آسيا الصغرى[٦]. وانتهزت ألمانيا هذه الفرصة، وخاصة عقب تطور العلاقات بينها وبين الدولة العثمانية فأخذت الأخيرة تستعين بخبراء من الألمان لإنشاء سكك حديد البلقان، ولم يجد السفير الألمانى فى عام ١٨٨٣ صعوبة تذكر فى حمل السلطان عبدالحميد على أن يطلب من القيصر إرسال بعثة عسكرية ألمانية إلى الآستانة. وفى عام

---

(١) Andrew, op. cit., pp. II - 12,15 - 16.
(٢) Rapport addresse à la Chambre de Commerce, le 10 Août 1861.
(٣) Cowen, Speeches on the Near Eastern Question p. 290.
(٤) Ibid., p. 60.
(٥) Blunt, Apilgrimage to Nejd Vol. II p. 272.
(٦) Cambridge Foreign Policy, Vol. III pp. 295 - 300.

١٨٨٣ كـان العمل فى مـد سكة حـديد البلقان قـارب الانتـهاء، وكـان السلطان عبدالحميد قد أخذ يفكر بـالفعل فى مدها إلى ولاياته الآسيوية كى يؤكد نفوذه فى إدارة هذه الولايات من ناحية والعمل على نموها الاقتصادى من ناحية أخرى.

إن الرغبة إذن من جـانب ألمانيا لتصريف منتجاتهـا ورغبة السلطان فى ربط أقاليمه الآسـيوية هى التى جعلته يعهد إلى نقابة ألمانيـة باسم شركة خطوط حديد الأناضول فى عـام ١٨٨٤ بالعمل فى مـد السكك الحديديـة إلى أنقرة(١). ويرى فريزر فى تعليقه على إنشاء ألمانيا للخطوط الحديدية أنها كانت تهدف إلى استعمار آسيا الصغرى اقتصاديا مما يؤدى إلى أن تصبح الدولة العثمانية تابعة لألمانيا مما يمكن لها فيـما بعد أن تمد سيطرتها إلى العراق وتطرد بريـطانيا من الخليج وتصبح خطرا شديدا على الهند(٢). وحدث فى عام ١٨٨٨ أن قام جماعة من الرأسماليين الألمان يساندهم البنك الألمانى Deutsch Bank فى نظير قرض منحته ألمانيا للدولة العثمانية بمد الخطوط الحديدية، وقد تم الوصول إلى أنقرة فى عام ١٨٩٢، وفى عام ١٨٩٣ حصلت ألمانيـا فى نظير قرض آخـر منحته للدولة العـثمانيـة على امتيـاز مد خط حـديدى من إسكى شـهر إلى قـونيـة التى تم الوصـول إليـها فى عـام ١٨٩٦. والملاحظ أن كثـيرا من الدول حـاولت فى خلال هذه الفـترة أن تمتد بنـفوذها إلى الخليج فبين عـامى ١٨٩٨ و ١٨٩٩ تلقت نظارة الأشغـال العثمـانية عـدة طلبات مقدمة إليها من بعض الدول لإنشاء خطوط حديدية إلى بغداد، ومن ذلك مشروع النقابة النمـساوية الروسيـة بإنشاء خط حديدى من طرابلس فى سـوريا إلى منطقة غيـر معينة فى الخليج على أن يكـون لذلك الخط فروع تمتد إلى بغـداد وخانقين، ولما كان الباب العـالى يخشى أى امتداد لروسيـا داخل الإمبراطورية العثمانيـة فقد رفض هذا المشروع، كذلك تقدم الفرنسيون بطلبات أخرى لإنشاء خط حديدى من البحـر المتوسط إلى الخليج. وعندمـا أثيرت المنافسـة الدولية عاد الإنجليـز فى عام ١٨٩٩ يعـملون على إنشاء خط حـديدى من الإسكندرونة إلى بغـداد ثم الخليج، ولكن حدث أن بريطانيا شغلت عن ذلك بحرب البوير وتحول اهتمامها من الشرق

(١) Frazer, Short Cut to India p. 31.

(٢) Meade, Turkey, The Great Powers and Baghdad Railway pp. 58 - 59.

فى بداية الأمر إلى اهتمام ألمانيا المبكر بشئون الدولة العثمانية بانزعاج وقلق؛ ومن ثم فإن قرار السلطان عبدالحميد الذى أصدره فى عام ١٨٩٩ بمنح الألمان امتيازات بإنشاء سكة حديد إلى الخليج وجد ترحيبا الدوائر البريطانية باعتباره وسيلة لإيقاف أطماع روسيا وفرنسا[١]، إذ كان الخطر الأكبر على مركز بريطانيا فى الشرق الأوسط آنذاك لا يزال مصدره هاتين الدولتين، بل إن السفير البريطانى فى برلين عمل على تحريض الحكومة الألمانية على توطيد مركزها التجارى فى الخليج ضمانا للتوازن أمام روسيا فى هذه المنطقة. ولذلك كان صدى منح الامتياز لألمانيا فى بريطانيا وقع حسن، ويعزى إلى اللورد سولسبورى أنه صرح فى هذه المناسبة بقوله: إن الحكومة البريطانية ترحب بهذه الامتيازات لأنها تؤدى إلى وقوف ألمانيا إلى جانب المصالح البريطانية فى الخليج. وذكرت جريدة التيمس بأنه طالما لم يعهد بمشروع سكة الحديد العثمانية إلى بريطانيا فخير لنا أن يكون بيد ألمانيا دون أية دولة أخرى. كذلك ارتاح لهذا المشروع كبار الاستعماريين الإنجليز من أمثال سيسيل رودس وجوزيف تشمبرلين.

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن قدرت بعد توقيع الاتفاقية بسنوات قليلة أن حصول ألمانيا على الامتياز يعد مناوأة لنفوذها فى الشرق الأوسط وتهديدا لمصالحها السياسية والاقتصادية فى الخليج والهند يفوق التهديد الروسى بكثير، وعادت الصحافة والكتاب السياسيون إلى تبيان خطورة هذا المشروع على بريطانيا، ونادوا بضرورة تسوية الخلافات بين بريطانيا وفرنسا، التى كانت تنازعهم السيطرة على مصر، وروسيا التى كانت تزاحمهم النفوذ فى الشرق الأوسط والبحر الأسود وفارس لمواجهة الخطر الألمانى[٢]، ويفهم من ذلك أن بريطانيا لم تكن هى الوحيدة التى ستتأثر فحسب، وإنما كانت فرنسا أيضا فإن إنشاء ذلك الخط سيقضى بالقطع على النفوذ الفرنسى فى الشام (لأن الخط سيمر بحلب) كذلك سيقضى على آمل روسيا فى الاستيلاء على الأستانة، بالإضافة إلى تهديدها للمصالح البريطانية فى الشرق[٣]. ولعل ذلك كان من ضمن الأسباب التى أدت ببريطانيا إلى توقيع

(١) Gastrow. The War & The Bagdad Railway p. 182.
(٢) Hamilton, the Problems of the Middle East p. 169.
(٣) Warfield, The Gates of Asia p. 6.

الاتفاقيات الودية مع فرنسا وروسيا على التوالى للانصراف إلى مجابهة الخطر الألمانى. وعلى الرغم مما جاء فى المادة الثالثة والعشرين من اتفاقية الامتياز التى تم توقيعها بين ألمانيا والدولة العثمانية فى عام ١٩٠٣ بأن امتداد الخط الحديدى إلى الخليج لا يمكن أن يؤثر فى حرية الملاحة وامتيازاتها فى هذه المياه والتى تتمتع بها السفن البريطانية، إلا أنه كانت هناك ثلاث وجهات نظر اتخذتها الحكومة البريطانية لمعارضة هذا المشروع. فمن الناحية الاقتصادية كانت بريطانيا تخشى من منافسة السكة الحديدية للملاحة البريطانية، ومن الملاحظ بصدد ذلك أن شركة لينش وجهت معارضة شديدة للمشروع. وواضح أيضا أن الشركات البريطانية كانت تستفيد فائدة كبيرة من الطريق الملاحى المستخدم فى النقل، فبينما كانت شركة السفن البخارية الإنجليزية الهندية تحمل البريد والبضائع من بومباى عن طريق كراتشى على سواحل الهند إلى موانى الخليج والبصرة؛ كانت شركة لينش تتولى نقلها فى سفن بخارية نهرية إلى بغداد[١]. ولذلك فإن امتداد خط حديد بغداد إلى الخليج سيكون بلا شك خسارة كبيرة لتلك الشركة[٢]. أما وجهة النظر السياسية التى اتخذتها الحكومة البريطانية لمعارضة ذلك المشروع فيمكن أن نستعير بشأنها ما كتبه فريزر فى أنه : «لايمكن لبريطانيا إلا أن تنظر بعدم ترحيب للمشروع ذلك أن قيام قوة منافسة فى المياه التى تتمتع بالنفوذ فيها سيؤدى إلى ضياع مركزها فى تلك المياه». أما وجهة النظر الإستراتيجية فكانت تتلخص فى أن الدولة العثمانية ليست قوة مهددة للهند؛ وإنما سيأتى التهديد من أية قوة أوروبية يمكن أن تتحكم فى الأستانة، وإن مد خط حديدى إلى الخليج ووقوعه تحت سيطرة قوة غير صديقة لبريطانيا يحتم عليها القيام بإجراءات مضادة. كما كان الخوف أيضا من احتمال بيع أو تنازل ألمانيا عن امتياز الخط الحديدى إلى دولة أخرى تستطيع أن تستغل الامتياز لصالحها، ويتساءل فريزر بصدد ذلك ماذا يمكن أن يحدث لو اشترت روسيا سكة الحديد وأوصلتها بخطوطها الحديدية؟، ومن ثم يكون الخطر المحدق

(١) Warfield, op. cit., p. 47.

(٢) Idem. See also wolf, op. cit., p. 23.

بيريطانيا[١]. ومن ناحية أخرى فإن بناء الخط الحديدى سيؤدى إلى وقوع بغداد فى أيدى الحكومة الألمانية ولو سيطرت ألمانيا على خط حديد بغداد فإنها تستطيع بسهولة مهاجمة الإمبراطورية البريطانية فى الهند قبل أن تتمكن بريطانيا من إرسال قواتا للدفاع عنها[١].

النشاط الألمانى فى الخليج :

كان السبب الأساسى الذى دفع الحكومة البريطانية لمعارضة مشروع سكة حديد بغداد هو ازدياد نشاط ألمانيا بعد أن أخذت نتائج السياسة الألمانية الجديدة تبدو واضحة فى مياه الخليج وذلك على الرغم من تأكيد ألمانيا فى مناسبات كثيرة أن مقاصدها فى الخليج تجارية صرفة، بيد أن هدفها الحقيقى لم يخف على بريطانيا وخاصة حينما تبين أن الكثير من الرعايا الألمان كانوا يحاولون سرا شراء أراضى فى أماكن شتى فى الخليج. وقد ظهر النشاط الألمانى واضحا بواسطة شركة الونكهوس Wonkhouse التى بذلت جهدا كبيرا للحصول على امتيازات تجارية فى الخليج، وقد بدأت أعمالها الأولى بشراء الصدف على سواحل لنجه فى عام ١٨٩٢. ولم تلبث أن أصبحت فى مدة قليلة شركة كبيرة لها فروع كثيرة[٢]. ففى عام ١٨٩٨ أسست الشركة عدة مراكز رئيسية فى البحرين ومركزين آخرين فى البصرة وبندر عباس فى الوقت الذى كان فيه التعجب يزداد عما إذا كانت تجارة اللؤلؤ أو الصدف تغطى نفقات قيام تلك الفروع[٣]..؟. وفى عام ١٨٩٧ عملت الحكومة الألمانية على تعيين نائب قنصل لها فى بوشهر على الرغم من أنه لم يكن لها حينئذ من الرعايا فى بلاد الخليج غير ستة أنفس، وفى عام ١٨٩٩ وفد إلى الخليج طراد ألمانى كان عائدا من الصين إلى ألمانيا وظهر أن مهمته هى البحث عن مكان تنتهى إليه سكة حديد بغداد، وفى خلال تلك السنة نفسها ظهر جماعة من الألمان فى بندر عباس بدعوى قيامهم ببعض الأبحاث العلمية غير أن هذه البعثة لم

(١) Warfield, op. cit., pp 46 - 47, Frazer, Short Cut to India pp. 320 - 322.

(٢) Graves, op. cit., 131.

(٣) Ibid.



تلبث أن انسحبت بعد أن أثار وجودها شبهات السلطات البريطانية[١]، كما أخذت البوارج الألمانية تكثر من زيارتها للخليج، وعلى الرغم من أن كيرزون كان يؤكد فى مذكراته السرية لوزارة الهند أن النفوذ الإنجليزى فى الخليج لايزال هو السائد إلا أنه مع ذلك كان يبدى فى أحيان كثيرة قلقا واضحا نحو المشاريع التجارية التى تقوم بها الحكومات الأخرى وبالأخص ألمانيا على اعتبار ان هذه المشروعات ستكون فيما بعد أساسا للادعاءات والمطالب السياسية لتلك الدول، ولا شك أن كيرزون كان يخشى أن تتمكن ألمانيا من اتخاذ طريق إلى الخليج وخاصة إذا ارتبط نشاطها هناك بما لها من مصالح فى ممتلكات الدولة العثمانية وما ينتظر من مد خط حديدى إلي الخليج وهو أمر كانت تسعى إليه ألمانيا فى تلك الفترة، كما أبدى كيرزون تخوفه من إنشاء ألمانيا قنصلية فى البصرة وما قد يؤدى إليه ذلك من السيطرة على تجارتها[٢]. وقد عبر كيرزون عن هذه الآراء فى رسالته المشهورة التى بعث بها إلى اللورد هاميلتون بتاريخ ١٨٩٩/٩/٢١ والتى أوضح فيها: أن النشاط الألمانى يتزايد بسرعة عجيبة وطالب بوضع سياسة للحكومة البريطانية إزاء هذا المنافس النشيط الذى ظهر فجأة على المسرح[٣]. وذكر كيرزون أن الحكومة الألمانية تحاول أن يكون لها مصالح فى الخط البرقى التركى إلى الفاو، كما أشار إلى أن ألمانيا تبذل محاولات كثيرة للسيطرة على أسواق البصرة وما تقوم به من مظاهرات بحرية فى مياه الخليج، ففى عام ١٨٩٨ قامت بعثة ألمانية بدراسة استكشافية فى بندر عباس، وفى عام ١٨٩٩ زارت بارجة ألمانية مسقط ولنجة وبوشهر، كما وصلت إلى حكومة الهند تقارير كثيرة تؤكد وجود عدة بوارج ألمانية فى الخليج[٤]. وكانت ألمانيا تنظر إلى الكويت على أنها النهاية الملائمة للخط الحديدى وخاصة بعد أن أوصت بعثات المسح الألمانى باتخاذها نهاية للخط المقترح. وقد أعرب

(١) تاريخ الحرب العظمى، نشر جريدة المقطم جـ ٦ ص ص ٤٩٦ - ٤٩٧.

(٢) Extracts From Lord Curzon's Confidential Memorandum.

انظر الداود، الخليج العربى والعلاقات الدولية الملحق (٧).

(٣) Government of India to the Secretary of India in Council, Gooch & Temperley, op. cit., IV p. 375 Doc. No. 519.

(٤) Idem.

ملبورج Muhlberg فى أثناء المفاوضات التى دارت حول إنشاء الخط الحديدى بشأن حصول ألمانيا على الامتياز فى عام ١٨٩٩ بقوله : بانحناءة بسيطة للأسد البريطانى وإيماءة للدب الروسى سوف تتمكن من دفع الخط الحديدى إلى الكويت على الخليج(١). على أن بريطانيا ما كادت تتأكد من نية الحكومة الألمانية فى أن تجعل الكويت نهاية لسكة حديد بغداد حتى أوعز اللورد كيرزون نائب الملك فى الهند إلى الكولونيل ميد المقيم البريطانى فى الخليج فى أواخر عام ١٨٩٨ أن يسرع إلى مقابلة شيخ الكويت مبارك بن الصباح ليعقد معه اتفاقية تضمن للحكومة الإنجليزية اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تقدم الألمان إلى هذا الميناء، وقد نجح الكولونيل ميد فى إقناع الشيخ مبارك بالامتناع عن عقد أى اتفاق مع دولة أخرى غير بريطانيا قبل الحصول على موافقة المقيم البريطانى فى الخليج، ويرى لانجر أن الاتفاقية التى عقدت بين الشيخ مبارك والانجليز قصد بها فى الأصل إحباط المشروعات الروسية على الرغم من الحقيقة الواقعة فى أنها تعد أهم حدث فى تاريخ العلاقات الإنجليزية الألمانية فى أخريات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين(٢) فقد حدث أن زارت بعثة ألمانية فى العام التالى برئاسة الهرستمرش - الذى عين فيما بعد سفيرا فى طهران - الكويت، ولكن الشيخ مبارك قابل هذه البعثة بجفاء ظاهر على الرغم من العروض المغرية التى قدمها ستمرش إذ لم يوافق مبارك على فتح باب المفاوضات مع رئيس البعثة الألمانية وحين حاول السلطان عبدالحميد تحت ضغط من ألمانيا أن يرغم الشيخ على الاعتراف بتبعيته إلى الدولة العثمانية بإرسال حملة إلى الكويت قابلت الحكومة البريطانية هذا العمل بإرسال سفينة حربية إلى الكويت ووجهت إلى الباب العالى إنذارا بأن نفوذه قد زال من هذه المنطقة. وعندما ألح الهرستمرش على الشيخ مبارك أن يعطيه مركزا فى كاظمة الواقعة على رأس خليج الكويت وأن يتنازل له عن ستين ميلا مربعا من أراضيه رفض الشيخ ذلك الطلب نظرا لتوقيعه اتفاقية ١٨٩٩ مع الحكومة البريطانية وإدراكه لخطورة العلاقات بين ألمانيا والدولة العثمانية على وضعية الكويت(٣).

---

(١) Langer, Diplomacy of Imperialism p. 462.

(٢) Sykes, History of Persia Vol. II p. 432.

(٣) Frazer, India Under Curzon and after pp. 93 - 94.

وقد قررت الحكومة الألمانية بعد فشل هذه البعثة الاستحواذ على أراض فى شمال الكويت لتكون نهاية للخطوط الحديدية واسترعى انتباهها أن فى غربى مصب شط العرب وشمال الكويت توجد جزيرة كبيرة ذات مستنقعات إسمها بوبيان ويقع بجوارها خورى عبدالله والزبير، وقد قام فعلا وكلاء من الألمان والأتراك بإنشاء عدة مراكز عسكرية فى عدة نقاط مختلفة من هذه المنطقة التى اعتبرت خارجة عن نطاق نفوذ شيخ الكويت[١]. والملاحظ أن حكومة لندن تغافلت عن تأييد حق الشيخ مبارك فى ادعائه النفوذ على هذه المنطقة[٢]. وإن كان المستر بلفور قد اضطر تحت ضغط من حكومة الهند إلى أن يصدر تصريحا فى ١٨ أبريل عام ١٩٠٣ فى مجلس العموم البريطانى ذكر فيه أن شيخ الكويت يخضع للحماية البريطانية[٣]. وفى ١١ يناير عام ١٩٠٤ أكدت جريدة التيمس أن الشيخ مبارك عقد اتفاقية خاصة مع الحكومة البريطانية تضع مصالحه تحت الحماية البريطانية[٤]. ولا شك أن مبارك كان رغم معارضته لألمانيا والدولة العثمانية إلا أنه كان يرغب فى أن ينتهى الخط الحديدى فى بلاده لما يعود على ميناء الكويت من فوائد بشرط أن يجد فى الحكومة البريطانية حامية له وضامنة لاستقلاله[٥].

والجدير بالذكر أن نشاط ألمانيا لم يكن مقتصرا على مد الخطوط الحديدية فحسب، وإنما تسجل تلك الفترة اضطرادا واضحا فى تقدم النشاط الألمانى فى الخليج العربى، ففى عام ١٩٠١ نقلت شركة الونكهوس أعمالها من الساحل الفارسى إلى جزيرة البحرين على الساحل العربى، ودخلت علنا فى تجارة الخليج وذلك بفتح خط ملاحى بين همبورج - عدن - مسقط وموانى الخليج الأخرى، كما أنشأت شركة ملاحة همبورج عدة خطوط تجارية بين ألمانيا ومختلف موانى الخليج العربى وعينت مندوبين لها فى جزيرة البحرين[٦]، ونتيجة لذلك أخذت

(١) تاريخ الحرب العظمى نشر جريدة المقطم جـ ٦ ص ص ٤٨٨ ـ ٤٨٩.
(٢) المصدر السابق.
(٣) Frazer, op. cit., p. 94.
(٤) The Times, 11/1/1904.
(٥) Frazer, op. cit., p. 94.
(٦) Wolf, op. cit., p. 72.

التجـارة الألمانية فى الخليج تزداد ازديادا واضـحا وإن كانت لم تسـتطع أن تنافس التجـارة البريطانية، فـبينما وصلـت تجارة الصادرات والواردات الألمانيـة فى ميناء بوشهر بين عامى ١٩١١/١٩١٢ إلى ١٦٠,٠٠ جنيه إسترلينى كانت تجارة إنجلترا والهند فى نفس هذا الميناء تقدر بـ ١,١٠١,٠٠٠ جنيه إسـترلينى، ومع ذلك فلا نستطيع أن نجعـل هذا أساسا للمقارنة باعـتبار أن ميناء بوشـهر كان مركزا رئيـسيا لبريطانيا فى الخليج، ولكن الذى لا شك فيه أن التـجارة الألمانية قد نشطت نشاطا بالغا فى البصرة وغيرها من موانى الخليج الـتى كانت تتبع الدولة العثمانية ولو من الوجهة الإسمية[١]، وتتحـدث بعض المصادر عن اتفـاقية سـرية وقعت بين الدولة العثمانية وألمانيا نصت على أن يسمح السلطان للألمان باستئجار مصائد اللؤلؤ على الخليج العربى، وأن يقيموا مراكز لحماية تلك المصائد على سواحل الخليج[٢].

والواقع أن جزيرة البـحرين كانت مـوضع الاهتمـام الألمانى فى خلال تلك السنوات، وكانت بريطانيا ترقب الأوضاع فى البحرين بانتباه بالغ. وقد حدثت فى البحرين فـى ذلك الوقت حادثة كادت تنقلب إلى تصادم بين إنجلتـرا وألمانيا، ذلك أن أحد أبناء أخـوة الشيخ عـيسى حاكم البـحرين اعتـدى على عامل فى شـركة الونكهوس وعلى ألمانى من كـبار موظفى الشركة، ومع أن الحـادث بسيط فى حد ذاته إلا أن ألمانيا حاولت أن تتخذ منه سببـا من أسباب التدخل فى أمور البحرين، على أن بريطانيا لم تمكنهـا من انتهاز هذه الفرصة، إذ وصلت سـفينة بريطانية إلى البحرين تقل المقيم البريطانى فى الخليج حيث ألزم الشيخ عيسى بدفع تعويض إلى الألمانى المضروب (٣٠٠٠ روبية) وأمر بجلد المعتدين على مشهد من الناس، وقرر نفى ابن أخ الشـيخ عيـسى وأتباعـه إلى الهند لمدة خـمس سنوات. على أن هذه الحادثة أدت من ناحية أخرى إلى تطور فى النفوذ البريطانى فى جزيرة البحرين، إذ أعطت بريطانيا لنفسها حق التدخل للفصل فى الدعاوى التى تنشب بين الأجانب، وهذا الإجـراء يعـد مرحلة من مـراحل التـدخل الإنجليزى وزيادة فى نفـوذها فى شئون البحرين[٣]. كذلك وقـفت إنجلترا حائلا ضد الامـتياز الذى حـصلت عليه

(١) Sykes, op. cit., Vol. II p. 432.
(٢) D'Avrille, Le Golfe Persique p. 20.
(٣) عباس إقبال، مطالعات درباب بحرين وسواحل وجزائر خليج فارس ص ص ١٣٩ - ١٤٠.

ألمانيا من السلطان العثمانى والخاص باحتكار مصائد اللؤلؤ فى الخليج حيث كان من المفروض أن تتولى إحدى الشركات الألمانية استخراج اللؤلؤ بطرق علمية. وقد بذل بعض الألمان محاولة للنفوذ إلى الساحل العمانى المهادن حيث طلبوا من السلطان العثمانى الذى كان لا يملك شيئا من النفوذ على ذلك الساحل أن يؤجرهم جزيرة حلول، وتقع هذه الجزيرة على بعد ستين ميلا شرقى البدعة، وهى جزيرة صخرية جرداء تعد ملائمة كمحطة لتخزين الفحم، وكانت تعد ملكا مشاعا لجميع زعماء الساحل المهادن يتخذونها قاعدة لصيد اللؤلؤ. وبطبيعة الحال كانت ألمانيا تقصد بهذا الإيجار أكثر من مجرد الاستحواذ على محطة للفحم وذلك باستخدام هذه الجزيرة للتحكم فى مصائد اللؤلؤ فى الخليج. وثمة محاولة أخرى بذلتها ألمانيا فى عام ١٩٠٦ لاستغلال جزيرة أبوموسى، وهى جزيرة صغيرة تقع على بعد خمسين ميلا فى الشمال الغربى من إمارة الشارقة. فقد حدث أن طلب ثلاثة من العرب امتيازا من شيخ الشارقة لاستغلال أكسيد الحديد من المناجم الواقعة فى تلك الجزيرة، وكوّن هؤلاء شركة لاستغلال ذلك الأكسيد، ولكن لم يلبث أن تنازل اثنان من أولئك الشركاء إلى شركة الونكهوس دون الرجوع إلى شيخ الشارقة ولا حتى إلى شريكهم الثالث الذى كان يقيم فى الشارقة[١]. ومن المؤكد أن هذا التصرف يوضح أن شركة الونكهوس هى التى دفعت هذين الرجلين للتنازل لها عن الامتياز، ولذلك اعترض شيخ الشارقة وبادر على الفور بإلغاء ما كان قد منحه من امتياز سابق[٢]. وكان ذلك الإلغاء استنادا إلى معاهدة عام ١٨٩٢ التى كان قد وقعها مع الحكومة البريطانية بألا يدخل هو أو خلفاؤه من بعده فى اتفاقيات مع أية دولة أجنبية ولا يمنح امتيازا لاستغلال موارده دون موافقة الحكومة البريطانية، بل لقد ذهب شيخ الشارقة إلى طلب المساندة البريطانية، وفى أكتوبر سنة ١٩٠٧ وصلت السفينة لابوينج إلى جزيرة أبوموسى، وباشتراك شيخ الشارقة بـ ٣٠٠ رجل مسلحين تم إبعاد عمال المناجم الذين كانوا يقومون بعمليات استخراج

(١) Frazer, op. cit., p. 95.

(٢) تاريخ الحرب العظمى نشر جريدة المقطم جـ ٦ ص ٤٩٣.

الاكسيد ونقله إلى جزيرة لنجة على الساحل الفارسى، ولم تحل احتجاجات الحكومة الألمانية دون إلغاء شيخ الشارقة للامتياز[1]. كذلك ظهر النشاط الألمانى واضحا فى منطقة شط العرب حينما ساندت الحكومة الألمانية إحدى الشركات للحصول على امتياز لرى وادى القارون الذى يدخل ضمن ممتلكات الشيخ خزعل حاكم المحمرة، وكان لذلك الشيخ علاقات خاصة مع الحكومة البريطانية، وقدرت نفقات هذا المشروع بمليون جنيه، وعندما طلبت ألمانيا من فارس امتيازا لهذا المشروع اعترض الشيخ خزعل خان على ذلك بتحريض من الحكومة البريطانية التى سارعت من جانبها بإرسال أحد المهندسين لوضع مشروع إنجليزى لرى الوادى. وهكذا كانت بريطانيا لا تغفل عن متابعة التقدم الألمانى فى سواحل الخليج ولا تعطى مجالا لتأسيس علاقات مع شيوخه[2].

وتبرر المصادر البريطانية معارضة الحكومة البريطانية للنفوذ الألمانى فى أنها كانت لا تعارض حق ألمانيا فى التجارة المشروعة فى الخليج أو حقها فى مد السكك الحديدية، وإنما كان الخلاف على ما تهدف إليه ألمانيا من وراء ذلك، إذ لم تشتد مقاومة الإنجليز لألمانيا فى الخليج العربى إلا بسبب جمعها بين الجهد التجارى والعمل السياسى. والواقع أن الحكومة الألمانية كانت لاتتورع عن التصريح مباشرة أو على لسان كتابها وصحافتها أن غرضها أن تحل نفوذها محل النفوذ الإنجليزى. ويستند الكتاب الإنجليز فى تبرير معارضة بريطانيا للتسلط الألمانى بأن إنجلترا لم تأخذ لنفسها شيئا فى الخليج، وإنما اكتفت بحفظ الأمن فى جوانبه وفتحت المجال أمام الجميع على السواء، ولم تستأثر بامتيازات خاصة بها، وكما طبقت مبدأ (إنكار الذات على نفسها) فإنها تطبقه على غيرها من الدول، وعلى ذلك فهى لن تسمح بقيام المنافسات أو المنازعات، ولا لأية دولة أن تمتلك شيئا من أرضه أو مياهه[3]. وبطبيعة الحال أن هذه المبررات التى كان يستند إليها الكتاب الإنجليز تفتقر جانب الصواب، فالواقع أن بريطانيا تقاضت ثمن سيطرتها على الخليج بجعله

(١) Sykes, op. cit.,Vol. II "German Activity in the Persian Gulf" p. 432.

(٢) Bell, The Persian Gulf p. 271 Journal of the United Empire Vol. VI April 1915 See also the Times, History of the War part 29.

(٣) تاريخ الحرب العظمى نشر جريدة المقطم ص ص ٤٩٦ - ٤٩٧.

بحيـرة إنجليزية والتـحكم فى منافذه، والحيلولـة دون أية دولة أخرى أن تشاركـها النفوذ فيه.

كان للنشاط الألمانى فى الخليج أثـر كبير فى ازدياد معارضـة بريطانيا لمشروع سكة حديد بغداد، وقد صرح اللورد كرانبـورن وكيل وزارة الخارجية البريطانية فى يناير عام ١٩٠٢ بأن الإبقـاء على الأوضاع الراهنة فى الخليج لا يمكن أن تـتحقق باستيلاء أية قوة على ميناء فى تلك الميـاه، فإن خط حديد بغداد حتى لو امتد إلى البصرة فقط فـإنه سيحطم بالتالى التجارة التى بناها الإنجليـز بجهد شديد فى أهم المراكز بين الهند وقناة السويس، حقيقة أن خط حديد بغداد هو الطريق القصير إلى الهند، ولكنه الـطريق القـصيـر من برلـين وليس من لندن[١]...! والملاحـظ أن تصريح كرانبورن، صدر فى الوقت الذى منح فيـه الباب العالى الامتياز الثانى إلى شركة خطوط حديد الأناضول لامـتداد الخط من بغداد إلى الخليج فى ٢ يناير عام ١٩٠٢، وقد تحـصلت الشركة بمقـتضى هذا الامتيـاز على حقها فى إنشـاء موانى ومستودعات فى الخليـج، كما اتفق على أن يصل الخط من الأناضول إلى الموصل وكربلاء والبـصرة، وإن كانت البصـرة لم تعين بصورة قاطعة كنقطة انتـهاء للخط وإنما عينت الزبيـر آخر محطة قبل البصـرة، واتفق على أن يعين طريق الفرع الذى سيمتد منها إلى الخليج ونقطة انتهائه فيما بعد بالاتفاق مع الباب العالى، وإن كان من الواضح أن الكويت هى ما يقصده أصحاب المشروع وذلك على الرغم من أنها لم تحدد صـراحة فى ذلك الوقت. على أن بريطانيا لم تكن الدولة الوحـيدة التى عارضت مشروع سكة حديد بغداد بل ظهرت معارضة روسيا أيضا التى رأت أن ما هدفت إليه هذه الاتفاقية هو إعطاء ألمانيا مركزا حساسا فى آسيا الصغرى[٢]. وفى ٥ مارس ١٩٠٣ تم عـقد الاتفـاق النهائى لصالح الشـركة الإمـبريالية العـثمـانية للخطوط الحديدية البغدادية، بين الحكومة العثمانية والنقابة الألمانية التى كان معظم

(١) Gastrow, op. cit., pp. 82 - 85 / 92ff.

(٢) Memorandum by Mr. Tilley respecting the relations between Germany and Great Britain, Gooch & Temperley, op. cit., vol. I p. 443.

أعضائها من شركة الخطوط الحديدية العثمانية الأناضولية[١]. ويبدو أن السبب فى عدم النص على اعتبار الكويت نهاية محددة للخط الحديدى يرجع إلى أن سيطرة الدولة العثمانية على شيخ الكويت لم تكن مؤكدة تماما، ومن ثم فقد وجد أنه من الأسلم تنظيم العلاقات مع شيخ الكويت قبل النص صراحة على اتخاذ الكويت نهاية للخط[٢]. وكان الخط المقترح يمتد من حيدر إلى البصرة وتبلغ هذ المسافة حوالى ١٨٧٥ ميلا، وإذا أضفنا إلى ذلك الفروع التى يبلغ طولها أكثر من ٥٠٠ ميل، فإن هذا المشروع يعنى أنه قد وضع فى أيدى الألمان السيطرة على ما يقرب من ٢٣٧٥ ميلا. وكانت الخطة الأساسية الوصول إلى الخليج وذلك بامتداد خط أنقرة عبر القيصرية وديار بكر على طول دجلة مارا بالموصل وبغداد حتى الخليج. وكان الاتجاه السائد لدى الحكومة البريطانية أنه طالما أن المشروع لا يصل إلى الخليج فإن هذا لا يعد خطرا على المصالح البريطانية سواء من الناحية السياسية أو التجارية إذ إن التجارة الهندية لن تتحول إلى استخدام السكك الحديدية خشية الرحلة القاسية من رأس الخليج إلى بغداد. ولعل ما يؤكد ذلك اشتراك بعض البيوت البريطانية فى المساهمة فى نفقات المشروع. وكان موقف الحكومة البريطانية قد ظهر واضحا فى رسالة بعث بها اللورد لانزدون إلى السير كاسل فى ٤ فبراير عام ١٩٠٣ ذكر فيها: «إننا ننظر إلى المشروع برضاء تام ونعتقد أنه لابد أن يسير على أساس مشاركة بريطانيا ليس فى الأموال فحسب ولكن فى إدارة الخط أيضا»[٣]. على أن بريطانيا لم تلبث أن أدركت مدى خطورة هذا المشروع على مصالحها؛ فإن ذلك الخط يصل همبورج بالخليج فى سبعة أو ثمانية أيام ثم تكون هناك أربعة أيام، أخرى كافية بعد ذلك للوصول إلى الهند. وزاد من خطورة الأمر اشتداد المنافسة التجارية بين بريطانيا وألمانيا وازدياد قوة الأسطول الألمانى، ولذلك قوبل اقتراح المستر آرثر بلفور وزير الخارجية البريطانية فى أبريل عام ١٩٠٣، بوجوب مصادقة الحكومة البريطانية على استثمار رأس المال البريطانى فى هذا

---

(١) انظر نص الاتفاقية فى : Memorandum Respecting The Bagdad Railway, Confidential 8658 Appendix B. pp. 34 - 35 (Ind. off. Pol. & Secret Library p. 153).

(٢) Tyler, the Europasn Powers and the Near East p. 187.

(٣) Memorandum by Mr. Tilley respecting the relations between Germany and Great Britain, Gooch & Temperley, op. cit., vol. I p. 334.

المشروع بعاصفة كبيرة من الاستياء وعدم الرضا إذ إنه فى ذلك الوقت وصلت شركة سكك حديد الأناضول التى كانت تقوم بإنشاء خط بغداد الحديدى إلى الحد الذى احتاجت عنده إلى رأس مال إضافى تستطيع به إتمام العمل؛ فعرضت على الرأسماليين الإنجليز أن يساهموا بنفس الشروط السارية على الألمان والفرنسيين. وقد رحب بلفور بهذا العرض غير أن أعضاء مجلس الوزراء البريطانى لم يجمعوا على رأى فى الموضوع، وقد قوبل اقتراح بلفور بهجوم عنيف من الاستعماريين والرأسماليين الذين أقلق بالهم استفحال المنافسة التجارية الألمانية وانتزاعها الأسواق من بريطانيا فيما وراء البحار، فضلا عن حقدهم على ألمانيا مساعدتها للبوير فى حرب الترنسفال فى جنوب إفريقيا وبينما كان من رأى بلفور وجوب مشاركة بريطانيا وفرنسا وألمانيا فى إنشاء ذلك الخط وذكر لذلك عدة اعتبارات، من بينها أولا : أن سكة حديد بغداد هى الطريق القصير إلى الهند ولا يجب أن تنفرد ألمانيا وفرنسا وحدهما بذلك الطريق، والاعتبار الثانى أنه لو قامت تجارة فى الخليج فستكون فى أراضى شيخ الكويت ومعروف أن الحكومة البريطانية ترتبط بعدة اتفاقيات معه وحتى لو حدثت التجارة فى مناطق أخرى فى الخليج فلبريطانيا فيها امتيازات أيضا، وأشار بلفور أخيرا إلى أهمية المناطق التى يمر بها الخط الحديدى وعن ضرورة اشتراك بريطانيا فيه[1]. ولكن على أثر المعارضة الشديدة لاقتراح بلفور اضطر إلى أن يعلن فى مجلس العموم البريطانى بتاريخ ٢٣ أبريل عام ١٩٠٣ أن الحكومة البريطانية لن تؤيد الاشتراك المالى فى هذا المشروع. وفى مجلس اللوردات البريطانى جرت مناقشة صاخبة عن سكة حديد بغداد وسياسة بريطانيا فى الخليج. ففى ٥ مايو عام ١٩٠٣، طلب بعض الأعضاء من اللورد لانزدون وزير الخارجية البريطانية أن يوضح للمجلس المفاوضات التى أجرتها الحكومة البريطانية مع أصحاب المشروع، وعن سياسة الحكومة البريطانية فى الخليج، وأبدى بعض الأعضاء أسفهم الشديد فى سماح الحكومة البريطانية لسيادة الدولة العثمانية الإسمية على بعض أجزاء من الخليج، وإلى ما تكبدته بريطانيا من نفقات فى سبيل توطيد نفوذها. وفى معرض المناقشة نفى اللورد لانزدون أنه قد أجريت مفاوضات بين الحكومة البريطانية وبين أصحاب المشروع ولا بين الحكومة

(١) Meade, op. cit., pp. 180 - 182.

اللورد هولدوين وزير الدفاع والسير إدوارد جرى وزير الخارجية البريطانية وغيرهما من الساسة الإنجليز، وقد وافق القيصر على ذلك[١].

وأما فيما يختص بحكومة الهند فالمعروف أن اللورد كيرزون كان قد طالب الحكومة البريطانية بأن تعارض بكل قواها إنشاء القسم الذى يوصل بغداد بالخليج، وكان ذلك على أثر اتجاه حكومة لندن للموافقة على مد خط حديد بغداد إلى الكويت على أساس تدويل الميناء وإبقائه تحت سيادة الباب العالى على أن يخضع لحكم الشيخ فى الشئون الداخلية[٢]. وكان لموقف كيرزون أثره فى التصريح الذى أدلى به المستر لويد جورج فى مجلس العموم بعد توقيع معاهدة وتسدام وإذاعة نصوصها معلنا أن بريطانيا لا يمكن أن تتساهل فى كل ما يؤدى إلى مشاركتها النفوذ فى الخليج ويخل بسلامة طرق مواصلاتها إلى الهند. أما السير إدوارد جرى وزير خارجية بريطانيا، فقد صرح فى حديث له بتاريخ ٨ مارس ١٩١١ بأن اتفاقية خط حديد بغداد لا تهم الحكومة البريطانية طالما لم تتعد المقاطعات التركية ولكن إذا امتد الخط إلى أبعد من الحدود التركية فإن المركز السياسى لبريطانيا سيختلف تماما، وفى تصريح آخر للسير إدوارد جرى فى ٢٦ مايو عام ١٩١١ إلى لجنة الدفاع الإمبراطورى ذكر فيه أنه : «على بريطانيا أن تضمن أن الانتهاء من سكة حديد بغداد لا يضر بتجارتها ولا يترتب عليه أى إخلال بالأوضاع الراهنة فى الخليج بشكل يلحق الضرر بمركزها الإستراتيجى والاقتصادى». وهكذا كانت بريطانيا تعنى بأمرين : التجارة، ومركزها فى الخليج، ويظهر ذلك واضحا من مذكرة بعث بها جرى إلى السفير الألمانى فى لندن يقول: «إنه مستعد للموافقة على مد خط سكة حديد بغداد بشرطين : «أولهما - ألا يؤدى إنشاء ذلك الخط إلى أى مساس بالتجارة البريطانية، وثانيهما - ألا يتحول المركز العسكرى من بريطانيا إلى أية قوة أخرى»[٣]. وأخيرا، استطاعت ألمانيا أن تتوصل إلى مشروع اتفاقية حول سكة حديد بغداد مع بريطانيا فى ١٥ يوليو عام ١٩١٣، كان أهم ما نصت عليه

(١) Meade, op. cit., pp. 198 - 199.

(٢) Lowther to Grey 14th Feb. 1911 Doc. No. 12 cf. Gooch & Temperley, op. cit., vol. X part II pp. 22 - 23.

(٣) Grey to Goschen 18/5/1911. Gooch & Temperley, op. cit., Vol. X part II Doc. No. 30 p. 42.

أن تعلن شركة خط حديد بغداد عن عدم نيتها مد الخط الحديدى من البصرة إلى الخليج وأن لا تأخذ ألمانيا ميناء أو محطة لانتهاء السكة الحديدية فى الخليج دون موافقة الحكومة البريطانية[١]، وجاء فى مشروع الاتفاقية : «حيث إن تكملة خط حديد بغداد على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للتجارة العالمية فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تتعهد أن تشجع كل الإجراءات الخاصة بمد هذا الخط وأن لا تمنع اشتراك رءوس الأموال فيه، وتقوم شركة حديد بغداد بمد الخط من بغداد إلى البصرة، ولكن فى حالة مد هذا الخط من البصرة (الزبير) إلى الخليج فيكون تحت إشراف وإدارة الحكومة البريطانية» المادة الثانية[٢]. وتعهدت ألمانيا بعدم قيامها بإنشاء ميناء على الخليج أو مساندة أية دولة أجنبية فى ذلك العمل[٣]. وعلى الرغم من تلك التحفظات فقد تعرض مشروع الاتفاقية لموجات كبيرة من النقد، فقد ذكرت بعض الصحف البريطانية عدم جدوى إصرار بريطانيا على جعل البصرة نهاية للسكة الحديدية بدلا من الكويت فى الوقت الذى أعلن فيه وزير خارجية ألمانيا بأن حكومته لا توافق على هذا الإبدال إلا إذا أصبح شط العرب صالحا للملاحة، ويفهم من ذلك أن ألمانيا ستجد أمامها بابا مفتوحا يوصلها للخليج كما لو كانت فى الكويت تماما ولكن دون أن تتحمل نفقات كثيرة فى مد الخط الحديدى إلى هناك[٤].

وعلى أية حال انتهت قصة سكة حديد بغداد بتمكين السياسة الألمانية من إقناع كل من روسيا وفرنسا، وأخيرا بريطانيا نفسها بفائدة هذا المشروع، وانتصر الهدف الألمانى فى الزحف نحو الشرق، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى قضى على جميع الآمال التى بذلت ألمانيا من أجلها جهودا كبيرة إذ أتاحت فرصة إعلان الحرب لبريطانيا تركيز قواتها العسكرية فى الخليج والانفراد بالسيطرة والنفوذ فيه وتأكيد الحماية على جميع إماراته:

(١) Brandenburg, From Bismark to the World war p. 467.

(٢) German Convention Draft of November 5, 1913, Gooch & Temberley op. cit., Vol. X part II p. 390.

(٣) Ibid.

(٤) Memorandum Communicated by Prince Lichnowsky, January 1914 See Enclosure I In Doc. No. 198 Gooch & Temperley, pp. 315 ff.

جريدة المقطم عدد ٧٣٦٤ «ألمانيا وإنجلترا ومشروع الاتفاق الإنجليزى العثمانى» ١٦/٦/١٩١٣.

خاتمة

تعرضنا فى مجالات هذه الدراسة إلى تطور النفوذ البريطانى فى الإمارات العربية فى الخليج العربى، وقد ألممنا بأوضاع هذه المنطقة من النواحى الجغرافية والاقتصادية والسياسية، والواقع أنه يمكننا أن نتخذ من السياسة البريطانية ودأبها المتواصل للسيطرة على الخليج كمحور أساسى فى تفسير بعض الظواهر والوقائع والأحداث التاريخية الخاصة بهذه المنطقة ولانشك إطلاقا فى أن السياسة البريطانية كانت مسئولة إلى حد كبير عن الوضع المفكك الذى آلت إليه هذه المنطقة. صحيح أن طبيعة التكوين القبلى والنعرات القبلية قد تكون مسئولة هى الأخرى، ولكن ليس من شك فى أن الخلافات القبلية-من حيث التكوين الطائفى أو النزعة المذهبية أو الطبيعة الحضرية والبدوية التى تتسم بها هذه القبائل - كان من المقدر لها أن تنصهر وأن تختفى تدريجيا لو وجدت هذه المنطقة دولة كبيرة تستطيع أن تخضع هذه الإمارات لحكم واحد. وقد حاولت مصر ذلك فعلا فى عهد محمد على، وكان من المنتظر نجاحها فى تحقيق ذلك الهدف، بل والثابت أن كثيرا من هذه الإمارات قد رحبت بالحكم المصرى ترحيبا بالغا، ولولا الجهود التى بذلتها السلطات البريطانية تحت ضغط التهديد المتواصل لأعلنت تلك الإمارات صراحة خضوعها لذلك الحكم. كذلك رحبت معظم إمارات الخليج بالسيادة العثمانية عند امتدادها إلى جنوب الإحساء، كما رحبت أيضا بسلطة السعوديين فى كثير من الأحيان وخاصة فى العهد الثانى لحكم الإمام فيصل بن تركى. غير أن بريطانيا عمدت إلى تحقيق سيطرتها على الخليج، وظهر ذلك واضحا عقب انسحاب القوات المصرية من الخليج وشبه الجزيرة العربية، واستمرت بريطانيا فى عقد المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئة مع شيوخ تلك الجهات. وقد يكون من الخطأ أن نسميها معاهدات، إذ إن بريطانيا لم تلتزم فى الواقع بشىء من جانبها، وإنما هى أشبه ما تكون بتعهدات وإلتزامات من جانب واحد (أى من جانب شيوخ

هذه الإمارات) بأن يخضعوا لبريطانيا وألا يرتبطوا بأية قوة أخرى. وقد اتخذت بريطانيا من عقد هذه (المعاهدات) أساسا لمقاومة القوى التى نافستها النفوذ فى الخليج؛ فعلت ذلك مع كل من فارس والدولة العثمانية، كما بادرت بتأكيد علاقتها بشكل أقوى عندما بدأت تشعر بالنشاط الأوروبى الذى أخذ يتغلغل فى الخليج فى أخريات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

إن ما سارت عليه بريطانيا فى سياستهاهو عزل هذ الإمارات والقضاء على قوتها البحرية والمضى فى تحقيق سياسة التفكيك، ثم اتجاهها إلى الحد من نشاط فارس والدولة العثمانية، وهما دولتان مجاورتان للخليج، بمعارضتها رغبة هاتين الدولتين فى الإبقاء على أسطول لهما فى الخليج. ولا شك أيضا فى أن الظروف ساعدت بريطانيا على إحكام سيطرتها على هذه المنطقة عندما دبت الفوضى والفساد فى فارس، وعندما انهمكت الدولة العثمانية فى مشاكلها الداخلية والخارجية، وهكذا ترك المجال لبريطانيا لتقوية سيطرتها على هذه الإمارات. أما المنافسة التى تعرضت لها من جانب الدول الأوروبية الأخرى، ألمانيا وروسيا وفرنسا، فقد استطاعت التغلب عليها بفضل التسويات التى عقدتها مع الدولتين الأخيرتين، ثم التخلص من منافسة ألمانيا، وبالتالى إحكام سيطرتها المطلقة على الخليج العربى والتوغل منه إلى احتلال العراق وذلك عند نشوب الحرب العالمية الأولى.

الملاحق

ملحـق (أ) : بريطانيا و إمارات الخليج العربي

ملحـق (ب) : فارس و إمارات الخليج العربي

ملحـق (ج) : الدولة العثمانية و إمارات الخليج العربي

(أ) بريطانيا وإمارات الخليج العربي

أولا : سلطنة مسقط

١- التصريح الإنجليزى الفرنسي الخاص باستقلال سلطنتى مسقط وزنجبار في مارس سنة ١٨٦٢ :

يقضى هذا الإعلان بأن تتعهد كل من إنجلترا و فرنسا باحترام استقلال سلطنتي مسقط وزنجبار ، وقد أعطى هذا التصريح الفرصة لفرنسا فيما بعد للاعتراض على النفوذ البريطاني في سلطنة مسقط ومطالبة بريطانيا بتعويض مناسب إذا ما تغاضت عن تعهدها .

DECLARATION OF THE INDEPNDENCE
OF MASKAT AND ZANZIBAR,
MARCH 1862 [1]

Her Majesty The Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland and His Majesty the Emperor of the French taking into consideration the importance of maintaining the independence of His Highness the Sultan of Zanzibar and His Highness the Sultan of Muskat, have thought it right to engage reciprocally to respect the independence of these sovereigns ; The under signed , Her Britannic Majesty's Ambaassdor Extraodinary and plenipotentiary at the court of the French and the Minister Secretary of State For Forerign Affairs of His Majesty the Emperor of the French being furnished with the necessary powers, hereby declare in consequence that their said Majesties take reciprocally that Engagement.

Cowley
Thuovenel

Signed at Paris 10 March 1862.

٢- معاهدة صداقة وتجارة وملاحة بين بريطانيا العظمي ومسقط ، وقعت بمسقط في ١٩ مارس سنة ١٨٩١:

(١) Aitchison , op .cit ., Vol . XI P.73

تتميز هذه المعاهدة بكثرة المواد الخاصة بالتنظيمات الجمركية والتجارية ، وقد حلت محل المعاهدة التي عقدتها بريطانيا مع السلطنة في ٣١ مايو سنة ١٨٣٩ ، و أهم ما نصت عليه إباحة حق بريطانيا في امتلاك أراضي في السلطنة وملحقاتها عن طريق الإيجار أو الشراء أو الوراثة ، مع إعطاء القنصل البريطاني حق الفصل في المنازعات المدنية أو الجنائية الخاصة بالرعايا الإنجليز ، أما في حالة حدوث النزاع بين إنجليزى وأحد رعايا سلطان مسقط فلا يحق لسلطان مسقط في هذه الحالة أن يتخذ قرارا نهائيا قبل إعطاء مذكرة خاصة بذلك إلى القنصل الإنجليزى أو من ينوب عنه .

Treaty of Friendship,Commerce, and Navigation between Great Britain and Muskat -1891.

Signed at Muskat , March 19th 1891[1]

Her Majesty the Queen of United Kingdom of Great Britain and Ireland , Empress of India , and His Highness the Seyyid Feysal Bin Turki Bin Saeed Sultan of Muskat and Oman , being desirous to confirm and strengthen the friendly relation which now subsit between the two countries and promote and extend their commercial relations, have named as their plenipotentiaries to conclude a treaty for this purpose, that is to say :-

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland , Empress of India , Edward Charles Ross, Companion of the Star of India , Her Britannic Majesty's Political Resident in the Persian Gulf, and His Highness the Sultan of Muskat in person , who have agread upon and concluded the following articles.

ARTICLE 1

The treaty concluded between the British Government and Sultan Seyyid Bin Sultan of Muskat & Oman on the 31st May , 1839 (17 Rabia

---

(١) Aitchison, op. cit.,vol . x PP.79-87

1st , 1255 H) is hereby canceled and declared void, and the present treaty when ratified, shall be substituted for it.

ARTICLE 2

Subjects of Her Britannic Majesty shall , for the pruposes of this treaty , include subjects, of native States in India in alliance with Her Majesty such subjects shall enjoy, immediately and unconditionally, throughout the dominions of His Highness the Sultan of Muskat, with respect to commerce shipping , all the rights, priviliges, immunities, advantages and protection of whatsoever nature, which are, or herefter may be, enjoyed by or accord to , the subject or citizens of the more favoured nation .

They shall more especially not be liable to other or more duties , imposts , restrictions, or obligations of whatsoever description , than those to which subjects or citizens of the most favoured nation now are, or herefter may be subjected.

ARTICLE 3

The two High Contracting parties acknowledge reciprocally to each other the right of appointing consuls to reside in each other's dominions wherever the interests of commerce may require the presence of such officers, and such consuls shall at all times be placed in the country in which they reside , on the footing of the consuls of the most favoured nation , each of the High Contracting parties further agree to permit his own subjects to be appointed to consular offices by the other contracting party , provided always that the persons so appointed shall not begin to act without the previous approbation of the Sovereign whose subjects they may be . The public functionaries of either government residing in the dominions of the other , shall enjoy the same priviliges, immunities, and exemptions which are enjoyed within the same dominions by similar public functionaries of other countries.

ARTICLE 4

There shall be perfect freedom of commerce and navigation between the High Contracting parties, each shall allow the subjects of the

الأدنى إلى جنوب إفريقيا[1]، على أن ألمانيا نجحت من بين مجموع الدول المتنافسة فى أن تستأثر بالنفوذ لدى السلطان عبدالحميد وتستحوذ على ثقته التامة، ذلك أن المشروع الألمانى امتاز عن غيره من المشروعات التى قدمت فى ذلك الوقت بملاءمته لمقاصد السلطان الحربية، أما المشروعات الأخرى التى اقترحت لإيصال سواحل البحر المتوسط بالخليج فكان نفعها يعود على العراق وسوريا فقط فلا تستفيد منها بلاد آسيا الصغرى، كما كان السلطان يفضل الألمان من الوجهة السياسية لأن فى تطلعه إلى تحقيق فكرة الجامعة الإسلامية لم ير أقرب منهم إليه، فقد ناصبت روسيا المسلمين العداء فى فارس وأفغانستان، وكانت العدو اللدود للسلطان، وكانت بريطانيا تحكم ما ينوف على سبعين مليونا من المسلمين فى الهند وحدها، وفرنسا تحكم الجزائر وتونس فلم يكن السلطان يتوقع من هذه الدول غير إحباط لمساعيه[2]. والحقيقة أن السلطان عبدالحميد لقى حماسا من ألمانيا فى مد الخطوط الحديدية عبر ممتلكاته إذ بواسطتها يستطيع أن يمارس سيطرة فعلية على رعاياه فى سوريا والعراق وكردستان والجزيرة العربية، وكذلك يستطيع أن يرغم هذه الولايات التابعة له بالقوة العسكرية لو استدعى الأمر أن تقدم له الجنود والأموال للمحافظة على إمبراطوريته.

كان السلطان عبدالحميد يؤيد مشروع سكة حديد بغداد بل إنه كان يأمل أيضا فى مد خط حديد الحجاز من دمشق إلى الأراضى المقدسة فى مكة والمدينة. وقدر عبدالحميد أن إنشاء هذين الخطين سيؤديان إلى تدعيم القوة العسكرية والروحية للدولة العثمانية من البحر الأسود إلى الخليج، وقد أفصح القائد الألمانى فون ديرجولتز عن أهمية إنشاء تلك الخطوط الحديدية وذكر أن عدم إنشائها فى الماضى أدى إلى فشل الدولة العثمانية فى تجميع قوتها عند وجود خطر يحدق بممتلكاتها الشمالية، وأكد جولتز إن الإمبراطورية العثمانية فى حروبها السابقة فى البلقان والدانوب كانت لا تستخدم إلا نصف قواتها ذلك لأن الولايات البعيدة لم تكن تقدم للدولة القوات اللازمة بل على العكس كانت تنتهز فرصة انشغال الدولة

---

(1) Meade, op. cit., pp. 60 - 61.

(2) عبد الفتاح إبراهيم على طريق الهند ص ص ١٠١ ـ ١٠٥ ، ١١٥ ـ ١١٧.

لإعلان الثورة عليها. وأكد جولتز إن ذلك الوضع سيتغير حتما فى حالة إنشاء خطوط حديدية إلى الخليج والبحر الأحمر، وستساعد تلك الخطوط على إرسال حملات عسكرية إلى شبه جزيرة سيناء لتهديد قناة السويس وطرد الإنجليز من مصر، ولذلك لم يكن غريبا أن صرحت الدولة العثمانية فى عام ١٩٠٣ بأن إنشاء تلك الخطوط سوف يؤدى إلى تحقيق بعض مطالبها العسكرية(١).

وليس من شك فى أن شهرة الجيش الألمانى وخشية الدولة العثمانية من التهديدات الروسية هى التى جعلت السلطان يسعى إلى التفاهم مع ألمانيا. وهناك من المؤرخين من يرجع أسباب ذلك التفاهم إلى تقدير السلطان عبدالحميد بأن الصراع بين إنجلترا وروسيا هو الذى وقى إمبراطوريته شر المتاعب حتى ذلك الوقت. ولما لم يكن من المستحيل أن يتفاهم الإنجليز والروس عند هدف مشترك هو فى الأساس تحطيم الإمبراطورية العثمانية فإنه من الممكن تجنب هذه الأخطار وتلافيها بتدعيم بنيان الدولة الداخلى وشد الأواصر بين أجزائها، الأمر الذى سعى إليه السلطان عبدالحميد عندما حاول إحياء فكرة الجامعة الإسلامية وصداقته مع ألمانيا(٢). وهكذا استطاع القيصر الألمانى بعد زيارته إلى الأستانة فى عام ١٨٩٨ أن يحصل من السلطان فى عام ١٨٩٩ على امتياز بمد الخطوط الحديدية عبر الممتلكات العثمانية، وقد كشفت زيارة القيصر عن الخطة الألمانية التى كانت تستهدف الوصول من همبورج إلى الخليج وثبت أن الخطوط الحديدية التى كانت تمولها رءوس الأموال الألمانية بمساندة الرايخ كانت هى الأساس لانتشار النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية والبلاد العربية التابعة لها أو التى تطالب بها، وقد تم توقيع الامتياز فى ٦ مايو عام ١٨٩٩ لصالح شركة خطوط حديد الأناضول التى يشرف عليها البنك الألمانى(٣). والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية لم تبد أى اعتراض على صدور ذلك الامتياز وأكثر من ذلك نجد أن الشركة الألمانية كانت ترحب من جهتها بمساهمة الإنجليز فى هذا المشروع(٤). ذلك أن الحكومة البريطانية لم تنظر

---

(١) Meade, op. cit., pp. 20 - 21.

(٢) فون ميكوش، عبد العزيز ص ص ٤٠ ـ ٤٢.

(٣) Graves, op. cit., pp. 130 - 131.

(٤) Memorandum by Tilley Respecting The Relations Between Germany & Great Britain 1892 - 1904 (Gooch & Temperley, op. cit., pp. 333 Vol. I).

البريطانية وأية حكومة أخرى فى هذا الصدد وإن كان قد اعترف بأن الحكومة البريطانية قد فاوضت بعض البيوت المالية لتعلم هل تجيز لها شروط هذا المشروع الاشتراك فيه من عدمه، غير أن المفاوضات انقطعت دون الوصول إلى نتيجة[١]. وفى هذه المناسبة أدلى اللورد لانزدون بتصريحه المشهور عن سياسة الحكومة البريطانية فى الخليج وهو التصريح الذى سبقت الإشارة إليه[٢]. وقد استقر اتجاه الحكومة البريطانية فى آخر الأمر على أنه لو أنشئت سكة حديد بغداد فإنه جزءها الأخير الذى ينتهى عند الخليج ينبغى أن يكون تحت سيطرتها، وأنه يجب عليها المحافظة ليس فقط على مالها من امتيازات فى الخليج بل على ما احتكرته هناك من الأولوية فهذا أمر يجب اعتباره أهم مبادئ السياسة الخارجية لبريطانيا. وقد انصرفت الصحافة والكتاب السياسيون إلى تعداد خطر المشروع وذكر بعضهم أن ألمانيا ترمى من امتداد السكة الحديد فى وادى الفرات ليس إلى غاية تجارية فحسب، وأظهروا أسفهم على أن الحكومة البريطانية سمحت للدولة العثمانية وفارس بتأكيد سيادتهما الإسمية على جانب من سكان الخليج تأكيدا أضر بالمصالح البريطانية وقلل من نفوذها بين القبائل الضاربة فى جنوب فارس[٣]. ومع ذلك فقد حدث جدل كبير فى بريطانيا بين مؤيدين ومعارضين للمشروع وكان مؤيدو المشروع يرون أن هذا الخط لو أنشئ فسوف يسهل على الدولة العثمانية أن تجمع قواتها فى الأناضول لو هددتها روسيا وإن كان تأييد بريطانيا لذلك المشروع سيؤدى بالتالى إلى عداء بينها وبين روسيا؛ بينما كان المعارضون للمشروع يرون أن إنشاء ذلك الخط سيمكن ألمانيا والدولة العثمانية من أن يرسلا قواتهما سريعا إلى فارس وربما يعملان على تهديد الهند[٤]. وفى عام ١٩٠٧ أكد السير جيمس مكاى أن شركة الخطوط الحديدية لن تتردد فى إنشاء خط ملاحى من نهاية الخط الحديدى إلى بومباى، وبمرور الوقت ستتمكن من احتكار التجارة بين الهند والخليج لأنه سيكون

---

(١) جريدة المقطم عدد ٤٢٩٤ فى ٤/ ٥/ ١٩٠٣.

(٢) انظر الفصل السابق.

(٣) جريدة المقطم عدد ٤٢٨٥ فى ٤/ ٥/ ١٩٠٣ «مسألة الشرق لكاتب إنجليزى نقلا عن جريدة التايمز» انظر أيضا جريدة التايمز سكة حديد بغداد ٩ إبريل سنة ١٩٠٣.

(٤) Bagdad - Basra Railway (Ind. Off. Pol. & Secret Library p. 181).

من الصعب على الخطوط الملاحية البريطانية منافسة الشركات الملاحية التى تؤيدها شركة الخطوط الحديدية. وكان هناك اعتراض سياسى آخر؛ ذلك أن إنشاء سكة الحديد تعنى تقوية مركز الدولة العثمانية العسكرى والإدارى فى العراق مما يدفعها إلى تأكيد سيطرتها على الخليج والامتداد بسيطرتها إلي الجزيرة العربية، كما سيؤدى أيضا إلى اقتراب النفوذ الألمانى من الخليج[1]. ولذلك استقر الأمر فى النهاية على عدم سماح الحكومة البريطانية بإنشاء الوصلة من بغداد إلى الخليج إلا تحت سيطرتها وإشرافها على هذا الجزء لضمان محافظتها على نفوذها فى الخليج. على أنه مما يستلفت النظر أن بريطانيا لم تكن هى الدولة الوحيدة التى عارضت المشروع وإنما عارضته أيضا كل من فرنسا وروسيا، وكانت فرنسا ترى أن يكون خط سكة حديد بغداد دوليا[2]. وكانت لا ترغب فى المشاركة فى نفقاته ما لم يكن لها وضع مساو لوضع غيرها من الدول[3]. على أن فرنسا لم تلبث أن أوقفت معارضتها للمشروع بعد أن سمح لها بالاشتراك فيه وبعد أن منحها السلطان العثمانى امتيازات خاصة فى سوريا وفلسطين، كما تنازل القيصر الألمانى لها عن مطالبه الدينية فى الأراضى المقدسة بفلسطين. أما روسيا فكان اعتراضها على مرور الخط الحديدى بسيواس وديار بكر بحجة أن الخط سيكون فى هذه الحالة قريبا من حدود القوقاز التابعة لها بدرجة يخشى معها فى أن يستخدم لأغراض عسكرية ضدها. وقد ازدادت المعارضة الروسية البريطانية للمشروع بعد توقيع الاتفاق البريطاني الروسى الخاص بتقسيم فارس عام ١٩٠٧، وأصبح هذا المشروع عاملا هاما فى توسيع شقة الخلاف بين ألمانيا وبين التكتل الروسى البريطانى الفرنسى، ولكن حدث أن أعلنت حكومة الأحرار التى تألفت فى بريطانيا فى ذلك الوقت، أنها على استعداد لسحب معارضتها فى إنشاء الخط الحديدى إذا ما ترك للبيوت المالية البريطانية مد وإدارة الجزء الواقع من جنوب بغداد إلى الخليج. وقد أحيط القيصر الألمانى علما بذلك عند زيارته للندن فى نفس ذلك العام من قبل

(١) Bagdad - Basra Railway (Ind. Off.Pol. & Secret Library p. 1817.

(٢) D. D. F. Vol. IX No. 12.

(٣) D. D. F. Vol. IX No. 156 du 30/8/1907.

other to enter all ports, creaks and rivers and cargoes also to travel, reside pursue commerce & trade, whether wholesale or retail, in each other's dominions, and therein to hire, purchase and possess houses, warehouses, shops stores and lands. British subjects shall everywhere be freely permitted, whether personally or by agents to bargain for, buy , barter , and soll kinds of goods , articles of import or native production , whether intended for sale within the dominions of His Highness or for export , and to arrange with the owner or his agent regarding the price of all such goods and produce without interference of any sort on the part of the authorities of His Highness .

His Highness the Sultan of Muskat binds himself not to allow or recognize the establishment of any kind of monopoly or exclusive privilge of trade within his dominions to any government, association,or individual.

ARTICLE 5

Subjects of Her Britannic Majesty's shall be permitted, throughout the dominions of His Highness the Sultan , to acquire by gift , Purchase, intestate succession or underwill, or any other legal manner, lands, houses and property of every description whether, moveable or immoveable, to possess the same ; and freely to dispose there of by sale, barter, donation, or otherwise.

ARTICLE 6

His Highness the Sultan shall be levy a duty of entry not exceeding 5percent on the value of all goods and merchandize, of whatever, description, imported by sea from Foreign Countries into His Highness dominions, this duty shall be paid at that port in His Highness's dominions where the goods are first landed, and on payment there of, such goods shall there after be exempt, within the Sultan's dominions, from all other customs duties or taxes, levied by , or on behalf of, the government of His Highness the Sultan by whatever names these may be

ARTICLE 23

After the lapse of twelve years from the date on which the treaty shall came into force, and on twelve month's notice given by either party this treaty shall be subject to revision by plenipotentiaries appointed on both sides for this purpose, who shall be decide on and adopt such amendments as experience shall prove to be desirable .

In witness whereof Colonel Edward Charles Ross, C.S.I. on behalf of Her Majesty the Queen of Great Britain and Ireland, and Empress of India and His Highness Seyid Feysal bin Turki the Sultan of Muskat, on His own behalf, have signed the same and affixed there to their respective seals.

Done at Maskat, this 19th day of March 1891, Corresponding to the 8th Shaaban of the Year 1308 Hegira.

(Signed) Edward
Charles Ross
Colonel
Political Resident in the
Persain Gulf

Signature in Arabic of His Highness the Sultan of Muskat.

٣- ارتباط بعدم التنازل عن المقاطعات المسقطية ،مقدم من سلطان مسقط إلى المملكة المتحدة في ٢٠ مارس سنة ١٨٩١ ومصدق عليه من نائب الملك في الهند في ٢٣ مايو سنة ١٨٩١[١] :-

يقضى هذا الارتباط بأن يتعهد سلطان مسقط عن نفسه وعن ورثته وخلفائه من بعده بألا يترك للبيع أو الرهن أو يسمح باحتلال ممتلكات فى سلطنته أو فى ملحقاتها ما عدا للحكومة البريطانية . ويعد هذا التعهد هو الأساس الذى صاغت على أساسه الحكومة البريطانية بقية التعهدات الأخرى التى انتزعتها من شيوخ الساحل العمانى والبحرين والكويت على التوالى .

---

(١) Aitchison, op . cit ., vol . xl p . 208.

Masqati non alienation bond given to the United Kingdom 20 March 1891.

The object of writing this lawful and Honourable Bond is that it is hereby covenated and agreed between His Highness Seyyid Feysal Bin Turki Bin Seyyid Said Sultan of Muskat and Oman, on the one part, and Colonel Edward Charles Ross, Companion of the Star of India, Her Britannic Majesty's Political Resident in the Persain Gulf, on behalf of the British Government, on the other part, that the said Seyyid Feysal Bin Turki Bin Saeed Sultan of Muskat and Oman , does pledge and bind himself, His Heirs and Successors never to sell, to mortgage or otherwise give for occupation, save to the British Government the dominions of Muskat and Oman or any of their dependencies.

In taken of the conclusion of this lawful and honourable Bond Sayyid Feysel Bin Turki Bin Saeed, Sultan of Muskat and Oman , and Colonel Edward Charles Ross, Companion of the Star of India, Her Majesty's political Resident in the Persian Gulf the former for himself, His Heirs and Successors and the latter on behalf of the British Government, do each, in the presence of witnesses affix their signatures on this 9 day of Shaaban one thousand three hundred and eight (A. H.) corresponding to the twentieth day of March (A.D.)1891.

ثانيا : إمامة عمان

٤- نص بيعة عزان بن قيس بالإمامة فى ٢٢ جمادى الثانى عام ١٢٨٥ هـ[١].

الملاحظ فى هذه البيعة أنها تحد من سلطة عزان بن قيس كإمام على المذهب الإباضى ، والواقع أن عزان لم يكن يتصرف بمفرده فى شئون الإمامة ، ويتضح من نصوص هذه البيعة أنها عقدت على "سبيل الدفاع" ويقر السالمى أن هذه البيعة هى التى يشترطها المسلمون على الإمام الضعيف كى لايدخل فى أمر لايسعه الدخول فيه.

---

(١) أخذنا هذه النص نقلا عن السالمى : تحفة الأعيان بسيرة آل عمان : جـ٢ ص٢٣٧، ويقول السالمى :أنه قد عثر على تلك البيعة فى مراسلات الشيخ الخليلى أقوى الزعماء نفوذاً فى إمامة عزان بن قيس .

بسم الله الرحمن الرحيم

قد بايعناك على طاعة الله ورسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ونصبناك إماماً علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط أن لاتعقد رايه ولاتنفذ حكماً ولا تقضى أمرا إلا برأى المسلمين ومشورتهم ، وقد بايعناك على إنفاذ أحكام الله تعالى وإقامة حدوده وقبض الجبايات وإقامة الجمعات ونصرة المظلوم وإغاثة الملهوف وأن لاتأخذك فى الله لومة لائم وأن تجعل القوى ضعيفا حتى تأخذ منه حق الله والعزيز ذليلاً حتى تنفذ فيه حكم الله ، وأن تقضى على سبيل الحق أو تفنى روحك فيه وأن تعطينا على ذلك عهد الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين .

* * *

٥- إعلان بمصادرة أموال أسرة البوسعيد : ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٥.

نص هذا الإعلان على مصادرة أموال أسرة البوسعيد ، وامتدت المصادرة أيضاً إلى عمال تلك الأسرة فى مختلف المقاطعات العمانية .

وقد صودرت هذه الأموال لبيت مال المسلمين . وبرر الإعلان المصادرة بأن الأموال التى صودرت «استغرقت فى الجبايات والمظالم المجهولة أربابها فكان مرجعها لبيت المال» .

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا ماحكم به سيدنا إمام المسلمين الولد عزان بن قيس فى الأموال التى خلفها الإمام أحمد بن سعيد وولده الإمام سعيد بن الإمام وأولاده قيس وسلطان ومحمد بنوالإمام أحمد بن سعيد والأموال التى خلفها هلال بن محمد بن الإمام ، وسعود بن على ابن سيف وأموال السيد سعيد بن سلطان وابنه ثويني بن سعيد وسالم بن ثويني وعماله سيف بن سليمان بن أحمد وسعيد بن محمد بن سعيد وأموال بنت سيف بن محمد أم السيد سعيد بن سلطان وأموال موزا بنت سيف زوجة السيد سعيد ، وأموال محمد بن ناصر الجبري . قد حكم بهذه الأموال المذكورة كلها لبيت مال المسلمين لاستغراقها في الجبايات والمظالم المجهولة أربابها فكان مرجعها لبيت المال ، و قد حكم الإمام بذلك وأشهدنا عليه بتاريخ يوم ثامن من شهر ذى الحجة من سنة خمس ثمانين ومائتين وألف وكتبته بأمرة الفقير سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي بيده . وأنا بذلك شهدت على سيدنا الإمام وكتبت بيدى وأنا صالح بن على الحارثي . هذا مني صحيح وبأمري ، وقد حكمت به وأشهدت عليه وأنا العبد الفقير إمام المسلمين عزان بن قيس وكتبته بيدى[1] .

---

(١) أخذنا هذا النص نقلا عن السالمي : تحفة الأعيان بسيرة آل عمان ج ٢ص ص ٢٤٦/٢٤٧.

٦- رسالة من الشيخ الخليلي إلى الإمام عزان بن قيس يجيز له القرض من الرعية وتحتوي هذه الرسالة على الحروب التي خاضها الإمام عزان بن قيس مع السعوديين وغيرهم ، وأهمية هذه الرساله أنها توضح مدي ضعف سلطة الإمام عزان بالدرجة التي كان لا يستطيع بها أن يقضي أمرا إلا بإذن الشيخ الخليلي . وتاريخ الوثيقة ٢٧ شوال سنة ١٢٨٦.

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى جناب سيدنا وعزيزنا الثقة الأجل الأكرم الأحشم المجاهد في سبيل الله إمام المسلمين عزان بن قيس أعزه الله و نصره . سلام عليك ورحمة الله و بركاته. كتبك الشريفة وصلت و ما بلسان خادمك محمد بن سليمان الخروصي عرفناه وتعاريف فيصل ومحمد بن علي والسمار نظرنا هن وهن صريحات في حالتين : إحداهما الأخبار النجدية والثانية الأخبار العمانية بوجود الضعف والخيانة من أهل تلك الأطراف وكلهم يستدعي وصولك بالحال ونحن قد كنا نؤخرك لأجل التخفيف لكن الأمر يزيد والداعي حثيث مسرع وكذلك تعاريف زايد والآن لا نرى لك التأخير ولا نحب لك التواهن من يوم إلى يوم ولا تسوف مثل بني أمية إذ يدعوهم عاملهم بمصر فيكتبون له رقع الأمور حتى أخذت مصر ، وانتزع الملك لكن نقول تشمر وقم على بركة الله تعالى بجنود المسلمين من الشرقية و الباطنة و غيرها قبل وقوع الخلل في البوريمي ، وإذا وصل ابن سعود قبلك نخاف أن تنكشف عن داهية لا يمكن تداركها فلابد من القيام إن كان المراد كالدفاع عن هذة الرعية من حد بركا إلى ليوريمى والظاهرة ونحن من استوى خبر ابن سعود إلى هذا الوقت الذي عرفناه في البوريمي يقارب عشرة آلاف بغير فائدة ولا يمكن المقام على هذا ولا يحرك ابن سعود إلا أهل عمان فلابد من خلع هذه الشجرة الفاسدة من كل مخون . إن كانت في نصرة الله ورسوله و إحياء هذه الدعوة و إغاثة الفقراء والمساكين والخروج على هؤلاء البغاة من أهل الشمال وغيرهم في سبيل الله وله حكم الدفاع يلزم جميع أهل عمان بأموالهم وأنفسهم على الأشهر والأصح من قول المسلمين ، وقد أجزنا لك دعوتهم وجبرهم إليه وتأديبهم وليس حد الجفا إذا أحاط بك الخصم وتقلقت عليك البلدان وصارت بيدهم القوية وكلمتهم العلية وليس جهاد ابن سعود أوجب ولا ألزم من جهاد أهل عمان الذين يكاتبون عليك العدو ويجبرون عليك الخصم من أحبائك الفقراء إلى الله تعالى وشركائك في المسرة والمضرة هلالين أحمد وكاتبه والقائل به والداعي إليه سعيد بن خلفان الخليلي بيده .

ملحاق خير .

بحق أقول : إن رأينا هذا و تسأل الله الإعانة عليه لكن إذا كان قيام هذا الجيش و تكليف الرعية بالقرض والقيام بالأموال والأنفس فإن وصل أهل نجد ، فقد تحققت الضرورة وتبينت الحاجة وظهر الوجه فإن أخذهم الله بلطفة فإن كان يكفيك من هؤلاء الخلق أن يودوك بكلمة جميلة وطلب مسامحة ولتكثر الوسائل والأقوال وترجعوا عنهم سالمين من بأسكم مثل ابن بو علي إلى شهر وعادوا مخالفين فالأولى ترك القيام في الحال فليس هو الوجه الذى أردناه ولا الطريق الذى اعتمدناه وأمرناك به ودعوتاك له ......[1] .

* * *

٧- رسالة من الإمام الخروصي إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي يحذره فيها بالكف عن التدخل في أمور المسلمين -٩ شعبان ١٣٣١ .

و هذه الرسالة ردا على التحذير الذى بعث به المقيم البريطاني يطلب فيه من الإمام عدم التقدم بقواته إلى مسقط .

* * *

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا . من إمام المسلمين سالم بن راشد الخروصي إلى حضرة الماجور ناكس نايب الدولة البهية الإنجليزية - السلام على من اتبع الهدى وخشي عواقب الردي - أما بعد فقد وصلني كتابكم المورخ في سادس شعبان من هذا العام وذكرتم فيه ما ذكرتم و أنتم تعلمون أن أمر عمان عند علمائها من قديم الزمان وأن كل ملك خالف العلماء فهو خليع عند الدولة الإسلامية النبوية بنفوذ عن أمر المسلمين لا تصرف له في دولتهم و لا نفاذ لحكمة ، وأن فيصلا قد قامت عليه الحجة مرارا عديدة بعد خلعه وعزله فأبي أن يعتزل وأنه تعد هذه المرة بسبيل الغلبة والقهر والمسلمين لم يرضوا سلطنته ولا أفعاله وأنتم معشر هذه الدولة يجب عليكم أن تكفوا عن أمر المسلمين ويلزمكم أن لا تتعدوا عليها ومن تعدى علينا فالله يعيننا عليه وكفي بالله وليا وكفي بالله نصيرا وحسبنا الله ونعم الوكيل . ومن كان

---

(١) السالمي تحفة الأعيان بسيرة آل عمان جـ ٢ ص ٢٤٧ ومابعدها .

مع الله كان الله معه ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا و إن ينصركم الله فلا غالب لكم[1] .

حرر في شعبان ١٣٣١. الموافق ١٤ يوليو ١٩١٣.

صحيح الإمام

سالم بن راشد الخروصي بيده

* * *

ثالثا : الإمارة السعودية

٨- بيان معطى بالنيابة عن الإمام عبد الله بن فيصل إلى الحكومة البريطانية ، خاص بكف السعوديين عن التعدى على الإمارات التي لها علاقة مع الحكومة البريطانية، أبريل سنة ١٨٦٦[2].

تعهد السعوديون بمقتضى هذا الإعلان أن يكفوا عن التوسع في المناطق والإمارات التي تربطها ببريطانيا معاهدات . و يعد هذا الإعلان تأكيدا لسياسة التفكيك التي سارت عليها الحكومة البريطانية في علاقتها بإمارات الخليج العربي ، و الحد من نفوذ أى قوة تحاول توحيد هذه الإمارات تحت حكم واحد .

* * *

أنا محمد بن عبد الله بن مانع واثق من النقط التالية :

(أولا) إنني مخول من الإمام عبد الله بن فيصل أن أطلب من الصاحب المقيم في الخليج الفارسي أن يصبح وسيط صداقة بين الإمام عبد الله بن فيصل و بين الحكومة البريطانية .

(ثانيا) و إنني أؤكد للمقيم في الخليج الفارسي نيابة عن الإمام عبد الله بن فيصل بأن الإمام لن يعارض أو يؤذى الرعايا البريطانيين المقيمين في الأراضي الواقعة تحت سلطته .

(ثالثا) وأؤكد للمقيم في الخليج الفارسي نيابة عن الإمام عبد الله بن فيصل أن الإمام لن يتلف أو يهاجم أراضي القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية ، ولا سيما مملكة مسقط ، بخلاف تلقي الزكاة التي كانت منذ القدم .

---

(١) انظر : ص ٣٠٤و٣٠٥ ، الجزء الثاني من الوثائق السعودية .

(٢) نقلا عن الوثائق السعودية ج ٢ ص ٢١٠ ملحق رقم ٩١ .

كتبت هذا بيدي في بوشهر يوم السبت الخامس من ذى الحجة ١٢٨٠هـ الموافق ٢١ أبريل سنة ١٨٦٦.

محمد بن عبد الله بن مانع

(رابعا) بريطانيا ومشيخات الساحل العمانى :

نعرض فيما يلى لأهم الوثائق التي توضح علاقة بريطانيا بالإمارات العربية إبان التوسع المصرى في الخليج العربي . ويتضح من دراسة هذه الوثائق أن الحكومة البريطانية كانت تعمل على معارضة الحكم المصرى وإلزام الشيوخ بعدم الانصياع للتحركات التي يقوم بها أتباع محمد على وعملاؤه في المنطقة .

• • •

٩- اعتراض من (هنل) المقيم البريطانى في الخليج العربي ، على التوسع المصرى في إمارة البحرين :

ليعلم الواقف على هذه الأحرف أن الراسم بهذه الورقة وهو باليوز خليج فارس من جهه الدوله العلية الإنكليسية يظهر أنه من حيث ما بلغ من العلم عن خورشيد باشا سارى عسكر بر نجد بمعرفة وكيله محمد أفندي أن البحرين قد أطاعت لحكم جناب ذى الشوكة والإجلال محمد على باشا . وأن حاكمها قد تقبل أن يسلم في كل سنة ثلاث آلآف ريال فرانسة على سبيل الزكوة ، وأنه قد كتب إلى الشيخ عبد الله بن أحمد عن ذلك ، وأتي بالجواب منه أنه خشية من خورشيد باشا، وأنه قد ضك أحواله عمل معه بعض القرار . فمن أجل ذلك أن المزبور قد عجل محرضا بتحرير هذا البروتيس المتضمن معني عدم القبول عن القرارات المذكورة على نهج واضح بين أن ذلك خلافا محضا للقول المتأتي من جناب محمد على باشا في جواب مطلب ، أمناء الدولة العلية الإنكليسية فيما أظهروه له من عدم رضاهم بحركات خورشيد باشا بطوارف بنادر بر العرب المتصل بخليج فارس. هذا .... والسلام .

• • •

١٠-تعهد من خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبي قبل بريطانيا بعدم الاستجابة للتحركات المصرية :

أقول وأنا الفقير إلى الله تعالى خليفة بن شخبوط شيخ بني ياس أني أتعهد وألتزم على نفسي لما تبين لى من تقرير جناب عالى الجاه ذى الشوكة و الإجلال الأجل الأفخم قبطان هنل صاحب باليوز خليج فارس من طرف الدولة العلية الإنكليسية أن حركات خورشيد باشا بهذه الطوارف مخالفة لمنظور جناب حضرة السركار ذى

الاقتدار والانقريز بهادور وخلافاً محضاً لما يتبين من محمد على باشا من الجواب للدولة العلية الإنكليسية عن عدم رضاه بحركات المزبور ، ومما تبين له أيضاً من جواب خورشيد باشا بمعرفة رجاله محمد افندى لجناب الباليوز صاحب المزبور أنه ليس له قصد بمداخلة أمورات هذه الطوارف وليس له أمر من ولى أمره . ومن أجل ذلك قد تبين عندى أن وصول سعد بن مطلق[1] إلى هذه الطوارف وهو مخل لروابط الاتحاد والصلح الجارى من مدة مديدة بين جناب حضرة سركار الانقريز مع مشايخ هذه الطارفة وإنى لست راضى بأفعاله وحركاته وليس لى رغبة بإطاعة خورشيد باشا أم سعد بن مطلق أم محمد على باشا وغيرهم بل ، إنى راغب لتشييد مبانى الصداقة والاتحاد القديم الثابت بينى وبين حضرة السركار ذى الاقتدار فكلما يقتضيه رأيه العالى ويأمر به فإننى ممتثل وعامل على مقتضى أمره ورأيه بلا خلاف حتى لايخفا والله خير الشاهدين .

حرر فى ربيع الثانى سنة ١٢٥٥ .

* * *

١١- تعهد من حاكم دبى قبل بريطانيا بعدم الاستجابة لتحركات المصريين .

أقول وأنا الفقير إلى الله تعالى مكتوم بن بطى حاكم دبى قد التزمت على نفسى بإظهار هذا الطلب لجناب ذى الشوكة والإجلال قبطان هنل صاحب الباليوز من طرف الدولة العلية الإنكليسية فى خليج فارس بأنى غير راضٍ ومستحسن بوصول سعد بن مطلق إلى هذه الطوارف ، وقد تبين لى أن توقفه بهذه النواحى باعثاً للاغتشاش والفساد فيما بين طوائف أهل عمان وهو مخل للاتحاد والصلح المؤكد بالعهد والميثاق المقرر من مدة مديدة فيما بين جناب السركار ذى الاقتدار الانقريز مع مشايخ العرب فلأجل ذلك ومن حيثية ما أن عهدة مطلبى وغاية ميلى إثبات ذلك الاتحاد القديم الكائن بينى وبين جناب حضرة السركار المشار إليه أن يكون مشيداً بنيانه السابق فليطلع الخاصة والعام أنى لست راغباً بتوقف سعد بن مطلق فى هذه الأماكن ولست راغباً للانقياد لحكمه ولاحكم خورشيد باشا ولا محمد على باشا بل إن ميلى ورغبتى أن أكون فى عهدة الدولة العلية الإنكليسية ومطبقاً لآرائها وأنظارها والله على ما أقول وكيل .

(ذكرت بدون تاريخ)

---

(١) القائد السعودى تحت الحكم المصرى .

١٢- تعهد هنل بإمداد الشيخ سلطان بن صقر القاسمي بما يلزمه من آلات الحرب بشرط ألا يدخل في علاقات مع محمد علي :

أقول وأنا القبطان هنل باليوز الانقريز في خليج فارس ألتزم على نفسي مهما أن الشيخ سلطان بن صقر شيخ طائفة الجواسم حورب بطارفة من الأطراف من سبب امتثاله لرأى الدولة العلية الإنكليسية ومتى ما أراد منا آلات حرب فنمده بها بما يقتضى بشرط أن يكون الشيخ المزبور مستقيم على قوله وقراره وأن لايكون بينه وبين محمد على باشا وأتباعه وسائر الدول الخارجة مراودة وأقوال ومواثيق دون مراجعة وإذن من جناب حضرة سركار الانقريز[1] .

١٣- تحذير من هنل إلى سلطان بن صقر حاكم الشارقة بعدم الدخول في علاقات مع المصريين : ٥يونيو عام ١٨٤٠ .

من قبطان هنل الباليوز من طرف الدولة العلية الإنكليسية في خليج فارس لجناب عمدة الأصحاب وزبدة الأحباب المحلى الصادق والأجل الأكرم الشيخ سلطان بن صقر المحترم حرسه الله تعالى وكفاه ومن جميع المكاره وقاه آمين .بعد إبلاغك السلام والسؤال عن صحة حالك نخبرك أنه من حيث ما أن محمد على قد أوضح في جوابه عن إنذار الدولة العلية الإنكليسية أنه ليس له قصد على استولاء طوارف سواحل بر العرب المتصل بخليج فارس، وأيضاً أن خورشيد باشا قد أودع وكيله محمد تصريحاً أنه ليس له قصد المداخلة في أمور مشايخ عرب برعمان فمن الواضح أن ممشاً سعد بن مطلق دون حكم من محمد على وليس هو إلا مخلاً لروابط الاتحاد والصلح المقرر بالعهد والميثاق من مدة مديدة فيما بين جناب حضرة السركار ذى الاقتدار الإنكليز بهادور مع مشايخ عمان[2] . فلاجل ذلك على أى حال الصلاح هو أن ينتقل سعد بن مطلق من طوارفكم بلا تأمل فيقضى أنك تعجل في تجهيز أخشاب لتحميله مع من معه وتسيره إلى القطيف . وإن توهمت أنه بعد ظهوره طارفتك أن ينزل في إحدى بنادر العرب فليكن معلومك أنا قد أنذرنا العامة أن كل أحد من المشايخ الداخلين في سلك الصلح مع جناب حضرة السركار الانقريز

---

(١) أخذت هذه الوثائق نقلا عن India Office ,Home Corespondence .

(٢) يقصد بذلك المعاهدة العامة - ١٨٢٠.

(الإنكليز) بهادور يعطيه مكان عنده فيقع الخلل في صداقته مع حضرة السركار ذي الاقتدار ولايلم إلا نفسه .هذا ليكون معلوما والسلام[1] .

هنل

٢١ ربيع آخر ١٢٥٥ الموافق ٥يونيو ١٨٤٠

١٤- معاهدة السلم الدائم ١٨٥٣ .

موافق عليها من جانب رؤساء الساحل العماني عن أنفسهم وورثتهم وخلفائهم من بعدهم مع المقيم البريطاني في الخليج .

* * *

تعهد من الرؤساء العمانيين "المهادنين" قبل بريطانيا ، وهم حاكم رأس الخيمة وأبو ظبي ودبي وعجمان وأم القوين بالكف عن المنازعات في البحر وقد أجازوا لبريطانيا حق الإشراف على السلم البحرى .

Treaty of Peace in Perpetuity agreed upon the Chiefs of the Arabian Coast in themselves their Heirs and Successors, under the mediation of the Resident in the Persian Gulf , 1853.

We, whose seals are affixed , Sheikh Sultan Bin Suggur, Chief of Rass Ool Kheima, Sheikh Saeed Bin Tahnoon Cheif of Aboo Dhebee, Sheikh Saeed Bin Butye Chief of Debaye, Sheikh Hamid Bin Rashid Cheif of Ejman, Sheikh Abdoola Bin Rashid of Umm Ool Keiwyen, having experienced for a series of years the benefits and advantages resulting from a maritime truce contracted amongst ourselves under the mediation of the Resident in the Persian Gulf and renewed from time up to the Present period and being fully impressed therefore, with a sense of the evil consquence formerly arising, from the prosection of our feuds at sea, whereby our subjects and dependants were prevented from and molestation when passing on their lawful occasions accordingly, we as aforesaid have determined for Ourselves, our Heirs and Successors to conclude together a lasting & Involable peace from this time forth in

(١) أخذت هذه الوثيقة نقلا عن وثائق القاهرة - عفظة عام ١٢٥٥هـ وثيقة رقم ١٩٤ مرفق رقم ٣ .

perpetuity and do hereby agree to bind ourselves down to observe the following conditions : -

ARTICLE 1

That upon this date, viz 25th Rujjub1269 , 4 th May 1853, and hereafter , there shall be a complete cessation of hostilities at sea between our respective subjects and dependants, and a perfect maritime truce shall endure between ourselves and between our successors, respectively for overmore.

ARTICLE 2

That in the event (which God forbid) of any of our subjects or dependants commiting an act of aggression at sea upon the lives or property of those of any of the parties to this agreement, we will immediately, punish the assailants and proceed to afford full redress upon the same being brought to our notice.

ARTICLE 3

That in the event of an act of aggression being committed at sea by those who are subscribers with us to this engagement upon any of our subjects or dependants we will not proceed immediately to retaliate but will inform the British Resident or the Commodore at Bassidore Who will forthwith take the necessary steps for obtaining reparation for the injury inflicted Provided that its occurrence can be satisfactorily proved. We further agree that the maintenance of the peace now concluded amongst us shall be watched over the British Government who will take steps to ensure at all times the due observance of the above articles and God of this is the best Witness and Guarantee.

Approved by the Governor General in Council on August 1853[1].

* * *

Aitchison op . cit , Vol. 10 pp. 135-137. (١)

النص العربى لمعاهدة الصلح الدائمة سنة ١٢٦٩ هجرية مطابق سنة ١٨٥٣ ع- قد وقع قرار الصلح التام المستقيم فى البحر بين المشايخ المزبورة حسبما تضمنته هذه الورقة لدى قبطان كنبل باليوز خليج فارس*

حيث إننا نحن سلطان بن صقر شيخ القواسم وسعيد بن طحنون شيخ بنى ياس أهل أبى ظبى ، وعبد الله بن راشد شيخ أم القيوين وحميد بن راشد شيخ عجمان وسعيد بن بطى شيخ دبى الذين عمرنا فى هذه الورقة قد جربنا سنينا عديدة الفوايد والمنافع التى حصلت لنا من إجراء المهادنة البحرية فيما بين بعضنا ببعض بواسطة جناب عالى الجاه ذى الشوكة والإجلال الأفخم الأشيم باليوز خليج فارس وتجديدها الكائن آنا بعد آن إلى هذا اليوم فلأجل ذلك قد أثر بخواطرنا النتائج الفاسدة التى كانت تلحق من وجود المحاربات البحارية فيما بين بعضنا ببعض فى البحر التى هى موجبة الامتناع رعايانا والمتعلقين علينا عن الغوص فى الأمان والمعارضة والتزاحم فى التردد للاكتساب فلأجل ذلك إننا نحن المذكورين قد تعهدنا بإجراء الصلح التام المستقيم لنا ولمن يعقبنا من اليوم الذى سيذكر إلى ما بعد ؛ ولذا فقد تقبلنا هذا القرار والقول بالشرائط التى يأتى بيان ذكرها والتزمنا بالقيام لأعضائها .

الشرط الأول – إنه من تاريخ الخامس والعشرين من شهر رجب سنة ١٢٦٩هـ مطابق الرابع من شهر مى سنة ١٨٥٣ عيسوى إلى ما بعد ينقطع الحرب والجدال فى البحر فيما بين رعايانا والمتعلقين علينا وليستقيم بين الجميع منا ومن يعقبنا صلح تام فى البحر على الدوام .

الشرط الثانى – متى مالا قدر الله تعالى صدر أمر من التعدى والتعرض فى البحر من أحد رعايانا والمتعلقين علينا فى مال أو روح على أحد من الداخلين معنا فى سلك الصلح فنجازى الفاعل ونقوم بالقصاص للمفعول فيه بمجرد وصول الخبر إلينا .

الشرط الثالث– متى ما صدر أمر من التعدى والتعرض فى البحر من الداخلين معنا فى سلك الصلح على أحد رعايانا والمتعلقين علينا فلا يكون فوراً نقوم بأخذ القصاص من الفاعل بل نلتزم برفع الأمر لجناب ذى الشوكة والإجلال الأفخم الأشيم باليوز خليج فارس أم عالى الجاه الأفخم الأشيم الكمدور صاحب الذى فى باسيدوه حتى يكون فوراً إذاً تحقق الخبر يفعل الذى يجب ويلزم من الاسترداد وأخذ القصاص ولقد تقبلنا الصلح نقرره بهذا النوع أن يكون جناب حضرة السركار ذى الافتخار

---

* أخذت الوثائق التالية بنصوصها العربية نقلا عن : F. O. Letters From India (1906) Vol. 233.

مناظراً واقفاً على إجرائه ومراقباً لاستقامة شروط المزبورة موافق القانون والقاعدة فى كل آن والله على ذلك خير شاهد ووكيل .

نعم رضينا به وأنا — نعم رضيت وقبلت به وأنا

ابن صقر — حميد بن راشد

نعم رضيت وقبلت به وأنا — نعم رضيت وقبلت به

سعيد بن بطى — ابن راشد

نعم رضيت وقبلت به وأنا سعيد بن طحنون

١٥-معاهدة ملحقة لأجل منع فعال للتجارة في الرقيق سنة ١٨٥٦ ع

حيث إن جناب عالى الجاه ذى الشوكة والإجلال الأفخم الأشيم القبطان جونس صاحب باليوز خليج فارس قد أخبرنا أن الأوراق الالتزام التى أعطوها مشايخ سواحل عمان لجناب السركار ذى الافتخار من جهة منع جلب الخدام والمعاملة بهن المؤرخة في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٦٣ مطابق أول مئى سنة ١٨٤٧ لم يندرج فيها شرط واحد فلأجل ذلك أنا يا سلطان ابن صقر شيخ الجواسم أتعهد وألتزم على نفسى لمراعات صداقة جناب حضرة السركار الأفخم والموافقة لتكميل مطلب خاطره الشريف إجراء ذلك الشرط وهو هذا بأنه متى ما اتضح وتحقق توصيل الخدام إلى البلدان والمحال المتعلقة على من أى ناحية كانت قطوعاً ورغبة منى أقبضهن وأسلمهن للمراكب السركارية وإن صار معلوماً كانت محمولة فى أخشابى وأخشاب رعاياى والمتعلقين على ومن الاتفاق ما وقعت عليها المراكب السركارية هى أى ناحية نزلتها فالتزم إنى أحجر تلك الخشبة ونواخذها عن السفر إلى أن يصل الحكم عليها من جناب عالى الجاه الأفخم الأشيم الباليوز صاحب هذا والله تعالى خير شاهد ووكيل

جرى وحرر ١٧ رمضان سنة ١٢٧٢ .

شيخ عبد الله بن راشد حاكم أم القيوين أمضى معاهدة موافقاً لذلك فى ١٧ رمضان سنة ١٢٧٢ هجرى .

شيخ سعيد بن بطى حاكم دبى أمضى معاهدة موافقاً لذلك فى ١٩ رمضان سنة ١٢٧٢ هجرى .

شيخ حميد بن راشد حاكم عجمان أمضى معاهدة موافقاً لذلك فى ١٩ رمضان سنة ١٢٧٢ هجرى .

شيخ زايد بن خليفة شيخ بنى ياس حاكم أبى ظبى أمضى معاهدة موافقا لذلك فى ٢٠ رمضان سنة ١٢٧٢ هجرى .

* * *

١٦ - فصل مزيد فى معاهدة الصلح مع المشايخ المتصالحين المرقوم فى شهر مئى سنة ١٨٥٣ لأجل وضع اليسم تلغراف وحفظه فى أملاكهم سنة ١٨٦٣ ع .

الفصول المستزادة لأجل محافظة سيم الصاعقة وأماكنه قد قبلت بحضور جناب ذى شوكة والإجلال الكرنل لويس بلى باليوز خليج فارس وصارت ملحقة بمعاهدة الصلح المؤرخة في٣ شهر مئى سنة ١٨٥٣ مطابق ٢٦ شهر رجب سنة ١٢٦٩ هجرى .

حيث إنه فى تاريخ الخامس والعشرين من شهر رجب سنة ١٢٦٩ مطابقاً لرابع شهر مئى سنة ١٨٥٣ نحن يا شيخ القواسم وشيخ أبى ظبى وشيخ أم القيوين وشيخ عجمان وشيخ دبى قد تقبلنا معاهدة الصلح الدائم فى البحر ومن أجل ذلك قد صارت أخشابنا محشومة ومتاجرتنا مترقية ، ومن حيث إن الدولة العلية الإنكليسية بملاحظة ازدياد منافع المتاجرة والسكينة العامة سوف تهيأ سيم الصاعقة وأماكنه فى مواضع عديدة فى خليج فارس وما قاربه فلأجل ذلك نتعهد ونلتزم على أنفسنا ووارثينا أو من يتخلف فى مقامنا أن نحترم ونحترز من كل ومن أى من المداخلة التى تتعلق على مشغلة السيم المزبور الذى سيوتى من الدولة الإنكليسية فى أملاكنا وما قاربها وبالفرض لا قدر الله تعالى أن أحدا من رعايانا والمتعلقين علينا قام بالاعتداء على السيم أو أماكنه أو متعلقاته فنعجل بتعزير المعتدى فوراً ونقدم على السداد التام حين بلوغ الخبر إلينا وضع السيم محضاً لمنافع العامة رعايانا أو المتعلقين علينا سوف يتركون أن يتخابروا فيه على قرار السعر الذى يؤخذ من رعايا الإنكليس جزء ١ ف١١ القعدة سنة ١٢٨٠ مطابق ١٨ أبريل سنة ١٨٦٣ .

ابن صقر (سلطان)	(حشر صح)	الواثق با لله
على راشد أحمد	زايد بن خليفة	عبد الله بن حميد بن راشد

* * *

١٧- تعهد من شيخ أبو ظبى إلى المقيم البريطاني في الخليج يؤكد فيه عدم خرق السلم البحرى ١٨٦٨ .

يوضح هذا التعهد مدى الغرامات التى كان يتحملها الرؤساء المهادنون عند حدوث أى اضطراب فى المنطقة وتدعى بريطانيا أن هذه الاضطرابات أدت إلى خرق السلم البحري .

I, Zayid Bin Khlifa, do hereby in the Presence of Colonel Pelly, Resident in the Persian Gulf, bind myself and agree to the conditions stated below :-

lst. That hereafter I should not commit any disturbances whatsoever in breach of the peace at sea, but if any happen on my part I should suffer the consequence .

And that I should pay to the Resident the sum of twenty five thousand dollars by instalments specified below :

9.000 Dollars to be paid at once in Cash on this the 28th Jomadiool Awal 1285 = 16 September 1858.

8.000 Dollars to be paid in the month of Mohurum 1285 and 8.000ditto; ditto; ditto; of Rujub, 1286.

3rd. That I Should not Prevent the people who have been removed from Gutter to return to their homes if they should so wish.

4th That I should make over to Abdoor Rahman , British Agent the Machowa (Boat) given me by Ali Bin Khalifa on her return from Bussarah.

Written on the 28th Jemadii El Awal 1285= 16 September 1868. Signed and sealed by :

Sd . Zaiyd Bin Khalifa

Agreed to in our presence by Zaid Bin Khlaifa, Chief of Aboo Dahbee on the 16th september 1868.

Sd. Lewis Pelly

H.B.M's Political Resident, Persian Gulf

Sd. R. A. Brown Capt.

Commander of H. M's Ship Vigilant .

* * *　　* * *　　* * *

١٨- هذه المعاهدة انعقدت فيما بين المشايخ المتصالحين فى مادة الغواويص الهاربين سنة ١٨٧٩م .

حرر ذلك فى ٣ شهر رجب سنة ١٢٩٦ مطابقاً ف ٢٢ جون سنة ١٨٧٩م[1] .

حيث إن باعثاً لفوايد كافة المشايخ المتعاهدين أن يتفقوا لأجل منع رعاياهم من الفرار والتزبن من البلد إلى بلد أخرى وخصوصاً غواويص والبحرية فلهذا الذى نحن رشمنا وصححنا فى هذه الورقة نقر ونتعهد على أنفسنا بمحضر الحاج أبو القاسم المنشى الكونى مخصوصاً المرسول لأجل إمضاء هذا العمل والحاج عبد الرحمن بن محمد وكيل الدولة البهية القيصرية فى برعمان بأننا نلتزم على أنفسنا أننا نعاون بأى وجه من الوجوه فى امتناع أن لا يحصل المساعدة والملجأ إلى هؤلاء الأشخاص الذين يفرون فلأجل هذا القرار نقبل على أنفسنا :

أولاً - إذا كان أحد يهرب ويلتجىء فى بلداننا بحراً وبراً فعلينا أن نرده فوراً إلى حاكم الذى فار من تحت إدارته .

ثانياً - إذا كان يثبت أن شخص الهارب حصل له الحماية من أحد الحكام وولا رده و لم يقبل أن يأدى الدين الذى عليه حينما يطالبه وكيل الدولة البهية فى عمان هكذا الشيخ يورد عليه النكال مبلغ خمسين ريال من دون ذلك الدين الحقيقى الثابت الذى على الهارب .

ثالثاً - إذا كان أحد من المشايخ يعطه ملجأ إلى أحد الهاربين ويأتى تسليمه أو قبوليه وجه ديونه حينما يطالبه وكيل الدولة فى بر عمان ويدعه أن يتوجه إلى الغوص فى شكله ، فهكذا الشيخ سيورد عليه مبلغ مائة ريال من النكال من دون ذلك الحقوق الطلب الثابة الذى على الهارب .

رابعاً - عندما يقع المباحثة فى وقائع الحقوق فيكون يترتب مجلساً للإصلاح برأسه وكيل الدولة فى بر عمان والمشايخ المتعاهدين المدعيين يرسلون وكيلاً من جانبهم ، أم إذا أرادوا حضور أنفسهم شخصاً وانفصال أهل ذلك المجلس سوف يستحكم بإمضاء الباليوز دولة البهية القيصرية فى خليج فارس .

---

(١) أخذت هذه الوثائق بنصوصها العربية الأصلية ، نقلا عن أرشيف وزارة الخارجية البريطانية انظر : letters From India (1906) (1961 - 2130) Vol. 233.

خامساً – أخذ هذا النكال المذكور سوف يتخذ حينما جناب الباليوز يحصل له الكفاية شافيا بأن حاكم المشتكى عليه هو لحقيقة مقصراً ومستحق للنكال هذا نحن الذى كتبنا صحيحاتنا ورسمنا فيما نقبل ونتعهد على إجراء هذا المكاتبة من دون خلاف .

صحيح راشد بن أحمد بن راشد القاسمى (بيده) — صحيح سالم بن سلطان بن صقر راشد النعمى

صحيح حشر ابن مكتوم — صحيح الفقير إلى الله تعالى زايد بن خليفة — صحيح أحمد بن عبد الله ابن سلطان القاسمى بيده

صحيح أحمد بن عبد الله بن راشد

* * *

١٩-هذه المعاهدة الشيوخ المتصالحين يتعهدون بأن لا يكون لهم علايق مع الدولة الأجنبية إلا الدولة البهية الإنكليسية سنة ١٨٩٢ ع .

أنا زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى فى حضور كرنيل ، أى -سى- تالبت سى-آل- أى الباليوز فى خليج فارس قد التزمت بهذه الورقة وقبلت لنفسى ولورثتى ولخلفائى الشروط الذيل :

إنى لا أدخل أبدا فى قرار ما ولا محاورة مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الإنكليس بغير رضاء الدولة البهية الإنكليس لا أقبل أن يسكن فى حوزة ملكى وكيل من دولة غير الدولة البهية الإنكليس – أبداً لا أسلم ولا أبيع ولا أراهن ولا أعطى للتصرف أو للتبو بنوع ما شيئاً من ممالكى لأحد إلا للدولة البهية الإنكليس حرا ذلك فى اليوم السادس من شهر شعبان المعظم سنة ألف وثلاثمائة وتسع من الهجرة مطابق ليوم الخامس من شهر مارس سنة ألف وثمانمائة واثنين وتسعين المسيحية .

صحيح الفقير زايد بن خليفة حاكم أبو ظبى حرره فى ٥ شعبان سنة ١٣٠٩ .

شيخ صقر بن خالد حاكم الشارقة أمضى معاهدة موافقاً لذلك فى اليوم الثامن من شهر شعبان سنة ١٣٠٩ .

شيخ راشد بن مكتوم حاكم دبى أمضى معاهدة موافقاً لذلك فى اليوم الثامن من شهر شعبان سنة ١٣٠٩ .

شيخ حميد بن راشد حاكم عجمان أمضى معاهدة موافقا لذلك فى اليوم الثامن من شهر شعبان سنة ١٣٠٩ .

شيخ أحمد بن عبد الله حاكم أم القيوين أمضى معاهدة موافقاً لذلك فى اليوم التاسع من شهر شعبان سنة ١٣٠٩ .

شيخ حميد بن عبد الله بن سلطان حاكم رأس الخيمة أمضى معاهدة موافقاً فى اليوم التاسع من شهر شعبان ١٣٠٩ .

* * *

٢٠- هذا القرار الذى التزموا الشيوخ المتصالحين على أنفسهم لأجل منع الأسلحة والبارود والرصاص فى ممالكهم سنة ١٩٠٢ ع .

نحن أسامينا أدناه قد تعهدنا كاملا بأن أمنع كلية دخول الأسلحة للبيع فى الممالكينا والخروج منهما ولأجل إجراء هذا قد صدرنا إعلاناً إلى كافة المباشرين بهذه الأمر تحرير باليوم ثلاثة والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٢٠ مطابق الرابع والعشرين من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٢ .

صحيح صقر بن خالد (بيده) صحيح راشد بن أحمد (بيده)

صحيح مكتوم بن حشر صحيح الغنى با لله والفقير إلى الله زايد بن خليفة

صحيح عبد العزيز بن أحمد (بيده)

(خامسا) البحرين :

٢١- اتفاقية الصداقة المعقودة بين الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين عن نفسه وخلفائه من بعده وبين الكابتن فيلكس جونز المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ١٨٦١ .

* * *

يتعهد شيخ البحرين بمقتضى هذه المعاهدة بتأكيد جميع المعاهدات السابقة بين بريطانيا والبحرين ، وألا يقوم بأى عمل عدائى أو هجومى دون استشارة المقيم البريطانى فى الخليج ، وبذلك تكون هذه المعاهدة قد حدت من سلطة شيخ البحرين كحاكم مستقل .

Preliminary - considering the tribe disorders which arise and are perpetuated from maritime aggressions in the Persian Gulf, I Sheikh Mohamed Bin Khalifa , independent Ruler of Bahrein, on my own part on that of my Heirs and Successors, in the Presence of the Chiefs and Elders who are witnesses to this document, do subcsribe, and agree to a perpetual treaty of peace and friendship with the British Government . Having for its objects the advancement of trade and the security of all classes of people, navigating or residing upon the coast of this sea.

exported from Bahrein to other places, and in respect to the treatment of British Subjects and dependants they shall receive the treatment and considerations of the subjects and dependants of the most favoured people all offences which they may commit, or which may be committed against them, shall be reserved for the decision of the British Resident, provided the British Agent located at Bahrien shall fail to adjust them satifactorily, in like manner the British Resident will use his good offices for the welfare of the subjects of Bahrein in the ports of the maritime Arab Tribes of this Gulf in alliance with the British Governement.

ARTICLE 5

These articles of alliance shall have effect from the date of ratification or approval by the British Government.

Done at Bahrein this twentieth day of Zillked in the year of the Hegira 1277 corresponding with the thirty first day of May 1861.

signature, and seal of Felix Jones Political
Resident in the Persian Gulf.

Seal of Sheik Mohamed
Ruler of Bahrein.

Apporved by His Excellency the Governor General in Council on the 9th October 1861, and ratified by the Government of Bombay in 25th February 1862.

٢٢- معاهدة بين الحكومة البريطانية والشيخ على بن خليفة حاكم البحرين - ١٨٦٨[١].

تقضى هذه المعاهدة بخلع الشيخ محمد بن خليفة الذى اعتبره المقيم البريطانى قرصانا لمحاولته قمع الثورة فى قطر التى كانت خاضعة للبحرين وإلزام الشيخ الجديد على بن خليفة بدفع تعويضات بتهمة خرق السلم البحرى .

---

(١) Aitchison, op. cit ., vol. x pp. 118-120.

٢٣ – اتفاق موقع من الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين فى ديسمبر ١٨٨٠.

يتعهد الشيخ عيسى فى هذا الاتفاق بأن يترك علاقاته الخارجية لإشراف الحكومة البريطانية . وبذلك تطورت علاقة بريطانيا فى سيطرتها على إمارة البحرين إلى الحد الذى أخذت فيه تحد من سلطات الشيخ الخارجية والداخلية بما في ذلك حق الدفاع (راجع معاهدة ١٨٦١)

I Isa Bin Ali Al Khlifa, Chief of Bahrein, hereby bind My Self and Successors in the Government of Bahrein to the British Government to abstain from entering into negotiations of making treaties of any sort with any State or Government than the British Government without the consent of the said British Government and to refuse permission to any other Government than the British to establish territory unless with the consent of the British Government.

This engagement does not apply to or affect the customary friendly correspodence with the local authorities of neighbouring States on bussiness of minor importance.

The above Agreement is subject to the approval and acceptance of His Excellency the Viceroy and Governor General of Council.

Signature & Seal of Isa Bin Ali

Signed and sealed at Bahrein on second day of December one thousand eight hundred and eighty, In my Presence

(S. D.) E. C. Ross.

Political Resident Persian Gulf.

٢٤ – تعهد مانع من الشيخ عيسى بن على شيخ البحرين ١٨٩٢ بعدم الدخول فى علاقات مع حكومة غير الحكومة البريطانية ولا يتنازل أو يبيع أو يرهن أى جزء من بلاده إلا للحكومة البريطانية !

I Essua Bin Ali Chief of Bahrein in the presence of lieutenant Colonel A. C. Talbot C. I. E. Poltical Resident Persian Gulf hereby solmenly bind myself and agree on behalf of Myself, my Heirs and Successors to the following conditions viz :-

1st. That I will on no account enter into any agreement or correspondence with any power than the British Government.

2nd. That without the assent of the British Government I will not consent to the residence within my territory of the agent of any other Government.

3rd. That I will on no account cede, sell, mortgage or otherwise give for occupation any part of my territory save to the British Government.

• • •

٢٥- تعهد من شيخ البحرين بخصوص استغلال زيت البترول (١١جمادى الثانية عام ١٣٣١- ١٤ مايو سنة ١٩١٤)[1].

من الشيخ عيسى بن علي آل خليفة شيخ البحرين إلى الماجور تريفرس الوكيل السياسي في البحرين:

استلمت كتابكم الكريم رقم ٥٣٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية ١٣٣٢ (١٤ مايو عام ١٩١٤) حول موضوع إمكانية الحصول على زيت البترول في البحرين وكما أبلغت سعادتكم في كتابي المؤرخ ١٧ جمادى الثانية ١٣٣٢ بأنه عندما يحين الوقت للحصول على ذلك فأستشير بالتأكيد الوكيل السياسي، إني بهذا أكرر لكم إذا كان ثمة أمل في الحصول على زيت البترول في بلادي فلن أباشر استغلاله بنفسي ولن أقبل طلبات أية جهة بخصوص النفط بدون استشارة الوكيل السياسي في البحرين وبدون موافقة الحكومة السامية هذا ما لزم والله يحفظكم والسلام

(سادساً) قطر:

٢٦- إتفاقية شيخ قطر مع الحكومة البريطانية بعدم خرق المعاهدة البحرية ١٨٦٨.

تعد هذه الاتفاقية أول علاقة رسمية بين قطر وبريطانيا وأهمية هذه الاتفاقية هي أنها فصلت شبه جزيرة قطر عن البحرين تمشيا مع السياسة التي جرت عليها بريطانيا في علاقتها بإمارات الخليج العربي:

---

(١) الفلكي: قضية البحرين ص٢١٥.

I Mohamed Bin Sanee, of Gutur, do hereby solemnly bind myself in the presence of the Lord, to carry into effect the undermentioned terms agreed upon between me and lieutenant Colonel Pelly, Her Britannic Majesty's Political Resident-Persian Gulf :-

lst :- I promise to return to Dawha and reside peaceably in that port.

2nd :- I promise that on no pretence whatsoever will I at any time put to sea with hostile intention, and in the event of disputes or misunderstanding arising will invaraibly refer to the Resident .

3rd :- I promise that on no account to aid Mohamed Bin Khalifa , or in any way connect my self with him .

4th :- If Mohamed Bin Khalifa fall into my hands, I promise to hand over to the Resident.

5th :- I promise to maintain towards Shaikh Ali Bin Khalifa Chief of Bahrein, all the relations which heretofore subsisted between me and the Sheikh, of Bahrein, and in the event of a difference of opinion arising as to any question, whether money payment or other matter, the same is to be referred to the Resident.

Dated on the 24th of Jomadi -ool awal 1285 corresponding with the 12th of September 1868.

Sealed in our presence by Mohamed Bin Sanee, of Gutter.

Sd. Lewis Pelly

* * *

٢٧- معاهدة بين شيخ قطر وشيخ البحرين تحدد مقدار الزكاة التى تدفع من قطر إلى البحرين (١).

We the undersigned Chiefs all residing in the province of Katar, do hereby solemnly agree and bind ourselves to Pay the Shaik Ali Bin Khlifa, Chief of Bahrein the sums of money perannum heretofore paid by us to the Chiefs of Bahrein as follows, this, total sum to be paid by us

---

(١) Aitchison, op cit . vol X p 109

to Mohamed Bin Thani of Dauhah and by him to the Resident for delivery to the agent of the Bahrein Chief, at Bushire,

1.700 Krans on account of the Mohonedah Tribe

1.500 Krans on account of the Bu Aynan and Naaim Tribes

500 Krans on account of the Semesemich Tribes

500 Karns on account of the Chelaib Tribe

1.500 Karns on account of the Soudan Tribe

2.500 of Mohamed bin Thani and Mosallims

800 of the Amanmerah Tribe

(سابعا) الكويت :

٢٨- معاهدة ١٨٩٩ المعقودة بين شيخ الكويت وبريطانيا .

المقصود من تحرير هذا الصك الحقانية المعتبر بأنه قد تحقق العهد والقبول بين كرنل ملكم جان ميد أندين ستار كاربالبوز جلالة الملكة البريطانية العظمى من جانب الدولة البهية القيصرية فى طرف وجناب الشيخ مبارك بن صباح شيخ الكويت فى الطرف الثانى بأن جناب الشيخ مبارك بن صباح المذكورة برضائه واختياره يعطى العهد ويعتبر نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد بأن لا يقبل وكيلا أو قائمقام من جانب دولة أو حكومة فى الكويت أو فى قطعة أخرى من حدوده بغير رخصة الدولة البهية القيصرية الإنكليس ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا ينقل بنوع آخر ولا يعطى للسكون قطعة من أراضيه إلى دولة أو رعية أحد من الدول الأخرى بغير أن يحصل الأجازة أولا من الدولة جلالة الملكة البريطانية العظمى لأجل هذه الإرادة، وهذه المقاولة أيضاً تشتمل على كل قطعة فى أراضى الشيخ المذكور التى تكون حالاً فى تصرف رعايا كل واحد من الدول الغير ولأجل الشهادة لتكميل هذه المقاولة الحقانية المعتبرة المحترمة كرنل ملكم جاميد أندين ستار كاربالبوز جلالة ملكة البريطانية العظمى فى خليج فارس وجناب الشيخ مبارك الأول منهما من جانب الدولة البهية القيصرية الإنكليس ، والثانى منهما من جانب نفسه وورثته وأخلافه كل واحد منهما بمحضر الشهود وضعا صحيحهم فى هذا اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك ١٣١٦ مطابق ٢٣ جنورى سنة ١٨٩٩ .

توقيع مبارك الصباح	توقيع الكولونيل ميد	توقيع كالكود كاسكن

توقيع　　　　　　　　　　　　المقيم السياسي في الخليج الفارسي

محمد رحيم بن عبد النبي صفر　　　　　　　　　　　　توقيع

　　　　　　　　　الكابتن ويكهام هور　　　　　　كرزون أوف كدلستون

　　　　　　　　　　　　　　　　　　نائب الملك والحاكم العام في الهند

ختم

دبليوجي كنغهام

سكرتير حكومة الهند للشئون الخارجية

صودق عليها من قبل سعادة نائب الملك والحاكم العام في قلعة وليام في السادس عشر من فبروري سنة ١٨٩٩ [1].

٢٩- رسالة من الشيخ السير مبارك الصباح حاكم الكويت إلى المقيم السياسي في الخليج (٢٦ من ذى القعدة ١٣٣١- ٢٧ أكتوبر ١٩١٣) . خاص باستغلال زيت البترول[2] .

* * *

تلقينا بيد الصداقة خطابكم الكريم المؤرخ ٢٦ من ذى القعدة ١٣٣١ والذى ذكرتم فيه أنه بالإشارة إلى الحديث الذى دار بيننا أمس إذا لم تجد مانعاً بشأنه فإنه يكون مرغوباً فيه لدى فخامتكم أن تبلغوا الحكومة البريطانية بأننا نرحب بمقدم سعادة الأميرال ونحن نرحب بكل شيء ترونه مفيداً وإذا شرف الأميرال فإننا سنجعل أحد أبنائنا في رفقته ليكون في خدمته وليريه مكان معدن الوقود في البرقان وغيره وأنه إذا كان في نظرهم يرجى الحصول على البترول من هنالك فإننا لن نمنح الامتياز في هذا الشأن إلى أى شخص سوى من تعينه الحكومة البريطانية وهذا هو ما لزم وأنى أرجو استمرار تقديركم العالى ودمتم .

٣٠- تبليغ من المقيم السياسي في الخليج إلى سعادة السير مبارك الصباح شيخ الكويت - ويتضمن بعض التأكيدات المقدمة إليه بالحماية من قبل الحكومة البريطانية بمناسبة نشوب الحرب العالمية الأولى :

متابعة للخطاب السابق الذى أنبأكم بنشوب الحرب بين الحكومة البريطانية

---

(١) حكومة الكويت ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت بين الأمس واليوم .

(٢) نوفل ، الأوضاع السياسة لإمارات الخليج العربي ص٢١٥ ، انظر أيضاً :

Hurewitz, op. cit., vol. I pp. 272-273.

وتركيا قد أمرتني الحكومة البريطانية أن أبلغ سعادتكم الشكر لولائكم وعرضكم المساعدة ، وأطلب منكم أن تهاجموا أم القصر وصفوان وبوبيان وأن تحتلوها وعليكم أن تحاولوا بعد ذلك بالتعاون مع الشيخ خزعل خان والأمير عبد العزيز بن سعود وغيرهم من المشايخ الممكن الاعتماد عليهم لتحرروا البصرة من السيطرة التركية وإذا ما كان ذلك عسيرا على جهدكم فعليكم اتخاذ الترتيبات الممكنة لمنع الإمدادات التركية من الوصول إلى البصرة أو حتى إلى قرنة وذلك لحين وصول القوات البريطانية التي سوف نرسلها بإذن الله في أسرع وقت ممكن ، وآمل أيضاً أن تتمكن اثنتان من بوارجنا من الوصول إلى البصرة قبل وصول جنودكم هنالك وأنه وإن كان الأصل هدفكم في هذا الشأن هو تحرير البصرة وشعبها من الحكم التركي فإننا ما نزال نطلب أن تستخدموا أعظم جهدكم في منع الجنود وغيرهم من نهب بضائع السفن البريطانية في البصرة وتوابعها وأن تحموا المقيمين الأوربيين في البصرة وأن تحفظوهم من الخسارة والعدوان ، وفي مقابل هذه المساعدة القيمة في هذا الشأن الهام فقد أمرت من الحكومة البريطانية أن أعد سعادتكم إذا ما تم لنا النجاح وإننا سوف ننجح بإذن الله فإننا لن نعيد البصرة إلى الحكومة التركية ولن نسلمها لهم أبداً ، بالإضافة إلى ذلك فإني أقدم لكم بالنيابة عن الحكومة البريطانية وعودا خاصة بسعادتكم شخصيا وهي :

١- إن الحدائق التي في حوزتكم الآن وهي الممتدة بين الفاو والقرنة سوف تظل في حيازتكم دون الخضوع لدفع أتاوة أو ضرائب .

٢-أنه إذا هاجمتم صفوان وأم القصر وبوبيان واحتلتموها فإن الحكومة البريطانية سوف تحميكم من أي آثار تترتب على ذلك العمل .

٣- إن الحكومة البريطانية تعترف وتؤكد أن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية[1] .

(ب) فارس وإمارات الخليج العربي

أولا : مسقط

٣١ - معاهدة بين شاه فارس وسلطان مسقط خاصة بالوضع في ميناء بندر عباس وجزائر الساحل الفارسي (١٧ نوفمبر عام ١٨٥٦)[2] .

---

(١) نوفل ، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ص٢١٦ ، انظر أيضاً .
Hurewitz, op. cit., Vol. II p. 4.

Hertzlet, op. cit., PP. 112 -115
(٢)

كانت سلطنة مسقط تقوم بإدارة بعض موانى الساحل الفارسى وجزره منذ ١٧٩٨. وقد انتهزت فارس فرصة الضعف الذى طرأ على السلطنة في أواخر عهد السيد سعيد بن سلطان لكى تحد من سلطة مسقط فى إدارة هذه الموانى والجزر عما كانت تنص عليه شروط معاهدة عام ١٧٩٨.

Lease by Persia to Masqat of Bander Abbas, Qishm and Hormuz 17th November 1856.

ARTICLE 1

The Ruler of Bander Abbas, who is in the part of the Imam, possessed of Magnificence the Sayyid Said over in Bander Abbas, and Shemil and Mina and the two Islands El-Qishm and Hurmuz together with the appended territories is appointed and commissioned, and shall deliver to the agents of the Exalted Government a documnent to the following effect namely :-

Bander Abbas, with all its dependencies as well as the appendages of that frontier, is (shall be) placed as a portion of the territories of Persia and the Ruler of the whole of that forntier is subject to the Exalted Government of Persia.

ARTICLE 2

The said Ruler when there shall proceed from him a dregatory act in the affair of the frontiers, when upon investigation, a dregatory act shall have proceeded from him, by the more notification from His Highness the Governor General of Fars to His Highness the Imam, the said Ruler shall be deposed and another appointed speedily.

ARTICLE 3

In the said sea- port town (Bender) there shall be no new building erected, such as castles or towers but if repair be needed, it shall be repaired and any repeated digging of the moat shall not be, the former castles with the towers being sufficent without erection of new castles or digging of a moat.

ثانيا : البحرين

٣٢- إعلان ولاء مقدم من شيخ البحرين إلى الحكومة الفارسية ١٨٦٠ .

في هذا الإعلان يعلن الشيخ محمد بن خليفة أن البحرين تابعة لفارس وأنـه يقـوم بالحكم بتفويض من الشاه . والواقع أن هذا الولاء الذى قدمه الشيخ لم يكـن خالصا وإنما قصد به أن يتخلص من الضغط البريطاني على إمارته[١] .

He submits to the blessed ground under the feet of His most Exalted powerfully puissant, mighty as fate , and most Sacred Majesty the King of Kings glorious as jam, the asylum of the faith, the shadow of God upon earth to whom may our souls be a sacrifice and whose rule and dominion may God eternize. Since this servant of the Exalted State in the path of obedience and duty in the stage of loyatly has been firm in belief and sound in principle and has represented His wishes to the earth under the feet of the Exalted Sovereign and they have caused the same to be now submitted to the blessed earth under the royal feet, and the favours of His most Exalted and most Sacred Majesty , the shadow of God upon earth have enveloped the condition of this servant and have honoured me by the issuing of a mandate resplendent as the sun and obeyed by the universe and further have likewise deigned to glorify me by the donation of a jewelled sword, have also sent to my brother Ali son of Khlifa, together with the issuing of a mandate sword mounted in gold in the charge of the exalted in rank Mirza Mahdi a clerk for Foreign Affairs. The commands that on the part of sovereign of the victorious State, in accordance with the exalted royal decree, we intrusted to the said exalted personage have been committed to me and the matters also that this servant fully manifested to the Said Exalted personage to be him submitted to the earth under the blessed feet are :

---

(١) أخذنا نص الإعلان نقلا عن :

Adamyiat, op. cit., P. 255 ff

It is more self evident than the sun that island of Bahryn from the days of the preceding Sovereigns until this moment, have been of the Land of the dominions of the Exalted state, and also that the Shayks and inhabitants of that place were always under the protection of the Exalted State , Prosperously occupied in serving the Exalted State, for some time past, when a failure of duty was manifested on the part of us , servants, it arose from a want of the attention of the Exalted Sovereign to these parts but since the favour of the Exalted Sovereign has been manifested towards us, and since they have deigned to commission the Exalted Mirza Mehdi to make our repesentations and to enquire about our circumstances I and my brother, the Shaykh Ali son of Khalifa and the whole of the house of Khalifa and the inhabitants of Bahreyn, are of the servants, subjects of the Exalted State and are ready, to perform service to manifest Loyatly towards the Exalted State and also in respect of the fiscal Levies of future years for Bahreyn, and the services, I have fixed a sum and the settlement thereof, and have delivered the bond (Sanad) thereof to the Exalted Mirza Mehdi from the commencement of the present (Tarter) year of the Monkey, which is the 20th Shaban, and whence foreword every year will transmit the sum to the public treasurey the standard of the lion and sun too the ensign of the Exalted State.

٣٣- مذكرة من اللورد كلارندون إلى محسن خان السفير الفارسي في لندن .

والملاحظ أن الحكومة الفارسية علقت أهمية كبيرة على تلك المذكرة واعتبرتها تسليماً من ناحية بريطانيا بشرعية ادعاءاتها على البحرين ، ولكننا نرى أن المذكرة غامضة غموضاً كبيراً فقد صيغت على شكل تحفظات وبشكل يعطي لبريطانيا استمرار سيطرتها على البحرين .

• • •

وزارة الخارجية أبريل عام ١٨٦٩ .

سيدى .. بالإشارة إلى مذكرتي السابقة المؤرخة في ١٦ الجارى والتي أخبرتكم فيها بوصول مذكرتكم بتاريخ ١٢ الجارى وبرفقتها رسالتين من شيخ البحرين[1] فإني

(١) إعلانا ولاء كان قد قدمهما شيخ البحرين إلى الحكومة الفارسية وحاكم عام مقاطعة فارس .

لأتشرف الآن بأن أذكر لكم أننا قد أخذنا فى اعتبارنا أنا ووزير صاحبة الجلالة لشئون الهند المسألة جميعها فيما يختص بوضع شيخ البحرين ، وإننى لأنتهز هذه الفرصة لكى أبلغكم رأى صاحبة الجلالة فيما يختص بذلك الموضوع .إن الحكومة البريطانية تعترف بأن حكومة الشاه قد احتجت على إنكار المطالب الفارسية حول ملكية البحرين وقد أهملت السلطات البريطانية هذه الاحتجاجات فى الماضى ، ولكن الحكومة البريطانية تأخذ فى اعتبارها الآن هذه الاحتجاجات . ولكن مما لا يقبل الشك أن حكومة الشاه تعلم بأن شيوخ البحرين كانوا فى أوقات مختلفة يرتبطون مع الحكومة البريطانية ، وإنى لأرجو أن أوضح لكم بأن الحكومة البريطانية ترتبط مع شيوخ البحرين فقط لأغراض قمع القرصنة ومنع تجارة الرقيق وضمان أمن الخليج ، ولو استطاعت الحكومة الفارسية أن تكون دائماً على استعداد فى الإبقاء على قوة كافية فى الخليج لهذه الأغراض فإن الحكومة البريطانية ستعفى ولاشك من القيام بواجب شاق كثير النفقات، ولكن إذا لم يكن الشاه مستعداً لكى يتعهد بذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة لايمكن أن تفترض بأن جلالته راغب فى إبقاء الخلل وارتكاب الجرائم فى تلك المياه وذلك بإسقاط العقوبة عنها . وإننى لفى حاجة كبيرة كيما أؤكد لكم شعور الصداقة القائمة بين حكومة صاحبة الجلالة وفارس وعن رغبتنا الدائمة بأن نتفق بقدر الإمكان مع رغبات الشاه ، أما فيما يختص بتلك المشكلة فإننى لأتشرف بأن أذكر لكم بأنه لما كان من عادتنا أن نقوم بذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة الملكية سوف تخطر الحكومة الفارسية مقدماً عن أى إجراءات تتخذها حتى ضد شيخ البحرين إذا ما استوجب تصرفه ضرورة لذلك . ولكن الحكومة البريطانية لايمكن أن توافق بأن تمنع ضباطها التى تكفل إليهم حراسة الخليج من ممارسة حق القيام بإجراءات عاجلة ضد البحرين فى المناسبات الطارئة دون إعلان بلاط طهران الذى قد يؤدى إلى تأخير يهدد السلام العام فى الخليج ، ومع ذلك فعند حدوث تلك الضرورة سوف نقوم باتصالات كاملة فيما يختص بذلك الموضوع مع الحكومة الفارسية[1] .

توقيع

لورد كلارندون

وزير الخارجية البريطانية

---

(١) ترجمت هذه الوثيقة نقلا عن : Adamyiat , op. cit ., pp . 258-260 .

(جـ) الدولة العثمانية وإمارات الخليج العربي

٣٤- إعلان من مدحت باشا موجه إلى أهالي نجد - ٢٠ أبريل عام ١٨٧١ .

يحذر هذا الإعلان سكان نجد والإحساء من تقديم المساعدة لسعود بن فيصل وفى نفس الوقت يعطى الفرصة للأمير سعود فى أن يسلم نفسه للسلطات العثمانية فى البصرة . ويقرر هذا الإعلان أن نجد قد أصبحت للأمير عبد الله بن الفيصل الذى عين قائمقاماً عليها من قبل الدولة العثمانية .

أيها الناس والعشاير الساكنون في الحسا والقطيف وجهات نجد كافة تحيطون علماً هو أنه كما هو معلوم لدى جميعكم أن قطعة النجد وملحقاتها وكافة المحال الداخلة فيها هى من الممالك المقدسة الراجعة للدولة العلية مثل ساير الممالك المقدسة كالعراق واليمن ومصر وتونس وطرابلس ، وأن حماية هذه الممالك والأراضى وصيانة الناس الساكنين فيها داخلة تحت حماية دولة حامي ذوى الإسلام حضرت سلطان البرين والبحرين وخادم الحرمين الشريفين ظل الله على عباده وخليفته على خليفته أفندينا السلطان عبد العزيز خان نصره الرحمن وكما سمعتم من آبائكم وأجدادكم أن العنايات الجليلة التى بذلتها حضرات السلاطين العثمانيين السالفة نور الله مراقدهم فى إعمار هذه الممالك وصيانة أهاليها من المسلمين وإبذالهم الهمم الجليلة فى ذلك . وحيث إن هذه الصيانة والحماية هى من لوازم الحقوق الإسلامية المقدسة العائدة إلى حضرة خليفة الإسلام خلد الله ملكه إلى يوم القيام فلا حاجة إلى بيانها وتفصيلها - ومن المعلوم أن نية الدولة العلية العثمانية هى محصورة فى محافظة قوة الإسلام وشوكتها إلا أنه منذ عصر من الزمان بمناسبة ظهور بعض المشاغل وحددت القوافل فى غير إسراف صار ذلك سبباً مانعاً لعدم النظر فى هذه الحوالة على الوجه اللائق إذ فى تلك إلا وقائل كانت الاغتشاشات تظهر بالاثناء وفيما بعد وقعت فى قطعتى اليمن ونجد مابين العشاير والعربان الكائنين فى البرارى والقفار ومازال ذلك الحال وأستعيذ بالله تعالى ، بينما كان اللازم أن المصلحة تطابق حكم الآية الكريمة ﴿**إنما المؤمنون أخوة**﴾ بحيث أن تكون الملة الإسلامية متحدة ومتفقة كما قال عليه الصلاة والسلام «المؤمنون كالبنيان يشد بعضهم بعضاً» وإذا بحرداً لأجل الفائدة الدنيوية والمنفعة الشخصية بدأت الناس تضرب وتكسر بعضها بعضاً أن الذى كان قوة واقتدار فإنه لازال يسعى فى إتلاف الضعيف واضمحلاله والحاصل ظهرت فى تلك الأوقات حالات غريبة وحركات وحشية من قبيل بلع القوى للضعيف ، وظهرت كذلك الأفعال المكدرة التى تهدم جدار الملة الإسلامية ، هذا وإن كانت هذه الأحوال قد بقيت تحت نظر الأغماض والمسامحة من الزمان إلا أن حامى حمى دين الإسلام المبين بالشوكة القوية

وهى الدولة العلية العثمانية فإنه بموجب أحكام الشريعة الأحمدية لاتقبل بوجه من الوجوه إتلاف بعض الناس بعضاً ولاتخريب البعض بيد البعض إذ قد ورد فى الحديث الشريف قوله عليه الصلاة والسلام : «السلطان ظل الله فى الأرض يأوى إليه كل مظلوم» ، وقال عليه السلام : «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» ، ومن الأمر الظاهر لدى أرباب العقل أن الدولة العلية عند حلول الوقت والزمان كان لابدلها من التشبث فى إصلاح مافسد لكن لما كانت نظامات الدولة العلية وقوانينها مستمدة إلى أحكام الشريعة المقدسة المحمدية وأصولها جارية على التأنى فى إجراء أحكامها وتنفيذ أوامرها بحيث أنها فى ابتداء الأمر تسوق الناس إلى طريق الفوز والنجاح مع إرائهم الطريق المستقيم الموصل للفلاح وإبداء النصائح وتعاملهم بالمعاملة اللينة الحسنة عينت مأمورين فى كل طرف ، فأما الذين سمعوا هذه النصائح وصغوا لها بأذن واعية وتلقوها بحسن القبول فأولئك الذين قد مهدوا طريقهم ومشوا فيه إلى أن وصلوا إلى ساحة السلام الذى هو المقصد الأعلى وصاروا من الذين لاخوف عليهم ولاهم يحزنون .وأما الذين تباعدوا عن العمران والبلاد أو بقوا فى الحالة البدوية والجهالة الوحشية فإنهم ما فهموا قدر تلك النعمة ولاعلموا حسنها ولاشكرو المنعم عليها بل داموا ثابتين على طريقهم الضال غير المستقيم وما تأخروا عن إضرار بنى جنسهم أصلاً صدق على كل فرد منهم مضمون آيته الكريمة وهى قوله تعالى : ﴿**إنك لفى ضلالك القديم**﴾ وفوق هذا فالبعض من أمثال هكذا أناس مع هذه الأخلاق الذميمة والأفعال الوخيمة فإنهم والعياذ با لله تعالى قد خالفوا الدولة وتجرؤوا على الحركات الموجبة للحسرة والندامة إذهم ما اتبعوا أمر الله فى كتابه العزيز وهو قوله جل من قائل : ﴿**يا أيها الناس أطيعوا الله والرسول وأولى الأمر منكم**﴾ بل عكسوا القضية وأظهروا فى العميان أخبث الطوية ومع أن رأفة الدولة العلية العثمانية وشفقتها الأبوية لاترضى بضرر شخص واحد فرضاً عن كثير إلا أنها اضطرت إلى تأديب هكذا مقوله من الناس بسوق القوة العسكرية والأسلحة النارية وجعل هكذا أناس قد علاهم الأدبار ويولون الأدبار ، ومثل ذلك ماجرى هذه الأيام على أشقياء العشائر القيام من عسير وماحاق بهم من الغضب والدمار والاضمحلال والفرار وكفى بذلك عبرة لكل أحد من أولى الأبصار ، فالآن من هذا القبيل وهذا المثيل سعود الفيصل فإنه قد أغرى بعض الجهال وأغفلهم وخرج باغيا على أخيه المنصوب قائمقاماً على بقعة نجد من جانب الدولة العلية وجاء إلى أطراف الحسا والقطيف وجاس خلال الديار وأخذ الأهالى الموجودين هناك فهو فى هذه الحال قد حصل على ذنبين كبيرين وجرمين خطيرين ، فأما الذنب الأول فهو التجاوز على حقوق حكومة أخيه عبد الله الفيصل المودعة بعهدته من

طرف ذى الشرف الجليل السلطان ، وأما الذنب الثانى فهو تشجيع الملة الإسلامية والتبعية العثمانية على محاربة بعضهم بعضاً بحيث إن ذلك التشجيع يكون سبباً فى تفريق القوة الإسلامية كيف لاوقد قال الله تعالى : **﴿وإذا تولى سعى فى الأرض يفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لايحب الفساد﴾** ولما كانت هاتان الحركتان القبيحتان مكروهتين ومقدوحتين لدى نظر حضرة إمام المؤمنين وخليفة الموحدين ولايمكن تجوزهما أصلاً لديه وأن محافظة وحقوق الحكومة المخولة لعهدة عبد الله الفيصل اللازمة ، وأن جميع البلاد والعباد هى وديعة الله تعالى تحت الظل السلطانى الظليل ، وأن ترصيص هذه الحالات وإبقائها لازم بتأسيس أساس مأمورية محكمة الأساس بهذه قد عينت الدولة فرق عسكرية كافية من بغداد تحت إدارة صاحب السعادة الفريق نافذ باشا ركن من أركان الأوردى السادس وهاهى قد خرجت إلى ساحل القطيف مع ذلك المقدار من السفاين النارية فالآن يلزم لكل منكم أن يعلم أن حكومة قطعة نجد بأطرافها وأكنانها لما كانت مخولة من طرف حضرة مولانا السلطان أدامه الرحمن إلى عهدة عبد الله الفيصل فإنها اليوم أيضاً قد أبقيت بعهدته وتقررت وأن المومى إليه الآن هو قائمقام نجد وراجع إلى ولاية بغداد ، وأما المقصد من تعيين العساكر السلطانية إنما هو محافظة حقوق الحكومة مع إبداء ثار الرأفة والمرحمة وإظهار العدالة والشفقة السانحة من طرف مولانا السلطان أدام الله تعالى على ممر الزمان حق كل أحد من التبعية كبيراً كان أو صغيراً غنياً أو فقيراً بل فى حق كافة الأهالى ، فنحن الآن والحمد لله تعالى على نعمه كلنا إسلام ومتمسكون بحبل الدين ومفتخرون بهذا الدين المتين الذى هو مخرجنا فى الدنيا والآخرة من الظلمات إلى النور والذى نجاحنا بالفوز مربوطاً بإقناع أحكامه ، قال تعالى : **﴿إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم﴾** ونحن مع تشرفنا بحلية هذا الدين الشريف فكذلك نفتخر باتباعنا لسلطان المسلمين وخليفة المؤمنين الذى قد حاز عنوان الخلاص والذى هو حامي لقوة الملة الإسلامية فالآن ظل سلطاننا أدامه الله تعالى ، فبعد أن يصير هذا معلوماً لديكم قد اقتضى التفهيم لكم أن سعود الفيصل هو متهم فإذا أظهر الندامة وأبدى التوبة من أفعاله وجاء إلى الفرقة العسكرية وطلب الدخالة لأجل تحصيل عفو الحضرة السلطانية ومرحمتها السنية يقتضى أن يرسل إلى بغداد ، لأن الله تعالى قد قال : **﴿ومن تاب وآمن وعمل صالحاً فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات﴾** وإذا ماطلب الدخالة بل أظهر المخالفة فإن المعاملة السديدة تجرى بحقه مع التأسف تطبيقاً للآية الكريمة **﴿إنما جزاء الذين يسعون فى الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا﴾** إلى آخر الآية الشريفة ، وكما قال عز من قائل : **﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا**

بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفىء إلى أمر الله﴾ قد صار مفهوماً من منطوق هذه الآية الكريمة أن مآل الباغين مثل سعود وطائفة المتفقين معه على هذا البغى إذا لم يرجعوا عن بغيهم من الأمور الواجبة شرعاً وإذا وجد أحد من الناس معه فإنما ذنوبهم فى رقابهم كما قال الله تعالى : ﴿من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها وماربك بظلام للعبيد﴾ وإذا كافة الناس الموجودين فى الحسا والقطيف ، والواقفين على ساق الخدمة للفرقة العسكرية والأهالى والعشاير والقبائل فإنهم مهما كانوا حتى مالم يقفوا بصدد العسكر ولابوجه الحكومة فإنهم تحت راية الرأى والأمان وكافة أرواحهم وأموالهم وأعراضهم محفوظة بموجب أحكام الشريعة المطهرة ومضمونة من كافة التحاوز والمداخلات فيها ، ونحن ندعو من المولى جل جلاله أن يصون الملة المحمدية الشريفة من أنواع الخطأ والمصائب وينيلها أحسن الرغايب آمين بجاه سيد العالمين عليه صلوات الملك المبين.

٢٩ محرم ١٢٨٨[١].

٣٥- رسالة من عبد الله بن فيصل إلى الخديو إسماعيل والى مصر متضمنة استيلاء الدولة العثمانية على الإحساء ، وفى هذه الرسالة يتهم عبد الله بن فيصل أخيه سعود بعلاقته بالإنجليز ويطلب وساطة الخديو لدى الدولة العثمانية أن تعيده إلى حكم نجد وألا يقوم مدحت باشا والى بغداد بإبعاده عن المنطقة وإصداره إعلانات إلى أهالى نجد والإحساء بالاعتراض على آل سعود .

* * *

الذى نعرضه للمقام العالى أنه قبل هذا بمدة قد وصل إلى طرفنا بنجد بلى قنصلوص الإنجليز بخليج بحر فارس ومعه هدية وقد فهمنا موجب قدومه أن مرامه أن نعطيه مركز فى ساحل البحر إما البحرين أو الدمام أو بعض القطع غيرها ، وقد تعذرناه ورجعنا هديته عليه حيث إن هذه الأماكن التى فى يدنا من الممالك المحروسة الراجعة إلى خليفة رسول الله السلطان نصره الرحمن وقد رجع منا مايوس مكدر لعدم إيجاب مطلوبه ، وكان أخينا سعود ولد سفيه وجاهل واستجلبه القنصلوص الوما جر إليه فأفسده وأغراه بتحريكات المفاسد وأمده بما يقتضى له من الذخيرة والمهمات وجمع

---

(١) "Esau to Pelly 19/7/1871 "Enclosure"from Assistant Resident at Bahrein to the Resident in the Persian Gulf (Ind. Off . Pol .& Secret Dept., .Letters from the Persian Gulf. vol.18).

له حربية من الأشقياء ولازلنا نردعه ونكسر شوكته والقنصلوص الموما إليه كلما دمرناه عمره بالذخيرة والنقود بواسطة أهل البحرين ، ولما رأينا الأمر بهذه الصورة انتصرنا با لله ثم بدولتنا العلية وعرضنا الحال إلى والى بغداد (مدحت باشا) ، وقد سار عسكر تحت رياسة الفريق نافذ باشا وضبطوا الإحساء والقطيف وخادمكم قد توجهت لخدمته الدولة وحضرة عند الفريق الموما إليه بالإحساء وملتقى بالخدمة وبعد هذا صدر من والى بغداد إعلانات جملة إلى كافة الرعايا بالاعتراض على آل فيصل وعدم استخدامهم وهذا خلاف ماكنا نأمله من مراحم الدولة وعدالتها وصرت مايوس وظهرت من الإحساء ولازالت معروضاتى مترادفة على الفريق الموما إليه وإلى والى بغداد مستجلباً مراحم وتعطفات دولتى وعدالتها التى هى ملجأ لكل مسلم ولاصدر منى بحق الحكومة ولابحق الرعية مايوجب الصدود والتغافل عن خادمكم ، فأما الشقى سعود فهو لايزال على فساده ومرتين يتلاقا مع العساكر الشاهانية التى طاعتها فريضة على كل مسلم والآن خادمكم جامع حربية من الرعايا والعشاير ويحول الله ندمره ونقطع عرق فساده حيث إن اليوم كافة أهل نجد والعسكر الذى بالإحساء والقطيف بغير طمأنينة من حركاته وفساده ، فأما نحن أهل هذا البيت غرس عين المرحوم المبرور محمد على باشا طيب الله ثراه وأنجاله المعظمون فالذى نلتمس من شفقة مراحمكم أن تنظرون خادمكم وتنقلون بعرض حالى على أعتاب دولتى العلية وتستجلبون وقوع أنظارها السنية بصدور فرمان يتضمن وقوع أنظارها على عبدها ومع الأنظار تحسن على عبدها بمعاش من واردات الإحساء والقطيف وتستجلبونا بذلك الدعوات الخيرية منا ومن كافة الفقراء والرعيةوتخلص رقاب هذه الأمة من جورها الشقى وسفاهته ولأجل الدخالة على مقامكم العالى والالتجاء إلى فضلكم المتوالى واستجلاب مراحمكم فى تسوية الأحوال بما يراه نظركم قد حررنا هذا العرض وشرحنا مايلزم ونحن حالاً قريبين من البصرة منتظرين من فضلكم الجواب وعلى كل حال الأمر لحضرة من له الأمر أفندم[1] .

ختم عبد الله الفيصل

عبدكم

عبد الله الفيصل آل سعود

* * *

---

(١) أخذت هذه الوثيقة نقلا عن وثائق القاهرة ، محفظة ١٩ بحر برا تركى وثيقة رقم ٢ (ذكرت بدون تاريخ) .

٣٦- مشروع الاتفاق الإنجليزى العثمانى الخاص بمنطقة الخليج (٢٩ يوليو[1] عام ١٩١٣) .

يعد هذا الاتفاق بمثابة تنازل من جانب الدولة العثمانية عن سيادتها على إمارات الخليج باستثناء الكويت التى احتفظت فيها بالسيادة الإسمية مع اعتراف الدولة العثمانية بجميع المعاهدات التى عقدتها الإمارة مع الحكومة البريطانيه ، كما اعترفت الدولة العثمانية أيضاً بحق بريطانيا فى حراسة الخليج ومراقبة المدنة البحرية واتخاذ ماتراه من إجراءات صحية واستمرار فرض سيطرتها .

أ- الكويت :

المادة الأولى : مقاطعة الكويت كما هى محددة فى المادتين ٧،٥ من هذه الاتفاقية تشكل قضاء مستقلاً فى الإمبراطورية العثمانية .

المادة الثانية : لشيخ الكويت أن يرفع كما كان يفعل فى الماضى العلم العثمانى بالإضافة إلى كلمة "الكويت" تكتب على أحد أركان العلم إذا أراد وله أن يمارس إدارة مستقلة فى المنطقة الإقليمية المحددة بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية وتمتنع حكومة الأمبراطورية العثمانية عن أى تدخل فى شئون الكويت بما فى ذلك مسألة الوراثة ومن أى عمل إدارى آخر وكذلك أى احتلال أو عمل عسكرى فى المقاطعات التى تنتمى إلى الكويت وفى حالة خلو مقعد الامارة تعين الحكومة الإمبراطورية بمقتضى فرمان شاهانى قائمقاماً ليخلف الشيخ الراحل وللباب العالى الحق فى أن يفوض لدى شيخ الكويت مبعوثاً بقصد حماية مصالح ورعايا مختلف مقاطعات الإمبراطورية .

المادة الثالثة : تعترف الحكومة العثمانية بحيوية الاتفاقيات التى عقدها سابقاً شيخ الكويت مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والمؤرخة فى ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ وفى ٢٤ مايو ١٩٠٠ و٢٨ فبراير عام ١٩٠٤ بنصوصها الملحقة (ملحق١-٢-٣) بهذه الاتفاقية وكذلك تعترف بسريان امتيازات الأرض التى تنازل عنها الشيخ المذكور لحكومة صاحب الجلالة البريطانية وللرعايا البريطانيين وحيوية المطالب المنطوية فى المذكرة المرسلة بتاريخ ٢٤ أكتوبر عام ١٩١١ من السكرتير الأول لصاحب الجلالة

---

(١) وضعنا هذه الترجمة نقلاً عن النص الإنجليزى انظر :

Huerwitz, op. cit., vol.I p.269

See also Gooch & Temperley, op. cit ., vol . X,part II P. 190 ff.

للشئون الخارجية إلى سفير صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان فى لندن (كالنص الملحق- ملحق٤) .

المادة الرابعة : لغرض تأكيد التفاهم بين الحكومتين الذى عقد من قبل والخاص بتبادل التأكيدات المؤرخة فى ٦سبتمبر عام ١٩٠١ بين سفارة صاحب الجلالة البريطانية فى الآستانة ووزارة الخارجية العثمانية فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعلن بأنه طالما لايحدث أى تغيير من جانب حكومة الإمبراطورية العثمانية فى الوضع القائم فى الكويت كما هو محدد بهذه الاتفاقية فإنها لن تغير من طبيعة علاقاتها مع حكومة الكويت ولن تعمل على إنشاء محمية وإن الحكومة الإمبراطورية العثمانية لتأخذ مذكرة بهذا الإعلان .

المادة الخامسة : استقلال شيخ الكويت يمكن ممارسته فى المقاطعات المحددة والتى تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير فى الحد الشمالى والقرين فى الحد الجنوبى وهذا الخط مشار إليه باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق رقم ٥) وتدخل فيه جزر وربا وبوبيان ومشحان وفيلكا وعوهة والخور والقرنة والمقتة وأم المراديم بالإضافة إلى الجزائر المجاورة والمياة التى تحتويها هذه المنطقة.

المادة السادسة : القبائل التى تقع داخل الحدود المتفق عليها فى المادة التالية يعترف بها على أنها داخلة ضمن تبعية شيخ الكويت الذى يقوم بتحصيل العشور كما كان يفعل ذلك فى الماضى وله أن يمارس الحقوق الإدارية التى يتمتع بها بصفته قائمقاماً عثمانياً ولايجوز للحكومة العثمانية أن تمارس فى هذه المناطق أى عمل إدارى مستقلاً عن شيخ الكويت وأن تمتنع عن إيجاد حاميات أو القيام بأى عمل عسكرى مهما كان نوعه دون التفاهم قبلاً مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة السابعة : حدود المقاطعة المشار إليها فى المادة السابقة تحدد كالآتى :

خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير فى الشمال الغربى ويعبر تماماً جنوب أم القصر وصفوان وجبل سنام ويمثل الطريقة تترك لولاية البصرة هذه المحلات وآبارها وعند الوصول إلى الباطنة تتبعها حتى الجنوب الغربى تاركة آبار آل صفة وآل حيرة وآل هبة والواربا وأنطة حتى تصل إلى البحر بالقرب من جبل منيفة وهذا الخط مشار إليه باللون الأخضر فى الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق رقم ٥)

المادة الثامنة : أنه فى حالة اتفاق حكومة الإمبراطورية العثمانية مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية على امتداد خط حديد بغداد -البصرة إلى البحر واعتبار الكويت نهاية لذلك الخط أو أى نهاية له تدخل فى المقاطعة المستقلة تتفق الحكومتان

على اتخاذ الإجراءات فيما يختص بحماية الخط والمحطات وكذلك تأسيس مكاتب للجمارك والمستودعات التجارية وأى مؤسسات أخرى ترتبط بوجود ذلك الخط .

المادة التاسعة : سيتمتع شيخ الكويت بحرية تامة فى ممارسة حقوقه فى الممتلكات الخاصة التى يمتلكها فى مقاطعة ولاية البصرة[1] . على أن تكون ممارسته لهذه الحقوق الخاصة بممتلكاته طبقاً للقانون العثمانى وهذه الممتلكات (غير المنقولة) تخضع للضرائب والقواعد الخاصة بحفظها وتحويلها وقضائها المقررة بالقوانين العثمانية.

المادة العاشرة : مجرمو المقاطعات المجاورة لايمكن قبولهم فى مقاطعة الكويت بل ينبغى طردهم عند وجودهم وبالمثل فإن مجرمى الكويت لايمكن قبولهم فى المقاطعات المجاورة ويعمل على طردهم عند وجودهم . ومن المفهوم أن هذا الشرط لايمكن أن تستخدمه السلطات العثمانية كذريعة للتدخل فى شئون الكويت وكذلك لايخدم حجة شيخ الكويت للتدخل فى شئون المقاطعات المجاورة .

٢- قطر :

المادة الحادية عشر : ينتهى الحد الشمالى لسنجق نجد العثمانى المشار إليه بخط الحدود المقرر فى المادة السابعة من هذه الاتفاقية جنوب الخليج فى مواجهة جزيرة الزخنوية التى تنتمى إلى هذا الصنجق والخط الذى يبدأ عند الحد النهائى لذلك الخليج يسير مباشرة فى الاتجاه الجنوبى إلى الربع الخالى ويفصل نجد عن شبه جزيرة قطر وحدود نجد مشار إليها بخط أزرق على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق رقم٥). وقد تخلت الحكومة العثمانية عن جميع مطالبها على شبه جزيرة قطر وتم التفاهم بين الحكومتين بأن شبه الجزيرة ستحكم كما كانت فى الماضى بالشيخ قاسم بن ثانى وخلفائه وتعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأنها لن تسمح بأى تدخل من جانب شيخ البحرين فى الشئون الداخلية لقطر وتوقف محاولته بضم هذه المقاطعة إليه أو تهديد استقلالها .

المادة الثانية عشر : يسمح لسكان البحرين بزيارة جزيرة الزخنوية لأغراض الصيد وأن يقيموا هناك بحرية تامة فى أثناء الشتاء كما يفعلون ذلك فى الماضى دون خضوعهم لضرائب جديدة .

---

(١) يقصد بذلك بساتين النخيل التى كان يمتلكها الشيخ مبارك وبعض أفراد أسرة آل صباح .

٣- البحرين :

المادة الثالثة عشر : تتنازل حكومة الإمبراطورية العثمانية عن جميع مطالبها على جزيرة البحرين بما فى ذلك جزيرتى لوبينات العليا ولوبينات السفلى وتعترف باستقلال هذه المقاطعة ، وتعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأنه ليست لديها أية رغبة فى ضم جزائر البحرين إلى ممتلكاتها .

المادة الرابعة عشر : تتعهد كل من حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة الامبراطورية العثمانية بالتأكيد بأن شيخ البحرين لن يفرض على الرعايا العثمانيين ضرائب صيد فى مصائد اللؤلؤ التابعة له تزيد على القيمة المحددة للأفراد الأكثر رعاية من الجانبين .

المادة الخامسة عشر : يعتبر رعايا شيخ البحرين أجانب فى الممتلكات العثمانية ويقوم على حماية مصالحهم قناصل صاحب الجلالة البريطانية ، وهذه الحماية تمارس طبقاً لقواعد القانون الدولى الأوروبى ولايتمتع رعايا البحرين بالمزايا الممنوحة لبعض القوى الأخرى .

٤- الخليج الفارسى

المادة السادسة عشر : تقوم حكومة صاحب الجلالة البريطانية بحماية مصالحها الخاصة وكذلك لغرض سامى إنسانى فى كل وقت باتخاذ إجراءات البوليس البحرى فى المياه الحرة فى الخليج الفارسى وفى الحدود المنتمية إلى الشيوخ المستقلين من جنوب قطر إلى المحيط الهندى ، وتقدر حكومة الإمبراطورية العثمانية تماما أهمية الجهود التى تبذلها بريطانيا وتعلن بأنها لن تعترض على ممارسة الحكومة البريطانية لهذه الإجراءات فى الخليج الفارسى كما كانت تفعل ذلك فى الماضى وهى :

١-الحراسة وإنارة المنائر والإرشاد .

٢-بوليس بحرى .

٣-إجراءات حجر صحى .

وبهذه المناسبة تحتفظ حكومة الإمبراطورية العثمانية بجميع الحقوق المتعلقة بها كقوة على السواحل وعلى المياه الإقليمية العثمانية .

٥- لجنة تقرير الحدود

المادة السابعة عشر : اتفقت الحكومتان على إرسال لجنة فى أقرب فرصة ممكنة لتعليم الحدود المقررة فى المواد ٥،٧،١٠ من هذا الاتفاقية ، وتضع هذه اللجنة خطة تفصيلية وتقرير إيضاحى ، ويقوم بالتوقيع على التقرير أعضاء اللجنة الموقرة ويعتبر التقرير بعد التوقيع عليه جزءاً متكاملاً من هذه الاتفاقية .

المصادر

اولا - المصادر العربية :

(أ) وثائق لم يسبق نشرها

دار الوثائق التاريخية القومية بعابدين (كورنيش النيل حاليا) .

محافظ الحجاز عام ١٢٥٤هـ-١٢٥٥هـ - ١٢٥٦هـ .

(ب) وثائق منشورة :

وثائق حكومة بغداد :

ترجمة التقرير المقدم من درويش باشا الذي عين لتحديد الحدود الإيرانية العثمانية - بغداد عام ١٩٥٣

وثائق حكومة المملكة العربية السعودية :

التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية -عرض حكومة المملكة العربية السعودية جـ١ (الأساس) ، جـ٢، ٣ (الوثائق)- القاهرة عام ١٩٥٥ .

اشتمل المجلد الأول على عرض للأسس التاريخية للمناطق المتنازع عليها ، بينما اشتمل المجلدان الثاني والثالث على الوثائق التي توضح وجهة نظر المملكة العربية السعودية في مشكلة البوريمي - وهذه المجلدات قدمتها الحكومة السعودية إلى محكمة العدل الدولية في عام ١٩٥٥.

(ج) مراجع عربية :

- إبراهيم (عبد الفتاح)

على طريق الهند . الرسالة الأولى من رسائل الأهالي ، بغداد عام ١٩٣٥.

- ابن بشر (عثمان)

عنوان المجد في تاريخ نجد - في مجلدين ، القاهرة ١٣٤٩ هـ .

يعرض لتاريخ الدعوة الوهابية وانتشارها وعلاقة السعوديين بمختلف إمارات الخليج العربي .

- إقبال (عباس)

مطالعات درباب بحرين وسواحل خليج فارس القاهرة ١٩٥٦.

كتاب باللغة الفارسية لمؤلف إيراني يعـرض عرضاً عاماً لتاريخ الخليـج ، على أنه يركز بصفة خاصـة على إمـارة البحرين وتـأكيد تبعيتها لفـارس ويلاحظ فى أسلوب الكاتب مدى تحامله على أسرة آل خليفة التى تحكم البحرين .

- البصرى (عثمان بن سند)

سبائك العسجد فى أخبار أحمد نجل رزق الأسعد، بومباى١٣١٥هـ .

الكتـاب يحتوى على تراجم لكثير من أعيـان البصـرة ومشـايخ الزبـارة والبحرين والكويت ونجد وبعض البلاد العربية .

- البصرى (الفاضل)

الكتاب الأسود - لم يذكر مكان وتاريخ الطبع .

الكتاب مليء بالهجوم على عبد العزيز آل سعود واتهامه بعلاقته الإنجليز ضد الدولة العثمانية .

- البكرى (توفيق أحمد)

جامعة الدول العربية والقضايا التى عالجتها بين عامى ١٩٤٥و١٩٥٧.

إصدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة عام ١٩٥٧.

- أنطاكى (عبد المسيح)

* الرياض المزهرة بين الكويت والمحمرة القاهرة ١٣٢٥ هـ .

* الدرر الحسان فى إمارة عربستان القاهرة ١٩١٦ .

مؤلف هذين الكتابين من الأدباء (المرتزقين) ولذلك حفلت كتاباته بالكثير من عبارات المدح لكل من الشيخ مبارك بن الصبـاح والشيخ خزعل خان حاكم المحمرة ، ومع ذلك فقد عرض المؤلف صورة تكاد تكـون واضحـة عن العلاقة بين الحاكمين وعن بعض اللمحات السياسية والتاريخية الخاصة بهاتين الإمارتين.

- برو (توفيق)

العرب والترك (١٩٠٨-١٩١٤) ، القاهرة ١٩٦٠ .

- البوريني (قاسم)

الإمارات السبع على الساحل الأخضر ، بيروت ١٩٥٧ .

عرض لإمارات الخليج العربى من النواحى الاجتماعية والسياسية .

- بيريبى (جان جاك)

* الخليج العربى ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز ، بيروت ١٩٥٩

* جزيرة العرب بيروت ١٩٥٩

- بيشون (جان)

بواعث الحرب العالمية الأولى فى الشرق الأدنى وموجز لتاريخ حلول أوربا فى هذا الشرق (تعريب محمد عزة دروزة) ، بيروت ١٩٤٦ .
- تاريخ الحرب العظمى فى ستة مجلدات (نشر إدارة المقتطف والمقطم)
اهتممنا بالمجلد السادس - بصفة خاصة- الذى يعرض للنشاط الأوربى فى الخليج العربى فى السنوات السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى .
- جرى (وزير خارجية بريطانيا) ١٨٩٠/١٩١٦ .
مذكرات اللورد جرى وتبعة الحرب العالمية الكبرى
(تعريب على أحمد شكر)
- حتاتة (يوسف كامل)
مذكرات مدحت باشا القاهرة ١٩١٣
- الحسنى (عبد الرزاق)
تاريخ العراق السياسى فى ثلاثة مجلدات بيروت ١٩٤٨
- حسين (عبد العزيز)
محاضرات عن المجتمع العربى بالكويت القاهرة ١٩٦٠
- الحصرى (ساطع)
البلاد العربية والدولة العثمانية بيروت ١٩٦٠
- الحمد (يعقوب يوسف)
ماذا تريد من حكومة الكويت ؟
العدد الثانى من منشورات مجلة البعثة الكويتية القاهرة ١٩٥٢
- حمزة (فؤاد)
* قلب جزيرة العرب مكة ١٣٥٢هـ
* البلاد العربية السعودية مكة ١٣٥٥ هـ
- الحموى (ياقوت)
معجم البلدان ، المجلد الثانى القاهرة ١٩٠٦
-خدورى (مجيد)
البحرين وإيران بيروت ١٩٥٣
العدد الأول من منشورات صوت البحرين ، ويركز الكتاب على دحض وجهة النظر الإيرانية فى ادعائها السيادة على البحرين .
- الداود (محمود على)
الخليج العربى والعلاقات الدولية ١٨٩٠/١٩١٤ القاهرة ١٩٦١
الكتاب مبنى على دراسة وثائقية من دور المحفوظات البريطانية ، وقد اهتم

المؤلف بصفة خاصة بمسقط والكويت ، بينما أغفل إمارات الخليج الأخرى في الوقت الذى ركز فيه اهتماما زائدا بأوضاع فارس والمنافسة البريطانية الروسية فيها فى القرن التاسع عشر وحتى إبرام تسوية ١٩٠٧ .

- دحلان (الزينى)

خلاصة الكلام فى بيان أمراء البلد الحرام القاهرة ١٣٠٥هـ

- الدخيل (سليمان)

تحفة الألباء فى تاريخ الإحساء بغداد١٣٣١هـ

الكتاب ليس مهما بالدرجة التى تبدو من عنوانه ومع ذلك فقد عرض بعض اللمحات السريعة عن تاريخ الإحساء والقطيف وقطر والبحرين .

- دروزة (محمد عزت)

حول الحركة العربية الحديثة فى ستة مجلدات صيدا ١٩٥٠

- رشدى (محمد على وآخرون)

الجغرافية الإقليمية للبحرين والأقاليم الشرقية القاهرة ١٩٥١

- الرشيد (عبد العزيز)

تاريخ الكويت فى مجلدين بغداد ١٩٣٦

يعد هذا الكتاب أول كتاب صدر باللغة العربية خاصاً بالكويت وينقسم إلى قسمين : القسم الأول يعرض لحكام الكويت والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وينقسم هذا القسم إلى جزءين . أما القسم الثانى فيعرض للحركة الأدبية والعلمية ، ولكن لم يصدر أو على الأحرى لم يتوافر بين أيدينا هذا القسم من الكتاب .

- رضا (محمد رشيد)

الوهابيون والحجاز طائفة من مقالات نشرت فى مجلة المنار وجريدة الأهرام القاهرة ١٣٤٤هـ

- الرفاعي (أنور)

جزيرة العرب جغرافيا دمشق ١٩٤٩

- الريحاني (أمين)

* ملوك العرب . أو رحلة في البلاد العربية في مجلدين بيروت ١٩٢٩ .

و هو أول كتاب وضعه الريحاني في الرحلات ولكنه فى الواقع يكاد يكون تلخيصا لما جاء في كتبه الأخرى عن نجد الحديث و فيصل الأول وقلب العراق .

وقد اهتممنا بالمجلد الثاني الذى عرض فيه لسلطنة نجد والكويت والبحرين من النواحي الاجتماعية و السياسية .

* نجد الحديث و ملحقاته وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل ملك الحجاز و نجد و ملحقاتهما بيروت ١٩٥٤

- زامباور
  معجم الأنساب و الأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامي فى مجلدين
- الأخراج الدكتور زكي محمد حسن و آخرون .
- السالمي (الإمام نور الدين بن عبد الله بن حميد)
  تحفة الأعيان بسيرة آل عمان
  في مجلدين تصحيح طفيش الجزائري القاهرة ١٣٤٧هـ

يعد هذا الكتاب من أهم المصادر التي تعرضت لتاريخ عمان وهو يعرض الأحداث من وجهة نظر الإمامة الأباضية ولا غرو في ذلك ، فالسالمي كان من أشد أنصار بعث الإمامة و قد لعب دورا كبيرا في ثورة ١٩١٣ . والسالمي يتحامل على السلاطين ، و هو يخالف بذلك ابن رزيق الذى يدافع عنهم و تظهر ممالئته الواضحة لأسرة البوسعيد ، على أن السالمي لا يكاد يفهم التأثيرات الخارجية الدولية وإن كان يعرض لهذه التأثيرات عند وقوعها فى بلاده . وكتاب السالمي يقع فى مجلدين اختص الجزء الاول بتاريخ عمان قبل ظهور الإسلام وفى العصور الإسلامية بينما اختص الجزء الثاني بدولتى اليعاربة و البوسعيد وينتهي الكتاب عند أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادى . وكنا قد علمنا من الشيخ طفيش الجزائرى الذى قام بتحقيق هذا الكتاب أن أحد أبناء السالمي عكف على وضع ذيل لهذا الكتاب تناول فيه الأحداث التي جرت في عمان بعد ذلك وقد صدر الكتاب بالفعل بعنوان "تحفة الأعيان بحرية عمان" . وتناول فيه المؤلف العلاقات بين السلطنه والإمامة خلال اندلاع الثورة العمانية فى حقبة الخمسينيات من القرن الحالى .

- ستودارد (لوثروب)
  حاضر العالم الإسلامي - تعليق الأمير شكيب أرسلان في مجلدين - القاهرة ١٣٤٣هـ .
- سعيد (أمين)
* الدولة العربية المتحدة
  في ثلاثة مجلدات

اهتممنا بالجزء الأول الذي يعرض لتاريخ الاستعمار الإنجليزى في بلاد العرب .

* ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم في مجلدين القاهرة ١٩٣٣

- ستيفة (فردريك)

حقيقة الحرب العظمى (مترجم) القاهرة ١٩٢٦

- السويدى (أبو الفوز البغدادى)

سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب بغداد ١٢٨٠هـ

- الشرباصي (أحمد)

أيام الكويت القاهرة ١٩٥٣

يعرض الكتاب لتاريخ آل صباح و يتناول المظاهر المختلفة للحياة الاجتماعية والاقتصادية و الأدبية في الكويت.

- شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات العامة - شعبة البحث

عمان و الساحل الجنوبي للخليج الفارسي القاهرة ١٩٥١

اشترك في إعداد هذا الكتاب جماعة من الباحثين الأمريكين المستشرقين بمعاونة بعض المعمرين في عمان ، و قد ركز الكتاب بصفة خاصة على دراسة الإمامة ونظمها وعلاقتها بالسلطنة وتطور علاقة السعوديين بعمان ، و اهتم الكتاب بدراسة القبائل الموجودة في عمان ، كما عرض للبوريمي و أبو ظبي و إمارة قطر و عبد العزيز آل سعود . على أنه لابد من الرجوع إلى النسخة الإنجليزية من هذا الكتاب استكمالا للنسخة العربية التي صدرت خالية من القائمة البيلبوجرافية ومن الملاحق والوثائق الهامة التي ألحقت بالنسخة الإنجليزية .

- الشملان (سيف مرزوق)

من تاريخ الكويت القاهرة ١٩٥٩

يتناول الكتاب تاريخ وجغرافية الكويت و منشأ آل صباح ثم يفرد صفحات كثيرة لعدة مقالات نشرت في مجلة البعثة الكويتية التي كانت تصدر بالقاهرة ، وهذه المقالات تدور حول الكويت وعلاقتها ببريطانيا ثم عرض لنصوص بعض الاتفاقات والتعهدات التي ارتبط بها الشيخ مبارك مع الإنجليز ، و الكتاب فيه الكثير من الأخطاء التاريخية و يتميز باهتمامه بالنقد و أغلبه غير موضوعي .

- الصحاري (مسلم العوبثي)

كتاب الأنساب

نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤٦١ تاريخ كتبت سنة ١٢٣٠هـ

- عامر (السيد على محمد)

محمرة ووحدت عثمانية - باخود مشروطيته برخدمت مصر ١٣٢٩هـ
صدر الكتاب باللغة التركية والحقت بـه ترجمة عربية بعنوان المحمرة والوحدة العثمانية بقلم الشيخ محمد صالح و يتناول الكتاب إمارة المحمرة و علاقتها بولاية البصرة على عهد الشيخ خزعل خان .

- العزاوى (عباس)
تاريخ العراق بين احتلالين المجلد السابع بغداد ١٩٥٥
- عطار (عبد الغفور)
صقر الجزيرة في مجلدين مكة ١٣٦٤هـ
- العقاد (صلاح)
الاستعمار في الخليج الفارسي القاهرة ١٩٥٦
- العقاد و جمال زكريا قاسم
زنجبار القاهرة ١٩٦٠
- على (أحمد)
آل سعود مكة ١٩٥٧
- العمرى (آل المصيب)
تاريخ و مقدرات العراق السياسية
في ثلاثة مجلدات المجلد الاول الموصل ١٩٢٤
- العمرى (خيري أمين)
شخصيات عراقية بغداد ١٩٥٥
- الغزى (جمال)
ميثاق الوحدة لجزيرة العرب الفتاة (لم يذكر مكان وتاريخ الطبع)
- الفاروقي (أحمد عزت)
الطراز الأنفس فى شعر الأخرس استانبول ١٨٨٦
- الفرحان (راشد عبد الله)
مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية
القاهرة ١٩٦٠

- الفلكى (يوسف)
. قضية البحرين بين الماضى والحاضر القاهرة ١٩٥٣
- القلقشندى (أبو العباس)
صبح الأعشى الجزء الخامس القاهرة ١٩١٣
- القناعي (الشيخ يوسف بن عيسى)

صفحات من تاريخ الكويت القاهرة ١٩٤٦

وهو كتيب صغير الحجم عرض فيه المؤلف بإيجاز لحكام الكويت منذ بدء حكم آل الصباح حتى عهد الشيخ مبارك مع ذكر أهم الحوادث التى وقعت فى عهد كل منهم ، ثم ركز بصفة خاصة على تاريخ القضاء فى الكويت . والكتاب على الرغم من صغر حجمه إلا أنه يحوى خلاصة مفيدة لتاريخ الكويت وأوضاعها الاجتماعية حتى عهد الشيخ مبارك بن الصباح .

- كامل (محمود)

تاريخ العلاقات الدولية للعربية السعودية من أول القرن التاسع عشر .

مستخرج من مجلة الاقتصاد والتجارة -العدد الثانى - السنة السادسة ، يوليو - ديسمبر ١٩٥٨ .

- كحالة (عمر رضا)

جغرافية شبه جزيرة العرب دمشق١٩٤٤

- أ .لوشر

الكويت عام ١٨٦٨

ترجمة عبد الله ناصر الصائغ الكويت ١٩٥٩

المؤلف رحالة أمريكى زار الكويت وغيرها من إمارات الخليج فى عام ١٨٦٨ وقد سجل رحلاته هذه فى كتاب نشر فى فيلادلفيا فى عام ١٨٩٠ بعنوان مع الهلال و النجمة With The Cresent & Star

وقد اقتصر المترجم على ترجمة القسم الخاص بالكويت

- محمد (عبد الكريم)

الكويت القاهرة .

-المختار (صلاح الدين)

تاريخ المملكة العربية السعودية فى ماضيها وحاضرها جـ١ ، بيروت ١٩٥٧

- مطبوعات حكومة الكويت

(دائرة المطبوعات والنشر - وزارة الإرشاد والأنباء).

* سجل الكويت اليوم ١٩٥٦.
* التقرير السنوى لوزارة التربية والتعليم ١٩٦١/١٩٦٢
* الكويت فى بطون التاريخ ١٩٦٢.
* الكويت بين الأمس واليوم ١٩٦٢
* حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق ١٩٦١.

- مكتب إمامة عمان بالقاهرة .

* كفاح عمان . القاهرة ١٩٥٨

* مؤامرات بريطانيا فى عمان والخليج العربى . القاهرة ١٩٥٦

- مؤلف تركى (لم يذكر الاسم)

أرج الطيب فى مآثر السيد طالب بك النقيب

مترجم عن التركية - البصرة ١٣٣١هـ .

- ميكوش (دا كوبرت فون)

عبد العزيز مترجم عن الألمانية

ترجمة الدكتور أمين رويحة بيروت ١٩٥٣

- النبهانى (خليفة بن موسى)

التحفة النبهانية فى تاريخ الجزيرة العربية

القسم السادس من الجزء الأول - البحرين القاهرة ١٣٤٢هـ

يتناول الكتاب إمارة البحرين من النواحى الجغرافية ومظاهر النشاط الاقتصادى ثم يعرض لتاريخ آل خليفة وعلاقتهم بالإمارات المجاورة وبالحكومة البريطانية .

- نوفل (سيد)

الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى القاهرة ١٩٦٠

- العظمة (فيصل)

فى بلاد اللؤلؤ دمشق ١٩٤٩

- وليمز (سيتون)

بريطانيا والدول العربية - ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومراجعة الدكتور أحمد عزت عبد الكريم القاهرة ١٩٥٥

- وهبة (حافظ)

* جزيرة العرب فى القرن العشرين القاهرة ١٩٥٦

* خمسون عاماً فى جزيرة العرب القاهرة ١٩٦٠

- الأعظمى (على ظريف)

مختصر تاريخ البصرة بغداد ١٩٢٧

- الألوسى (السيد محمود شكرى)

تاريخ نجد تحقيق محمد بهجت الأثرى القاهرة ١٣٤٣هـ

يعرض الكتاب لتاريخ الدعوة الوهابية ومقاطعات نجد وعشائرها ويركز على سيطرة العثمانيين على الإحساء وأسلوب حكمهم فيها .

(د) الدوريات العربية :

(أ) معارف عامة :

-دائرة المعارف الإسلامية .

(ب) جرائد

١- جريدة المقطم- القاهرة (١٨٩٩/١٩٠٢/١٩٠٣/١٩١٣/١٩١٥)

٢- جريدة الإصلاح - بيروت (١٩١٣) .

٣- جريدة الأهرام - القاهرة (١٩٢٤/١٩٢٥)

٤- جريدة الجوائب - الآستانة (١٨٧١) .

٥- جريدة الزوراء -بغداد (١٢٨٨هـ) .

(د) مجلات :

١- مجلة الكويت - الكويت (١٢٤٨هـ) إصدار عبد العزيز الرشيد .

٢- مجلة المشرق ١٩٠٢ -بيروت- إصدار لويس شيخو اليسوعي .

٣- مجلة المقتبس- دمشق (١٩٠٨) - إصدار محمد كرد علي .

٤- مجلة المنار - القاهرة (١٣٣١هـ) إصدار محمد رشيد رضا .

٥- مجلة لغة العرب - بغداد (١٩١١/١٩١٢/١٩١٣/ ١٩١٤) إصدار انستاس ماري الكرملي .

ثانيا- المصادر الأجنبية :

(أ) وثائق لم يسبق نشرها

(أولاً) سجلات وزارة الخارجية البريطانية :

Great Britain Public Record Office

a) F. O .78 /5108

- Turkiskh Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I .II. III.

b) F. O. 78/5109

c) F. O. 78/5110

d) F .O . 78/5174

Memorandum Respecting Koweit

e) F. O. 195-805 A

- وثائق منقولة عن سجلات وزارة الخارجية البريطانية ، ومحفوظة بدار الوثائق القومية التاريخية بعابدين (كورنيش النيل حاليا) . محفظة رقم ١١، ١٢، ١٥، ٢٦ :

(ثانيا) سجلات وزارة الهند :

India Office Library

a) Political & Secret Department

-Letters from the Persian Gulf.

Vols 18-19-20-21- (1871/1872)

b) Political & Secret Library

- B. 125

Prevention of the Slave Trade in the Persian Gulf

B. 126

and Arab Littoral

-B .127

koweit (Confidential)

-B .129

Muscat (Confidential)

-B. 134

Memorandum (Grant of French Flags to Muscat Dhows)

-B 141

Persian Gulf - Turkish Claims on the Arabian Coast

-B .151

British Interests on the Coast of Arabia

(Koweit, Bahrein, Katr)

-B. 153

Memorandum Respecting Baghdad Railway (Confidential)

-B .166

Memorandum Rrspecting British Interests in the Persian Gulf.

- B. 181

British Relations with Turkey in the Persian Gulf

-B .182

Arms Traffic at Muscat .

c) Political & External Files .

Vol .37 of 1904	File 1855
Vol . 20 of 1905	File 1508
	Part I .II
Vol . 6 of 1908	File 345
	Part I
Vol . 52 of 1912	File 951
	Part I
d) Home Correspondence	Vol .97

(ب) وثائق منشورة :

-Aitchison , C .U .

A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India & Neighbouring Countries

12 Vols.

Calcutta 1892

Vol X- Containing Treaties etc . Relating to Persia and the Persian Gulf.

Vol XI- Containing Treaties etc . Relating to Turkish Arabia, Maskat , Aden and Adjacent Coast and Zanzibar .

-Andrew , W.P

The Euphrates Valley Railway

Letters addressed to Her Majesty's Secretaries of State for Foreign Affairs and for India London 1870

-Annuaire Diplomatique de L'Empire Ottoman 128(1872/1875) Constantinpole 1879

-Bombay Government

Selections from the Records of the Bombay Government.

Historical & Other Informations Connected with the Province of Oman ,Maskat, Bahrein and Other Places in the Persian Gulf

Vol XXIV Bombay 1856

أهم محتويات هذه الوثائق :

1. Historical Sketch of the Joasmee Tribe of Arabs (1747-1853).
2. Statistical and Miscellaneous Information Connected with the possessions, revenues, families of His Highness The Imaum of Muskat, of the Ruler of Bahrein and of the Chiefs of the Maritime Arab States in the Persian Gulf
3. Historical Sketch of the Utobee Tribe of Arabs (Bahrein) 1832-1855.
4. Historical Sketch of the Wahabee Tribe of Arabs.
5. Historical Sketch of the Beniyas Tribe of Arabs.
6. Historical Sketch of the Boo Felasa Tribe of Arabs.
7. Historical Sketch of theTribes of Ejman.
8. Historical Sketch conneted with the Tribe Arabs of Amulgavine
9. Extracts from a brief notes containing historical and other Informations connected with the province of Oman, Muskat, and the adjoining Countries, The Islands of Bahrein, Ormuz, Karrack and other ports in the Persian Gulf.
10. Extracts from a Report on the harbour of Grane (Koweit) and the Islands in the Perspian Gulf .

11.Extracts from brief notes relative to the rise and progress of the Arab Tribes on the Persian Gulf .

12.Observations of the Past Policy of the British Government towards the Arab Tribes of the Persian Gulf .

-British Admiralty

* The Persian Gulf Pilot.

Comprising : The Persian Gulf , Gulf of Oman and Makran Coast Originally Compiled by Captain C.G Constable and Lieutenant A.W. Stiffe.

Fourth Edition Published by order of the Lords Commissioners of the Admiralty .

London 1898

* AHandbook of Arabia .

Vol 1 General

-Christopher (Arthur) "Editor"

The Letters of Queen Victoria .

ASelection from Her Majesty's Correspondence between the years of 1837 and 1861.

Published by Authority of His Majesty the King in three volumes

London 1907

-Great Britain Foreign Office .

Handbooks prepared under the direction of Great Britain Foreign Office - Historical Section.

* The Persian Gulf No. 67

* Turkey in Asia No .58

London 1920

-Gooch &Temperley.

British Documents on the Origins of the War 1898-1914.

Vol I : The End of European Isolation.

Vol IV : The Anglo Russian Re- Approachment.

Vol X : Part II : The Last Years Of Peace.

London 1938

- Guillain , M.

Document Sur L'Histoire, la Geographie et le Commerce de l'Afrique Orientale, Publie par ordre du Gouvernment 3 Tomes

Paris 1856.

- Hertzlet ,A.

Treaties Concluded between Great Britain and Perisa and between Persia and Other Countries.

- Huerwitz, G.

Diplomacy on the Near and Middle East, 2 Vols, London .

يحتوى على نصوص بعض المعاهدات الهامة التي عقدت بين الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأدني .

- Hunt, Capt., G. H.

Outram & Havelok's

Persian Campaign

London 1858

- Ministre des Affaires Etrangeres.

1- Documents Diplomatiques Francaises 1871-1914

Commission de publication des Documents relatifs aux origines de la Guerre de 1914

ler serie 1871-1901 Tome VI,IX

2e serie 1901-1911 Tome VI,IX

Paris 1938

2- Documents Diplomatiques Francaises

Affaire de Maskat- Commerce des Armes 1912-1914

Paris 1914

- Outram, J.

Correspondence Respecting Relations With Persia

London 1857

يحتوي على الوثائق الخاصة بالحملة البريطانية على الساحل الفارسى .

-Parliamentary Debates

House of Lords and House of Commons .

-Temperley (Harlod & Penson)

Documents Old & New "Foundation of British Foreign Policy from Pitt 1792 to Salisbury 1902"
Selected & edited with historical introduction.
London 1938

(ج) مراجع بلغات أجنبية :

- Adamyiat (Feredoun)
Bahrein Islands "A Legal & Diplomatie Study of the British Iranian Controversy".
New york 1955.

يعرض المؤلف تحليلا للسياسة البريطانية فى الخليج العربى مع التركيز على البحرين بصفة خاصة ، ويكاد ينفرد عن غيره من المصادر الأخرى بتفصيل المحادثات الإنجليزية الفارسية بشأن البحرين وعلى الأخص فى الفترة من ١٨٤٢-١٨٦٩ ، كما يعرض لوجهة النظر الإيرانية على أساس من مبادئ القانون الدولى .

-Arab Information Center
The Question of Oman
An Analysis of British Omani- Dispute New York 1960
-Armstrong, H. C.
Lord of Arabia London 1958
-D'Avrille
Le Golf Persique, Route de l'Inde et de la Chine.
Paris 1901

يعرض للنشاط الأوربى فى الخيج العربى فى نهاية القرن التاسع عشر

-Badger, George Percy
History of the Imams and Seyyids of Oman By Salil Bin Razik from A.D. 661-1856
"Translated from the Original Arabic and edited with Appendices and an Introduction Containing the History down to1871"
London 1871

يعد هذا الكتاب من المصادر الأساسية فى تاريخ عمان إلى عام ١٨٥٦ ، والكتاب فى الأصل مخطوطة عربية بقلم حميد بن رزيق الذى عاصر عهد السيد سعيد ابن سلطان وعنوانها : (الفتح المبين فى سيرة السادة البوسعيديين) ، وقد أهديت تلك

المخطوطة من السيد ثويني إلى الدكتور بادجر أو بالأحرى أن يكون بادجر قد استولى عليها أثناء قيامه بمهمة التحقيق فى أسباب النزاع بين مسقط وزنجبار عام ١٨٦١ ، وقد حفظت هذه المخطوطة في المتحف البريطاني في لندن . على أن مايحمد لبادجر أنه قام بترجمة المخطوطة إلى اللغة الإنجليزية ونشرت في عام ١٨٧١ ، وقد أضاف بادجر في مقدمته وتحليله اللتين صدرا بهما الكتاب أهم الأحداث التى حدثت فى الفترة التى انتهى عندها المؤلف حتى عام ١٨٧١ .وقد حاول بادجر في المقدمة أن يبرز العلاقات الخارجية لسلطنة مسقط وممتلكاتها في شرق أفريقيا وهى النواحى التى أهملها ابن رزيق .

-Belgrave (James H.D.)

Welcome to Bahrein London 1954

-Berreby (J.J.)

Le Golfe Persique "Mer de Legende - Reservoir de Petrole"

Paris 1959

يتناول الكتاب عرضًا لإمارات الخليج العربى فى الماضى وحتى حقبة الخمسينيات من القرن الحالى .

- Blunt (Lady Annèe)

A Pligrimage to Nejd

The Cradle of Arab Race (A Visit to the Court of the Arab Amir and our Persian Campaign) .

2vols.London 1881

تتعرض المؤلفة إلى الرحلة التى قامت بها من دمشق إلى حائل مع تحليل لإمارة آل الرشيد من النواحى السياسية والإدارية والاقتصادية ، كما تعرضت فى الجزء الثانى للإدارة العثمانية فى نجد والإحساء .

- Beohm (Sir Edgar Collins)

The Persian Gulf and South Sea Isles London 1904

-Browne, Edward

The Persian Rvolution London 1910

- Brydges (Sir Harford Jones)

An Account of H 1807-1881 "To which is appended a brief History of the Wahauby"

2 vols, London 1834

- Brandenburg (Erich)
From Bismarch to the World War "A History of German Foreign Policy 1870 - 1914" London 1927
- Bullard (Sir Reader)
Britain and the Middle East from the earliest times to 1950 London 1951
- Charles, A.
Les Luttes d'influence dans le Golfe Persique Bruxelles 1907
- Cambridge History of the British Foreign Policy (1783 - 1919) 3 Vols Cambridge 1923
- Cheradame
le chemin de fer de Bagdad Paris 1903
- Chirol (Valentine)
The Middle Eastern Question or Some Political Problems of Indian defence London 1903
- Coke (Richard)
The Heart of the Middle East London 1925
-Colomb, R.N.
Slave Catching in the Indian Ocean London 1870
- Cowen's (Joseph)
Speeches on the Near Eastern Question London 1909
- Cowper
Through Turkish Arabia "Journey from the Mediteranean to Bombay by the Euphrates and Tigris Valleys and the persian Gulf. London 1894
- Coupland (R.)
East Africa and It's Invaders London 1945

يعد الكتاب من أهم الكتب التى تناولت تاريخ شرق أفريقيا ، ويعرض بصفة خاصة لسلطنة مسقط وزنجبار فى عهد السيد سعيد بن سلطان وللمنافسات الأوربية فى شرق أفريقيا .

- Cunning (Henry)

Franco - British Rivalry in the Post War Near East

The Decline of French Influence London 1938

- Curzon, George, N.

* Russia in Central Asia in 1859 and the Anglo Russian Question London 1889.

* Persia & The Persian Question

* Tales f Travel

يعرض الكتاب للرحلات التى قام بها كيرزون ، ويركز بصفة خاصة على الرحلة التى قام بها فى الخليج العربى سنة ١٩٠٣ .

- Dickson (H.R.P.)

* Kuwait & Her Neighbours London 1956

يحوى الكتاب تاريخا لا بأس به عن الكويت ونجد ، وقد ساهم المؤلف فى العمليات الحربية فى الساحل الشمالى للخليج إبان الحرب العالمية الأولى ، وعند انتهاء الحرب عين وكيلا سياسياً فى البحرين عام ١٩٢٠ ثم عين مساعداً للمقيم البريطانى فى الخليج العربى ، وفى عام ١٩٢٩ عين وكيلا سياسياً فى الكويت . ولا شك أن صلة ديكسون بالكويت والسعودية والعراق قد أعطته كثيراً من المعلومات الخاصة بهذه الأقطار وخاصة من حيث التنظيمات القبلية والاجتماعية .

* The Arab of the Desert

"A Glimpse into Badwin Life in Kuwait and Saudi Arabia" London 1951

يعتمد الكتاب على مذكرات المؤلف الشخصية المتضمنة تاريخ آل سعود والدعوة الوهابية وتفصيلات هامة عن ثورة الإخوان النحديين عام ١٩٢٩ / ١٩٣٠ وتاريخ مفصل عن آل صباح فى الكويت

- Dodwell, G.

The Founder of Modern Egypt . London

- Faris (Selim)

The Decline of British Prestiege in the East. See Chapter III

"The Rivalry between England & Russia in the East"

London 1887

-Farroughy (Abbas)

The Bahrein Islands (750-1951) .

"A Contribution to the Study of power Politics in the Persian Gulf (Historical, Economic and Georaphical Survey) "

New York 1951

- Fraser (David)

The Short Cut to India "The Record of a Journey along the route of Bagdad Railway"

London 1909

- Fraser (Lovat)

* India under Curzon and after London 1911

يعرض الكتاب لسياسة كيرزون فى الهند مع عرض للمنافسات الأوربية فى الخليج العربى فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

* Persia & Turkey

- Freeth (Zahra)

Kuwait was my Home London 1953

عرض عام لتاريخ الخليج العربى مع التركيز بصفة خاصة على إمارة الكويت .

- Goldsmid (Frederick Jhon)

Telegraph & Travel

A Narrative of the formation and development of telegraphic communication between England and India, under the orders of Her Majesty's Government with incidential notices of the countries traversed by the lines .

London 1874

- Graves (Philip)

The Life of Sir Percy Cox London 1951

يركز الكتاب على الدور الذى قام به برسى كوكس في الخليج العربى منذ أن عين وكيلا سياسيا فى مسقط إلى أن أصبح معتمدا بريطانيا فى الخليج العربى ثم مندوبا ساميا على العراق . ويعرض الكتاب بصفة خاصة للمنافسة الإنجليزية الفرنسية فى مسقط والعلاقة بين الإنجليز وعبد العزيز آل سعود.

- Jakson

European Powers and South East of Africa
See Chap. VIII Zanzibar, Muscat & The Powers

London 1942

- Marlowe (Jhon)
The Persian Gulf In The Twentieth Century

London 1962

- Meade (Earle Edward)
Turkey, The Great Powers and The Bagdad Railway "A Study in Imperialism" New York 1924

من أهم الكتب التى تناولت خط سكة حديد بغداد .

- Hamilton (Angus)
The Problems of the Middle East London 1969

- Hardinge (Lord)
* My Indian years 1910 - 1916
The Reminiscences of Lord Hardinge of Pankhurst

London 1945

يعرض المؤلف للسنوات التى قضاها نائباً للملك فى الهند والرحلة التى قام بهـا فى الخليج العربى عقب نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٥ .

* Old Dipolmacy London 1947

- Harrison (Paul)
The Arab at Home New York 1924

- Hay (Sir Ropert)
The Persian Gulf States Washington. 1959

عرض للأوضاع السياسية والإدارية لإمارات الخليج العربى وعلاقتها ببريطانيا .

- Haydar (Ali Midhat)
The Life of Midhat Pasha
"A Record of Services, Political Reforms, Banishment and Judicial Murder" Derived from Private Documents and Reminiscences,

London 1905

-Hogarth (David George)
* The Penetration of Arabia
"A Record of Western Knowledge Concerning The Arabian Peninsula"

London 1904

* History of Arabia London 1922

-Hoskins (Harford, L.)

British Routes to India London 1928

من أهم الكتب التى تناولت خطوط المواصلات العالمية إلى الهند والسياسة التى اتبعتها الحكومة البريطانية لحماية هذه الطرق .

- Huart (CL.)

Histoire des Arabes

2 Tomes Paris 1912

- Hutshinson (Edward)

The Salve Trade of East Africa London 1878

- Ireland (Philip)

Iraq London 1945 .

- Jastrow (Morris)

The War and the Bagdad Railway

Philadelphia, 1918

- Kajare (Firouz)

Le Sulanate d'Oman et La Question de Maskate "Etude de L'Histoire Diplomatique et de Droit Internationale" Paris 1914

تتناول هذه الدراسة الوضع السياسي لسلطنة مسقط والمشاكل التى كانت قائمة بين فرنسا وبريطانيا في تلك المنطقة .

- Langer (L. Wiliam)

The Diplomacy of Imperialism 1890 - 1902

London 1953

- Longrigg (Stephen)

* Four Centuries in Modern Iraq Oxford 1928

يتناول تاريخ العراق فى القرون الأربعة من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر.

* Oil in the Middle East London 1955

- Mahan (Captain A. I.)

The Problem of Asia and it's effect upon International Policies

Boston 1905

يتناول الكتاب مشكلة الدفاع عن الهند ووضع فارس والمشاكل التي كانت قائمة بين بريطانيا وروسيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

- Mechin (Jacques B.)

Arabian Destiny

Trans. from the French by Donnis Weaver London 1947

- Mosley (Leoard)

Curzon, The End of an Epoch London 1960

- Neibuhr N.

* Travels through Arabia and Other Countries in the East 2Vols London 1774 .

* Description de l'Arabie 2 Tomes paris LXXIX

يعد نيبور أول من فتح الجزيرة العربية للارتياد الأوربي، وقد ترك وصفاً رائعاً للمناطق التي طاف بها في الجزيرة العربية . وأهمية رحلة نيبور أنه زار مناطق الخليج العربي في أوائل القرن الثامن عشر في الوقت الذي شهدت فيه هذه الفترة استقرار بعض الأسر في الحكم .

- Nicolson (Harold)

* A Study in the Old Diplomacy New York, 1929

* Curzon : The Last Phase 1919- 1925

(A Study in the Post War Diplomacy) New York 1939

- O'Shea (Raymond)

The Sand Kings of Oman

" Being the Experiences of an R.A. O. Officer in little Known region Trucial Oman- Arabia" London 1947

يتناول الكتاب منطقة الساحل العماني وعلاقة بريطانيا بشيوخ هذه المنطقة، والمؤلف منصف بعض الشيء في أحكامه.

- Palgrave (W. Gifford)

* Narrative of a Year's Journey through Central & Eastern Arabia (1862- 1863)
2Vols London 1865

*A Personal Narrative of a year's Journey through Central & Eastern Arabia (1862 -1863)

طاف بلجراف في نجد وحائل والرياض ، ويعتبر وصفه لأواسط الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربي في غضون زيارته من أحسن ما كتب في هذا الموضوع .

Arabia (1862 -1863) london 1877

- Philby, J.B.

Arabia London 1950

يتناول الكتاب تاريخ الدعوة الوهابية ، على أنه يركز بصفة خاصة على دور عبد العزيز آل سعود في تأسيس المملكة العربية السعودية .

- Rihani (Ameen)

* Ibn Saoud of Arabia (His people & His land) London 1926

* Around the Coasts of Aradia London 1930

يتناول بعض الإمارت في الخليج العربي ، ويركز بصفة خاصة على إمارة الكويت

- Ruete (Rudolf Said)

Said Bin Sultan (Ruler of Oman and Zanzibar)
His Place in the History of Arabia & East Africa
London 1929

مؤلف الكتاب أحد أحفاد السيد سعيد بن سلطان من ابنته سالمه التي تزوجت أحد الضباط الألمان وعرفت باسم (إميلى) ووضعت باللغة الألمانية كتاباً شيقاً يتضمن مذكراتها في عمان وزنجبار تعرضت فية لنظم القصر والبلاط في عهد السيد سعيد بن سلطان بعنوان (مذكرات أميرة عربية) ، وقد ترجم هذا الكتاب إلى اللغة الفرنسية بعنوان :

Memoire d'une Princesse Arabe Paris 1905

وصدرت مؤخرا ترجمة عربية للكتاب نشرتها وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان .

أما كتاب رودلف حفيد السيد سعيد وابن الأميرة سالمة فيحتوى على ترجمة لحياة السيد سعيد ، وقد اهتم بصفة خاصة بإبراز شخصيته ومركزه فى المجال الدولى وعلاقاته الخارجية .

- Rivoyre (Dennis)

Obock, Mascate, Bouchire, Bassorah Paris 1883

يتعرض الكتاب للنفوذ الفرنسى فى بحار الهند وشرق أفريقيا بوجه خاص .

- Rolandshay (Earl of)

The Life of Lord Curzon 3 vols London

من أهم الكتب التي تناولت تاريخ حياة اللورد كيرزون وتبرير السياسة البريطانية في الهند والخليج العربي.

- Rose ,P.

The Origins of War London .

- Royal Institute of International Affairs

The Middle East (APolitical & Economic Survey) London 1958

- Saleh (Zaki)

Mesopotamia (Iraq)

A Study in British Foreign Affairs Baghdad, 1957

- Sanger (Richard)

The Arabian Peninsula New York 1924

- Stoye (Johannes)

The British Empire (Its Structure and its Problems) London 1936

- Sykes (Sir Percy)

A History of Persia 2 Vols, London 1951

يتناول المؤلف فى الجزء الثاني من هذا الكتاب محاولات بريطانيا فى التسلط على الخليج العربى منذ أيام البرتغاليين ،كما يعرض للحرب الإنجليزية الفارسية ومشكلة الحدود الفارسية العثمانية . ومؤلف الكتاب من ضباط البحرية الهندية قضى وقتاً طويلاً ممثلا للحكومة البريطانية في فارس .

- Thomas (Bertram)

* Alarms & Excursions in Arabia london 1931

* Arab Rule Under The Al Bu Said Dynasty 1741- 1957

- The Times History of the War part 29.

يتناول فى هذا الجزء النشاط الأوربى في الخليج العربى في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

- Tylor (Mason Whiting)

The European Powers and the Near East 1875- 1906

Minneapolis ,1925

- Warefield (William)

The Gates of Asia

(A Journey from the Persian Gulf to the Red Sea) London 1916

- Whigham (N. J.)
The Persian Problem London 1903

يعرض الكتاب لمركز روسيا في الخليج العربي وفارس مع عرض لسكة حديد بغداد ودراسة لأوضاع الخليج العربي في القرن التاسع عشر .

- Wilfred (Thesiger)
Arabian Sands London 1959
- Wilson (Sir Arnold)
The Persian Gulf London 1954

يتناول المؤلف تاريخ الخليج منذ العصور القديمة ويتتبع بشكل خاص ظهور الدول الأوروبية منذ أيام البرتغاليين. ويركز بصفة خاصة على القرصنة وتجارة الرقيق ودور بريطانيا في مكافحتهما كما يعرض لإمارات الخليج ووضع الخليج في السياسة العالمية . والكتاب مزوّد بقائمة ببليوجرافية لابأس بها .

- Wolf, John B.
The Diplomatic History of the Bagdad Railway
Columbia 1936

- Zwemer (Rev. S. M.)
Arabia (The Cradle of Islam)
Studies in the Geography, People and Politics of the Peninsula with an Account of Islam Mission London 1908

(د) مقالات نشرت في مجالات دورية :

- Bell (Montague)
Britain & The Persian Gulf .
Journal of the United Empire Vol VI April 1915
- Bordat (Jaston)
Le Golfe Persique et la Perse
Bulletin de la Societe Geographie Commerciale
Tome XXIV Paris, 1912
- Carruthers (Douglas)
Captain Shakespeare's Last Journey
Geog. Journal Vol. LIX No. 5 May- June, 1922
- Charteris (A.M.)

The Bahrein Islands
Australian Geographer Vol. II No. 4 195
- Colvill (W.H.)
Land Journey along the shores of the Persian Gulf from Bushire to Lingah
Proceedings of the Royal Geog. Society. Vol. XI No. I Feb. 1927
- Cox (Percy)
* Overland Journey from the Persian Gulf to Masket, Geog . Journal- October, 1902 Vol XX No. 4
* Some Excursions in Oman
Geog. Journal Vol. LXVI No. 3 Sept., 1925
- Danvers (F.C.)
The Persian Gulf : Route & Commerce
atie Quarteley Review Vol.V January-April
London 1888
- Germain, A.
Quelques Mots Sur I'Oman et la Sultanate de Maskate, Bulletin de la Société de Géographie, Cinquiéme Series
Tome XVI Paris 1868
- Hoskins (Harford)
Background of the British Position in Arabia
The Middle East Journal Vol. I No. 2 April 1947
- Holdick
Arabia & The Persian Gulf
Geographical Journal VoL. LV No. 24 April 1920
وهذه المقالة تعليق على كتاب الكولونيل مايلز المعنون:
The Countries & The Tribes of the Persian Gulf
2 Vols London 1914
- Jouanin, M. Andrée
Sur les Rives de Golfe Persique
(Notes de Voyage)Bulletin de la Société de Géographie
Economique et Commerciale Tome XXVI - 1904
No. I Janvier et Fevrier 1904

- Liebsney (Herbert J.)
*International Relations of Arabia-The Dependent Area. Middle East Journal, April 1947
*Administration & Legal Development in Arabia
(The persian Gulf Principalities) The Middle East Journal, Washington, Winter, 1956
- Lynch (H. F. B.)
The Persian Gulf
The Imperial Asiatic Review
Vol. XIII No. 26 April, 1902
- Mackie, J. B.
Hasa- An Arabian Oasis
Geog. Journal Vol. LXXII No. 3 March, 1924
- Miles (Colonel S. B.)
* Journal of an Excursion in South East Arabia, Geog. Journal
Vol. VII No. 5 May 1896
* A Cross the Green Mountains of Oman
(Geog. Journal Vol. XVIII No. 5 November 1901)
- Palgrave (W. Gifford)
Notes of a Journey from Gasa, through the Interior of Arabia to Katif on the Persian Gulf and and thence to Oman in 1862- 1865
Proc. Roy. Geog. Soc. Vol. VIII No. III April, 1864
- Pelly (Lewis)
* The Persian Gulf, an area of trade, proc. Roy. Geog. Soc. Vol. X No. VI, August 1865,
* A Visit to the Wahabee Capital of Central Arabia, Proc. Roy. Geog. Soc. Vol. X No. vi. August 1865
- Philby, J. B.
A Cross Arabia from the Persian Gulf to the Red Sea , Geog . Journal Vol. VI No. 6 December 1920
- Qubain (Fahim)
Social Classes & Tensions in Bahrein
The Middle East Journal, Summer 1955
- Ruete (R. Said)

The Al Bu Siad Dynasty in Arabia & East Africa
Lecture given to a Joint meeting of the Royal Asiatic & Central Asian Societies on July 1929
Journal of the Central Asian Society Vol. XVI- 1929
- Rawlinson, H.
Extracts from a Report on the Islands and antiquities of Bahrein by Captain Durand (Notes on Captain Durand's Report upon the Island of Bahrein)
Asiatic Review London 1880
- Rouire, M.
*La Question de Golfe Persique- L'Angleterre en Arabie (Revue des Deux Mondes LXIII Annee,Cinquiéme periode Tome XVI Paris 1903 .
*La Question du Golfe Persique- Le Reglement de Question de Mascate et de Kowait
(Revue des Deux Mondes) LXXIIIe - Cinquième Periode,Tome XVII Paris, 1903
- Sykes, P. Molenworth
A Fourth Journey in Persia 1897- 1901
Geog. Journal Vol. XIX Feb. 1902
- Villiers, Allen .
The Arab Dhow Trade
Middle East Journal, October 1948
- Wilson (Sir Arnold)
A Periplus of the Persian Gulf
Geog. Journal Vol. LXIX No. 3 March, 1927
- Zwemer, Rev. S. M.
Three Journeys in Oman
Geog. Journal Vol. XIX January 1902

هـ – معارف عامة

- Encyclopeadia of Islam
- Encyclopeadia Britannica

٩٦ / ٢٨٠٩	رقم الإيداع
977 - 10 - 0819 - 6	I. S. B. N الترقيم الدولي

هذا الكتاب ... وهذه المجموعة

يسر دار الفكر العربي أن تقدم لجمهرة المؤرخين والباحثين العرب المجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم عن الخليج العربي.

وتقع هذه المجموعة فى خمسة مجلدات تناولت مايقرب من خمسة قرون من تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١.

وهذه الدراسة الموسوعية هى حصيلة سنوات عديدة قضاها المؤلف فى رصد وتحليل الأحداث التى شهدتها المنطقة من مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويتناول هذا المجلد (الثانى) تطور النفوذ البريطانى فى إمارات الخليج العربية والمنافسات التى تعرضت لها بريطانيا من القوى الإقليمية والدولية، وذلك منذ بداية تدعيم النفوذ البريطانى فى عام ١٨٤٠ حتى نشوب الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤.

ويعالج المؤلف فى هذه الدراسة الأنشطة الاقتصادية التى قام بها عرب الخليج وبصفة خاصة الغوص على اللؤلؤ والتجارة والأسفار. ومن الناحية السياسية ركزت الدراسة على علاقة بريطانيا بإمارات الخليج العربية ونجاحها فى ربطها بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات غير المتكافئة. وإلى جانب ذلك عنيت الدراسة بالعلاقات بين بريطانيا والدولة السعودية وبالمنافسات الإقليمية التى تعرضت لها بريطانيا من قبل فارس التى كانت لاتكف عن ادعاءاتها على البحرين وعلى غيرها من إمارات الخليج العربية الأخرى وكذلك من الدولة العثمانية، وخاصة بعد سيطرتها على الإحساء فى عام ١٨٧١ ودعوتها إلى حركة الجامعة الإسلامية، كما واجهت بريطانيا تحديات لنفوذها من قبل بعض القوى الأوروبية المنافسة وخاصة فرنسا وروسيا القيصرية، التى كانت تتطلع للوصول إلى مياه الخليج الدافئة وألمانيا التى كانت تحاول أن تجعل الكويت نهاية لسكة حديد برلين - بغداد. غير أن بريطانيا استطاعت التخلص من تلك المنافسات بعقدها الاتفاق الودى مع فرنسا والوفاق الودى مع روسيا، ومكنت لها هزيمة ألمانيا والدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى من إحكام سيطرتها وفرض ما أسمته بـ «السلام البريطانى» حتى أصبح الخليج بمثابة بحيرة مغلقة على النفوذ البريطانى وحده.

designated, and no higher in port duty shall be claimed from British subjects than that which is paid by subjects or citizens of the most favoured nation .

This duty, once paid, shall cover, from all other charges on the part of His Highness the Sultan, goods coming from foreign countries by sea, whether these are intended for local consumpion or for transmission elsewhere in bulk or otherwise, and whether they remain in the state in which they are imported or have been manufactured.

There shall , however, be exempted from payment of all duty the following namely:-

1. All goods and merchandise which being destined for a foreign port , are transhipped from one vessel to another in any of the ports of His Highness the Sultan of Muskat , or which have seen for this purpose provisionally landed and deposited in any of the Sultan's custom-houses to await the arrival of a vessel in which to be re-shipped abroad. But goods and merchandise so landed shall be exempted only , provided that the consignee or his agent shall have , on the arrival of the ship , handedover the said goods to be kept under custom seal , and declared them as landed for transhipment, designating at the same time the foreign port of destination, and also provided that the said goods are actually shipped for the said foreign port as orignally declared, within a period not exceeding six months after their first landing and without having in the interval , changed owners.

2. All goods and merchandise which not being consigned to a port within the dominions of the Sultan, have been in advertoutly landed, provided that such goods are reshipped within a month of being so landed and transported abroad. Should however such goods or merchandize here spoken of, be opened or removed from the custody of the customs authorities, the full duty shall then be payable on the same.

3. Coals, naval provisions, stores and fittings, the property of Her Majesty's Government, landed in the dominions of His Highness for the use of the ships of Her Majesty's navy.

4. All goods and merchandise transhipped or landed for the repair of damage caused by stress of weather or other disasters at sea provided the cargeo so discharged shall be shipped and taken away on board of the same vessel or if the later, shall have been čondemend, or her departure delayed, in any other manner.

ARTICLE 7

No article whatever shall be prohibited from being imported into or exported from the territories of His Highness the Sultan of Muskat, and no export duties are to be levied on goods exported from those territories except with the consent of the government of Her Britannic Majesty, such consent being subject to the conditions that may be laid down in the notifications intimatting the same.

ARTICLE 8

It is agread and understood by the High Contracting Parties that, in the event of an arrangement being entered into hereafter between His Highness and the Powers having treaty relations with Muskat, and to which Great Britain shall be a consenting party, whereby vessels entering the port of Muskat shall be charged with shipping tonnage, or harbour dues, such dues to be administrated under the control of a special board for the improvement of the harbour and construction and maintenance of lighthouses and nothing in the aforesaid mentioned provisions shall be constructed so as to exempt British vessels from payment of such shipping, harbour or tonnage dues as may here after be agreed upon.

ARTICLE 9

It shall be at the option of the British subjects in each case to pay the percentage duties stipulated in Article 6, either in cash, or if the nature of the goods allows of it in kind, by giving up an equivalent amount of the goods produce, in the event of payment being made in cash the value of the merchandise goods, or produce on which duty is to be levied, shall be fixed according to the ready money market price ruling at the time when the duty is levied, in the case of the foreign imports, the

value shall be fixed according to the market price at Muskat and in that of native goods and produce by the place where the merchant shall choose to pay the duty.

In the event of any dispute arising between a British subject and the custom house authorities regarding the value of such goods this shall be determined by reference to two experts , each party nominating one and the value so ascertained shall be decisive. Should however , these experts not be able to agree, they shall choose an umpire, whose decision is to be considered final.

ARTICLE 10

His Highness the Sultan of Muskat engages by the present treaty to provide and give orders to his officials that the movement of goods in transit shall not be obstructed or delayed in a vexatious manner by unnecessary customs formalities and regulations, and that every facility will be given for their transport .

ARTICLE 11

British vessels entering a port in the dominions of His Highness the Sultan of Muskat in distress shall receive from the local authorities all necessary aid to enable them to re-victual and refit so as to proceed on their voyage.

Should a British vessel be wrecked off the coast of His Highness's dominions the authorities of His Highness shall render all assistance in their power to the distressed vessel in order to save the ship , her cargo, and those on board , they shall also give aid and protection to persons saved , and shall assist them in reaching the nearest British Consulate, they shall further take every possible care that the goods so recovered are safely stored, and kept for the purpose of being handed over to the owner, captain, agent of the ship or British Consul, subject always to right of salvage.

His Highness's Authorities shall further see that the British Consulate is at once informed of such disaster having occured.

Should a British vessel , wrecked on the coast of His Highness's dominions be plundered the authorities of His Highness shall as soon as they come take measures to pursue and punish the robbers , and recover the stolen property. like- wise should a vessel of His Highness the Sultan of Muskat, or of one of His subjects, enter a British port in distress, or be wrecked off the coast of Her Majesty's dominions, the like help and assistance shall be rendered by the British authorities.

ARTICLE 12

should sailors or others belonging to a British ship of war, or merchant vessel desert had take refuge on board of any of His Highness's ship the authorities of the Sultan of Muskat shall upon request of a consuler official or in his absence of the captain of the ship, take the necessary steps in order to have them arrested and delivered over to the consular official or to the captain .

In this , however, the Consular Officer and Captain shall render every assistance.

ARTICLE 13

Subjects of Her Britannic Majesty shall as regards their persons and property, enjoy within the dominions of His Highness the Sultan of Muskat the rights of ex-territorality.

The authorities of His Highness the Sultan have no right to interfere in disputes with subjects of Her Britannic Majesty amongst themselves or between them and members of other christains, such questions whether of a civil or criminal nature, shall be decided by the competent Consular authorities. The trial and also the punishment of all offences and crimes of which British subjects may secused within the dominions of His Highness the Sultan ; also the bearing and settlement of all civil questions, claims or disputes on which they are defendants, is expressely reserved to the British Consular authorities and courts and removed from the Jurisdiction of His Highness the Sultan. Should disputes arise between subjects of His Highness the Sultan or other non Christian

Power, not represented by Consuls at Muskat and a subject of Her Britannic Majesty in which the British subject is the plaintiff or complainant the matter shall be brought before and decided by the Highest authority of the Sultan or some Person especially delegated by him for this pourpose, the proceedings and final decision in such a case shall not , however be considered legal unless notice has been given an opportunity afforded for the British Consul or his substitute to attend at the hearing and final descision .

ARTICLE 14

Subjects of His Highness the Sultan , or any non-Christian Nation not represented by Consuls at Muskat who are in the regular service of British subjects within the dominions of His Highness the Sultan of Muskat, and shall enjoy the same protection as British subjects themselves, should they be charged with having committed a crime or serious offence punishable by law they shall on sufficient evidence being shown to Justify further proceedings belanded over by British employers, or by order of the British Consul to the authorities of His Highness the Sultan for the trial and punishment.

ARTICLE 15

Should a subject of Her Majesty residing in the dominions of His Highness the Sultan of Muskat by adjudicated bankrupt, the British Consul shall take possession of recover, and realise all property and assets of such bankrupt, to be dealt with and distributed according to the Provisions of English Bankruptcy Note.

ARTICLE 16

Should a subject of His Highness the Sultan of Muskat resist or evade payment of the just and rightful claims of a British subject, the authorities of His Highness the Sultan shall afford to the British creditor every aid and facility in recovering the amount due to him, in like manner the British Consul shall afford every aid and facility to subjects of His Highness the Sultan of Muskat in recovering debts justly due to them from a British subject.

ARTICL 17

Should a British subject die within the dominions of His Highness the Sultan of Muskat , or dying elsewhere leave property therein movable or immovable the British Consul shall be authorized to collect, realize and take possessing of the estate of the deceased, to be disposed of according to the provisions of English Law.

ARTICLE 18

The houses, dwellings, warehouses and other premises of British subjects or of persons actually in their regular service, within the dominions of His Highness the Sultan of Muskat, shall not be entered or searched under any pretext by the- officials of His Highness without the consent of the occupier unless with the cognizance and assistance of the British Consul or His Substitute.

ARTICLE 19

It is herby agreed between the two High Contracting Parties that in the event of an agreement being hereafter arrived at between His Highness the Sultan of Muskat and the various powers with which His Highness shall be in treaty relations, inculding Great Britain, which must be a consenting party, whereby the residents of a district or town shall without distinction of nationality be made subject to the payment of local taxes, for municipal and sanitary purposes, the same to be affixed and administred by under the control of a special board, nothing contained in this treaty shall be understood so as to exempt British residents from the payment of such taxes.

ARTICLE 20

Subjects of the two High Contracting Parties shall writhin the dominions of each other enjoy freedom of consience and religious toleration, the free and public exercise of all forms of religion, and the right to build edifices for religious worship.

ARTICLE 21

The Stipulation of the present treaty shall be applicable to all the colonies and foreign possessions of Her Britannic Majesty so far as the law permit, excepting to those here in after named, that is to say, except to :-

The Dominions of Canada

Newfoundland

The Cape of Good Hope

Natal

New South wales

Victoria

Queensland

Tasmania

South Australia

Westem Australia

Newzealand.

Provided always that the stipulation of the present treaty shall be made applicable to any of the above named colonies or foreign possessions, on whose behalf notice to that effect shall have been given by Her Britannic Majesty's Representative in Muskat to His Highness the Sultan within two years from the date of exchange the ratification of the present treaty .

ARTICLE 22

The present treaty has been executed in quadruplicate, two copies being written in English and two in Arabic, these are understood to be of similar importance and signification, in the event, however, of doubt, hereafter arising as to the proper interpretation of the English or Arabic text of one or other of the treaty stipulations, the English text shall be considered decisive. The treaty shall came into operation within one month after the date when the ratification may take Place.

ARTICLE 1

I recognise as valid and in force all former treaties and conventions agreed to between the Chiefs of Bahrein and the British Government either direct or through the mediation of its representatives in this Gulf.

ARTICLE 2

I' agreed to abstain from all maritime aggressions of every description, from the prosection of war, Piracy, and slavery by sea, so long as receive the support of the British Governmet in the maintenance of the security, of my own possessions, against similar aggressions directed against them by the chiefs and tribes of this Gulf.

ARTICLE 3

In order that the above engagements may be fulfilled I agree to make known all aggressions and depredations which may be designed, or have place at sea, against my self, territories or subjects, as early as possible to the British Resident in the Persian Gulf as the arbitrator in such cases, promising that no act of aggression or retaliation shall be committed at sea by Bahrein or in the name of Bahrien by my self or others under me, on other tribe without his consent or that of the British Government if it should be necessary to Procure it, and the British Resident engages that he will forthwith take the necessary steps for obtaining reparation for every injury proved to have been inflicted or in course of infliction by sea upon Bahrein, or upon its dependencies in the Gulf . In like manner I Sheikh Mohamed Bin Khlleefa, will afford full redress for all maritime offences which in justice can be charged against my subjects or my self, as the Ruler of Bahrein.

ARTICLE 4

British subjects of every denomination, it is understood may reside in, and carry on their lawful trade in the territories of Bahrein, their goods being amount once paid shall not be demanded again on the sale goods if

We, the undersigned Ali Bin Khuleefa and the Inhabitants and subjects of Bahrein in general , do herbey declare that Mohamed Bin Khuleefa having repeatedly committed acts of piracy and other irregularities at sea, and is having now, after his recent piratical act, fled from Bahrein , has forfeited all claim to his title as principal Sheikh and Chief of Bahrein, and at the present moment there being no other Sheikh , I, Ali Bin Khlifa, received the Resident's letter addressed to Mohamed Bin Khuleefa, and have understood the demands there in made, and I hereby agree and accept the conditions as follows :-

Ist. to make over tomorrow morning, 19th Jemadi-oolawal 1285,17th September 1868, to the high in rank, captain Brown, commanding Her Majesty's Ships present, all the war buglas and buteels belonging to Mohamed Bin Khliafa and Myself.

2nd. to pay to the Resident the sum of one hundred thousand dollars in the manner specified below :-

25.000 dollars cash, payable on the spot on the 7th September 1868, 75.000 dollars by three annual instalments of 25.000 dollars each instalment, being payable on the 7th september of each sucessive year until the total sum is paid up.

3rd. to consider Mohamed Bin Khlifa as permanently excluded from all participation in the affairs of Bahrein and as having non claim to that territory, and in case of his returning to Bahrein I promise to seize and make him over to the Resident . But if I do not act up to the stipulations now agreed I may be considerd a pirate, as Mohamed Bin Khlifa himself .

4th. In view of preserving the peace at sea, and precluding the occurrence of further disturbance, and in order to keep the Resident informed of what happens I promise to appoint an Agent on my part at Bushire.

Written on the 18th Jomadi ool awal 1285 = 6 sept. 1868.

ARTICLE 4

If at any time His Highness the Governor of Fars shall move towards the territories of Bender Abbas in view of relaxation, the Ruler of Bender Abbas shall arise continue at his service like other Rulers of towns or counteries in the parts requiring services, meeting him with ceremonial honours and respect, and receiving him with the most sacred, most holy attentions and marks of favour.

ARTICLE 5

On the days of Festivals and on the Birthday of the centre of the universe, the very Great Shah on which the flag of the Badshah shall be hosited in Bender Abbas for the sake of blessing and joy where shall also be appointed a sufficent number of workmen to exceute this service, so that there be no negligence in this respect.

ARTICLE 6

In the villages and parishes which may be in the jursdiction of the Ruler of Bender Abbas, in a more general of the territory of Fars or kirman the Ruler of Bender Abbas shall not exercise any control or interference therein and if it be that troops, on the part of the Exalted Government of Persia be their way to the countries of the Bulush, or any other parts passing the frontiers of Bender Abbas, then the Rulers who may be acting on your part shall give them provisions and guide for the heavey-assisted Persian forces taking from them a receipt.They shall render them requisite services, as also the subjects of Mina and Shemil, and of those parts which in the space of the two years, have served the Exalted Government in fidelity and are known to His Highness the most Sacred and Holy this day foreward, the Ruler of Bender Abbas shall not turn against them evidence, or seak to cavil against them on the subject of damage or the like

ARTICL 7

If any one of the subjects of Fars should run away and flee to the said frontiers and join you there on the more indication of His Most Sacred Highness the Governor the fugitive shall be delivered over to him

ARTICLE 8

The regular revenue and the honorarium are 14.000 tomans in this wise the revenue is 12.000 tomans in every year, this being paid in four instalments delivered and receipts shall be given to the Rulers.

ARTICLE 9

The Properties of Persian merchants impounded in Qishm shall be entirely and totally released and delivered to their representatives, who shall give receipts on delivery of their goods.

ARTICLE 10

From the tenour of what the merchants, subjects of all the Exalted Governement of Persia, have represented that formerly one of the Banians who formed the dues of the bay of Muscat, had some one on his part, who resided in Bender Abbas over the commerical effects belonging to the subjects of the Exalted Government of Iran, which were carried from the Muscat duties & C. at Bender Abbas. And that , in all countries, and with all Governments this custom does not exist that a thing which does not enter the country town , they should take tithes therefrom, and this is contrary to the rule and the law, indeed, it is an evident innovation that property which does not enter the country should be made liable to tithes it is necesary that His Highness the Imam should away with this innovation altogether and whosoever introduces commerical effects into Bender Abbas from any places hence foreword. Let them deliver up the tithes in like manner as took place in the time of Seyf son of Mihnan not more.